جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

المباحث الكاملية

شرح المقدمة الجزولية

للورقي النحوي المتوفى بدمشق
سنة ٦٦١ هـ الموافق ١٢٦٣ م

دراسة وتحقيق

رسالة دكتوراه

إعداد
شعبان عبد الوهاب محمد

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد بدوي سالم المختون

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

التحقيـــــــق

الجزء الأول

الموضوع	رقم الصفحة

القسم الثانى

التحقيق (الجزء الأول)

===

باب الكلام	١
باب الاعراب	٢٨
باب علامات الاعراب	٦٦
باب الأفعال	١٣١
باب المثنى ـ الجمع ـ الفاعل ـ الموصولات	٢٢٠
باب النعت	٢٨٥
باب العطف	٣٤٨
باب التوكيد	٣٨٥
باب البدل	٣٩٧
باب المتعدى وغير المتعدى	٤٠٤
باب المصدر	٤٢٧
باب الحال	٤٤٤
باب الابتداء	٤٥٨
باب الاشتغال	٤٧٦
باب كان وأخواتها	٤٨٤
باب ان واخواتها	٥١١
باب ان المكسورة	٥٢٦

بدء مخطوط
ابن إياز الحلبي [illegible]

الجزء الأول من [illegible]

[illegible]

... هذا الكلام ... ابن إياز النحوي [illegible]

شرح فصول ابن معطي [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

[illegible] عفا الله تعالى عنه [illegible]

[illegible]

[illegible] أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي [illegible]

[illegible]

نهاية مخطوطة
ابن إياز: الجزء الأول

جملة بتأويله وأن فيه مفتوحة فكسف تجمع هذا مع قولهم ان كل موضع
لجملة فان فيه مكسورة وتجاب عن هذا الموضع ان هذا الموضع وان
وقع فيه الفعل في الظاهر فليس الموضع له في الحقيقة بل هو للمفرد
لان لو تطلب ان يكون بعدها الفعل اما ظاهرا واما مضمرا لكن ذلك الفعل
المضمر يقتضي فاعلا فبعد ذلك الفعل اذا ينبغي ان يكون فاعلا والفاعل
لا يكون الا اسما مفردا فالموضع للمفرد وان وقع فيه الجملة في الظاهر
هذا على قول من يقول ان ان بعد لو مرفوعة بفعل مضمر واما على مذهب من
يقول انها ترتفع بالابتدا كما بعد لولا ولو في ذلك محمولة على لولا فالموضع
للابتدا والمبتدا لا يكون الا اسما مفردا فالموضع للمفرد وان وقع فيه في
الاصل الفعل فقد صار الان بحمل لو على لولا مع ان الموضع للاسم المفرد
وكلا الوجهين يوجب الفتح وقد حصل من هذا ان كون الموضع موضع
المفرد يقتضي الفتح وكون الموضع لا يقع فيه الفعل وحده ولا يقع الاسم
فيه في الظاهر وانما يقع فيه ان وجرها كما بعد لو يوجبها الفتح ايضا
لانه انما جاز وقوع ان بعد لو بحمل لو على لولا وكان لو اذا لم يكن لولا ان
بعد لولا في موضع اسم مفرد فصار حاصل الكلام تريد ان الموضع موضع
المفرد كانت ان فيه مفتوحة ومن الضوابط ان تقول كل موضع صلح فيه
ذلك فهي فيه مفتوحة وايضا فكل موضع هو للصدر فهي فيه مفتوحة ثم مواضع
المفتوحة مواضع المفرد فمن ذلك ان تقع في موضع الفاعل كقولك بلغني
انك منطلق او المجرور كقولك جئتك لانك كريم وبعد لولا كقوله تعالى

فلولا انه كان من المسبحين في المفرد فيه في الاستعمال ولو كان
الموضع للجملة في الاصل وبعد لو كقوله تعالى ولو انهم صبروا وبعد حتى
ونحوها اما بالوصل اللازم وقد تاتي في مواضع تحتمل الامرين كقولك
اول ما اقول اني احمد الله ان حملتها خبرا للمبتدا فتحت كانك قلت
اول مقولي حمد الله وان جعلتها الخبر محذوفا في حكاية كانك قلت
اول قولي اني احمد الله ثابت فاول قولي مبتدا واني مع جملة بحكاية
للقول وخبر المبتدا محذوف اي ثابت هذا قال ابو علي وقد بحثت فيه
في شرح المفصل ٥

تم الجزء الاول ويتلوه في الثاني
باب حروف الخفض
كتبه العبد الفقير حسن بن ... الحجازي
وكان الفراغ منه في ثامن عشر ذي الحجة
الواقع في سنة سبع وسبعين وستمائة
والحمد لوليه وصلواته الزاكية على نبي الرحمة
محمد نبيه وصفيه وعلى اله الطاهرين وسلامه

بدء مصورة الشيوخي

كتاب شرح الجزولية في النحو الموسومة بالقانون

لأبي محمد ... الموفق ... رحمه الله

لو كانت الدنيا ذهبا فانيا والآخرة ...
لوجب على العاقل أن يختار الباقي على ...

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد ... أبي محمد ... أحمد بن ... الموفق الأندلسي ...
أما بعد حمد الله ... والصلوة على محمد ... وعلى آله ...
فإنه لما كانت الجزولية الموضوعة كالحواشي على الجمل لأبي القسم الزجاجي ...
أحد معانيها ... الاجتهاد ... لم يحل فيها ...
أو حفظها المبتدي ... وهذا ما ينفر الطالع منها ...
عنها مع أنها ... احتوت على ... من الجواهر ...
عليها ... من محصلها ...
مجهول ... عبارتها ... وصعابة ...
منه ... أحببت أن ...
فيطلب منها ... لشرحها ...
... وأحببت أن ...
... أو زيادة ...
فأما تكثير الفروع ... المذاهب ...
شرح المفصل ... نستعين وعليه نتوكل ...

الشيخ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن ... الجزولي ... رحمه الله

الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع ... الكلام ...
الوضع ... هذه المقدمة ... على كتاب الجمل ...
أقسام الكلام ... الكلام ...
...
... الكلام ...

بِسْمِ اللَّهِ الرحْمَنِ الرَّحِيم

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم سلم ، يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى رحمةِ الله تعالى القاسمُ بن أحمد بن الموفق الأندلسى عَفا اللهُ تعالى عنه ، أما بعد : حَمْدُ اللّـهِ والثناءُ عليه كل[١] ذى بال ، والصلاة على محمدٍ نبيه وعلى آلهِ خير آلٍ ، فإنه لمَّـا[٢] كانت الجزوليةُ الموضوعةُ[٣] كالحَواشى على جُمَلِ أبى القاسم الزجاجى لاينكشـفُ[٤] لكل أحدٍ مَعْنَاها ، ولايُدْرِكُ إلابعد التأملِ مغْزاها ، فربَّما قرأها الشادى فلم يحـل منها بقرةِ عين ، أو حفظها المبتدئُ فرجَعَ عنها بِخُفَّىْ حُنَيْنٍ[٥] ، وهذا ممايُنفِّرُ الطباعَ مِنْها ، ويصرف القلوبَ عنْها ، مَعَ أنَّها صدفةٌ احتوت على نكت أنفس من الجواهر ، وتضمنت دُرَرِ معانٍ اثلث للغائص عليها مآثر ومفاخر ، وكنتُ مِمَّنْ حَصَّلَها من معدنِها وغربتها عن موطِنِها ، وألفيْتُ الغريبَ مجْهول القدر خاملَ الذكر لاتُعْتبر عبارتُه وهو سحبـان[٦] ولايُحْكم بحكمته وهو لقمان ، شعر[٧] :

وتُدفنُ[٨] مِنْهُ الصَّالحاتُ وانْ يُسِـئْ يَكُنْ ماأساءَ النارَ فى رأسِ كَبْكَبَـا[٩]

أحبَبْتُ ألا أدَعها ذات غربتين ، فيُطمس منها الأثرُ والعينُ ، فانتدبت لنشرِ فضيلتها وتبيين قيمتها ، وأزحْتُ جلبابَها ليُدْرَكَ جمالُها ، وأبرزْتُ محاسِنها ليدُوم وصالُهَـا وأرَدْتُ[١٠] ألا أزيدَ فى شرْحى لَها على ضَرْبِ مثالٍ أو زيادةِ قيدٍ يحصلُ من تركـهِ إخْلال ، أو مُناقشة فى عبارةٍ وقع فيها إهْمال ، فأماّ تكثيرُ المباحثِ والمَسائلِ ، ونصرة

---

(١) العبارة (حَمْدُ الله والثناء عليه كل) إضافة من (ب) وبياض فى (أ) .

(٢) (آل ، فإنه لما) إضافة من (ب) وبياض فى (أ) .

(٣) (الجزولية الموضوعة) إضافة من (ب) وبياض فى (أ) .

(٤) (ينكشف) إضافة من (ب) وبياض فى (أ) .

(٥) فرجع عنها بخفى حُنين : مثل يُضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة وانظر مجمع الأمثال للميدانى (١ : ٢٧١) المطبعة البهية المصرية .

(٦) (وهو سحبان) إضافة من (ب) وبياض فى (أ) .

(٧) قاله الأعشى . وانظر ديوانه صفحة ٨٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤٩ والمقتضب للمبرد ٢ : ٢٢ واللسان (كبب ١٩١) .

(٨) (وتُدفن) اضافة من (ب) وبياض فى (أ) .

(٩) البيت من بَحْر الطويل وقبله :

ومَنْ يغترب عَنْ قومه لايزل يرى .. مَصارعَ مَظْلُومٍ مجرا ومسْحَبا

وكبكب اسم جبل بمكة ، والنار فى رأس الجبل أظهر وأشهر والمعنى ، إن مـن يغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتمله لعدم ناصره وأخفى الناس حَسَناتـه وأظهروا سيئاته .

(١٠) فى (ب) واجتهدت .

المذاهب والدلائل ، فقد ذكرنا من ذلك جملة كافية فى شرح المفصل ، والله أستعين وعليه أتوكل .

قال الشيخ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي اليزدكتى رحمه الله تعالى :

الكَــلَامُ : هُوَ اللفظ المركبُ المفيدُ بالوضع .

قلت : وفى نسخةٍ أخرى : الكلام لفظ مركب مفيدٌ بالوضع ، فقد ذكرنا أن هذه

٢ المقدمة كالحواشى على / كتاب الجمل الذى وقع الابتداءُ فيه بقوله : أقسامُ الكلام ثلاثة (١) من غير تعرضٍ للكلمة التى هى مفرد الكلام ، فتبعه الشيخ على ذلك ، وإن كان الأَولَى أن تقع البداية بشرحِ الكلمة ، إذْ تعريف الجزء يجبُ أن يكون سابقا على تعريفِ الكل وبعد :

فما ذكره مَنِ التعريف للكلام قد اشتمل على أربعة قيود :

القيد الأول : اللفظ وهُو الذى نَحا به مَنْحَى الجنس ووقع به الامتياز عن الكلام النفسى الذى الكلامُ اللفظى عبارةٌ عنه ودليل عليه كما قال الأخطل : (٢)

إِنَّ الكلامَ لفِى الفؤادِ وإنمــــا جُعِل اللسانُ على الفؤادِ دَليــلا (٣)

أى على ما فى الفؤاد أى القلب ، وربما قيل احترز به عن الأصواتِ كاصطكاكِ الأجرام وأصواتِ البهائم فإنها لا يقال لها لفظ ، بل اللفظ خصص بنطقِ الإنسان ، فاعلمْ بذلك أن الكلام مِنْ جنسِ الألفاظِ ، وأن جِنسَهُ القريب هو اللفظ ، والصوتُ وإن كان جِنسا له أيضا لكنه جنسٌ بعيدٌ ، فإن قلتَ : الاحترازُ إنما يكونُ بالفصلِ لا بالجِنسِ قلت : الفصل

---

(١) انظر الجمل للزجاجى صفحة ٢ نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٥٤ نحو تيمور .

(٢) هو من بحر الطويل وقبله :

لا يعجبنك من خطيب خطبة .. حتى يكون مع الكلام أصيلا

وانظر : شذور الذهب صفحة ٢٨،٢٧ وشرح المفصل لابن يعيش الحلبى ٢١/١ وليس فى ديوان الأخطل .

(٣) انشده المؤلف ليستدل به على أن لفظ الكلام فى لغة العرب على المعانى التى تقوم فى نفس الانسان ويتخيلها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها ، والعبارات والألفاظ انما هى دلائل والكتابة دالة على العبارة الدالة على الكلام القائم فى النفس .

قد يكون أعمّ من الجنس من وجهٍ وهي أعمّ منه من وجهٍ آخر ، حتى كان كل منهما صحّ الامتيازُ بكل واحدٍ منهما ، وهاهنا اللفظ وإن كان أعم مما يفيد من وجهٍ ، لكن ما يفيد أعم من وجهٍ آخر ، لأن الأمور التى تفيد كثيرة ، كالخط وعقد الحساب والإشارة والنُّصُبِ(١) إلى غير ذلك ، فلو لم يأتِ به بل قال : الكلامُ هو المركبُ المفيدُ لأدخل وزاد فى الحد ما ليس منه ولذلك يقال : النقصان من الحد زيادة فى المحدود .

القيدُ الثانى : قوله المركب : وهو الفصلُ أو جزءُ الفصلِ المقسم للفظ ، وفيه احترازٌ عن اللفظِ المفردِ ، والمرادُ من التركيبِ هنا الإسنادُ ، ومعنى المركب المسند بعضُه إلى بعضٍ .

القيد الثالث : قوله المفيدُ : وهو تقييد للمركَّبِ ليخرجَ عنه المركبُ تركيبًا تامًا نحو قام خرجَ وجملة الأمر : إنّ تركيبَ الاسم مع الحرف فى غير النداء ، والفعل
٣ مع مثله أو مع الحرف أو الحرف مع مثله ، أربعتها لا تفيد و/ عداها مما يمكن ائتلافه يفيد وهو أربع صورٍ أيضا : الاسم مع مثلِه ومع الفعلِ ومعه ومع الحرف والاسم مع الحرف فى النداء خاصة .

قيل اشترط فى الكلامِ أن يكون مفيدًا ، لأنه مشتق من الكلم ، وهو التأثير ولابد أن يكون فى المشتق معنى المشتق منه ، واللفظ المركبُ إنما يؤثر إذا كان مفيدًا ، فإن كان حسنًا أثر فى النفسِ فرحًا وانبساطا ، وإن كان قبيحًا أثر غمًا وانقباضًا ، قال(٢) الشاعر(٣) :

.... وجرحُ اللسانِ كجرحِ اليدِ(٤)

القيد الرابع : قوله بالوضع ، أى بالاصطلاح ، وقد احترز به عما سمّى به من الجمل من نحو : تأبط شرا ، فإن تأبط شرا بالوضع الأول كلامٌ وبالوضع الثانى ليس

---

(١) النُّصُبة بالضم هى السارية .

(٢) عبارة (قال الشاعر) إضافة من (ب) وأشار فى (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر وهى فى ديوانه أو امرؤ القيس بن عابس ، وانظر معاهد التنصيص للعباس ، وديوان امرئ القيس رواية المفضل من نسخة الطوسى صفحة ١٨٥ والخصائص لابن جنى ٢: ١٤٠ ، ٢٢١ .

(٤) هذا عجز بيت وصدره : ولو عن نثا غيره جاءنى ....
والنثا يكون فى الخير والشر وهو مقصور ويكتب بالألف ، والثناء ممدود ولا يكون =

بكلام ، إذ مدلوله مفرد ، والعلم به تصور (١) وقد يطرأ على الكلام ما يخرجه عن حقيقته من تشبيه به ، أو دخول حرف عليه نحو : إن قام زيد ، وقد يسمون الجمل كلمة مع بقائها على موضوعاتها نظرا إلى اتحادها والتئامها ومنه قيل للقصيد قصيدة كلمة ، ويحتمل أن يكون احترز به عما صحف (٢) من الألفاظ وأسند بعضها إلى بعض فأفادت معناها الأول بالقرائن ، فمثل هذه الألفاظ المركبة لا تسمى كلاما وإن أفادت معنى يحسن السكوت عليه ، حيث لم تكن إفادتها وضعية بل عقلية ، وإن كانت اللام في الكلام للعهد أي لكلام العرب لا غير ، فيكون قد احترز به عن غير العربي من الألفاظ المركبة المفيدة ومن الملحون أيضا فإنك إذا قلت زيد قائم بسكونهما وفهم منه الإسناد والإخبار لم يكن كلاما عربيا إذ كلامهم معرب ، وقيل احترز عما دل بالإشارة الجارية بين قوم كقول الشاعر : (٣)

وترميني بالطرف أي أنت مذنب (٤) ....

فإنه جعل الإشارة بالعين تفيد ما أفاده قوله : أنت مذنب ، ولذلك فسرها به .

ونقل لي عن المصنف الجزولي رحمه الله تعالى أنه كان يفسر الوضع بالهيئة

٤ الحاصلة من نسبة الألفاظ بعضها إلى بعض ، فإنه لابد في كل / جملة من هيئة ناشئة من الإعراب والترتيب وغير ذلك ، وهي إنما تفيد وتدل بتلك الهيئة وهي صورة الجملة ، وهو مأخوذ من مقولة الوضع في اصطلاح الحكماء .

= إلا في الخير ويكتب بالألف ، والمعنى : إن الإنسان يبلغ بلسانه وقوله من هجاء وذم وغيره لك ما يبلغ السيف اذا ضرب به .

(١) (تصور) إضافة من ب وأشار في (أ) إلى الجانب الأيمن ولم يظهر سوى حرف الراء .

(٢) صحف الكلمة كتبها وقرأها على غير صحتها لاشتباه في الحروف . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥١٠ .

(٣) مجهول القائل وانظر الهمع ١ : ٤٨ / ٢ : ٧١ والدرر اللوامع ١ : ٢٠٧ - ٢ : ٨٧ والخزانة ٤ : ٤٠٩ ومعجم شواهد العربية ٣٠٢ فصل اللام المكسورة .

(٤) والبيت من شواهد الرضي وعجزه :

.... وتقلينني لكن إياك لا أقلي

قال البغدادي : على أن أي فيه حرف تفسير للجملة قبله قال ابن يعيش قوله أي أنت مذنب ، تفسير لقوله وترميني بالطرف إذ كان معنى ترميني تنظر إلي نظر مغضب ، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب .

وقال بعضهم : احترز به عن الألفاظ الصادرة عن النائم ، أى بوضع المتكلم إياه للفائدة ، أى بقصده ، فهذا ماقيل فى شرح هذا القيد ، وإنما طولنا فيه لأنه يشكل على قوم ويوهم أنه زائد من حيث أن دلالة الجملة عقلية لاوضعية ، وسنعود إلى هذا البحث إن شاء الله تعالى .

ويمكن أن يعترض على هذا التعريف من وجوه :

أحدها : أن اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاثة ، لكن الكلام يتم بكلمتين فقط فلايتناول هذا الحد ماكان من الكلام مركبا من كلمتين فلايكون جامعا وجوابه : أنا لانسلم أنه هنا جمع لفظة بل هو مصدر لفظ والمصدر يطلق على القليل والكثير ، يبقى أن يقال يلزم أن يكون مجازا فإن اللفظ حينئذ يكون بمعنى الملفوظ مثل الخلق بمعنى المخلوق ، والحدود أيضا تصان عن الألفاظ المجازية ، قلت : هو مجاز مشهور ، والمجاز متى اشتهر التحق بالحقيقة فى جواز استعماله .

الإشكال الثانى : أن اللفظ أعم من الكلم ، إذ اللفظ يطلق على المهمل والموضوع ، ولاكذلك الكلم ، ولذلك قيل فى حد الكلمة التى هى مفرد الكلم : أنها اللفظ المفرد الدال على معنى بالوضع وإذا كان أعم لم يكن له دلالة على الكلم ، إذ العام لايدل على الخاص والذى ركب منه الكلام إنما هو الكلم لامطلق الألفاظ فالكلم أيضا جنس قريب للكلام واللفظ جنس بعيد ، فيكون الحد ناقصا ، إذ قد أخل فيه ببعض الذاتيات وهو كما لو قيل فى حد الإنسان إنه جوهر ناطق ، وهذا لأنه متى ذكر الجنس القريب مع الفصل فقد استوفى جميع الذاتيات ، إذ الخاص يدل على العام تضمنا من غير عكس ، وهذا الإشكال لاجواب عنه إن قصد بهذا التعريف الحد التام ، وأما إن قصد به الحد

٥ الناقص أو الرسم التام فهو صحيح لا إخلال فيه من / هذه الجهة .

مكتبة جامعة ...

الإشكال الثالث : على قوله المركب ، فإنه مشترك إذ يطلق فى العربية على المضاف والمضاف إليه وعلى الإسمين اللذين جعلا اسما واحدا وعلى غير ذلك ، والحد يجب أن يكون مصونا عن الألفاظ المشتركة إذ الغرض منه التمييز والتخليص ، وبالمشترك لايحصل ذلك ، وأيضا فإن لفظ المؤلف أليق هنا فإن الائتلاف يشعر بملاءمة ومناسبة لايشعر بها التركيب .

قال شيخنا أبو البقاء رحمه الله تعالى : وجوابه أن المركب وإن كان مشتركا في اصطلاح النحاة لكنه في اللغة مقول بالتواطؤ (١) على المجتمع من أمور ضم بعضها إلى بعض حسا أو عقلا .

الإشكال الرابع : على قوله المفيد وهو أن المفيد أيضا مشترك بين مايفيد معنى ما أي بفهمه ، وبين مايفيد معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا الأخير هو المراد من المفيد في حد الكلام ، وإذا كان مشتركا فلايحصل به تمييز ، وجوابه : أن المفيد في اصطلاح النحاة ليس بمعنى المفهم ليندرج فيه المفرد ، بل المراد منه مايعطي فائدة لم تكن حاصلة عند المستمع كالفائدة المستفادة من قولك : زيد قائم ، وهي موصوفية أحدهما بالآخر ، وهذه الموصوفية لم يستفدها المستمع إلا من هذا الإخبار ، بخلاف المفهوم من اللفظ المفرد ، فإنه معنى كان محصلا عنده ، فعند سماع لفظ زيد مثلا استحضر لذهنه ماكان معلوما عنده من حقيقة زيد بعد أن كان عرف وضع هذا اللفظ بإزائه ، فإن المعاني المفردات لاتستفاد وتعرف من اللفظ (٢) وإلا لزم الدور على ماقرر في علم الأصول ، فالمفيد حقيقة هي الجملة ، وأما اللفظ المفرد فنقول له مفهم لامفيد كما ذكرنا ، فإن قلت هذا تشبيب (٣) بأن دلالة الجملة عقلية لاوضعية ، وفي التزام ذلك إلغاء لقوله بالوضع ، والذي يدل على أن دلالة الكلام عقلية ، أن كل من عرف زيدا من قولك زيد قائم وعرف معنى قائم ، فإذا ضم أحدهما إلى الآخر فقيل زيد قائم ، عرف/من ٦ هذا اللفظ موصوفية أحدهما بالآخر ، وإن كان لم يعرف من الوضع سوى المفردات ، فإن قلت : إذا كان الكلام لايفيد بالوضع بل بالعقل ومعرفة المفردات من ألفاظها تستفاد من علم اللغة ، فما الذي تفيده صناعة النحو ؟ وما الذي ينظر فيه النحوي ؟ قلت أما الذي ينظر فيه النحوي فالكلام العربي ، إذ موضوع علم النحو هو الكلم العربية مفردة ومركبة ، لامن حيث دلالتها على مسمياتها ، فإن ذلك علم اللغة على ماقلت ، بل من حيث مايعرض لها من الإعراب والبناء والتصرف والجمود والتعريف والتنكير وغير ذلك

---

(١) تواطأ القوم على الأمر توافقوا وفلان فلانا على الأمر وافقه ، وتوطأ الرجلان توافقا وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٥٣ .

(٢) (من اللفظ) إضافة من (ب) وقد أشار في (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر .

(٣) الشبوب ماتوقد من النار ومايحسن الشيء يقال هذا شبوب لكذا يزيد فيه ويحسنه وكان معنى الجملة : هذا تحسين وتجميل للقول . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٧٣ .

يتضمن مسائل النحو ، فالنحوى متكفل ببيان هذه الهيئات التى اختص بها كلام العرب ، أما مدلول الكلم والكلام فليس بيانه عليه ، بل الأول على اللغوى (١) والثانى يعلم بالعقل ولو كان الكلام إنما يفيد بالوضع لكانت كتب اللغة مشحونة ببيان المركبات ، وأما الذى تفيده صناعة النحو فمعرفة الهيئات الخاصة بكلام العرب بالضوابط والقوانين الكلية المستنبطة من كلامهم ليتحرى العارف بها المراعى لها فى كلامه إعرابا وبناء طريقة العرب فى ذلك ، ولهذا يرسم النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفرادا وتركيبا فقط .

الإشكال الخامس : النقض بالمضافين من نحو غلام زيد ، فإنه لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يسمى كلاما فى اصطلاحهم ، فإذا قد وجد الحد مع تخلف المحدود وهو معنى نقض الحد ، والجواب : أن هذا التعريف إنما هو للكلام العربى ، وقد بينا أنه إنما يدل ويفيد بصورته ، وهى الهيئة الحاصلة له من الإعراب والترتيب والتنكير والتعريف وغير ذلك وهذه الأمور من أوضاع العرب ، وإذا كان كذلك كانت هذه الإفادة وضعية لا عقلية ، وما يستفاد من الكلام الملحون والمصحف بالقرائن أو العادة فليس هو كلاما عربيا لأنا أخذنا فى حد العربى أن تكون دلالته وضعية على ما قررنا ، وأما الجواب عن النقض بغلام زيد ، فقد أجبنا عنه حيث فسرنا المفيد فى اصطلاحهم .

وبالجملة : لما كان هذا التعريف لا يصفو عن كدر اخترنا للكلام رسما آخر وهو أن نقول : الكلام هو ما كان من الكلم دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه ، أى على أدائه معنى يحسن السكوت عليه ، أنه لا يعد المتلفظ به لاغيا عند الاقتصار عليه ، فهذا ما حضرنى من البحث فى هذا التعريف والله تعالى أعلم .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : كل جنس قسم إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه ، أو نوع قسم إلى أشخاصه ، فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له .

قلت : قد اختصر هذا الضابط فى النسخة المتأخرة قليلا فقال : وكل جنس قسم إلى أنواع أو إلى أعيان (٢) أشخاص أنواعه ، فاسمه صادق على تلك الأنواع والأعيان

---

(١) (اللغوى) إضافة من (ب) وقد ظهرت فى (أ) فى الهامش الأيسر اللفة .

(٢) (أعيان) إضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) إلى الجانب الايمن ولم يظهر إلا كأس النون .

وإلا فليست بأنواعٍ له ولا أعيان ، ومعنى الكلامين واحدٌ ،وكأنه يريدُ بالأعيانِ الأشخاص
والغرض من ذكره هذا الضابط هنا أن يبين كلام الزجاجي مِنْ قوله : أقسامُ الكلام
ثلاثةٌ ،وذلك أن المقسوم هو الكلام ، واللامُ فيه للجنسِ أو لتعريفِ الحقيقةِ ، فإنْ
قُسم من حيثُ هو جنسٌ إلى أنواعهِ أو أشخاصِ أنواعه مثل أن يقال : الكلام ينقسمُ الى خبرٍ
واستخبارٍ وأمرٍ ونهيٍ ونداءٍ وغيرذلك ، فإن هذه الجُمل أنواعٌ للكلام ،يصدق اسمه على
كل واحدٍ منها ،ومثال أشخاصِ هذه الأنواع زيد قائم ،هل قام زيد ؟ فإنّ اسم الكلام
يَصْدُق أيضا عليها فيقال زيدٌ قائم كلامٌ وكذلك جميعها ، وهذه القِسمة مِنْ قسمةِ الكُلِي
إلى جزئيّاتِهِ المتضمنةِ له ،ولذلك صَدق عليها اسمُه .

٨ وهذا التقسيم ليس بمرادٍ للزجّاجي ،إذ لايصدُق على الاسم ولا / على الفِعل
ولا الحرفِ إنه كلام ، وإذا لم يكن مراده هذا تعيّن أن يكون مرادُه تقسيمَ الكلي إلى
أجزائهِ كما قد يقسّم الإنسانُ مثلا إلى أجزائهِ من النفسِ والبدَنِ والرّوحِ ، وهذا التقسيمُ
لايصدق فيه اسمُ المقسوم على ماقُسم إليه ،إذْ لايقال : البدنُ إنسانٌ أو الروحُ إنسانٌ
وهكذا في قِسْمةِ الزجّاجي ، إذْ لايصْدُق على الاسْم أنه كلامٌ ، فبانَ إذا بهذا الضابطِ
أن مُرادَ الزجاجي أن الأقسامَ بمعْنى الأجزاءِ ،وأن المقسوم حقيقةُ الكلامُ لاجنسه
الكلى ،وقال في النسخةِ المتأخرةِ عقيبَ هذا الضابطِ : فإذا الاسمُ والفعلُ والحرفُ
أقسامٌ لمادةِ الكلام لا للكلام ، لأن اسمه ليس صادِقا على واحدٍ منها وهذا الكلام
نتيجة ماتقدم مِن الضابط وشرحه ولامزيد عليه في البيانِ .

بقي هناك مناقشاتٌ سهلةُ الدفعِ منها : ماذكر بعْضُ أصحابنا وهو أن قال :
قِسْمةُ الجنسِ إلى أشخاصِ أنواعِه غيرُممكنٍ ، لعدمِ انحِصارِها ومثاله على التقريبِ أنْ
نُشير إلى طائفةٍ من الطير فنقول : هؤلاءِ وإلى أناسٍ فنقول هؤلاء ، فجعل مثل هذا قسمة
إلى أشخاصِ النوعِ مسامحةً ،وإلا فالقسمةُ إليها حقيقة غيرممكنة لماذكرنا من عدمِ الانحِصارِ ،
أقول : كأن هذا الفاضِل لما مثّل في القسمةِ إلى الأشخاصِ بهؤلاءِ إذا أشار إلى أناسٍ
وهؤلاء أيضا إلى طيرٍ ولاشك أن الإشارة الحسية لاتحيط بجميعِ الأشخاصِ من نوعٍ ،
زعم أن القسمة حينئذ غيرُحقيقية ،كأنه شرط في القسمةِ الحقيقية أن تكون مستوعبة ،
وكأنه أراد بالقسمةِ الحقيقيةِ المنفصلة الحقيقية المركبة من الشيءِ ونقيضه أو لازمِ نقيضه
المساوى ، لكن مَنْ قال إن الجزولي قصدَ إلى التقسيم الحقيقي بتفسيره ؟ بل قصد إلى

أعم مِنْ ذلك ، فإن المنفصلة كما قد تكون حقيقية قد تكون مانعة للجمع ومانعة الخلو ، وكل منهما لا يُشترط فيها أن تكون قسمتها حاصرة ، فاندفع هذا ، وكذلك لو قيل من جملة القسمة أيضا أن يقسّم الجنس / إلى أصناف أنواعه كقسمة الحيوان إلى الزنجي ٩
والرومي أو الإنسان إلى الذكر والأنثى كان جوابه أيضا ما تقدم ، ومنها أن يقال : إذا كانت هذه القسمة من قسمة الكل إلى أجزائه ، يلزم أن يكون الحرف جزءا من الكلام وليس كذلك ، بدليل تحقق الكلام دونه ، والكل لا يتحقق بدون جزئه البتة ، قلت حروف المعاني وإن لم تكن أجزاء لمسمى الكلام ومطلقه ، لكنها قد تكون أجزاء لبعض أنواع الكلام ، ألا ترى أن حرف النداء جزء من الجملة الندائية ، وكذلك التمني جزؤه الحرف وكذلك الاستفهام ، ثم هذا الإشكال أيضا وارد في الفعل مع أنه ركن وجزء من الكلام في بعض المواضع بالإجماع ، فإذا جعلنا اللام في الكلام لاستغراق الجنس بأنواعه وأشخاصه لم يرد هذا السؤال ، إذ الحرف والفعل جزء له قطعا أي لبعض أنواعه وأشخاصه والله تعالى أعلم .

(الاسم) قال الشيخ : الاسم كل كلمة دلت على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى .

قلت : قال في نسخة أخرى بدل قوله ولا تتعرض إلى آخره ، ولا تدل على أن زمان وجود ذلك المعنى ماضٍ أو ليس ماضيا ، وقال في المتأخرة ولا يُفهم من لفظها أن زمانها ماضٍ أو ليس ماضيا ، يعني زمان وجود معناها ، وإلا انتقض عليه بأمس فإنها كلمة تدل على أن معناها وهو الزمان ماضٍ .

وبعد : فقوله كل كلمة شامل للثلاثة ، وقوله دلت على معنى في نفسها مخرج للحرف وما بعد ذلك مخرج للفعل ، فانطبق إذا هذا التعريف على الاسم وكان حدا صحيحا له واختار لفظ ولا يتعرض ولم يقل ولا تدل أو يقول على معنى في نفسها غير مقترن بزمان محصل لمعنى لطيف ، وذلك أنه لو / قال ولا تدل أو غير مقترن بزمان ١٠
محصل لاعترض عليه بالصَّبوح [(١)] الغَبوق [(٢)] والمتقدم والمتأخر وغير ذلك فيحتاج إلى تخريج هذه الأمور ، فإنها تدل على زمان وجود معناها وتقترن به أيضا فلابد إذا من

---

(١) الصَّبوح هو الشرب بالغداة وهو ضد الغَبوق وانظر مختار الصحاح صفحة ٣٥٤ .
(٢) الغَبوق : الشرب بالعشي وقد غبقه من باب نصر . وانظر مختار الصحاح ص ٤٦٨ .

الجواب : أما إذا قلنا : ولاتتعرض لزمان لم ترد عليه تلك الأمور ، لأن دلالتها ضمنية لاتعرضية ، ويعنى بالتعرض أحد أمرين : إما دلالة الصيغة والهيئة فإن دلالة الفعل على تعيين الزمان إنما هى بالصيغة وإما دلالة الالتزام فإنها عرضيته ودلالة الوضع هى الذاتية ، وأياما أراد تمشى حده ، ولعل المعنى الأول هو مراده لاغيره فإنه قال فيما بعد : الفعل يدل على الزمان بصيغته ولذلك تختلف دلالته عليه عند تغير صيغه ودلالة الصيغة أيضا عرضية ونظيره دلالة الإعراب فى الاسم ، فإنها تدل بعد دلالة الاسم على الذات على أحوال أخر كذلك الفعل يدل بصيغته بعد دلالته على المصدر على زمان ذلك المصدر المعين من الثلاثة وكذلك أيضا قوله فى العبارة الأخرى : ولاتدل على أن زمان ذلك المعنى ماض أوليس ماضيا لايرد عليه شىء من تلك الأمور ، فإن الصبوح وإن دل على زمان معين هو الصباح لكن لايتعين أن يكون ماضيا أو ليس ماضيا ، كما يتعين ذلك فى الفعل ، وإنما قال أو ليس ماضيا ليندرج فيه المضارع الذى زمانه مشترك على ما يأتى ، وكذلك قوله فى العبارة الثالثة : ولايفهم من لفظها المضى أو غيره يعطى هذا المعنى ، فهذا شرح هذه التعريفات .

اعترض الأستاذ الشلوبينى على هذه الحدود فقال : هذا يشكل بالذى وأخواتها ، فإنها لاتدل على معنى فى نفسها ، ثم أجاب : فإنها وإن لم تدل لكنها فى حكم مايدل ، ولذلك جرت عليها أحكام الأسماء ، وثبتت لها خواصه ، قال : أو
١١ نقول : الحد إنما هو للاسم / الحقيقى ، وكون الموصول اسما مجاز ، بل هو بالحرف أشبه لافتقاره ، قال ، أو نقول : إن قولنا فى غيره فى حد الحرف متعلق بيدل لابمحذوف صفة لمعنى فكأنا قلنا : الحرف مايدل فى غيره على معنى ، وحينئذ يخرج الموصول ، لأنه لايدل فى الجملة التى هى صلته على معنى ، كما تدل من مثلا فى قولك : أكلت من الرغيف على معنى فى أكلت والرغيف ، وهو تبعيض الأكل فى الرغيف قال وهذا هو الجواب الصحيح (١) .

واعترض فخر الدين الرازى رحمه الله تعالى على قول النحاة مادل على معنى فى نفسه فقال : الضمير فى نفسه إما أن يعود إلى الدال أو المدلول أو إلى ثالث ، فإن عاد إلى الدال كان معناه أن المدلول متحقق فى الدال ، ولامعنى لتحققه فيه إلا كونه

(١) انظر الشرح الصغير لقانون الجزولى لوحة رقم ٤ وكتاب التوطئة صفحة ٣ مخطوطة بدار الكتب رقم ٦٦٨ نحو تيمور .

دالاً عليه ، فكأنا قلنا مادل على معنى هو مدلوله ، ومعلوم أن هذا لافائدة فيه ، وإن عاد إلى المدلول كان معناه أن المعنى فى نفس المعنى وذلك محال قال فإن قلت : المراد منه أن معنى الاسم ليس حاصلا فى غيره قلت : هذا يشكل بالصفات والنسب فإن معانيها حاصلة فى غيرها .

والجواب عما قال من وجهين :

أحدهما : أن نقول معنى مادل على معنى فى نفسه ، أى مادل فى نفسه على معنى ، أى لايفتقر فى دلالته إلى غيره كالحرف ، وهذا كما نقول : الذهب عزيز فى نفسه ، أى ليس عزته متوقفة على غيره ، فعلى هذا يكون الضمير عائدا على الدال .

والثانى : أن نعيد الضمير على المدلول ويكون معناه أن معنى الاسم لايتوقف فى فهمه على غيره عند الاستعمال توقف الحرف ، وسيأتى لهذا مزيد تقرير فى مباحث الحرف إن شاء الله تعالى .

(الفعل) قال الشيخ : الفعل كل كلمة دلت على معنى فى نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وفى النسخة الأخرى : وتدل على أن زمان وجود ذلك

١٢ المعنى ماض أو ليس ماضيا . قلت / لايرد أيضا عليه بالصبوح والغبوق ، لأن دلالة الفعل على زمانه بالصيغة والبنية وهى التى عبر عنها بقوله : وتتعرض ، ودلالة الصبوح والغبوق على الزمان بالوضع والذات لا بالعرض ، ويسلم له أيضا الحد الآخر ، فإنه لايفهم من لفظ الصبوح الزمان الماضى أو غير الماضى ، ولذلك إذا أريد تعيين زمانه قيل اصطبح يصطبح ، وكأن مذهب الجزولى أن دلالة الفعل على الزمان بالتضمن ولذلك قال : المفعول ماتضمنه الفعل من الحدث والزمان ، والأقرب أن دلالته عليه بالصيغة والبنية وهى التزامية بالنظر إلى ذات الفعل ، لأن البنية عارضة للفعل والزمان تابع لذلك العارض ، وماكان تابعا لعارض الشىء كان خارجا عن مسمى ذلك الشىء لامحالة ، لكن دلالة التضمن هى الدلالة على الجزء فبطل أن تكون دلالته ضمنية ولذلك قد يستعمل الفعل مسلوب الدلالة على الزمان فى قولك : خلق الله الزمان ، فخلق هنا لايدل على الزمان ، وإلا لكان الزمان مخلوقا فى زمان وذلك محال ، فإن قلت يلزم ألا يكون المصدر أيضا مسمى الفعل لأنه قد يستعمل غير دال عليه كما فى الأفعال الناقصة قلت : لايسلم أن الأفعال الناقصة لاتدل على المصدر بل تدل وإنما

المسلوب هو استعمال المصدر مع وجود الخبر لأنه قد صار كالنائب عنه ، ولذلك لو ظهر المصدر لم يكن محالا عقلا ، كما يكون لو ظهر الزمان فيما ذكرناه من المثال ولذلك يقال عجبت من كون زيد فاضلا وهو مصدر الناقصة لامحالة ، ولمن يقرر مذهب الجزولى أن يقول : صيغة الفعل صورته وصورة الشيء جزء منه لاعارض له، وإذا كان كذلك فالفعل دال بنفسه على الزمان دلالة وضعية ، ودال أيضا على المصدر ، فيكون

١٣ مدلول الفعل / بالذات الحدث والزمان ، فيدل على أحدهما بالتضمن لامحالة ، وأيضا فلو دل الفعل بالالتزام لكان مسمى الفعل ليس إلا المصدر والزمان لازم له ، لكن الازمنة متعاندة فيكون للشيء الواحد لوازم متعاندة وذلك محال ، فإن قلت اللازم له من الأزمنة أبدا واحد على البدل والصيغة تخصص قلت : فيكون للصيغة مدخل فى اللزوم ، فلايكون الزمان لازما للفعل مطلقا .

وبالجملة ان جعلنا دلالة الفعل على الزمان بالتضمن نحتاج الى تأويل قوله وتتعرض، وان جعلناها بالالتزام نحتاج الى تأويل قوله المفهوم ماتضمنه الفعل من الحدث والزمان ، فان أعترض على الحد الأول بالفعل المضارع فانه لايتعين زمانه لواحد من الثلاثة وعلى الثانى بالافعال التى لاتتصرف من نحو ليس وعسى ونعم وبئس وفعل التعجب ، أجاب الأستاذ الشلوبينى فقال : الجواب هنا كالجواب عن الموصول ، وهو أن هذه فى حكم الافعال لجريان أحكامها وخواصها عليها ، فكأنه قال أو ماكان حكمه كذلك أو تقول : إنما حد الفعل الحقيقى وهذه مشبهة بالافعال وهى إلى الحروف أقرب (١) .

قلت : ويمكن أن يقال : إن الفعل المضارع عند تجرده إنما هو للحال لاغير ، وإنما يستعمل فى غير الحال للقرينة فيكون مجازا فيما عدا الحال ، وأما نعم وبئس وأخواتها فإنها فى الأصل ماضية الألفاظ والزمان ، إلا أنها فى الأصل لما حرفت ونقلت عن موضوعها الأصلى أجريت مجرى الحروف وبطل فيها تعيين الزمان ومثل ذلك الألفاظ الإنشائية من نحو بعت وطلقت إذا قصدت الإنشاء لا الإخبار ، وإذا كانت محرفة عن موضوعها لم تزد نقضا ، لأن الحد إنما هو للموضوع الأصلى الباقى على

١٤ أصالته فإن قلت فيلزم أن يكون ثم قسم رابع قلت/ ليس رابعا ، لأن المعطى حكم الشيء محسوب من ذلك الشيء والله تعالى أعلم .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧ .

(الحَـرْفُ) قال الشيخ : الحرفُ كل كلمةٍ لاتدل على مَعْنى فى نفسِها ، لكنْ فى غَيْرِها .

قلت : إنما أتى بهذه العبارة ، أعنى النفى والاستدراك ليحترزَ عن الأسماء التى تضمنّتْ معنى الحرف من نحو أين وكيف ، فإنها تدل على مَعْنى فى غيرها مع أنها أسماء ، فلو اقتصرَ على مايقوله النحاةُ ، انه كلمةٌ تدل على مَعْنى فى غيرها لدخل عليه هذه الأسماء ، أما إذا قال : لاتدل على معنى فى نفسِها خرجت هذه الأسماءَ لانَّ لها دلالةٌ على معنى فى نفسِها ، ثم قال لكن فى غيرِها خرج المهمل وتلخصتْ خاصيَتُهُ الحَرْفِ وهكذا .

قال أبو البقاء : الحرفُ مادل على معنى فى غيرِه فقط ، فزادَ لفظةَ فقط لهذا الفرضِ .

قال الشلوبينى : لايتم الحدُّ حتى يقولَ ، ولاهى فى حُكْم مايدلُّ على مَعْنى فى نفسِها ليخرج الذى[1] .

ويمكن أن يقال : إن الحد إنما هو للحرف حقيقة وأما الموصول فمشبهُ بالحَرْفِ وليس بحرفٍ حقيقة لمافيه من أحكامِ الأسماء ، أو نقول : " الذى " حرف حقيقة فيندرجُ تحْت الحَد ، وانما جَرَتْ عليه أحكامُ الأسماء لشبهه بالأسماء .

وقد اعترض أبو على الفارسي على قولِهم فى حدِ الحرف إنه مادلَّ على مَعْنى فى غيره فقال[2] : هو باطل طردًا وعكسا أما الاول فلانَّ المصادرَ جميعِها والصفات معناها فى غيرِها مع أنها أسماء ، قال : فإن قلتَ : إنما تحتاجُ الى غيرِها فى وجودِها وأما فى ذاتها ولفظها فلا ، فإنا نعقل العلم والضرب وإن لم يخطرْ بالبال محلهُ .

قال قلتُ : وكذلك أيضا نعقِل معانى الحروفِ ، فإنا نعقِل من الباءِ الإلصاقَ ومن هل الاستفهامَ ، وإنما تفتقر إلى غيرها فى الوجُود لافى التَعَقّل قال : وأما عكسا ، فلانَّ "ما" وكاف التشبيه "ولا" وغيرها ، إذا كانت زائدة لاتدل على مَعْنى فى غيرِها مع أنها حروف ، ألاترى أن "ما" فى قوله :[3]

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش الحلبى ٨ : ٣ .

(٣) مجهول القائل وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٩٨ ، ٩٩ والخزانة ٢ : ٨٢ ، والمغنى ١ : ٣٤ ، ومعجم شواهد العربية ١٦٣ فصل الراء المضمومة .

(الحَـرْف) قال الشيخ : الحرفُ كل كلمةٍ لاتدل على مَعْنى فى نفسِها ، لكنْ في غَيْرِها .

قلت: إنما أتى بهذه العبارة ،أعنى النفى والاستدراك ليحترزَ عن الأسماء التى تضمَّنَتْ معنى الحرف من نحو أين وكيف ،فإنها تدل على مَعْنى فى غيرها مع أنها أسماء ، فلو اقتصرَ على مايقوله النحاةُ ، انه كلمةٌ تدل على مَعْنى فى غيرها لدخل عليه هذه الأسماء ،أما إذا قال: لاتدل على معنى فى نفسِها خرجت هذه الأسماءُ لأنَّ لها دلالة على معنى فى نفسِها ،ثم قال لكن فى غيرها خرج المهمل وتلخصت خاصيَّة الحَرْفِ وهكذا .

قال أبو البقاءِ : الحرفُ مادل على معنى فى غيره فقط ، فزاد لفظة فقط لهذا الغرض .

قال الشلوبينى : لايتم الحدُّ حتى يقولَ ، ولاهى فى حُكْم مايدلُّ على مَعْنى فى نفسِها ليخرج الذى[1] .

ويمكن أن يقال : إن الحد إنما هو للحرف حقيقة وأما الموصول فمُشْبِهٌ بالحَرْف وليس بحرفٍ حقيقة لمافيه من أحكام الأسماء ،أو نقول : " الذى " حرف حقيقة فيندرجُ تحْت الحَد ،وانما جَرَتْ عليه أحكامُ الأسماء لشبهه بالأسماء .

وقد اعترض أبوعلى الفارسىِ على قولهم فى حَدِ الحرف إنه مادلَّ على مَعْنى فى غيره فقال[2] : هو باطل طردا وعكسا أما الأول فلأنَّ المصادرَ جميعها والصفات معناها فى غيرها مَع أنها أسماء ، قال : فإن قلتَ: إنما تحتاجُ الى غيرِها فى وجودِها وأما فى ذاتها ولفظها فلا ،فإنا نعقل العلم والضرب وإن لم يخطرْ بالبال محله .

قال قلتُ : وكذلك أيضا نعقِل معانى الحروفِ ،فإنا نعقِل من الباءِ الإلصاق ومن هل الاستفهامَ ، وإنما تفتقر إلى غيرها فى الوجود لافى التعقّل قال : وأما عكسا ، فلأن "ما" وكاف التشبيه و"لا" وغيرها ، إذا كانت زائدة لاتدل على مَعْنى فى غيرها مَع أنها حروف ، ألاترى أن "ما" فى قوله :[3]

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧ .
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش الحلبى ٨ : ٣ .
(٣) مجهول القائل وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٩٨ ، ٩٩ والخزانة ٢ : ٨٢ ، والمغنى ١ : ٣٤ ، ومعجم شواهد العربية ١٦٣ فصل الراء المضمومة .

١٥ / ...... أما أنتَ مُرتحِلا ....(١)

نائبةٌ عن الفعل ولا دلالة لها فى غيرها ، وكذلك فى قولهم : أما لا ، قال : فإن قلت : نقول هكذا : الحرف ما لا دلالة له الا فى غيره لتخرج المصادرُ والصفاتُ قلتُ : من الأسماء أيضا مالا يكوُن له معنى(٢) إلا فى غيره مثل الأسماء التى يُؤكَّد بها نحو أجمع واكتع .

قال السيرافى : تفسيرُ قولنا فى نفسه وفى غيره ، هو أنه إذا قيل ما معنى زيدٌ ؟ كان الجوابُ إنه إنسانٌ من صفاته كذا وكذا ، وإذا قيل ما معنى قام ؟ قيل حركاتٌ واقعةٌ فى زمانٍ ماضٍ صادرةٌ من شخصٍ ، فما قيل فى جوابِ كل منهما هو مُسمّى ذلك اللفظ ومدلوله ، أما إذا قيل ما معنى "من" ؟ فإن الجوابَ هو أن يقال : نبعض بها الجزء من الكل ، أو نبين بها الأجناس ، فما ذكر فى الجوابِ ليس مسمى من ، كما كان إنسان مسمى زيد ، بل ما قيل فى جوابِ الحرفِ إشارة الى ما يعقل به ويستعمل لأجله ومن ثم قيل للحرف أداة(٣) .

وإذا عرف الفرقُ بين الجوابين فنقول : عبّروا عن الأول بأنه فى نفسه ، وعن الثانى بأنه فى غيره ، فإن قيل : ألستَ تقول : إن معنى "من" التبعيض وهل الاستفهام ؟ فتصرح بأنَ مسماها ذلك ، قلتُ : ليس التبعيض مسمى من على طريقِ التسميةِ به ؛ فإن التبعيض مصدرُ بعَّضَ والاستفهام مصدرُ استفهم ، لكن لما كانت الحروفُ نائبةً عن الفعلِ إيجازا واختصارا ، جاز أن يعبر بالحرفِ عن معنى ذلك الفعل الذى نابَ عنه ويضاف معناه إلى ذلك لا على أنه مُسماه بل لأنه نابَ عن ذكر فعله ، وقيل معنى فى غيره ، لأنك إذا قلتَ "من" لم تدر أهى مبعضة أم مبينة فإذا ذكرتَ مجرورها تبين معناها حينئذٍ ، ومن وجهٍ آخر وهو : إن الحروفَ روابطُ ونسبٌ ، والنسبةُ لا يُتصور معناها إلا فى ضمنِ معنيينِ المنسوبِ والمنسوبِ إليه وهذا باطلٌ بلفظِ النسبةِ فإنه اسمٌ ، وإن كان معناه لا يتصورُ إلّا بتصورِ معنيين .

---

(١) قطعة من بيتٍ هو بتمامه :
أما أقمتَ وأما انت مرتحلا . . فالله يكلأُ ما تأتى وما تذرُ

(٢) (له معنى) إضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر .

(٣) انظر شرح السيرافى ١ : ٤ نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٨١ .

١٦ / وقالَ الزَّجاجُ : الحرفُ ما لا يكونُ صفةً على انفرادِه بل مع ما تحته فرارًا مِـــنْ قولهم على مَعْنى في غيره ، والأولى أن يُقال : إنَّ مَعْنى قولهم في غيره ، أن المَعْنى الذي دلَّ عليه الحرفُ له متعلقٌ لابدَّ من ذكره في الاسْتِعمال وضْعًا ، وهذا بخـلافِ الاسم الـذي لِمَعْناهُ متعلَّقٌ ، فإنه لا يجب ذِكْرُه في الاستعمالِ ، فإذا قلتَ : سرتُ من البصرةِ فمعناه أن ابتداءَ السيرِ كان من البصرةِ ووجب ذكرُ المتعلِق وهو البصرة في إفهامِ معناه ، فلو صرَّحت بالاسمِ الذي هَذا معناه وهو الابتداءُ لم يجب ذكر متعلقـه تقول : الابتداءُ خير مِن الانتهاءِ ، ولا تذكر له متعلقا ويكونُ مفيدًا .

وإلى هذا المعنى أشار الزمخشري بقوله في الحرف : ومن ثم لم ينفك عن اسْمٍ أو فعْلٍ يصحبه [(١)] .

وقد يُعبرعن معنى قولهم في غيره بعدِم الاستقلال في المفهوميةِ ، فيُقال في حَصْـرِ الكلم في الثلاثة : الكلمةُ إما أن تستقِل بالدلالةِ أو لا تستقلّ والثاني الحرفُ ، والأول إما أن يدَل على الزمانِ المعينِ من الثلاثة لذلك المعنى وهو الفِعل أو لا يدلّ وهـو الاسْمُ ، وقد يُفسَّر الاستقلالُ أيضا بجَواز الاقتصارِ عليه في الجَواب كما إذا قِيلَ مَن فـي الدَّارِ ؟ قلت زيد ، وما فعل زيدٌ ؟ قلت أكل ، والحرف لا يقتصر عليه في الجوابِ ، لو قِيل أين زيدٌ ؟ لم يقتصر على قولك في حتى تقول في الدار أو نحوه ، وقد يقام الحـرفُ مقام الجُملة الجوابيةِ فيقتصر عليه كما في قولك هلْ قام زيدٌ ؟ فتقول نعم أولَا والأصْل أن يقال : قام زيدٌ في الجواب ، لكنه اختصر وأقيم نعم مقام الجُملة .

قال الشيخ : ويجيء الحرفُ لمعْنى في الاسم خاصةً أو في الفعلِ خاصة ، أو رابطًا بين اسْمَيْنِ أو بين فِعْلَيْنِ أو بين فِعْلٍ واسْمٍ أو بين جُملتَيْنِ أو داخِلًا عـلى جملةٍ تامة قالبا لمعناها أو مؤكدا له أو زائِدا للتوكيد . [مكتبة خاصة]

١٧ قلت : لما تقرر أن معنى الحرف لا يكون إلا في غيره فذلك / الغير إما اسْمٌ أو فعل أو مركبٌ منهما وهُو الجملة ، ثم إما أن يختصَّ بما يدخلُ عليه أو لا يختـصّ ، فمن المختص بالاسم حروف الجر وحرف التعريفِ ، وحروف النداءِ ، ومن المختـصِ بالفعلِ قد والسين وسوف والجوازم والنواصبُ له ، ومن غيرِ المختصة حروف العطـف

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٢ .

وهي التي تربط بين اسمين أو بين فعلين ، وأما الذي يربط (١) بين فعل واسم فحرف الجر أو بين جملتين فحرف الشرط ، وأما الداخل على جملة تامة قالبا لمعناها ؛ فإما أن يكون مغيرا للإعراب أو غير مغير ، والأول نحو لعل وليت وكأن والثاني نحو حرف الاستفهام والنفي ، وأما المؤكد من غير قلب فإما أن يكون أيضا مغيرا للإعراب أو لا يكون ، والأول مثل إن وأن والثاني نحو لام الابتداء ، وأما الزائد للتوكيد فهو الباء في قولك بحسبك درهم وما زيد بقائم .

ثم هنا أبحاث الأول قال الشلوبيني : الحرف الذي يزاد للتوكيد لا يختص بالجملة التامة كما في قوله تعالى " عما قليل " (٢) و " فبما نقضهم ميثاقهم " (٣) فكان ينبغي أن يفصل ذلك وأن يذكر ولا ما يزاد في غير الجملة ، الثاني : قال الواو في العطف في مثل جاء زيد وعمرو ، وإنما جاءت لئلا يتوهم أن ذكر الأول غلط بداء (٤) .

قلت : لحروف العطف معان غير ما ذكر من الجمع والترتيب والمهلة وغير ذلك وفيها أيضا اختصار إذ هي كالنائب عن العامل في المعطوف عليه الثالث : قال أو بين فعلين يريد في نحو قام زيد وقعد ، لأنك لو لم تدخل الواو لأوهمت أن الإخبار إنما هو بالثاني وذكر الأول غلطا أو بداء ، ولم يعتبر إلا مجرد اللفظ ، وإلا فيلزمه التداخل من جهة أن قعد لابد فيه من ضمير فيدخل تحت هذا القسم الذي

١٤ بعده وهو الرابط بين جملتين ، لكن لم يعتبر إلا اللفظ فلم تتداخل (٥) / والواو إنما رفعت الابهام ، اذ لمتوهم أن يتوهم أن الإخبار إنما هو عن الثاني ، وجرى ذكر الأول غلطا أو بداء قلت : الحق أن العطف هنا إنما هو للفعل على الفعل كما

١٥ قال ، إذ لو أخذ الضمير في العطف على / الظاهر لزم عطف الشيء على نفسه ، إذ

---

(١) (يربط) إضافة من (ب) وأشار في (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر إلا الطاء .

(٢) الآية ٤٠ من سورة " المؤمنون " .

(٣) من الآيتين ١٥٥ من سورة النساء و١٣ من سورة المائدة .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ٦ .

(٥) اعتمدت في هذا الجزء على النسخة (ب) لفقده من النسخة (أ) وهي من صفحة ١٨ الى صفحة ٥٥ ولهذا سوف أضع هنا - أرقام لوحات النسخة (ب) حتى اصل الى صفحة ٥٦ من النسخة (أ) .

المضمر الفاعل هو الظاهر السابق ، الرابع : الفرق بين الحرف المؤكد والزائد للتوكيد أن المؤكد هو الموضوع لذلك لا معنى له سواه مثل إنّ وأنّ ولام الابتداء ، وأما الزائد فهو الذى وضع لمعنى غير التوكيد ، ثم إنه تجرد وزاد للتوكيد نحو ما وكاف التشبيه ولا وغيره ذلك . والخامس: إنما قال تامة ، لأن من الحروف ما إنه إذا دخل على الجملة التامة صيرها غير تامة ، أى لا يقتصر عليها ، كحرفى الشرط والجزاء ، فيشير إلى أن الحرف لا مدخل له فى تمام مطلق الجملة ، بل الجملة تامة دونه ، أى لا يكون أحد ركنى الجملة ، وإنما يؤتى به لمعنى ، فجعل الجملة خاصة فى مدخل فى الخصوصية لا فى أصل التمام .

واعلم ان هذا الذى ذكر من مواضع الحروف وما سيقت له هو الاغلب ، وإلا فقد تأتى لغير ما ذكر مثل "أى" فى النداء وأزيدنيه فى الإنكار والجواب نحو نعم وبلى .

وقال فى الاخرى : واذا اقتصرت على الظواهر ولم تستعمل التأويل ، لم يعرف من أى قسم " أم " فى قوله تعالى : أدعوتموهم أم أنتم صامتون " (١) وقوله تعالى : " أفلا تبصرون ، أم أنا خير " (٢) ونحو الواو فى قوله تعالى " إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا " (٣) وفى قولهم ما زيد بقائم ولا قاعدا عمرو ، وقولهم ما زيد نعم الرجل ولا قريبا من ذلك .

قلت : يعنى إن لم يتأول قوله تعالى " أم أنتم صامتون " بجملة فعلية ، كأنه قال : أدعوتموهم أم صمتم ؟ لم تكن أم رابطة فيه ، لأن حرف العطف لا يربط إلا بين متناسقين فى (٤) الإعراب ، وكذا قوله تعالى " أم أنا خير تقديره أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ؟ لأنهم لو قالوا : أنت خير منه لكان بمنزلة قولهم : نحن بصراء عنده ، ولذلك يتأول ما زيد نعم الرجل ولا قريبا كأنك قلت : ما زيد حسنا ولا قريبا من الحسن ، فلا يصح العطف إلا بحرف يعرف معناه فى هذا الموضع إلا بعد التأويل .

---

(١) الاية ١٩٣ من سورة الاعراف .

(٢) الايتان ٥١ ، ٥٢ من سورة الزخرف .

(٣) الاية ١٨ من سورة الحديد .

(٤) رسمت فى الاصل فيوله والأرجح أنها فى وما قبل الحرف زائد فان الناسخ قد تعود ان يرسم فى مثل الهاء عند اتصالها باللام قبلها .

وهذا البحثُ وإن اختص بالعطف وليس هذا بابَه إلا أنه له تعلقٌ هنا من جهةِ
١٦ الاختصاص لأنك / لايتبينُ لك اختصاصُ الحرفِ بواحدٍ منهما إلا ببُعد التأويلِ .

(الفاعِـلُ) قال : الفاعل كلُ اسمٍ أُسند إليه فعلٌ أو اسمٌ في معنى الفعلِ وقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل .

قلت : ليسَ هذا موضع ذكر الفاعِل ، وإنما غرضه أن يشرحَ قولَ الزَّجاجي .. والاسم ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولا " (١) فلما رأى الزجاجيَّ عرفَ الاسم يكونه فاعِلا ، فلابـد أن يُعرِّف ماالفاعِل ليصح التعريفُ به أخذ يعرف الفاعل ليتوصل بتعريفِهِ إلى تعريـفِ الاسم ، لكنه ذهل عن هذا الفرضِ وأخذ في حد الفاعِل الاسم المجهول الذي يريـد تعريفه بالفاعل فقال " الفاعلُ كل اسمٍ " فلو قال بَدلَ قوله كل اسم كل كلمة أسند اليها كذا كان أقربَ ، وقد اعتبر في تعريفِ الفاعِل أربعة قيود :

الأول : قوله : كل اسم إذِ الفاعل لايكونُ إلا اسماً ، لأنه مخبرٌ عنه يجوز إظهاره وإضمارُه وتعريفُه وتنكيرُه وهذه من خواص الأسماءِ ، فأما قول الشاعرِ : (٢)

فمارَاعَني إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ . . . . (٣)

فلابدمِنْ تأويلهِ ، إما أن يكونَ على حَذْفٍ أو أن يكون الفاعِلُ مضمَراً ، وإلاَّ يسيرُ فـي موضع الحالِ ، كأنه قال فما راعني إلا المذكورُ وإلا سائِراً .

---

(١) الجمل للزجاجي صفحة ٢ .

(٢) قاله معاوية بن خليل النصرى . وانظرالخصائص لابن جنى ٢ : ٤٣٤ وشـرح المفصل لابن يعيش ٤ : ٢٧ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ : ٦٩١ ، وشرح شواهد شروح الالفية للعينى ٤ : ٤٠٠ والتصريح ١ : ٢٦٨ ، والخزانة ٣ : ٦٣٥ قال صاحب الخزانة ، قد وقع فى مغنى اللبيب وفى بعض شروح الالفية الاستشهادية ، ولم يقف على قائله ولاتتمته السيوطى ولاالعينى وهو مذكور فى نوادر ابن الأعرابى قال : أنشدنى الدبيرى لرجل من بنى أسد يقال له معاويـة ابن خليل النصرى فى ابراهيم ذى الشقر وذكر الأبيات .

(٣) صدر بيت وعجزه :

. . . . وعَهْدِى به قِيناً يفشُ بِكِيرِ

الثاني : قوله أُسند اليه فِعلٌ ، ولابد من هذا في كونه فاعلاً صناعيا ، إذ لو لم يبين المسند اليه فعلا ولا شبهها به لكان مبتدأ أو غيرذلك ، نعم لا يشترط أن يكون الإسناد بطريق الايجاب ، بل هو فاعلٌ في غيرالإيجاب ، إذ النفي لا يدخل إلا على حدّ الايجاب ، فكأنا نقدر إسناد الفعل إليه أولا فيرتفع بأنه فاعل ، ثم يدخل النفي فلا يرفع عنه كونه فاعلا ، ويدخل في قوله أو اسم في معنى الفعل جميع الأسماء المتصلة بالفعل من نحو اسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة واسم الفعل والمصدر والظرف فإنّ هذه متى فرغت فأسندت إلى الاسم قيل له فاعلٌ .

القيد الثالث : قوله وقدما عليه ، وهذا لابدّ منه في كونه فاعلا بحق ، اذ به ينفصل عن المبتدإ المخبر عنه بالفعل أو شبهه فلأنّ الفعل إذا تأخر عن الظاهر

١٧ فإما أن يكون فيه ضميره أو ليس ، فإن كان فالفعل / مؤخرٌ عن الاسم الظاهر لكونه مقدما مرفوعاً[1] لأنّ يدخل عليه عاملٌ آخر فيشتغل به عن الفعل فيبقى الفعل بلا فاعلٍ وذلك محَالٌ ، ولهذا ناب في كلامهم مثل : الزيدان قام أو الزيدون قام ، ولو كان مُسنِدا إلى الظاهر مؤخرا كما يكون إذا تقدم لجاز ذلك ، فإن قلت : الفعل لا يقع أبدا إلا متقدما ، إما على ظاهر أو مضمر ، فلا حاجة إلى هذا القيد قلتُ : في ذكر هذا القيد احترازٌ عن مَنْ جوّز إسناده إلى ما قبله ، وهم طائفة من الكوفيين[2] واستدلوا على ذلك بقوله تعالى " ونخلٍ طلعُها هضيمٌ "[3] بجر هضيم فزعم أن طلعَها يرتفع بهضيم وإن كان مؤخرا عنه ، قال ومنه قول الشاعر :[4]

---

(١) ورد في الأصل لكونه مقدم مرفوعٌ والصحيح مقدما مرفوعا لأنّ الكلمة الأولى خبر كان والثانية صفة لها .

(٢) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ١ : ١٥٩ .

(٣) الاية ١٤٨ من سورة الشعراء ولم أعثر على توجيه لها لا في المتواتر ولا في الشاذ .

(٤) هو امرؤ القيس وليس موجودا في ديوانه وهو من شواهد ابن منظور مادة "غيب والتعليقات الوفيه شرح الدرة الألفية مخطوط دار الكتب ٦٠ نحو ١ : ١٥٧ وانظر مجالس العلماء للزجاجي صفحة ٣١٩ .

.... ٠٠ فَقِلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ (١)

بجرِ مُتَغَيِّب وإسناده إلى المرفوع قبله ، وكذا قول الزبّاء (٢)

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا (٣)

أي وئيدًا مشيُها ، وللرد عليه موضع غير هذا وانما الفرضُ هنا القيدُ الذي ذِكرُه فائدة .

القيد الرابع : قوله على طريقة فعل أو فاعل ، احترز بهِ عن الفِعل المبني للمفعول وعن لفظِ مفعول فإن الاسم المرفوع بعد هذين لا يُقال له فاعلٌ بل مفعولٌ لم يُسَمّ فاعِله ، ومن الناسِ من لا يفصِل بينهُما فلايحتاجُ إلى هذا القيْدِ ، وإليه ذهَب الزمخشري ، لكن الأولَى إفرادُه عنه لانفرادِه بأحكامٍ لاتوجد في الفاعِل كما أبرز المرفوع بكان ، وقد عبَّر بقوله فعل عن جميع صِيغِ الفِعل المبني للفاعِل من افعل واستفعل وانفعل وغيرذلك ، وبه أيضا استغنى عن صِيغةِ المضارع ولذا عبر بفاعلٍ عن جميع الأسماء اللاحقةِ بالفعل إيجازا واختصارا كما عبر في قوله تعالى " لايُسألُ عمّا يفْعَلُ " (٤) عَنْ جَميعِ الأفعال .

وفسر الشلوبيني على طريقة فعل أو فاعل لمعْنى آخَر فقال : يريدُ أن الاسمَ يكونُ بعد فعلٍ فاعل نحو قام زيدٌ أو على وَزْنِ فعل فاعل ، وإن لم يكن فعلَ ذلك الفاعل نحو هلك زيدٌ " (٥) .

---

(١) عجز بيت قاله امرؤ القيس وصدره :

فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بِنِعْمَةٍ ٠٠ ....

(٢) وانظر الهمع ١ : ١٥٩ ، والدرر ١ : ١٤١ / ٢ : ٤٦ والتصريح ١ : ١٥٩ ، ١٧١ ، والأشموني ١ : ١٦٩ وأمالي الزجاجي صفحة ١٦٦ والكامل للمبرد صفحة ٢٧٩ .

(٣) رجز قالته الزباء لما رأت الجمال التي أتاها بها قصير وقد حمل عليها الرجال في الغرائر وأوهمها ان ذلك بضاعة وقصتها معروفة في كتب الأدب والسير وشطره الثاني :

أجَنْدَلًا يحمِلْنَ أمْ حَدِيدَا ٠٠ ....

(٤) الاية ٢٣ من سورة الأنبياء .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٧ وانظر التوطئة صفحة ٤٦ .

.... فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ (١)

بِجر متغيب وإسناده إلى المرفوع قبله ، وكذا قول الزبّاء (٢)

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا (٣)

أى وئيدًا مشيُها ، وللرد عليه موضع غير هذا وانما الغرضُ هنا القيدُ الذى ذِكرهُ فائدة .

القيد الرابع : قوله على طريقة فعل أو فاعل ، احترز بهِ عن الفِعل المبنى للمفعول وعن لفظِ مفعول فإن الاسم المرفوع بعد هذين لا يُقال له فاعلٌ بل مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه ، ومن الناسِ من لا يفصِل بينهُما فلا يحتاجُ إلى هَذَا القَيْدِ ، وإليه ذهَب الزمخشرى ، لكن الأولَى إفراده عنه لانفرادِه بأحكامٍ لا توجد فى الفاعِلِ كما أبرز المرفوع بكان ، وقد عبَّر بقوله فعل عن جميع صِيغ الفِعل المبنى للفاعِلِ من افعل واستفعل وانفعل وغير ذلك ، وبه أيضا استغنى عن صِيغةِ المضارع ولذا عبر بفاعِلٍ عن جميع الأسماء اللاحقةِ بالفعل إيجازا واختصارا كما عبر فى قوله تعالى " لا يُسأَلُ عما يَفْعَلُ " (٤) عَنْ جَمِيعِ الأفعال .

وفسر الشلوبينى على طريقة فعل أو فاعل لمعنى آخر فقال : يريدُ أن الاسمَ يكونُ بعد فعلٍ فاعل نحو قام زيدٌ أو على وزنِ فعل فاعل ، وإن لم يكنْ فعل ذلك الفاعل نحو هلك زيدٌ " (٥) .

---

(١) عجز بيت قاله امرؤ القيس وصدره :

فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بِنِعْمَةٍ .. ..

(٢) وانظر الهمع ١ : ١٥٩ ، والدرر ١ : ١٤١ / ٢ : ٤٦ والتصريح ١ : ١٥٩ ، ١٧١ ، والاشمونى ١ : ١٦٩ وأمالى الزجاجى صفحة ١٦٦ والكامل للمبرد صفحة ٢٧٩ .

(٣) رجز قالته الزباء لما رأت الجمال التى أتاها بها قصير وقد حمل عليها الرجال فى الغرائر وأوهمها ان ذلك بضاعة وقصتها معروفة فى كتب الادب والسير وشطره الثانى :

.... أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدَا

(٤) الاية ٢٣ من سورة الأنبياء .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٧ وانظر التوطئة صفحة ٤٦ .

وكذلك قوله أوْ فاعل احترز به مِنْ أن يكوَن الاسُم الذى فى معنى الفعل صِفَـةً للفاعِل نحو مررت برجلٍ قائمٍ أبوه أو على زنته نحو مررت برجل هالك أبوه ، أو يقـــدر
١٨ كذلك نحو عجبت من ضرب زيدٍ / عمرا ومن هلاك زيدٍ .

وقوله كل اسم أسند إليه فِعْلٌ أو اسٌم فى معنى الفعل إلى قوله على طريقة فعل أو فاعل يسمى مِنْ انواع الكلام فى علم البيان اللَّف ، ويعتمده المتكلم اتكالا على فَهْـمِ السامع ، والأصل أن يقول : أو لم يكن كل اسم أُسند إليه فعل وقدم عليه على طريقــة فعل خاصة ، ثمَ يأتى بالقِسْمِ الآخر .

فهذا شرح هَذا التعريف ، والاعتراضُ عليه النقض بالمبتدإِ المقدم خبره المشتق من نحو قائمٌ زيدٌ فإنه ليس فاعلا عند المحققين مع وجُود جميع القيود فيه ، ولاجوابَ عنه إلا أنْ يقال : المراد مِنْ قوله وقدما عليه التقدم لفظا ومعنى ، والخبرُ فى المثـــال الذى ذكر مقدٌم لفظا لا نية ، ولهذا احترز الزمخشرى حيث قال : مقدما عليه أبدا [(١)] .

الاعتراض الثانى : "أو" فى قوله فعل أو شبهه لأحَد الشيئين ، فلاينبغى أن يُثنَّى الضميُر العائد إليهما كما لايقال إن زيدا أو عمرا أكرمانى بل أكرمنى ، وهو قد ثنــاه فقال : وقدما عليه وجوابه : أن الفعل والاسم المذكور ، وكل منهما يُسْنَدُ مقدما عـــلى الاسْم ، فقد اجتمعا فى جَوازِ إسنادِهما على هذه الصفةِ ، فصح إعادةِ الضَّميرعليهما على المعنى ، ونظيره قوله تعالى " أنْ أفيضُوا علينَا مِن الماءِ أو مِّما رزقكم اللهُ قالُـــوا إنَّ اللهَ حرمَهما " [(٢)] .

الاعتراض الثالث : استعْمل "أو" فى مَوْضِعَيْنِ : الَّتى للشك ، والإبهامُ لايجوزُ فى الحَدِّ وكذلك قَوْله عـلى طريقة فعل أو فاعل وكذلك مافيه مِن اللف ، وكلّ ذلك مُجْتَنَبٌ فـــى الحدُود ، والجواب أن غرضه أن يحد الفاعل بأنه الذى يلزمُه أحدُ الأمرينِ ، ولا يـــرد بذلك فى الأمرين ، والتعريفُ وقع بلزُوم أحدِ الأمرين ، الثانى : أن يراد بالطريقِ المنهج ولم يمكنُه التنصيص على جَميع الأمثلةِ ، فاضطر إلى هذهِ العبارةِ ، ولم يقُل على زِنَــةٍ ؛ لأنَّ المنهجَ أعمُّ مِنَ الزنة .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧٤ .
(٢) الآية ٥٠ من سورة الأعراف .

(المفعـــول) قال : المفعول ماتضمنه الفعل من الحدث والزمان ، والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث أو صاحب وفى أخرى أو مصاحب وفى النسخة المتأخرة : المفعول كل اسم دل عليه الفعل بلفظه أو بصيغته أو كان
١٩ من ضروراته / من حيث إنه مكان لما دل عليه بلفظه ووقعا له وباعثا على الأخذ فيه ، أو كان مقارنا لفاعله فى حال وجود الفعل منه .

قلت : العبارة الثانية ظاهرة غنية عن الشرح ، أما الأولى فتحتاج إلى الشرح فنقول : قوله : "ماتضمنه الفعل" أى ما دل عليه تضمنا ، وهو كل واحد من الحدث والزمان ، لأن الفعل يدل عليهما مطابقة ، فيدل على كل واحد على انفراده تضمنا ، قوله : " والتزمه الحدث من مكان " أى دل الفعل عليه بالالتزام وهو ظرف المكان ؛ لأن الفعل يدل على المصدر الذى هو ملزوم للمكان ، ويعنى بالفعل الفعل العامل منه ، واستدعاه أى اقتضاه " من محل " ، يعنى المفعول به ، و " باعث " يعنى المفعول من أجله ، "ومصاحب" المفعول معه ، والحاصل أن المفعول عنده ماللفعل عليه دلالة ، ثم تلك الدلالة إن كانت تضمنا فهو المفعول المطلق الذى سماه الحدث والمفعول فيه من الزمان ، وإن كانت التزاما فهو المفعول فيه من المكان ، وإن كانت استدعاء فهى الثلاثة الباقية ، فجعل المفعول على ثلاثة أصناف ، وميز كل صنف من الآخر بكيفية دلالة الفعل عليه ، فالمفعول من أجله مستدعى للحدث ، والمصاحب للمحل ، لأن الفعل واقع به أيضا ، فهذه المفعولات التى ذكر يستدعى الفعل منها المحل والمصاحب ، ويستدعى الحدث المفعول من أجله ، ويتضمن الفعل منها اثنين : الحدث والزمان : ويلتزم الحدث واحدا وهو المكان .

قال الشلوبينى : واستدعاه من محل له سوى محل الفاعل ولكنه حذف لفهم المعنى (١) .

فإن قلت يدخل فى هذا المكان المضروب فيه زيد ، لأنه يستدعى الحدث سوى محل الفاعل ، فيكون فى هذه القسمة عيب للتداخل ، قلت : المكان المضروب

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٨ .

فيه زيدٌ ليس لمحل الضرب وإنما هو محل للضارب والمضروب ، وهما محلٌّ للضرب ، قال : ومعنى الاستدعاء طلب الفعل من غير التزام ، وذلك أنه أحدث الحدث جنساً وليس استدعاء الحدث لها لازما ، أما المحل وهو المفعول به فإنه ليس كل فعلٍ له مفعول به ، وقد تعرى عن المفعولِ له وهو الباعث كفعلِ النائم والناسي والطفل ، والمصاحب
٢٠ أبعدها / عن طلب الفعل له ، والمفعول معه هو كالمفعول به من وجهٍ ، ومفارق له من وجهٍ ، أما كونه مثله فلأنَّ من الأفعال ما يستدعي المفعول معه ، كما يستدعي المفعولَ به في نحو اختصم زيدٌ وعمرا ومنها ما لا يستدعيه مثل قام وقعد ، ومفارقته له من جهةِ أن الذي لا يستدعي المفعول به لا يتعدى إليه ، والذي لا يستدعي المفعولَ معه قد يتعدى إليه نحو قائم زيد وعمرا ، وأما المفعول من أجله فليس الفعلُ مستدعيا له بوجهٍ ، وإنما يستدعيه أمرٌ يقترنُ بالفاعل لأنه علة لعلية الفاعل ماهية ومعلولا له وجودا ، ولكنه قد يتعدى إليه لفظا من جهةِ إعماله فيه وجودا ، وإن لم يلزم تعلقه به فيتجوز فيه من حيث كان الفعلُ من بعض وجوهه قد يتعلق بهِ ، فجعل بذلك كأنه مستدعٍ له مجازا ، وعلى ذلك يجري تجوزه فيما لا يستدعي المفعول معه نحو قام زيدٌ وعمرا ، فإن قلت : إذا كانت هذه من مقتضيات الفعل وجب أن يذكر معه دائما ، حتى لا يلزم التخلفُ قلتُ : لا يلزمُ لأن المتكلم إنما يذكرُ ما يتعلقُ غرض السامع بهِ ، فإن ذكرت فلأنها من مقتضياتِ الفعلِ ، وإن لم تذكر لم تخرج عن اقتضاءِ الفعل لها في نفس الأمر ، وإنما ترك ذكرها إيثارا لغرضِ السامع .

عبارة غيرها في الحصر : إن المفعول إما أن يدل عليه الفعلُ بنفسِه وهو الحدث أو بصيغتِه وهو الزمان أو باقتضائه ما يقع فيه الحدث وهو المكان أو به وهو المفعولُ به أوله وهو المفعولُ من أجله ، أو لمقارنتِه وهو المفعول معه ، وبالجملة فهذه من ضرورات الفعل ومقتضياته ، إما من جهةِ الوضع وإما من جهةِ المعنى ، وسيأتي ذكر كلٍ واحدٍ مفصلا إن شاء الله تعالى .

قال الفعل يدل على المصدرِ بنفسه ، ولذلك لا تتغير دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، وفي بعض النسخ : ولذلك قد تختلف .

قلت : الرواية الأولى هي الصحيحة ، وأما المذكور فيها قد ، فإن كان المرادُ بها التحقيق كما في قوله تعالى " قد يعلم اللهُ المعوقين " (١) " قد

---

(١) الاية ١٨ من سورة الاحزاب .

يعْلَمُ ما أنْتمْ عَليْهِ" (١) فله وجْهٌ ،وإن كان المرادُ منها التقليل فهو فاسِدٌ ، لأنــــه
يُوهم أن الكثير/ اختلافُ الصّيغَة مع اتحادِ الدلالةِ والأمرُ بالعكْس ،فإن اتحاد الدلالةِ ٢١
مع اختلافِ الصيغة هُو القليلُ ،بل لم يأْتِ إلا في صورةٍ واحدةٍ ،وهي لهم يقم على
رأى من يقول إن الأصلَ لم قامْ ،فغُيرت الصيغةُ مع بقاءِ الدلالةِ على المضى وهو رأىٌ
غيرُ صَحيحٍ ،بل التغييرُ وقع في المعْنَى عند دخولِ لم النافية للمضى على المضـــارعِ ،
فتركت الصيغةُ على حالِها ،وغير المعنى ،ولهذا نظائرُ نحو إن قامَ زيدٌ ، فإن اللفـظ
باقٍ (٢) على حالِهِ مع تغيُرِ المعْنى ،وأيضا فتغير المعنى أسْهلُ من تَغيُّرِ اللفـظِ ،
لأنه يظْهرُ للحِسِّ فيكونُ أقبحَ .

قال الشلوبيني : تقول : إنْ لم تكُنْ هناك حُروفٌ تقوم مقامَ الصيغ في الدلالـةِ على الزمانِ احتيج إلى تغيُّرِ الصيغ للدلالة من نحو قام ويقوم ، وإنْ كان هُناك حَـرْفٌ يُعطى الزمان لم يحتج إلى تغييرِ الصِّيغةِ نحو إن قام زيد ولم يقم عمرو ، والأصْـلُ أن يقال : إن يقُم زيدٌ ولم قامْ زيدٌ ، إلا أنه استغنى بدلالة الحرف عن تغْييرِ الصيغـــةِ وكان ينبغى أن يَقول : ولذلك تخْتلفُ دلالتُه عليهِ عند اختــلافِ صِيغهِ ، وقــد لاتخْتلف فتناهَى في الاخْتِصار ، بأنْ قدم قَدْ فأخلَّ بالمعْنىَ (٣) .

واما قوله : الفِعلُ يدل على المصْدر بنفْسِهِ فإنهُ يعْني بحرُوفه الأصول الـتي هِي كالمادةِ ،وذلك هُو القدْرُ المشتركُ بيْنَ أصنافِ الفِعل ،واستدلّ على ذلك بأنَّ دِلالته على المصْدرِ لاتختلفُ وان اختلفت الصِّيغ في مثلِ قام ويقوم ولاتقمْ فالمصـــدرُ مدلولٌ عليه متحقق في هذهِ الأصنافِ تحقق العام في الخاصِ ،فدلَّ على أنه لا مدخـل للبنيةِ والهيئةِ في الدلالةِ على المصدرِ بخلافها في الزمانِ ،فإنها تختلف عند اختلافِ الصيغ ،فكانت دلالته على الزمان بالصيغةِ لابنفْسِهِ بالدورانِ ،فإن قلت: إن إراد بنفسِ الفعلِ الحروفَ مع قطع النظرِ عن انتظام الحركات والسكناتِ وهذه الحروف أيضا موجودةٌ في المصدرِ فكيف تدل عليه ؟ ومنْه دِلالة الشيء على نفْسِهِ ،وصارَ هذا بمنزلةِ منْ يقـول

---

(١) الاية ٦٤ من سورة النور.
(٢) فى الأصل باقى .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ٩

في خاتم الفضة إن الخاتم بمادته وهي الفضة يدل على الفضة ، وهذا تهافت (١)
لم يلزم منه أن يكون كل فعل مركبا ؛ لأن المركب ما لجزئه دلالة والفعل كذلك ،
فإن يكن الفعل جزءا منه ، وقد دلت على معنى وكذلك الحروف جزء آخر وقد
دل على المصدر ، فكل / فعل مركب فالواجب ألا يعد في المفردات في مقابلة الاسم ٢٢
والحرف المفردين ، فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون الفعل المختص كالاسم المعرب ؟
فإن لذاته دلالة على ذات المسمى ، ولحركة إعرابه دلالة أخرى على الحالة الطارئة
عليه ؟ قلت الفرق بينهما أن الاسم من غير إعراب منتظم بالحركات والسكنات فيمكن
النطق به ، وهو في هذه الحالة دال على ما وضع له ، ثم بعد ذلك يلحقه أمر آخر
عند التركيب وهو الإعراب فيدل على أمر آخر ، ولذلك جعل الإعراب في الآخر ليكون
بعد تمام الاسم وكماله ، وهذا لا يتصور في الفعل ، فإن قطعت النظر عن الصيغة لم
يمكن النطق بالفعل أصلا ، وكيف ينطق بحروف سواكن متوالية ، فإذا لم ينطق به
فكيف يدل على المصدر أو غيره ؟ بل الصحيح أن الفعل لا دلالة له إلا بالصيغة ،
إلا أنه يمكن أن يقال : إن الصيغة شرط في الدلالتين ، فالصيغة وإن لم يكن لها
مدخل في الدلالة على المصدر بالخصوصية فلها مدخل في دلالة الحروف التي هي
المادة على المصدر ، لأن الموجود به جزء من الموجود بضرورة ، لأن الدلالة تابعة
لإمكان النطق ، فإنا متى أخذنا الفعل مع قطع النظر إلى صيغه كان أمرا معقولا
غير منطوق به ، وذلك لا يدل على شيء إجماعا .

قال : الفعل يقع على المعنى الصادر عن الفاعل ويقع على اللفظ ، وفي
النسخة الأخرى : والفعل عند العرب إنما هو الحدث ، وأما النحويون فيوقعونه غالبا
على اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث ، لأن ما تسميه العرب فعلا أحدهم لولي
اللفظ المذكور .

مكتبة جامعة القاهرة

قلت : المصدر اسم للمعنى الصادر عن الفاعل ، والفعل اسم للكلمة التي تدل
عليه وعلى زمانه المعين ، هذا هو المصطلح عليه عند النحاة ، وأما لغة فالفعل
يقع أي يطلق على الأمرين جميعا ، وكثيرا ما يطلق أيضا سيبويه الفعل على المصدر ،
كما يطلق عليه الحدث والحدثان (٢) .

---

(١) تهافت القوم تساقطوا موتى ، وتهافتت الآراء نقض بعضها بعضا . وانظر المعجم
الوسيط ٢ : ٩٩٩ .
(٢) انظر الكتاب ١ : ١٥ ، ١٦ .

قال الشلوبيني : يريد أنه يقع على المعنى الذى يدل عليه المصدر ، ويقع على اللفظ الذى هو أحد الكلم ، أعني الاسم والفعل والحرف[1] .

يعني باللفظ ماذكرناه قسيما للاسم ، وكان أخصر من هذا أن يقول : إنه

٢٣ يقع عليه وعلى اسمه ، وقوله / وأما النحويون فيوقعونه غالبا على اللفظ ، إنما قال غالبا ليحترز عن إطلاق سيبويه على المصدر الفعل ، وأشار إلى مستند الإطلاق ، وهو أن الذى يسميه العرب فعلا وهو المصدر أحد مدلولي الفعل الصناعي ، فهو من باب إطلاق اسم المدلول على الدليل ، وذلك سائغ للملازمة بينهما .

قال : الأول معنى والثاني لفظ .

يعني أن الفعل الذى يراد به المصدر معنى ، لأنه اسم للحركات والسكنات الصادرة عن الفاعل والثاني الذى هو الفعل الصناعي لفظ لأنه عبارة عن اللفظ الدال على معنى في نفسه إلى آخره[2] .

قال : فالفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه ، وفي النسخة الأخرى : وقول أبي القاسم : وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه "[3] أراد به أن المصدر في اصطلاح النحويين اسم لما يسميه العرب فعلا ، والفعل الذى هو أحد الكلم الثلاثة مشتق من المصدر .

قلت : هذا الكلام تأويل لقول الزجاجي : وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه ، فإنه يوهم التناقض من حيث أن الاسم متأخر عن المسمى ، فقوله في المصدر : وهو اسم الفعل يوجب أن يتأخر عن الفعل ، وقوله والفعل مشتق منه[4] يوجب أن يتقدم المصدر على الفعل ، فقد أوجب أن يكون المصدر متقدما متأخرا وهذا تناقض فخرج كلامه بأن قال : الفعل يطلق على معنيين ، يعني بالأول المصدر وبالثاني اللفظي فعلى هذا لاتناقض .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٩ .

(٢) يشير إلى قول الجزولي : والفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه .

(٣) انظر الجمل للزجاجي صفحة ٢ .

(٤) هذا على رأى البصريين وهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر . وانظر الإنصاف ١ : ٢٣٥ للشيخ محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة مطبعة السعادة بالقاهرة .

وقد ذكر البطليوسي في تخريجه وجهًا آخر : وهو أن يكون المراد به الاسم المسمى فكأنه قال : وهو معنى الفعل كقولهم : هذا ضَرْبُ الأمير أي مضروبه ، وخلقُ الله أي مخلوقه . ويمكن أيضًا تخريجه من غير تأويل ، وهو أن يقال : لِمَ لايجوز أن يكون الفعل اللفظي مشتقًا من المصدر ؟ ثم إن الفعل الذي هو اسم المصدر نُقل وسُمِّيَ به الفعل اللفظي بعد الاشتقاق ، فإن هذا لا استحالة فيه ولاتناقض ، وهذا على مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر[1] .

٭ ٭

(١) انظر في هذه المسألة الإنصاف ١ : ٢٣٥ لمحيي الدين عبد الحميد .

وقد ذكر البطليوسى فى تخريجه وجهاً آخر : وهو أن يكون المراد بـه الاسم المسمى فكأنه قال : وهو مسمى الفعل كقولهم : هذا ضَرْبُ الأميرِ أى مضروبه ، وخلقُ اللهِ أى مخلوقه ، ويمكن أيضاً تخريجه من غير تأويل ، وهو أن يقال : لِمَ لايجوز أن يكون الفعل اللفظى مشتقاً من المصدر ؟ ثم إن الفعل الذى هو اسم المصدر نُقل وسُمّى به الفعل اللفظى بعد الاشتقاق ، فإن هذا لا استحالة فيه ولاتناقض ، وهذا على مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر[1] .

٭ ٭

(١) انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١ : ٢٣٥ لمحيى الدين عبد الحميد .

وقد ذكر البطليوسي في تخريجه وجهًا آخر : وهو أن يكون المراد به الاسم المسمى فكأنه قال : وهو معنى الفعل كقولهم : هذا ضَرْبُ الأمير أي مَضْرُوبه ، وخلْقُ الله أي مخلوقه . ويمكن أيضًا تخريجه من غير تأويل ، وهو أن يقال : لِمَ لا يجوز أن يكون الفعل اللفظي مشتقًا من المصدر ؟ ثم إن الفعل الذي هو اسم المصدر نُقل وسُمي به الفعل اللفظي بعد الاشتقاق ، فإن هذا لا استحالة فيه ولا تناقض ، وهذا على مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر [1] .

٭ ٭

(١) انظر في هذه المسألة الإنصاف ١ : ٢٣٥ لمحيي الدين عبد الحميد .

بَـابُ الْإِعْـــرَابِ

وهو تَغْيِيرُ أواخرِ الكلم لاخْتلافِ العواملِ الداخلةِ عليها ، وفى النسخــة الأخرى : الإعرابُ تَغْيِيرُ أواخرِ الأسماءِ المتمكنةِ والأفعالِ المضارعةِ لاخْتـــلافِ
٢٤ العواملِ / قلت : تغير الآخر كالجنسِ الشاملِ للمُعْرَبِ والمبني ، وقوله باختـــلافِ العوامل تَفْصِيلٌ عن الاختلافِ الواقعِ فى المبنياتِ ، وقوله الداخلة عليها يخرج نحوَ مَنْ فى حكايه النكراتِ ، فإن آخرَها يختلِفُ لاختلافِ العواملِ لكن غير الداخلة عليهـــا فى كلامِ المتكلم .

قال الشلوبينى : إن اعتُرِضَ هذا بالمصادر والأسماءِ التى تلزم النصــب فجوابه : أن أصل تِلك الأسماء أن تختلفَ ، لأنها لاتشبه الحرف ، فعدمُ الاختـلافِ إذا كانَ لمانعٍ فى حُكْمِ المختلف لفْظًا ، قال : ويحتمل أن يُرِيدَ النحاةُ بقولهم الإعرابُ تغيُّر أواخرِ الكلم إلى آخرِهِ الحكم الذى يكونُ فى الآخرِ لأجل العاملِ أو بسَبَبِ العاملِ ثم عادَ عن ذلك الحكمِ بالاختلافِ المخصوصِ ، وإنْ كانَ مِن المعربات مالايختلف حمْـلاً على الأكثرِ الأغلبِ ومرادُهُمْ إنما هُو الحكم (١) .

وقال الامامُ عبدالقاهرِ الجرجانى : الإعرابُ لفظ لامعْنَى ، وهُوَ الحركـــاتُ والسكنَاتُ فى آخرِ الكلم ، لأن الإعرابَ وُضِعَ للفرقِ بيْن المعَانى ، والذى يوضع هـــو اللَّفْظُ لاالمعْنى (٢) .

فإن قِيل : كيفَ صَحَّ أن يُقال حركاتُ الإعرابِ وفيه إضافة الشيءِ إلى نفسِهِ ؟ قلتُ : لما كانت الحركاتُ أعم ، إذْ تنقسمُ إلى حركاتِ إعرابٍ وبناءٍ صحّتْ إضافتهـــا تلخيصًا وتبْيينًا ، والمصحِّحُ للإضافةِ هو التغايرُ ، والتغايرُ بيْن الخاص والعام ثابـتٌ لامَحالة ، وبهذا الاعتبارِ صَحّ أن يقال : حركاتُ البناءِ ، ويرد أيضا عليهِ سُؤال آخــر

---

(١) انظر الشرح الصغير لوحة رقم ٩ .

(٢) جاء فى المقتصد ١ : ١٤٠ " قال الامام عبد القاهر : ومعد : فإن الإعراب فى الحقيقة معنى لا لفظ ، ولهذا قال : الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، وقوله أن تختلف بمعنى الاختلاف وليس الاختلاف بلفظ وانما هـو معنى " انظر المقتصد مخطوط بدار الكتب المصرية صفحة ٣٨٤ نحو تيمور .

وهو أن يقال : لو كان الاعراب عبارة عن التغيير والاختلاف المذكور لوجب أن يتحقق في كل نوع من أنواعه ، لكن ليس كذلك ، فإن المرفوع مادام كذلك لاتغير فيه أصلا مع أنه معرب وهكذا في النصب والجر ، فإن قلت : الاسم قبل العقد والتركيب ساكن الآخر ، فإذا ركب مع العامل أو غيره زال ذلك السكون إلى الحركة الخاصة وهذا تغيير قلت : ليس مطلق التغيير هو الإعراب ، بل التغيير لتغير العامل ، وماذكرت لم يتغير فيه العامل فكان مقتضى قولك أن يقال تغيير الآخر لطرو العامل ، وبه أيضا يبطل قول الإمام فخر الدين الرازي إنه عبارة عن موصوفية الآخر بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفا / بغيرها ، فالإعراب معقول لا محسوس ، فإن قلت بحده بأنه تغير الآخر لتغير العامل ، وحالة الرفع مايغير العامل فلايتغير الآخر قلت : وإذا لم يتغير الآخر وجب ألا يكون معربا حالة الرفع ، فلايندفع السؤال إلا إن زاد في الحد صلاحية تغير أواخر الكلمة ، أو نفس التغيير بالصلاحية ، أو يقال ما قاله فخر الدين في موضع آخر أن استحقاقه للحركات بسبب العوامل .

والتحقيق أن الاعراب إما أن يبقى معناه في اللغة وهو الإبانة أو لا يبقى ، فإن كان الأول قيل في تعريفه إن الاعراب وضع العلامة في آخر الكلمة دالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، والإعراب على هذا فعل المتكلم والحركات الآلات والإعراب معنى لا لفظ ، لايقال : لو كان الإعراب هو الابانة لكان الشيء معربا في مثل قولك ضرب هؤلاء هؤلاء ، فإنك بتقديم أحدهما أبان بأنه الفاعل والآخر مفعول ، لأنا نقول هذا ركيك ، لأنا قلنا بأنه إبانة بعلامة يحدثها العامل فلايرد هذا أصلا ، فيكون استعمال الإبانة في النحو من باب تخصيص اللفظ ببعض مايطلق عليه لغة كالدابة ، فإن قلت عصا ورحى لم توضع فيه علامة فلايكون معربا قلت : العلامة موضوعة تقديرا ، وإنما امتنع ظهورها لمانع فيبقى حكمها ، وإذا بقي حكمها كانت في معنى ما وضع فيه العلامة لفظا ، ولهذا يزيد بعضهم في الحد لفظا أو تقديرا ، وبعضهم يزيد أو تقديرا ليخرج المبني ، فإن الإعراب لايقدر في آخره بل يحكم على موضعه .

إذا عرفت هذا فنقول : الرفع والنصب والجر والجزم أسماء ، والألفاظ التي وضعت علامات للإعراب وليست انواعا للجنس الذي هو الاعراب ، فالرفع لفظ هو

أمارةٌ على نوعٍ من أنواع الإعراب ، ومن هنا صار الرفع قيدًا في الإعراب ، لأن الإعرابَ هو الإبانةُ ، فإذا قيل : علاماتُ الإعراب كان من إضافة الشيء إلى غيره ، من كل جهةٍ إلا أن الإضافة بينهما من جهةٍ أن العلاماتِ موجودة في حدِّ الإعراب الصناعي ، فمعنى

٢٦ قولنا : علاماتُ الإعرابِ ، أي العلاماتُ المأخوذة / في الإعراب الصناعي ، وإذا قيل علاماتُ الرفع ، فالرفع جنسٌ وهو لفظٌ يدلُّ على أن الاسم مسندٌ إليه شيءٌ وهذا الجنسُ تحته أنواعٌ هي الضمة وكذا وكذا ، وتسمّى أنواعُ الرفع علامات ، لأن الرفعَ الذي هو الجنس علامة ، فأنواعه كذلك لامحالة ، والإضافة فيه من باب إضافةِ النوعِ إلى الجنس نحو خاتم حديد ، وإن عكست كانت الإضافة لمعنى آخر ، وهو أن العلامة عامة فتكون من باب عرق النساء ، والقصد الأول على إرادةِ الخصوص والثاني على إرادة العموم ، فإن قلتَ : هل يجتمع القصدان بأن يعيّنهما المتكلم وهو يلحظهما معًا ؟ قلتُ : هذا من باب تعميم المشتركِ وفيه خلاف ، هذا كله إذا كان الإعرابُ باقيًا على معناه في اللغةِ بعد النقل ، وأما إن قلنا إنه لم يبق بل نُقل عنه إلى معنى آخر فينبغي أن يُحدَّ بأنهُ لفظ يكون في آخر الكلمةِ لاختلافِ العاملِ أو تقدير لفظ والنقل كان لمناسبةٍ ، وذلك أن اللفظ الذي سمّوه بالإعرابِ دليلٌ على الإعرابِ الذي هو البيان لغة ، فيكون من باب تسميةِ الدليل باسم المدلول ، وهو على هذا جنسٌ تحته أربعة أنواع : فالرفع نوعٌ ، لأنه لفظ يحدث بالعامل ، فإن اعترض بالتثنية والجمع فإن كل واحدٍ منهما معربٌ ، ولا لفظ إعرابٍ فيهما ، وإنما فيهما مايقومُ مقامَ اللفظِ وهو الانقلابُ والتغيير فنجيب بما أجبنا به عن عصا ورحى أو نختار الحدّ الأول فإنه أسلم فهذا هو التحقيق في هذا الباب .

قال : وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل وفي الأخرى : الدلالة على المعنى الذي يلحق مدلول الاسم أو الفعل لوجود العامل معه إن كان لفظيا أو فيه إن كان معنويا .

قلتُ : للاسم المعرب دلالتان : دلالةٌ بنفسه على المعنى الموضوع له بالوضع ، ودلالةٌ له أنه بالمعنى الذي يعرض لمسماه من كونه فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك ، وكونه فاعلا إنما يتحقق بالفعل المسند إليه الذي هو العامل ، فجعل الإعرابَ الحادث

٢٧ دليلا على / المعنى الحادث عند حدوث العامل ليقع الأصل في مقابلة الأصلِ والعارضُ في مقابلة العارض .

أمارةٌ على نوعٍ من أنواع الإعراب، ومن هنا صار الرفعُ قيدًا في الإعراب، لأن الإعرابَ هو الإبانة، فإذا قيل: علاماتُ الإعراب كان من إضافةِ الشيء إلى غيره، من كل جهةٍ إلا أن الإضافة بينهما من جهةٍ أن العلاماتِ موجودةٌ في حدِّ الإعراب الصناعي، فمعنى
٢٦ قولنا: علاماتُ الإعرابِ، أي العلاماتُ المأخوذة / في الإعرابِ الصناعي، وإذا قيل علاماتُ الرفعِ، فالرفعُ جنسٌ وهو لفظٌ يدلُّ على أن الاسم مسندٌ إليه شيءٌ وهذا الجنسُ تحته أنواعٌ هي الضمة وكذا وكذا، وتسمّى أنواعُ الرفع علامات، لأن الرفعَ الذي هو الجنس علامة، فأنواعُه كذلك لا محالة، والإضافة فيه من بابِ إضافةِ النوعِ إلى الجنسِ نحو خاتم حديد، وإن عكست كانت الإضافة لمعنى آخر، وهو أن العلامة عامة فتكون من بابِ عرق النساء، والقصد الأول على إرادةِ الخصوصِ والثاني على إرادة العموم، فإن قلتَ: هل يجتمع القصدان بأن يعيّنهما المتكلمُ وهو يلحظهما معًا؟ قلتُ: هذا من بابِ تعميمِ المشتركِ وفيه خلاف، هذا كله إذا كان الإعرابُ باقيًا على معناه في اللغةِ بعد النقلِ، وأما إن قلنا إنه لم يبقَ بل نُقل عنه إلى معنى آخر فينبغي أن يُحدَّ بأنه لفظ يكون في آخرِ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ أو تقدير لفظ والنقل كان لمناسبةٍ، وذلك أن اللفظ الذي سمَّوه بالإعرابِ دليلٌ على الإعرابِ الذي هو البيانُ لغةً، فيكون من بابِ تسميةِ الدليلِ باسمِ المدلولِ، وهو على هذا جنسٌ تحته أربعة أنواع: فالرفع نوعٌ، لأنه لفظ يحدث بالعامل، فإن اعترض بالتثنية والجمع فإنّ كل واحدٍ منهما معربٌ، ولا لفظ إعرابٍ فيهما، وإنما فيهما ما يقومُ مقامَ اللفظِ وهو الانقلابُ والتغييرُ فنجيب بما أجبنا به عن عصا ورحى أو نختارُ الحدَّ الأول فإنه أسلمُ فهذا هو التحقيقُ في هذا البابِ.

قال: وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعاملِ وفي الأخرى: الدلالةُ على المعنى الذي يلحق مدلول الاسم أو الفعل لوجودِ العاملِ معه إن كان لفظيا أو فيه إن كان معنويا.

قلتُ: للاسمِ المعربِ دلالتان: دلالة بنفسِه على المعنى الموضوع له بالوضعِ، ودلالةٌ له أنه بالمعنى الذي يعرض لمسماه من كونه فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك، وكونه فاعلًا إنما يتحقق بالفعلِ المسندِ إليه الذي هو العاملُ، فجعل الإعرابَ الحادث
٢٧ دليلًا على / المعنى الحادثِ عند حدوثِ العاملِ ليقعَ الأصلُ في مقابلة الأصلِ والعارضُ في مقابلةِ العارضِ.

ثم وزعوا أصناف الإعراب فى الاسم على أصناف الأحوال الناشئة عند التركيب، فوضعوا الرفع علامة للفاعل وما حُمل عليه ، والنصب علامة للمفعول وما حُمل عليه ، والجر علامة للإضافة ، فإن قلت : الإعراب فى الفعل لا يدل على معنى فكيف أطلق بأن فائدة الاعراب الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل ؟ وإنما كان ينبغى أن يقول : وفائدته فى الاسم ، قلت : كأنه لما رأى أن الإعراب فى الفعل غير أصل لم يعتد به .

قال الشلوبينى : يعنى أن هذه الفائدة هى الأصل فى مجئ الإعراب وإلا فله فائدة فى الفعل ، وهى الدلالة على شبهه بالاسم ، وقد ذكر ذلك بعد ، ولكن ليس الأصل فى مجئ الإعراب إلا الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل خاصة ، فإذا دخل فى الفعل فكأنه إنما دخل للدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل ، لأنه إذا كان ، إنما كان فى الفعل لشبهه بالاسم فكأنه داخل فى الاسم وهو فى الاسم لم يدخل إلا للدلالة إلا المعنى الذى يحدث بالعامل ، فصار إذا دخل فى الفعل كأنه داخل بالدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل ، فلذلك اقتصر على ما قال ، ولم يتعرض لغرض مجيئه فى الفعل وهذا توجيه حسن (١) .

قال : والبناء مثل الإعراب فى اللفظ وضده فى المعنى (٢) ، وفى النسخة الأخرى : ومحل البناء المماثل للاعراب ، آخر الكلمة إن كانت على حرفين فزائدا ، وإلا بقى نفس الحرف ، وهو كالإعراب فى اللفظ لا فى المعنى .

قلت : العبارتان متقاربتان ، والزيادة التى فى العبارة الثانية ظاهرة ، وقوله مثل الإعراب فى اللفظ يوهم أن الإعراب لفظ ، وهو قد جعله معنى حيث فسره بأنه تغير الآخر ، وابن جنى قد سبقه إلى قريب من هذه العبارة فى اللمع ويجاب عنه بأن الإعراب وإن كان معنى ، لكن له لفظ دالا عليه وعلامة ، وكذلك البناء معنى أيضا ، ولذلك يحد بأنه لزوم آخر الكلمة على طريقة واحدة ، لكن له لفظ يبنى عليه فقال : إن لفظ المعرب مثل لفظ المبنى فى الصورة — أى الحركات التى للإعراب — مثل الحركات التى للبناء والسكون / مثل السكون ، فإن آخر أحمد فى قولك جاءنى أحمد مثل آخره ٢٨

---

(١) الشرح الصغير لوحة ١٠ ، ١١ .

(٢) سبق ابن جنى الجزولى إلى قول قريب من هذه العبارة فى اللمع قال ابن جنى " الاعراب ضد البناء فى المعنى ومثله فى اللفظ ، والفرق بينهما زوال =

إذا قلت ايا أحمد ، والأول إعراب والثاني بناء ، وكذلك لم يقم ولم واضرب ولا تضرب أو نقول : أراد بالإعراب المعرب وبالبناء المبني ، فكأنه قال : المعرب مثل المبني في اللفظ ، أو يكون على حذف المضاف كأنه قال : حركة البناء ، مثل حركة الإعراب على ما مر .

قال الشلوبيني : وقوله (ضده) في المعنى يحتمل أمرين : أحدهما أن يريد لمضادته اياه ما بينه بعد بقوله : والفرق بينهما إلى آخره [1] ، واحتاج لهذا البيان لما لم يفصح قوله (ضده) في المعنى المراد الثاني أن يريد لمضادته إياه في المعنى أن الاعراب فائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل والبناء لا يدل على معنى وكأنه قال ضده في الدلالة على المعنى [2] .

وقوله في الأخرى : والإبقى نفس الحرف يعني أن الاسم إن لم يكن إلا على حرف واحد نحو الكاف من ضربك والهاء في ضربه ، فان علامة بنائه في كله إذ لا آخر له ولا أول .

قال : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء ، وفي النسخة الأخرى : فإن الإعراب عناية بالمعنى والبناء عناية باللفظ ، وان كان موجب أصله معنى .

قلت : في العبارة مناقشة لفظية ، وذلك أنه قال : انتقال الإعراب باللام التي للجنس اذ لا عهد ، وإذا انتقل الإعراب خلفه البناء لا محالة ، فيكون المعرب مبنيا ، وهذا خلف ، وجوابه أنه أراد انتقال إحدى حركات الإعراب ، ولزوم حركة البناء فحذف المضافين .

محمد : فالفروق بينهما أربعة : الأول : ما ذكره الثاني : أن الإعراب يدل على معنى يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل على معنى ، وهو معنى قوله في نسخة أخرى وأن الإعراب عناية بالمعنى ، أي إنما سيق لمعنى هو الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل بخلاف البناء ، فإن حركته وسكونه ليس للدلالة على المعنى بل هو عناية

= الاعراب لتغيير العامل وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته (انظر اللمع مخطوطة بدار الكتب المصرية لوحة رقم ٣ تحت رقم ٣٨٥ نحو تيمور) .

(١) يشير الى قول الجزولي : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١١ .

باللفظ ، كما تقول : حرك لئلا يبتدأ بساكن أو لئلا يلتقى ساكنات إلى غير ذلك ، وهذا إصلاح اللفظ ليتأتى النطق به ، وإن كان موجب أصله معنى ، يعنى أن
٢٦ الأصل / فى هذه الحركات بل فى الألفاظ بأسرها ألا تستعمل إلا للدلالة على المعانى ، لأن الغرض من الكلام إنما هو الإفهام ، فكل ما لا يحصل ذلك فهو لغو الفرق الثالث : أن الاعراب لا يحدث إلا عن عامل والبناء يكون عن غير عامل ، الرابع : أن الاعراب خاص بالأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة ، والبناء عام فى الثلاثة .

قال رحمه الله تعالى : وألقاب الإعراب أربعة ، رفع ونصب وجر وجزم وألقاب البناء أربعة : الضم والفتح والكسر والوقف .

قلت : لما ثبت آخر المعرب كآخر المبنى وبالعكس أعنى فى اللفظ وجب تساويهما فى هيئات الآخر ، لكن هيئات آخر المعرب أربعة ، فهيئات آخر المبنى يجب أن تكون أربعة ، ولما فارقا فى المعنى وجب أن يفارقا فى اللقب ، لأن الافتراق فى المعنى يوجب الافتراق فى اللقب ، دفعا للاشتراك أو المجاز ، وفيه أيضا تسهيل طريق التعليم ، فإن قولنا رفع أخصر من قولنا ضمة حدثت بعامل أو يدل على معنى ، وكذلك إذا قلنا مرفوع كان أخصر من قولنا مضموم بضمة حدثت عن عامل ، وإنما خصوا ألقاب البناء بالضم والفتح إلى آخرها ، وألقاب الإعراب بالرفع والنصب إلى آخرها ولم يعكسوا ، لأن الضمة هى الحركة السادة [(١)] ، أعنى سواء دلت على معنى أو لم تدل وأما الرفعة فاسم لها إذا دلت على معنى يحدث بعامل ، فخصوا الحركة التى لم تتقيد بدلالة بالاسم العام ، وخصوا الحركة الخاصة التى تدل على معنى بالاسم الخاص ، وهذا كما لو أردت أن تعبر عن فرد من أفراد نوع غير مخصوص فإنك تعبر عنه بالاسم فتقول : رجل ولو عبرت عن خاص لم تكتف بالاسم العام بل كنت تخترع له اسما خاصا مثل زيد وعمرو .

وقال فى النسخة الأخرى : وربما عبر عن مدلول لقب من ألقاب أحدهما بلقب نظيره من الآخر .

يعنى : قد يطلق لقب أحدهما على مقابله وبالعكس فتسمى الرفعة ضمة ويقال فى المرفوع مضموم وبالعكس .

---

(١) هكذا فى الاصل والصحيح هى الحركة السائده .

قال: وأصل الإعراب للأسماء ، لأنها لاتتغير صيغتها لتغير المعاني عليها ،
٣٠ وليس كذلك الأفعال لأنها / تتغير صيغها لتغير المعاني عليها ، وقال في الأخرى : لأنها لاتتغير صيغها لتعاقب المعاني على مدلولاتها ، ولذلك عبر أبو القاسم بأنها متمكنة وهو علة لأن لزمتها الحركة ، إذ لو لم تختلف أواخرها بالحركات مع كون أبنيتها لاتختلف لما عرف فاعلها من مفعولها إلى غير ذلك من أحوالها ، وخلافها الأفعال ، لأنها غالبا تتغير صيغها وأبنيتها لتعاقب المعاني على مدلولاتها ، وذلك عنى أبو القاسم بالتصرف .

قلت : تقرير حجة البصريين على أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل أن الحاجة تدعو إلى إعراب الاسم دون الفعل ، وذلك أن الاسم تتوارد عليه المعاني فيحتاج إلى الفرق بينها ، فإما أن تغير صيغة الاسم بحسب كل معنى ، أو يوضع لكل معنى لفظ على حده ، والأول يلزم منه تصرف الاسم الذي مبناه الجمود والثاني يلزم منه تكثير الألفاظ ، فعدلوا إلى ماهو أقل كلفة منهما مع اندفاع الحاجة به وهو الاعراب ، أما الفعل فلايتوارد عليه غير تغيير الزمان ، إذ المصدر في الأزمنة الثلاثة واحد والزمان هو الذي يختلف لاغير ، فغيروا صيغة الفعل باعتبار زمانه ، واحتمل هذا التغيير لقلته ، ولأنه أصل ، أعني أن توضع لكل معنى صيغة .

اعترض الكوفيون فقالوا : هذا بعينه يوجب أن يكون الإعراب في الفعل أيضا أصلا ، وذلك أن الحاجة الى الإعراب في الفعل أيضا ماسة كما كان في الاسم ، وذلك أن أقصى مايذكرونه في الاسم أن صورة واحدة تحتمل ثلاثة معان كما في قولك ماأحسن زيد بتغيير إعراب ، ومثله يوجب في الفعل ، فإن صورة واحدة تحتمل ثلاثة معان كما في قولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، ثم الذي يدل على أن الإعراب في الفعل أصل بل الأولى : أن إعراب المضارع أسبق من إعراب الاسم ، وماكان أسبق على شيء لايكون فرعا لذلك الشيء ، وذلك أن حالة الإفراد أسبق من حالة التركيب
٣١ والإعراب يوجد في المضارع / حالة الإفراد ولايوجد في الاسم الا حالة التركيب ، وأيضا فلو كان الإعراب في الفعل لالمعنى كان عبثا ، وإذا كان لمعنى كان أصلا فيه إذ لاقائل بالفصل .

وأجيبوا بأن الاستقراء دل على أن الحاجة إلى الإعراب انما هى لبيان الفاعلية والمفعولية والاضافة وما حمل عليها ، وهذه المعانى لا توجد فى الفعل فلا يحتاج إلى الإعراب ، وهذا ضعيف ، لأن تلك المعانى إنما احتاجت إلى الإعراب للفرق بينها ، ليحصل الإفهام الذى هو محصول الكلام ، وهذا مطلوب أيضا فى الفعل .

وجواب آخر : وهو أن الإعراب لما جىء به فى الاسم للفرق بين المعانى ثم نقلوه إلى الفعل أرادوا أن تظهر فيه هذه التفرقة فى بعض الصور ، ليعلم أن هذا الاعراب الذى فى الفعل هو ذاك الذى فى الاسم .

وجواب آخر : وهو إن قيل لانسلم أن الاعراب فى الفعل فرق بين تلك المعانى ، بل الإعراب أزال اللبس الذى نشأ من حذف أن الناصبة ، ولذلك لو ظهرت لارتفع اللبس ، وأيضا فالواو مترددة بين العاطفة والتى للحال أو الصرف فى الاعراب ، وما وضع للفرق بين المشتركات فى الوضع فإن القرائن من الصفات أوغيرها تغنى عنه ، وانما وضع للفرق بين الأحوال العارضة الطارئة بدخول العامل وهذا لا يوجد فى الفعل ، فانك اذا قلت اضرب أو لتضرب لفهم من كل واحد منهما الأمر ، مع أن أحدهما معرب والآخر مبنى ، فعلم أنه لامدخل للإعراب فى الفعل أى لا يفرق فيها بين المعانى الطارئة .

وأما قولهم : إن المضارع حالة الإفراد معرب ، فإنا لانسلم ، وذلك أن الفعل لا يستعمل ولا يفيد إلا مع فاعله ، لأنه وضع لأن يكون خبرا ، وخبر عن غير مخبر عنه محال ، وإذا كان مع الفاعل حصل التركيب .

وقوله : " إنه لو لم يفد الفرق بين المعانى لخلا عن الفائدة فكان عبثا " .

قلنا : لانسلم بل تكون له فائدة وهو الإشعار بالمشابهة بينه وبين الاسم ، فإنه إذا وجد فيه بعض أحكام الاسم وخواصه دل على المشابهة بينهما كما تدل اللام فى الفعل على المشابهة وترك الصرف فى الاسم .

قال الشلوبينى : هذه الجملة معترضة ، فإن الأسماء أيضا تتغير صيغها / لتغير المعانى عليها نحو زيد وزيود ، وأيضا فإن الإعراب إنما يجىء ٣٢
للفرق بين المعانى التى تطرأ بالتركيب لا لغيرها من معانى الكلم فى أنفسها ، وتغير

صيغ الفعل إنما هو من تغيير صيغة الكلمة فى نفسها ، لا من تغيير المعانى الطارئة بالتركيب ، فلابد مع هذا النوع من التغيير الحاجة إلى الإعراب ، كما لم يدفع فى الاسم ، وإنما ينبغى أن يقول : إن الأسماء يطرأ عليها عند التركيب معان لولا الاعراب لم تتبين فجئ بالإعراب من أجلها فى الأصل ، ثم حمل على ذلك ماتبينت فيه المعانى الطارئة مع أن كل واحد من الضربين مشروط فيه ألا يشبه الحرف ، وأما الأفعال فليست كالأسماء فى ذلك ، لأن كل معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنهى والأمر والتحضيض معه ما يبينه ، فلم يحتج مع ذلك إلى الإعراب(١) .

وأجود من هذا أن يقال : لأن المعانى التى تتغير عليها معها ما يبينها ، وأما المعانى التى تتغير صيغها بتغيرها فليست موجبة للإعراب ، لأنها لم يحدثها التركيب ، والإعراب إنما توجبه المعانى التى أحدثها التركيب ، ولعل مراد الجزولى فى أن أصل الاعراب للأسماء أنه لايلزم فيها تغير صيغها لتغير المعانى عليها ، بل قد تكون فيها معان تتغير عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فلا تتغير صيغها لها فيحتاج إلى الإعراب فيها لبيان تلك المعانى وليس كذلك الأفعال ، لأن كل معنى يتغير على الفعل فله صيغة تبينه ، ولا يريد بالصيغة البنية خاصة ، بل كل ما بين المعنى كأنه صيغة صيغت ، وإذا كان مراد الجزولى هو الذى ذكرنا آخرا ، لم يلزم منه شئ من الاعتراضين المتقدمين ، وكان تعليله لإعراب الأسماء فى معنى تعليل المعترض بعينه ، إلا أن لفظه على هذا يكون بعيدا عن المعنى الذى أراده جدا ، لأنه إنما ذكر تغير الصيغ لتغير المعنى ، وعدم تغيير الصيغ لتغير المعانى ، وكان أحسن من ذلك أن يقول : وأصل الإعراب للأسماء ، لأنه بيان معان : هى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وتلك المعانى لاتكون إلا فى الأسماء ، فإن دخل فى غيرها فإنما يدخل
٣٣ على التشبيه ، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء / فى دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال المضارعة .

قال : وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعتها الاسم .

قلت : لما قرر أن الإعراب ليس بأصل فى الأفعال إذ لا يفرق بين المعانى فيه ، أخذ يذكر لدخول الإعراب فيه وجها آخر ، وهو ما أشرنا إليه من أن المضارعة

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١ .

أوجبت الإعرابَ ، كما أنها أوجبت لاسم الفاعلِ العمل ، وأوجبت لبعض الأسماءِ تركَ الصرفِ .

والمضارعة المشابَهةُ ، مشتقةٌ من الضرع ، إمّا لأن أحدَ الضرعين شبيهٌ بالآخرِ وإما أن المشبَّهين كأنهما قد رضعا من ضَرعٍ واحدٍ ، وقيل من الضراعةِ وهى الدنو والمقاربةُ .

قال ومضارعتها له من ثلاثةِ أوجُهٍ : الإبهامُ والتحضيضُ ودخولُ لامِ الابتداءِ ، ويقول فى النسخةِ الأخرى : وإنما أعُربَ من الأفعالِ ما أُعرب لأنه ضارعَ الاسمَ من حيثُ كانت نسبته مجردةً إلى الزمانِ الخاصِ والمستقبلِ شائعا ، فنسبةُ مجردِ اسْمِ الجنسِ إلى آحادِهِ شائعا ، ومِنْ حيثُ قيل ، يقصر على أحد الزمانين بالإحقِ ، ومن حَيْثُ جاز إذا أخْبر به عَنْ أن تدخل عليه لامُ الابتداءِ ، كما جاز ذلك فى الاسْمِ ، وكما يمنع مِنْ وجودِ الإعرابِ فى الاسمِ مع وجودِ الموجِبِ له أن يُضاف إلى ياءِ المتكلم ، كذلك يمنع من وجودِهِ فى الفعل مَع وجودِ الموجب له أن تلحقَه نونُ جماعةِ المؤنثِ أية كانتْ ، أو نونُ التوكيدِ أية كانت .

قلت : إنما اقتصرَ على هذهِ الثلاثةِ ، لأن الذى يرد بدونها لايتحققُ إلا بينه وبين اسمِ الفاعلِ ، من إنه جارٍ عليه فى انتظامِ حركاتِه وسكناتِه وأن حروفَ الفعلِ هى بعينها حروفُ اسم الفاعِل ، وأنهما مشتقان من أصلٍ واحد ، وأن الحالَ أولى به ، وأنه وصف بكل منهما ، فخص الثلاثةَ الأولى بالذكرِ لاطرادِها فى اسمِ الفاعل وغيرِهِ ، وزاد فى الأخرى : مشاركتها فى امتناعِ كل واحدٍ منهما من ظهورِ الإعرابِ فيهما ، أما فى الاسم فأنْ يضاف إلى ياءِ المتكلِم ، لأن هذه الياء توجب أن يكسر ما قبلها فلا تجامعُ الإعرابَ ، وأما فى الفعلِ المضارعِ فأن تدخل عليه نونُ جماعةِ المؤنثِ أو نونُ التوكيدِ مع قيام الموجب لإعرابه وهو لفظ المضارعِ ، وقوله : أية كانت " يُريد سواءٌ كانتْ لمن يعْقل أو لما لايعْقل ، وكذلك فى " نون التوكيد أية كانت " ، يعْنى ثقيلة كانت أو خفيفةً ، ولايتحققُ الإبهام فى المضارعِ إلا عندَ مَنْ يقول : إنه مشْتركٌ للحال والمستقبل فأما من يقول : إنه للحالِ وإنما يستعمل / للمستقبل بقرينةٍ مجازا ، كما يُسْتعمل لفظ الماضى ، فتعسّر عليه تحقيق هذه الجهةِ إلا أن يقول : هو مبهم لأنه يُستعمل فيهما على ٣٤

كل حالٍ ، سواءٌ كان بطريقِ الحقيقة أو المجاز ، والإبهامُ متحقق فيه كما هو فى رَجُلٍ ثم يرتفع هذا الإبهامُ بالحرفِ ، كما يرتفع إبهامُ رجلٍ باللام عند قولنا الرجل ، وفى التشبيه باللام إشكال ، لأن لقائلٍ أن يقول : ليستِ اللامُ بأن توجبَ إعرابَ المضارعِ أولى مِنْ أن يكون إعرابُه هُوَ الذى يُوجبها ، لأن كلَّ واحدٍ منهما مُختص بالاسْمِ .

قال الشلوبينى : كأنه يُريد مضارعته له من ثلاثةِ أوجهٍ سوى الإعرابِ ، ولم يرد المضارعةَ الموجِبَةَ للإعرابِ خاصَّةً دُونَ غيرِها (١) .

وإشكالٌ آخر : وهو أن اللامَ تخلص للحَالِ فتكونُ من جملةِ الحروف التى يتخصص بها الفِعل كالسين وسوف فلاتكونُ جهةً ثالثة فى التشبيه (٢) .

وبالجُملة فالجهتان الأوليان كافيتان فى المضارعة الموجبةِ للإعرابِ بلزومها الفعل المضارع ، وتكونُ لام الابتداءِ عند من لايرى أنها للحَال جهةً إجماليـة فى الشَّبَه .

قال : ويشتركُ الاسمُ المتمكّن والفعلُ المضارعُ فى الرفع والنصْبِ ، وينفرد الاسمُ المتمكّنُ بالجَرّ ، وينفرِدُ الفعلُ المضارعُ بالجزْمِ ، وفى النسخةِ الأخرى : ولاجَرَّ إلا فى معْربِ الاسْمِ ، كما لاجزْمَ إلا فى مُعْرَبِ الفعلِ وأما الرفعُ والنصبُ فيشتركُ فيه معربُ الاسْمِ ومعربُ الفِعْلِ .

قلت : معْنى العبارتين واحدٌ ، ولما كان الإعرابُ أربعةَ أصنافٍ ، وانقسم إلى مشتركٍ وخاصٍ فالمشتركُ منه : الرفعُ والنصبُ ، وكان الاشتراكُ فى هذيْن النوعيْن لشبه عامليهما فى الفعل بعامليهما فى الاسْم ، ألا ترى أن الرفع فى المبتدإ بالتجرد عن العوامِلِ ، فهو كذلك فى الفعل المضارعِ على مايأتى ، والنصبُ فيه إنما هُو بِأنْ فقط على رأيٍ (٣) ، وبها وأخواتها على رأى ، وأنّ شبيهة بأنّ الناصبة للاسم إذا خففت والخاص من الاعراب : الجَارُ المختص بالاسم والجزْمُ المختص بالفِعْل إذْ كانَ عامل أحدِهما فى الاسْمِ لايُشابه الآخر ، كما كان فى الرفعِ والنَّصْبِ .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢ .

(٢) انظر فى هذه المسالة الانصاف ٢ : ٥٤٩ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢ : ٢ .

قال : وانفرادُ الاسْم بالجرِ لكونِ عامله لايفيدُ معنًى إلّا فيهِ ، وفي النُّسخةِ الأُخرَى : وانفرد الاسْمُ بالجَرّ ، لأن عامِلَهُ لايفيد معنًى إلّا فيهِ ، وذلِكَ عَنى أبوالقاسِمِ بقوله للإضافةِ إلى الأفعالِ .

٣٥ قلت : / عامِل الجرّ إما الإضافة أو حرف الجر بالاستِقراء ، وكِلاهُما لايُفيد معنًى إلّا فى الاسْمِ ، أما الإضافة فلأنّها للملك أو الاستِحقاقِ ، وكلاهما لايُوصَفُ بِهِ الفِعْلُ (١) ، أما حُروفُ الجَرّ ، فلأن معانِيَها التبعيضُ والتشبيهُ والإلصاقُ

---

(١) انقل هنا ورقة مدسوسة مكتوبة بخط حديث رقم اللوحة ١٨ مكرر تقول اللوحة : وأما وضع الإعراب فى الآخر فقد ذكر الص (هكذا) فى أماليه التى علـى المسائل المتفرقة له وجهين : الأول أن الآخر ليس مما تعد حركته وسكونه من بنية الكلمة بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف ، بخلاف غيره ، فلو وضع الإعراب فى غيره لأدى إلى الإخلال بالبنية والى اللبس . فلاتدرى هـل حركته لبناء الصيغة أو الإعراب ، والوجه الثانى : أن الاعراب دليل معـان زائدة على مفعولية المدلول فلاينبغى أن يؤتى بهذا الابعد ثبوت ذكـر المدلولية ، وهذا يقتضى أن يكون آخرا ، لانه لايثبت ذكر المدلول حتى تتم صيغته ، فلو جعل فى أوله او وسطه لكان دالا على نفى الشئ قبل ثبوت مايتوقف عليه ، هذا هو الذى ذكره فى الأمالى . نجم الدين مرى .
والاعراب مصدر أعرب مشتركا لمعان الإبانة ، يقال أعرب الرجل عن حاجتـه أبان عنها ، ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها " والاجالة ، عربت الدابـة جالت فى مرعاها وأعربها صاحبها اجالها والتحسين وأعربت الشئ حسنتـه والتغيير عربت المعدة وأعربها الله غيرها ، وازالة الفساد ، اعربت الشـئ أزلت عربة أى فساده ، ويتعدى الأول بعن والباقى بالهمزة ، ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صارت له خيل عراب ، أوله ولد عربى ، أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون ، فهذه عشر معان والمناسب للمعنى الاصطلاحى منها هو الأول ، إذ القصد به ابانة المعانى المختلفة كما ستعرفـه ويصح أن يكون من الخمسة بعده . همع الهوامع . مرى .
وقد وجدت أصل الفقرة الثانية فى همع الهوامع ، وهذا يؤكد أن هذا الكـلام مكتوب بخط حديث ، اذ النسخة التى كتبها السيوطى "ب" وعليها تملـك البقاعى سنة ٨٦٦ والسيوطى توفى سنة ٩١١ هـ وكاتب هاتين الفقرتـين شخص يدعى نجم الدين مرى ، وهو غير كاتب النسخة "ب" وهو السيوفى ، وقد صورت هذه اللوحة أمام اللوحة رقم ١٨ ولم تأخذ رقما ، ولعلها ورقة كانت موضوعة بين اللوحتين فاعتقد المصور انها من أصل الكتاب وصورها وعلى كل فهى ليست بأصل .

والتقليل والوعاء لا يتصور في الفعل ، وإذا لم يكن لعامل الجر معنى في الفعل لم يدخله ، وإذا لم يدخله لم يدخل أثره الذي هو الجر أو نقول : إن الإضافة هي المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية للنصب ، ولا معنى للإضافة في الفعل فامتنع دخولها عليه .

وعبارة المصنف في هذا خير شرح عليه إذ قال : الجر إعراب ولابد له من عامل ، وعامله يفيد معنى في الاسم فأفاد فيه إعرابا ، ولم يفد معنى في الفعل فلم يفد فيه إعرابا ، يعني أن الإعراب يدل على المعنى الذي يحدث بالعامل وعامل الجر لا يفيد معنى في الفعل ، فلو قدر دخوله فيه لكان لا لمعنى ، فلا يدخل الجر الذي هو علامة للمعنى الحادث .

قال الشلوبيني : هذا الذي قال لا يتم إلا إذا سلم أن عامل الجر شيء لا يفيد معنى إلا في الاسم ، ولا يعود السؤال إلى عامل الجر لم كان كذلك ؟ ولم يكن شيئا يفيد في الاسم والفعل كما كان عامل الرفع والنصب ، ولا جواب إلا أن يقال : اللغة جاءت بذلك ، وإذا كان كذلك فلا معنى لأن نعلل امتناع الجر ولا لما علله به ، إذا كان يجر إلى ما لا جواب عنه ، فانبغى أن يلحق المجرور كذلك بما لا جواب له ، أيضا رأى الأمر يفضي إلى آخر يصير آخره أولا (1) .

قال : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم ، وفي الأخرى : والكلام على انفراد الفعل بالجزم مثله على انفراد الاسم بالجر .

قلت : الهاء عائدة على انفراد الاسم إذا كان الموجب لانفراد الاسم الجر لكون عامله لا يفيد معنى إلا فيه وجب أن يكون الموجب لانفراد الفعل بالجزم أيضا ذلك طردا للعلة وهذا غير لازم لجواز تعليل الحكم الواحد بعلتين ، وبالجملة فإن عللنا بما قال فتقريره أن أدوات الجزم نحو لم ولما ولام الأمر وإن الشرطية لا معنى لها إلا في الفعل ، ولذلك اختصت به فاختص أثرها به ، وإن عللنا بغير ما قال فنقول : الجزم لأنه حذف يناسب الفعل لثقله ، أو لأن الفعل لا تنوين فيه ، فلا يحذف الجازم منه إلا حركة فقط أو ما يقوم مقامها ، أو لأن عامل الجزم لا يشبه عامل الجر
في الاسم / فلم يدخله ، ولقائل أن يقول : الإعراب في الفعل لا يفيد معنى في ٣٦

---

(1) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢ .

الفعل عندكم غير تحقيق المشابهة ، وإذا كان كذلك لم يتوقف دخول الجر فيه على إفادة معنى الإضافة ولا غيرها ، إذ الإعراب في الفعل لا يدل على معنى يحدث بالعامل كما كان في الاسم .

(التنوين) قال : التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده .

قلت: التنوين في الأصل مصدر نون ، وإنما لقب بهذا ، وإن كان نونا في المسموع تنبيها على أنه ليس من سنخ [1] الكلمة ، وللفرق أيضا وهو من جملة حروف المعاني ، وقد أخذ في حده قيودا : فقوله ساكنة " احتراز عن نون التثنية والجمع ، وزائدة " احتراز عن نون من وعن وقوله " تلحق الاسم " احتراز عن نوني التوكيد ، وقوله " بعد كماله " احتراز عن نون عنسل ومنطلق "تفصله عما بعده " أي تقطعه عن الإضافة وهذه فائدة من فوائده .

قال الشلوبيني يؤذن ثباتها فيه بأنه ليس مع مابعده بمنزلة كلمة واحدة ، كما يؤذن بسقوطها منه ، بأنه مع مابعده [2] بمعنى كلمة واحدة ، ولذلك يجوز في قولك جاءني غلام " لزيد يوم الجمعة جاءني غلام يوم الجمعة زيد " إلا في الضرورة [3] .

ومن أحكامه أيضا أنه يثبت لفظا لا خطا ووصلا لا وقفا .

قال : وفائدته الدلالة على ماهو أصلي في نفسه باق على أصالته .

قلت : البحث في التنوين هنا شرح لقول الزجاجي " تنفرد الأسماء بالجر والتنوين " [4] فبدأ بتعريفه أولا ، ثم ثنى بفائدته لينفي دخوله على الفعل والحرف فقال : فائدته الدلالة على أمرين : أصالة مادخل عليه والثاني أنه باق على تلك الأصالة لم يزل عنها لا يشبه فعل ولا حرف ، لأنه إذا أشبههما لحق بهما وهما فرعان فلا يبقى على أصالته إلا عند عدم شبهه بهما .

واللاحق بهذا التنوين هو الاسم النكرة ، وهو معنى قول سيبويه إنه علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم وهو الواحد النكرة ، وأما قول الفراء : إنه دخل بين

---

(١) السنخ : الاصل من كل شيء وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٥٦ مادة سنخ .
(٢) (مع مابعده) رسمها الناسخ معما بعده .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢ .
(٤) انظر الجمل صفحة رقم ٢ .

المنصرف وغيره (١) ، وقول غيره : إنه للفرق بين المفرد وغيره ، أو للفرق بين الاسم والفعل تفسير صحيح .

واعلم أن للتنوين ثلاثة أحوال : حال يحرك وهو ما إذا لقيه ساكن بعده وإنما حرك ولم يحذف ليفرق بينه وبين النون الخفيفة التي تلحق الفعل للتوكيد ، وحال يبدل فيها وذلك في الوقف على المنصوب المنون ، وحال يحذف / فيها وهو على ضربين : مطرد وغير مطرد ، فالمطرد أن يحذف لدخول الألف واللام أو للإضافة ، أو لشبه الفعل أو لطرو البناء أو للوقف أو لأن يقع في ابن واقع بين علمين صفة ، وغير المطرد الحذف لكثرة الاستعمال عند التقاء الساكنين كقول الشاعر : (٢) ٣٢

.... ∴ ولا ذاكر الله إلا قليلا (٣)

---

(١) انظر في هذه المسألة ارتشاف الضرب ١ : ١٨٣ .

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٨٥ وانظر الهمع ٢ : ١٩٩ والدرر اللوامع ٢ : ٢٣٠ ، وملحقات ديوانه صفحة ١٢٢ ومجالس ثعلب صفحة ١٤٩ والأغاني لأبي الفرج ١١ : ١٧ والخصائص لابن جني ١ : ١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٩ / ٩ : ٣٤ والخزانة ٤ : ٥٥٤ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

فألفيته غير مستعتب ∴ ....

روى أن أبا الأسود الدؤلي كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة يتحدث إليها وكانت جميلة ، فقالت له : يا أبا الأسود ، هل لك أن أتزوجك فاني صناع الكف حسنة التدبير قانعة بالميسور فقال نعم فجمعت أهلها فتزوجته فوجد عندها خلاف ما قدره ، لقد أسرفت في ماله ومدت يدها إلى خيانته وأفشت سره ، فغدا على من كان حضر تزويجه اياها فسألها أن يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم :

أريت امرأ كنت لم أبله ∴ فقال اتخذني صديقا خليلا

فخاللته ثم أكرمته ∴ فلم أستفد من لديه فتيلا

وألفيته حين جربته ∴ كذوب الحديث سروقا بخيلا

فذكرته ثم عاتبته ∴ عتابا رقيقا وقولا جميلا

=

وقُرِئ " أحدُ اللهُ " (١) واختلفوا في كونه ضرورة أو ليس بضرورة .

قال : والفصل والحرف ليسا بأصليين فلا يدخلهما التنوين ، وفي النسخة الأخرى : والتنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله لتدل على أنه أصل في نفسه باقٍ على أصالته ولذلك لا تلحق الحرف والفعل ، لأن كليهما ليس أصلاً في نفسه .

قلت : هذه نتيجة ما قدمه من تعريف التنوين وإفراد فائدته ، ولا شك أن الفعل فرع على الاسم اشتقاقا ووجودا ، أو لأنه لا يتحصل من جنسه كلام كالاسم ، والحرف أبعد من الفعل في الأصالة ، لأنه لا يكون ركنا في الكلام ، وإنما جيء به رابطا لغيره وإن كان قد ينوب عن الفعل .

قال الشلوبيني : ليسا بأصليين يعني ليسا بلازمين في كل كلام لزوم الاسم ، فكانا لذلك غير أصليين فيه ، وكان الاسم للزومه كل كلام أصلاً فيه ، ويحتمل أنه يريد أنهما غير أصليين في الإعراب (٢) .

أما الحرف فلا يدخله أصلاً ، وأما الفعل فإنه فيه بطريق الفرعية ، فتكون فائدة التنوين الدلالة على ما دخل عليه متأصل في الإعراب ، فإن قلت : إما أن الحد مطلق التنوين أو التنوين الخاص ، فإن كان الأول لم يصح قوله " وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه " وإن كان الثاني فما حد التنوين المطلق ؟ قلت :

= فألفيته غير مستعتب ∴ ولا ذاكر الله إلا قليلا

ألست حقيقا بتوديعه ∴ وإتباع ذلك صرما طويلا

فقالوا بلى والله يا أبا الأسود فقال تلك صاحبتكم وقد طلقتها وأنا أحب أن أستر ما أنكرته من أمرها فانصرفت معهم ، وقد استشهد به اللورقي أن حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين مطلقا لغة وإن كان الأصل الاضافة .

(١) الآية ١ ، ٢ من سورة الاخلاص وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وانظر إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٢٩٧ وتفسير البحر المحيط ٤ : ٥٢٨ مطابع النصر الحديثة بالرياض .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣ .

حد التنوين المطلق ماذكر إذا أبدل الاسم بالكلمة بأن يقال : نون ساكنة زائـــدة تلحق الكلمة بعد كمالها لا للتوكيد ، غير أن للتنوين فوائد على البدل منها ماذكـر والأولى أن يقال : التنوين ينقسم إلى خاص بالاسم وغير خاص به ، فالخاص يأتـــى لأربعة معان (١) : منها ماذكر ، ومنها الدلالة على التنكير كما فى إيه ، ومنهـــا العوض عن المضاف إليه ، كما فى حينئذ ، ومنها المقابلة كالذى فى عرفات وأذرعات فإنه فى مقابلة النون فى مسلمين ، وغير الخاص يأتى أيضا لمعان منها : أن ينوب عن حرف الإطلاق كما فى قول الشاعر : (٢)

. . . . ∴ وقولى إن أصبت لقد أصابن (٣)

ومنها الفصل بين الوقف والوصل ويسمى الغالى كالذى فى قول رؤبة : (٤)

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن ∴ . . . . (٥)

---

(١) رسمها الناسخ فى الاصل لأربعة معانى .

(٢) هو جرير شاعر بنى أمية وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٩ وانظر الهمـــع ٢ : ٨٠ والدرر اللوامع ٢ : ١٠٣ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤ والأشمونى ١ : ١٢ ، وديوانه صفحة ٦٤ والخزانه ١ : ٣٤/٤ : ٥٥٤ وشرح المفصل لابن يعيـــش ٤ : ١٥ ، ١٤٥ / ٥ : ٧ / ٩ : ٢٩ .

(٣) عجز بيت من بحر الوافر وصدره :

أقلى اللوم عاذل والعتابـن ∴ . . . .

وأقلى أمر من الإقلال ضد الاكثار وهو فعل الشىء مرات قليلة العدد ، والمراد هنا الاقلال من الترك ، اللوم هو العتاب ، عاذل منادى مرخم وأصلــه ياعاذلة ، والشاهد دخول نون الترنم على الاسم والفعل فى القوافى المطلقة .

(٤) رؤبة بن العجاج الأموى المتوفى سنة ١٤٠ هـ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٢٩ ، ٣٤ والهمع ٢ : ٨٠ والدرر ٢ : ١٠٤ وابن عقيل ١ : ١٦ والأشمونـى ١ : ١٢ ويس ٢ : ٣٧٧ وانظر ديوان رؤبة صفحة ١٠٤ .

(٥) رجـز وعجـزه :

. . . . ∴ مشتبه الأعلام لماع الخفقن

يقول رؤبة : رب مكان مظلم النواحى خاوى الجنبـات تهب فيه الرياح وعلاماته التى يهتدى بها الناس مشتبهة لا يهتدى فيه إلا العالم بالطريق الخبـــير بالصحارى وقد قطعته على ناقة طيبة السير نشيطة راغبة فيه .

٣٨ / وذلك أن جل الشعر أن يكون ساكن الآخر ، فإذا قيل المخترق لم يدر أو اصل " هو أم واقف ، فإذا أتى بهذا التنوين علم أنه واقف ، فيكون هذا التنوين من زيادات الوقف ، ومنها التنوين الذى يكون فى المحكى كما إذا سميت بعاقلة فلا يحذف منها التنوين كما لا تحذف الحركة بل تحكيه على ما هو قبل أن تنقله .

(الممنوع من الصرف) قال وكل اسم عرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الجر والتنوين ، وفى كل اسم اشبه الفعل بأن صار نائبا من جهتين من الجهات المعتبرة عندهم فى الاجراء وعدم الإجراء فعلامته عدم التنوين منه لفظا وأن يفتح فى موضع الجر .

قلت : عبارته الثانية أبسط من الأولى ، ويعنى بالاجراء الصرف ، وإنما قال عدم التنوين لفظا ، لأن التنوين مقدر فيما لا ينصرف ، وبالجملة فالأسماء على ثلاثة أضرب : إما أمكن وهو الذى لم يشابه فعلا ولا حرفا وهو المنصرف ، وإما متمكن لا أمكن ويسمى غير المنصرف ، وهو الذى عرض فيه شبه الفعل من جهتين كما قال على ما يأتى وإما لا متمكن ولا أمكن وهو الذى عرض فيه شبه الفعل والحرف وهو المبنى ، فعلامة الأول لحاق الجر والتنوين أو ما يعاقبه أو ينوب عنه ، وعلامة الثانى عدمهما ، أما امتناع التنوين منه فلانتقاله عنه بشبه الفعل والتنوين علامة لما هو باق على أصالته فلم يجتمعا ثم صادفه عامل الجر مشابها للفعل فلم يجره لفظا كما لا يجر ما أشبهه وهو الفعل .

مكتبة جامعة القاهرة

قال وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب أصلا .

قلت : العرب كثيرا ما تعتبر المشابهة بين الكلمتين فتعدى حكم احدهما إلى الأخرى تحقيقا لتلك المشابهة ، فمن ذلك إعراب الفعل وإعمال اسم الفاعل وترك الصرف ، ومن ذلك البناء لأنها تبنى المشبه بالمبنى كبناء المشبه به وأن الشبه من جهة واحدة فإن قلت : لم اكتفى فى البناء بالشبه من جهة واحدة ، ولم يكتف بذلك فى الصرف ، فلم يمنع الاسم الصرف إلا بشبه الفعل من جهتين ؟ قلت : قيل لأن الاسم لا يكاد يخلو من شبه الفعل من جهة واحدة ، فلو منع بعضها وحدها لكان اكثر الأسماء لا تنصرف ، وفيه تكثير لمخالفة الدليل ، لأن الدليل يقتضى صرف الأسماء ، وأجود من هذا أن يقال : الاسم بعيد عن الحرف جدا ، لانه فى المرتبة

الثالثة ، والاسم فى الأولى والفعل متوسط ، فإذا وقع الشبه بين الاسم والحرف
٣٩ / دل على قوة المناسبة بينه وبين الحرف فبنى بالجهة الواحدة لقوتها ، ثم جهة المناسبة بين الاسم والحرف تختلف : فمنها ما هو أشبه ومنها تضمن إلى غير ذلك ، وسيأتى تفصيل ذلك ، غير أنه أشار فى النسخة المتأخرة إلى تفصيل ذلك فلنذكر لفظه ونشرح ما استغلق منه على جهة الاختصار ونؤخر البسط إلى موضعه ، وفى التزامنا فى هذا الشرح أن نجمع بين النسخ الموجودة من هذا الكتاب فإنه كثير الاختلاف ، فإنه كان يؤخذ عنه إملاء فتارة يزيد وتارة ينقص .

قال : والبناء علامة لما أشبه الحرف إن أفهم مجرده مبهما فى حقائق ، وتخصيص المبهم فى حقيقته إلى قرينة لازمة لفظية أو حالية .

قلت : كأنه يعنى بهذا اسم الإشارة فإنه مبهم فى مسمياته لا يتخصص بواحد منها إلا بقرينة كما قال : إما لفظية كقولك هذا الرجل أو حالية كما إذا قلت هذا ولم يكن هناك من يصلح للاشارة والخطاب إلا ذلك الفرد فيتعين بحكم الحال .

قال : أو بأن أفهم مع مدلوله معنى حرف لا وجود له فى اللفظ ، كان ذلك المعنى استفهاما أو شرطا أو استغراق جنس أو تعريفا أو إضافة أو خطابا أو عطفا أو غير ذلك .

قلنا : أما الذى أفاد الاستفهام ولا حرف هناك فنحو أين وكيف ، وأما الشرط فنحو ما ومن ومهما وغيرها من الأسماء والظروف التى تضمنت حرف الشرط ، وأما الاستغراق فاظنه نحو رجل فى قولك لا رجل فى الدار ، فانه بنى لتضمنه معنى من التى لاستغراق الجنس ، وأما الذى تضمن التعريف فنحو أمس ، وأما الإضافة فنحو قبل وبعد ، وأما الخطاب فالمنادى المفرد المقصود بالنداء ، وأما الذى أفاد العطف فالاسم الثانى من العدد المركب نحو أحد عشر .

قال : أو بأن افتقر فى إفادة معناه الذى قصد أن يفيده إلى أن ضم إليه صوت لا يفارق أو حرف كذلك أو اسم آخر ، وافتقر فى ذلك إلى أن يحكى كغاق .

قلت : المضموم اليه صوت نحو عمرويه ونقطويه ، والمضموم إليه حرف لازم يشبه أن يكون مثل فى قوله تعالى " مثل ما أنكم تنطقون " (١) .

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

الثالثة ، والاسم فى الاولى والفصل متوسط ، فإذا وقع الشبه بين الاسم والحرف / دل على قوة المناسبة بينه وبين الحرف فبنى بالجهة الواحدة لقوتها ، ثم جهة ٣٩
المناسبة بين الاسم والحرف تختلف : فمنها ما هو أشبه ومنها تضمن إلى غير ذلك ، وسيأتى تفصيل ذلك ،غيرأنه أشار فى النسخة المتأخرة إلى تفصيل ذلك فلنذكر لفظه ونشرح ما استغلق منه على جهة الاختصار ونوءخر البسط إلى موضعه ، وفى التزامنا فى هذا الشرح أن نجمع بين النسخ الموجودة من هذا الكتاب فإنه كثير الاختلاف ،فإنه كان يوءخذ عنه إملاء فتارة يزيد وتارة ينقص .

قال : والبناء علامة لما أشبه الحرف إن أفهم مجرده مبهما فى حقائق ، وتخصيص المبهم فى حقيقته إلى قرينة لازمة لفظية أو حالية .

قلت: كأنه يعنى بهذا إسم الإشارة فإنه مبهم فى مسمياته لا يتخصص بواحد منها إلا بقرينة كما قال : إما لفظية كقولك هذا الرجل أو حالية كما إذا قلت هذا ولم يكن هناك من يصلح للاشارة والخطاب إلا ذلك الفرد فيتعين بحكم الحال .

قال :أو بأن أفهم مع مدلوله معنى حرف لا وجود له فى اللفظ ، كان ذلك المعنى استفهاما أو شرطا أو استغراق جنس أو تعريفا أو إضافة أو خطابا أو عطفا أو غير ذلك .

قلنا : أما الذى أفاد الاستفهام ولا حرف هناك فنحو أين وكيف ،وأما الشرط فنحو ما ومن ومهما وغيرها من الاسماء والظروف التى تضمنت حرف الشرط ، وأما الاستغراق فأظنه نحو رجل فى قولك لا رجل فى الدار ، فانه بنى لتضمنه معنى من التى لاستغراق الجنس ،وأما الذى تضمن التعريف فنحو أمس ، وأما الإضافة فنحو قبل وبعد ،وأما الخطاب فالمنادى المفرد المقصود بالنداء ،وأما الذى أفاد العطف فالاسم الثانى من العدد المركب نحو أحد عشر.

قال : أو بأن افتقر فى إفادة معناه الذى قصد أن يفيده إلى أن ضم إليه صوت لا يفارق أو حرف كذلك أو اسم آخر ، وافتقر فى ذلك إلى أن يحكى كغاق .

قلت : المضموم اليه صوت نحو عمرويه ونقطويه ،والمضموم إليه حرف لازم يشبه أن يكون مثل فى قوله تعالى " مثل ما أنكم تنطقون " (١) .

---

(١) الاية ٢٣ من سورة الذاريات .

قال ابنُ السَّراج : حُكِي عن المازني أنَّ مثل مركب مع ما وهو على بِنائِــه والمضموم إليه اسم آخر نحو بيتَ بيتَ وسفر مضر (٢) .

قال : إلا أنَّ ماتضمنه المعربُ معنى حرفِ العطفِ وحرفِ الإضافةِ أو/ تضـم ٤٠
إليه اسما آخر لايلزم فيه البناءُ عموما ، بل ربما بَنَى بعضُهم اسما وأعربه بعضهم ، وربما اتفقوا على جوازِ الإعرابِ والبناءِ في موضعٍ ، وعلى وجوبِ البناءِ في موضعٍ وذلك بحسب اعتقادِ وجودِ علةِ الحكم وابتفائها .

قلت : هذه المركباتُ التي أشارَ إليها على ثلاثةِ أصنافٍ : منها مالايجوزُ فيه إلا البناءُ نحو خمسةَ عشَر وبابه ، ومنها مايجوزُ فيه الأمران والإعرابُ أكثر نحو بعلبك وبابه ، ومنها مايجوزُ إعرابُه والبناءُ فيه اكثر نحو بيْتَ بَيْت وصَباح مساء وبابه ، وقوله " بحسبِ اعتقادِ علةِ الحكم " يعني إن نوى تضمن الحرفِ وَجَبَ البناءُ إذ هو علة البناء الذي هو الحكْمُ .

قال : وحكم ماوقع موقع الفعل المبني ، لا لانَّ نون التوكيدِ لحقته أو نون جماعةِ المؤنثِ وأدى إلى الاستيفاء معناه ، ولم يكن مصدرا ولامضافا ، حكم ماأشبه الحرف .

قلتُ : الذي وقع موقِع الفِعْل المبني تَراكِ لانه وَقع موقع اتركْ الذي هو فِعْلُ الامْرِ فهذا مَبْنِيٌّ ، لا لانه لحقته نون التوكيدِ بل لأنه مبني على أصْلِهِ حيثُ لم يوجد فيه حرفُ المضارعةِ ، وأما الفِعلُ المضارِعُ الذي استحق الإعرابَ بالشبه فإنه متى لحقته نونُ التوكيدِ أو نونُ جماعةِ المؤنثِ بني أيضا ، وكأنه إذا بُنِي أوقع موقع الماضي حِينئِذٍ لانهم قالوا : بُنِي يَضْرِبْنَ حملاً على ضَرَبْنَ وهو تعليلُ سيبويه (٢) ، ولم يكن مصْدرا احترز به عن مثل قولهم ضربا زيدا ، فإنه وقع موقع اضْربْ ، وقوله " ولامضافا " يعني أن يكون مثل " ضَربَ الرقابِ " .

قال : وكذلك حكم ماأشبه تَراكِ من أسْماءِ الفِعْلِ في التأنيثِ والتعريفِ والعدْلِ والزنةِ .

---

(١) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ١٨٢ .
(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ٦ .

قلت: هذا مثل حلاقِ للمنية [١] وطمار للمكانِ المرتفع [٢] فإنه شابه تراكِ في الامورِ التي ذكر.

قال : إلا أن هذا القِسْم لم يُجْمِعْ على بنائِه ماوقع منه علما لمعَيَّنٍ مؤنث. يعني أن العرب لم تجمع على بناءِ مثل حذام وقطام بل مِن العرب من يعربه ويمنعه الصرف .

قال : لأن ماعرض فيه من شبه الفعلِ بوساطة شبهه لاسمه أو لما أشبه اسمه ، ولم يبلغ به عند بعضهم ان يبنى بل ألا ينصرف ،وقد أجمعوا على جوازِ بناءِ مثل سفارِ [٣] وحضارِ [٤] من ذلك ويجوز أن يعرب ولا يصرف.

قلت: فعالِ يأتى على أربعةِ أضرب: أحدها اسم فعلِ الامر نحو " تراكِ " .

٤١ " ودراكِ " ثانيها الذى فى / معنى المصدرِ نحو فجارِ [٥] للفجرة وجماد للجمود ، وثالثها المعدولة عن الصفةِ وهى على ضربين : إما أن تستعمل فى النداءِ نحو يالكاع ويافساق ،وإما فى غيرِ النداءِ نحو حلاقِ للمنيةِ وطمارِ للمكانِ المرتفع ،ورابعها المعدولة عن فاعلةٍ فى الأعلام نحو حذام وقطام والبناء لازم فى جميعها ، إلا فى القسم الأخير فإن أهل الحجازِ يبنونه وبنو تميم يعربونه ويمنعونه الصرف إلا إذا كان فى آخرِه راء نحو حضار فإنهم يوافقون فيه أهل الحجازِ ، وبعضهم يجرى على لغتيه فيعربه أيضا وإن كان فيه راء .

وعلل خروج هذا عن البناءِ بأنه قد بعد عن الفعلِ ، لأنه إنما أشبه الفعل بواسطة شبهه لاسمه ،لأن حذام مشبه لتراك الذى هو اسم الفعل أو مشبه بالمشبه بتراكِ ،وقد تساهلت فى شرح هذا البابِ لأنه سيأتى الكلام فيه مستوفى .

قال : ويشترك الاسم والحرف فى الضم والكسرِ ولا يبنى عليهما فعل وإن تأصل فى البناءِ .

---

(١) والحالقة قطيعة الرحم والتظالم والقول السيء وألسنة تأتى على كل شيء والمنية . وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٩٢ مادة حلق .

(٢) طمار : المكان المرتفع العالى ويقال طمار " بالإعراب والتنوين وبنات طمار للدواهى والشدائد وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥٧١ مادة طمار .

(٣) سفار مثل قطام بئر قبل ذى قار لبنى مازن بن مالك .

(٤) حضار مثل قطام : اسم نجم .

(٥) فجار مثل قطام اسم للفجور .

قلتُ : ذكرأيضًا أن البناءَ في العموم والخصوص كالإعراب ، فمنه عامٌ ومنه خاصٌ ، فالعام الفتح والوقف فانه يوجد في الثلاثة ، والخاص الضم والكسر لانهما لايكونانِ في الفعلِ وإن كانَ أصله البناء لانَّ الفعلَ إماماضٍ وهو مبنيٌّ على الفتح واما مستقبلٌ وضعًا وهو الامر وهو مبنيَ على الوقفِ (١) وأما المضارع فمعرب ، فلم يبقَ هناك َماضمَّ أو يكسر .

(التعريفُ والتنكيرُ) قال : الالفُ واللامُ والنعتُ والتصغير احتيج إليهما في الاسم ليختص فيفيد الإخبار عنه ، والفعلُ والحرفُ لايخبرعنهما فلم يحتج فيهما إلى ذلك ، وفي الاخرى ، واحتيج في الإسم إلى الألف واللام والنعت ومافي معناه من التصغير وعطف البيانِ ليختص فيفيد الاخبار إليه أو إسناده أو إسناد ماهو أحد أجزائه ، والاصلُ في ذلك أن يفيد الاسناد إليه ، ولم يحتج إلى ذلك في الفعلِ ولا في الحرف لانه لايسند إليهما ، ولانّ الفعل إذا لم يكنْ في تأويلِ الاسم لم يكنْ إلا خبرا ، وأصل الخبرأن يكون شائعًا لامختصًا ، ولانه والحرفُ كلاهما انما وضع لانْ يكون عبارة عن قليلِ جنسِ معناه وكثيره على البدلِ والتداخلِ وذلك ينافي التخصيص .

قلتُ : العبارةُ الثانيةُ كالشرح للاولى (٢) ، ولنذكر مافيها فنقول : المقصودُ

٤٣ مِنَ النعتِ في الاصلِ إنما هُو تخصيصُ النكرةِ وإن كانَ قدْ تعرض فيه معانٍ أُخر (٣) كما أنّ الاصلَ في اللامِ أن تكونَ للتعريفِ ، ثم قد يعرض لها معانٍ أخر ، ومعنى التصغيرُ وصف الشيءِ بالصغرِ على طريقِ الاختصارِ ، فكليب بمنزلةِ قولك كلبٌ صغيرٌ فيفيد أيضا مِن التخصيص ماتفيده الصفةُ ، وفي معنى النعتِ عطفُ البيانِ إلا أنه لايقال له نعت ، لانه ليس لمنعوتٍ فأربعتها تخصيص ، والمحتاج إلى التخصيصِ ليس إلا المخبر عنه ، لانّ الإخبارَ عما لايعرف لايفيد ، لكن المخبر عنه ليسَ إلا الاسم فهذه لاتفيد إلافي الاسم فتختص به .

---

(١) الوقف هنا معناه السكون في قولك اجلس وذلك اذا كان الفعل صحيح الآخر غيرمسند أو كان مسندا الى نون النسوة مثل يا هندات اجلسن .

(٢) في الاصل " كالشرح الأول " .

(٣) سوف يذكرها مفصلة في باب النعت .

المكتبة المركزية جامعة القاهرة

قال الشلوبيني : هذا التعليل يبنى على ألا يخصص إلا المخبر عنه ، والمخبر عنه لا يخصص ، والذى عليه التعليل يحتاج إلى تعليل أيضا وإلا لم يتم (١) .

قلت اعلم أن الفعل إنما وضع لتعيين الزمان الذى يقع فيه الخبر ، وذلك أن الأصل أن يخبر عن الشىء بالصفة التى صدرت عنه واختصت به ، وهذا أمر ظاهر ، فمن صدر عنه القيام ينبغى أن يقال فيه زيد قيام غير أنهم لم يقولوا ذلك لتعذره تحمل الرابطة ، وكأن الفعل أو معناه متى حمل على غيره احتاج إلى الرابطة فاشتق منه اسم الفاعل فقيل زيد قائم ، فإن أريد مع ذلك تعيين الزمان اشتق له صيغة أخرى تتحمل الرابطة وتعين الزمان وهو الفعل فقيل زيد قام أو يقوم ، وربما استعملوا الأصل المتروك كما قال : (٢)

.... ∴ فإنما هى إقبال وإدبار (٣)

فيخلص من هذا أن وضع الفعل أن يكون خبرا ، أو لأنه أيضا هو الذى يتجدد ويطرأ وإذا كان وضعه الخبر امتنع أن يكون مخبرا عنه لما فيه من تغيير الوضع ولذلك إذا ورد شىء يوهم الإخبار عن الفعل أول كما في المثل : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه " (٤) فإنه مؤول بسماعك وكذا قول جميل : (٥)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣ .

(٢) قالته الخنساء وانظر ديوانها صفحة ٤٨ وسيبويه ١ : ١٦٩ والتصريح ١ : ٣٣٢ والخزانة ١ : ٢٠٧ ، ٢٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش الحلبى ١ : ١٤٤ .

(٣) عجز بيت وصدره : ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت ∴ ....
تصف الخنساء ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلما غفلت عنه رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت اليه فأقبلت وأدبرت فى حيرة ، فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا ، والبيت من شواهد سيبويه والشاهد فيه التجوز فى الاخبار عن اسم العين بالمصدر .

(٤) هذا المثل قاله المنذر بن ماء السماء . وانظر مجمع الأمثال للميدانى ١ : ١١٦ ، المطبعة البهية المصرية .

(٥) جميل بثينة وانظر ديوانه صفحة ١١٨ والخزانة ٣ : ٦٢٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ : ٢٧ / ٨ : ٤٣ والخصائص لابن جنى ٢ : ٤٣٥ .

جَزِعْتُ غَداةَ النَّوَى يَوْمَ رَحَلُوا ∴ وَحَقَّ لِمِثْلِي بِأُبَثْنَةَ يَجْزَعُ (١)

أى الجزع ، وأما الحرف فوضعه أن يكون رابطا ، ومن ثم سمى أداة ، والرابطة لاذات لاصقة ، فامتنع أن يكون خبرا ومخبرا عنه ، وأما قوله فيفيد الإسناد إليه وهو ظاهر ، فيعنى بذلك أنه فى بعض المواضع قد يحتاج إلى تعريف المسند وذلك فى الجواب كما إذا قيل من الرجل ؟ فتقول زيد ، فزيد خبر مبتدأ أى هو زيد ، ويحتاج فيه إلى التعيين لأن نسبة

٤٣ المطلوب أعنى التعيين ، وأما قوله أو إسناد ما هو أحد أجزائه فلعله يعنى نحو ابن اللبون (٢) ، فإنا احتجنا إلى تعيين ابن عرفنا مضافه فنعرف هو والمسند ليس إلا المضاف لا المضاف إليه ، وقوله : لأنه " إنما وضع لأن يكون عبارة عن قليل جنس معناه وكثيره " فذلك لأن الفعل عبارة عن المصدر والمصدر موضوع للقليل والكثير ، والحروف تنوب عن الأفعال فيفيد ما أفادت من القلة والكثرة على البدل والتداخل وذلك ينافى التعيين والتخصيص لا محالة .

(المنادى) قال : المنادى مفعول فى المعنى والفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى وفى الأخرى : المنادى مفعول به فلان معنى قولك يا زيد أنادى زيدا .

قلت : إنما قال فى المعنى ليعم أصناف المنادى ، ولأن الفعل الذى ينصب المنادى على المفعولية لا يظهر مع اللفظ بها ، فكأن مفعولية المنادى ليست ظاهرة لفظية بل معنوية ، وأما أن الفعل لا يكون مفعولا به ، فلأنه دال على المصدر والمفعول به يستدعى المصدر على ما مر فدلالة الفعل على المصدر مبرزة له والمصدر مستدع للمفعول به مبرز له فلو فرضنا الفعل مفعولا به لكان مبرزا مبرزا وذلك ممتنع .

قال : التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعنى والتمكن يقابله .

قلت : يعنى بالمعانى هنا الأزمنة ، وإلا فليس اختلاف كل الصيغ لاختلاف المعانى تصرفا تنفرد به الأفعال ، ضراب وضارب ومضراب وزهد وزهود تصرف بمعنى

---

(١) يقول أصابنى الحزن يوم النوى الذى رحلتم فيه ومن حقى يا بثينة أن أحزن لأننى لم أشاهدك والشاهد فيه يجزع المقدر بالجزع ويروى حذار البين بدلا من غداة النوى .

(٢) ابن اللبون هو ولد الناقة إذا كان فى العام الثانى واستكمله أو إذا دخل فى عامه الثالث .

اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو الذى قصده ظاهرا صحيحا ، لكن كان ينبغى أن يفصح عنه بأن يقول : التصرف هو اختلاف الابنية لاختلاف الأزمنة وما شاكل هذا ، ثم إنه يذكر لأى شئ انفردت الافعال بهذا التصرف ، كما ذكر لأى شئ انفردت الاسماء بالامور المذكورة ؟ قيل إن هذا الكلام انما جئ به ليشرح كلام الزجاجى وهو قوله : " تنفرد الاسماء بالخفض والتنوين إلى آخره ثم قال : وتنفرد الافعال بالجزم والتصرف ، وعلى انفراد الفعل بهذا التصرف الخاص الذى هو من الكلم دال على معنى فى نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم والحرف ، والتصرف هو اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة فلايكون إلا فى الافعال ، لأن هذا هو فصل الفعل الذى يفصله عن الاسم ، وفصل الشئ من أخص خواصه فوجب

٤٤ ألا / يوجد إلا فيه ، وإلا لم يكن خاصا به ، قوله : والتمكن يقابله يعنى أن التمكن فى الاسماء يقابل التصرف فى الافعال من حيث كان التمكن وهو الإعراب مبينا للمعانى الطارئة عليها ، وهذا على ما أصله من كون الإعراب أصلا فى الاسماء فرعا فى الأفعال ، وهذه المقابلة بين التمكن والتصرف غيرمحققه ، فإن المقابلة يطلقها الجزولى فى كلامه الضدية وليس الإعراب مضادا لهذا التصرف بل هو مثله فى أن كل واحد منهما مبين لمعناه ، ولانه يجتمع معه ، فإن الافعال قد تكون معربة ومنصرفة ، فإن قيل لعله أراد الإعراب فى أصل وضعه ، أعنى الإعراب الذى هو مبين للمعانى وهذا لا يوجد فى الفعل قلت : وإن لم يوجد مبينا لها لكنه قد وجد فيه على كل حال ، فلو كانت المقابلة بمعنى المضادة لامتنع الجمع بينهما مطلقا فالاولى إذا أن تجعل هذه المقابلة بمعنى المماثلة والمناظرة .

قوله لذهب منها حركة أى للجزم وتنوين أى لالتقاء الساكنين ، ويختل أى ينتقص من معانيها ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين ماكان يدل عليه ، فلا يعرف الفاعل من المفعول إذا لم يونثا ولا المنصرف من غيره البتة .

قلت : قوله " إن التنوين يحذف لا لتقاء الساكنين " ليس بجيد ، لان التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا ضرورة على رأى ، وإن لم يكن ضرورة فهو قليل جدا بل الأجود أن يقول ، لانه تابع للحركة ، فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع ، وقوله " أى

ينتقص من معانيها إلى آخره " ليس بجيد أيضا ، لأنه لو دخل الجزم في الأسماء إعرابا لدل على معنى لما عرف من أن الإعراب في الأسماء فائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، فلو ذهب المعنى الذي أفادته الحركة لخلفه المعنى الذي أفاده الجزم أيضا فإن حذف الحركة والتنوين فيه إنما كان عارضا لدخول الجازم وما كان حذفه عارضا لا يختل كما في الوقف ، فالصواب أن يعلل ذلك بتوالي الحذف ، فقوله يختل أي يتوالى الحذف عليها أي حذف التنوين مع الحركة .

قال : والهاء من قوله تستحقه إما للشيء وإما للملك المفهوم من قوله تملك

٤٥ شيئا / وللأول مزية قلت : تقول يجوز أن يكون الضمير في تستحقه من كلام الزجاجي عائدا على الشيء كأنه قال : لا تملك شيئا ولا تستحق شيئا ، ويكون معناه لا تملك شيئا يصح إضافته إليها ، كما تملك الأشياء أشياء يصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام فيقال دار زيد وغلامه ، ولا تستحق الأفعال أيضا شيئا يصح اضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء يصح إضافتها إليها نحو السرج واللجام والحصير التي تستحقها الأسماء ويصح إضافتها إليها فيقال سرج الفرس وحصير المسجد ، وإنما احتيج في هذا التبيين إلى هذا الحرف الذي ذكرناه لأنه لا يصح أن يطلق على الأفعال أنها لا تستحق شيئا ، فإنا قد قلنا إنها تستحق أن تكون منصرفة وغير معرفة إلى غير ذلك ، فإذا صح فيها أن يقال إنها تستحق هذه الأشياء أمكن أن يقال فيها إنها تملك على المجاز ، لأنها إذا استحقت هذه الأشياء كانت حقوقا لها ، وما هو حق للشيء أمكن أن يقال إنه ملك له ، فإن قيل نا إذا قدرت الكلام على ما ذكرت كان معناه ولا يضاف إلى الأفعال لأنها لا يضاف إليها ، وفيه تعليل الشيء بنفسه ؟ قلت : لا شك أن معنى هذا الكلام لأنها لا تملك شيئا يضاف إليها ولا تستحق شيئا يضاف إليها على ما قلنا ، ويكون امتناع الإضافة إليها من جهة المعنى ، ذلك أن الإضافة إلى الشيء إخبار عنه ، فإنك إذا قلت غلام زيد فقد أخبرت عن زيد بأنه يملك الغلام وكذلك سرج الدابة أخبرت عن السرج بأنه من حقوق الدابة ، وإذا كانت الإضافة اخبارا في المعنى ، والفعل لا يخبر عنه فلا تصح إضافته ، ولا الإضافة إليه ، أو نقول : إن قوله " لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه " ليس بتعليل لامتناع الإضافة إلى الأفعال إلا إذا ذكر السبب في امتناعها منها ، ولكن

على معنى الأمر البين إنه لاتصح الإضافة فيكون هذا من تعليل الوجود لامن تعليل السبب ، ويجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذى يدل عليه تملك ، كما يعود الضمير من قولهم : من كذب كان شرا له على الكذب الذى يدل عليه كذب كأنه قال لاتملك شيئا ولاتستحق أن تملك فنفى عنها الملك مطلقا ، لانه لاملك
٤٦ لها إلا مجازا ولم ينف / عنها استحقاق شىء لانها تستحق — كما قلنا — البناء وعدم الصرف وإنما نفى عنها استحقاق الملك الذى فى معنى ملك المالية ، واختار هذا صاحب هذا القول ، لانه لايصح إعادة الضمير على شىء إلا بالتقدير المذكور ، وذلك معترض على ما مر ، فلما لم ينفصل عن الاعتراض لم يذهب إلى ذلك قوله ، "وللأول مزية" أى فضل ، وذلك أن فيه تعليل امتناع اضافة الملك والاستحقاق جميعا ، وإذا عاد الملك لم يكن فيه إلا تعليل امتناع اضافة الملك خاصة وأيضا فإن الضمير إذا عاد على الشىء عاد على ملفوظ به ، وفى إعادته على الملك إعادته على غير مذكور بل على مفهوم من اللفظ ، ولانه أقرب مذكور ، فأما تعليل صاحب الجمل : امتناع الخفض فى الافعال بامتناع اضافتى الملك والاستحقاق منها (١) فلايتم حتى يحصر ويبين أنه لاموجب للخفض إلا الإضافة ، فإن الإضافة لامعنى لها إلا الملك او الاستحقاق ، وأن ذلك لايصح فى الافعال ، فحينئذ يتم مراده ، لكن حصره الإضافة فى النوعين منخرم ، فإن الاضافة تكون بأدنى ملابسة كقولك لأحد حاملى الخشبة : خذ طرفك فإن قيل هذه من قبيل الاستحقاق فلاتخرج عما ذكر ؟ قلت : فيعود الكلام إلى تفسير الاستحقاق ويطول النزاع فيه ، وقد ذكر فى امتناع الإضافة إلى الافعال أوجه كثيرة ، لانطول بها .

(التثنية) قال : التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين .

قلت : الهاء فى قوله إلى مثله عائدة على واحد ، فكأنه ضم واحد إلى واحد وهكذا ، وقال فى النسخة الاخرى : ضم واحد إلى واحد ، وإلا لزم الا يقال عينان فى عين الشمس وعين الميزان مثلا ، ويقال الاشتراك فى المعنى شرط فى تثنيته اسم الجنس

---

(١) انظر الجمل للزجاجى صفحة ٢ .

فإذا قلت : الرجلان ، دلّ على الاشتراك في المعنى وفي اللفظ ، وإذا قلت الزيدان :
فالاشتراك في اللفظ مع قطع النظر عن المعنى ، وقيل إن الهاء تعود إلى المعنى ، واحترز
به عن المثنى لفظا لا معنى نحو الاثنين في اسم اليوم وكذا المقصان ، وقوله بشرط
اتفاق اللفظين احترازٌ من نحو زيدٍ وعمرو ، وقيل ينبغي أن يزيد تحقيقا أو تقديرا
ليندرج فيه العمران والقمران ، ولقائلٍ أن يقول : إما أن يريد بالضم ضم لفظٍ إلى لفظٍ
٤٢ أو ضم معنًى إلى / معنى أو لفظا إلى معنى ، وكل هذه الأقسام باطلة ، أما ضم لفظ
إلى لفظ فذلك غير متحقق في التثنية ، فإن المذكور فيها ليس إلا أحد اللفظين مزيدا في
آخره ألفٌ ونون أو ياءٌ ونون ، والثاني أيضا باطل ، فإن أحد المسميين ليس ينضم إلى
الآخر ، وبطلان الثالث ظاهر ، وإذا بطلت هذه الأقسام ، لم يكن للضم معنى إلا في
اجتماع الاسمين في التعبير عنهما بهذه الصيغة ، ويشكل ما ذكره أيضا بالعطف من نحو
زيد وزيد ، فإن ما ذكره من الحدِ متحقق فيه ، وليس بتثنيةٍ ، فلو قال ضم واحدٍ إلى مثله
لا بحرف العطف اندفع هذا الإشكال .

ويوجه عليه إشكالٌ آخر ، وذلك نحو تكرير الاسم الواحد على جهة التأكيد ومنه[1] :

. . . . ∴ فتلقفها رجل رجـل[2]

وقال بعضهم : التثنية عبارةٌ عن اسمين متفقي اللفظين حقيقة أو مجازا مزيدا في آخر
أحدهما ألفٌ ونونٌ أو ياءٌ ونونٌ ، وهذا حدٌ للمثنى لا التثنية ، فأما احترازهم عن مثل
قولهم العمران والقمران قال الشاعر[3] :

. . . . ∴ لنا قمراها والنجوم الطوالع[4]

فلا يحتاج إليه ، لأن هذه التثنية مجازٌ ، والمجاز لا يحترز عنه على ما مر في حد الاسم .

---

(١) لا يعرف قائله وانظر حاشية الدمنهوري على متن الكافي صفحة ٧٠ .

(٢) عجز بيت من مجزوء المتدارك وصدره :
كمرة ضربت بصوالجة ∴ . . . .

(٣) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٥٠٩ والخزانة ٢ : ٢٤٠ والمقتضب للمبرد :
٤ : ٣٢٦ ومجالس العلماء للزجاجي صفحة ٣٦ والعمدة ٢ : ٧٦ والمغني :
٢ : ١٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ١٤ / ٢ : ١٦٠ .

(٤) عجز بيت وصدره :
أخذنا بآفاق السماء عليكم ∴ . . . .

أو يقال : إنه أطلق اسم أحدهما على الآخر مجازا ثم ثناهما ، فيكون المجاز في الإطلاق لا في التثنية ،وقيل أراد قمر ليلتين ، وبالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رحمهما الله فلامجاز على هذا .

قال : وأصلها العطف ،وفى الأخرى : ولذلك يرجع الشاعر إليه إذا اضطر.

قلت : هذا أحد الدليلين ،وهو رجوع الشاعر عند الضرورة إلى الفك والعطف كما فى قوله : (١)

لوعد قبر وقبر كان أكرمهم ∴ بيتا وأبعدهم من منزل الذام (٢)

لأن الشاعر لايراجع إلا الأصل المهجور عند الضرورة ،وإنما صار مهجورا لمافيه من اجتماع الأمثال ،والدليل الآخر الاشتقاق فإنه يقال : ثنيت العود وعطفته بمعنى واحد .

قال : وفائدتها التكثير.

قلت : ولو قال وفائدتها الاختصار والايجاز كان أولى ،فإن التكثير أيضا

٤٨ يحصل من العطف ،لكن لو قال هذا مقتصرا عليه لم ينتج مايرومه فالأولى أن يقال / وفائدتها التكثير على وجه الاختصار والإيجاز فى اللفظ .

قال وعدل عن العطف إيجازا وفى الأخرى : وعدل عنه إيجازا وكراهية لإعادة اللفظ .

قلت : ينبغى أن يتصل هذا بقوله : وأصلها العطف ، فإن قوله وفائدتها التكثير أجنبى بينهما ،وأما أن فى التثنية ايجازا فظاهر وهو فى الجمع أظهر ، ولو قال وفائدتها شفع المفرد لكان أولى ،لكنه أوقع التكثير موقع شفع المفرد ، لأنه يريد التكثير بضم الشىء إلى مثله ، لكن حذف هذه الشفعة لأن مراده مفهوم .

قال : ولايصح التكثير وضم الشىء إلى مثله إلا فى الأشخاص والأنواع دون الأجناس .

---

(١) هو عصام بن عبيد الزمانى وقيل لهمام الرقاشى وانظر الخزانة ٣ : ٣٤٥ والمقرب لابن عصفور صفحة ٧٩ .

(٢) والبيت من أبيات أربعة ذكرت فى الخزانة والشاهد فيه قبر وقبر والأصل قبران وذامه : بمعنى طرده وحقره .

قلت : يعنى لاتصح التثلية محصلة لفائدتها التى هى التكثير إلا فى الذى ذكره ، أما عن الجنس فلأن الغرض التكثير كما قرر والجنس بلفظ المفرد يحصل ذلك فلايكون فى تثنيته وجمعه فائدة ، ويدل على أن الجنس يحتمل القليل والكثير قوله تعالى : «لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا» (١) فوصفه بالكثرة دل على احتماله لها ، وتقول ضربت الزيدين ضربا ، فالجنس كالضرب مثلا إذا أريد به الشمول لم يبق له مماثل يضم إليه لا فى اللفظ ولا فى المعنى وشرط التثنية المماثلة فى أحدهما .

قال الشلوبينى : الجنس إنما يضم إلى ماليس مثله فى المعنى ، وفى التثنية لابد من ضم الشىء إلى مثله فى المعنى ، فإذا ضمت النوع الى النوع فهما متماثلان فى أصل الحقيقة صحت التثنية وكذلك فى الاشخاص من نوع واحد (٢) .

وبالجملة ففى الانواع تعدد وكذلك فى الاشخاص ولاتعدد فى حقيقة الجنس ، فإن قلت فقد ثنى الجنس فى قوله : (٣)

لنا إبلان فيهما ماعلمتم ∴ .... (٤)

وقال آخر : (٥)

.... ∴ فى الهيجا جمالين (٦)

---

(١) الاية ١٤ من سورة الفرقان .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦ .

(٣) هو عوف بن عطية التيمى وانظر الخزانة ٣ : ٣٨١ .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فأدوهما إن شئتم أن نسالما .

قال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل ، الابلان جماعتان من الابل ، وقد أنشده أبوزيد فى نوادره وهو المشهور فى كتب النحو والبيت من أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا .

(٥) هو عمر بن المداء الكلبى وانظر الهمع ١ : ٤٢ وليس فى الدرر ومجالس ثعلب صفحة ١٧١ والخزانة ٣ : ٤٨٧ والاغانى لابى الفرج ١٨ : ٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ : ١٥٣ والمقرب لابن عصفور صفحة ٨٠ .

(٦) قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :

فأصبح الحى أوبادا ولم يجدوا ∴ عند التفرق فى الهيجا جمالين

ويروى يوم التفرق وهو ثانى بيتين لعمر بن المداء الكلبى وأوبادا : فقراء =

قلت: ذلك على طريق المجاز فؤول بفريقين أوقطيعين ، لأن التثنية تضاد الجمع من وجه ، لأن الجمع يشعر بالتكثير والتثنية بالتقليل ، وإنما الذى يسوغ الجمع والتثنية فى الجنس أحد أمور ثلاثة :

الأول أن يسمى به فيخرج عن الجنسية ، الثانى أن يصير محدودا بالهاء لأنه حينئذ يضارع المفرد ، الثالث أن تختلف / أنواعه كالحلوم[1] والإشمال[2] . ٤٩

قال : ومدلولات الأفعال أجناس فلاتصح فيها التثنية كما لاتصح فى مدلولاتها

قلت: أما أن مدلولات الأفعال أجناس فظاهر ، لأن مدلولات الفعل المصدر وهو جنس .

قال : " فلاتثنى الأفعال كما لاتثنى مدلولاتها .

يعنى المصادر تسوية بين الدليل والمدلول ، وهذا إنما يتمشى فى الألفاظ لأن العبارة يجب أن تكون بحسب المعبر ، لأن اللفظ يحذو به حذو المعنى ، فلذلك يقال فى قام زيد ، زيد فاعل ومفعول ، فإذا كان المعنى لايثنى وجب ألا يثنى اللفظ والعكس ، وهذا لايلزم فى غير الألفاظ وأيضا فالفعل يتضمن المصدر ، ولو ثنى الفعل بتثنية المصدر ، فإن قلت: فهذا إنما يلزم لو أريد بالفعل الجنس لبنى كله فحينئذ لايثنى قلت: المراد منه الحقيقة المطلقة وهى المحتملة للقليل والكثير ، فإن قلت فهلا يثنى الفعل حيث يثنى المصدر؟ قلت: نعم إن سمى بالفعل شئ أيضا وجمع ، أما إذا جمع باعتبار اختلاف أنواعه فهذا لايصح فى الفعل ، لأنه أبدا دال على الحقيقة ، فإن قلت: فينبغى أن يزيد هذا القيد فيقول : وتثنية الأجناس وجمعها إذا اختلفت أنواعها لايصح فى الأفعال قلت: لاتحتاج الى هذه الزيادة ، لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص شئ دون شئ ، وإذا نوعت الجنس فقد خصصت ذلك المعنى وقيدته .

= جمع وبد بالتحريك ، جمالين : مثنى جمال أوقطعتين من الجمال ولم ينسبه صاحب معجم شواهد العربية انظر صفحة ٤٠٢ فصل النون المكسورة .

(١) الحالوم لبن يغلظ فيصير شبيها بالجبن الطرى وليس به وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٩٤ .

(٢) شمل شملا خالط لون شعره بياض ، واشتعلت النار التهبت واتقدت وفلان غضبا والرأس ونحوه انتشر فيه الشيب . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٨٧ .

وقد ذكر في امتناع تثنية الفعل وجمعه وجوه غير ما ذكر منها : لو صح أن يثنى
الفعل لصح أن يقال لمن قام مرتين قاما زيد ، وأما أن الحرف لا يثنى فلأنه نائب عن
الفعل أو عن الجملة ، أو لأنه كالجزء من حيث أن معناه في غيره .

(الجمع) قال : الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ ، وفائدته
التكثير وأصله العطف ، وعدل به عن الأصل ايجازا ، فلا يصح ذلك إلا في الأشخاص
والأنواع دون الأجناس ، فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها . وفي النسخة الأخرى
ومنشأ الجمع ضم واحد إلى أكثر منه ، ثم هو كالتثنية في الافادة والشرط والأصل وعلة
العدول عن الأصل واللفظ الذي يصح أن / يثنى أو يجمع ، فيفهم انضمام أحد ٥٠
الشيئين إلى مثله أو أحد الأشياء إلى أكثر منه هو الذي يدل متحدا دلالة بدلية
لا تداخل فيها على آحاد أو أنواع تشترك فيه كان الاشتراك الآحاد فيه بالقصد أو بالعرف
وكان الأنواع فيها لتضمنها حقيقة مدلوله أو لغير ذلك ، ولهذا لم تجيء التثنية والجمع
إلا في الأسماء ، لأن هذه الأوصاف لا تجمع إلا فيها ، وليس كلها تثنى ولا كلها تجمع
لأن هذه الأوصاف قد لا تجتمع في بعضها ، وربما اجتمعت في اسم بقصد ولا بقصد ،
وربما اسم ثنوه ولم يجمعوه ، وآخر جمعوه ولم يثنوه ، وقد يفهم انضمام أحد الشيئين
إلى مثله اسم صيغ للتثنية وليس في الحقيقة بمثنى أو انضمام أحد الأشياء إلى أكثر منه
اسم صيغ للجمع وليس في الحقيقة بمجموع .

قلت : الكلام على حد الجمع والمقدمات المبيحة لامتناع جمع الفعل كالكلام على
التثنية سواء ، وقوله بشرط اتفاق الألفاظ ، يعني أو تقدير اتفاقه ، وقد ذكر في العبارة
الثانية ضابطا مصححا لما يثنى ويجمع ، وهو أن يكون اللفظ يدل متحدا أي قبل
التثنية والجمع دلالة بدلية أي غير شاملة ولا مستغرقة للآحاد والأنواع ، وقوله
لا تداخل فيها تأكيدا كدلالة رجل على آحاد الرجال لا على جهة الشمول بل على جهة
البدل ، أي على أي فرد أطلق يصدق بخلاف الجنس المستغرق ، والجمع نحو الضرب
والرجال ، فإن هذا يدل على الآحاد بطريق الشمول والاستغراق ، ومثال ما يدل على
الأنواع " علم " مثلا فانه يتناول جميع العلوم على طريق البدلية ، إذ ما من علم خاص
الا ويشارك العلم المطلق في حده واسمه ، وقوله كان الاشتراك بالقصد أو بالعرف " ،
كأنه يعني بالقصد الوضع الأول وبالعرف المجازي وهو الوضع الثاني ، نحو الدابة ،

فإنه خُصّص بذواتِ الأربع فى العرف ، وقوله وكانت الأنواع فيها لتضمنها حقيقة مدلوله ، يعنى نحو العلم المطلق ، فانهما من علم خاص الا ويتضمن حقيقة العلم المطلق ،
٥١ وماجُمع من الأجناسِ المختلفةِ الأنواع فهذا شأنه / كالحلوم والأشخاص ، ثم قال : وهذه الشروط لاتوجد إلا فى الفصل ، لأنّ دلالته لاتتنوع إلى دلالةٍ شاملةٍ وبدليةٍ ، بل دلالة الفعل أبدًا واحدة ، وهى الدلالة على حقيقةِ المصدرِ لاغير ، ويسميها إبهامية من حيث أنها تحتمل القليل والكثير ، قال : "وهذه قد تجتمع فى اسم بقصدٍ وفى اسم لابقصد" قلت : هذا كالمكرر قال "وربما اسم ثنوه ولم يجمعوه وبالعكس" يريد نحو مِذْرَوَيْنِ (١) وثنايَيْنِ (٢) ، وعكسه مَلاقيح (٣) ومذاكير ، فإنه ماسُمع تثنية مذاكير ولاجمع مِذْرَوَيْن ، قوله : " وقد يفهم اسم صيغ للتثنية" يعنى مثل هذين واللذين على رأيٍ ، وقد يُفهم الجمع مثل هؤلاء والذين على مايأتى .

قال : وضع التأنيث فى الأشخاص فيلحق ماهو ثانٍ عنها دون الأجناس ، وفى الأخرى ، ولا تأنيث الا فى الاسم

قوله وضع التأنيث فى الأشخاص أى أصله أن يكون فى الأشخاص ، لأن التأنيث حقيقى ومجازى ، فالحقيقى لا يتصور الا فى الأشخاص ، لأن القبل والدبر اللذين بهما التأنيث والتذكير إنما هما فى الأشخاصِ وليسا داخلين فى حقيقة الجنسِ ، لانه يعقل دونهما كما يُعقل الحيوان وإن لم يُعقل بمدأنه ذكر وأنثى ، أما أشخاص النوع فانها تشترك (فى) (٤) المعنى وفى اللفظ أيضا ، وتفترق بالتذكيرِ والتأنيثِ فتحتاج إلى فارقٍ وذلك نحو مسلم ومسلمة وكافر وكافرة ، فإن أنث الجنس كان التأنيث للفظه كما فى " كَمْأَةٍ " (٥) وهو التأنيث المجازى الذى لايتوقف ، لأن قيل معناه ليس إلا وضع العلامة فى اللفظِ تحقيقا أو تقديرا ، وإلحاق العلامة لايكون إلا فى لفظٍ شخصى فالتأنيث إذا لايكون إلا فى الأشخاصِ دون الأجناسِ ، وهذا مبنىٌ على أن الجنس النحوىّ هو المنطقى ، وقوله : " فيلحق ماهو ثانٍ عنها " ، يعنى أن الأشخاص تنقسم

---

(١) مذروين : أى طرفى الالية .
(٢) ثنايان : طرفى العقال .
(٣) الملاقيح الامهات ومافى بطونها من الأجنة أومافى ظهور الجمال .
(٤) اضافة من المحقق اذ بدونها يختل المعنى .
(٥) كما القوم كمئا : أطعمهم الكماة وكمى . كما حفى ويده ورجله من البرد والعمل تشققت فصارت كالكماة وعن الأخبار جهلها ، وتكمات الأرض عليه غيبته وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٠٣ .

إلى أول وثان ، فالأول هو المذكر والثانى هو المؤنث ، إذ التأنيث وصف لاحق للفرع الذى هو ثان لا للأصل الذى هو أول .

تبقى فى اللفظ مناقشة وهو أن الضمير فى عنها عائد إلى الأشخاص والثانى عن الشئ الذى يجب أن يكون غير ذلك الشئ فلزم ألا يكون / المؤنث من جملة الأشخاص ، لأنه قد أخرجه بقوله ثان عنها ، فلو قال ثان منها أو فيها لتخلصت العبارة ، ومن عادتهم أن يسموا الفرع ثانيا ، فإنهم يقولون فيما لا ينصرف إنه ثان من جهتين أى فرع ، ويحتمل أن يريد الأشخاص الإفراد ، والثانى عنها المثنى والمجموع ، لأنهما فرعان على المفرد فنقول : إن التأنيث ثبت وضعا أى أصلا فى المفردات من نحو مسلمة وثمرة ، وثانيا فى المثنى والمجموع من نحو مسلمتين ومسلمات ، ويحتمل أن يريد بالأشخاص الأعيان وبالثانى المعانى فنقول : إن أصل التأنيث أن يلحق أولا فى الأعيان من نحو امرأة وثمرة وشعرة ثم انه يلحق المعانى نحو ضربة وقبلة ثانيا : بطريق الفرعية فهذا ماتحتمله عبارته ، والأظهر أنه ما أراد إلا الأول فليعتمد عليه . ٥٢

قال : ومدلولات الأفعال أجناس فلا يكون فيها التأنيث كما لا يكون فى مدلولاتها

قلت : قد مر الكلام على هذه المقدمة .

قال : والتاء التى تلحق الفعل علامة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل .

قلت : هذا جواب فعل مقدر ، فإنه لما قرر أن التأنيث لا يدخل الفعل قيل له : يشكل بقولك قامت هند وخرجت دعد ، فأجاب بأن العلامة فيه ليست لتأنيث الفعل بل لتأنيث الفاعل المسند اليه ذلك الفعل ، فإن عاد السائل فقال : كيف وضعت العلامة فى غير المعلم ؟ قلنا : ذلك لشدة الاختلاط إذ الفاعل كالجزء من الفعل وأيضا فإن العلامة قد تكون فى الاسم المذكر مثل طلحة وحمزة ، وكذلك حمامة تقع على الذكر والانثى ، فاحتيج الى علامة أخرى عندما اذا كان المسمى مؤنثا ، فألحقوا العلامة فى الفعل بطريق اللزوم ، فى الحقيقى وبغير لزوم فى (غير) (١) الحقيقى .

وقد شرح هذا فى النسخة الأخرى فقال : والتاء فى ضربت وضربت علامة لتأنيث ما أسند إليه الفعل ، فإن كان ظاهرا أفادت أنه مؤنث قبل ذكره ، أو مضمرا أفادت

---

(١) (غير) اضافة من المحقق إذ بدونها يختل المعنى .

أنه ليس لمذكر بل لمؤنث ، ولا تأنيث فى الفعل ، لان مجرده لا يفهم إلا مذكرا ، فإن فهم خلاف ذلك فى موضع ما فليس من مجرد الفعل .

٥٣ / قلت : هذه العبارة أصلح من الاولى(١) وأدل على المقصود ، وقد بين الحكم وعلته فيهما فلا مزيد عليهما .

قال : التذكير الشخصى لا يكون إلا فى الاحاد دون الاجناس ومدلولات الافعال أجناس فلا يكون فيها تذكير شخصى ، كما لا يكون فى مدلولاتها .

قلت : جعل التذكير على ضربين : شخصى وجنسى فالاول هو الذى يقابل التأنيث المذكور فلا يكون إلا فى الاشخاص ، كما لا يكون مقابله إلا فيه نحو رجل أو امرأة وأما الثانى فهو الذى لا ينظر فيه الى المقابل بل ينظر فيه إلى الاصلى ، كما يقال : التذكير أصل والتأنيث فرع ، فهذا يلحق الجنس وكيف وقد نفى عن الجنس التأنيث وما لا يكون مؤنثا فهو مذكر ، لكن تذكيره ليس بشخصى ، فإن الشخصية تخرجه عن الجنسية ، إذ الشخص لا يكون مشتركا فيه والجنس مشترك فيه ، أو لعله يريد بالتذكير الشخصى تذكير المعارف ، أو يريد به التذكير الحقيقى ، وكل منهما لا يتحقق له فى الفعل .

قال : التنكير الذى تنفرد به الاسماء هو تنكير الاحاد دون الاجناس ومدلولات الافعال أجناس فلا يقع فيها تنكير الاحاد كما لا يقع فى مدلولاتها .

قلت : التنكير أيضا على ضربين : أصلى وطارىء على الاعلام نحو أحمد وأحمد آخر وأسامة وأسامة آخر ، وهذا لا يكون إلا فى الاسم ، لانه طارىء على العلمية التى لا تكون إلا فى الاسم ، وأما تنكير الاجناس فى نحو قولك رجل خير من امرأة وأنت لا تريد واحدا من الجنس بل أردت أن هذا الجنس خير من هذا الجنس ، فلا يختص بالاجناس من الاشخاص بل لا يوجد فيها ، والظاهر أنه أراد تنكير الأعلام ، لان العلم إنما يراد لفصل بعض الاحاد عن البعض ، وكذلك لو أردت بقولك رجلا واحدا لا تمنيه فى قولك ما قام رجل فإن هذا أيضا من تنكير الاحاد .

وقد أفصح عن مراده فى النسخة الاخرى فقال : وما يقع فى معين الأسماء من إفراد أو تذكير لا يقع فى الفعل وكذلك ما يقع فيها بالفرض ، ومسبوقا بتعريف من تنكير

---

(١) (الاولى) كتبها الناسخ الاول .

لأنَّ دِلالَة الفعل إيهامية لاتعيين فيها فهذه العبارة خير من تلك .

٥٤ قال : الإفراد الذى تنفرد به الأسماء هو إفراد الأشخاص / دون الأجناس ومدلولات الأفعال أجناس فلايقع فيها إفراد شخصى .

قلت : يحتمل أن يريد به إفراد المعارف أو إفراد الأسماء المرادة بهـا الآحاد نكرات كانت أو معارف ، وهو الإفراد الذى يقابل التثنية والجمع وقد كان حقه فيما يعتقده من الاختصار أن يجمع هذه الثلاثة فيقول : الإفراد والتذكير والتنكير الذى تنفرد بها الأسماء هو كذا وكذا ، فإنَّ هذه الثلاثة حاصلها يرجع إلى مايوجد فيها فى الاسم العام الذى يخرج المتقابلان منه كالحيوان مثلا فإنه يخرج منه زيد ورجل ، وكذلك زيد والزيدان ورجل وامرأة ، فهذه الثلاثة تخرج منه لكونه شاملا ، وأما الاسم الذى لايكون شاملا فإن هذه الثلاثة فيه لكونه شخصا فتختص بالاسم ولاتوجد فى الفعل ، وبالجملة : فكل واحد من هذه الثلاثة إنما يختص بالاسم إذا أريد به ما هو ثانٍ عن الجنس ، أما اذا أريد به الجنس نفسه فلايختص ، فالحيوان يصدق على الذكر والأنثى ، فيكون تذكيره جنسيا ، وكذلك التنكير العام والإفراد الجنسى فإنه يتناول المثنى والمجموع ، وقد لخص مايطلقه النحاة من أن التذكير والتنكير والإفراد يختص بالاسم .

قال : الفاعل مخبر عنه بفعله ، والفعل لايخبر عنه فلايكون فاعلا ، المبتدأ مخبر عنه ، والفعل لايخبر عنه فلايكون مبتدأ ، المفعولية لايصح معناها فى الفعل فلايكون مفعولا .

قلت : الفعل فى المعنى صفة للفاعل ، فإذا قلت : قام زيد فقد أخبرت عن زيد باتصافه بالقيام ، فلو أخبرت عن الفعل لزم قيام الصفة بالصفة ، وكذلك المبتدأ موصوف بخبره ، وأما المفعولية فلاتصح فى الفعل ، لأن كل واحد من المفعولات الخمس من مقتضيات الفعل ومدلولاته ، والدليل لايكون مدلولا ، ولأن هذه مخبر عنها فى المعنى ، فالمفعول المطلق مخبر عنه بأنه فعل ، والمفعول به مخبر عنه بأنه وقع به الفعل ، وكذلك فيه ومعه فإن قلت : فإذا كانت العلة هذه فى الكل فلم لاتجعل هذه العلة فى المفعولية ؟ إن المفعول لايخبر عنه كما فعل فى الفاعل والمبتدأ قلت :

٥٥ رأى الاصطلاح ، والنحاة لايجعلون المخبَر عنه إلا المعتمد / عليه فى الجملة نحو المبتدأ والفاعل والمفعول الذى لم يسَم فاعله ،فلذلك عدل إلى هذه العبارة فقال : " المفعولية لايصح معناها " ، فإن كان يريد أن معناها الاخبارعنه ،وان لم يكن مخبرا عنه فى الاصطلاح ،ويقول فى الاخرى : الفاعل محمول على المبتدإ فى أن كليهما مخبرعنه ، وصريح الفعل لايخبر عنه فلايكون مفعولا ولامبتدأ ، ولاما لاجله يكون الاسم مفعولا لايصح فى الفعل فلايكون مفعولا ،ثم قال : وكما تنفرد الاسماء بماذكر تنفرد الافعال بظهور علامة مضمر الفاعل ، وماجرى مجراه متصلة به يريد نحو ضربت وضربت وتحمل الضمير مع جريه على غيرمن هوله" يعنى اذا قلت : زيد هند يقوم إليها ، فيقوم خبرعن هند ، وهو واقع من زيد ولايحتاج إلى إبراز الضمير كما يجب ذلك فى اسم الفاعل ، وكدخول حرفى التنفيس ونونى التأكيد وقد التى للتوقع عليه مضافا إلى ماذكر قبل أن ينفرد به .

قلت : غرضه أن يثبت للفعل خواص كما فى الاسم ،والذى ذكره من خواص الاسم من التثنية إلى آخرها لم يذكرها الزجاجى ، وأراد استيعاب خواصه فزادهذه التى لم يذكرها النحاة قط ، ولم يذكرها أيضا على نهج اصطلاحهم .

وأخصر مايضبط به خواص الاسم والفعل أن تقول : إن الخاصة إما أن تكون لفظية أو معنوية ،واللفظية إما أن تكون مغيرة لصيغة الكلمة أو غير مغيرة ، والمغيرة إما أن تختص بأوله نحو ميم مفعل فى الاسم ونحو لام الامر فى الفعل واما بآخره نحو ياء النسبة فى الاسم واتصال الضمير بالفعل وإما بحشوه نحو ياء التصغير وألف التكسير فى الاسم والتضعيف فى الفعل نحو ضرّب فى ضرب ، وإما بجملته فنحو عدله وإضماره فى الاسم والتصرف فى الفعل ، وأما غير المغيرة من أوله فنحو حرف الجر ولام التعريف وحرف النداء وإن وأخواتها فى الاسم ونحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب له فى الفعل ، واما بآخره نحو علامتى التثنية والجمع والتنوين أو مايقوم مقامه ،ونحو المضاف إليه ،هذا فى الاسم وأما فى

٥٦ الفعل فأحد نُونَى التوكيد ، وأما المعنوية فنحو / كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مخبَرا عنه أو منادى أو موصُوفا ومعرفا ومنكرا ومذكرا ومؤنثا ،ومفردًا بالمعنى الذى ذكروا ،وأما في الفعلِ فنحو كونه أمرا ونَهيا ومستقبلاً وحالاً ، فهذا أخصرُ ماتُضبط به علامة الاسمِ والفعلِ على طريقِ الحصْرِ.

⁂ ⁂

باب (علامات الإعراب)

(الضَّمَّة) الضمة تكونُ علامةَ الرفع في الأسماءِ المتمكنةِ والأفعالِ المضارعةِ وقال في أخرى: في الأسماءِ المتمكنةِ مالم تضف إلى ياء المتكلم .

قلتُ: ويعني بأنواع الأسماءِ ماذكر بعد مِن المفرد والمكسَّر وجمع المؤنث السالم فإن قِيل ما حقيقة الرفع الذي علامته الضمة؟ فنقول: الإعراب عنده تغير هيئة الآخِر لتغيير العامل ، وهذا التغيير يقع على هيئاتٍ أربع متميزةٍ في اللفظ والسمع ، وامتياز بعضها عن بعضٍ يوجب أن يكون لكلِ واحدٍ منها لقب يدل عليها ليكون ذكر لقب كل واحدة عند التعليم ، والتعلم أخصرُ من ذكر ما لكلٍ واحدةٍ منها من المشترك والمختصّ ، وامتيازُ هذه الهيئات ليس إلا بالحركاتِ أو مايقوم مقامها ، فلقبوا الهيئة التي حصلت من وجود الضمة الدالةِ على معنى بالرفع وقالوا الضمة علامة الرفع أي علامة الهيئةِ التي حصلت بالضمة الموصوفة في آخر الكلمة ثم لما حصلت هذه الهيئةُ للمعرب اتّصف بها وصدق عليه أنه مرفوع لوجودِ الرفع فيه ، أي الهيئة المخصوصة ، فبالضمة إذا يتحقق الرفع أي الهيئةُ الحاصلةُ بها ، وبها أيضا صدق على الاسم أنه مرفوعٌ ، ويجوز أن يُريد بالرفع مجازا ، فالضمة علامةُ الرفع أي المرفوع أي الاسم الموجود في آخره الهيئة الحاصلة الدالة على إسنادِ شيء إليهِ ، وإذا عرفت هذا في الرفعِ فاعرف مِثله في النصبِ والجرِّ فهذا هو التحقيق .

قال: إذا سَلِمت من نوني التوكيدِ ونونِ جماعةِ المؤنث وضميرِ التثنيةِ أو علامتِها وهو الألف وضميرِ جماعةِ المذكرين العاقلين في الوضع أو علامتها وهو الواو ، وضميرِ الواحد المخاطب من المؤنثِ نحو الياء ، وفي الأخرى : ماتلحقه نونُ التوكيد
خفيفةً كانت أو ثقيلةً / أو نون جماعةِ المؤنث أو ألف تثنية أو واو جمع كانت هذه الثلاث ٥٧
ضمائر وعلامات أو علامات فقط ، ومالم تلحقه ياء الواحد المخاطب مِن المؤنث ولا تكون لمجردِ العلامةِ ، وقد تقدم ما يمنع من وجودِ الإعراب في الاسم وفي الفعل ، وإن كان المعنى الموجبُ له قائما فيهما ، قلت: العبارة الثانية أجودُ مِن الأولى (١) .

---

(١) الاولى رسمها الناسخ الأول.

وبالجملة فسلامة آخر المضارع عن هذه الأشياء شرط لكون الضمة علامة لرفعه ، أما سلامته عن نوني التوكيد كما في قوله تعالى "ليسجنن وليكونن من الصاغرين" (١). فلأنهما إذا اتصلتا به بني الفعل معهما فلا تكون الضمة فيه علامة للرفع وان كانت موجودة فيه نحو لتخرجن يارجال ، لأن المبني لاتكون حركته علامة لشيء أصلا ، وإنما بني بعد أن كان معربا لأن حرف إعرابه صار مشغولا بالحركة الدالة على إفراد الفاعل الغير الملفوظ به أو تذكيره أو تأنيثه أو جمعه ، فلما صرفت عن علامة الإعراب إلى غيرها واستفحلت فيه الفعلية لوجود خاصته فيه ، كما يستفحل الاسم الذى لاينصرف بالألف واللام أو الاضافة فيدخله الجرحينئذ ، ومتى قويت الفعلية ضعفت المشابهة بينه وبين الاسم الموجبة للاعراب مع مافيه أيضا من الامتزاج والتركيب مع النون ، فلهذا المجموع رجع الى أصله الثابت للماضي منه وغيره فبني .

قال الشلوبيني : هذا بناء على مذهب جمهور النحويين (٢) .

وقد قيل إن المضارع هنا على أصله من الإعراب ، إلا أنه منع ظهور الاعراب فى الفعل المؤكد بالنونين ، لما كان يؤدى إليه إعرابه من الالتباس بغيره ، أو من الجمع بين النونات ، فسقوط علامة الإعراب فى هل تضربون ؟ إذا أكد بالنونين لما يؤدى إليه من الجمع بين النونين مع الخفيفة أو بين النونات مع الثقيلة ، وسقوطها فى هل تضرب ؟ إذا أكد بالنون لما يؤدى إليه من الإلباس بفعل جماعة المذكرين أو بفعل المخاطب المؤنث ، فإن قلت : إذا كان معربا كان إعرابه مقدرا ، إذ ليس ظاهرا ، وذلك لايكون إلا فى حروف العلة ؟ قلت تقدير الإعراب لاينحصر فى حرف

٥٨ العلة ، فإن الاعراب أيضا مقدر فى نحو غلامى ودارى /على الصحيح ، فإن قلت : الإعراب فى الفعل غير أصيل فلا يتكلف له هذا كله ؟ قلت : لكن بعد أن ثبت له وجب الا يزول إلا بمزيل بالاستصحاب ، كيف وقد تكلف تقدير الإعراب فى الفعل المعتل وأما نون جماعة النساء فإن الفعل أيضا يبنى معها ، لأن اتصال الضمير المرفوع يوجب تسكين آخر الفعل ، لئلا تتوالى أربع حركات لازمة ، ثم حمل عليه المضارع .

---

(١) الآية ٣٢ سورة يوسف.
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨ .

قال سيبويه : فأسكن هنا كما أسكن فعل ، لأن فعل ، كما أنه فعل وهو متحرك[١] .

كأنه يشير إلى أن أصل فاء المضارع التحريك ، فالذى أوجب تسكين لام الماضى هو توالى الحركات متحقق فى المضارع ، وقال بعضهم : هو معرب إلا أنه منع من ظهور الاعراب فيه لما قلناه ، والألف أيضا فى مثل يفعلان مانعة من إعرابه على ما تقرر ، سواء كانت ضميرا مع علامة كما فى قولك : الزيدان يفعلان أو علامة فقط كما فى قولك يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث ، ويحتمل إن يكون قوله "أو علامتها " إشارة إلى الخلاف الذى فى هذه الألف ، فى أنها ضمير أو علامة ، والضمير مستتر وهو مذهب المازنى[٢] والتقدير عنده الزيدان يفعلان هما كما كان الضمير مستترا فى قولك الزيدان قائمان فقاس الفعل على الاسم الذى اتفق على أن الضمير مستتر فيه ، وكلام الجزولى مبنى على كلام الجمهور ظاهرا وعلى المذهبين ، فحرف الاعراب قد صار مشغولا بالحركة المجتلبة لأجل الألف ، فلا تكون الضمة علامة الرفع ، وقوله : "وضمير جماعة المذكرين العاقلين فى الوضع أو علامتها وهو الواو" ، يعنى أن "الواو" فى قولك الزيدون يضربون مانعة أن تكون الضمة علامة للرفع على ماقيل فى الألف ، وقوله فى الوضع" ، أنها وضعت لضمير المذكرين أولا ، وقد يتسع فيها فتستعمل لغير العاقلين إجراء لها مجرى من يعقل كقوله تعالى .. هل يسمعونكم إذ تدعون[٣] .. يعنى الأصنام ، "وادخلوا مساكنكم "[٤] وقال الشاعر :[٥]

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (بولاق) ١ : ٦٠ .

(٢) انظر همع الهوامع ١ : ٥٧ .

(٣) الاية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٤) الاية ١٨ من سورة النمل .

(٥) هو النابغة الجعدى وانظر ديوانه صفحة ٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٤٠ والتصريح ١ : ٣٣١ وانظر الخزانة ٣ : ٤٢١ والمقتضب للمبرد ٢ : ٢٢٦ ودلائل الإعجاز للجرجانى ١ : ٩١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٠٥ .

.... ؞ إنَا ما بنو نعشٍ دنوا فتصوّبوا (١)

وأما قول الآخر : (٢)

/ يمرّون بالدّهنا خِفافًا عيابُهُمْ ؞ ويخرجْنَ منْ دارينَ بِلَّ الحقائبِ (٣) ٥٩

فإنه إنْ كانتِ الواوُ في يمرّون للعقلاء وجب أن يقول ويخرجُونَ ، لأنَّ النونَ في يخرجْنَ للمؤنّثِ ، وإنْ كانت لغيرِ العقلاءِ كان ينبغي أنْ يقول يمرّون خِفافا عيابُهَا أو عيابُهنّ ، وقد كان يَنْبغِي للجُزولي أنْ يقسِّم نونَ جماعةِ المؤنثِ على ضميرٍ وعلامةٍ كما فعل في الألفِ والواو ، فإن ذلك قد جاء فيها قال الشاعر : (٤)

ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأُمُّـــه ؞ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السّليطَ أقارِبُه (٥)

وكانَ يَنْبغِي أنْ ينبِّه على أنَّ النونَ فِي الوضْعِ لجماعةِ المؤنّثِ ، وإنْ كانت قد تُستعمَلُ

---

(١) هذا عجز بيت وصدره :

شَرِبْتُ بِهَا والدِّيكُ يدْعُو صَباحَه ؞ ....

يصف الشاعر خمرا باكرها بالشرب عند صياح الديك ، وبنو نعش أراد به بنات نعش وهي من منازل القمر الثمانية والعشرين ، شبهت بحملة النعش في تربيعها ، وتصوبوا دنوا من الافق للغروب ، والشاهد تذكير بنات نعش لإخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن العقلاء .

(٢) هو أعشى همدان كما في العيني ٣ : ٤٦ وذكر العيني أيضا أنه يروى للأحوص ورواه الجوهري لجرير وهو من شواهد سيبويه ١ : ٥٩ وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٢٨٩ والإنصاف لابن الانباري صفحة ٢٩٣ والتصريح ١ : ٣٣١ .

(٣) يصف تجارا وقيل لصوصا فيقول : يمرون بالدهنا ــ وهي رملة من بلاد تميم تمد وتقصر ــ وقد صفرت عيابهم من المتاع ثم يعودون من دارين ــ وهو موضع في البحرين ينسب إليه المسك فيقال مسك داري ــ وحقائبهم مملوءة ، والعياب ما يجعل فيه الثياب ، وفي رواية بجر الحقائب وانما قال ويخرجن لإرادة الرواحل فلذلك أنث .

(٤) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٥٠ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٣٦ والهمع ١ : ١٦٠ والدرر ١ : ١٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٨٩/٧ : ٧ والخزانة ٢ : ٣٨٦/٣ : ٢٩٣ ، ٣٣٤/٤ : ٥٥٤ .

(٥) والشاهد في قوله يعصرن فأتى بضمير الأقارب في الفعل وهو مقدم على لغة من ثنى =

لجماعةِ المذكَّر، قال الله تعالى " وَسَخَّرنا مع داودَ الجبالَ يُسبِّحْنَ " (١) " قوله وضميرُ الواحدِ المخاطَب " يعنى الياء فى أنتِ تفعلينَ ياهندُ ، وهذا أيضا بناءً على مذهبِ الجُمهور، ولهذا قال فى المتأخرة : ولا تكونُ لمجرّدِ المَلاقة .

وقد خالفَ الأخفشُ فى هذهِ الياءِ فجعلها علامةً (٢) والفاعلُ مستترٌ فى الفعْلِ أى تفعَلِينَ أنتِ وعندَه إن ظهرتْ أنتِ كانت تأكيدًا لا فاعلًا ، وقاسه الأخفشُ على المخاطَبِ الواحدِ المذكرِ فى أنتَ تفعَلُ ، والعِلةُ فى امتناعِ إعرابِه بالحَركاتِ ماتقدَّم .

قال : وموقعُها فى الاسمِ المفردِ انصرف أو لمْ ينصرِفْ وفى جَمْعِ التكسيرِ انصَرَفَ أو لم ينْصَرِفْ وفى جَمْعِ المؤنثِ السَالِمِ .

قلت : لماذكرَ موقعَ الضمةِ علامةً للرفعِ فى الفعْلِ المضارِع وهو عند سَلامتِه عماذكرَ من الضَمائرِ والنوناتِ وأشارَ إلى مواضعِ تعذرِها ، شرعَ يذكرُ أيضًا مواقعَ علامةِ الضمةِ فى الاسْمِ المفْردِ وكذا وكذا ، والإفهامُ منه أن وقوعَ الضَّمةِ فى هذهِ المواضعِ الثلاثةِ لا غَيْر ، لكنْ قد تقدم قبل هذا أن لها وقوعًا فى غيرِ هذهِ المواضعِ وذلك هو الفعْلُ المضارِعُ السَالمُ عمَّاذكر ممَّا يُوجِب بناءَه وإعرابَه بالنُونِ فيختل الكلام ولذلك قال : فإنْ قرئَ بالرفعِ هكذا : وموقعُها فى الاسْمِ المفرد ، فإما أن يكونَ قد أوقعَ المفردَ موقعَ الجَمْعِ كقَوْلِ الشاعر : (٣)

= الفعل وجمعه مقدما ليدل على أنه لاثنين أو لجماعة كما تلحقه تاء التأنيث دالة على أنه لمؤنث والشائع فى كلامهم افراده لأن مابعده من ذكر الاثنين والجماعة يغنى عن تثنيته وجمعه وهنا انث ضمير الأقارب لأنه أراد الجماعة .

(١) الاية ٧٩ من سورة الأنبياء .

(٢) انظر الهمع : ١ : ٥٧ والمحصل شرح المفصل لأبى البقاء العكبرى ٢ : ٤٢ أ دار الكتب المصرية مخطوطة رقم ٢٩٢ نحو .

(٣) هو علقمة بن عبدة وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٠٧ وديوان علقمة الفحل صفحة ١٣٢ والمفضليات صفحة ٣٩٤ .

..... فأما عِظامُها ∴ فبِيضٌ وأمّا جِلْدُها فصَلِيبُ (١)

وكقول الآخر : (٢)

.... ∴ في حَلْقِكُم عظمٌ وقد شَجِينا (٣)

٦٠ وإن كان هذا لا يجوز إلّا في الشِّعْر / عند سيبويه (٤) ، وإما أن يكون على حذف المضاف وهو الأجودُ كأنه قال ، ومواضعَ موقِعِها في الاسمِ المفردِ والموقع المصدر والمفرد بَعْده خبرٌ عَنِ المواضعِ المحذوفةِ ، فالأول مِنَ الثلاثة الاسمُ المفردُ ، ولم يقل الصَّحيح ، لأنّ الضمة مقدرةٌ في معتلِه وحكمُ المقدرِ حكمُ المحقق ، وإنما قال : انصرف أو لم ينصرف ؛ لأنّ مِنْ علاماتِ الإعرابِ ما يختصُّ بأحَدِ القَبِيلَيْنِ دُونَ الآخر ، كفتحةِ أحمد في الخَفْض ، فأرادَ أنّ الضمَّة ليست كالفتحةِ في ذلِك ، وأنها لا تختصُّ بأحَدِ النوْعين دُونَ الآخر ، بل يشْتَرِكُ النوعانِ فيها ، الثاني : جمع التكسير انصرف أو لم ينصرف كقوله تعالى " لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وَبِيَعٌ وصَلَواتٌ " (٥) ، والأمر بالانصرافِ هنا وغيرِ المنصرِف كما تقدّم في المُفْرد

---

(١) بيت ينقص شيء من صدره وهو بتمامه :

بِها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عِظامُها ∴ فبِيضٌ وأمّا جِلْدُها فصَلِيبُ

والحسرى جمع حسير وهي المعيية يتركها أصحابها فتموت ، وابيضت عظامها : لما أكلت السباع والطير ما عليها من اللحم فبدت وصارت بيضا ، وصليب يابس والشاعر يصف أرضا فلاة قطعها الى الممدوح ، والشاهد فيه أن جلدها مفرد أريد به الجمع أي جلودها .

(٢) هو المسيب بن زيد مناة الغنوي وانظر سيبويه ١ : ١٠٧ والخزانة ٢ : ١٠٥ ، والمقتضب للمبرد ٢ : ١١٧ والخصائص لابن جني ٣ : ٢٣٦ ، والمحتسب لابن جني ١ : ٢٤٦ .

(٣) هو من الرجز ويقول الشاعر : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم مناخلقا ، فقد شجيتم بقتلنا لكم كما شجينا نحن من قبل بمن سبيتم منا فهذا بذاك يقال شجي العظم اذا اعترض في حلقه وأغصه والشاهد استعمال حلقكم مفردا مرادا به الحلوق .

(٤) انظر الكتاب (بولاق) ١ : ١٠٧ .

(٥) الاية ٤٠ من سورة الحج .

الثالث: جمع السلامة في المؤنث ، ولم يقل هنا انصرف أو لم ينصرف لأن هذا النوع لا يكون إلا منونا فكأنه منصرف في الجميع ، على أن وصف هذا النوع بالانصراف تجوز ، فإن التنوين فيه ليس تنوين صرف بل تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، لكن لما كان على لفظ المنصرف أطلق عليه أنه منصرف تجوزا .

قال: فإن عرض في الاسم ياء مكسورا ما قبلها أو ألف .

قلت: يريد نحو القاضي والداعي وعصا ورحى واحترز من نحو ظبي ونحي(١) ولم يقل أو واو مضموم ما قبلها كما قال في الفعل ، لأن الواو إذا عرضت في آخر الاسم اعتلت هي والكلمة التي فيها الضمة قبلها حتى تعود إلى الياء المكسور ما قبلها من نحو دلو وأجر(٢) ولو انفتح ما قبل الياء لانقلبت ألفا ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، فلم يحتج الى تقييدها ، والذي آخره الياء المكسور ما قبلها هو المنقوص والذي آخره ألف هو المقصور وسيأتي البحث عنهما .

قال: أو في آخر الفعل " ياء " أو " واو " وحركة ما قبلهما من جنسهما أو ألف .

قلت: مثال الياء يرمي ومثال الواو يغزو ، وإنما احتملت الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل مع ثقله ، ولم تحتمل في الاسم مع خفته ، لأنها في الفعل معرضة لأن تحذف للجزم وتقلب عند زيادة حرف أو بنائه للمفعول ، وأيضا فالاسم تلحق آخره عوارض

٦١ لا تلحق الفعل من التنوين وياءي النسبة وياء الإضافة ، وفي / بعض هذه الأحوال يجب تغيير الواو إلى الياء فآثروا قلب الواو ياء على كل حال .

قال سيبويه: فصارت الواو هنا أضعف منها في الفعل حيث قالوا يغزو(٣) .

وقال المازني: قلبوا في الاسم ليكون آخر الاسم مخالفا لآخر الفعل .

وشرط أن يكون ما قبلها متحركا بحركة من جنسها ، لأنه لو سكن لجريا مجرى الصحيح ، ولو انفتح ما قبلهما لقلبتا ألفا ، ولو انضم قبل الياء قلبت إلى الواو ، ولو

---

(١) النحي زق السمن ، ومن أمثالهم : أشغل من ذات النحيين ، ونوع من الرطب وسهم عريض النصل . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩١٥ .

(٢) أي جمع جرو .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٣٨١ .

انكسر ماقبل الواوِ لقُلبت ياء ، فلابدّ إذًا أن تكون الحركةُ من جنسِهما حتى تُقدّر الضمة عليهما ، ثم يحتمل أن يكون قوله : وحركة ماقبلهما مِنْ جنسهما وصفا لهما لا تقييدًا لأنهما لا يكونان إلا فى الفعل إلاّ كذلك ، ويحتمل أن يكون تقييدًا لأنهما إذا كانا كذلك لم يُعتلا بأكثر من تقدير الضمةِ فيهما ، وإذا كانت الحركةُ من غيرجنسهما كانا معتلتينْ بوجهٍ آخر ، وكذلك نحو يُدْعَى أصله يَدْعُو ، ففى آخرِ هذا الفعلِ واوٌ وليست حركة ماقبلها من جِنْسِهما ، فإذا أعللناه أعللناهُ بتقدير الضّمةِ تعذرًا مع مالحقه من الإعلالِ الآخر ، وأيضًا لم يُقيده ليُوهم أن يغْزىَ المبنى للمفعول لم تظهرْ فيه الضمّة للاستثقالِ إذْ أصله يغزوُ .

وقال : قدرت الضمة فى الياءِ والواو استثقالًا وفى الألفِ تعذّرًا .

قلت: يعْنى حُذِفتْ فقدرتْ ، فالحذفُ فى الياءِ والواوِ استثقالًا ، لأن النطقَ به ممكنٌ مع بقاء حقيقتِها بخلافهِ فى الألفِ ، فإن تحريكها مع بقاءِ حركتِها متعذرٌ لا ممكن إذْ هى مدةٌ قبلها فتحةٌ ، أما وجه الاستثقال فى الواو فلأن قبلها ضمة وعليها ضمة وهى فى تقدير ضمّتينْ ، فيفضى إلى اجتماعِ الأمثال المستكره المستثقلة عندهُم ، وكذا الكسرة على الياءِ قبلها كسْرة وهى فى تقدير كسرتينِ ، والتقديرعلى ضرْبينِ : حُكْمِى ولفْظِى ، فأما اللّفظىّ ففى عصا ورحى ، وأما الحكمى ففى حُبلى وسكْرى ، لأن الضمة فى الأولِ تُقدر على الحرْفِ الذى انقلبتْ عنه الألفُ ، وفى الثانى لم تنقلب عنْ شىءٍ فكان التقديرُحكميا .

(الأسماءُ السّتّةُ) قال : أخوكَ وأخواتُه الخمْسُ سِتتُها إذا أُضيفتْ إلى غير ياءِ المتكلم كانتْ بالواو رفْعًا .

قلت: السّادِسُ هنُوكَ ، وكأنه بستتها يُريد أن يدرِكَ على الزجّاجى والأجْود ألايكونا استدْراكا ، لأن الغالبَ عليه فى الاستعمالِ أن يكون من باب يدٍ ودمٍ ، والحمل

٦٢ على الغالبِ لا على النادرِ / وإنما ذكر الإعرابَ بالحروفِ قبل أن يستوفى الحروفَ الإعراب بالحركاتِ تبعًا لقولِ الزجّاجى ، ولأنها من علاماتِ الرفع ، فأراد أن يُكمِل الكلام فى علاماتِ الرفع ثم ينتقل إلى غيرها كما فعل الزجاجى ، أو إشارةً إلى الحركاتِ المقدرةِ فى هذهِ الحروفِ كما رأى بعضهم ، ولهذا كانت بالواو رفعًا ، ولم يقل وكانتْ الواوُ علامةَ الرفعِ فيها .

وبالجملة فالخلاف فيما به إعرابُ هذه الأسماء مشهورٌ ، والمختارُ من الأقوال قول سيبويه (١) ، وقد نصّ في باب النسب على أنها حروفُ إعرابٍ أصول كما في التثنية والجمع والعلامات مقدرةٌ فيها كالمقصور والحجّة له : إنّ الأصل في المفرد أن يكون له حرفُ إعرابٍ وأن يعرب بالحركاتِ ، وقد يكونُ ذلك في هذه الأسماء فوجب المصيرُ إليه قياسًا على نظائرها ، إلا أن الحركة استُثقلت فحُذفت وقُدِّرتْ كالمنقوص والمقصور ، فالمنقوص على حرفِ الإعرابِ له نظائر وأصلٌ في المفرداتِ بالإجماع ، أما إعرابُها بالحروف فلا نظير له في المفرداتِ بالإجماع ، الثاني أنها لو خرجت على أصلها من مثلها ألفات لكان حكمُها ماذكرنا فكذلك الآن ، ولأنها لو كانت علامات لما بقيت الكلمة بإسقاطها ، ولأنها إذا أفردتْ أعربتْ بالحركاتِ ، أما الحركاتُ التي قبلَها فالمختار أنها إتباعاتٌ تنبيهًا على أن هذه الأسماءَ إذا انفردتْ كان إعرابُها في عيناتِها (٢) وأنّ ردَّ اللّام عارضٌ ، ومنهم من تأول قولَ سيبويه بأنها حروفُ إعرابٍ ، أنها آلة الإعراب كما يقال قلم الكتابةِ ، لأنّ الإعرابَ يكون بها ، وعلى هذا يوافق مذهبَ الغير ، وأيد هذا القول بأنها تختلِف باختلافِ العامِل ، فكانت للإعراب " كالزيدون والزيدين " وهذا ضعيفٌ ، لأنه يفضي إلى أنْ تكون اسمًا متمكنا (٣) على حرفٍ واحدٍ ، ولا إشكالَ على مذهب سيبويه إلا أنّ حرف الإعرابِ يختلفُ باختلافِ العامِل ، وسيأتي الجوابُ عنه في التثنيةِ والجمعِ ، وقوله إلى غير ياء المتكلم قيدٌ لها ، وقد كان ينبغي أن يستوفى جميع القيودِ التي سنذكرها .

---

(١) انظر همع الهوامع ١ : ٣٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٧ ، والأشموني ١ : ٧٤ وشرح الكافية للرضى باب الأسماء الستة .

(٢) يقصد في الحرف الثاني نحو جاء أخ وشاهدت أخا وسلمت على أخ ، إذ الاعراب وقع هنا على عين الكلمة والوزن حينئذ يكون فع .

(٣) (الى أن تكون اسما متمكنا) كتبها الناسخ (إلى أن يكون اسم متمكن) وهذا خطأ اذ أن كلمة اسم انما هي منصوبة لأنها خبر تكون وكلمة (متمكنا) صفة .

قال : وإذا أضيفت إلى ياءِ المتكلم لزمها البناءُ على الكسرِ .

٦٣ قلت: الإعرابُ في هذه الأسماءِ / بالحروف له شروطٌ ثلاثةٌ: أنْ تضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ ، وألا تكونَ مجموعةً جمعَ تكسيرٍ ، وألا تكونَ مصغّرةً . فإنِ اختل شرطٌ منها أعربَتْ بالحركاتِ الظاهرةِ ، وإنْ أضيفت إلى ياءِ المتكلمِ لزمها البناءُ على الكسرِ ، وإنما تكسر بعد حذفِ لاماتها إلا فوك ، وقد أشار إلى أنها عند الاضافة عند المتكلم تبنى ، على أنه لم يذكر هذه العلة ، وهي مجاورة المبني حيث عدّ عللَ البناءِ [1] ، ورأى بعضهم أنه معربٌ وآخرون ذهبوا إلى الوقفِ فيه ، وقالوا : لا نحكم فيه بإعرابٍ ولا بناءٍ .

قال : فإذا أفردتْ حذفت لاماتُها وجرت المعيناتُ بالحركاتِ وفي الأخرى : وإذا لم نقف البتة ما يقبل الإفراد منها عندهم من غيرِ عوضٍ حذفت لامه وضمت عينه رفعاً وفتحت نصباً وكسرتْ جراً .

قلت: عيناتها حروفٌ صحاحٌ فأعربت بالحركاتِ ظاهراً لقبولها ذلك من غيرِ استثقالٍ كما فعلوا في يدٍ ودمٍ وعدوّ وغيرها من الأسماءِ التي حذفت لاماتها ، فإن العين تصير حرفَ إعرابٍ ، وقد تحذف لاماتها أيضاً مع الاضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ إلا فوك فإنه تقلبُ لامُه ياءً وتدغم ولا تحذف ، فلو زاد في ضابطه فيقول : فإذا أفردت أو أضيفت إلى ياءِ المتكلم لكانَ أجود ، إذ كانَ حكمها عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلم كالحكم في الإفرادِ من حذفِ اللامِ في الموضعين إجراء المعينات بالحركاتِ إما للعواملِ وإما لياءِ المتكلمِ .

قال : وكلها تفرد إلا ذو لما يلزم إن أفردتْ من بقائها على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، وفي الأخرى: لأنها لو أفردت لكانت على حرفٍ واحدٍ ومنونةٍ ، والعربُ لا تبلغ بحذوف الأسماءِ المتمكنةِ هذا المبلغ ، وإن كان قولهم مُ الله من أيمن الله فشاذ .

قلت: لما أطلق قوله : فإذا أفردت وكانت لا تفرد كلها خصص ذلك الإطلاق ، ولما أن صار " ذو " على حرفين لحذف لامه وتأخر فيه حرف علة ، فلو أفرد لكان غير منيعٍ فيه ما قبل الآخرِ ، وكان معرباً بالحركاتِ على قياسِ أخواته فكنت تقول : في الرفع ذُو فتتحرك الواوُ ويفتح ما قبله فتنقلب ألفاً ، ولا يشبه الفعل فيدخله التنوين ، فيلتقي الساكنان الألفُ والتنوين فتحذف على قياسِ " غازٍ " و " قاضٍ " و " داعٍ " ، فيفضي إلى بقاءِ الاسمِ

---

(١) (حيث عن علل البناء) رسمها الناسخ هكذا : (حيث عد وعلك البناء) .

٦٤ المعربِ على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، وذلك لا نظيرله في الأسماءِ / المعربةِ ، وإنَّما قال " والتنوين ، لأنه قد يكونُ في الأسماءِ ما هو على حرفٍ واحدٍ لكن مِنْ غيرِ تنوينٍ نحو مُ الله بالضم والكسرِ ، للزومه الإضافة ، وإنْ كان وجودُ مثلِ هذا عزيزًا أيضًا ، وقول المصنف وإن كان قولهم مُ الله مِنْ أيمن يُشير إلى الخلافِ الّذى فيه ، وجملة ما قيل في مُ الله ثلاثة أقوالٍ :

أحدها : أنه محذوفٌ مِنْ مُنُ الله المضموم الميمَ والنون في القسمِ .

الثانى : أن الميمَ بدلٌ من الواو كما أُبدلت التاءُ منها .

الثالث : أنه محذوف مِنْ أيمن ، فلذلك لم يَجْزم المصنف ، وتقدير ألا يكون أيضًا فإنه يكون غريبا ، وهو أن يكونَ في الأسماءِ المتمكنةِ اسمٌ آخره واوٌ وقبلها ضمةٌ وهذا مما لا نظيرله أيضًا ، أما إذا لزمت إضافته لم يظهرْ هذا المحذور لصيرورة الواو حشوًا عند الإضافةِ اللازمةِ .

قال : ولا يفرد " فُوك " إلا معوضة مِنْ واوِها ميمًا .

قلت: أنث " فوك " على إرادةِ الكلمةِ .

واعلم أن هذه الأسماءَ على ثلاثةِ أضربٍ : منها ما لا يُفرد أصلًا وهو ذُو ، ومنها ما لا يُفرد إلا معوضا وهو فوك ، ومنها ما يفرد مطلقا وهي الأربعةُ الباقيةُ ، وإنما وجب فيه التعويض ، لأنه لما مسّت الحاجة إلى إفراده ، فلو أُفرد بغير عوضٍ لبقى على حرفٍ واحدٍ مع التنوينِ وذلك لا نظيرله ، فأما قول الشّاعر: (١)

خالطَ مِنْ سلمى خياشيمَ وفا (٢)

---

(١) هو العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٨٣ والمخصص لابن سيده ١ : ١٣٦ – ١٣٨ والمقتضب للمبرد ١ : ٢٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ : ٨٩ ، والخزانة ٢ : ٦ وشرح شواهد شروح الألفية للعيني ١ : ١٥٢ ، وهمع الهوامع ١ : ٤٠ والدرر اللوامع ١ : ١٤ ويس ١ : ١٢٥ .

(٢) رجز من أرجوزة طويلة وخالط من المخالطة ، وسلمى اسم امرأة ، والخياشيم جمع خيشوم وليس للانسان إلا واحد ، وإنما جمعه بما حوله كما في قولهم عظيم الوجنات ونحوه .

فقيل إنه حذف المضاف إليه ضرورة ومراده فاها ، قال الجزولي : أراد فاها فأسقط الضمير للوزن إذ كان ذلك لا يشكل على السامع ، وقيل كان من لغته ألا تنون القوافي ، فلما أمن التنوين استجاز الإفراد ، إذ لا يفضي إلى عدم النظير ، وكان الميم من مخرج الواو ، وفيه أيضا هوى يضارع إمداد الواو ، وفيه غنة تناسب لين الواو فكان أحق بالبدل ، ومن العرب من يقر البدل حالة الإضافة قال الشاعر : (١)

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ (٢)

والأول أفصح ، ومنهم من يجمع بين الواو والميم لكن في الشعر قال : (٣)

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ∴ .... (٤)

وهو شاذ .

قال : وليس بقياس فتفصله في " ذو " .

قلت : هذا جواب دخل مقدر كأنه قال : لا تفرد " ذو " أيضا معوضا من واوها ميم بالقياس على فم فقال لا يجزئ فيه القياس ، لأنه الحذف والإبدال الذي وقع

---

(١) هو رؤبة بن العجاج وانظر ديوانه صفحة ١٥٩ والمخصص ١ : ١٣٦ ، والمقرب لابن عصفور صفحة ٤٦ والخزانة ٢ : ٢٦٦ ، والعيني ١ : ١٣٩ ، والتصريح ١ : ٦٤ / ٢ : ٢٩٢ والهمع ١ : ٤٠ والدرر اللوامع ١ : ١٤ .

(٢) قال في المخصص : وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في فم الميم في الاضافة وأنشد البيت شاهدا على ذلك ، قال : وهذا الإبدال إنما هو في الافراد دون الاضافة ، فأجرى الاضافة مجرى الإفراد في الشعر ضرورة (١ : ١٣٦) .

(٣) هو الفرزدق وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٨٣ ، ٢٠٢ والمقتضب للمبرد ٣ : ١٥٨ والخصائص لابن جني ١ : ١٧٠ / ٣ : ١٤٧ ، ٢١١ والمحتسب لابن جني ٢ : ٢٣٨ والخزانة ٢ : ٢٦٩ / ٣ : ٣٤٦ والهمع ١ : ٥١ والدرر ١ : ٢٦ وديوان الفرزدق صفحة ٧٧١ .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه : ∴ على النابح العاوي أشد رجام
....

نفثا : ألقيا على لساني ، النابح : أراد من يتعرض للهجو والسب من الشعراء وأصله في الكلب ، والرجام مصدر راجمه بالحجارة أي راماه والبيت آخر قصيدة قالها الفرزدق تائبا إلى الله تعالى والشاهد في فمويهما ، وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم .

٦٥ فى الفم على / خلاف الأصل والقياس ، فكيف يقاس على غير الأصل ، فإن قيل : فهلا عكسوا ، وهو أن يلزموا الإضافة فى الفم وتفرد ذو معوضا ؟ قلت : هذا إنما يلزم لو كان الحذف والإبدال جاريين على القياس ، فأما إذا كان شاذا بمنزلة الاتفاق فكيف يرد هذا السؤال ، أو نقول : استغنوا عن إفراد ذو بإفراد صاحب فانه مرادف له وفوت لا مرادف له ، وقال فى النسخة الأخرى : ولا تضاف " ذو " إلى ياء المتكلم ، لأنها وصلة إلى الوصف بالأجناس ، وقال فى الأخرى : و" ذو " وصلة إلى الوصف بالجنس ولذلك لا تضاف فى الأمر العام إلى ظاهر اسمه ، وقولهم هذا ذو زيد وقوله : (١)

إليكم ذوى آل النبى تطلعت ... . (٢)

معناه صاحب هذا الاسم وصاحب هذا الاسم .

قلت : لما احتاجوا إلى أن يصفوا الآل بالجنس واسم الجنس غير مشتق ، ولأن اسم الجنس متقدم ، وفى الوصف به تأخير له ، فأتوا بذى وصلة إلى الوصف كما أتوا بالذى وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، فكما كان الغرض من مجيئها تحويل ما ليس بصفة من أسماء الأجناس صفة امتنع إضافتها إلى المضمر والعلم لبعدهما عن الوصفية وأجاز المبرد (٣) إضافتها إلى المضمر تمسكا بقول الشاعر : (٤)

---

(١) هو الكميت بن زيد وانظر ديوانه ١ : ٢ : ١٠ والخصائص لابن جنى ٣ : ٢٧ والمحتسب لابن جنى ١ : ٣٤٧ وابن يعيش ١ : ١٥٤ / ٣ : ١٢ ، ١٥٥ والخزانة ٢ : ٢٠٥ .

(٢) صدر بيت وعجزه : ... نوازع من قلبى ظماء وألبب .... والنوازع من النزاع إلى الشئ ، وهو الحنين والميل إليه ، والألبب جمع لب وهو العقل .

(٣) جاء فى المقتضب ٣ : ١٢٠ " فإن أخبرت عن المال لم يجز لأن قولك " ذو " لا يضاف إلى المضمر تقول : هذا ذو مال ولا تقول : المال هذا ذوه والمبرد يرى أن " ذو " لا يضاف إلى المضمر ولا نعلم من أين نقل اللورقى هذا القول للمبرد ؟ .

(٤) مجهول القائل وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٣ / ٣ : ٣٨ والهمع ٢ : ٥٠ والدرر ٢ : ٦١ .

إِنَّما يَعْرِفُ الفَضْـــــ ∴ ــلَ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ (١)

وقول الآخر : (٢)

. . . . ∴ أَبانَ ذَوِي أَرومَتِها ذَوُوها (٣)

ومنعه سيبويه وحمل الشعر على الشذوذ ، كما أدخل الآخر عليها اللام في قوله : (٤)

فَلا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ ∴ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا (٥)

وهذا أبعد من إضافتها ، وكأنه أجراها مجرى صاحب .

---

(١) من مجزوء الرمل وقبله :

أَنتَ ما استَغنيتَ عن صا ∴ حِبِكَ الدهرَ أَخُــوه
فإذا احتَجتَ إِلَيـْـــــه ∴ ساعةً مجَّك فُـــــوه
أفضل المعروف ما لـم ∴ تبتذل فيه الوجـــــوه

وقد استشهد به اللورقي على أن المختار جواز اضافة " ذو " وأولو ونحوهما الى المضمر ونسب ذلك الى أبي حيان .

(٢) هو كعب بن زهير وانظر الى ديوانه صفحة ٢١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٣/ ٣ : ٥٦ والمقرب لابن عصفور صفحة ٥٤ والهمع ٢ : ٥٠ والدرر اللوامع ٢ : ٦١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي صفحة ٩٧٩ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مرهفاتٍ ∴ . . . .

(٤) هو الكميت بن زيد وانظر ديوانه ٢ : ١٠٩ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٤٣ وانظر الخزانة ١ : ٦٧/ ٢ : ٣٨٤ / ٣ : ٤١١ والهمع ٢ : ٥٠ والدرر ٢ : ٦٢ .

(٥) وكان الكميت قد هجا اليمن تعصبا لمضر والأسفلين جمع أسفل خلاف الأعلى والذوين : جمع ذو وأراد به أذواء اليمن أي ملوكهم ومنهم ذو يزن وذو جدن وذو نواس والشاهد فيه جمع ذو جمع تصحيح ، وافراده عن الاضافة والتزامه الألف واللام كما نقله عما عليه وجعله اسما على حياله ، وأصل ذو ذوا فلذلك قال في الجمع الذوين فأتى بالواو متحركة .

وتجمع ذو جمع السلامة في المذكر والمؤنث فيقال ذوون وذوات ، وله جمع من غير لفظه وهو آلون وآلات في المؤنث .

قال : ووزن هذه الأسماء فَعَلٌ إلا فوك فوزنه فَعْلٌ ، وفي الأخرى ، ووزن هذه الأسماء كلها فَعَلٌ إلا فما فوزنه فَعْلٌ .

قلت : دليل ذلك في غير " ذو " شيئان : التثنية والجمع على أفعال ، وأفعال جمع فَعَلٍ في الصحيح العين والجمع ، فهذه أقوى من التثنية ، فإنه قد يحرك عند رد المحذوف فيها ما لا أصل له في الحركة ، قالوا : يديان[1] ودموان ، لكن التثنية تكون دليلا إذا لم يقم دليل على الحركة أنها غير أصلية ، ودليل ذلك في " ذو " أنه قد جاء على فعل في المؤنث في قوله / تعالى " ذواتا أفنان "[2] وقد ٦٦ أشكل الأمر فينبغي أن يرجع إلى ما صرح به من التعريف ما ينبغي أن يكون بناؤه غير مخالف للبناء المستعمل ، لأنه أولى من التمسك بأصل السكون ، إذ كان تمسكا بسماع وقياس ، والتمسك بالسماع أولى من التمسك بالقياس .

وقال الخليل : وزن ذو فَعْل بالسكون إلا أنهم حركوا في النسب في قولهم : ذَوَوِيٌّ[3] .

وخالف الفراء في " أخوك " فقال : وزنه فَعْل بالسكون ، وأما فوك فوزنه فَعْلٌ[4] ، لأنه دليل على حركة وسطه والأصل هو السكون فلا يعدل عنه إلا بدليل ، ولا دليل في أفواه ، لأنه معتل العين فبابه أفعال في الساكن العين والمتحركها .

قال : ولاماتها كلها واو إلا فوك فلامه هاء لقولهم في الجمع أفواه ، وذو فلامه ياء لتوسط الواو فيها .

قلت : لما كانت اللام واوا في أخواتها الأربع ظاهرا لظهورها في التثنية والجمع وتصريف الفعل منه قال الشاعر :[5]

---

(١) في الأصل يدوان .
(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن .
(٣) انظر همع الهوامع ١ : ٤٠ .
(٤) انظر الهمع ١ : ٤٠ وشرح الأشموني ١ : ٧٢ .
(٥) قاله نجدح وانظر لسان العرب لابن منظور مادة " أبى " .

.... ∴ فاطلب أبا جَعْدةٍ مَنْ يأبُوكا (١)

لم يذكر على ذلك دليلا ، ولما خفى فى الأخرى تعرض للدلالة ، فاستدل على أنها فى الفم هاء بالجمع على أفواه وبالتصغير على فويهة ، غير أن الهاء لما كانت تشبه الألف فى الخفاء حذفوها ، كما حذفوا الياء فى يدٍ والواو من غدٍ (٢) ، وأما ذو فثبت أن عينها واو فيلزم أن تكون لامها ياء حملا على الأكثر ، فإن باب طويت وشويت أكثر من باب القوة والحوة ، والدليل على أن لامه أولا معتلة الحذف ، فإن الحذف فى المعتل أكثر ، وبدليل قوله تعالى " ذواتا أفنانٍ " (٣) والألف ليست بأصل فى الأسماء المعربة ، وفى بعض النسخ : كل كلمة تكون أولها أو وسطها واوا من المعتل الثلاثى كالونى (٤) والنوى فإن الغالب على آخره الياء ، واحترز بالغالب عن الواو ، فإن أوله واو مع أن الآخر واو .

قال : فأصلها إذا أن تكون مقصورة إلا فوك وفى الأخرى ، فأصله هاء عدا فما منها إنما يكون مقصورا .

قلت : لما ثبت أن وزنها فَعَلٌ بفتح العين ، وحرف العلة متى تحرك وانفتح ما قبله قلب ألفا وهو معنى المقصور ، فالأصل أن يقال جاءنى أباك ومررت بأباك وعليه جاء (٥) :

إنّ أباها وأبا أباها ∴ .... (٦)

---

(١) عجز بيت أنشده ابن منظور ولم يكمله ونسبه إلى شاعر يقال له نجدح ويروى فاطلب أبا نخلة والشاهد فيه قوله " يأبوكا " حيث أتى به على وزن الفعل .

(٢) فى الأصل " عدو " .

(٣) الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٤) الونى مثل فتى هو التعب .

(٥) رجز قاله أبو النجم العجلى وقيل رؤبة وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥١ / ٣ : ١٢٩ والمقرب لابن عصفور صفحة ٨١ والخزانة ٣ : ٣٣٧ والتصريح ١ : ٦٥ والعينى ١ : ١٣٣ / ٣ : ٣٤٦ والهمع ١ : ٣٩ والدرر ١ : ١٢ .

(٦) رجز والضمير يعود فى أباها على ريا المذكورة فى بيت قبل الشاهد وتكملته :

.... ∴ قد بلغا من المجد غايتاها

فان أباها فى البيت ساقه شاهدا على قصر الأب فى لغة ، وفى الشطر الثانى أيضا شاهدا على لزوم المثنى الالف فى حالة النصب على لغة ، فان غايتاها منصوب يبلغا وقياسه النصب بالياء .

٦٧ وفى المثل : مكره أخاك لا بطل [1] ، ثم استثنى " فوك " لأنه لم يتحرك فيه حرف العلة .

قال : لكن العرب جعلوا له مزية على غيره لكثرة لزومه الإضافة .

قلت : المزية الفضل وهذا يشعر بأن إعرابها علة بالحروف ، إذ لو كانت معربة بالحركات المقدرة لما احتاج إلى هذا التعليل ، ويمكن/أن يقال : الفضيلة التى جعلت لها إخراجها من باب القصر الذى يوجبه القياس إلى ظهور الإعراب ، إن كانت هذه الحروف إعرابا ، أو إلى الانقلاب الذى يقوم مقام الحركة إن قلنا إن الحركات مقدرة .

وبالجملة فإنما جعلت بالحروف إعرابا أو انقلابها بالحركة دون سائر المفردات إرادة أن يكون فى المفردات ما هو معرب بالحروف فى الصورة توطئة [2] لباب التثنية والجمع وكانت هذه أولى بالتوطئة لوجهين :

أحدهما : أن بلزومها الإضافة ، وما فيها من ضم اسم إلى اسم شابهت المثنى .

الثانى : أن بلزومها للإضافة صارت فرعا ، لأن أصل الاسم ألا يفتقر فى دلالته واستعماله إلى غيره ، وهذه لما صارت مفتقرة فى الاستعمال فى المعنى إلى المضاف إليه صارت فرعا على ما لا يكون كذلك ، ولذلك إن قطعت عن الإضافة واستعملت أعربت بالحركات ، والتثنية والجمع فرعان على المفرد فناسب أن يجعل الفرع توطئة لنظيره فى الفرعية دون غيره ، أو نقول : إنما أعربت بالحروف جبرا لها من حذف لاماتها ، وأوجبوا الجبر هنا دون باب يد ودم لضعفها بلزومها الإضافة .

---

(١) قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة على ، ظما التقيا قاله عمرو فأعرض عنه على رضى الله عنه وفى الميدانى قال : هذا من كلام أبى جشر الملقب بنعامة يضرب لمن يحمل على من ليس من شأنه (مجمع الأمثال للميدانى ٢ : ٢٢٤) والشاهد فيه قصر الأخ على الألف والأكثر إعرابه بالحروف فقياسه حينئذ أخوك لأنه مبتدأ مؤخر ومكره خبره أو نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين .

(٢) توطئة : تمهيدا .

وقال فى النسخةِ الأخرى : لكنْ أجرتها العربُ فى بابِ المعتل إذا أُضيفت إلى غيرِ ياءِ المتكلم مَجرى " امرئٍ " أو " ابنُمْ " فى بابِ الصحيحِ ، وأجرتْ مجراهما فما إذا كانت كذلك وكانتْ محذوفةَ اللامِ معوضًا منها فلزم عن ذلك كون أحدِهما واوًا (١) رفعًا وألفًا نصبًا وياءً جرًا فهى فى الحقيقةِ مما أعرب بالحركاتِ لا بالحروفِ ، بيانُ ذلك أن أصلَ الإعرابِ للحركةِ والحرفُ عندَ من نوى الإعرابَ تبعٌ لها وفرعٌ عنها ، ولا سبيلَ إلى مجاوزةِ الأصلِ إلى الفرعِ بما لا ينحسمُ بالطرقِ (٢) المؤديةِ إلى الأصلِ /والمعربُ بالحركاتِ قسمانِ : قسمٌ لم يتبع فيه ماقبلَ حرفِ الإعرابِ حرفَ الاعرابِ وهو الأكثر الأعم وقسم فُعلَ به ذلك كامرئٍ وابنُمْ ، ولو أن هذه الأسماءَ من القسمِ الأولِ لجازَ بالألفِ على كلِّ حالٍ فهى إذًا من القسمِ الثانى ؛ لأنكَ إذا قلت هذا أخوك وأتبعْت الواو الخاء استثقلت الضمة فيها لانضمام ماقبلها فأسكنت فصار اللفظ كما جاءَ عن العرب فى الرفع ، وإذا قلت " رأيت أخوك " وأتبعْت بحركةِ الواو متطرفةً منفتحًا ماقبلها فانقلبت ألفًا وصار اللفظ كما جاءَ عن العرب فى النصْب ، وإذا قلت بأخوك وأُتبعْت استثقلت الكسرة فى الواو فسكنت منكسرًا ماقبلها فانقلبت ياءً فصار اللفظ كما جاءَ عن العربِ فى الجرِّ ، وعلى هذا العملُ فى الخمسِ البواقى .

68 (في الهامش، بجانب السطر السابع)

قلت : هذا كالشرحِ والتقريرِ لماذكر فى النسخةِ الأولى ، وقد سلك فى ذلك مسلكَ الربعي (٣) الذى كانَ يرى أن فى الرفعِ نقلًا فقط وفى النصْبِ قلْبٌ فقط وفى الجرِ نقل وقلب ، قلت الكلامُ فى هذه الأسماءِ طويل فلانطول أكثر مما طولنا .

قال : وفى حم خمسُ لغات : إحداها ماذكرناه والأخرى أن يكون من باب " دلو " والأخرى أن يجْرِى على ماذكر أنه أصله ، والأخرى أن يكون من بابِ " يدٍ " والأخرى أن يكون من بابِ خبْءٍ .

قلت : الترتيبُ فى هذه اللغاتِ بناءً على الأفصحِ والأفصحُ مابدأنا به وهلمَّ جرا ، والحم قريب الزوجِ دون الزوجةِ ، ولذلك تكسر الكاف فى قولكِ جاءنى

---

(١) (واوا) رسمها الناسخ واو .
(٢) (بالطرق) كتبها الناسخ الطرق دون الباء .
(٣) أنظر الانصاف ١ : ١٧ .

حموكِ ومنه قول عمر رضى الله عنه " لايدخلن رجلٌ على امرأةٍ وإن قيل حموها إلا حموها الموت " والخبء قرابة الزوجةِ والصهر يجمع الصنفين والقصر فيها على الأصل وتصحيح الواوِ والفم يخرجه عن القصرِ لأن وزنه حينئذٍ فعْلٌ بالإسكانِ ، الرابعة : حذف اللامِ مثل يدٍ ، الخامسة أن يعرب بالحروفِ ،وفيه لغةٌ سادسة أن يكون من باب شـاء ذكرها أبوعلى القالى وترك لغاتٍ .

الأخ والأب وفيهما ثلاثُ لغاتٍ : القصرُ وعليه المثل " مكره أخاك لابطل " والثانية أن يكون من باب يدٍ الثالثة أن يكون على ماذكرناه ذكر هذه اللغـات الفراءُ وغيره .

٦٩ وفى / الأخ لغةٌ رابعة أن يكون مثل فخ حكاها الكلبى قال : ورأيته فى روايةِ الزيدى على كتابِ البارع لأبى على .

قال : وهنوك فيه لغتان : الواحدة كما قدمناه والأخرى أن يكون مـن بابِ يـدٍ .

قلت : الهن كنايةٌ عن اسْمِ الجنس ،وزعم بعضهم أنه ليس من هذا البـابِ ، لأن بناءهم على الأكثرِ أن يكون من بابَ يدٍ ولذلك لم يذكره الزجاجى ، وبالجملة ففيـه أربع لغاتٍ : القصرُ وحذف اللامِ وإجراء الإعرابِ على النونِ مثل يدٍ والتسكين بعـد الحذف ولايجيء هذا إلا فى الشعرِ قال :(١)

.... ∴ وقد بدا هنكِ من المئزرِ (٢)

ويقال الوقف هنْ فى هنت ،جعلوا التاء فى الوصل مثلها فى أنت ، قال سيبويه وإنما يسكنونها وهم يريدون بها الكناية عن الاسْمِ تشبيها بنونٍ من "لما فيها مـن

---

(١) هو الأقيشر الأسدى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٧ والهمع ١ : ٥٤ والدرر ١ : ٣٢ والخصائص لابن جنى ١ : ٧٤ / ٣ : ٩٥ والمحتسب لابن جنى ١ : ١١٠ ، ١١١ والعمدة ٢ : ١١١ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٤٨ والخزانـة ٢ : ٢٧٩ والعينى ٤ : ٥١٦ .

(٢) هذا عجز بيتٍ وصدره :

رحت وفى رجليك مافيهما ∴ ....

والهن كناية عن كل مايقبح ذكره وهو هنا كنيه عن الفرج والبيت من أبيات =

حموكِ ومنه قول عمر رضي الله عنه " لا يدخلن رجُلٌ على امرأةٍ وإنْ قيلَ حمُوها إلا حموها الموت " والخبءُ قرابةُ الزوجةِ والصِّهرِ يجمعُ الصنفَيْن والقصرُ فيها على الأصْلِ وتصحيح الواوِ والفم يُخْرِجه عن القصْرِ لأنّ وزنه حينئذٍ فَعْلٌ بالإسْكانِ ، الرابعة : حذفُ اللامِ مثل يدٍ ، الخامسة أن يعرب بالحُروفِ ، وفيه لغةٌ سادِسة أن يكون من باب شَـــاءٍ ذكرها أبو علي القالي وترك لغاتٍ .

الأخُ والأبُ وفيهما ثلاثُ لغاتٍ : القصرُ وعليه المَثل " مكرهٌ أخاكَ لا بَطل " والثانية أن يكون مِن بابِ يدٍ الثالثة أن يكون على ما ذكرناه ذكر هذه اللغـــاتِ الفراءُ وغيرُه .

٦٩ وفي / الأخ لغةٌ رابعة أن يكون مثل فمٍ حكاها الكَلْبي قال : ورأيتُه في روايةِ الزيدي على كتابِ البارع لأبي علي .

قال : وهنوك فيه لغتان : الواحِدَة كما قدَّمناه والأُخْرى أن يكونَ مِـــنْ بابِ يـدٍ .

قلت : الهَن كنايةٌ عن اسْمِ الجنس ، وزعم بعضُهم أنه ليْس مِنْ هذا البـابِ ، لأنّ بناءَهُمْ على الأكثرِ أن يكونَ من بابِ يدٍ ولذلك لم يذكُرْه الزجاجي ، وبالجُملة ففيـه أربعُ لغاتٍ : القصرُ وحذفُ اللامِ وإجراءُ الإعرابِ على النونِ مثل يدٍ والتسكينُ بعْـــد الحذْفِ ولا يجيءُ هذا إلا في الشعْرِ (١) قال :

.... ∴ وقدْ بدا هَنْكِ مِنَ المئْزَرِ (٢)

ويقال الوقْفُ هَنْ في هَنتِ ، جعلوا التاءَ في الوصل مثلَها في أنت ، قال سيبويه وإنما يسكنونَها وهم يريدون بِها الكِنايةَ عن الاسْمِ تشبيهًا بنونٍ من "لما فِيهَا مِـــنْ

---

(١) هو الأُقيشر الأسدي وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٧ والهمع ١ : ٥٤ والدرر ١ : ٣٢ والخصائص لابن جني ١ : ٧٤ / ٣ : ٩٥ والمحتسب لابن جني ١ : ١١٠ ، ١١١ والعمدة ٢ : ١١١ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٤٨ والخزانـــة ٢ : ٢٧٩ والعيني ٤ : ٥١٦ .

(٢) هذا عجز بيتٍ وصدره :

رُحْتِ وفي رِجْليْكِ مافيهِمـا ∴ ....

والهن كنايةٌ عن كل ما يقبح ذكره وهو هنا كنيه عن الفرج والبيت من أبيات =

مَعنى الكِنَاية ولامُه واوٌ لقولهم هَنَوات قال : (١)

على هَنَواتٍ شأنُها مُتَتابِعُ (٢) ∴ ....

الرابِعَة ماذكر .

قال : وفُوك إذا عُوِّض من واوه مِيمٌ فيه أربعُ لغاتٍ : فَمٌ وفِمٌ وفُمٌ وفَمٌّ والإتباع

وفي الاخرى : وفي فمٍ بالميم أربعُ لغاتٍ فتح الفاء وضمُّها وكسرُها وإجراء الميم مع كُل

واحدٍ منها بالإعرابِ ، وقد جاء تشديدُ الميم مع الفتح في الشعْر .

قلت : فوك فيه سَبْعُ لغاتٍ : ضم الفاءِ وكسرُها وفتحُها والتشديدُ مع الفتحِ

وحجتُها قولُ الشاعِرِ : (٣)

حتى إذا ماخرجَتْ مِنْ فَمِّه ∴ .... (٤)

= قالها لامرأته وقد ضحكت منه حين سكر فسقط وبدت عورته وأقبلت عليه تلومه ويروى " وقد بدا ذاك " .

(١) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه . وأنظر المقتضب ٢ : ٢٧٠ والمنصف ٣ : ١٣٩ ، وابن الشجرى ٢ : ٦٨ وابن يعيش ١ : ٥٣ / ٥ : ٣٨ / ٦ : ٣ / ١٠ : ٤٠ ، ٤٤ .

(٢) عجز بيت وصدره :
أرى ابنَ نزارٍ قد جَفانِي ومَلَّنِي ∴ ....
والهنوات كناية عن الافعال القبيحة والأشياء التي يستقبح ذكرها وقيل فرج المرأة خاصة ويروى كلها مكان شأنها .

(٣) قاله العماني أو العجاج ونسبه صاحب اللسان إلى جرير . انظر (طسم) وأنظر الانصاف لابن الأنبارى ٣ : ٢١١ ، والمحتسب لابن جنى ١ : ٧٩ ، وابن يعيش ١٠ : ٣٣ والمقرب لابن عصفور ١١٠ والخزانة ٢ : ٢٨٢ / ١ : ٢٦٩ والهمع ١ : ٣٩ والدرر ١ : ١٣ ولسان العرب " طسم " ٦ / ٢٥ و " فوه " ٣٢٢ وليس في ديوان جرير .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :
.... ∴ حتَّى يَعُود المُلْكُ في أسْطِمِّه
وهو من الرجز واسطم الشيء وسطه ومعظمه والجمع أساطم وتميم تقول أساتم والشاهد فيه تشديد الميم في فمه ويروى ياليتها قد خرجت بدلا من حتى إذا ماخرجت .

لكن قال يعقوب وابن جني [١] : هذه ضرورة لا لغة ، الخامسة : الإتباع في الأحوال الثلاثة ، فتتبع الفاء حركة الإعراب في آخره فيكون مثل امرئٍ ، السادسة : القصر في الأحوال كلها ، السابعة : ما ذكر في الباب أنه بالواو رفعا وبالألف نصبا إلى آخره ، ويجمع على آثام كما حكى أبو زيد ، ومنها ما يجمع بالواو والنون كالأب [٢] .

. . . . ∴ وفدّيننا بالأبينا [٣]

وذو قال :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ∴ . . . . [٤]

(الجمع) قال : الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان : مجموع حقيقة وغير مجموع .

قلت : يعني بالحقيقة ما حدّه به أولا حيث قال : إنه ضم شيء إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ ، وكل ما كان من الجمع له واحد من لفظه ، وكان أصله العطف

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي : باب حكم الأسماء الستة عند قطعها عن الإضافة والمخصص لابن سيده ١ : ١٣٨ .

(٢) قاله زياد بن واصل السلمي ، وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٠١ والمقتضب للمبرد ٢ : ١٧٤ والخصائص لابن جني ١ : ٣٤٦ والمحتسب لابن جني ١ : ١١٢ وابن يعيش ٣ : ٣٧ والخزانة ٢ : ٢٧٥ .

(٣) قطعة من بيت وتمامه :

فلما تبيّن أصواتنا ∴ بكين وفدّيننا بالأبينا

شاعر جاهلي وفيه يفخر الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر ، وأنهم قد أبلوا في حروبهم ، فلما عادوا إلى نسائهم ، وعرفن أصواتهم فدينهم لأنهم أبلوا في الحرب ، والشاهد فيه جمع أب جمع السلامة على أبين وهو جمع غريب ، لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة .

(٤) سبق شرحه صفحة ٧٨ .

٧٠ بالواو لكنه اختصر فهو الحقيقي ، وغير الحقيقي مافهم منه الجمع / وليس فيه ضم واحد إلى أكثر منه إذ لا واحد له .

قال : فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور ، فالمحصور المضمرات والمبهمات والموصولات وكل في التوكيد .

قلت : يريد بالمحصور ما يضبط بباب ، إما بأن يضاف إليه إضافة كلية فيقال : كل مافهم منه الجمع في باب كذا فليس بمجموع حقيقة كما تقول في باب المضمرات أو الموصولات أو إضافة جزئية بأن يعين ذلك اللفظ كما قال : وكل في التوكيد ، وغير المحصور ما لا يضبط بباب كالإبل والبقر والغنم ، وبعضهم يخص هذا باسم الجمع ولا يقول له جمعا ، لأن أحكام المفرد تجرى عليه من نحو تصغيره على لفظه وتذكيره نظرا إلى لفظه وتفرد صفته ، وكذا الضمير العائد إليه ، ويلتحق بغير الجمع الحقيقي أراهيط وأباطيل لأنها تجمع على قياس واحدها ، فالمضمرات التي يفهم منها الجمع ستة ألفاظ : نحن ونا في ضربنا ولنا وأنتم وهم وهن ، فهذه يفهم منها الجمع وليست بجمع حقيقة إذ لا واحد لها من لفظها ، ألا ترى أن ضمير الواحد المتكلم أنا وضمير الغائب هو وضمير المخاطب أنت فلو كنيت عن الثلاثة قلت نحن تغليبا لضمير المتكلم على غيره ، والذي يدل على أن أنتم ليس بجمع أنت وأنت أنه لو كان كذلك لوجب أن يسكن عند الجمع وهكذا البواقي وكذا الموصول والمبهم بل نقول : إن هذه أسماء وضعت لتؤدي إلى معنى الجمع من أول وهلة كما في المفردات ، وإنما وجب التنكير بالجمع ، لأن المعرفة ماخص الواحد ، وانضمام غيره إليه يبطل ذلك الاختصاص فيتنكر .

وأما المبهمات فيريد بها أسماء الإشارة وليس فيها إلا لفظ واحد وهو هؤلاء بالقصر والمد ، وكأنه جمعه باعتبار لغاته إذ فيه ثلاث لغات ، وأيضا تتعدد صوره بإلحاق الكاف واللام والهاء .

وأما الموصولات فالذين والـلائي واللاتي واللواتي ولغاتها والألى بمعنى الذين .

وأما كل فظاهر وليس بحقيقي إذ لا واحد له من لفظه .

قال : والمجموعُ حقيقةً قِسْمان : مجموعٌ جمعَ التكسير ومجموعٌ جمعَ السلامةِ .

قلت : هذا التقسيمُ نسى الجمع لم يسبق إليهِ ، والجمعُ حقيقةً إما أن يتغيَّرَ
فيه / بناءُ الواحدِ لفظًا أو تقديرا أولا يتغيَّر والأول هو جمعُ التكسيرِ والثانى جمعُ ٧١
السلامة لسَلامةِ واحِدِهِ .

قال : فجمع التكسيرِ ماتغيَّر فيه بناءُ الواحِدِ بزيادةٍ أو نقصانٍ أو تغيُّر حركةٍ وربما اجتمع ذلك فى كلمةٍ واحدةٍ وربما جاء بعضُ ذلك فى النيةِ لافى اللفظِ ، وعبارة النسخةِ الأُخرى : وجمعُ التكسير مالا يَسْلم فيه بناءُ الواحدِ من زيادةٍ أو نقصانٍ أو تغيُّر حركةٍ مرة يُجمَع ذلك فى كلمةٍ ومرة لايُجمع ، ومرة يكون التغييرُ محسوسا ومرة يكون تقديرا ، وهذا الجمع لايوجد فيه بالقصدِ لفظُ واحِدِهِ البتة ، فإن وقفتَ على مايُوهم ذلك ظاهره فله تأويلٌ يرجع به إلى ماذكر .

قلت إن اعترض بنحو جمنات [1] فإنه جَمعُ سَلامةٍ وقد تغيَّر فيه بناءُ الواحِدِ ، فجوابه أن تغيُّره ماكان لدلالةٍ على الجمْع ، بل لأجلِ الفرقِ ولذلك لايحرك فى الصِّفة نحو صعبات وسيأتى فيمابعد ، أما التغيُّير بالحركة فقط فنحو أَسَد وأُسْد وأما بالزيادة والنقصان فنحو رِجال ورُسل ، ولم يعتبر مع الزيادةِ والنقصان مامعهما من تغييرِ الحركة ، إذ كانا أكثرمنها ، فاغتفر الأقل فى جانب الأكثرِ ، إذ لابدَّ من تغيُّرِ الحركاتِ فى الكلِّ ، أو يكون معْنى الباء فى قوله : بزيادةٍ للحال كأنه قال : تغير معه زيادة أو نقصان ، وأما اجتماعُهما ففى غِلمان وقُضبان ، ومايكون فى النيةِ لافى اللفظ فنحو فُلْك فى الواحِدِ وفى التثنيةِ فلكان وفى الجمع فلْك على لفظِ الواحِدِ ، وكذلك دِلاصٌ [2] ودِلاصان وفى الجمع دِلاص ، وكذلك ناقةٌ هِجانٌ [3] ونوقٌ هِجانٌ

---

(١) الجمان اللؤلؤ وحب يصاغ من الفضة على شكل اللؤلؤ ونسيج من جلد مطرز بخرز ملون تتوشح به المرأة والجمع جمنات وأنظر المعجم الوسيط ١ : ١٣٨ .

(٢) الدلاص : اللين البراق الأملس والأرض المستوية د لاص . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٩٢ .

(٣) هجنت الصبية تزوجت قبل بلوغها والناقة حملت قبل وقت حملها ، والهجان من الأشياء أجودها وأكرمها أصلا ومن الابل البيض الكرام يستوى فيه المذكر والمؤنث والجمع وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٨٤ .

وقال تعالى : "في الفلكِ المشحُونِ " (١) فوصفه بالمفرد ، وقال تعالى في الأخرى حتى إذا كُنْتم في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم (٢) فجمع الضمير ، وإنما قلنا إنّ فلكًا في الجمع يجب أن يكون مغيرا تقديرا ليرتدّ الأقل إلى الأكثر ، وذلك أنا رأيناهم يجمعون الاسم على قسمين : قِسْمٌ يزاد في آخره كم (٣) ، وقسم يقوم مقام الزيادة في آخره تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسمًا ثالثًا وذلك فسى الجمع ليس من قبيل ما زيد في آخره ولم تختلف حركاته لفظًا فوجب أن يُعتقد ذلك نية ، كما يُعتقد في

٧٢ ترخيم منصورٍ على لغةِ من نوى ولغة من لم ينو ، فاللغةُ في ضمة صاد / منصُ على لغةِ من نوى هي التي كانت في منصور ، وعلى لغةِ من لم ينْو ضمةٌ أحدثها النداء كالضمةِ في يا زيد فهكذا نقول في الفُلْكِ وهذا خيرٌ من أن نثْبتَ قِسْمًا ثالثًا لا نظير له في كلا مهم قال ما قلناه له نظير فلم يدع على العرب شيئًا غيرَ موجُودٍ في كلامِهم ، وقوله لا يُوجد فيه لفظ واحِدِه يعْني لا يسلم فيه بناءُ الواحدِ قصْدًا ، فإن اتفق أن وُجِدَ فيه الواحدُ سالِما كما في الفُلْكِ وهِجان ، فلابدّ أن نُقدر أن الحركة غيرُ الحركة على ما ذكر فيكونُ التغيير تقديرا ، وأما صِنْوان (٤) مفردٌ وافق لفْظَ الجَمْعِ .

قال : جَمْعُ السَّلامةِ ينقسم قِسْمَيْنِ : جمعٌ بالألِفِ والتاءِ ، وجمعٌ هو في المذكرِ بمنزلةِ هَذا في المؤنثِ .

قلت : يعْني أن جَمع السلامةِ على ضَرْبَيْنِ : جمعٌ بالواوِ والنونِ في المذكَّرِ وجمعٌ بالألفِ والتاءِ في المؤنثِ وهذه العبارة توهم أن جَمْع المؤنثِ أصلٌ وجمع المذكرِ منزلٌ منْزِلته .

---

(١) الآية ٤١ من سورة يس .
(٢) الآية ٢٢ من سورة يونس .
(٣) في الأصل " كما " وهو سهو من الناسخ فانها نائب فاعل .
(٤) الصنو بالكسر الحفر المعطل وقليب لبني ثعلبة والأخ الشقيق والابن والعم جمع أصناء وصنوان .

قال الشلوبيني : يريد أن الجمع بالألف والتاء إنما هو المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر من نحو سبطرات (١) فلما أجري مجراه صار كأنه مؤنث (٢) .

وهذا حسن لولا أنه يكون قد أخل بذكر القسم الآخر ، لأنه جعل هذين الجمعين واحدا فينبغي عليه ذكر القسم الآخر ، هذا مع أن الجزولي ابتدأ بذكر جمع السلامة من المذكر فلابد أن يكون قد ذكر القسمين ، ويمتذر عما يوهم لفظه بأنه بدأ بالمؤنث وجعله أصلا ، لأن صفة المذكر لا تجمع بالواو والنون إلا إذا جمعت صفة المؤنث بالألف والتاء كما ذكره .

(جمع السلامة) قال : فالمجموع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامدا وإما أن يكون صفة .

قلت : جمع السلامة ويقال له أيضا جمع التصحيح وجمع على هجاء بن بناء الصفات لأنها تجرى على الفعل ، فضاربون مثل يضربون ، وجمع التكسير بأنه الأسماء لأنه أنحوا به بالحركات التى هى أصل الإعراب فناسب أن يكون من جمع الاسم الذى هو أصل أيضا ليطابق الأصل الأصل .

قال : فإن كان جامدا اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعلمية والعقل وخلوه من هاء التأنيث ، وفى النسخة الأخرى ، شرط اطراده إن كان الاسم جامدا

٧٣ أن يكون مذكرا يعقل لا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء ، وسمى هذا الجمع سالما / لأنه يوجد فيه لفظ واحده بالقصد ، وإن كان الاسم الذى فى آخره ألف أو ياء مكسور ماقبلها تحذف فيه ألفه وياؤه وما آخره الهمزة التى قبلها ألف تقلب فيه همزته واوا وجوبا : إن كانت عن ألف تأنيث وجوازا إن كانت عن ياء الإلحاق أو عن أصل وقياسا ضعيفا إن كانت أصلية ، لأن هذه التغييرات ليس الموجب لها نفس الجمع .

قلت : اعتذر عن البعض الذى يرد على تسمية هذا الجمع سالما مع لحاق هذه التغييرات التى ذكره وسيأتى تفصيلها فيما بعد ، فإن الموجب لها ليس نفس الجمع

---

(١) فى الاصل نظرات .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٦ .

بل علة أخرى فلاتخرج عن اتصافه (١) بها ، فيبنى بالسلامة مالايتغير فيه بناء الواحد منه للجمع خاصة ، كما يتغير فى المكسر للجمع لاغير ، ولما كان المذكر أصلا للمؤنث خص بهذا الجمع العارى عن النقص ، فإن الهندات وإن كان سالما أيضا إلا أنه لم يتغير عن نقص التاء التى فيه ، واشترط العلمية لكثرتها فيمن يعقل ، واشترط العقل لشرفه وإظهار شرف الشريف بسلامة الاسم الدال عليه مناسب ، وكان أجود لو قال والعلم بدل العقل ليندرج فيه القديم سبحانه وتعالى ، وإنما خصوا هذا الجمع بالاسم الذى تجتمع فيه هذه الصفات ، لأنه بمجموع هذه يكون أشرف المسميات وأفضلها ، فيتناسب أن يصان اسمه عند الجمع عن التغيير تنبيها على فضله واظهارا لشرفه ، وقيل خص بذلك رفعا للبس فى بعض المواضع ، فانك إذا قلت " عمور فى جمع عمرو احتمل أيضا أن يكون جمع عمرو عمر ، فإذا قلت عمرون تعين لفظ الواحد لسلامته وارتفع اللبس ، والأعلام مما يحافظ عليها ، حتى إنه جاء فى بعض القراءات " تبت يدا أبو لهب " (٢) وأما اشتراط خلوه من هاء التأنيث دون غيرها من علامات التأنيث ، فلأنه إن كان مؤنثا بالألف المقصورة أو الممدودة ، وانضافت إليه الشروط المتقدمة جمع بالواو والنون .

قال سيبويه : إذا سميت رجلا بورقاء قلت فى جمعه (٣) ورقاوون (٤) .

أما إذا كانت تاء التأنيث نحو طلحة فعند البصريين لايجمع بالواو والنون ، لأن ما فيه التاء يجمع بالألف والتاء بالإجماع ، فلو جمع بالواو والنون لتوارد عليه

---

(١) فى الأصل " الثالثة " .

(٢) الاية ١ من سورة المسد ، وأبو لهب بالواو حكاه أبو معاذ وانظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه صفحة ١٨٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٩٦ .

(٤) الورقاء : الحمامة والذئبة وشجيرة تسمو فوق القامة لها ورق مدور واسع دقيق ناعم يأكله الماشية كلها وهى غبراء الساق خضراء الورق . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٣٨ .

٧٤ علامتان متنافيتان مع اتحاد / المسمّى في الحالتين ، وأيضا فلو جُمع بالواو والنون فإمّا أن تُحذف التاء أو لم تُحذف ، فإنْ لم تُحذف لزم اجتماع علامتين متنافيتين (١) في لفظةٍ واحدةٍ ، وإن حُذفت اختل الاسم العلم ، لأن التاء لازمةٌ فيه بالعلمية ، وإن حُذفت لفظًا تكونُ مقدرةً معنى ؛ لِأنَّ حذفها يكونُ عارضا لأجل الجمع ، والمقدرُ في حكم المحقق فيفضي إلى اجتماع علامتين متنافيتين (١) .

وقد أجازه الكوفيون (٢) على حذف التاء منه وتسكين عينه ، وابن كيسان لا يسكّن عينه (٣) ، واحتجّوا بأن الهاء تسقط عند الجمع وهي في المفرد في حكم الإسقاط إذ لا حكم لها ، والدليل على أنها في حكم الإسقاط قول الشاعر : (٤)

وعُقبة الأعقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ (٥)

فأعقاب تكسير عقب على إسقاط الهاء ، وإذا كانت كذلك فكأنّ عقب وطلح بغير هاء ومسماه أيضا مذكر فوجب أن يكون جمعه بالواو والنون قياسا على سائر المذكرين العاقلين وقياسا أيضا على " أرضون " .

قال البصريون : التاء تلزم بالعلمية ، فإن أسقطت عند الجمع لم يبق جمع سلامة ، لأنه يغير لأجل الجمع وإن لم تسقط لزم اجتماع علامتين متنافيتين ، ولأنه يلبس أيضا إذا أسقطت مما لم تكن فيه العلامة في الإفراد ، ثم لم يرد فيه نقل ولا سماع وإنما هو قياس منهم ، ولو جاز طلحون لوجب أن يجوز " ربعون " في جمع ربعة صفة للمذكر ، ولا يجوز إجماعا ، وإن قاسوا على ألف التأنيث فيفرق بينهما بأن الألف

---

(١) متنافيتين رسمها الناسخ متافلتين .

(٢) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ١ : ٤٥ ، والأنصاف ١ : ٤٠ وشرح الكافية للرضى باب الجموع ٢ : ١٨٠ .

(٣) أنظر ارتشاف الضرب ١ : ١٥٤ والإنصاف ١ : ٤٠ وشرح السيرافي ٤ : ١٧٦ وشرح الكافية للرضى باب المجموع ٢ : ١٨٠ .

(٤) مجهول وأنظر الإنصاف لابن الأنبارى صفحة ٤٠ والهمع ١ : ٤٥ والدرر ١ : ١٩ .

(٥) رجز استشهد به الكوفيون جواز جمع نحو طلحة جمع السلامة ، وجعل هذا البيت وجها للقياس ذلك ، لأنّ الأعقاب تكسير عقبة فحيث كسر مثله يجوز تصحيحه عند هم .

مقصورة وممدودة جزء من الكلمة أو كالجزء ولا كذلك التاء ، ولذلك جعلوا تاء التأنيث من حروف المعاني كالتنوين وغيره ولا كذلك هذه الألف .

قال : وإن كان صفة اشترط فيه ثلاثة شروط : الذكورية والعقل وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء .

قلت : قد ذهل عن شرط آخر وهو ألا يكون فيه هاء التأنيث ، فإنه لو كانت فيه منضمًا إلى الشروط الباقية نحو علّامة ، لم يجمع بالواو والنون ، وقد تكون الصفة مجتمعة فيها الشروط المذكورة ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو رجل ندمان (١) وكان قياسه أن / يقال ندمانون ٧٥
لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : لا يقولون ذلك (٢) ، وإن كان هو قد أجازه قياسًا لا سماعًا ، وتوجيه شذوذه أن المطرد في باب فعلان أن يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا يذكر منه إلا هذا المعنى الذي ما نص عليه ، وينبغي أن يجرى مجراه سيفان (٣) ولذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنهم لا يبنون على الأقل ، وبالجملة : فهذه الشروط تختص بمن يعقل وإذا اختص به سلم لفظه في الجمع تشريفًا للموصوف ولأن الصفة تتضمن الموصوف ولأنها جارية على أفعالها عند الإفراد فمسلم جار على يسلم ومسلمون مثل يسلمون .

وأما الشرط الثالث فاعتبر أيضًا ، لأنهم لما سووا في جواز جمع السلامة بين المذكر والمؤنث حتى أنهم جعلوا الزيادة حرفين في كل واحد منهما ، وسووا بين

---

(١) ندم على الأمر ندما وندامة : أسف وكرهه بعد ما فعله فهو نادم والجمع ندام وهي نادمة والجمع نوادم وهو ندمان وهي ندمانة وندمى والجمع ندامى وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩١٩ .

(٢) جاء في سيبويه ٢ : ٢١٢ " وإن شئت قلت في خمصان : خمصانون وفي ندمان ندمانون " .

(٣) السيفان : الرجل الطويل الممشوق الضامر كالسيف وهي سيفانة . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٧١ .

لفظى الجرّ والنصب ، وسوّوا أيضا فى جمع التكسير حيث قالوا " حمر " فى المذكر والمؤنث أرادوا أيضا التسوية بينهما فى امتناع الجمع فلا يقال أحمرون كما لا يقال حمراوات ، وإنما لم نجمع " فعلاء " صفة بالألف والتاء فرارا من اجتماع ثلاثة أمور مستثقلة لو جمع وهى : التأنيث والصفة والجمع ، أما جمعه على " فعل " نحو حمر فجاز وإن اجتمعت فيه الثلاثة لكونه على لفظ المفرد ولعدم التأنيث لفظا ، وقيل إنه ليس بجار على الفعل ولا مشبه بالجارى فلذلك لم يجمع .

قال : وتلحقه الواو رفعا والياء المكسور ماقبلها نصبا وجرا كلتاهما حرف الإعراب .

قلت : إنما قدم الكلام فى الجمع على المثنى الذى هو أقرب إلى المفرد تبعا لجمل الزجاجى ، والزجاجى فعل ذلك لأن الواو أقرب إلى الضمة التى هى علامة الرفع فى الأصل من الألف التى هى علامة الرفع فى المثنى ، قوله كلتاهما حرف الإعراب هو مذهب سيبويه وهو المختار [1] ، ويدل عليه أن هذه الحروف مزيدة فى آخر الكلمة لمعنى فكانت حروف الإعراب قياسا على تاء التأنيث وياء النسبة ، ولذلك صحت فى " مذروين " [2] الواو والياء فى " ثنايين " [3] كما صحت فى شقاوة وعباية ؛

٧٦ لأن الزيادة صارت جزءا من الكلمة معتدا بها والكلمة مبنية / عليها تختل بإسقاطها ، ويصح تقدير الاعراب فيها فكانت حروف اعراب كالألف فى عصا ورحى .

قال شيخنا : لو جعلوا هذه الحروف إعرابا لنقضوا مااطرد فى حروف المعانى اللاحقة آخرا ، من كونها حروف إعراب ، ولنقضوا أيضا مااطرد من الإعراب فى أنه لا يلحق إلا بعد تمام الكلمة ، لأنه إنما يدخل للدلالة على المعنى الذى يحدث بتركيب الكلمة مع العوامل ، فهذا إذا معنى طارئ على الكلمة فحقه ألا يكون إلا بعد تمامها .

---

(١) أنظر سيبويه ١ : ٤ ، ٥ .

(٢) مذراوان : طرفى الالية وجانبى الرأس وقد كتبها الناسخ مذورين .

(٣) ثنايان : طرفى المقال .

ثم اختلفَ أصحابُ سيبويه بعد اتفاقهم على أنها حروفُ إعرابٍ في أنها هل فيها إعرابٌ مقدرٌ أم لا ؟ فذهبَ الأكثرون إلى أن الإعرابَ مقدرٌ فيها كما كان في " أخوك " وقال الأقلون هي أنفسها حروفُ إعرابٍ .

قال الجرجاني: الواو في الزيدون بمنزلةِ الدال المضمومةِ من زيدٍ في قام زيدٌ ، فإن قيل : لو قدر فيها إعرابٌ وكانت حروفَ إعرابٍ لوجبَ الاختلافُ ولانقلب رفعا وجرا كالمقصور (١) .

وقيل مقتضى القياسُ هذا ، إلا أنه عرضَ في المثنى والمجموعِ ما أوجبَ هذا الانقلاب ، وذلك أن المقصور متى أشكل إعرابه المقدرُ بيّن أمرَه بنظيرِه من الصحيح المفردِ بأن يؤكد ويوصف أو يوضع مكانه ما يقبل الحركة ، وهذا لا يتأتى فيها ضرورة أنه لا يتبع المثنى ولا يوضع مكانه إلا مثنًى مثله ، فكان الإبهام أيضا واقعًا فيه كما في المتبوعِ فلا ينكشف أمرُه ولا يتخلص إعرابُه ، فاضطروا إلى الانقلابِ ليقومَ مقامَ الإعراب في الإيضاحِ والبيانِ وهكذا في الجمعِ .

وقال ابنُ جني : إنما ألزموا المثنى والمجموعَ الانقلابَ في أحرفِ الإعراب ليؤذنوك بأنهما متمكنان تمكن الواحدِ وليسا بمبنيين ، وأما الأسماء الستة فلأنها لما كانت موطئة للتثنيةِ والجمعِ انقلبت فيها أيضا حروفُ الإعرابِ لتتحقق التوطئةُ ، وقد جرى على القياسِ المرفوضِ من قال :

إنّ أباها وأبا أباها ∴ قد بلغا في المجدِ غايتاها (٢)

فلم تنقلب ألفُ التثنيةِ ولا ألفُ أباها ، فإن قيل : لو كانت حروف إعرابٍ لما وقعت تاء التأنيثِ قبلها ، لأنها لا تقع حشوا ؟ قيل : لما كانت هذه الحروفُ يفهم
٧٧ منها الإعراب/ في الجملة أجريت مجرى العلاماتِ فلم يعتد بها .

قال : ونون في الأحوالِ الثلاثةِ عوضا من حركةِ الواحدِ ، لأنها تثبت مع الألفِ واللامِ مثلها وعوضا من التنوينِ ، لأنها تسقط في الإضافةِ كما يسقط التنوين ،

---

(١) أنظر المقتصد ١ : ٢٤ ب .
(٢) سبق شرحه صفحة ٨١ .

وفى النسخة الأخرى والجمع الذى يكون بالواو رفعا وبالياء المكسور ماقبلها فى الحال وفى الأصل نصبا وجرا كلتاهما حرف الإعراب ونون فى الأحوال الثلاثة ، لأنهـا تثبت مع الألف واللام ، لأنها عوض من حركة الواحد وتسقط فى الإضافة لأنها عـوض من تنوينـه .

قلت: يعنى بقوله فى الحال ماوجبت الكسرة فيه لفظا نحو " الزيديـن " وفى الأصل ماكان أصله أن يكسر كالمصطفين وإنما فتح لأجل الألف الساقطـة . ولما كان الاسم مستحقا باسميته وأصالته للحركة والتنوين ، أما الحركة فلتكـون دليلا على خصوصية الإعراب ،وأما التنوين فليكون دليلا على أصالته ، فلما ثنى وجمع تعذر لحاقهما لكون محلهما صار مشغولا بالحركة التى يطلبها حرف التثنية أوالجمع ، وأمكن التعويض منهما ، وكانت النون صالحة للعوض ، وقد ورد الكلام بها فغلب على الظن كونها عوضا منهما توفيرا على الاسم ماكان يستحقه بقدر الإمكان .

قال الشلوبينى : لأنها لو لم تلحق انتقص المجموع عن المفرد نقصانـين : أحدهما : نقص التنوين والثانى كون حرف الإعراب فيه ساكنا ، وكان فى المفـرد متحركا ،وهذا نقص آخر فجعلت النون عوضا منهما ، وبهذا ينبغى أن يجاب مـن قال : لاتكون فى التثنية إلا عوضا من التنوين خاصة ، لأن الإعراب الذى كان فـى حروف الإعراب فى المفرد قدقام مقامه الاختلاف بالعوامل التى فى حرف التثنيـة ، ولا يعترض بالرجلين فإن مافيه الألف واللام لاتكون فيه إلا حركة الإعـراب بلا تنويـن فلاتكون النون إلا عوضا من الحركة خاصة ، لأنا نقول : الاسم المعرفة لايثنى لأنـه يخص مسماه ،فتثنيته متعذرة كتثنية المضمر الذى لايثنى على حال ، لأنه لايتنكـر ، وأما الرجل فيتأتى تنكيره فيثنى ويجمع حينئذ وتدخل اللام عليه بعد تثنيته وجمعـه ، وبعد أن دخلت فيهما النون عوضا من الحركة والتنوين غلب عليهما مع دخول اللام حكم

٧٨ الحركة ،كما غلب عليهما عند الإضافة حكم التنوين ،وبهذا يجيب ابن / جنى عن قوله : إن النون فى الرجلين ليست عوضا عن التنوين أصلا ،وقال فى " غلامازيد " إن النـون هنا لم تكن إلا عوضا من التنوين ولذلك حذفت مع الاضافة،وهذا ليس بشىء ؛ فإن النون هنا ليست موجودة فى الإضافة وإنما هى موجودة قبلها ، وهو لايقول فـى

" غلامان " ونحوه مما ليس مضافا (١) ، إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين ، إلا أن يقول إلا أنها كانت قبل الإضافة عوضا منها ، فلما أضيف الاسم صارت عوضا من التنوين ، وهذا لا يعقل إلا أن يقول إنه غلب عليهما حكم التنوين دون الحركة ، فهذا الذى قلناه بعينه ، وأما قوله : لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت قلنا : قد يكون ثباتها معها لقوتها بالحركة ، فلا يلزم من ثباتها معها كونها عوضا من الحركة ، وبهذا أجاب من قال إنها عوض من التنوين خاصة إذا اعترض عليه بثبات النون مع الألف واللام ، وإنما الحجة فى كونها عوضا من الحركة ما قدمناه من سكون حرف الإعراب ، وقصد بذلك عن حرف الإعراب المتحرك ، فجملة ما للنحويين فى هذه النون اللاحقة للمثنى والمجموع ثلاثة أقوال : الأول : قول المصنف الذى ذكره وهو قول سيبويه (٢) والثانى قول من يقول ، إنها عوض من التنوين خاصة والثالث : قول ابن جنى إنها عوض من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولام ولا إضافة فيه ، وعوض من التنوين خاصة فى نحو قولك " غلاما زيد " ، وعوض من الحركة خاصة فى قولك " الرجلان " وقد اندرج فيما ذكرناه حجة كل قول وترجيح ما ينبغى أن يرجح (٣) .

قال ابن برهان : النون أولا عوضت منهما ثم صارت شعارا للتثنية والجمع كما كان لبس السواد حزنا ثم صار شعارا للخلافة العباسية (٤) ، ويرد على مذهب سيبويه إشكال وهو : أن الحركة مقدرة عنده فكيف يعوض من المقدر مع أنه بمنزلة المحقق ؟ أجاب الرمانى : بأنه إنما يلزم ذلك لو قلنا إنها عوض من الحركة فقط ، أما إذا لم يتمحض تعويضها من الحركة بعينها لم يلزم هذا .

---

(١) رسمها الناسخ مضاف ، وسها أنها خبر ليس.
(٢) أنظر فى هذه المسألة همع الهوامع ١ : ٤٨ والكتاب لسيبويه : ٤ .
(٣) الشرح الصغير اللوحتان ٢٧ ، ٢٨ وقد نقلهما اللورقى نقلا كاملا وهذا ما يؤخذ عليه .
(٤) أنظر اللمع لابن برهان صفحة ١١٢ أ مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥ م نحو .

قال : ويدل على أنها عوض منهما أنها تسقط للاضافة بالقسط الذى فيها من التنوين وتثبت مع اللام بالقسط الذى فيها من الحركة ، وربما قيل بعبارة أخرى

٧٩ وهى : أن النون جعلت علامة على أن الاسم / يستحق الحركة والتنوين ، وذلك أن المفرد قبل أن يثنى كان يستحقهما ويقبلهما ، فلما ثنى أو جمع امتنع من ذلك ، فجعلت النون عوضا مما منع وإليه أشار سيبويه حيث قال : إنها عوض مما منع الاسم من الحركة والتنوين[1] .

قال : تحرك لالتقاء الساكنين ، وتفتح طلبا للتخفيف وفرقا بينها وبين نون التثنية .

قلت : لما زيدت النون زيدت ساكنة ، لأن الحركة لاتقوم عليها إلا لدليل على معنى أو لضرورة ، فلما التقى ساكنان كان التحريك ضروريا ، وخصت الكسرة فى المثنى لأنها حركة على أصل التقاء الساكنين ، هذا فى التثنية ، ثم لما صاروا إلى الجمع حركوا النون بالفتح ليقع الفرق بينهما ، وقيل لأن ماقبل حرف العلة فى المثنى مفتوح ، فكسروا مابعدها تعديلا ثم عكسوا فى الجمع لهذا المعنى ، أو يقال جعلت الكسرة مع الحرف الأخف وهو الألف والفتحة مع الأثقل وهو الواو المضموم ماقبلها .

قال : وربما جاء هذا الجمع فيما لايعقل عوضا من الكلمة لفظا أو توهما ، وفى الأخرى وقد جاء هذا الجمع عوضا من نقص اسم مؤنث مرة لذهاب لامه حسيا ومرة لكونها عرضة لأن تعل ، ومرة عوضا من حذف الألف والتاء الكثير لجمع المؤنث السالم أو من ترك التلفظ بتاء التأنيث فيما حقه أن تلحقه فرقا بين الواحد والجنس .

قلت : العبارة الثانية أسد وأبسط ، أما إنها أسد فلأن الأولى غير محررة فانه قال فيما لايعقل فأوهم أنه ما فقد هنا إلا العقل ، وقد فقدت الشروط كلها ، فإنه غير علم وغير عاقل وفيه الهاء ، فكان ينبغى أن يقول : وقد جاء هذا الجمع فيما لاينبغى أن يجىء ، وكأنه خص فقد العقل كالمنبه على العلة التى

---

(١) أنظر الكتاب لسيبويه ١ : ٤ قال سيبويه : كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .

لأجلها جُمع هذا النوعُ من الجمع ، لأن هذا الجمع خاص بمن يَعقل ، وغيره من الجموع غير خاص به ، وكذلك الذكورية والعَلمية ، وأما انها أبسط فلأنه قد شرح فيها المواضع التى تجيز هذا الجمع وأشار إلى نقص كل صُورةٍ ، فقوله " مرة لذهاب لامه حِسيا نحو قوله سنين فإن أصله سنية أو سنيهة فنقص منها اللام الذى ظهر فى مسانهة ومسانية فجبر نقصُها بأن ألحقت بمن يعقل فى هذا الجمع ومرةً لكونها عرضة
٨٠ لأن تحل مثاله المدّغم ، فإنه عند اجتماع الامثال تارةً يخفّف بالإدّغام / وتارةً بالحذف كما فى ظَلْتُ ومَسْتُ أو من ترك التلفظ بتاء التأنيث الفارقةِ هذا نحو "أرضون " فإن التاء مقدرةٌ فى أرض ولهذا تقول فى التصغير أريضة وهذا الذى عناه بقوله أو توهما ، فإن أرضا وإن لم ينقص منها شىءٌ غير أن الهاء لما ظهرت فى أريضة [(١)] توهم أن أصلها أرضة فتوهموا النقص وحكموا للزائد بحكم الأصْل ، فظهر أن لهذا الجمع غرضين : الأول المحافظة على سَلامةِ اسم من يعقل إظهارا لشرفه الثانى : جبْر نقصانٍ حصل فى الإفرادِ كراهيةً لتوالى النقص عليه إفرادًا وجمعا ، ولأن الجمع تغيرٌ والحذف تغيرٌ فكرهوا الجمع بين تغييرَيْن ، وهذا الجمع الجائز ليس بواجب وإلّا لاطرد ، بل هذا الجبْر علة مصححة مجوزة لا موجبة ، وقد يُجمع الغرضان كما فى " بنون " فإن فيه العَقل مع بقاءِ الشروطِ ، وفيه نَقْص اللام أيضا ، وقد اختلفت عبارةُ الجماعة فى تعليلِ نحو إوزّين [(٢)] فعبر الجزولى عنه بالتوهم وفى الأخرى بالعَرضة للحذف على مامرّ ، وعبر آخرون بأن هذا الجمع عوضٌ من إعلالِ الكلمةِ ، فإن الإدغام إعلالٌ كما كانت السينُ فى اسطاع عوضا مِن الإعلال وهو نقلُ الحركةِ ، وقيل عوض من ترك الأصْل .

وفى أرضون وجهٌ آخر : وهو أن الأرضَ شُبهت بمن يَعقل تعظيما لشأنها لكثرة المنفعةِ بها ، وأما عِشرون إلى تسعينِ ففيه وجهان : أحدهما أنه يوصف بها مَن يعقل فجرت مجرى صِفاتِ من يعقل تغليبا لمن يعقل والثانى : أنها صيغ موضوعة للجمع وليست بجمع ، ويشبه ان يريد بقوله ومرة عوضا عن حذفِ الألف والتاءِ هذا فإن العدد مؤنث فحقه أن يُجمع بالألفِ والتاءِ فجمع بالواوِ والنونِ كما ذكرنا ،

---

(١) فى الاصل أرضة وهو خطأ من الناسخ .

(٢) الإوز والاوزة هو البط وجمعه إوز بين بكسر الهمزة .

وعوضا أيضا ، وأما عِلِّيّون فقيل هو جمع عِلِّي وهو الملك وقيل هو مرتجل ، وأما " ساجدين "(١) و " طائعين "(٢) فى الآيتين فلأنهما لما وُصفا بصفات من يعقل جمعا جمعه ، وقال فى طائعين إنه على حذف المضاف أى أهل السموات والأرض وقيل على التغليب أى أتينا ومن فينا طائعين ، ثم جمع بالواو والنون جبرا للنقصان يجوز أن يغير تنبيها على أن هذا الجمع فيه أصيل ولذلك كُسرت السين فى سِنين ، قال ابن السراج : فرقوا بين هذا وبين ما الواو له بطريق الأصالة .

٨١ وفى " أرَضون " / وجهان : تسكين الراء على الأصل وفتحها ، إما للتنبيه(٣) وإما للملاحظة للفتحة فى أرَضات ، وأحَرون(٤) بفتح الهمزة فى جمع أحرة نكرة ما ، وقيل لم تستعمل أحرة بالهمزة فى المفرد بل المستعمل حرة ، وإنما الهمزة زيدت فى الجمع للتنبيه(٥) .

وما حذف لامه مما فيه التاء فلك أن تجمعه بالألف والتاء وبالواو والنون نحو سَنوات و " سِنون " وقد يجعل الإعراب فى النون ، وفى بعض هذا الجمع أو الجموع المتقدم ذكرها تنبيها على أنها ليست جموع سلامة حقيقة أو إن كان لكن بطريق الفرعية ، وهذا إما بعد التسمية به أو قبل ذلك ، فإن كان قبل التسمية فلا يكاد يأتى إلا فى الشعر وفى أسماء الأعداد كقوله(٦) :

---

(١) من الاية ٤ من سورة يوسف .

(٢) من الاية ١١ من سورة فصلت .

(٣) انما فتحت الراء لأن الواو والنون فى مقام الألف فكأنه قيل أرضات أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة .

(٤) الحرة أرض ذات حجارة سوداء .

(٥) أى على أنه غير قياس .

(٦) هو سحيم بن الملك القشيرى وأنظر ابن سلام صفحة ٥٩ والمقتضب للمبرد ٣ : ٣٣٢/٤ : ٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١١ ، ١٣ والخزانة ٣ : ٤١٤ والعينى ١ : ١٩١ والتصريح ١ : ٧٧ ، ٧٩ والهمع ١ : ٤٩ والدرر ١ : ٢٢ .

.... ∴ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ (١)

وَفى أسماءِ الزَّمانِ كَقَوْلِهِ : (٢)

دَعانِىَ مِنْ نَجْدٍ فإِنَّ سِنِينَهُ ∴ .... (٣)

وذلك لشبهه بالمفرد من نحو برين (٤) وقِنسرين (٥) ، وقد جاء بالواو مع جعل الإعراب فى النون : غِسْلين (٦) وأما بعد التسمية به فهو له وتلزم فيه التاء لأنها

---

(١) عجز بيت وصدره :

وَماذا يَبْتَغِى الشعراءُ مِنِّى ∴ ....

والبيت من قصيدة يمدح بها الشاعر نفسه ، والشاهد فى كسر النون فى الأربعين فقيل إنها ضرورة وقيل إنه أجراه مجرى حين فأعربه بالحركات .

(٢) هو الصمة بن عبد الله بن الطفيل القشيرى وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ٥٣ وابن يعيش ٥ : ١١ والعينى ١ : ١٦٩ والتصريح ١ : ٧٧ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه .

.... ∴ لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

والصمة شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية وهو يذم نجدا بعد أن رحل عنها إلى الشام ومعنى دعانى : اتركانى ، لعبن : من اللعب ومعنى لعبت السنين به إنها عرضته للأحداث ، شيبا جمع أشيب وهو من ظهر الشيب برأسه مردا : جمع أمرد وهو الشاب الذى لم ينبت شعر لحيته والبيت من قصيدة أولها :

خَلِيلَىَّ إن قابلتُما الهضْبَ أو بدا ∴ لَكُمْ سَنَدُ الوركاءِ أنْ تَبْكِيا جَهْدَا

والمعنى : لاتحدثانى عن موطنى نجد وأيامه العصيبة التى شيبتنى شابا وأصابتنى بالخطوب هرما ، والشاهد فى البيت إجراء السنين مجرى الحين فى الإعراب بالفتحة الظاهرة وهى مضافة ، ولو كانت معربة بالحروف لحذفت نونها فقيل فإن سنيه ولكنها معربة بالحركات وإلزام النون مع الإضافة .

(٤) البرين : الخلخال أو السوار .

(٥) قنسرين : بلد بالشام .

(٦) الغسلين بالكسر ما يغسل من الثوب كالغسالة وما يسيل من جلود أهل النار والشديد الحر وشجر فى النار .

أخف محافظة على أقوى الحرفين أو الصلاحتين ، ويكثر في كلام المولدين نحو " طولون " وحيرون وقيل في زيتون أنه من هذا وأنه جمع زيت وهو بعيد .

سئل أبو علي عن قول الشاعر : (١)

وَلَهَا بالماطرونَ إذا ∴ أكَلَ النملُ الذي جمعا (٢)

فقال هو أعجمي وكذلك أظن جيرون (٣) ، ولو سميت بمثنى جاز لك وجهان : إجراؤه مجرى التثنية قبل التسمية ، وجعل الإعراب في النون وإقراره على الألف ومنع صرفه لأنه على مثال مروان ومنه (٤) :

ألا يا ديار الحيّ بالسبعانِ ∴ .... (٥)

ولك في التسمية بالجمع أيضا الوجهان لكنك تقر الياء لأنها أخف على ما مر .

---

(١) هو يزيد بن معاوية وقيل لأبي دهبل وأنظر الكامل للمبرد صفحة ٢١٧ والاغاني لأبي الفرج ٦ : ١٥٠ والخزانة ٣ : ٢٧٨ والتصريح ١ : ٣٦ .

(٢) والشاعر يتغزل في امرأة نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند " الماطرون " والمعنى لهذه النصرانية خرفه وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فإن النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء ما يخترف من الثمر أي يجتنى والماطرون موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس .

(٣) وجيرون بالفتح دمشق أو بابها الذي يقرب الجامع أو منسوب إلى الملك جيرون لأنه كان حصنا له ، وأنظر في هذه المسألة شرح الكافية للرضي باب الأعلام على ثلاثة أضرب ٢ : ١٤٠ .

(٤) قاله تميم بن مقبل أو خلف الأحمر وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٢٢ والخصائص لابن جني ٣ : ٢٠٣ وابن يعيش ٥ : ١٤٤ والخزانة ٣ : ٢٧٥ والتصريح ١ : ٦٩ / ٢ : ٣٢٩ وأنظر ديوانه صفحة ٣٣٥ .

(٥) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ أمَلَّ عليها بالبِلى المَلَوانِ

والملوان : الليل والنهار وأمل عليها : ألح حتى أثر فيها وبعير ممل : اكثر ركوبه حتى أدبر ظهره والشاهد في " السبعان " إنه اسم على وزن فعلان .

(المثنى) قال : الاسم الذى يُفهم منه التثنية : مثنى حقيقةً وغيرمثنى ، فغيرالمثنى : المضمرات والمبُهمات والموصُولات وكِلا فى التوكيدِ ، وفى الأخرى : وليس بمثنى حقيقةً ماأفهم معنى المثنى من قولهم : كلا وكلتا ولامن المضمراتِ والمبهمات والموصولات لعدم الأوصافِ التى بها المثنى مثنى .

قلت : المثنى حقيقةً هو الذى يجرى على لفظ الواحدِ وتتلكر معرفته وتتعرف نكرتُه وغيرالحقيقى ماليس كذلك فمنها المضمراتُ كما فى قوله : أنَا وأنْتَ قُمْنَا ، فالنون فى قمنا يفهم منها المثنى وكذلك أنتما للمذكر والمؤنث وهما والمبهمات ذان

٨٢ وتان وإنما جمعت/ لتغير صورها بلحاقِ الهاءِ وتشديد النون وتخفيفها ، والموصولات اللذان واللتان ومَنْ وَما إذا أريد بهما المثنى كما فى قوله : (١)

.... ∴ نكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ(٢)

وأما كِلا وكلْتا فلفظهما مفردٌ عند البصريين ومعناهُما مثنى ويدل عليه إفراد الخبر عنهما كما فى قولهِ تعالى : كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا " (٣) وقال الشاعر : (٤)

---

(١) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٨٧٠ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٤ ، والمقتضب للمبرد ٢ : ٩٥ / ٣ : ٢٥٣ والخصائص لابن جنى ٢ : ٤٢٢ والمحتسب لابن جنى ١ : ٢١٩ / ٢ : ١٤٥ وابن يعيش ٢ : ١٣٢ والهمع ١ : ٨٧، ٨٨ والدرر ١ : ٦٤، ٦٥ .

(٢) هو عجز بيت وصدره :

تعَالَ فإنْ عاهَدْتَنِي لاتخُونُني ∴ ....

والرواية المشهورة فيه ، تعش فان عاهدتنى لاتخوننى وكذلك فان واثقتنى لاتخوننى والشاهد فيه تثنيته " يصطحبان " ، حملا على معنى " من ، لأنها كناية عن اثنين ، وقد فرق بين من وصلتها بالنداء لأنه موجود فى الخطاب وإن لم يذكره وان قدرت من نكرة ويصطحبان صفة لها كان الفصل أسهل وأقيس .

(٣) الاية ٣٣ من سورة الكهف .

(٤) هو جريروانظرديوانه صفحة ٣٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٤ والإنصاف لابن الانبارى صفحة ٤٣٩ .

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ ∴ .... (١)

ولأنها إذا أضيفت الى الظاهر كانت بالألف على كل حال ، والمثنى حقيقة ليس كذلك فإنه فى الرفع بالألف وفى النصب والجر بالياء سواء أضيف إلى الظاهر أو إلى المضمر ، وعند الكوفيين (٢) هى مثناة لفظا ومعنى وقد نطق الشاعر بواحدها فى قوله : (٣)

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ ∴ .... (٤)

قالوا وإضافتها إلى الظاهر معارضة بإضافتها إلى المضمر وإفراد الخبر معارض بتثنيته فى قوله : (٥)

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا ∴ قَدْ أَقْلَعَا .... (٦)

وكلا موءنثها كِلتا وألفها للتأنيث والتاء بدل من الواو وأصلها كلوى .

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

وكلا عند الكوفيين مثناه لفظا ومعنى والمسألة مشروحة شرحا وافيا فى الانصاف ٢ : ٤٣٩ وهى المسألة رقم ٦٢ .

(٢) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٤٣٩ المسألة رقم ٦٢ .

(٣) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٤ والدرر ١ : ١٦ والخزانة ١ : ٦٢ والعينى ١ : ١٥٩ والانصاف ٤٣٩ .

(٤) رجز وعجزه .

.... ∴ كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ

(٥) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٣٣ والخصائص لابن جنى ٢ : ٤٢١ / ٣ : ٣١٤ والهمع ١ : ٤١ والدرر ١ : ١٦ .

(٦) صدر بيت وشى من العجز والبيت بتمامه :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا ∴ قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِى

ومما يفهم منه المثنى أيضا نحو قوله تعالى " فقد صغت قلوبكما "(١) ، فالمثنى إذا إما مثنى لفظا ومعنى وهو الأصل والحقيقة وإما لفظا لا معنى نحو العمرين والقمرين ، وإما معنى لا لفظا نحو فقد صغت قلوبكما ، وهو الجمع الذى يضاف إلى المثنى .

قال : وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفا رفعا وياء مفتوحا ما قبلها نصبا وجرا .

قلت : هذا يشكل بالمثنى الموصول واسم الإشارة وكلا فإنه يلحقها ماذكر وعدها فى غير الحقيقى ، فالأولى تفسير الحقيقى بما ذكر قبل ، وقد يجاب عن النقض بأن يوجد قوله : كلتاهما حرف الإعراب ونون فى الأحوال الثلاثة إلى آخره من جملة الحد ، فإن هذا المجموع لا يوجد فى الموصول ولا فى كلا .

قال : كلتاهما حرف الإعراب ونونا فى الأحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد ، لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ، وعوضا من التنوين ، لأنهما تسقط للإضافة كما يسقط التنوين محركة لالتقاء الساكنين مكسورة على أصل التقائهما أو فرقا بينها وبين نون الجمع وفى الأخرى : والمثنى ما ألحقته الألف رفعا وياء مفتوحا

٨٣ ما قبلها نصبا وجرا / كلتاهما حرف الإعراب ونون فى الأحوال الثلاثة عوضا ماكان منه عوضا فى جمع المذكر السالم ، تحذف حيث حذفت فى الجمع وتثبت حيث تثبت وتحرك كما ذكر هناك ، وتكسر على أصل التقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين التى فى الجمع .

قلت : الأبحاث التى(٢) تتعلق بهذا الفصل قد سبقت فى الجمع ، وقد جاء الفتح فى نون المثنى ضرورة(٣) .

---

(١) الاية ٤ من سورة التحريم .

(٢) (التى) فى الأصل الذى .

(٣) هو رؤبة أو رجل من بنى ضبة وانظر ملحقات ديوان رؤبة صفحة ١٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١٢٩ / ٤ : ٦٧ ، ١٤٣ والمقرب لابن عصفور صفحة ٨٠ والخزانة ٣ : ٣٣٦ والهمع ١ : ٤٩ ، والدرر ١ : ٢١ .

أعرِفُ مِنْها الأنفَ والعَيْنانا ∴ ومَنخَرَيْنِ أشبَها ظَبْيانا (١)

وفى البيت شذة أخرى وهو أنه أثبت الألفَ فى موضع النصبِ على لغة (٢) يجعل المثنى بالألفِ على كل حالٍ ، أراد أشبها مَنخَرَىْ ظبيَيْنِ فحذف المضافَ وهو فى الشذوذِ مثل كسر النون فى الجمع وإنما كان أصل التقاء الساكنين الكسر ، لأن السكونَ يختص بالبناء ، فلما احْتيجَ إلى تحريكٍ مثل هذا حرك بحركة توهم الإعراب أى بحركةٍ لاتوجد فيما أصله البناء ، وقد تحذف نونُ التثنية والجمع لغير الإضافةِ فى مواضع منها بتقرير الإضافة كقوله : (٣)

. . . . ∴ بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأسَدِ (٤)

ومنها طولُ الكلام كما فى قوله : (٥)

. . . . . إنَّ عَمَّىَّ اللَّذا ∴ قتَلا المُلوكَ وفكَّكا الأغْلالا (٦)

---

(١) ويروى أعرف منها الجيد وظبيانا اسم رجل لامثنى ظبى كمازعم بعضهم وقد اشتشهد به اللورقى على أن فتح نون المثنى لغة قال شارح الشواهد الكبرى : انه لغة بنى الحارث بن كعب قاله أبو حاتم والأخفش.

(٢) (لغة) فصلت الغين عن اللام فظهرت فى المخطوطة كأنها (أنه) .

(٣) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٢١٥ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٢ والمقتضب للمبرد ٤ : ٢٢٩ والخصائص لابن جنى ٢ : ٤٠٧ وابن يعيش ٣ : ٢١ والخزانة ١ : ٣٦٩/٢ : ٢٤٦ والعينى ٤ : ٤٥١ والتصريح ١ : ١٠٥ .

(٤) عجز بيت وصدره :
يامَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ بهِ ∴ . . . .
والعارض هو السحاب الذى يعترض الأفق ، وذراعا الأسد : كوكبان يقال لأحداهما المقبوضة لأنها انقبضت عن صاحبتها ، وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج وهما جميعا من أنواء العرب وأحمد أنوائهم إذا نا أوسقطا فى جهة المغرب أعقبهما مطر غزير فلذلك يسر به والشاهد فيه الفصل بلفظ "جبهة " بين المضاف والمضاف اليه والتركيب بين ذراعى الأسد .

(٥) هو الأخطل وانظر ديوانه صفحة ٤٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٥ والهمع ١ : ٤٩ والدرر ١ : ٢٣ والمقتضب للمبرد ٤ : ١٤٦ والمحتسب لابن جنى ١ : ١٨٥ وابن يعيش ٣ : ١٥٤ والخزانة ٢ : ٤٩٩/٣ : ٤٧٣ والتصريح ١ : ١٣٢

(٦) عجز وقطعة من الصدر والبيت بتمامه

ومنها لاغلامَىْ لك ومنها ضرورة الشعر : (١)

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسارٍ ومِنَّةٍ ∴ .... (٢)

وقال آخر : (٣)

لِأَوْلَادِهَا نبتا وَفِي بَيْتِنَا عِـبَرُ (٤)

(الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ) قال : كل فعل مضارع لحقه ضميرُ التثنية أو علامتهـا وهو الألف (٥) أو ضميرُ الواحدِ المخاطب من المؤنث وهو الياء وسلم من نُونى التوكيد فعلامة الرفع فيه نونٌ تقع بعد هذه العلاماتِ وفى الأخرى ، ولم تلحقه نونا (٦) التوكيد فعلامة رفعه نونٌ تقع بعد هذه الضمائرِ والعلامات .

قلتُ : مثال لحاق ضمير التثنية الزيدان يضربان أو علامتها: يضربـان الزيدان ،ومثال لحاقِ ضميرالجماعة الزيدون يضربون أو علامتها: يضربون الزيدون وضميرالواحد المؤنث أنت تضْربِينَ ،هذا إن عنى بالعلامة ماقيل فى أكلونى البراغيث ، وإن نوى مذهب المازنى فهى علامات على كل حالٍ ، وقد تقدم الكلامُ فى هذا .

قَالَ : تثبت رفعًا وتحذف نصبًا وَجَزْمًا .

قلتُ: هذه الأمثلةُ الخمسة معربة ، لأن المعنى الذى أوجَب إعرابَ المضـارع متحقق فيها من غيرمانعٍ ،فوجب أن تكون معربة إلا أنها لاحرف فى الإعراب لها إلا أنه

= أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّـذَا ∴ قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْـلَالَا

ويروى سَلَبَا الملوك والأخطل هنا يهجو جريرا وهو من كليب بن يربوع وعماه عمرو ومرة ابنا كلثوم : أما عمرو بن كلثوم فقد قتل عمرو بن هند وأما عمه مرة فقد قتل المنذر بن النعمان بن المنذر والشاهد فيه حذف النون فى " اللذان " تخفيفا ولطول الاسم بالصلة .

(١) قاله تأبط شرا وانظر الهمع ١ : ٤٩/٢ : ٥٢ والدرر ١ : ٢٢/٢ : ٦٧ والخزانة ٣ : ٣٥٦ ،والخصائص لابن جنى ٢ : ٢٠٥ والعينى ٣ : ٤٨٦ والتصريح ٢ : ٨٨ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

(٣) مجهول القائل .

(٤) قطعة من بيت مجهول لنا .

(٥) فى الاصل وهو الواو

(٦) (نونا) فى الأصل نونى .

ومنها لاغلامَىْ لك ومنها ضرورة الشعر : (١)

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّـةٍ ∴ .... (٢)

وقال آخر : (٣)

لِأَولَادِهَا نبتا وَفِي بَيْتِنَا عِـــبَرُ (٤)

(الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ) قال : كل فعل مضارع لحقه ضميرُ التثنية أو علامتهـــا وهو الألف (٥) أو ضميرُ الواحدِ المخاطب من المؤنث وهو الياء وسلم من نُونى التوكيـــد فعلامة الرفع فيه نونٌ تقع بعد هذه العلامات وفى الأخرى ، ولم تلحقه نونا (٦) التوكيد فعلامة رفعه نونٌ تقع بعد هذه الضمائرِ والعلامات .

قلتُ : مثال لحاق ضمير التثنية الزيدان يضربان أو علامتها: يضربـــــان الزيدان ،ومثال لحاقِ ضمير الجماعة الزيدون يضربون أو علامتها: يضربون الزيـــدون وضمير الواحد المؤنث أنت تضْربِينَ ،هذا إن عنى بالعلامة ماقيل فى أكلونى البراغيـث ، وإن نوى مذهب المازنى فهى علامات على كل حالٍ ، وقد تقدم الكلامُ فى هذا .

قَال : تثبت رفعا وتحذف نصبًا وَجَرًّا .

قلتُ: هذه الأمثلةُ الخمسة معربة ، لأن المعنى الذى أوجَبَ إعراب المضـــارع متحقق فيها من غير مانعٍ ،فوجب أن تكون معربةً إلا أنها لاحرف فى الإعراب لها إلا أنه

= أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّــذَا ∴ قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْـــلَالَا

ويروى سَلَبَا الملوك والأخطل هنا يهجو جريرا وهو من كليب بن يربوع وعمـــاه عمرو ومرة ابنا كلثوم : أما عمرو بن كلثوم فقد قتل عمرو بن هند وأما عمه مرة فقد قتل المنذر بن النعمان بن المنذر والشاهد فيه حذف النون فى " اللذان " تخفيفا ولطول الاسم بالصلة .

(١) قاله تأبط شرا وانظر الهمع ١ : ٤٩/٢ : ٥٢ والدرر ١ : ٢٢/٢ : ٦٧ والخزانـــة ٣ : ٣٥٦ ،والخصائص لابن جنى ٢ : ٢٠٥ والعينى ٣ : ٤٨٦ والتصريح ٢ : ٥٨ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

(٣) مجهول القائل .

(٤) قطعة من بيت مجهول لنا .

(٥) فى الاصل وهو الواو

(٦) (نونا) فى الأصل نونى .

٨٤ ماكان حرف الإعراب فى الإفراد صار مشغولاً بالحركة / التى تطلبها العلامـــات المذكورة ، ولاجائز أن تكون هذه العلامات حروف إعراب ؛ لأنها ضمائر على الصحيح معمولة للفعل ، ولا النون أيضا ، لأنها تسقط فى الجزم والنصب ، فلما لم يكن لهما حرف إعراب لم تعرب بالحركة ؛ لأن الحركة لابد لها من حرف تحل فيه ، ولما تعذر إعرابها بالحركات وجب أن تكون بالحروف ، فعلامة الإعراب ثبات النون ووقوفهـــا ، وقيل جعل إعرابها بالحرف تشبيهًا لصورة هذه الأمثلة بصورة المثنى والمجمـــوع ، وأخرت النون لشبهها بحروف العلة على ماياتى ، "تثبت رفعا" ؛ لأن الرفع أسبـــق وأقوى ، والثبوت أقوى فأعطى الأقوى للأقوى ، أو تقول : النون نائبة عن الضمـــة فتثبت حيث تثبت وهو الرفع ، وتحذف حيث تحذف وهو الجزم ، ثم أتبع الجزم النصب ؛ لأن الجزم فى الأفعال فى مقابلة الجر فى الأسماء ، فكما حملوا النصب على الجـــر فى صيغتى التثنية والجمع حملوا النصب فى هذه الصيغ التى تشبهها على الجـــزم ، أولأن النصب حمل على إعراب مختص بالأسماء فى الجمع ، فيحمل على إعراب يختـــص بالأفعال وهو الجزم ، ليحصل للجزم ضرب من المساواة لمقابله ، أو لأنه لما لم يكن بدّ من حمله على الرفع أو الجزم كان حمله على الجزم أولى لمشابهته له فى الافتقـــار إلى العامل اللفظى ، وهذه الأمثلة الخمسة ما(١) اعربت بالحروف بالاتفاق .

قال : تحرك لالتقاء الساكنين وتفتح مع الياء طلبًا للتخفيف أو حملاً عـــلى نون الجمع وتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين أو حملاً على نون التثنية .

قلت : أصل هذه النون أن تكون ساكنة ؛ لأنها علامة للإعراب ، فلو وضعوها متحركة لكان كالجمع بين علامتين بمعنى واحد ، أو بحركة وحدها تكون علامة ، ولما التقى ساكنان وجب تحريكها لتعذر تحرك الأول ، والحذف أيضا مخل ، فحركت مع الألـــف بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو لأنها تشبه نون المثنى فى الصورة والزيادة ، ومـــع الواو والياء بالفتح استثقالاً للكسرة أو الضمة بعد الياء والواو ، أو تشبيهًا لها بنـــون الجمع فى الصورة والزيادة ، فشبه يسلمون بمسلمين ومسلمون وتسلمين بمسلمين .

٨٥ (عَلامَةُ النَّصْبِ) قال : الفتحة / تكون علامة النصب فى كل اسم كانت الضمة فيه علامة الرفع .

---

(١) ما : زيادة من الناسخ .

قلتُ: الرواية الصحيحة فى كل ما كانت الضمةُ فيه علامةَ الرفع ليدخل فيه الفعلُ المضارع ، وموقعها فى الاسم ثلاثةُ مواضع وللفتحة موضعان ، لأنهم جعلوا الكسرةَ فى جمع المؤنثِ السالم مكان الفتحة ، ويشترط للفتحةِ فى الفعل المضارع أيضا ما اشتُرِط فى الضمة .

قال: وإذا استُثْقلت الضمّةُ لم تستثقل الفتحةُ وإذا تعذَّرَتْ تعذرت .

قلت: زاد فى النسخةِ الأخرى: إلا أنهم لا يفتحُون الياءَ فى موضعِ النصب من معدى كرب وكذلك افعل هذا بادى بدا ، فإنهم يسكنون الياء لأنها تسكن فى نظيرِ النصب من البناء وهو الفتح ، وأما حيث تعذرت الضمةُ فتتعذر الفتحةُ ، فإن كان حذف الضمة لا للتعذر من قبولها بل لمجرد الاستثقال دخلت فيه الفتحةُ لأنها أختُ السكون فى الخفةِ ، والذى تستثقل فيه الضمة هو المنقوص فى نحو يرمى ويغزو ، والذى تعذرت فيه الضمة هو المقصور فى نحو يحيى وموسى ويسعى (١) .

قال: لما كان منصوب جمع المذكر السالمِ محمولاً على مجروره فى الياءِ التى هى علامة الجر فى الأصل ، كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره فى الكسرةِ التى هى علامة الجر فى الأصلِ ، قضاء لحق أصالة التذكير .

قلتُ: هذا الكلام ينبغى أن يتصل بقوله: إلا جمع المؤنث السالم ، لأنه تعليلٌ له ، ففصل بين العلةِ والمعلولِ ، وسيأتى أن علامة النصب فى المثنى والمجموع وهى الياء محمولةٌ على علامة الجرِ فيهما ، لأن أصلَ الياءِ أن تكون علامة للجر ، وكان ينبغى أيضا أن يكون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، فحمل نصب هذا على جره فى الكسرةِ ، كما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره فى الياءِ ، حتى يكون لهذا الجمع علامتان فقط ، كما كان الأصل توفيرًا على الأصلِ مقتضاه على التفضيل على فرعه أو مساواته ، إنِ لم يكن فضل ، لأن الفرَع إن لم ينحط عن الأصلِ فلا أقل مما يساويه أما أن يفضل عليهِ فلا ، فهذا معنى قوله قضاء لحق أصالة التذكير ، وقيل بعبارة أخرى: إن معنى قوله قضاء لحق أصالة التذكير أن القضاء على الفرع لها قضاء به على الأصلِ من النقصان واجب لئلا يفضل الفرع على الأصل .

---

(١) بيسعى علم .

٨٦ وبالجملة/ لما كانت الكسرةُ للجر فى الأصل ، وقد جاءت للنصب عَلَّلَ ذلك أيضا ، كان يجب أن يكون نصب ما رفعه بالضمة بالفتحة ، فلما جاء على خلاف ذلك علله بها قال : وقيل ألحق النصب بالجر فى هذا الجمع لئلا تكسر تاؤه الزائدة بالأصلية من نحو أصْوات وأمْوات (١) .

وقال الأخفش: هذا الجمع مبنى فى حالةِ النصب على الكسر مثل هؤلاءِ (٢).

قال : أصل الإعراب بالحركات .

قلت: دليل أن الحركة أخف والفرض يحصل منها ، ومتى حصل الفرض بالأخف لم يعدل عنه إلى الأثقل ، وأيضا فإنَّ الحروفَ تلتبس بأنها من نفس الكلمةِ فلا يعرف زائدها من أصلها الا بعد تأمل ونظر، ولهذا جرى الخلافُ فى حروفِ الأسماء الستة بخلافِ الحركة فإنها لا تلتبس زيادتها لثبوتها وصْلا وانحذافها وقفا ، وكذلك أيضا لا يعرب بها إلا عند تعذر الإعراب بالحركات .

قال : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، وفى الأخرى: والحرف عند من يرى الإعراب بالواو والألف والياء والنون ، وعند من لا يرى الإعراب من الحروف إلا بالنون تبع للحركة .

قلتُ: لما كان الإعراب بحروفِ المد واللينِ مختلفا فيه ، والإعراب بالنون متفقا (٣) عليه ردد فيها ولم يردد فى النون إذ هو متفق عليه ، ولا شك أنه إذا ثبت أن الأصلَ هو الإعراب بالحركات لزم أن يكون الإعرابُ بالحروف فرعا لا محالةَ كنائب عنها عند تعذر الإعراب بها أيضًا ، فلما كان المفرد بعض المثنى والمجموع ، وأعرب المفرد بالحركةِ التي هى بعض الحرف أعرب المثنى والمجموع بالحرف الذى هو بمنزلةِ الكل للحركةِ ، تنزيلًا للأقل على الأقل والأكثر على الاكثر، قوله " عند من يرى

---

(١) لأن التاء إذا كانت أصلية يجب نصبها بالفتحة فى قولك إن أصوات الأجراس تقلقنى ولو كانت التاء للتأنيث لكسرت نيابة عن الفتحة .

(٢) انظر همع الهوامع ١ : ١٩ وشرح السيرافى ١ : ١٥٢ .

(٣) (متفقا) فى الاصل متفق.

الاعراب بها " إشارة إلى الخلاف الواقع فى حروف الأسماء الستة والمثنى والمجموع ، ويوهم أيضا أنه لا يرى الإعراب بالحروف ، وينتحل من هذا الكلام ثلاثة مذاهب: مذهب من لا يرى الإعرابَ بالحروف أصلًا إلا فى الامثلةِ الخمسة فى الفعلِ المضارع ، ومذهب من يرى الإعراب بها مطلقا بالحركة ، ومذهب من يرى الإعراب بها تبع لا أصلا .

قال : والحركات ثلاث .

قلتُ: الحركات الأصلية ثلاث: إما بالاستقراء ، وإما لأن أصولَ المخارج

٨٧ ثلاثة فتوزعت عليها ، فالضمةُ لأول المخارج / والكسرةُ لأوسطها والفتحةُ لآخِرهَا ، وتتفرع على هذه الثلاث حركات أخر ، كالحركة التى تجعل بين الضمة والكسرة على لغة من يشم فى نحو قيل وتخفض كالفتحة التى يُنْحَى بها نحو الكسرة عند الإمالة والفتحة المغلظة كالصلاة .

قال : وألقابُ الإِعْرابِ أربعةٌ .

قلت: لو قال وأنواعُ الإعراب أربعة أو أصافه كان أجود لأن الأحكامَ تترتب على المعانِى لا على الألقابِ ، وإنما كانت أنواع الإعراب الذى هو تغير الآخر لتغيير العامل لا تتميز أصنافه فى السمع الابعدِ تمييزها فى اللفظِ ولا تتميز فى اللفظِ ، لأن هذه على نفس الكلمة أو نقصان لأن التغييرَ بدون زيادةٍ ولا نقصان محال ، وكانت الحركاتَ ثلاثًا وحذفها رابع فانحصر التغيير الإعرابى فى أربع هيئاتٍ ، وأما الهيئات الحاصلة من الحروف أو حذفها فتابعةٌ لهيئاتِ الآخر على ما يأتى .

قال للرفع منها الضمةُ وتتبعها الواوُ .

قُلتُ: خص الرفع بالضمة ؛ لأن الرفعَ توجيه الفاعلية والنصب توجيه المفعولية والفاعل أقل من المفعولِ ، إذِ الفعل لا يكون له إلا فاعلٌ واحد وتكون له مفاعيل كثيرة وكانت الضمة مثله فوضعوها فى الأقلِ ليقابل ثقل الضمة بقلة المرفوعات وخفة الفتحة بكثرة المنصوباتِ فيحصل نوعٌ من التعادل ، ولما وضعوا الضمةَ للرفع والفتحةَ للنصب لم يبق للجر إلا الكسرةُ ، ثم أرادوا الإعراب بالحروف قصدوا المجانسة فأتبعوا كل حركة ما يجانسها من الحروفِ ، ومجانستها لها أن هذه الحروف كالمتولدة من الحركاتِ

ولذلك متى أشبعت الضمة نشأت منها الواو كما في قوله : (١)

.... من حيثما سلكوا أدنو فأنظـــور (٢)

ويعنى بالتولد أن الحركة تعين على اخراج الحرف وتهيئ العضو وتمكنه كذلك ، وقد تجوّز من سمى الحركة بعضًا للحرف وكذلك من سماها حرفًا صغيرا (٣) ، لأن الحرف ما صح النطق به وحده وأصله السكون ، فلا تكون الحركة بعضًا منه ، والمراد من التبعية هنا التبعية فى العلامة لما ذكرنا أن أصل العلامة أن تكون بالحركة .

قال : وللنصب منها الفتحه وتتبعها الألف ، وللجر منها الكسرة وتتبعـــها الياء

قلت : الكلام على الفتحة والكسرة كالكلام على الضمه سواء .

قال : ثم النون تشبه الواو والياء ولذلـك تدغم فيهما وتشبه الألف ولذلـك

٨٨ تبدل منها سائغة فى الوقف ، وفى الأخرى : ولذلك تبدل به فى الوقف إذا كانت تنوينا أو توكيـــدا بــه مخففــــة .

قلت : لما قرر أن الحركات هى الأصل فى الاعراب والحروف المجانسة تبع لها فى ذلك اخذ يتعذر عن النون الذى وضع علامةً مع أنه ليس بحركةٍ ولا مجانس للحركةِ ، فاعتذر بان النون وان لم تكن مجانسةً للحركات وتابعةً لها ، لكنها مجانسة لما هو مجانس لها وهى حروف المدّ واللين ، وبيانه أن النون تُبدل منها الألفُ فى موضعين :

أحدهما : أنها تبدل منها التنوين فى الموقف مثل رأيت زيدًا والثانى النون الخفيفة فى مثل وليكونا ولنسفعًا فإبدال أحدهما من الآخر يدل على مناسبة بينهما ، وإلا فليس ابدالها منها بأولى من إبدالها من غيرها ، ولان الابدال لا يكون إلا لعلةٍ ، لانه بدل الاصل وتلـك العلة هى الشابهة التى بينهما ، وايضا فالضمة التى فى النون كالمد الذى فى حرف اللين ، وأما شبهها بالواو والياء فيدل عليه الإدغام ، إذ الادغام لا يكون إلا فى المثلين أو المتقاربين مخرجا أو صفة لكنها بعيدة منها فى المخرج ، فتعينت المقاربة فى الصفاتِ ، وهذا فى الياء ظاهر ،

---

(١) لا يعرف قائله وانظر المحتسب لابن جنى ١ : ٢٥٩ ، والانصاف لابن الانبارى صفحة ٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ : ١٠٦ والخزانة ١ : ٥٨/٣ : ٤٧٧ و ٥٤٠ والهمع ٢/ ١٥٦ والدرر ٢ : ٢٠٧ .

(٢) هذا عجز بيت وصدره : وأنني حوثما يثني الهوى بصرى ... .

وهو بيت متعلق ببيت قبله وهو : الله يعلم انا فى تلفتنا ... يوم الفراق إلى احبابنا صور

قال البغدادى : على ان الواو حاصلة من إشباع الضمة والهوى هو العشق والمعنى أنا فى الجهة التى يميل بصرى إليها ، وقوله من حوثما متعلق بأدنو فأنظر إليهم من

ولذلك متى أشبعت الضمةُ نشأت منها الواوُ كما في قوله : (١)

... ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُـــورُ (٢)

ويعنى بالتولد أن الحركة تعين على اخراج الحرف ، وتهيئ العضو وتمكنه كذلك ، وقد تجوّز مَنْ سَمّى الحركة بعضًا للحرف وكذلك من سمّاها حرفًا صغيرًا (٣) ، لأن الحرفَ ما صح النطـق به وحده وأصله السكون ، فلا تكونُ الحركةُ بعضًا منه ، والمراد من التبعيةِ هنا التبعية في العلامة لما ذكرنا أن أصل العلامة أن تكون بالحركة .

قال : وللنصب منها الفتحه وتتبعها الألفُ ، وللجر منها الكسرةُ وتتبعهـــا الياء
قلت : الكلام على الفتحة والكسرة كالكلام على الضمه سواء .
قال : ثم النون تشبه الواو واليـاء ولذلـك تدغـم فيهما وتشبه الألف ولذلـك
٨٨ تبدل /منها سائبة في الوقفِ ، وفي الأخرى : ولذلك تبدل به في الوقفِ إذا كانت تنوينا أو توكيـــدا بــه مخففــة .

قلت : لما قرر أن الحركات هي الأصل في الاعراب والحروف المجانسة تبع لها في ذلك اخذ يتعذر عن النونِ الذى وُضع علامةً مع أنه ليس بحركةٍ ولا مجانس للحركةِ ، فاعتذر بان النون وان لم تكن مجانسةً للحركات وتابعةً لها ، لكنها مجانسة لما هو مجانس لها وهى حروف المدِ واللينِ ، وبيانه أن النونَ تُبدل منها الألفُ في موضعين :

أحدهما : أنها تبدل منها التنوين في الموقف مثل رأيت زيدًا والثانى النون الخفيفة في مثل وليكونا ولنسفعًا فإبدال أحدِهما من الآخر يدل على مناسبة بينها ، وإلا فليس ابدالها منها بأولى من إبدالها من غيرها ، ولان الابدال لا يكون إلا لعلةٍ ، لانه بدل الاصل وتلـك العلة هي الشابهة التى بينهما ، وايضا فالغنة التى في النون كالمد الذى في حرف اللين ، وأما شبهها بالواو والياء فيدل عليه الإدغام ، إذ الادغام لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين مخرجا ، أو صفة لكنها بعيدة منها في المخرج ، فتعينت المقاربة في الصفاتِ ، وعدا في الياء ظاهر

---

(١) لا يعرف قائله وانظر المحتسب لابن جنى ١ : ٢٥٩ ، والانصاف لابن الانبارى صفحة ٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ : ١٠٦ والخزانة ١ : ٥٨/٣ : ٤٧٧ و ٥٤٠ والهمع ٢ / ١٥٦ والدرر ٢ : ٢٠٧ .

(٢) هذا عجز بيت وصدره : وَإِنَّنِي حَوْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي ... ...
وهو بيت متعلق ببيت قبله وهو : اللهُ يعلم انا في تلفتنا ... يَوْمَ الفِراقِ إلى أحبابِنَا
قال البغدادى : على ان الواو حاصلة من إشباع الضمة والهوى هو العشق والمعنى أنا في الجهة التى يميل بصرى إليها ، وقوله من حوثما متعلق بأدنو فأنظر إليهم من الجهة التى سلكوا فيها ، وقوله أدنو فأنظور ، أى أثنى عنقى وانظر نحوهم من ثنايـاه بمعنى لواه وقد تولدت الواو من إشباع ضمة الظاء .

أما الواو فقريبة المخرج من النون ولذلك أبدلت منها فى صنعانى وبهرانى وكان الأصل صنعاويا (١) وبهراويا ، وقيل إن الياء فى أناسى بدل من النون ،وأن الأصل أناسين ،فلما كان بين النون وحروف المد واللين هذه المناسبة والشبه شركوا بينهما فى كثيرمن الأحكام منها : جعلها علامة كحروف المد واللين ،ومنها جعلها معها من حروف الصلة والمضارعة ،ومنها حذفها من لم يكن تشبيها بلم يحز ومنها سقوطها من اللفظ لالتقاء الساكنين كما فى قول الشاعر (٢) :

.... ∴ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ (٣)

فحذف النون لالتقاء الساكنين كما تحذف الياء فى نحو يقضى الحق .

قال : لكن يستحقها أسبق ألقاب الاعراب وقوعا وهو الرفع الذى لايفتقر وجوده إلى وجود فعل أو معنى فعل كالنصب ،ولا إلى وجود فعل وحرف أو معنى فعل وحرف كالجر وفى الأخرى : لكن استغنت عنها الأسماء بالحركات وما الحركات منه ،واستحقها أسبق ألقاب الإعراب وقوعا فى الفعل وهو الرفع ، لأنه لايفتقر إلى عامل لفظى بخلاف النصب والجر .

٨٩ قلت : الأجود أن يقول :أسبق / أصناف الإعراب ؛ لأن السبق للملقب لا للقب ،ثم لما بيّن أن النون صالحة لأن تجعل علامة لشبهها بحروف المد واللين بقى عليه أن يبين اختصاصها بالفعل وبالرفع ،فان نسبتها من الثلاثة إلى واحد

---

(١) (صنعاويا) فى الأصل صنعاوى .

(٢) هو النجاشى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩ وانظر الهمع ٢ : ١٥٦ والدرر ٢ : ٢١٠ والخصائص لابن جنى ١ : ٣١٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٤٢ والخزانة ٤ : ٣٦٧ والمنصف لابن جنى ٢ : ٢٢٩ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣١٥ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :
فلست بآتيه ولا أستطيعه ∴ ....
ادعى الشاعر ذلك على لسان ذئب استضافه للطعام والشراب فقبل الذئب الشراب واعتذر عن قبول الطعام وذا فضل أى فاضلا من ريك والشاهد حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة البيت .

فلابد من مخصص فقال : استغنت عنها الأسماءُ والرفع أحق بها في الفعلِ ، لأنه لما تعذر إعراب الأفعالِ التي اتصلت بها الضمائر الثلاثة بالحركات لاشتغال حرف إعرابها بالحركات الأخر على ما مر انتقلوا إلى الإعراب بالحروف ، وتعذر أيضًا من الحروفِ حروف المد واللين لافضائه إلى الجمع بين حرفي لينٍ وإلى الجمع بين ساكنين ، فعدلوا الى ما يشبهها وهو النون ، فأقاموه مقامَ الصفة ، لأن الحاجة أول ما دعت إليه في مقام الرفع ، إذْ كان الرفعُ سابقًا لغيره ، أما في الاسم فلأنه لا يفتقر إلى الفعلِ الذي هو فرع على الاسم في الرفع وفي احتياجه إلى الاسم من غير عكسٍ ، وأما في الفعل فلأنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم ، وهذه الحالُ ثابتةٌ له قبل أن يدخله ناصب أو جازم ، وبالجملة فالرفع يكون بعاملٍ معنوي والنصب والجر لا يكونان إلا بعاملٍ لفظي ، ويعني بمعنى الفعل الأسماء المتصلة بالفعل من نحو اسم الفاعل والمفعول والمصدر وإن وأخواتها والظرف ، فالنصب يفتقر إلى هذه افتقار كل معمول إلى عامله والجر أيضا يفتقر الى هذه بواسطة افتقاره إلى الحرف ، فإن المفتقر إلى المفتقر إلى ذلك أكثر ، فثبت إذًا افتقار النصب والجر إلى العامل اللفظي واستغنى الرفع عنه ، وكان الرفع مقدما عليهما هذا تقدير كلامه ، ولقائل أن يقول : الرفع مقتضٍ للفاعلية ، والفاعلية لا تتحقق إلا في الفعل ، فالرفع لا يتحقق إذًا إلا بالفعل ، وأما رفع المبتدأ وخبره وخبر إنَّ وغيرها فبالحمل على رفع الفاعل ، فهي إذًا مفتقرة إلى الفاعل المفتقر الى الفعل ، فكانت أنقص حالا من النصب والجر وإذا ضعف هذا الوجه ، فالأولى أن يقال : الرفع (مقدم) [1] عليهما لأنه من عمد الكلام ، إذْ لا يتم كلام إلا بمرفوع ظاهرًا أ مقدار بخلاف المنصوب والمجرور ، فإن الكلام يستغني عنهما أو يقول : كل من الاسم والفعل يستغني عن المنصوب والمجرور بالمرفوع ، والمجرور يتعلق بفعلٍ يرجع به إلى معنى
٩٠ المنصوب ، لأنه مفعول / في المعنى ، فلحق المجرور بالمنصوب وما لا يستغنى عنه مقدم على المستغنى عنه لا محالة ، وإذا كان الرفع مقدمًا دعت الحاجة إلى علامة توضع له ، ولم تتهيأ غير النون فوضعت النون علامة له .

قال : فإذا استغرقت هذه الألقاب الثلاثة الحركات والحروف المشبهة بها ، وما أشبه الحروف المشبهة ، فلاحظ للجزم في الحركاتِ ولا في الحروف بل حظه حذفها ،

---

(١) (مقدم) إضافة من المحقق إذ بدونها يختل المعنى .

وفى الأُخْرَى : ولما استغرقت هذه الألقاب الواقعة فى الإعراب لديه أصل الحركات الثلاث ، وما الحركات منه أعنى حروف اللين ، واستحقت النون التى أشبهت حروف اللين أسبق مايعرب به الفعل وقوعا فيه صار حظ الجزم حذف الحركة والحرف .

قلت : الحروف المشبهة للحركاتِ هى حروفُ اللين ، والمشبهة لها هى النون ، فلما وضعت هذه الحروف والحركات علامات فى الاسم والفعلِ للرفع والنصب والجر لم يجز أن يجعل شىء منها علامة للجزم لمافيه من الاشتراكِ فى العلامة المفضية الى اللبسِ ، ولم يجز أن يُؤتَى بحرفٍ آخر أجنبى فلم يبق مايصلح أن يكونَ علامةً للجزم الا حذف الحركة ويسمى سكونا أو حذف الحرف الذى جعل علامة للرفع اذ الجزم لا يدخل إلا على المرفوعِ ويسمى حذفا ، فإنْ قلت عدم العلامة كيف يجعل عَلامة؟ قلتُ : عدم العلامة يكون علامة بالقياس على ماوجدت فيه العلامة ، فإن الامتياز يحصل بالعدم كما يحصل بالموجودِ ، ولقائلٍ أن يقول : لم لاتجعل أحد هذه علامة للجزْم ، قوله يفضى الى اللبس ؟ قُلنا : هذا ملغى بالياءِ فإنها علامةٌ [illegible] للنَّصْب والجر وكذلك الفتحة فيما لاينصرف علامة لها ، وكذلك حذف النون فإنه علامةٌ للنصب والجزم ، ويمكن أن يجاب عنه بأن كل ذلك على خلافِ الأصل ، ولايلزم من مخالفةِ الأصل هناك مخالفته فى غيره ، أو نقول : لم تزد الهمزة التى تشبه الألف أو الهاء فإنَّها أختُ الألف ، وأيضا لم يتعرض فى هذا التقرير لنصبِ الفعل الذى علامته حذف النون أيضا ويمكن أن يجابَ عنه بأن الأصلَ ألا يعرب بالحروف / غير أنا خالفناه فى الأربع ، فيبقى فيما عداه على الأصل ٩١
تعليلاً لمخالفته الدليل ، وأما عدم ذكره للنصب فلأنه فرع محمول على علامة الجَزْمِ وكلامه الآن فى تقريرِ الأُصول ، ويمكن أن نقرر بطريقة أخرى وهو أن يقال : النون لما أُقيمت مقام الضمة فى رفعِ الفعل جعل حذفها علامة للجزم كحذف الضمة لأن المقصودَ الفرق بين المنصوب والمجزوم والمرفوع وذلك يحصل بالحذف كما يحصل بالإثبات ، غيرأنه خص الجزم بالحذفِ كما ذكرنا مِنْ أن الضمةَ وماأقيم مقامها أخذت أولا للرفع ، ثم لما أرادوا ترك الرفع للجزْمِ أو غيْرِه وهو يحصل بالحذف ، عدلوا إليه

لما فيه من التخفيفِ المحتاج إليه فى فعل ثم لقبوه جَزْمًا ليطابق المعنى ، إذِ الجزمُ فى اللغةِ هو القطع يقال جزمت القول بكذا أى قطعت به ، كأن الجازم يقطع الصَّوْتَ عن الحركةِ ،ولهذين الوجهين مع اختصاصِ الجزم بالفعل كان حذف النون علامة للجزم بطريقِ الأصالةِ ،ثم حمل النصب عليه لما مَرَّ .

قال : فالأصل أن يكونَ تثنيةُ الاسم وجمعه فى المذكر السالم بالحرف الذى يجانس الحركة التى أعرب بها فى حالِ الإفراد فيقال مثلا قام زيد والزيدون ، ومررت بزيدٍ وبالزيدَيْنِ وبالزيْدِينَ ،ورأيت زيدًا والزيدَيْنِ والزيْدِينَ .

قلت: هذه نتيجة تلك المقدمات ،فانه لما قرر أن أصلَ الإعراب بالحركاتِ فإن دعت الحاجة إلى تركِ هذا الأصل انبغى أن تستعمل [١] الحروف الملاقية للحركاتِ ،فإن تركت الضمة عدل إلى مجانسها وهو الواو وهكذا فى البواقى ، فإذا أعرب المفرد بالضمة وجَبَ أن يعرب مثناه ومجموعه بالواو ، وإن أعرب بالفتحة أعرب ماعداه بالألِف وهكذا فى الكسرةِ والياء ،لكن لو فعلوا ذلك لجرت علامة التثنية والجمع على ماذكر من الأمثلةِ فى قوله قام زيدٌ والزيدون إلى آخره وكانت تحصل المضاقة على المجانسة ،وتكون فيه مطابقة الأصل بالأصل والفرع بالفرع ،إذ المفرد هو الأصل ، والاعراب بالحركات أصل والمثنى والمجموع فرعان والإعراب بالحرف فرع .

قال الشلوبينى : هذا الموضع معربا مفرقا [٢] فيه بين التثنيةِ والجمع فى
٩٢ النون / ومفرقا أيضا بماقبل حرف المد واللين فى الموضع الذى إما فيه الفرق وهو خطأ ، وانما ينبغى أن تقرأ النون فى ذلك كله ساكنة ،وماقبل اللين فى ذلك كله بحركة من جنسه ،لأنه إن فرق بين التثنية والجمع فى شىءٍ من ذلك لم يكن لذكره أن اللبس يعرض من التثنية والجمع بعد ذلك معنى ،ولذلك لايكون لقوله : يفرق بينهما بعد أن تعرض اللبس بكذا وكذا على حسب ماذكره معنى أيضا ،وإنما ينبغى أن تقرأ كما ذكرنا ، فانه إذا قرئ كذلك وقع اللبسُ بين التثنيةِ والجمع فاحتيج إلى الفرق ، فأوقع كما ذكر وإذا قرئ كما قرءوه ولم ينتظم مع الذى بعده من الكلام ، وإلى ذلك أشار المؤلف

---

(١) فى الاصل : " تترك " .

(٢) هكذا فى الأصل .

عندى بقوله فيقال مثلا لأنه لما وضع حرف النون ساكنة والعرب لاتجمع بين ساكنين
٥٦ على هذا الوجه ووضع [١] / ماقبل حرف اللين غير مفرق فيه بين التثنية والجمع ، والعرب لاتضع الالفاظ ملبسة غير مبينة ، قال : فيقال مثلاً أى تمثيلا أى مثل ذلك تمثيلا ليتبين لك انك إذا فعلت ذلك عرض اللبس الذى يريد أن يذكره [٢] .

قلت: هذا الذى ذكره الشيخ أبوعلى لا يحتاج إليه ، بل لو قرئ بتحريك النون وفتح ماقبل الياء لحصل اللبس ، واحتيج إلى الفرق أيضا ، كيف وأن المصنف قد صرح بالفرقِ بين التثنية والجمع فى الرفع والجر ، وأنه يقع فى حال الوصلِ بأمرين ، وفى حال الإضافة والوقف بأمرٍ واحدٍ ، ولو قرئ كما قال الشيخ لم يكن فرق .

قال رحمه الله تعالى : فيكون الفرق بين التثنية والجمع فى الرفع والجر بأمرين فى الدرج وفى الوقف ، وفى حال الإضافة بأمرٍ واحد ، ولايقع فى النصب إلا بأمرٍ واحد فى حال الدرج فقط ، لامتناع أن يكون ماقبل الألف غير مفتوح ، وقال فى النسخة الأخرى : وكان الأصل أن تكون تثنية الاسم المرفوع وجمعه على حد التثنية بالواو ، لأن الضمة منها وبها رفع مفرده ، ويفتح ماقبل الواو فى التثنية مطلقًا ، ويضم فى الجمع مالم يكن آخر المفرد ألفا ، فيقع الفرق فى الدرج بين التثنية والجمع بأمرين ، وفى الوقف والإضافة بأمرٍ واحدٍ ، ولايقع فى النصبِ إلا بأمر واحد ، ويكون فى الجر بالياءِ ، لأن الكسرة منها وبها جر المفرد بالأمكن ، ولعارض لم يعم المفرد ويفتح ماقبل الياء فى التثنية مطلقا ، ويكسر فى الجمع ، مالم يكن آخرُ المفرد ألفا فيقع الفرق على ماذكر ، ويكونان فى النصبِ بالألف ، لأن الفتحةَ منها وبها نصب المفرد ، ولايكون ماقبل الألف مفتوحا فلايقع الفرق فى الدرج إلا بأمرٍ واحد ، وأما فى الوقف والإضافة فلافرق .

٥٧ قلت/ يعنى أنه يكون ماقبل الواو والياء فى التثنية مفتوحًا وفى الجمع مضموما فى الرفع ومكسورا فى الجر ماقبل الياء ، هذا أحد الأمرين ، الثانى فتح نون الجمع

---

(١) هنا ينتهى الجزء الفاقد من مخطوطة ابن اياز وتتلاقى المخطوطتان ويرقم التحقيق بصفحات مخطوطة ابن اياز والتى عندى هى المخطوطة الأم .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٣٠، ٣١ .

وكسر نون التثنية وهو الأمر الآخر ، لكن لا يتحقق هذا الأمر الثاني إلا في الوصل ، أما في الوقف وحال الإضافة فلا يبقى الفرق إلا بأمر واحد ، لأن النون تسقط للإضافة وتسكن في الوقف ، فلا يبقى فرق إلا الأول فقط ، أما في النصب فلا يبقى فرق بين المثنى والمجموع إلا بأمر واحد وهو فتح النون في الجمع وكسرها في المثنى في الوصل خاصة ، أما في الوقف والاضافة فلا يبقى فرق أصلاً ، وأيضا كان يعرض اللبس بين المثنى والمجموع المقصور نحو مُصْطَفَوْنَ في الرفع حالة الوقف ، فقوله في الرفع والجر بأمرين في الدرج ، يعني حركة ماقبل الواو والياء وحركة النون ، وفي حال الإضافة بأمر واحد ، يعني به حركة ماقبل الواو والياء ، ولا يقع في النصب إلا بأمر واحد يعني به حركة النون لامتناع أن يكون ماقبل الألف غير مفتوح ، لأن النصب حقه أن يكون بالألف ، وماقبل الألف يمتنع أن يكون غير مفتوح .

قال رحمه الله تعالى : فيعرض اللبس في التثنية والجمع .

قلت : يعني في النصب بالألف حالة الإضافة والوقف لما ذكر أن الألف لا يكون ماقبلها الا مفتوحًا ، فقولك : مسلمانْ بالسكون يحتمل أن يكون مثنى منصوبا ويحتمل أن يكون مجموعًا ، واعلم أن اللبس العارض في الوقف لايجب رفعه ، فإن الاعراب يحذف في الوقف رأسا ، فإذا اللبس المحذور الذي يجب رفعه لايقع لو أعربوا المنصوب بالألف فيهما الإحالة الاضافة فقط لحذف النون وفتح ماقبل الألف فيهما .

٥٨ / قال رحمه الله تعالى : فحذفت الألف التي من أجلها طرأ اللبس ، وحملت تثنية المنصوب وجمعه المذكر على مثلهما من اللقب الذي يشبهه في الافتقار إلى الفعل وهو الجر ، وفي النسخة الأخرى : ولما عرض اللبس بسبب الألف في هذا الموضع طرحوها فيه ، وحملوا تثنية المنصوب وجمعه على حدها على مثليهما من المجرور .

قلت : يعني حمل المنصوب فيهما في وضع الياء علامة للنصب على المجرور فيهما في كونها علامة للجر ، وقوله على مثلهما من اللقب : يعني أن الجر والنصب تشاركا في افتقار كل واحد منهما إلى الفعل ، إلا أن الجر يفتقر إلى الفعل بواسطة الحرف والنصب بلاواسطة ، فلما أشبهه من هذه الجهة حمل عليه في التشريك

فى العلامة ، إلا أن قوله على مثلهما من اللقب يوهم أن المماثلة وقعت فى اللقب وليس كذلك ، بل المماثلة وقعت فى الافتقاد إلى الفعل ، وتصحيح عبارته على حذف المضاف أى على مثلهما من ذى اللقب ، وذو اللقب نعنى به المجرور ، ثم اعلم أن المماثلة بين المنصوب والمجرور من وجوه أحدها ما ذكر ، وثانيها أنهما فضلتان فى الكلام وثالثها أن المجرور منصوب فى المعنى أيضا ، لأن حرف الجر يتعلق أبدا بفعل يرجع به إلى معنى المنصوب ليكون مفعولا فى المعنى ، ورابعها : توافق ضميرها نحو " انه كما تقول له ، ويمكن تقرير أولوية حمل المنصوب على المجرور من غير تعرض للمشابهة بينهما ، وذلك أن الجر مختص والرفع لا يختص والحمل على المختص أولى ، وأيضا فإن الياء أخف فالحمل عليها أولى ، وأيضا فلأنه لما حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف عكس ها هنا قضية للتعادل .

٥٩ / قال رحمه الله تعالى : فلما استعملت الضمة ومجانسها من الحروف ، والكسرة ومجانسها ، والفتحة دون مجانسها أرادوا أن يوفوها حقها من الاستعمال فوضعوها موضع الواو المفتوح ماقبلها فى الرفع ، وفى الأخرى : ثم كرهوا الا تستعمل الألف فى تثنية ولا جمع كالياء والواو ، وقد استعمل ما هو منها فى المفرد كما استعمل ما هما منه فوضعوها موضع الواو المفتوح ماقبلها ؛ لأن العرب قد تقلب مثلها ألفا .

قلت : هذا اعتذار عن جعل الألف علامة للرفع التى أصلها أن تكون علامة للنصب كما فى قولك رأيت زيدا ، لمجانستها الفتحة ، والهاء فى قوله فوضعوها ضمير مجانس الفتحة وهو الألف ، فقوله : " فلما استعملت الضمة " يعنى فى المفرد ومجانسها يعنى الواو فى الجمع والألف (١) المفتوح ماقبلها فى رفع التثنية ، والفتحة يعنى فى المفرد دون مجانسها يعنى الألف ، أى نصب التثنية والجمع لم يكن بالألف كما كان المفرد بالفتحة التى الألف مجانستها ، إذ المستعمل الياء المكسور ماقبلها فى نصب الجمع وحده والياء المفتوح ماقبلها فى نصب التثنية وحدها .

واعلم أن المخالفة للأصل الذى تقتضيه المجانسة والحمل على المفرد وقعت فى ثلاثة أمور :

---

(١) فى الأصل والواو .

الأول : إخراج الألف عن أن تكون علامةً للنصْب في المثنى والمجموع والعذر عنه رفع اللبس.

الثاني : وضع الياء علامة للنصب والأصل أن تكون علامةً للجر كما في مررت بأخيك والعذر عنه أن الحروف التي أعرب بها ليس إلا حروف المد واللين والمجانسة للحركاتِ،تعذر وضع الألف علامة له للبس الذي يعرض والواو أخذت للرفع والياء

٦٠ للجر فلم يبق للنصبِ علامة خاصة ،وكرهوا أن يأتوا بحرف أجنبي / فشركوا بين النصبِ وغيره في إحدى العلامتين ،وكانت الياءُ أولى في ذلك لما مر من الوجوه.

الثالث : من المخالفة وضع الألف علامة للرفع في المثنى وليس لها ذلك ، كما ليس لمجانسها وهي الفتحة والعذر عنه من وجوه : أحدها : ماذكر وهو توفية حقها من الاستعمالِ ،يعني أنهم لما استوعبوا في الاستعمالِ كلا المتجانِسَيْنِ الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وجب أن يستوعبوا الفتحةَ مع الألِفِ ،وإلا لكانوا قد منعوها مستحقّها الذِي هو استعمالها مع مجانِسِها وهو الفتحة وذلك خلاف العدل الثاني : أنه لما تعذر استعمال الواو المفتوح ماقبلها في رفع المثنى لمافيهِ من اللبس بجمع المقصور حالة الإضافة طرحُوها ولم يريدوا أن يعدلوا عن حروف المد واللين ، ولم يكن بُدٌ من إلحاقِ علامةٍ منها ، وكانت الواو قد أخذت للرفع في الجمع والياء في الجر لم يبق من حروفِ المد واللين إلا الألف فوضعت علامة للرفع الثالث : من غير نظر إلى هذا التقرير أعني رعاية المجانسة وذلك من وجوه : الأول : أن الأصلَ هو الرفع والألف أصل حروف المد واللين ،فأعطوا الأصل الأصل ،لأن الجنسية علة الضم . الثاني : أن الرفعَ أسبق والألف أسبق مخرجا فطوبق بينهما .الثالث : أن الألفَ لما كانت ضمير المرفوع نحو قاما جعلوها علامةً للرفع هنا ، ولم يعكس ، بأن تجعل الألف علامة للرفع في الجمع والواو في المثنى ؛ لأن الألفَ أخفُ من الواو والتثنية أكثر دورا ،وقيل التثنية أسبق والألف أسبق ،وقيل لأن الواوَ خاصة بالجمع في العطف والضمير.

٦١ قال رحمه الله تعالى : لأن مثل هذه الواو قد تقلب ألفاً ليله ياجَلُ قلت / مثل هذه الواو يعني أن تكون ساكنةً مفتوحًا ماقبلها في مضارع مافاؤه واو من مضارع

فعل وهذه تقوية لحجة وضع الألف علامةً للرفع ، وإن كان الموضع للواو فكأنه يقول : لاينكر وضع الألفِ موضع هذه الواو ،فإن الواوَ ترجع إلى الألفِ في مواضع ، وهي في ذلك على ضَرْبَيْنِ : مطرد وغيرمطرد : فالمطرد في كل موضع تحركت الواوُ وانفتح ماقبلها ولم يكن هناك مانع فإنها تسكن ثم تُقلب ألفا ، وغير المطَّرِد في مثل ياجَلُ ، فإن أصله يوجَل من الوجَلِ وهو الخوف وفيه أربع لغات : يَوْجَلُ ثم يَيْجَل ثم ياجَل ثم يِيْجَل والأصل هي الأول ثم قُلبت ياءً تقويةً للياءِ الأخرى بانضمام مثلها إليها ، ومَنْ كَرِهَ اجتماع الياءين أو الياءِ مع الواو قلبهَا ألفا ، لأنه قد انفتح َماقبل الواوِ ، وهو أحد مايعتبر في قلبها ألفا ،فآثر التخفيفَ ،ومن قال ييجل فإنه كسر الياء الأولى توسلا إلى قلب الواو ياء ،وكسر حرف المضارعة لغة قوم مِنْ كلب ،فإذا كانت الواو الساكنة قد تقلب ألفا حيث لاتلبس ولاتخالف أصلا فقلبُها حيث تلزم الإلباس أوْلى .

واعلم أن على هذا التقريرِ إشكالَيْن : الأول أنه لم يتعرض لتعليل دخول الحذفِ في الأمثلةِ الخمسة ليتم له الكلامُ في الإعراب بالحروف والوجه في ذلك أنه لماأشبهَ مااتصلت به من الأفعالِ المضارعة التي لم يعرض لها مايوجب بناءها صورة ضمير المثنى ماكان مثنى من الأسماءِ ،ومااتصلت به صورة ضمير الجمع المذكر العاقل ماكان مجموعا جمع السلامة من الأسماءِ المذكرة ، ومااتصلت به صورة ضمير المخاطب المؤنث ماكان بالياءِ مِن جمع المذكر السالم ، وكان منصوب المثنى والمجموع المذكر السالم ، محمولاً على مجرورهما من الياء : كان منصوب مااتصل به من الأفعال

٦٢ ماذكرناه من الصور محمولاً على مَجْزومها في حَذْفِ / النون ، لأن الجزْمَ فِي الأفعالِ نظيرُ الجر في الأسماءِ ،وقد مر تقريرُ هذا بأبلغ من هذا التقرير الإشكال الثاني : أن هذا التقرير والبحث إنما هو على مذهبِ من يرى أن هذه الحروف علامات إعراب بمنزلة الحركاتِ وهو مذهب الفراء والزيادي ،أما من يرَى أنها حروف إعراب كما هو مذهب سيبويه والزجاج وابن كيسان وابن السراج وأبي علي وغيرهم فالمعنى لهذا البحث عندهم ، فإن الحركة مقدرةٌ عندهم في كل حرف من هذه ، كما تقدر على ألفِ المقصور ، ولاتجري ايضا على مذهبِ الأخفش الذي يَرى أنها دَليلُ إعرابٍ وبه قال المبرد ومعنى كونها دلائل إعراب أنك إذَا رأيت الواوَ علمت أن الاسم مرفوع لأن الواو حرفُ إعرابٍ

ولاعلامةَ بمنزلة الضمة ،وهذا المذهبُ لافرق بينه وبين مَنْ يَرى أنها علاماتُ إعـــرابٍ في المعنى ،وكذلك أيضا لافائدةَ في هذا البحث على لغةِ بلْحرث الذين يَجْـــرُوْنَ المثنى مَجْرى المقصور كقول الشاعر (١) :

فَأطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولويَرى ∴ مَسَاغًالناباهُ الشُّجاع لَصَمَّمَا (٢)

فعلم أن هذا البحث والتدقيق ضائع لأنه تقرير لمذهب الخصم ، ويمكن أن يُجابَ عن هذا بأن المختارألا تقدر في هذه الحروف حركات على مذهبِ سيبويه ،بل الإعـــراب مستفادٌمن هذه أنفُسِها ، وحينئذ تجرى مجرى العلامات فيماتفيده المَعانى والتميز، وإن كانت حروفُ إعراب فالبحث فيها كالبحثِ عنها لو كانت علامات فكان البحثُ مفيدًا ، وقدأشار إلى هذا حيث قال : والحروفُ عندمن يرى الإعراب تبعٌ فهذا البحث عـــلى مذهبِ من يرىَ أن الإعرابَ بالحروفِ كالحركاتِ .

(الكَسْـرَةُ) قال رحمه الله تعالى : الكسرة تكون علامةً للخفضِ في الاسـم

٦٣ المتمكن وهو الذى لم يشابه الحرف/ ولم يتضمن مَعْنَاه ،ولم يقع موقع المبنى ولاضـارع ماوقَع موقع المبنى ،ولاهو اسم زَمانٍ أُضِيفَ إلى جُمْلةٍ .

قلت : المتمكن هو المعرب هاهنا ، وكأن غرضَه تفسيرَ المتمكن بانتفاءِ مايخرجه عن الأصَالة ، وقد طوَّل بتفصيل عللِ البناء التى سنذكرها فيمابعد ، وكان يغنيـــه أن يقول كما قال صاحبُ المفصل أنه الذى لامناسبةَ بينه وبين مالاتمكن له بوجـــهٍ قريبٍ أو بعيدٍ وهو الحرف .

وقدبسط هذه الأسباب في النسخة المتأخرة اكثرمن هذا البسط هنا ، وقـد مرذكرها ،ولها موضع تأتى فيه مفصلةً بأكثرمن هذا ، ومثال الذى يشبه الحـــرف الموصولات والمضمرات والمبهمات والذى يتضمن معناه أسماء الشرط وأسماء الاستفهام

---

(١) هو المتلمس وانظر ديوانه صفحة ٢ وانظرمختارات ابن الشجرى ٣٢ وشـــرح المفصل لابن يعيش٣ : ١٢٨ والأشمونى ١ : ٣٤ .

(٢) والشاهد في (لناباه) والأصل لنابيه فإلزامها الألف لغة فيها .

من نحو ما ومَنْ وكيف وأين ، والذى يقع موقع المبنى ، نزالِ ودَراكِ وهو عند ابن جنى (١) مبنى لأنه تضمن معنى لام الأمر ، لأنه يَرى أن مشابهةَ الفعلِ لاتوجب البناءَ إنما توجِبُ منع الصرف ، فيرجع هذا إلى الذى قبله على رأيه ، والذى يظهرأنه لايحتاج إلــى تعليلِ بناء هذا النوع أعنى باب تَراك ، لأنه لم يوضع إلا مواضع الأفعال ، فلايكــون فيها موجبٌ للإعراب أصلاً ، إذ المعانى الموجبة للإعراب هى الفاعلية والمفعوليـــة والإضافة وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا مواضع الأفعال فلاتصح هذه المعانــى فيها ، فلايكون للإعراب فيها مدخلٌ أصلا ، وإذا لم يكن للإعراب فيها مدخل فتبــقى على أصلها وهو سكون الآخر فاجتمع ساكنان فوجب الكسرُ لالتقائهما ، فإن قيل فقــد قال الشاعر : (٢)

دُعِيَتْ نزالِ .... (٣) ∴ ....

قلت : هذا كما تقول : دُعِيَتْ هذه الكلمةُ ، فلادليل إذاً على أن هـــذه

٦٤ الكلمةَ يدخلها معنًى يوجب الإعراب / أصلاً ، وأما الذى خارج نَزالِ وبابه فنحوحذام وقطام ، ولاهو اسم زمانٍ أضيف إلى جملةٍ فنحو قوله : (٤)

---

(١) انظرالخصائص ٣ : ٤٩ .

(٢) هو زهيربن أبى سلمى وانظرديوانه صفحة ٨٩ وهو من شواهد سيبوية ٢ : ٣٧ والمقتضب للمبرد ٣ : ٣٧٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ : ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ والخزانة ٣ : ٦١ .

(٣) قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :
وَلنعمَ حَشْوُ الدِرْعِ أنتَ إذا ∴ دُعِيَتْ نَزالِ ولجّ فى الذُعْرِ
والشاعرهنا يمدح هرم بن سنان فيقول : أنت شجاع اذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتد الحرب فنادى الأقران ، نزال : انزل ، لج الناس فى الذعر : أى تتابعوا فى الفزع .

(٤) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ٥١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١٦ و٤/٨١ : ٩١/٨ : ٦ ١٤٦ والخزانة ٣ : ١٥١ والتصريح ٢ : ٤٢ والهمع : ٢١٨/١ والدرر ١ : ١٨٧ .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ∴ .... (١)

والصواب أن يقول : إلى جملةٍ صدرها فِعْلٌ ماضٍ في أحدِ الوجهين .

وقال غيرُ البصريين : إن كل مايضاف إلى جملةٍ يبنى كقول الجزولي ، وكان حقه أن ينبه هنا على ما لا يلزم البناء له من هذه العلل ، فإن الإضافة إلى جملةٍ صدرها فعل ماض وإلى الجملةِ على الإطلاق على اختلافِ القولين ليس البناء لهما لازما بل يجوز معهما الوجهان : البناءُ والإعراب ، وكذلك بعض ماضارع ماوقع موقع المبنى وهو ماكان من فَعَالِ علما للمؤنث فيه الوجهان أيضًا ، فحقه أن ينبه على هذين والا أوهم خلافه ، ولأنه قد ذكر هذه الأشياء في معرضِ التعريفِ للاسْمِ المتمكن فكان ينبغى أن يحرر القولَ فيها ويحصرها لكنه قد نبَّه على مابقى له من هذا في بابِ المعرب والمبنى وفى بابِ المعدول على فَعَالِ .

قال رحمه الله تعالى : وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن .

قلت : كان يكفيه أن يقول من الابتداء : الكسرة تكون علامة للخفضِ في الاسم الأمكنِ ، وكان غرضه تفسير المتمكن والأمكن أيضا في ضمنِ ذكر العلامات اختصارا لكن قوله في المتمكن الأمكن عى ، فإن الأمكن يتضمن المتمكن تضمن الخاص للعام ، وإذا تضمنه فذكره مطابقٌ بعد ذكره تضمنا تطويلٌ منافٍ للتحرير والاختصار وأما الاشتقاق فيشبه أن يكون المتمكنُ مأخوذا من المكانَةِ بمعنى التمكن كما يقال متين بمعنى المتانة .

وقال أبو البقاء : هو من المكنة وهو الثبوت ، كأن الاَسم المتمكنَ ثابتٌ في مكانه ، ويحتمل أن يكون التمكنُ بمعنى القدرةِ ، إذ المعرب متمكنٌ من الحركاتِ

٦٥ الثلاث ويقدر عليها / والأمكنُ أفعل منه للتفضيل لأن هذا المعنى فيه أقوى منه في الأولِ .

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وقلتُ ألمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

يقول النابغة انه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طربه وصباه والوازع النا والزاجر وإسناد الوازع الى المشيب مجاز والجملة التى أضيفت اليها حين جملة فعلية فعلها ماض .

قال رحمه الله تعالى : وهو الذى فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غيره قال فى الأخرى : والكسرة تكون علامة للخفض فى متمكن الاسم ولا تخصه وإنما توجد منه فى الأمكن ، وهو ما فيه تنوين ظاهر أو ألف ولام أو كان مضافا إضافة لم يطرق إليه ألا يكون متمكنا .

قلت : قوله إضافة لم يطرق إليه احتراز عن الإضافة إلى ياء المتكلم أو إلى الجملة على ما مره وقوله ظاهر احتراز عن غير المتصرف ، فإن التنوين فيه مقدر بدليل قولهم هؤلاء حواج بيت الله بالنصب ، واسم الفاعل لا ينصب إلا إذا كان فيه التنوين أو الألف واللام ولأن الشاعر يصرف ما لا ينصرف ضرورة ، ولا يفعل ذلك فى المبنى ، ولا بما فيه ألف ولام أو اضافة فدل على تقدير التنوين فى غير المنصرف ، والإضافة تعاقب هذا التنوين المقدر أيضا ، وقد ذكرنا أن الأمكن للتفضيل فلابد من اختصاصه بزيادة لا توجد فى المتمكن ، وتلك الزيادة هى التنوين الظاهر ، أما اللام والاضافة فيدخلان فى المتمكن أيضا ، واذا لم يفضله بهما كانا مشتركين فيهما ، فتعريفه للأمكن بما هو مشترك بين المتمكن والأمكن لا يفيد التمييز .

ويجاب عن هذا بوجهين : أحدهما : أن الأمكن تدخله الثلاثة على التعاقب وغير الأمكن لا تدخله الثلاثة فقد امتاز عنه . الثانى : إنا نقول الأمكن كله يدخله الثلاثة وغير الأمكن لا يدخله شئ منها نحو أحمد ، أما إذا أضيف فقيل بأحمدكم فإنه التحق بقسم الأمكن ، وكذلك إذا قيل بالفرس الأشقر .

وبالجملة فإن الأمكن عندهم هو المنصرف ، فإن فسر المنصرف بأنه الاسم الذى ظهر فيه التنوين ، والصرف ليس إلا للتنوين الظاهر فقط ، فعلى هذا ما لا يظهر
٦٦ فيه التنوين / هو غير المنصرف سواء كان امتناعه من التنوين لشبه الفعل أو لوجود ما لا يجتمع معه أو ينوب عنه ، فيهم المتمكن فى المنصرف وغير المنصرف وتتوجه المؤاخذة وإن فسر المنصرف بأنه الذى فيه تنوين أو ما يعاقب التنوين أو يعتاض عنه وغير المنصرف بضد ذلك كله لا يتوجه الإشكال ، لكن المشهور فى هذا العلم أن المنصرف هو الذى لم يشابه الفعل من جهتين وهو الأمكن ، وغير المنصرف ما شابه الفعل من جهتين وبدخول اللام أو الاضافة لا يزول الشبه الذى كان ، فاللام تدخل فى الأمكن وغير

الأمكن ، فلا يصح تفسير الأمكن بأنه الذى فيه أحد الثلاثة ، وتمامُ هذا البحث يأتى فى باب ما لا ينصرف ان شاء الله تعالى .

قال رحمه الله تعالى : وتستثقل وتتعذر .

قلت : تستثقل فى المنقوص نحو الداعى والقاضى كالضمة وتتعذر فى المقصور من نحو الفتى والدعوى كغيرها من الحركات ، أما الاستثقال فى المنقوص ، فلأن الياء فى تقدير كسرتين وقبلها كسرة ، فلو كُسرت لاجتمعت أربع كسرات ، وأما استثقال الضمة فى الياء فلكونها كأجنبية بين أختين ، إذ الضمة تضاد الكسرة ، وما يجانس الكسرة وهى الياء ، وإذا استثقل اجتماعُ الأمثال فاجتماع الأضداد أولى .

قال رحمه الله تعالى : والياء تكونُ علامةً للجر فى الأسماء التى منها أخوك وفى التثنية والجمع على ما مضى مفصلا عند ذكر علاماتِ الرفع ، وفى النسخة الأخرى . والياء تكون علامة الخفض فى أخيك وأخواته ، وفى التثنية والجمع على حدها نظرًا الى الظاهر لا على التحقيق .

قلت : قوله لا على التحقيق إشارةٌ إلى ما قلنا إنّ هذه الحروف ليست علامات وإنما تجرى مجرى العلامات فى إفادة التمييز ، وإنما هى حروف إعراب وقد صرح
٦٧ بذلك / فى قوله كلتاهما حرف الاعراب ، فإن قلت : فبين كلامه تناقض ، لأنه هنا قد جعلها علامةً وهناك قد جعلها حروفَ إعراب ؟ قلت : عنه جوابان : أحدهما : لعله ذكر لك على مذهب الغير ، ولاشك أنها علامات عند بعض الناس ، الثاني : أنها لما أفادت ما تفيده العلاماتُ سماها علامات ، وقوله على ما مضى إشارة إلى التفصيل الذى تقدم وهذا الفصل بكماله مكرر ، أما أن الياء علامة للجر فى الأسماء الستة فقد ذكره فى قوله كانت بالواو رفعا ، وبالألف نصبا وبالياء جرا ، وأما كونها علامة فى التثنية والجمع فقد ذكره فى قوله : ويلحقه الواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرا . ومثل هذا الكلام الوجيزُ لا يليق به هذا التكرير ، والعذر له فى ذلك أنه يتبع كلام الزجاجى ويمشى معه كيف دار ، وهو قد ذكر ذلك ، وأيضا فأراد أن يذكر كل حركة بخصوصيتها ، وأين تكون علامة وكذلك الحروف فلزم من ذلك التكرار .

قال رحمه الله تعالى : الفتحة تكون علامة للخفض فى كل اسم متمكن ليس فيه تنوين ظاهر ، ولا ما لا يجتمع مع التنوين لا ظاهرا ولا مقدرا وهو الألف واللام والإضافة ،

وقال فى الأخرى : والفتحة علامة الجر فى متمكن الاسم مالم يكن فيه تنوين ظاهر ولم يلحقه ما لا يجتمع مع التنوين لا ظاهرًا ولا مقدرا .

قلت : هذا عنده غير المنصرف ، وقوله : " لا ظاهرا ولا مقدرا " احترازعما لا ينصرف على ما مر ، والتنوين لا يجامع أيضا الإضافة ولا اللام ، لأن المقدَّر فى حكم المحقق ، وإنما لم يجامع اللام التنوين ، لأن اللام للتعريف والتنوين للتنكير فى أحد معانيه ، وأيضا فاللام زائدة فى أوله فكرهوا الزيادة فى آخره ، ولا يجامع الإضافة
أيضا ، لأن الاضافة تؤذن بالاتصال / والتنوين يؤذن بالانفصال ، وأيضا فالمضاف ٦٨
إليه نائبٌ عن التنوين ولو نُون لزم الجمع بين النائب والمنوب عنه ، وأيضا فالمضاف إليه من تمام المضاف فلو نون لزم لحاق التنوين الاسم قبل تمامه ، ونعنى بالإضافة : إضافة الاسم إلى غيره لا إضافة غيره إليه ، لأن المضاف إليه غيره لا يلزم أن يكون مخفوضا بالكسرة ، ألا ترى إلى قولهم غلامُ أحمدَ وإنما يلزم فى المضافِ إلى غيره من نحو مساجدِكم .

وقد نقصه من هذا الفصل أن يعلل كون الفتحة علامة للخفض ، وهى فى الأصل للنصب والقول فى ذلك على طريقته ، أنهم لما منعوا ما لا ينصرف كسرة الإعراب والتنوين ليكون ذلك علامة لشبهه بالفعل حملوا المجرور فى ذلك على المنصوب دون المرفوع فكانت علامة الجر فيه الفتحة ، كما لأجله حملوا المنصوبَ من المثنى والمجموع المذكر السالم على المجرور دون المرفوع من أجلِ التآخى الذى بينهما .

وزعم بعضُهم أن الاسمَ الذى لا ينصرف فى موضع الجر مَبْنى على الفتح .

قال رحمه الله تعالى : وكل فِعْلٍ كانت الضمةُ تظهر فى آخرِه فجزمُه بالإسكانِ

وقال فى الأخرى : وكل فعلٍ رفعه بضمةٍ تظهر فى آخره فجزمُه بإسكانِ آخرِه

قلت : الجازم لا يدخل إلا على مرفوع ، فإن كان مرفوعا بالضمة فإما أن تكون ظاهرة أو مقدرة فإن كانت ظاهرة نحو يضرب حذفها الجازم وسمى هذا الحذف سكونا ، فيقال علامة الجزم السكون ولو قيل حذف الضمة لكان صحيحا .

قال رحمه الله تعالى : وكل فعل كانت الضمة تقدر فى آخره فجزمه بحذفِ الحرف الذى تقدر فيه الضمة وفى الأخرى وما استثقلت الضمة منه فى آخره أو تعذرت

تجزمه بحذف مافيه استثقلت أو تعذرت .

٦١ قلت هذه عبارة حسنة وجيزة واختلف في المحذوف / للجزم هاهنا : فقيل هو الحركة المقدرة ثم حذف الحرف للفرق بين المرفوع والمجزوم وعلى هذا جاء : (١)

أَلَمْ يأتيكَ والأَنباءُ تنمِي ∴ .... (٢)

باثبات الياء بحذف الحركة المقدرة وهى لغة حكاها الزجاج قال : يجرون المعتل مجرى الصحيح ، وأباها الأكثرون ، وقيل الياء إشباع والمحذوف للجزم هو الحرف ، لأنه لابد أن يحذف له شيء من اللفظ ، فلما لم يصادف حركة يحذفها حذف الحرف ثم أشبع ، وقيل إنما حذفت هذه الحروف للجزم ، لأنها تشبه الحركات ، لأن مخارجها هى مخارجها ، وهى ناشئة منها ، ولاتدخلها فى حال الرفع الحركة كما لاتدخل الحركة على الحركة ، فلما أشبهت الحركات وكان الجازم يحذف الحركات حذف أيضا مايشبهها .

وشبه أبو بكر الجازم بالدواء الذى إن وجد فضلة استفرغها وإلا أخذ من نفس البدن (٣) .

وقيل حذف الحركة المقدرة وحذف الحرف استحسانا ، لأنه لابُدَّ أن يسقط للجزم شيء من اللفظ .

---

(١) هو قيس بن زهير العبسي وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٥٩ وانظر الخصائص لابن جنى ١ : ٣٣٣ والمحتسب لابن جنى ١ : ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، والمنصف لابن جنى ٢ : ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٢٤ ، ١٠ : ١٠٤ والخزانة ٣ : ٥٣٤ والعينى ١ : ٢٣٠ والتصريح ١ : ٨٧ والهمع ١ : ٥٢ والدرر ١ : ٢٨ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

والشاهد فى البيت إسكان الياء فى (يأتيك) فى حال الجزم حملا لها على الصحيح ، وهى لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم فى جميع أحواله ، فاستعملها هنا للضرورة .

(٣) أنظر التصريح ١ : ٨٧ .

وقيل الجازم حذف الحركة لأنه محل الحركة ، فلما لم يجد الحال أخذ المحل .

وقيل حُذف لكونه حرف علة ساكنًا طرفا فلما ضعف من هذه الوجوه تسلط عليه فحذفه كما تحذف الحركة لضعفها .

ولما كان قول الزجاجي : وكل فعلٍ فى آخره ياء أو واو أو ألف فجزمه بحذف آخره مستدركا ، فان المهموز الآخر نحو يخطىء ويقرأ ويوضؤ آخره ألف وياء وواو بعد التسهيل بالبدل ، ولايحذف آخره للجزم ، رأى أن هذه العبارة أجود والأمر كما رآه ، لأنا إذا سهلنا هذا المهموز بأن أبدلناه بعد أن جزمناه فلايحذف حرف اللين أصلا ، لأن الضمة لاتقدر فيه ، لأن البدل لم يكن إلا بعد الجزم والجزم قد أذهب الحركة من الفعل ، فليس فيه تقدرها إلا أن يتناسى أثر الجزم الأول ، فحينئذ يحذف حرف اللين لكنه ضعيف ، وأما إذا سهلناه بالبدل

٧٠ قبل أن نجزمه فهاهنا يتصور وجهان : ألايحذف / الحرف اللين مراعاة للأصل وعدم الاعتداد بالعارض وأن يحذف على ألا يراعى الأصل ، ولكن على الاعتداد بالعارض ، وكأن الفعلَ فى آخره حرف لين فى الأصل والضمة فى آخره مقدرة على الحرف اللين وعليه قول الشاعر[(١)] :

.... ∴ ... وَإِلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ [(٢)]

وأما على الوجه الأول فلايمكن حذف حرف اللين أصلًا على ماقدمناه وليس فى حرف اللين إذ ذاك تقدير ضمة فيدخل بذلك تحت قوله : كل فعلٍ كانت الضمة تقدر فى آخره فجزمه بحذف الحرف الذى تقدر فيه الضمة .

قال رحمه الله تعالى : وكل فعلٍ رفعه بالنونِ فجزمه بحذفِها وكذلك نصبه

وفى الأخرى : وما رفعه منه بالنون فجزمه بحذفها .

---

(١) هو زهير بن أبى سلمى وانظر معلقته والمقرب لابن عصفور صفحة ٥ والخزانة ١ : ٤٤٣ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ١٠ والهمع ١ : ٥٢ والدرر ١ : ٥٩ .

(٢) قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :

جَرِىءٍ متى يظلم يُعاقِبْ بظُلْمِهِ ∴ سريعًا وَإِلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ

قلت : قد تكرر هذا فى قوله : فعلامة الرفع فيه نون تثبت رفعا وتحذف نصبًا وجزما ، وبعضهم يرى أن النون عوض من الحركة التى هى الضمة فيقول : النون ليست علامة بل عوض مما منع الفعل من الحركة ، والأول أجود . قال فى النسخة الأخرى : وقول أبى القاسم فجميع علامات الاعراب أربع عشرة علامة إنما عد فيه مواضع العلامات لا أنفسها ، وأراد بجميع مواضع علامات الإعراب أربعة عشر موضع علامة ، فحذف مواضع وموضع وأقام ما أضيف إليه مقامهما ، وعامل اللفظ معاملة مالم يحذف منه ، وأما قوله وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء فعدَّ للعلامات أنفسها على ما أصل .

والتحقيق أن العلامات ست إن عدت النون من يفعلان وتفعلون وتفعلين منها ، وان جعلت عوضا مما منعه الفعل من تغيير حرف الإعراب لا إعرابا فهى خمس وأما باعتبار ما يلحق حرف الإعراب بعد وجوده فإنما هى أربع فقط .

قلت : انما جعلها ستا لأنه لم يعد حروف اللين منها بل جعلها

٧١ ثلاث / حركات والنون والحذف والسكون ، وان لم يعد النون كانت خمسًا ، أما لو عدَّ حروف اللين لكانت تسعا كما قال الزجاجى ، والتحقيق أن الحذف والسكون أيضًا شئ واحد والاختلاف فى المحذوف ، فعلى هذا تكون العلامات ثمانيا إن عددنا حروف اللين والنون منها ، قوله : " وأما باعتبار ما يلحق حرف الإعراب " يعنى أن النون لم تلحق حرف إعراب ، وإن جعلناها إعرابًا ، بل ليس معها حرف إعراب أصلا ، والحروف أيضا لم تلحق حرف الإعراب وان قلنا أنها علامات ؛ لأن الحرف مستقل لا يحتاج إلى حرف يلحقه بخلاف الحركة ، فعلى هذا يكون جميع ما يلحق حرف الإعراب ثلاث حركات والحذف رابع .

° °

باب (الأفعال)

الأفعالُ بالنسبة إلى الزمانِ ثلاثة أقسام: ماضٍ بالوضع كفعلَ ومستقبل بالوضع كافعل ومبهمٌ بالوضع كيفعلُ وفى الأخرى: الأفعال بالنسبة إلى الزمانِ ماضٍ بالوضع ومستقبل به ومبهم بين الحاضر والمستقبل بـه .

قلت.. الفعل له تقسيمات: تقسيم إلى المتعدى واللازم، وتقسيم الصحيح والمعتل وتقسيم إلى التصرف وعدم التصرف، فعيّن التقسيم الذى قصد البحث عنه لذلك وهو التقسيم بالنسبة إلى الزمان، وإنما انقسم الفعل بانقسام الأزمنة، لأنه إنما جئ به لتخصيص زمن المصدر وإلا لوقع الاستغناء عنه بالمصدر، فإنك إذا قلتَ: لزيدٍ ضربٌ، فهم إسناد الأثر الذى هو المصدر إلى زيدٍ لكن لم يُعلم وقته، فلو قلت لزيدٍ ضربٌ أمس تعيّن زمانه، لكن يطول الكلام فاختصر فقيل ضربَ زيدٌ، فأفادت الكلمتان ما أفادت أربع كلمات، فكان فى الإتيان به / حكمة الاختصار والإيجاز مع ٧٢
بلوغ المراد، وإذا كان مسوقا لأجل الزمان فلا جرم انقسم بانقسامه وكانت الأزمنة ثلاثة فجعلوا لكل زمانٍ صيغة على حدة.

وإنما قلنا إن الأزمنة ثلاثة، لأن زمان الإخبار بالفعل إن كان زمان وقوعه فهو الحاضر، وإن كان زمان الإخبار به سابقا على وقوعه فهو المستقبل وإن كان متأخرا فهو الماضى، فالماضى هو الذى مرّ عليه زمانان: زمان وقوعه وزمان الإخبار عنه وكذلك المستقبل أما الحاضر فلم يمر عليه إلا زمانٌ واحدٌ ولا يُعنى بقولى مضى عليه زمان واحد أن زمان الفعل قد انقضى، وإلا كان ماضيا، بل الفعل بعدُ مساوقٌ لذلك الزمان متجزئٌ بتجزئه فإن قلت: الفعل إما أن يكون قد دخل فى الوجود أو ليس فإن دخل فهو الماضى، وإن لم يدخل فهو المستقبل ولا واسطة قلت: الذى دخل فى الوجود على قسمين: قسم فرغ منه وانقضى وهذا هو الماضى، وقسم لم ينقض بعدُ ولا فرغ منه بل هو ذا يفصل وهذا هو الحاضر، فإن فسر المنكر الحاضر بأنه الآن الذى لا ينقسم ولا يقع فيه من الأفعال إلا ما كان دفعيا أما المتجزئ فلا فنحن نسلم هذا ونفسر الحاضر بما هو على جبينى الآن، ولا شك أنه فرق بين كون الفاعل فى الفعل وبين كونه فارغا منه بعد الشروع فيه، فالحالة الوسطى التى بين الشروع والفراغ وهى التى نسميها بالحاضر

والدائمِ والحالِ ، وهذا مما لا يتأتى إنكارُه ، وأدنى ما يُحاج به مُنكر هذا الزمان أن يقال له : أأنت الآن فى زمانٍ ماضٍ أو مستقبل؟ وكلاهما يقتضى أن يكون مفقودًا ، فلابدّ من أن يعترف بأنه فى زمانٍ بين الماضى والمستقبل وذلك هو الحال ، ولذلك وردت العبارةُ مثلثةً فى قوله تعالى " لَهُ ما بَيْنَ أيْدِينا وما خَلْفَنا وما بَيْنَ ذَلِكَ " (١)

٧٣ وفى قول زهير (٢):

وأعلمُ عِلمَ اليومِ والأمسِ قبلَهُ .. ولكنَّنِي عَنْ عِلْمِ ما فى غَدٍ عَمِى (٣)

وإذا ثبت أن الأزمنة ثلاثةٌ ، وأن الفعلَ سيق للدلالة عليها ، وجب أن تكون على ثلاثةِ أقسامٍ ، فالذى للدلالةِ على الماضى منه صيغة فَعَلَ على اختلافِ أوزانِها فإذا جردت هذه الصيغة عن القرائنِ الصارقة لم يفهم منها إلا الماضى ، وقدْ يقترن بها لفظ أمس رفعًا لاحتمال التجوزِ ، والذى للمستقبلِ صيغة إفْعَلْ على اختلافِ أوزانها وفى معناها لاتفعل لكنه لايكون إلا بقرينةٍ ولذلك لم يذكره ، والذى للحاضرِ منه صيغة يَفْعل إلا أنها لاتتخلص للحال الا بقرينةٍ عند قوم ، ولذلك قال إنها مُبْهمة والمبهم هو المغْلق ، يقال بابٌ مبهَمٌ أى مغلقٌ وهذا على قول من يقول : إنها مشتركة بين الحاضرِ والمستقبلِ ، وكأنها وُضِعَتْ كذلك للتشكيكِ الذى يَقع للناظرِ فى فصل الحاضرِ ، فإنه إن نظر إلى الجزءِ الذى انقضى منه رآه ماضيًا ، وإن نظر إلى الجُزءِ الذى لم يأتِ بعد رآه مستقبلا ، والجُزْءُ الذى يحاذيه نظره سريع التقضى فلا جرم لايتخلص له زمان بل يبهم عليه ، فلذلك وضعوا الصيغة الدالة عليه مبهمة ، وبعضهم يرى أن هذه الصيغةَ موضوعةٌ للحال ، وإنما كثر التجوز بها فى المستقبلِ فُظنَّتْ مشتركة ، إذ من المناسبِ أن تكون للحالِ أيضا صيغة خاصة كما كان لأخويه ، ولذلك إذا تجرد عن القرائنِ لم يُصْرفْ إلا إلى الحالِ ، ولا يصرفُ إلى المستقبل إلا بقرينةٍ ، وهذا شأنُ الحقيقةِ والمجازِ ، والقائل بالاشتراكِ يجيب عن هذا بأنه لانزاع أن الحال

---

(١) الآية ٦٤ من سورة مريم .

(٢) وانظر معلقته ومعاهد التنصيص للعباس ١ : ١٠٩ .

(٣) والشاعر يشير الى انه يعرف ماضى وما هو فيه الآن ولكنه لايعلم المستقبل أبدا .

أولى به عند الإطلاق ، ولكن ليس ذلك ، لأنه خُصص بها ، لأن الناس أشدُّ اهتماما بما هُمْ فيه (١) مما ينتظرون إذ قد تقضي عنهم ، ولأن الإخبار عند الإطلاق يُحمل على الحال ، لأنه الذي يتمكن الإنسان من العلم به حِسا .

قال / رحمه الله تعالى : فالمستقبل بالوضع لاقرينة له تُزيله عما وُضِع لـه ، ٧٤
وعبارة أخرى : ولا قرينة تزيل مستقبل الوضع عما وضع له من الزمان .

قلت : لوقال : فصيغة افعل لايعرض لها صرف عمّا وُضعت له كان أجود ؛ فإن المبهم أيضا مستقبل عند مَنْ يرى أنها مشترك ، وإنما لم تصرف صيغة افعل عن موضوعها لطلبها الاستقبال بالوضع والمعنى ، أما بالوضع فظاهر ، وأما بالمعنى فلأنها لطلب الفعل وطلب الحاصل محال .

قال رحمه الله تعالى : والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي منها : لو وربما ويقول في الأخرى : وأما المبهم فيصرف معناه دون لفظه إلى : المضي لو وربما .

قلت : المبهم صيغة يفعل إذا تجردت عن القرائن ويزول إبهامها بالقرائن كسائر الألفاظ المشتركة ، فمن قرائنها الصارفة لها إلى المضي لو وربما ، أما لو فلأنها شرط في الماضي كما أن إن شرط في المستقبل ويدل على أنها تخلص للماضي حسن اقتران الزمان الماضي بها في قولك لو يقوم زيدٌ أمس لأكرمتك ومنه قوله تعالى .. لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ (٢) أي لو أطاعكم ، وكذلك ربما تقول ربما يقوم زيد إذا أقللت قيامه ومنه قوله تعالى "رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا" (٣) أي ربما ودّوا وانما أتى معها بصيغة المضارع لأنها تختص بالاسم ، فلما كفت بما وتهيأت بها لأن تدخل على الفعل اختير أن يكون ذلك مضارعا للاسم حتى لا تخرج عن بابها كثيرا ومما يخلصه أيضا للماضي كان في قولك كان زيدٌ يأكل الطيب ، ومنها لم ولما عند مَنْ يقول : إنها تدخل على لفظ المضارع فتصرف معناه دون لفظه إلى الماضي .

---

(١) (فيه) إضافة من (ب) .
(٢) الآية ٧ من سورة الحجرات .
(٣) الآية ٢ من سورة الحجر .

قال رحمه الله تعالى : وقرائن تخلصه إلى الحال وهى الآن وما فى معناها
٧٥ وقال فى الأخرى / وإلى الحال إعماله فى حاضر الزمان .

قلت : الذى فى معنى الان : الساعة أو انفا أو هذا الوقت ، ولو حدثت حديثا فقلت: إنى أظنك صادقا كان أظن للحال ، ومنها لام الابتداء فى قول الأكثرين ومنها ما النافية وليس .

قال رحمه الله تعالى وقرائن تخلصه للاستقبال وهى لام الأمر والدعاء ولا فى النهى والدعاء ولام القسم ولا فى النفى ونونا التوكيد وحرفا التنفيس وإعماله فى الظرف المستقبل والنواصب كلها وأدوات الشرط وقال فى الأخرى: بعد قوله ولام القسم : ونون التأكيد أية كانت وحرف التنفيس أيا كان ولا فى النفى وإعماله فى مستقبل الزمان وماليس ملغى من النواصب كان عاملا فى لفظه أو فى موضعه ، وأدوات الشرط ما يعمل منها وما لايعمل إلا لو .

قلت : أما لام الأمر والدعاء فلأن الأمر طلب الفعل فلا يكون واقعا ، وكذلك الدعاء والنهى طلب الترك ولام القسم تلزمها النون وهى خاصة بالاستقبال ولا لنفى الاستقبال ونونا التوكيد للحث على الفعل ، وذلك لايكون إلا فى الفعل المستقبل وحرفا التنفيس : السين وسوف وهما موضوعان لتخليص الفعل إلى الاستقبال كما وضعت التاء للتأنيث وإعماله فى مستقبل الزمان نحو يقوم غدا ، وماليس ملغى من النواصب فيحترز به عن إذن إذا ألغيت وأدوات الشرط نحو إن والذى لايعمل نحو إذا إلا لو فإنها شرط فى الماضى وأجاز الفراء المجازاة بها فى المستقبل (1) .

قال رحمه الله تعالى : والماضى بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها إلا لو ، وله قرائن تصرف لفظه إلى المبهم دون
٧٦ معناه وهى لم ولما وقال / فى الأخرى : وتصرف معنى الماضى بالوضع لا لفظه إلى

---

(١) جاء فى شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١٥٥ " وزعم الفراء أن لو تستعمل للاستقبال " .

الاستقبال وان نفى بلم ، أدوات الشرط كلها إلا لو ولما الظرفية ، واستثنى أبو العباس من ذلك كان (١) إذا وقعت شرطا ولم يسلم له ، وتصرف لفظه إلى لفظ المبهم لامعناه لم ولما الجازمة .

قلت : صيغة فعل يراد بها المستقبل عند القرائن كقولك إن قام زيد اكرمتك معناه إن يقم وأما لم ولما فانهما لنفى الماضي كما أن ما لنفى الحال ، واذا كانت لنفى الماضى واللفظ مضارع ، فاما أن تكون قد دخلت على لفظ المضارع وقلبت معناه إلى المضى ، واما أن تكون قد دخلت على لفظ الماضى فقلبت لفظه وبقت معناه على ما كان عليه والاول هو المختار ، لأن له نظائر فى كلامهم من نحو أدوات الشرط وغيرها فانها تقلب المعنى ويبقى اللفظ نحو إن قام وكذلك ربما تقلب المعنى دون اللفظ .

قال سيبويه : لم يفعل نفى فعل ، لأن المضى يجمعهما فى قولك : فعل زيد أمس ولم يفعل أمس فهى لنفى ما مضى بلفظ المضارع .(٢)

وقوله الجازمة احترز عن لما التى بمعنى حين ، وقد جاءت لم بمعنى ما غير جازمة فى قول الشاعر (٣) .

لولا فوارس من نعم وأسرتها ∴ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (٤) .

وقد ظهر من هذا أن كلا لفظى الماضى والمستقبل يأتى على ثلاثة أضرب : ماض لفظا ومعنى نحو قام ، وماض معنى لا لفظا نحو لم يقم ، وماض لفظا لا معنى

---

(١) جاء فى الهمع ٢ : ٥٩ " كان المبرد يزعم أن (كان) تبقى على مدلولها على المضى ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من دبر " وانظر الاصول لابن السراج ٢ : ١٦١ والتوطئة للشلوبينى لوحة رقم ٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٦٠ .

(٣) مجهول وانظر المحتسب لابن جنى ٢ : ٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٨ والخزانة ٣ : ٦٢٦ والعينى ٤ : ٤٤٦ والتصريح ٢ : ٢٤٧ والهمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٢ .

(٤) استشهد به اللورقى على أن لم قد تهمل أحيانا حملا على ما ، والصليفاء اسم موضع وفى الاصل : هى تصغير صلفاء وهى الارض الصلبة ، وقوله لم يوفون جواب لولا ، وقد استشهد به ابن مالك على أن لم قد تهمل فلا تجزم بقله

الاستقبال وان نفى بلم ، أدوات الشرط كلها إلا لو ولما الظرفية ، واستثنى أبو العباس من ذلك كان (١) إذا وقعت شرطا ولم يسلم له ، وتصرف لفظه إلى لفظ المبهم لامعناه لم ولما الجازمة .

قلت : صيغة فعل يراد بها المستقبل عند القرائن كقولك إن قام زيد اكرمتك معناه إن يقم وأما لم ولما فانهما لنفي الماضي كما أن ما لنفي الحال ، واذا كانت لنفي الماضي واللفظ مضارع ، فإما أن تكون قد دخلت على لفظ المضارع وقلبت معناه إلى المضى ، وإما أن تكون قد دخلت على لفظ الماضي فقلبت لفظه وبقت معناه على ما كان عليه والاول هو المختار ، لأن له نظائر في كلامهم من نحو أدوات الشرط وغيرها فإنها تقلب المعنى ويبقى اللفظ نحو إن قام وكذلك ربما تقلب المعنى دون اللفظ .

قال سيبويه : لم يفعل نفى فعل ، لأن المضى يجمعهما في قولك : فعل زيد أمس ولم يفعل أمس فهي لنفي ما مضى بلفظ المضارع .(٢)

وقوله الجازمة احترز عن لما التي بمعنى حين ، وقد جاءت لم بمعنى ما غير جازمة في قول الشاعر (٣) .

لولا فوارس من نعم وأسرتها ∴ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (٤) .

وقد ظهر من هذا أن كلا لفظي الماضي والمستقبل يأتي على ثلاثة أضرب : ماض لفظا ومعنى نحو قام ، وماض معنى لا لفظا نحو لم يقم ، وما لفظا لا معنى

---

(١) جاء في الهمع ٢ : ٥٩ " كان المبرد يزعم أن (كان) تبقى على مدلولها على المضى ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته " وان كان قميصه قد من دبر " وانظر الاصول لابن السراج ٢ : ١٦١ والتوطئة للشلوبيني لوحة رقم ٢٨ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٦٠ .

(٣) مجهول وانظر المحتسب لابن جني ٢ : ٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٨ والخزانة ٣ : ٦٢٦ والعيني ٤ : ٤٤٦ والتصريح ٢ : ٢٤٧ والهمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٢ .

(٤) استشهد به اللورقي على أن لم قد تهمل أحيانا حملا على ما ، والصليفاء اسم موضع وفي الاصل : هي تصغير صلفاء وهي الأرض الصلبة ، وقوله لم يوفون جواب لولا ، وقد استشهد به ابن مالك على أن لم قد تهمل فلا تجزم بقله وخصه غيره بالضرورة .

نحو إن قام زيدٌ ، وكذلك المستقبلُ وقوله وان نُفى بلمْ يعنى مثل قوله تعالى : فإنْ لمْ تفعلوا " (١) فإنه للاستقبال مع وجود لم التى تخلص للماضى ، وقوله : استثنى أبو العباس من ذلك كان نحو قولك : ان كنت فعلت كذا فقد كان فعل فلانٌ كذا ،

٧٧ فهذا الماضى لم ينتقل معناه / إلى الاستقبال .

وقد ذكر الجزولى أيضا أن هذا الجواب قد يكون بالماضى لفظا ومعنى وهو مخالف لما ذكر هنا وعذره فى ذلك إما الحملُ على الأكثرِ على عادتِهم فى البناءِ على الأكثرِ إذْ كانت المواضى كلها ينتقل معناها إلى المستقبلِ عند دخول أدواتِ الشرط عليها وأما جوابُ أبى العباس فنقول لا نسلم أن أداة الشرط دخلت هنا على الماضى بل على فعلٍ مستقبلٍ تقديرا أى إن تكنْ كنت فعلْتَ وهذا أولى مِن أن نقول : إنّ كان خالفت فى ذلك سائرَ الأفعالِ .

قال رحمه الله تعالى : الهمزةُ مِنْ حُروفِ المضارعة للمتكلم وحده ، والنون للواحدِ ومعه غيرُه ، وللواحدِ المعظِم نفسه والياء للغائبِ مطلقا والغائباتِ والتاء للمخاطَب مطلقًا والغائبةِ والغائبتين ، وفى الأخرى : والهمزة من حروف المضارعةِ للمتكلم وحده والنون له مع غيره ووحده إذا عظَّم نفسه ، والياء للغائبِ مطلقا وللغائباتِ والتاء للمخاطَب مطلقا وللغائبة مفردة ومثناه .

قلت : استعمالُ النون للواحدِ مَجاز لاحقيقة وهذه الأربع تسمى حُروف المضارعة لأنَّ الفعلَ لايضارعُ الاسْم إلا مع وجودها وتسمى الزوائد الأربع .

وتجمعها أنيتُ أو نأيتُ ، ويقال فى حد المضارع أنه الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع فتكون اللام للعهد ، فلا ينتقض الحد بنحو أكرم وتكلم ، لأنَّ المراد من الزوائد الزوائد المفيدة أحد ما ذكرناه من المعانى ، فإن زيد فى الحد وكان مرفوعا قبل أن يدْخلَ عليه ناصبٌ أو جازم لم يحتج إلى الاعتذار وسلمه الحد عن النقض .

---

(١) الآية من ٢٤ من سورة البقرة .

وإنما خصصت هذه الأربع دون غيرها لوجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف أبعاض الضمائر الموضوعة لما دلت عليه هذه الحروف ،
٧٨ فالهمزة مأخوذة من أنا والنون من نحن والتاء من أنت والياء من هي وكان / الأصل
أن تؤخذ الواو من هو ، لأن الذكر هو الأصل ، لكن كرهوا زيادة الواو أولا فعدل
إلى الياء مع أن الياء أخف ، ولهذا جاز ابراز الفاعل في الياء دون غيرها من حروف المضارعة
تنبيها على فرعيتها في الزيادة .

الوجه الثاني : أن يقال أول مازيد حرف المد واللين ، لكن الألف تعذرت زيادتها أولا فعدل عنها إلى أختها وهي الهمزة والواو لاتزاد أولا ، لأنها معرضة لأن تدخل عليها واو العطف ، فلو كان مع ذلك فاء الفعل واوا لاجتمعت ثلاث واوات في موضع واحد وذلك يشبه نباح الكلاب كما قيل ، فعدل عنها إلى بدلها وهي الياء وزيدت الياء لامكان زيادتها .

وقد بقي من الأحوال الواحد إذا كان معه غيره فلم يجدوا أولى من النون لمشابهتها لحروف اللين على ما سبق ، وخصت الهمزة بالمتكلم لأن المتكلم أول والهمزة من أول المخارج ، وخصت النون بالجمع لأنها تشبه الواو والواو للجمع ضميرا وعلامة وخصت التاء بالمخاطب لأنها ضمير له في ضربت وفي المؤنث تكون علامة للتأنيث وخصت الياء بالغائب لما فيها من الخفاء الشبيه بحال الغائب وقوله في الياء للغائب المذكر مطلقا يعني مفردا كان أو مثنى أو مجموعا والغائبات نحو الهندات يقمن وقوله في التاء للمخاطب مطلقا أي في ثلاثة أنواع : المذكر المخاطب المفرد نحو تقوم يازيده والمثنى أنتما تقومان والجمع أنتم تقومون ، وفي ثلاثة أنواع المؤنث المخاطب المفرد تقومين يا هند والمثنى تقومان يا هندان والمجموع تقمن يا هندات والغائبة نحو هند تقوم والغائبتين الهندان تقومان ، وقد تكون التاء الغائبات على اللزوم نحو تقوم الهندات لاغير ، وعلى الجواز نحو تقوم الهنود ويقوم أيضا ، وإنما لزمت لأن الياء ثبت لها اختصاص وكثرة في
٧٩ الغائب المذكر فلو استعملتها في الهندات / لأوهمت أنك قصدت قصد المذكر الغائب
ولا يصح ذلك في هذا الجمع بخلاف لفظ الهنود فإنه جمع لايختص بالمؤنث ، بل يجوز
أن يقصد به قصد الجماعة وقصد الجمع ايضا ، أما الياء فأصلية في الغيبة .

(نواصب المضارع) قال رحمه الله تعالى : والحرف الذي ينتصب

وانما خصصت هذه الأربع دون غيرها لوجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف أبعاض الضمائر الموضوعة لما دلت عليه هذه الحروف ،
٧٨ فالهمزة مأخوذة من أنا والنون من نحن والتاء من أنت والياء من هي وكان / الاصل
أن تؤخذ الواو من هو ، لأن الذكر هو الأصل ، لكن كرهوا زيادة الواو أولا فعدل
إلى الياء مع أن الياء أختها ، ولهذا جاز ابراز الفاعل مع الياء دون غيرها من حروف المضارعة
تنبيها على فرعيتها في الزيادة .

الوجه الثاني : أن يقال أول ما زيد حرف المد واللين ، لكن الألف تعذرت زيادتها أولا فعدل عنها إلى أختيها وهي الهمزة والواو لاتزاد أولا ، لأنها معرضة لأن تدخل عليها واو العطف ، فلو كان مع ذلك فاء الفعل واوا لاجتمعت ثلاث واوات في موضع واحد وذلك يشبه نباح الكلاب كما قيل ، فعدل عنها إلى بدلها وهي الياء وزيدت الياء لامكان زيادتها .

وقد بقي من الأحوال الواحد إذا كان معه غيره فلم يجدوا أولى من النون لمشابهتها لحروف اللين على ما سبق ، وخصت الهمزة بالمتكلم لأن المتكلم أول والهمزة من أول المخارج ، وخصت النون بالجمع لأنها تشبه الواو والواو للجمع ضميرا وعلامة وخصت التاء بالمخاطب لأنها ضمير له في ضربت وفي المؤنث تكون علامة للتأنيث وخصت الياء بالغائب لما فيها من الخفاء الشبيه بحال الغائب وقوله في الياء للغائب المذكر مطلقا يعني مفردا كان أو مثنى أو مجموعا والغائبات نحو الهندات يقمن وقوله في التاء للمخاطب مطلقا أي في ثلاثة أنواع : المذكر المخاطب المفرد نحو تقوم يازيد ، والمثنى أنتما تقومان والجمع أنتم تقومون ، وفي ثلاثة أنواع المؤنث المخاطب المفرد تقومين يا هند والمثنى تقومان يا هندان والمجموع تقمن يا هندات والغائبة نحو هند تقوم والغائبتين الهندان تقومان ، وقد تكون التاء للغائبات على اللزوم نحو تقوم الهندات لاغير ، وعلى الجواز نحو تقوم الهنود ويقوم أيضا ، وإنما لزمت لأن الياء ثبت لها اختصاص وكثرة في
٧٩ الغائب المذكر فلو استعملتها في الهندات / لأوهمت أنك قصدت قصد المذكر الغائب
ولا يصح ذلك في هذا الجمع بخلاف لفظ الهنود فإنه جمع لا يختص بالمؤنث ، بل يجوز
أن يقصد به قصد الجماعة وقصد الجمع أيضا ، أما الياء فأصلية في الغيبة .

(نواصب المضارع) قال رحمه الله تعالى : ؟ والحرف الذي ينتصب

الفعلُ المضارعَ بعَده ينقسُم قسمين : ناصبٌ بنفسِه ، وما الناصبُ بعدَه مُضمرٌ ، وعبارته فى الأخرى : والحروفُ التى ينتصبُ الفعْلُ المضارعُ بعدَها قِسْمان : ناصبٌ بنفسِه ومضمرٌ بعده الناصبُ بنفسِه .

قلت : إعراب الفِعْلِ المضارِع على ثلاثةِ أضْرُب : رَفْع ونَصْب وجَزْم ، فالرفعُ فيه بعامِلٍ معْنوى كعامِلِ المبتدأ ، وهو صحةُ وقوعِهِ بحيث يصح وقوع الاسم ، وذلك أنه اذا وقع موقع الاسْم كان بمنزلةِ الاسْم ، وكان حينئذٍ مجردًا عَنِ العواملِ اللفظيةِ ، لأن عوامل الأسماءِ لاتعملُ فى الأفعالِ فضارع المبتدأ فرفُع كرفعِهِ ، وتقريرٌ آخَر : وهو أن الفعلَ يَسْتَفيدُ بوقوعه موقع الاسْم قوةً يشْبِهُ بها الاسَم وأول أحوالِ الإسْم فى الإعْرابِ الرفع ، فصار كالمبتدأ فى أنه يسْتَحِق الرفَع لأوليته على قَوْلِ مَنْ يَرَى أن المبتدأ ليس محمُولا على الفاعِل فى رَفْعِهِ ، وهذه الجهةُ غيرما استحق بها الإعرابُ ، فانه استحق الاعرابَ بمضارعَتِهِ الاسْم وُرِفع لوقوعه موقع الاسم مُعرًّى مِنَ العواملِ اللفظيةِ ، فإنْ قلت : وقوعه موقع الاسم أحد وجوه المضارعة قلت : نعم ولكن ليس وقوعه موقع الاسم فقط هو الرافع بل مع تجريده عن العوامل ، والنصب فيه بالحرف ظاهرا أو مقدرا ، وأما الجزم (١) فقد يكون بالحذف وقد يكون بغيره على رأى وعبارته فى هذا الفصل قلته .

أما قوله ناصبٌ بنفسهِ فصحيح لكن قوله وما الناصبُ بعده مضمر يُوهم أن الناصبَ المضمر ليس هو الناصب الذى ظَهَر ، وليس كذا بل هُو هُو ، غير أنه تارة ينصب ظاهرا
٨٠ وتارة ينصب مقدرا وهُوأن ، هذا ما فى عبارته من البلاغة لأنَّ الفِعْل لاينتصب أبدًا إلا بَعْدَ حرفٍ ، فذلك الحرف الذى انتَصَبَ الفعلُ بعده ، إما أن يكونَ هُو الناصب نفسه وإما أن يكون غيره محذوفا لفْظًا مقدَّرا معْنى ، وفيه إشارةٌ إلى الرد على مَنْ زعَم أن هَذِه الحروفَ كالفاء والواو وغيرهما هِىَ الناصبة بنَفْسِها لنيابتها عن أن ودلالتها عليهَا . (٢) .

قال رحمه الله تعالى : فالناصبُ بنفسِهِ أنْ ولنْ وإذنْ وكىْ فى أحَدِ قِسْميْها

---

(١) (أما) اضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) الى الجانب الأيمن ولم تظهر .

(٢) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٥٥٥ .

قلت قوله فى أحدِ قسميها يعنى أن لها موضعين : موضع تكون فيه جارة كاللام وموضع تكون ناصبة وهى التى تقدر مع بعدها فى تأويل الاسم كأن .

وقد اختلفوا : فمنهم من يرى أن هذه الأربعة هى الأصول فى هذا الباب ومنهم من يرى أن الأصل هو أنْ لا غير ، لأنها شابهت أنّ المشددة فى اللفظ إذا خففت ، وفى أنها تصير الجملة فى معنى المفرد ، والجملة فى كل واحدة منهما صلة ، ثم حملت الثلاث الاخر عليها لمشاركتها لها فى أنها تخلص للاستقبال ، فأنْ متفق على إعمالها بنفسها والبواقى مختلف فى أنها هل تنصب بنفسها أو بالنيابة والشبه لأن وسيأتى هذا إن شاء الله تعالى مفصلاً .

قال رحمه الله تعالى : فأنْ لها ثلاثة مواضع : موضع تضمر فيه ولا تظهر ، وموضع تظهر فيه ولا تضمر ، وموضع يجوز فيه الأمران ، وفى الأخرى : موضع تضمر فيه ولا تظهر ، وآخر تضمر فيه وتظهر وثالث تظهر فيه ولا تضمر .

قلت هذا الذى تمسك به من جعلها أصلا لأخواتها ، لأنه رآها تعمل ظاهرة ومقدرة وذلك مما يدل على أصالتها وقوتها .

قال رحمه الله تعالى .. فالموضع الذى تضمر فيه ولا تظهر هو بعد حتى وكى

٨١ الجارة ولام الجحود والفاء والواو فى الأجوبة الثمانية / وأو بمعنى إلا أنْ وفى الآخرى : فالأول بعد حتى إذا كانت غاية أو علة وكى الجارة ولام الجحود والفاء والواو فى الأجوبة الثمانية وأو بمعنى إلا أنْ .

قلت : إنما وجب إضمار أنْ بعد هذه لأمور ثلاثة : كثرة الاستعمال وظهور النصب بعدها مع كون هذه كالنائبة عنها .

قال صاحب المفصل : وجب الإضمار لئلا يتوسط بعده حرف العطف شىء أجنبى من اللفظ (١) .

يعنى أن هذه الحروف فى الأصل للعطف فلو ظهرت أن بعدها لظهر فى اللفظ عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز ، ووجب الإضمار بعد لام الجحود ، لأن هذا نفى جواب فعل مثبت لاتظهر معه أن ، والجواب ينبغى أن يكون على وفق السؤال ،

---

(١) انظر المفصل بيروت الطبعة الثانية صفحة ٢٤٦ .

كأنّ قائلًا قال: سَيَذرُ المؤمنين فقيلَ ما كانَ اللهُ ليذَرَ المؤمنين قال ابنُ السراج الحرفُ فيه أنّ لانّ توكيد النفي لا يُستعمل إلا في النفي الواقع ، وذلك لا يحصلُ إذا تأملت إلا اذا كانَ ماضيًا ، وظهورُ أن الناصبة الدالة على الاستقبالِ ينافي ذلك ، وأيضًا فالكلامُ قد طال بالنفي ، وأما كي فكونها حَرفَ جرٍ أوجبَ أن يكونَ بعدَها أنْ ، فلم تحتج إلى إظهارها لانّه مَعلوم ، وأجاز الكوفيون إظهارَهَا بَعد لام الجحود مع قولهم إنّ اللامَ هي الناصبةُ بنفسِهَا ، وهذا خلفٌ مِن القولِ ، وأجازوا ايضا إظهارَها مع كي الجارة (١) واستدلوا بقول الشاعر : (٢)

أرِيدُ لكيْما أنْ تَطِيرَ بقِرْبَتِي ∴ فتتركَها شَنًّا ببيداءَ بلقَعِ (٣) .

وهذا غلطٌ في الاستعمالِ ، فإن كي هذه ليست الجارةَ وإنما هي بمعنى أنْ وظهورها بعدَها إنما هُو على وَجهِ التوكيدِ ، ومما يَجوزُ فيه الإظهارُ أيضا قولك في العطفِ : يُعجِبُني خروجُك وأن تقومَ .

وأما الأجوبةُ الثمانيةُ فهي : الامْرُ والنهيُ والاستفهامُ والنفيُ والتمني والعَرْضُ والدعاءُ والتحضيضُ وقد جاءَ بعد الترجي في قوله تعالى " فأطَّلِعَ إلى إلَهِ مُوسَى " (٤)

٨٢ فهذه وما هو في معناها مما هو / غير واجب حكمه ماذكر ، والجواب بالواوِ قليلٌ ومنه قوله تعالى : " ويَجعل لكَ قُصورَ " (٥) فيمن قرأ بالنصبِ ، وقوله في حتى إذا كانت غاية أو علة مثال الغاية : سِرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، ومثال العلة : سِرتُ حتى أدخلَ المدينةَ .

قال رَحِمه اللهُ تعالى : فحتّى وكي الجارةِ ولام الجحُود مِن حيثُ كانتْ حروف الجر لاتلي الفعلَ الا وهو في تأويلِ الاسم وفي الأخرى : ولزمَ ذلك في حتى وكي ولام الجحُود لكونها جارة ، فلاتلي الفعلَ إلا وهُو في تأويلِ الاسْم ، ولمْ يلفظوا معها

---

(١) وانظر الإنصاف ٢ : ٥٧٩ .

(٢) مجهول وانظر الإنصاف لابن الانباري صفحة ٥٨٠ وابن يعيش ٧ : ١٩/٩ : ١٦ والخزانة ٣ : ٥٨٥ والعيني ٥ : ٤٠٥ والتصريح ٢ : ٢٣١ والاشموني ٣ : ٥٤٩ .

(٣) والشاهد في قوله (لكيما أن تطير) فأظهر أن على رأى الكوفيين .

(٤) الآية ٣٧ من سورة غافر .

(٥) الآية ١٠ من سورة الفرقان ويجعل بالنصب عن عبيد الله بن موسى وطلحة بن سليمان وانظر المحتسب لابن جني ٢ : ١١٨ وتفسير البحر المحيط ٦ : ٤٨٤ .

بما يصير معه الفعل كذلك فهو مضمر .

قلت هذا استدلال على أن هذه ليست الناصبة بل الناصب معها مضمر فقال: هذه الثلاثة حروف جر ، وحروف الجر لايدخل إلا على الاسم الصريح أو ما هو في معنى الاسم ، لأنه لامعنى لها إلا في الاسم ، وقوله إلا وهو في تأويل الاسم معناه أن يدخل على الفعل حرف يصاغ منه ومن ذلك الحرف اسم هو مصدر نحو أن يقوم ، فأن مع الفعل في تأويل اسم ، أى يصاغ منها اسم وكذلك ما تصنع أعجبنى .

قال رحمه الله تعالى : لكن ما به الفعل كذلك لم يلفظوا به بعد هذه وهو : اما المصدرية واما أن أختها وفى النسخة الاخرى : ولايكون الا أن المصدرية أو ما أو كى بمعناها .

قلت : يعنى لكن الذى يصير الفعل به فى تأويل الاسم لم يلفظوا به بعد هذه الحروف يعنى بعد حتى وكى ولام الجحود ثم قال وهو إما ما المصدرية يعنى أن الذى يصير به الفعل فى تأويل الاسم حتى يصح دخول حرف الجر عليه ثلاثة أشياء : ما وأن وكى المصدرية لا الجارة بالاستقراء .

قال رحمه الله تعالى : لكن ما ظهر فى الفعل من النصب ينفى أن يكون
٨٣ ما والمعنى يمنع أن يكون كى فهو أن وفى الاخرى : ثم لا تكون ما النصب / الفعل ولا كى لفساد المعنى فهو أن .

قلت : هذا فى اصطلاح الفقهاء يسمى تنقيح المناط فقال : لاجائز أن يكون المضمر بعد هذه الحروف ما لأن الفعل منصوب بعدها ، وما ليست من الحروف الناصبة للفعل ، فلا تكون ما ولا يمكن أيضا تقدير كى ، أما بعد حتى فلأنها للغاية فى الزمان وكى للتعليل ، والتعليل غير الغاية فى الزمان ، ألا ترى أنك لو قلت فى قولك سرت حتى تطلع الشمس كى تطلع الشمس لم يجز ، وتقدير كى بعد كى الجارة قبيح أيضا من حيث اللفظ لو ظهرت كى ، وأما بعد لام الجحود فظاهر لأنه معنى لقولك ما كان زيد لكى يقوم ، وإذا بطل أن يكون المضمر واحدا منهما وكان لا بد من مضمر وجب أن يكون المضمر هو أن .

قال رحمه الله تعالى : فأما الفاء وأو فلا تنصب بنفسها ، إذ لو نصبت هنا لنصبت فى كل موضع فالناصب مضمر بعدها ، وقال فى الأخرى : وأما الفاء والواو وأو فلزم ذلك فيها ، لأنها فى الأصل حروف عطف ، ولو أن النصب فى الأجوبة

الثمانية المذكورة بها أنفسها لنصبت فى كل موضع فإذا الناصب مضمر بعدها .

قلت : نقول هذه الثلاثة قد جاءت فى غير هذه المواضع للعطف ، وحرف العطف لاعمل له ، فلو عملت هنا للزم أن تكون مشتركة بين أن تكون عاملة وألا تكون عاملة ، ولأن هذه ثبت لها العطف دون العمل فتكون هنا كذلك بالاستصحاب ، ولأن الحرف الذى ينصب الفعل لايلغى عمله بالاتفاق إلا إذن وحدها يشروطها فكان يجب أن تعمل فى كل موضع ، فلما لم تعمل فى غير (١) هذا دل على أنه لاعمل

٨٤ لها هنا ، وإذا لم تعمل والنصب لابد له من عامل / وإذ ليس ظاهرا وجب أن يكون مقدرا والفرق بين الواو والفاء إذا نصبت ما بعدهما أن الفاء تؤذن بالسببية والواو تؤذن بالجمعية فقط .

قال الشاطبينى : يريد لاعلة توجب عملها فى هذا الموضع ، فإنها حروف عطف وعلى حالة واحدة ، وان لم يكن مراده هذا لزمه بإذن الاعتراض بإذن فإنها تنصب فى موضع ولاتنصب فى آخر ، اللهم إلا أن يقول : إذ لو نصبت هنا لنصبت فى كل موضع هذا أصلها وعلى ذلك جاءت أن ولن وكى وليس شىء منها ينصب فى موضع ولا ينصب فى آخر إلا إذن لكونها تعمل وتلغى دون سائرها ، وذلك شذوذ فيها والعمل على الأصول المطردة (٢)

قال رحمه الله تعالى : وليس من النواصب ما يضمر إلا أن فالمضمر بعدها أن

قلت : لما قرر أن الناصب مضمر وثبت أن الذى يضمر من النواصب ليس إلا أن لزمت النتيجة وهو أن المضمر هو أن ، وهذا تقرير ما قال وهو استدلال حسن ، ويمكن أن يستدل أيضا على أن المضمر هو أن بالقياس على ظهورها بعد لام كى .

وأما أو فإن قدرت بمعنى إلى أن فيكون الكلام عليها كالكلام على اللام (٣)

وإن قدرت بمعنى إلا أن فإلا هذه إن كانت للاستثناء المنقطع ولا يقع بعدها إلا الاسم فوجب أن يقدر (٤) اسم بعدها لتتحقق الإسمية بعدها ، وإن كانت متصلة وجب أن يكون المستثنى ظرف زمان فكان اسما أيضا .

---

(١) فى غير إضافة من (ب) وقد اشار فى (أ) الى الجانب الأيمن ولم يظهر الا ذيل

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٣٧ .

(٣) فى الاصل الكلام .

(٤) (اسم) إضافة من (ب) وأشارة فى (أ) إلى الجانب الأيسر ولم تظهر .

وزعم الكوفيون أن هذه الحروف ناصبة بنفسها ، أما اللام فقالوا إنها قامتْ مقام كي فتعمل عملها [١] .

وأما حَتَّى فإن كانت للغايةِ كانت بمعنى أن ، وإنْ كانت للتعليلِ كانتْ

٨٥ بمعنى كي ، وقال الكسائي : حَتَّى من نواصبِ الفعلِ فلاتجر / والجر بعْدَها إن جاء فاضمار أن والتقدير حَتَّى انتهى إلى مَطْلعِ الفجْرِ [٢] .

وأما الفاء فذهب الجَرْمي إلى أنها الناصبة [٣] ، لأن مابعدَها مخالفٌ لما قبلها ، فلاتكون للعطفِ والإضمار على خلافِ الأصل [٤] ، وأكثرهم يقول : إن الفعلَ بعدها ينتصب على الخلافِ [٥] ويقولون في الواو إنها تنصب على الصرفِ ، وكذلك قال الجرمي في الواو أنها تنصِبُ بنفسها لا باضمارِ شيءٍ [٦] .

وللرد عليهم مجالٌ لكن تركناه حذرًا مِنَ التطويل .

وقَالَ في النُسْخَةِ المتأخرةِ : وإنما يكون الأمر في هذه الحروفِ على ماذكر إذا لم يقصد بها الاشتراك بين الفعلين وقصد رد المنصوب على مصدرٍ ماوقع جوابا له .

يَعْنِي أنك إذا قُلْتَ : هل تأتيني فأحدثك ؟ إن قصدتَ عطْفَ الفعلِ على الفعلِ فالرفعُ فيهما لاغير ، وإن قصدتَ عطف الثاني على مصدرٍ يُصاغ من الفعلِ الأولِ

---

(١) انظر الانصاف ٢ : ٥٩٣ ، ٥٩٧ .

(٢) انظر الهمع ٢ : ٨ والانصاف ٢ : ٥٩٧ .

(٣) انظر الانصاف ٢ : ٥٥٧ وشرح السيرافي ٣ : ٢١١ .

(٤) ورد في الهمع ٢ : ١٠ وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولامعطوفا عليه ، وانظر الانصاف ٢ : ٥٥٥ ، ٥٥٧ .

(٥) قال في الهمع ، وذهب الفراء وقوم من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى أو معطوفا عليه وانظر الهمع ٢ : ١٠ والانصاف ٢ : ٥٥٥ ، ٥٥٧ .

(٦) انظر الانصاف ٢ : ٥٥٥ وشرح السيرافي ٣ : ٢١١ .

نصبت حينئذ وكان التقدير : إن يكنْ منك إتيانٌ فحَديثٌ ثم قال ولك أنْ تحْذِفَ الفعل المستفهم عنه اكتفاءً بالجواب وفهم المخاطب لذلك ، وأن تقدِّم الجواب في أداةِ الاستفهام والفعل المستفهم عنه ، وكل ذلك إذا كانت الأداة هل أو ظرفا أو كيف أو لم ولك أن تفصل بالجواب بين الفعلِ الذى قبل الفاءِ وبين مَفْعُولِهِ ، لأن مابعد الفاءِ وماقبلها في هذه الأجوبة جملة واحدة بخلافِ ماهما في الشرطِ .

وكل لفظ أقيم مقام الأمر وليس بفعلٍ فلايجاب بالفاء إلا عند الكسائي وكذلك لايجاب به ماليس على لفظِ الأمر من الدعاءِ إلا عنده وعند الفراء [١] وكل نَفْيٍ مَعْنَاه الإثبات كقولك مازال زيدٌ عالما فلايجاب بالفاءِ ، وإن اقترنت أداة الايجاب ببعض

٨٦ معمولاتِ الفعل المنفى لم يعمل الفعل الذى هو جواب في مضمر / يعودُ عليه لامباشرا ولابواسطة وجاز أن يَعْمَلَ فيماليس إياه ، ومعنى الفاء في الجوابِ أن وجود مابعدها يلزم عن وجودِ ماقبلها ، وأما الواو فمعناها فيه كمعنى مَع فقط ، والناصب والمنصوب بعد أوْ في موضع رفع ، وبعد حتى واللامين وكي الجارة في موضعَ جَرٍّ .

قلت : مثال حذف الفعلِ المستفهم عنه متى فأسيرَ معك ؟ تريد متى تسيرُ فأسيرَ معك حكاه ابن السراج ، ومثال تقديم الجواب على الفعل المستفهم عنه ، قولهم متى فآتيَك تخرجُ ؟ ولم فأسيرَ تسيرُ ؟ ومثال الفصل [٢] بالجواب بين الفعل الذى قبل الفاء وبين مفعوله قولك هل تَضْرِبُ فآتيك زيدًا ؟ وقدعلل ذلك بأن الجوابَ وماقبله في حكمِ جملةٍ واحدةٍ ، وقوله ، وكل لفظ أقيم مقام الأمر وليس بفعل فيعنى باب نَزَالِ وَدَرَاك لاتقول دراك فأكرمك ، وكذلك الدعاء الذى ليس على لفظِ الأمر من نحو غَفَرَ اللهُ لَكَ ، لايجب أيضا بالفاء والكسائي يجيز ذلك كله .

قال الفراءُ : لوقلتَ غَفَرَ اللهُ لَكَ فيدخلك الجنةَ جاز ، قال ابن السراج : وهو عِنْدِى فِى الدعاءِ جائزٌ [٣] .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٧٠١ وهمع الهوامع ٢ : ١١ والتصريح ٢ : ٢٤٣ ، وشرح الأشمونى ٣ : ٣١٢ .

(٢) (الفصل) اضافة من (ب) وأشار في (أ) إلى الجانب الأيسر ولم تظهر .

(٣) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٥٧ .

وقوله : وإن اقترنت أداة الإيجاب يعنى به لا ببعض معمولات الفعل المنفى لم تعمل قد مثّل هذا ابنُ السراج فقال : تقول ماقام أحدٌ إلا زيدٌ فيحْسِنَ إليه ، إن جعلت الهاء لأحد فجائز ، لأن المعنى ماقام أحدٌ فيُحْسِنَ إليه ، وإن كانت الهاء لزيد فخطأ ، لأن الموجب لا يكون له جواب ، وكذلك لوقلت ماقام أحدٌ إلا زيدٌ فتكرمَه بغير واسطة لم يجز أيضا ، وكذلك لايجوز أيضا ماقام إلا زيدٌ فيحسنَ إليه وباقى الفصل ظاهر .

قال رحمه الله تعالى : والموضع الذى تُضمر فيه وتظهر بعد لام كى إذا لم يكن معها لا ، وفى الأخرى : وموضع إظهار / أن وإضمارها بعد لام كى إذا لم(١) تلحقها لا . ٨٧

قلت : يجوز إظهارُ أن بعد لام كى قال تعالى "وأُمِرْتُ لِأَنْ أكُونَ"(٢) وقال تعالى : وأُمِرْتُ لِأعدِلَ بَيْنَكم(٣) ، ولكن بشرط ألا تجىء بعدها لا فإنه يجب إظهارها كقوله تعالى : لِئَلا يَعْلم أهْلُ الكِتَابِ(٤) ، لِئَلَّا يكُونَ لِلنَّاسِ(٥) ، أما الجواز فليظهر الفرقُ بينها وبين لام الجُحودِ ، وأما وجوب إظهارها مع لا فكراهةَ لتوالى اللامات فإنّ التقاء المثلين مستكرهٌ عندهم ، وقيل وجب إظهارأن لئلا يتوهم أنها قد تدخلُ على الحرفِ وهى لاتدخلُ إلا على الفعلِ ، لأن الكلامَ فى الناصبةِ .

قال رحمهُ الله تعالى : وبعد حرف العطفِ المعطوف به الفعل على المصدرِ الملفوظِ به وفى الأخرى : وبعْد حرف العطفِ المردود به الفعلُ على مصدرٍ ملفوظ به .

---

(١) (لم) إضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر .
(٢) الآية ١٤ من سورة الزمر .
(٣) الآية ١٥ من سورة الشورى .
(٤) الآية ٢٩ من سورة الحديد .
(٥) الآية ١٦٥ من سورة النساء .

قلتُ في هذه العبارة مناقشةٌ مِنْ وجوهٍ منها : قوله المعطوف به الفعل فأوهم أن الفعلَ يُعطف على المصدرِ وليس كذلك ، بل المعطوف على المصدرِ هو الاسْمُ المَصُوغ من أن المقدّرة والفعل ، ومنها قوله على المَصْدرِ فإنه لو قال على الاسْمِ حتى يعم المصدر وغيره كان أجود فإن هذا العطف قد جَاء على المَصْدرِ كقول الشاعر : (١)

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْـنِي :: .... (٢)

وقد جاء على الاسم غير المصدر كقول الآخر : (٣)

وَلَوْلا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ ∴ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا (٤)

ومنها أن كلامه يُشعِرُ بجَواز إِظهار أن بعد حروف العطف الثلاثة فإنه لم يخصص شَيْئًا منها ، ولم يَذْكر صاحبُ المفصل جَواز إِظهار (٥) أن إلا بَعْدَ لام كي ، ولا شك في جوازه بعد الواو كقولك : أعجَبَني خروجُك وأن تركَبَ ، وأما إظهارها بعْد كي فشاذٌ كقولِ الشَّاعِر (٦) :

---

(١) هي ميسون بنت بجدل زوج معاوية وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ وانظر الهمع ٢ : ١٧ ، والدرر اللوامع ٢ : ١٠ والمقتضب للمبرد ٢ : ٢٧ والمحتسب لابن جني ١ : ٣٢٦ وابن يعيش ٧ : ٢٥ والخزانة ٣ : ٥٩٢ والعيني ٤ : ٣٩٧ والتصريح ٢ : ٢٤٤ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ ∴ ....

والشاهد فيه نصب تقر باضمار أن بعد الواو ليعطف على اللبس لأنه اسم وتقر فعل فلم يمكن عطفه عليه فحمل على إضمار أن ، لأن أن وما بعدها اسم فعطف اسم على اسم وجعل الخبر عنهما واحدا وهو أحب .

(٣) هو الحصين بن حمام المرى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٩ والعيني ٤ : ٤١١ والهمع ٢ : ١٧ والدرر ٢ : ١٠ والتصريح ٢ : ٢٤٤ والمفضليات للضبي صفحة ٦٦ .

(٤) ورزام هو رزام بن مالك بن حنظلة ، اعزة : جمع عزيز وسبيع : هو ابن عمرو بن قتيبة ، وعلقمة هو علقمة بن عبيد ، والشاهد فيه نصب أسوءك بإضمار أن ليعطف اسم على اسم .

(٥) (إظهار) إضافة من (ب) وأشار في (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر .

(٦) هو جميل بن معمر العذري ، وانظر ديوانه صفحة ٢٥ وانظر الهمع =

٨٨ فقالَتْ أكلَّ الناسِ أصبحْتَ مانِحًا / .:. لسانَك كيْما أنْ تغُرَّ وتخدَعَا (١)

وكي هنا هي الجارة ، فإما أن تكونَ ما مصدرية وأن بدل منها ، وإما أن تكونَ زائدةً وأن المجرورة بها ، وكأنه شبه كي باللامِ لموافقتها لها في المعنى ، وأبعد شُذُوذًا من هذا ظهور لام كي بعد كي في قوله : (٢)

كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا .:. وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ (٣)

فإنْ قلْتَ : لم جَازَ ظهورُ أن مع اللامِ دون كي ؟ قلتُ : اللام أكثر تصرفا من كي ، وأيضا فكي معرضة لدخولِ اللام ودخولِ ما توكيدًا ، ولدخول "لا" فتكثر بزوائدِها وتطول فتناسب عدم الظهور ، وقال الرماني : الفرق بينهما أن الكلام بعد أن محمولٌ على التصريح بذكرِ المصدر وبعد كي محمولٌ على التأويلِ دون التصريح بذكره ، ألا ترى أنك تقول جِئْتُ لإكرامي ولا تقول جئت كي إكرامي ، فلما كان مَعْنَى الكلامِ في كي محمولًا على التأويلِ حُمِل اللفظُ فيها بحذفِ أن على التأويلِ ليكونَ اللفظُ مشاكلًا للمعْنَى ، وذلك أن اللامَ أوسعُ مَجالًا لدخولها على الاسم والفعلِ ، ويحسنِ تقديمها على الفعل الذي هو سَبَبٌ كقولك : لإكرامِك جِئْتُ قال تعالى " ولنجْعَلَكَ آيةً لِلنَّاسِ " (٤) أي ولذلك جَعَلْنَا ما رأيت .

= ٢ : ٥ والدرر ٢ : ٥ ، ومغني اللبيب صفحة ١٨٣ وشرح شذور الذهب صفحة ٢٨٩ والتصريح ٢ : ٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ وابن يعيش ٩ : ١٤ ، ١٦ والخزانة ٣ : ٥٨٤ والعيني ٣ : ٢٤٤ / ٤ : ٣٧٩ .

(١) واستشهد به اللورقي على أن المحفوظ في اظهار أن بعد كي ان تكون كي موصولة بما .

(٢) هو عبد الله بن قيس الرقيات وانظر ديوانه صفحة ١٦٠ والخزانة ٣ : ٥٨٧ والعيني ٤ : ٣٧٩ والتصريح ٢ : ٢٣١ ، والهمع ١ : ٥٣ ، والدرر ١ : ٣٠ .

(٣) والمختلس بفتح اللام مصدر ميمي أي لتقضيني قضاء غير اختلاس والمراد لأنال من وصلها في أمن من الرقباء .

(٤) الاية ٢٥٩ من سورة البقرة .

وَحكى الكوفيون لغاتٍ في استعمال كي واللام تَرْجِعُ إلى معنى واحـــدٍ قالوا : العرب تقول أردْتُ لأقومَ وأردت لأن أقومَ وأردت كي يقومَ وأردت لكي تقـــومَ وأردت لكي أن أقومَ ونصوا على جوازِ إظهارأن بعد حتى أيضا .

وإنما قال الملفوظ به احترازا عن حرفِ العطف المعطوف به الفعل عــلى المصدر المتوهم في قلولــك، ماتأتينا فتحدثَنا ، لأن أن المضمرة ومابعْدها معطوفة على المصدرِ المتوهم قبل حرف العطفِ والتقدير مايكون منك إتيان فحديثٌ .

٨٩ وقال في الأخرى : والإظهارُ بعدَ حَرْفِ العطفِ / في هذا الموضع أوجــه ، ليطابق مابَعْدَ حَرْفِ العطف ماقبله في اللفظِ ، وخُصَّتْ لامُ كي بالدخولِ في هـــذا الموضع من بين حروف الجرِ لمقاربتها مَعْنى كي .

قال رحمه الله تعالى : والكلامَ على لام كي مثله في الكلامِ على لام الجحُودِ وَأُخْتَيْهَا .

قلت: يعني ماذُكر من أن اللامَ حرفُ جر، فلايجوز أن تلي الفعَل إلَّا إذا كان في تأويلِ الاسم إلى آخِرِه ،وانما أفردَها بالذكر ولم يدرجها تحت القسم الأول، لأن ذلك القسمَ لايجوز إظهار أن فيه ،وَهاهُنَا يجوزُ ، أعني بعد لام كي ، وقولـــه وأختيها يعني بَعْدَ حتى وكي الجارتين ،فإذا النصبُ بعد لام كي بإضمارِ أن كما كان بعد لام الجحُود وحتى وكي بذلك الدليل ،إلَّا أنه يجوز إظهارأن بعد لام كــي ولا يجوزبعد تلك إلا ماجَاء شاذًا بَعْدَ كيْ .

قال رحمه الله تعالى : وبعد حرف العطف المذكور كالكلام على أوْ وأختيها وفي الأُخرى ،وعلى حرفِ العطف هنا مثله على أخواته في الأجوبة الثمانية .

قلت : وَأُخْتَيْهَا يعني الفاء والواو وقد ذكرأن الثلاثة ينتصب الفعــلُ بعدها باضمارأن بذلك الدليل ويعني أن الحرفَ الذي عطف الفِعل على المصدر الملفوظِ به يجوز أن تظهرأنْ بعده ،فإن لم تظهرأن كانت مضمرة بعده ناصبــةً للفعل لماتقدم في الفاء والواو إذا كانت جوابًا ، وكأنه جعل الواو على قسمـــين : أحدهما الذي ينصب في الجواز ولايجوز إظهارأن بعده ، والآخر عاطفٌ للفعلِ على المصدرِ وهو الذي يجوزُ معه إظهار أن ،فإن ظهرت أنْ فلا إشْكال ،وإنْ لم تظهر كانت مضمرة كما ذكره فيما إذا كانتْ جوابا .

٩٠ قال رحمه الله تعالى : ويؤيد ذلك في حَرْفِ العَطْفِ / كونه لايربط بين مُخْتلفي الحد .

قلت : يعني ويقوى جواز إظهار أن بَعْدَ الحرف الذى عُطف به لفظُ الفِعْلِ على المَصْدَرِ الملفوظِ به أن حرف العطف لايعطف فِعْلاً على اسم ولا بالعكس ، فلو لم تظهر أن فى بعض هذه الصور لأُوهم اللفظ عطف الفعل على الاسم وذلك باطل ، أما اذا أظهرت ولو فى بعض الصور ظهر أن المعطوفَ هو أنْ مع الفعلِ وذلك مقدرٌ بالمَصْدرِ ، فنكون قد عطفنا مصدرًا على مصدرٍ وذلك سَائغ ، وإن لم يذكرها فى بعض الصور فذلك للاستغناءِ عنها بالقرينةِ الدَّالةِ على أن الفعلَ لا يُعْطف على الاسْمِ ، ويحتمل أن يكونَ هذا أيضا حجةً على إضمارِ أنْ حيث ظَهَر النصبُ ولم يلفظ بأن فنقول : الدليلُ على أنّ أنْ مقدرةٌ هناك أن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لايعطف فِعْلاً على اسْمٍ إلا إذا كان فى تأويل اسْمٍ ، والذى يُصَيِّرهُ فى تأويل اسْمٍ هو أنْ على مامر ، فوجب تقديرأن ، وقوله : بين مختلفى الحد يَعْنى أن حد الاسم مخالفٌ لحد الفِعْل ، وإذا اختلف حَدَّاهما اختلفتْ حقيقتاهُما ، فعامل أحدهما لايعمل فى الآخرِ ، والواو للتشريكِ فى الإعرابِ والمعنى فلايجوزُ عطف أحدهما على الآخر .

قال رحمَهُ الله تعالى : واظهارهم لها فى هذين الموضعين فى بَعْضِ الأحوال موضحٍ لما ادعى مِنَ الإضمارِ . وفى الأخرى : على أن إظهار أن فى هذين الموضعين أحيانا كافٍ فى صحة ماادعى مِنْ إرادتها فيما اذا لم تظهر .

قلت : هذا أيضًا دليلٌ آخر أو ترجيحٌ للدليل الذى ذكر على أن الناصبَ بعد تلك الحروف مضمر وأنه أنْ ، فلو كانت تلك الحروفُ ناصبةً بأنفسها كما ذهب إليه

٩١ الكوفيون للزم من اظهار أن بعد شىءٍ من هذه الحروف / الجمع بين عاملين على معمولٍ واحد ، وإن قيل إن تلك الحروف نائبة وعوض لامستقلة لزم الجمع بين العوض والمعوض عنه وكذلك إنْ قيل انتصب على الخلافِ لأن العامل عندهم للنصبِ هوالخلافُ وفى ظهورها أيضا دون غيرها دليلٌ على أن المضمر هو أنن أخذًا بالمعلوم وإعراضًا عن المشكوك ، ونَعْنى بالموضعين لام كى وحرف العطفِ المعطوف به الفعلُ على المصدرِ الملفوظ به .

قال رحمه الله تعالى : وماعدا ماذُكر فتظهر فيه ولاتُضْمر في الأمرالعــــام عند البصريين وفي الأخرى : وماعدا ماذكر من المواضع فإنّ تظهر فيه ولاتضمر وإنْ أجاز ذلك قومٌ من نحو قول الشاعر : (١)

ألا أيّهذا الزّاجري أحْضُر الْوغَى .·. .... (٢)

قلت : احترز بقوله في الأمرالعام عن قول طرفة الذى أنشده في الأخرى : وماكانَ مثله على روايةِ النصب فأما من رفع وهو الأكثر الأشبه فإنه لما حذفها رَفَعَ عملها وأثرها فرفع الفعل وهوأيضا قليلٌ لكنه أكثرمنالحذفِ والعمل .

وأجاز الكوفيون الحذفَ وابقاءَ النصبِ قياسًا وهو باطِلٌ (٣) ، وانما الحذف المطرد مَع النصبِ أن يكونَ بعدَحَرْفٍ لايليه الفعل ولم يُوجَدْ ذلك هنا .

ومن الرفع بعد الحذف قوله تعالى : " وإذْ أخذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيــــلَ لاتَعْبُدونَ إلّا اللّهَ (٤) " لأن المعْنى ألاتعبدُوا إلا الله فلما حذف أن رفع الفعل .

واحتج الكوفيون على حذفها وإبقاءِ عملها بالسّماع والقياسِ ، أما السماعُ فهو بيت طرفة ، وأما القياسُ فلأن أن هى أم الباب ولذلك قال الخليلُ .. ليس مــن هذه الحروف ماينصب بنفسه إلاأنْ " ، ولأنها تعمل ظاهِرةً ومضمرة وقدتلقى تشبيهًـا لها بمافى قراءة ابنِ مجاهد " أن تَتِمّ الرَّضاعةُ " (٥)

---

(١) هوطرفة بن العبد وانظرمعلقته والمقتضب للمبرد ٢ : ٨٥، ١٣٦ والمحتسب لابن جنى ٢ : ٢٣٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٥٢ والهمع ١ : ٥ ، ١٧٥ ٢ : ١٧ والدرر ١ : ٣، ١٥٢ / ٢ : ١٢ وشرح الشذور صفحة ١٩٨ والخزانــة ١ : ٥٧ / ٣ : ٥٩٤ ، ٦٢٥ .

(٢) صدر بيت وعجزه .

....·. وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هَلْ أنتَ مُخلِدِي

والشاهد فيه رفع أحضر لحذف الناصب وقد يجوز النصب بإضماران ضرورة وهو مذهب الكوفيين .

(٣) وانظرالانصاف ٢ : ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، والتصريح على التوضيح ٢ : ٢٤٥ .

(٤) الاية ٨٣ من سورة البقرة .

(٥) الاية ٢٣٣ من سورة البقرة وقد أسند الفعل تتم الى الرضاعة وهى قــراءة مجاهد وانظرمختصر شواذ القراءات ١ : ١٤

وقال الشـــاعر : (١)

أنْ تقرآنِ على أسْمَاءَ وَيْحكُمَــا ∴ مِنّى السَّلامَ وألا تُشْعِرا أحَدًا (٢)

١٢ واحتجاجهم تَصحيحٌ إلا الإلغاء / فإنه دليل الضعف لا القوة ،وأما إضمارها فى تلك المواضع التى اطرد إضمارها فلنيابةِ تلك الحروفِ عند هم ،وعندنا لدِلالة تلك الحروف عليها ، ولم يوجد ذلك فِيما نحنُ فيه والحذف على خِلافِ الأصْل فوجب ألا يُصارَ إليْهِ .

وأعلم انه ليس بواجب أن يُنْصَبَ بكل هذه الحروف ، وإنما يَجبُ بَعْـد لام كى ولام الجحودِ وكى الجارة ويجوز مع ماسواها ، أما حتى فينتصِبُ مابعدها إذا كان ماقبلها سبَبًا لمابعدها كقولك أطع الله حتى يدخِلَكَ الجنة ،أو كان مابعدها غايـة لماقبلها كقلولك لأنتظرنه حتى تطلعَ الشمْسُ ،والسببية تكون بمعنى كى والغايـــة بمعنى إلى أن ،وهذا بشرط أن يكون الفعل الذى بعْدها مستقبلا حقيقة أو حكمـا ، أما الحقيقى فكما ذكرناه فى المثالين ،وأما الحكمى فكقولك : سِرْتُ حتى أدخلَها الآن فتنصب لأنه وإن كان الدخولُ فى الحال إلا أنه مستقبلٌ بالإضافةِ إلى وَقْتِ وجُودِ السير ، وإن كان الفعل للحال أو فى حكم الحال فالرفع لاغيركقولك : سرت حتى أدخلُها ترفع إذا كنت مخبرًا بهذا وقت الدخول ،وأما ماهو فى حكم الحالِ فكقوله تعالـــــى : " وَزُلْزِلوا حَتَّى يقولَ الرسُولُ " (٣) لأنه حكاية حال ماضية كما حكيت فى الأول الحـال المستقبلةِ ،وكذا لو كان السبب والمسبب ماضيين فى المعنى رفعته كقولك ســـرت حتى أدخلُها ، إذا كان السير والدخول قد وقعا ، وكذلك لو كان السببُ ماضيًـــا والمسببَ حالا ،وإنما رفعت فى هذه المواضع لأن النصَبَ إنما هو بأن المضمـــرة وأن تخلص للاستقبال فلابد وأن يكونَ الفعل كذلك ،فإن كان الفعل ماضيًا أو حـــالا لم تعمل فيه أنْ لاظاهرةً ولامقدرةً ، ولذلك لايجوز الرفعُ بعد النفى والاستفهـــام ،

---

(١) مجهول وانظر مجالس ثعلب صفحة ٣٩٠ والمنصف لابن جنى ١ : ٢٧٨ وابـــن يعيش ٧ : ١٥ / ٨ : ١٤٣ والعينى ٤ : ٣٨٠ والتصريح ٢ : ٢٣٢ والخزانـــة ٣ : ٥٥٩ .

(٢) والشاهد (أن تقرآن) حيث اهملت أن ولم تعمل .

(٣) الاية ٢١٤ من سورة البقرة .

١٣ لأن الفعل بعدهما غير / واقع ، فأما الفاء فيجوز بعدها الرفع والنصب ، ولكلٍ من النصب والرفع معنيان : تقولنا ماتأتينا فتحدثنا بالنصب له معنيان : أحدهما أن تريد نفيهما معا على أن يكون الإتيان سببا للحديث ، فإذا نفيت السبب انتفى المسبب ، أى لو أتينا لحدثتنا ويعبر عنه أيضا بكيف ، أى ماتأتينا فكيف تحدثنا ؟ والثانى : أن ينفى المجموع أعنى الإتيان والحديث ، لأن معنى ماتأتينا فتحدثنا مايكون منك إتيانٌ فحديث ، وهذا نفىٌ للمجموع ، ونفى المجموع قد يكون بنفى جزئيه وهو المعنى الأول ، وقد يكون بنفى أحدهما ، ثم لا يخلو أن ينفى الإتيان ويثبت الحديثُ وهو محال أو بالعكس وهو المعنى الثانى من معنى النصب ، أى منك إتيانٌ بلاحديثٍ كأنك قلت ماتأتينا مُحَدِّثا .

والرفع أيضا على معنيين : أحدهما : العطف والتشريك فى النفى ، الثانى : أن رفعَ الفعل الثانى لابالعطف بل على أنه خبر مبتدأ محذوف والفاء ربطت الجملة الثانيةَ بالأولى ، وأبقت السببية كقول الحماسة : (١)

وَلقَدْ تركْتِ صَغيرةً مَرْحُومَةً ∴ لمْ تَدْرِ ماجزعٌ عَليْكِ فَتَجْزَعُ (٢)

رفع مع بقاء السبب أى لو دَرَتْ لجزعت فانتفى الثانى لانتفاء الأول ، ويجوز إثبات الجَزع مع نفى الدراية أى فهى تجزعُ ، وعطفت جملة على جملة ، ولم يجعل الأول سببًا للثانى كما قال سيبويه فى قول الآخر : (٣)

ألَمْ تَسْألِ الربعَ القَواءَ فينْطِقُ ∴ .... (٤)

---

(١) هو مويلك المزموم وانظر المحتسب لابن جنى ١ : ١٩٣ والخزانة ٣ : ٦٠٤، ٤٥٩

(٢) يرثى الشاعر زوجته التى ماتت وتركت له طفلة صغيرة ، والشاهد فى (فتجزع) حيث لم ينصب الفعل بعد الفاء .

(٣) هو جميل بن معمر . وانظر ديوانه صفحة ١٤٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٢ والأغانى لأبى الفرج ٨ : ١٤٥ وابن يعيش ٧ : ٣٦ والخزانة ٣ : ٦٠١ والتصريح ٢ : ٢٤٠ والهمع ٢ : ١١ ، ١٣١ والدرر ٢ : ٨ ، ١٧١ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَهلْ تخْبرنْك اليَومَ بيْداءُ سَمْلَقُ

القواء : القفر والبيداء : القفر أيضا والسملق : الأرض المستوية أو الجرداء =

لم يجعل الأول سببًا للثانى ، ولكنه جعله ينطق على كل حالٍ فقوله : لم يُجعل الأول سببًا للثانى ماينفى النصب وقوله وجعله ماينطق على كل حالٍ ماينفى الجزم لأنه قصد إلى الاستئنافِ ،وقال فى قول العنبرى : (١)

غيرأنّا لمْ تأتِنا بِيقيــــنٍ ∴ فنُرجّى ونُكثِرُ التأميــــلا (٢)

أىْ فنحنُ نرجى ،وهذا أيضا مما لايحتمل إلا الرفْع ، لأنه لو جزمه لدخل مع الإتيانِ

٩٤ فى النفْى والمعنى / على إثباتِ الرجاء ،ولو نصَب لنصب على الجمعيةِ فكان يجب نفيه معه وهو خلاف المعنى ،فإن قلت: فهل يَسْتقيم النصبُ على المعْنى الثانى الذى للفاء وهو نفْى الاجتماع ؟ قلت: لايصحُّ أيضًا ، لأن المعنى الثانى هو أن الأول لايكون عقيبه الثانى ، حتى كأنه وصفٌ له ،وأنتَ لو قدرت نفى الثانى هنا على تقدير حُصُولِ الأول لفسَد المعنى فِيهِما جميعًا إذ المعنى نفى الأول وإثبات الثانى وهذا عكسه ، وعلى هذا مدار مسائل الفاء .

وأما أو فيجوزْ أيضًا بَعْدَها الرفعُ والنصبُ ،أما النصبُ فعلى مَعْنَيَيْنِ إما بمعنى إلى أن أو بمعنى إلّا أنّ الثانى النصبُ بالعطف إن تقدمَ هُناك فعل منصوب، والفرق أن الفعل الأوَلَ عام فى كل زمانٍ والثانى كالمخرج عنه وعلى الوجهِ الثانى لاملابسةَ بين الفعلِ الذى قبلها والذى بعْدَها ، والرفع أيضًا على معنيين إما على العطفِ والتشريك أو على قَطْع الثانى على أنه خَبر مبتدأ محذوف وقوله تعالى : " أوْ يُسْلِمُونَ " (٣) يحتمل الوجْهين أى وهم يسلمون ،والفرقُ بينهما أن الرفع فى الأول على التشريك إذ الجملة الفعلية تُعْطف على الجملةِ الفعليةِ باعتبارِ التشريك ، أما الثانى فباعتبار الاستقلال ، لأن الجملة الاسمية لاتُعطف على الفعليةِ باعتبار التشريكِ ، مثال التقدير الأول : إن زيدا قائمٌ وعمرًا منطلقٌ وهذا على التشريكِ، وإنَّ

= لاشجرفيها والشاهد رفع " ينطق " على الإستئناف والقطع أى فهو ينطق .

(١) وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤١٩والتصريح ٢ : ٢٠٤وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٣٦والخزانة ٣ : ٦٠٦ ، ٦١٥ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه وهو من الخمسين وقد عثرت على قائله والشاهد فيه قطع مابعد الفاء ورفعه قال سيبويه ١ : ٤١٩كأنه قال فنحن نرجى .

(٣) الاية ١٦ من سورة الفتح .

زيدًا قائم وعمرو منطلق وهذا على الاستقلال لا باعتبار التشريك في العامل ، والحاصل أن النصب بعدها بإضمار أنْ والرفع إما على أنه جملة فعلية معطوفة ، وإما على أنه جملة اسمية ، وقد صرح بالمبتدإ في قوله : (١)

ولكنّ مولاى امرؤٌ هو خانقي ⁂ على الشكّ والتسآل أوْ أنا مفتدِي (٢)

وعلى هذا أيضا : (٣)

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتنا ⁂ أوْ تنزلون فإنّا معشرٌ نُــــزلُ (٤)

٩٥ أي أوْ أنتم تنزلون وهذا قول يونس / وقال الخليلُ : هو على قولك أيكون كذا أو يكونُ كذا لأنه لو قال : أتركبُون لم ينقص المعْنى وصار بمنزلة (٥)

.... ⁂ ولاسابقٍ شيْئا .... (٦)

يعْنى أنه على توهُّمِ الهمزةِ كما أن الجرّ هناك على توهم الباءِ .

---

(١) هو طرفة بن العبد . وانظر معلقته وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٩ براوية على الشكر .

(٢) والبيت مذر من استشهد به وكان ابن عم طرفه يعيره لسؤاله الملوك ومدحهم فقال له هذا والمولى هو ابن العم والشاهد فيه القطع في (أوأنامفتدى) .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس وانظر ديوانه صفحة ٤٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٩ والمحتسب لابن جنى ١ : ١٩٥ والخزانة ٣ : ٦١٢ والهمع ٢ : ٦٠ والدرر ٢ : ٧٦ .

(٤) نزل جمع نازل وكانوا ينزلون عن الخيل عند ضيق المعركة فيقاتلون على أقدامهم وفي ذلك الوقت يتداعون نزال والشاهد فيه رفع تنزلون عطفا على معنى ان تركبوا وهذا ما يسمى عطف التوهم ، لأن معناه أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك وهذا مذهب الخليل ، وحمله يونس على القطع والتقدير عنده أو أنتم تنزلون .

(٥) هو زهير بن أبي سلمى وانظر ديوانه صفحة ٢٨٧ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٨٣، ١٥٤، ١٦٥، [illegible] ، ٤٢٢، ٥٤٢ / [illegible] والخزانة ٣ : ٦٦٥ وشرح شواهد المغني ٩٨، ٢٣٧ والهمع ٢ : ١٤١ والدرر ٢ : ١٩٥ .

(٦) قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :

بَدا لِي أني لستُ مدرِكَ مامضى ⁂ ولاسابقٍ شيْئا إذا كان جائيَا

والشاهد فيه اعمال " سابق " المنون .

(٧)

وأما الواو فيجوز أيضا بعدها الوجهان : فالنصب على الجمعية كقولك ذرني وأزورك أي لتجتمع الزيارتان ، والرفع على الاستئناف قال سيبويه : (١)

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي .. ويغضب منه صاحبي بقئول (٢)

يحتمل وجهين : النصب بالعطف على الشيء ولا يصح عطفه إلا إذا كان مصدرا وهذا هو المختار عنده ، وأنكره المبرد وقال : الرفع أجود لأنه معطوف على صلة الذى لأن النصب على تقدير ليس نافعي ويغضب فنفى النفع والغضب فيفسد المعنى ، لأن المعنى الذى يغضب منه صاحبي لا أقوله وهذا عكسه (٣) .

والذى قاله المبرد صحيح ، لكن لا يرد على سيبويه بل على من قال إنه منصوب في جواب ليس نافعي أما من قال إنه منصوب بالعطف على الشيء فلا ، وأما قوله تعالى : "ونقر في الأرحام" (٤) ، فعلى تقدير ونحن نقر ، ويضعف فيه النصب ، لأن النصب بالعطف على "لنبين" (٥) وليس المعنى عليه ، لأن المعنى من سياق الآية تبيين أمر البعث لا تبيين القرار في الأرحام ، فإن ذلك معلوم لكل أحد ، وقوله تعالى " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق " (٦) يحتمل النصب على الجمعية والجزم

---

(١) قاله كعب بن سعد الغنوى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ والمقتضب للمبرد ٢ : ١٩ والمنصف لابن جنى ٣ : ٥٢ وابن يعيش ٧ : ٣٦ والخزانة ٣ : ٦١٩ .

(٢) أى لست بقئول لما يؤدى إلى غضب صاحبي ، لأنه لا يقول الغضب وإنما يقول ما يؤدى الى الغضب ويجوز ويغضب عطفا على صلة الذى وهو أظهر وأحسن .

(٣) انظر المقتضب ٢ : ١٩ .

(٤) الاية ٥ من سورة الحج .

(٥) الاية ٤٢ من سورة البقرة .

(٦) الاية ٤٢ من سورة البقرة .

على التشريكِ بين الفعلين فى الجَزْم ، ولا يجوزُ أن يكون عطف جملةٍ على جملة مشتركة ولا منقطعة ، أما التشريكُ فلا يصح ؛ لأن الرافعَ للفاعل الأول غير الرافع للثانى ، فلم يبق إلا أن يكون بالعطفِ المذكورِ .

واعلم أن الواوَ وإن شاركت الفاءَ فى أن النصْبَ بعدَها بإضمارِ أنْ لكنّهَا تُخالفها فى المعْنى ، حتى لو قال بدل قوله : (١)

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأْتِيَ مِثْلَهُ ∴ .... (٢)

بالفاءِ لفسَدَ المعْنَى .

٩٦ قال / رحمه الله تعالى ولنْ نَفْيُ سَيَفْعلُ .

قلت : لماذكر أحكامَ هذه الحروف فى العملِ أخذ يذكر معانيها قال سيبويه : لن حَرْفٌ ناصِبٌ بمنزلة أنْ وهو يُناقِضُ سَوْفَ ، فإذا قال سَوْفَ أفْعلُ فنفيه لن أفعل وَمنْ قال نَذهَبُ غدًا يقال فى نفيه لن نذهَبَ أبدًا (٣) .

قال الزمخشرى : لن لتأكيد ماتعطيه لا ، مِنْ نَفْيِ المستقبل ، فقولك لن أبرح آكدُ من لاأبرح وعملت لاختصاصِها ، لأن الحرفَ متى اختص ولم يكن كالجزء فأصله أن يعمل ونصبت لشبهها بأن فى أنها تخلص للاستقبالِ ، ولأنها نقيضتها ، فإذا قيل أريد أن أفعل قيل فى نقيضه لن نفعل كما هو نقيض سنفعل (٤) .

قال رحمه الله تعالى : وتقديم معمولِ معمولها عليها يدُل على أنها ليست مركبَةً من لا أن ، وفى الأخرى : وجَواز تقديم معمول ماانتصب بَها عليها دليلٌ على أنها ليسَتْ مركبةً مِن لا أنْ .

قلت : رُوِى عن الخليل أنه لايرى النصبَ إلا بأنْ وحدها وتأولِ ماسواها ، فأوّل لنْ بأن أصلهَا لاأن فحُذفت الهمزةُ حذفا ، ثم سقطت الألفُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْن ،

---

(١) نسبه سيبويه إلى الأخطل والمشهور أنه لأبى الأسود الدؤلى وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٣٠ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٤ وابن يعيش ٧ : ٢٤ والخزانة ٣ : ٦١٧ ، والتصريح ٢ : ٢٣٨ .

(٢) صدر بيت وعجزه : .... ∴ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ
والشاهد فيه نصب تأتى بإضمار أن والمعنى لايكن منك أن تنهى وتأتى .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٤٦٠ / ٢ : ٣٠٥ (٤) انظر المفصل صفحة ٣٠٧ .

ونظيرُ هذا الحَذْفِ في أَيْشٍ وأصله أي شَيْءٍ وويلمه والأصل وَيْلُ أمه والغرض التخفيف فيما يكثر استعماله وربما احتج له بأن لن تفيد معنيين : النفي والنصب ، وقد قامَ بإفادتهما حرفان ، فوجَب أن تفيد هي أيضا بحرفين ، حتى لا يلزم الترادفُ الذي هو على خلافِ الأصلِ (١) .

ورد سيبويه قولَ الخليل بأنَّ أنْ موصولة ، والموصول لا يتقدم عليه شيءٌ مما هو في صِلته ، فلما تقدم هُنا معمول منصوبها دل على أنها غيرُ موصولةٍ فلا يكونُ أصلها لا أن وأيضا ، فالتركيبُ والتصرف في الحروفِ بَعيدٌ (٢) .

أجيب عن الخليل بأن التركيب غيَّر حكمَها كما غيَّر معناها كما في ربما وقلما أوخرجت عن أن تكون موصولةً ، وخرج ما بعدها عن أن يكون صِلةً ، وهذه دَعْوَى لا بد لها من دليلٍ ، ثم لا نسلم تغير معناها إنْ سلمنا التركيب ، فإن المعنى في لا أن كما هو في لن

٩٧ من نفي المستقبلِ فإن قلتَ في لن / تأكيدٌ لا يكونُ مثله في لا أن ، وأيضاً فإن لا قد تغيَّر حكمُها إذ كانت قبل تصلح للجواب والآن بعد التركيبِ لا تصلح ؟ قلت : بل هذا يدل على أنها ليست أصْلاً لها وإلا لصلحت للجواب عملاً بالاستصحاب .

وقد أجابَ بعضهم بأنها لو كانَ أصلها ذلك لخرجَتْ على الأصلِ في بعضِ المواضع وهذا غير لازم فيما غُيِّر وركِّب ، وإنما ذلك إن كان على سبيلِ الاستحسان نحو القَوَدِ .

قال الشلوبيني : معنى استدلال سيبويه بالتقديم أنها لو كانت مركبةً من لا وإن لكانُوا خلقاء أن ينبهوا على ذلك بأن لا يجيزوا تَقْديم معمولِ منصوبها عليها فيكون منعهم زيدًا لن أضربَ مُنبِّها على أن الأصل لا أن أضرب فلما لم يمنعوه وأجازوه ضُعِّفَ القولُ بتركيبها (٣) .

---

(١) عبارة (وربما احتج إلى هو على خلاف الأصل) اضافة من (ب) وذكرت في (أ) غير واضحة في الجانب الأيسر .

(٢) قال سيبويه : لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له (الكتاب ١ : ٤٠٧) .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ٣٧ .

وزعم الفراء أن لن ولم أصلها كلها واحد وهو لا ، وأن النون والميم مبدلتان من الألف ، وهذا أيضا لا دليل عليه فيكون مردودا (١) .

قال : وإذن لها ثلاثة أحوال ، أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، وإذا أريد به الاستقبال أعملت والعبارة الأخرى ، ولإذن ثلاثة أحوال : أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، وإذا تقدمت والفعل حال ألغيت أو مستقبل أعملت .

قلت : إذن حرف معناه الجزاء والجواب ، فإذا قال : أنا آتيك قلت إذن أكرمك فقد أجبته وصيرت إكرامك جزاء لإتيانه فهى جواب لكلامه وجزاء لفعله .

قال الزجاج : تأويلها لو كان الأمر كما ذكرت فإنى أكرمك (٢) ، يعنى بأنها نائبة عن حرف الشرط فى الجواب كنيابة نعم عن ذكر المسئول عنه فى الجواب ، وقال بعض الكوفيين : هى اسم منون ، وقال الخليل : أصلها إذ أن فخففت كما خففت

٩٨ لأن (٣) ، ولم يحك هذا / القول عنه سيبويه ، وتشبه نونها بالتنوين فتبدل منها الألف فى الوقف .

وروى مبرمان (٤) عن ابن ذكوان أن المازنى كان لا يرى الوقف عليها بالألف ويقول : هى حرف بمنزلة أن وأجاز المبرد الوجهين ، وقال الفراء : إذا أعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون ، لئلا تلتبس بإذا الزمانية ، لأن إعمالها يميزها عنها (٥) .

---

(١) وانظر الهمع ٢ : ٣ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٨٤ وشرح السيرافى ١ : ٢٩ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٢ .

(٣) انظر الهمع ٢ : ٦ .

(٤) انظر شرح السيرافى ٣ : ١٩٦ وارتشاف الضرب ٢ : ٣٣٩ .

(٥) جاء فى شرح السيرافى ٣ : ١٩٦ " وأبو العباس المبرد يحكى الوقف عليها بالألف ، ويرى أن لو وقفوا عليها بالنون كان جيدا على الأصل فى مثلها من الحروف ، وانظر الهمع ٢ : ٢٣٢ والمغنى ١ : ٢٠ .

وزعم الفراء أن لنْ ولمْ أصلها كلها واحدٌ وهو لا ، وأن النون والميم مبدلتان من الألفِ ، وهذا أيضا لا دليل عليه فيكون مردودا (١) .

قال : وإذن لها ثلاثة أحوالٍ ، أن تتقدم وأن تتوسّط وأن تتأخر ، فإذا تقدمت وأريد بالفصل الذى بعدها الحال ألغيتْ ، وإذا أريد به الاستقبال أعملت والعبارة الأخرى ، ولإذن ثلاثة أحوالٍ : أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، وإذا تقدمت والفصل حالٌ ألغيتْ أو مستقبل أُعملتْ .

قلت : إذن حرفٌ معناه الجزاء والجوابُ ، فإذا قال : أنا آتيك قلت إذنْ أكرمَك فقد أجبته وصيّرت إكرامك جزاء لإتيانه فهى جواب لكلامه وجزاء لفعله .

قال الزجاج : تأويلها لو كان الأمر كما ذكرتَ فإنى أكرمُك (٢) ، يعنى بأنها نائبة عن حرف الشرطِ فى الجواب كناية نعم عن ذكر المسئول عنه فى الجواب ، وقال بعض الكوفيين : هى اسم منوّن ، وقال الخليل : أصلها إذْ أن فخففت كما خففت

٩٨ لأن (٣) ، ولم يحكِ هذا / القول عنه سيبويه ، وتشبه نونها بالتنوين فتبدل منها الألفُ فى الوقف .

وروى مبرمان (٤) عن ابن ذكوان أن المازنى كان لا يرى الوقفَ عليها بالألف ويقول : هى حرف بمنزلةِ أن وأجازَ المبرد الوجهين ، وقال الفراء : إذا أعملتها فاكتبها بالألِف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنونِ ، لئلا تلتبس بإذا الزمانية ، لأن إعمالها يميزها عنها (٥) .

---

(١) وانظر الهمع ٢ : ٣ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٨٤ وشرح السيرافى ١ : ٢٩ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٢ .

(٣) انظر الهمع ٢ : ٦ .

(٤) انظر شرح السيرافى ٣ : ١٩٦ وارتشاف الضرب ٢ : ٣٣٩ .

(٥) جاء فى شرح السيرافى ٣ : ١٩٦ " وأبو العباس المبرد يحكى الوقف عليها بالألف ، ويرى أن لو وقفوا عليها بالنون كان جيدا على الأصل فى مثلها من الحروف ، وانظر الهمع ٢ : ٢٣٢ والمغنى ١ : ٢٠ .

والذى رواه سيبويه عن الخليل أنها الناصبة بنفسها لاغير ، لكن نَقَل غيرُه عنه أن الناصبَ مضمرٌ بعدها وهى أنْ .

واستدل أبو اسحاق على أنها ليست ناصبةً بنفسها ، بأنها متى كان الفعلُ بعدها للحالِ ألغيت (١) . وهذا لا يُبْطِل أن تكون عاملةً بنفسها فى المستقبلِ ؛ لأن ماكان عمله بشرط لايجوز أن يعمل عند عدم ذلك الشرط .

وجملة الشروط المعتبرة فى إعمالها خمْسة : أن تكون جوابا ، وألا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعلُ عليها ، وألا يُفْصل بينها وبين الفعلِ بغيْرِ اليمينِ وأن يكونَ الفعلُ مستقبلاً .

قال الرمانى : وإنما عملت إذا كانت على هذه الصفةِ لأنها حينئذٍ تختصُّ بالفعْلِ وتقوى فتعمل حينئذٍ .

أما قوتها بكونها جوابا ، فلأن حق الجواب ألا يتقدمه ماليس منه ، وكونها مبتدأة قوة لها أيضا لبناءِ الكلام عليها ، وبكونها داخلة على المستقبلِ تلتحق بأمثالِها وهى أن ولن ، وكون مابعدها غير معتمد قوة لها ، لأن ذلك يخرجها عن أن تكون حشوا ، ومن العربِ من لا يُعْمِلُها أصْلاً .

قال سيبويه وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون إذن أفعلُ فى الجواب فأخبرْتُ يونس بذلك فقال لاتُبْعِدَنَّ (٢) ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلةِ هَلْ وبل وفى الحديث : إِذَنْ تحْلِفُ يارسُولَ اللهِ ، واعلم أن هذا الإلغاء شاذ كشُذوذِ إلغاءِ أنْ .

ومثال كون الفعلِ بعدها للحال قولك/ لمن يحدثك إذن أظنُّك صادقًا فالظن ثابتٌ فى الحال ، ولاتعمل إذا كان الفعْلُ للحال ؛ لأن نواصبَ الفعلِ لاتعمل إلا فى المستقبلِ ، وقد شُبهت فى الإلغاءِ بظننت إلا أنها تُلْغَى مقدمة بخلافِ ظننت لقوة الفعلِ وضعف الحرفِ . ٩٩

قال السيرافى : إنما جاز الغاؤها لأنها حرفُ جوابٍ يكفى مِنْ بعضِ الكلام كما يكفى نعمْ وبلى (٣) .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٤١٢ والهمع ٢ : ٦ .
(٢) الكتاب لسيبوية ١ : ٤١٢ .
(٣) انظر شرح السيرافى ٣ : ١٩٧ .

قال رحمه الله تعالى : وإذا توسّطت وافتقر مابعدها لماقبلها مثل أن تتوسط بين المبتدإ والخبر وبين الشرط والجزاء وبين القسم والجواب ألغيت وفي الأخرى : وإذا توسطت بين متلازمين كالخبر وذى الخبر والشرط والجزاء والقسم والجواب أُلغيتْ وكذلك إنْ وليها المبتدأ متقدمةً عليه لم تعمل فى الفعل المخبر به عنه .

قلت : لها ثلاثة أحوالٍ بالنسبة إلى الإعمال والإلغاء ، ولها ثلاث مراتب بالنسبة إلى التقديم والتأخير : فلها حالٌ يجب فيها إعمالها وهى : ما إذا توافرتْ شروطها إلا فى تلك اللغة ، وحالٌ يجب إلغاؤها فيها وهى عند اختلال بعض شروطها ، وحال يجوز الوجهان ، وظننت أيضا لها ثلاثُ مراتب لكن ليس لها إلا حالان ، فإذا توسطت واعتمد مابعدها على ماقبلها لم تَعمل ، وقد فسّر الجرجانى الاعتماد بأن يكون الفعل [1] الذى بعدها راجعا إلى شئ يقتضى فيه رفعا أو جزما [2] ، وقد فسره الجزولى بالتلازم ، ومثال توسطها بين المبتدأ والخبر أنا إذن أكرمُك ، ومثال الشرط إن تأتنى إذَنْ آتِك ، ومثال القسم والله إذَنْ لأقومنّ ، وأكثر إلغائها فى هذه الثلاثة المواضع فلذلك اقتصر عليها ، ولا يخفى أن طلبَ هذه الأشياء للفعل الذى بعدها أقوى من طلبها له ، أما الشرط فلأنه لابُدّ له من جوابٍ لا يصح معناه إلا به ،

١٠٠ وإذَنْ يَصِحّ معناها من غير نصب ، وإذا كان / طلبه له أقوى عمل فيه الجزم ، وإذا انجزم به امتنع أن ينتصب بإذن وكذلك المبتدأ لابد له مِنْ خبرٍ ، والقسم لابدّ لهُ مِنْ جوابٍ ، ومن القسم قوله [3] :

.... ∴ وأمكنَنى منها إذَنْ لاأقيلُها [4]

---

(١) (الفعل) إضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) إلى الجانب الأيمن ولم يظهر إلا السين واللام .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١ : ١٢٠٧ .

(٣) هو كثير عزة وانظر ديوانه ٢ : ٧٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤١٢ والهمع : ٢ : ٧ والدرر ٢ : ٥ والتصريح ٢ : ٥ وابن يعيش ٩ : ١٣ ، ٢٢ والخزانة ٢٨٠ / ٤ : ٥٤٠ .

(٤) هذا عجز بيت وصدره :

لئن عاد لى عبدُ العزيز بمثلها ∴ ....

والشاهد فيه إلغاء إذن لوقوعها بين القسم وجوابه وعدم تصدرها .

أما لو تقدمت على القسم نحو إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمُكَ لم يبطل عملها ، والنداءُ في حكم القسم؛ لأن هذه مؤكدة للكلام فلا تعد فاصلة قاطعة وأما قول الشاعر : (١)

ارْدُدْ حِمارَكَ لايَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَــا ∴ إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْـرُوبُ (٢)

وعنه احترز بقوله : وافتقر مابعدها لماقبلها ، فإن قوله يرد منقطعٌ من الكلام الأول ، فكان الواجب رفعه وتأويله أنه قُدرت المخالفة في المُضى فكأنه قِيل لا يرد فأجابَ بقولــه إِذَنْ يُرَدَّ لأن المُضى على هذا وأما قول الآخر : (٣)

لاتتْرُكَنّي فِيهِمُ شَطِيــــــرا ∴ إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا (٤)

بنصب أهلك مع أنه خبر إني فتأويله أن الخبرَ هو المجموع أعْنِي إِذَنْ أهلك كماتقــول : زيد ان يقوم ويحتمل أن يكونَ حذف خبر اني كأنه قال : إني أذل أو لاأحْتَمِلُ ذلـــك أهلك والوجه رفع «أَهْلِكُ» وجعْل أوْيمضى إلاَّنْ ، ويجوز في قولك إن تأتنى آتك (٥) وإِذَنْ

---

(١) هو ابن غنمة الضبي وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤١١ والمقتضب للمبرد ٢ : ١٠ وابن يعيش ٧ : ١٦ والخزانة ٣ : ٥٧٦ والمفضليات للضبي صفحة ٣٨٣ .

(٢) والمكروب : المدانى المقارب كناية عن تقيد حركته وفي اللسان : كربت القيـــد ضيقته على المقيد ه والشاهد فيه نصب مابعد اذن لأنها مصدرة في الجواب والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال .

(٣) هو رؤبة وليس في ديوانه وانظر ابن يعيش ٧ : ١٧ والمقتضب للمبرد ٥٦ والخزانة ٣ : ٥٧٤ والعيني ٤ : ٣٨٣ ، التصريح ٢ : ٢٣٤ والهمع ٢ : ٧ والدرر اللوامع ٢ : ٦

(٤) قال الشيخ خالد الأزهري ٢ : ٢٣٤ ونصب اهلك باذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها ضرورة أولاضرورة والخبر أى خبر ان محذوف أى إني لاأستطيـع ذلك أو لا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بـــين إذن وماهى جواب له والأصل لاتتركني إذن أهلك .

(٥) (آتك) إضافة من (ب) وأشار في (أ) إلى الجانـــــب الأيسر ولم تظهر .

أكرمَك ثلاثة أوجه : الجزم بالعطف والفاء إذنْ ، والنصبُ على الاستئناف والرفعُ على
تقدير مبتدأ أي إذن أنا أكرمك .

قال رحمه الله تعالى : وإذا تقدمها حرفُ العطف جازَ فيها الأمرانِ على
اختلافِ المعنى وفي الأخرى : وإذا توسطت بينَ الفاء والواو العاطفتين وبين الفعلِ
المعطوف بهما جازَ الرفعُ والنصبُ على معنيين وفي أخرى على اختلافِ التأويلين .

ويعني أنك إذا أعملتها فقد جعلتها مبتدأ بها في الجملةِ الثانية وعطفتَ
جملةً على جملةٍ باعتبار الاستقلالِ لا التشريك وإن رفعت ما بعدَها فقد عطفت مفردًا
على مفردٍ باعتبار التشريكِ ووقعت إذنْ حشوًا فأُلغيت ، والحاصِلُ أنه إن أُريـــد
الاستئناف وعطف الجمل نصبت ولم / نلتفت إلى الرابط وإن قُصد إلى الربطِ والعطف ١٠١
وقعت حشوًا فلم تعملْ ومثاله قوله تعالى . وإذنْ لا يلبثون خلافك إلا قليـــلًا (١)
قال سيبويه : سمعنا بعضَ العرب يقرأها " وإذنْ لا يلبثوا " (٢) وليس حرف العطـف
ما يعتمد عليه حتى تكون إذنْ بعده في الحشوِ والطي ، بل النظر إلى ماقبلهـــا ،
وكونه مستثنيًا عمّا بعدَها .

قال رحمه الله تعالى : وإذا تأخرت أُلغيتْ وفي الأخرى ، وتختص إذنْ بجوازِ
الاعتراض بينها وبين منصوبها بالقسَم والنداءِ والدعاءِ وإذا تأخرت أُلغيتْ البتــة إذْ
لا يعمل فيما قبله إلا الفعل أو ما في معناه من أسماءِ الفاعلينَ والمفعولين .

قلت : قد ذكرنا توسُّط القسم ومثال النداء : إذن يا زيد أكرمكَ والدعــاء :
إذنْ غفرَ الله لك أكرمك ، ومثال أن يليها المبتدأ بعدها (٣) إذن زيدٌ يكرمُك ، ولا شكَّ
في إلغائها هاهنا ، لأنها إذا كانت تلغى إذا وليت الفعلَ الذي هو خبر المبتدأ
فهنا أولى وأما إلغاؤها إذا تأخرت فلأنها شُبّهت بظننتْ وأخواتها في الإلغــاء

---

(١) الاية ٧٦ من سورة الاسراء .
(٢) وقراءة النصب هذه هي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود . انظر تفسير أبي حيـان ٦ : ٦٦ والكتاب لسيبويه ١ : ٤١١ .
(٣) (بعدها) إضافة من (ب) واشارفي (أ) إلى الجانب الايمن ولم تظهر .

والإعمال ، لأنها يُسْتدرَك بها كما يُسْتدرَك بظننت ولأن لها المراتب الثلاث كما لظننت ، فلما انفردت بهذا الشبه دون أخواتها انفردت أيضا بهذا الإلغاء دونها ، ولهذا أيضا جاز الفصل بما ذكرنا بينها وبين معمولها ولكونها جوابا أشبهت أيضا بلى ولى مما تستقل وتنال كالأسماء .

قال رحمه الله تعالى : وكى إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصبة ، وإذا دخل عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ومعناها معنى أن وفى الأخرى : وإذا لم تدخل اللام على كى جاز أن تكون الجارة وأن تكون الناصبة بنفسها ومعناها قريب من معنى أن المصدرية ، وإذا قلت فعلت كذا فقال قائل كيمه ؟ فهى الجارة فقط ومعناها كمعنى اللام لو قال لمه ؟ .

١٠٢ / قلت : كى من حروف التعليل وهى جواب لم ؟ ومعناها مع مابعدها (١) الغرض الذى يطلب لأجله وقوع الفعل ، ويقع بعدها الفعل والاسم ، فالفعل الواقع بعدها لايكون إلا مستقبلا منصوبا ، وانتصابه إما بها نفسها فتكون بمعنى أن ويصح دخول اللام عليها ، وإما بإضمار أن وتكون حرف جر بمنزلة اللام ولا يصح دخول اللام عليها .

وعند الخليل أن الناصب بعدها مضمر وهو أن بناء على مذهبه أن لاناصب سوى أن (٢) .

والأخفش يقول : هى بدل من اللام والنصب بعدها باضمار أن أيضا ، والمختار اعتبارها بما ذكر من دخول اللام وعدم دخولها ، وإن وقع بعدها الاسم ، كانت حرف جر وما استفهامية مجرورة بها ولذلك حذف ألفها ، فإنه لايحذف إلا مع حرف الجر ، وبعد حذف الألف تلحق الهاء لبيان الحركة أو للوقف .

وقال الكوفيون (٣) : ما هنا منصوبة بإضمار فعل كأنه قال : كى تفعل ماذا ؟ فجعلوها عاملة فى الفعل المقدر ، وذلك الفعل عامل فى ما ، قال الزمخشرى : وما أرى

---

(١) (مابعدها) اضافة من (ب) واشار فى (أ) إلى الجانب الأيسر ولم تظهر .
(٢) انظر الهمع ٢ : ٥ والتصريح ٢ : ٢٣٠ .
(٣) انظر المسألة رقم ٧٨ من الانصاف وشرح المفصل ٩ : ١٤ .

هذا القول بعيدا عن الصواب ، كأن قائلا قال : كي تفعل فلم يفهم المخاطب فقال كيمه ؟ وليس لكي عمل في ما (١) ، والذي يشكل على هذا القول حذف الألف من ما فإنها لا تحذف إلا مع حرف الجر لا غير بالاستقراء ، وأيضا فلو كان الأمر كما قالوا لجاز أن يقال أن مه وإن مه ، وحيث لم يجز دل على فساد هذا المذهب ، فأما قول الشاعر : (٢)

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ∴ يراد الفتى كيما يضر وينفع (٣)

فقد قيل إن ما كافة وقيل إنها بمعنى المصدر أيضا .

(أدوات الجزم) قال رحمه الله تعالى : الجازم قسمان : جازم فعل واحد وجازم فعلين .

قلت هذا التقسيم على المذهب المشهور في أن حرف الشرط يجزم الشرط

١٠٣ والجزاء ، وبعضهم يرى أن الحرف لا يجزم إلا فعلا / واحدا لا غير ، وأما الجواب فيجزم بفعل الشرط لا بالجواب (٤) أو بحرف الشرط مع فعله لأنهما صارا كالشيء الواحد ، واحتج بأن الجزم في مقابلة الجر ، بل أضعف فعامله كذلك ، فوجب ألا يجزم إلا واحدا ، كما أن حرف الجر لا يجر إلا واحدا ، وفي كلام سيبويه ما يشعر بهذا (٥) .

---

(١) انظر المفصل صفحة ٣٢٤ .

(٢) هو النابغة الذبياني وقيل الجعدي وقيل قيس بن الحطيم وانظر التصريح ٢ : ٢ وحاشية الصبان ٢ : ٢٠٤ وانظر ملحقات ديوان قيس بن الحطيم صفحة ١٧٠ والخزانة ٣ : ٥٩١ والعيني ٣ : ٢٤٥ / ٤ : ٣٧٦ .

(٣) والشاهد فيه دخول كي على ما المصدرية وهو نادر وقيل ما كافة ويكون المعنى : يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

(٤) في (ب) بالحرف .

(٥) قال في سيبويه ١ : ٤٣٥ " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل انك إذ قلت إن تأتني آتك فآتك انجزمت بأن تأتني كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتني آتك " .

وقال الكوفيون : ينجزم على الجوار ليشاكل المجزُ الصَّدْرَ ولا عمل للحرف فيه (١) .

وقال المازني : الفعلان مبنيان حالة الشرط والجزاء لأنهما وقعا موقعا لا يقع فيه الاسم فاليعربان (٢) .

وسنعود إلى هذا البحث عن قريب إن شاء الله تعالى .

قال رحمه الله تعالى : والجازم لفعلٍ واحدٍ لمْ ولمّا ولام الأمرِ والدعاء ولا في النهي والدعاء .

قلت هذه الأربعة تجزم فعلاً واحداً بالاتفاق ، ولفظ الأمر والدعاء واحدٌ ، وكذا النهي والدعاء ، وإنما تختلف باستعلاء الطالب وانحطاطه ، فإن صَدَر الطلبُ من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء وعلى العكس أمرٌ وكذلك في النهي ، وان صدر من المتافي ... التماسا ، والنهي طلبُ الترك كما أن الأمر طلبُ الفعل ، ولو قال اللام ولا الطلبيتان كان أخصر .

قال رحمه الله تعالى فلم لنفي فعل .

قلت : لم لنفي الماضي بلفظ المضارع ولذلك يصلح أن تقول لم يقم أمس فنقلت لم معنى المضارع إلى المضي على ما مرّ ، وإنما عملت لاختصاصها بما ليست كالجزء منه وعملت الجزم لأنها لما نقلت معنى الفعل إلى معنى آخر ازداد ثقلا الى ثقل أصله فناسب أن يخفف بالحذف وأيضا فإنها تشبه أن في أنها تنقل معنى الفعل من زمان إلى زمان ، وقيل لما صار الفعل بعدها يستحق البناء باعتبار معناه ويستحق الاعراب باعتبار لفظه جُعل له حالٌ متوسطةٌ بين الإعراب والبناء وهو السكون .

قال رحمه الله تعالى : ولما لنفي قد فعل .

---

(١) انظر الهمع ٢ : ٦١ والرضى في شرح الكافية باب الجوازم .

(٢) انظر الهمع ٢ : ٦١ والرضى في شرح الكافية باب الجوازم .

١٠٤ قلت : لمّا لها ثلاثة معان : تكون / بمعنى إلّا ومنه قوله تعالى " إنْ كُلّ نفسٍ لمّا عليها حافظ " (١) أى إلّا عليها حافظ ، وتكون بمعنى لمْ مزيدة عليها ما وهذه هى الجازمة ، وتكون ظرفا بمعنى حين ، ومن المتأخرين من زعم أن هذه أيضا حرف وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال " وتكون لمّا لوقوع الأمر لغيره وإنما تجئ بمعنى لَوْ " (٢) فشبهها بلو ولا شك أن لوْ حرفٌ والمشهور أنها ظرفٌ تجر ما بعدها على الإضافة وتقتضى جوابا وهو قول أبى عليّ وغيره والتقدير حين جاء زيد أكرمتك ، وتتعلق بجوابها تعلّق الظرف بالفعل من نحو إذا (٣) ، قال ابن خروف (٤) : لو كان التقدير فيها حين جاء زيدٌ أكرمتك لما صحّ أن تقول : لما أسلم دخل الجنة ، فإن حين الإسلام ليس حين دخول الجنة ، وكذلك قوله تعالى " فلمّا كشفنا عنهم الرجز إلى أجلٍ هم بالغوه إذا هم ينكثون " (٥) ، فالنكث لم يكن حين كشف الرجز عنهم فهى إذًا حرف وجوب لوجوب ، كما أن لوْ حرف امتناع لامتناع وفيها معنى الجزاء كما فيها .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن التقدير : لما أسلم استحقّ دخول الجنة والنكث وقع حين كشف الرجز ، ولا مانع من ذلك فيجرى على ما قال الجماعة وهى أنها ظرف زمانٍ .

قال رحمه الله تعالى : والهمزة اللاحقة لهما للاستفهام والكلام مع لحاقها تقرير .

---

(١) الاية ٤ من سورة الطارق .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٣١٢ .

(٣) ورد فى الايضاح " مثال الماضى فى قولك لما جئت جئت فصار بمنزلة ظرف من الزمان كأنك قلت : حين جئت جئت وانظر الإيضاح العضدى صفحة ٣١٩ والمغنى ١ : ٢١٩ .

(٤) انظر الهمع ١ : ٢١٥ .

(٥) الاية ١٣٥ من سورة الاعراف .

قلتُ : أصل الهمزة للاستفهام ، ثم قد تُستَعمل لمعانٍ أخر من الإرشاد والتسويةِ والتوبيخ وغير ذلك ، وهى أم حُروفِ الاسْتفهام ولذلك اتسع فيها ، فإذا دخلتْ على لمْ ولما عرض لها أيضا معنى التقرير ، والتقرير هو إلجاء المخاطِب إلى الإقرارِ بأمرٍ يعرفه .

قال الجرجانى : معنى التقرير هو أن تحمله على الإقرارِ بفعلٍ فعله وقد يعرض لها هذا المعنى أيضا مع الايجاب (1) كقوله : (2)

أطربا وأنتَ قنسّرىّ ∴ .... (3)

١٠٥ مع الإيجاب يشوبها معنى الإنكار ، أما مع النفى فتتمحض للتقرير لاغير / ومنه قوله تعالى " ألمْ نشرح لكَ صدركَ " (4) وقوله تعالى " ألمْ أقل لكم إنى أعلمُ مِنَ اللهِ ما لاتعلمونَ " (5) إنما قررهم على ماثبت عندهم مِنْ عِلْمِ اللهِ تعالى .

قال : والواو والفاء المتوسطة بينهما وبين الهمزة للعطف .

قلتُ : همزة الاستفهامِ تدخل أيضا على الواوِ والفاءِ وثم مِنْ حُروفِ العطف فيجتمع الاستفهام والعطف كقوله تعالى " أولما أصابتكمْ مصيبةٌ " (6) " أو لم

---

(1) انظر دلائل الاعجاز صفحة ٧٨ للمراغى .

(2) هو العجاج وانظر ديوانه صفحة ٦٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٧٠ وانظر الهمع ١ : ١٩٢ والدرر ١ : ١٦٥ وابن يعيش ١ : ١٢٣ والمقرب لابن عصفور صفحة ٨٢ والخزانة ٤ : ٥١١ .

(3) رجز وبكمله :

.... ∴ والدهرُ بالإنسانِ دوّارىّ

والطرب هنا خفة الشوق ، وهو أيضا خفة السرور ، والقنسرى : الشيخ وهو غير معروف فى اللغة ولم يسمع الا فى هذا البيت وحده ، والشاهد نصب (طربا) على المصدر الموضوع موضع الفعل أى أتطرب طربا .

(4) الاية ١ من سورة الانشراح .

(5) الاية ٩٦ من سورة يوسف .

(6) الاية ١٦٥ من سورة آل عمران .

يَرَوْا أَنَّ اللَّـهَ " (١) ولا يختص هذا بالنفى بل قد تدخل فى الايجاب كقوله تعالى " أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا " (٢) " أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ " (٣) والوجه فى دخولها أنَّ هذه الحروف من جملة عُطِف عليها بها فصار ما فيه واحدة منها بعض تلك الجملة المعطوف عليها ، لأنَّ المعطوف مع المعطوف عليه كالجملة الواحدة ، وإنما جاز استعمال الهمزة هنا دون هل لأنها أم الباب فكانت أوسع مجالا مِنْ هل ، وإنما تدخل حروف العطف على هل كقوله تعالى " فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ " (٤) وأم لا يدخل عليها حرف العطف ولا تدخل عليه فهذه ثلاث مراتب ، قال الفراء : كان ينبغى أن يكون حرف النسق قبل الهمزة مثل هل ، لكنْ لما كانت هذه الهمزة تشبه بألف التسدية من نحو ذَهَبَ وأذهبه فلان ، فلو قلت ذَهَبَ وأذْهَبَ اشتبه الاستفهام بالخبر ، وبالجملة فالهمزة تنفرد بأمور لاتكونُ لغيرها ، وكأنه أورد دُخُول حرفِ العطف مع الهمزة هنا إشارةً إلى الرد على أبى القاسم الزجاجى الذى قال : الجازم لمْ ولمَّا وأَلَمْ وأَلَمَّا فأوهم أنهما غيرهما فبين أنهما شىءٌ واحدٌ ، وإنما دخلت عليها هذه الحروف لمعانٍ أخر ، ولم تُغيرْ معنى الجزم الذى ثبت لها بدونها (٥) .

قال رحمه اللهُ تعالى وتنفردُ لما بالاستغراق فى الزمانِ والوقف عليها دُونَ لمْ وفى الأخرى وتنفردُ لما باستغراقِ ما مضى من الزمانِ بالوضع وجوازِ الوقف

---

(١) الاية ٩٩ من سورة الاسراء ، ٢٧٥ من سورة الروم ، ١٥ فصلت ، ٣٣ من سورة الأحقاف .

(٢) الاية ١٠٠ من سورة البقرة .

(٣) الاية ٥١ من سورة يونس .

(٤) الاية ١٤ من سورة هود و ١٠٨ من سورة الانبياء .

(٥) انظر الى الجمل للزجاجى صفحة ٤ .

(٦) عبارة (وفى الاخرى الى قوله دون لم اضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) الى الجانب الايمن ولم تظهر .

عليها دُون (١) لمْ قلت/ لما مركبة من لم وما ، وحصل لها عند التركيب معنى لــم يكن لِلمْ وهو أن تضمنت معنى التوقع والانتظار ، ولاتدخل عليها أداةُ الشرطِ كما تدخل على لمْ ، واستطالةِ زمانِ فعْلِها ، تقول نَدِم ولمْ ينفعه النّدم أى عقيب نَدَمِه ، فإن قلت ولما ينفعه كان معناه لم ينفعه إلى وقته هذا .

قال الزمخشرى : الفرق بيْن ما قام ولمّا يقمْ ــ وكلاهما نفى فعل ــ أنّ فى لمّا معنى التّوقع فكأنّ ما زيدت بإزاءِ قدْ (٢) .

قال السيرافى : الفرق بيْن لمْ ولمّا كالفرق بين فعَل وقد فعل ، تقــول : جاء زيدٌ فيقول الراد لم يَجِئْ ونقول جاءَ وقد تَقَمّ فتقول جاء ولمّا يتمم (٣) .

وقد ولمّا جميعًا فى موضع الحالِ منْ زيدٍ ، ولأجلِ طولِ الزمانِ الّـذى تشعر به لما جاز حذف الفعل منها كما حُذف مع قدْ فى قولكِ شارفْتُ المدينَـة ولمّا تُريدُ ولمّا أُدْخِل كما قال : (٤)

.... ⁘ ...... وكأنْ قَــدِ (٥)

---

(١) عبارة (وفى الأخرى الى قوله دون لمْ) اضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) الى الجانب الايمن ولم تظهر .

(٢) انظر المفصل صفحة ٣٠٩ .

(٣) انظر شرح السيرافى ٣ : ١١٣ .

(٤) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ٢٧ وانظر الخصائص لابن جنى ٢ : ٣٦١ / ٣ : ١٣١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ / ٩ : ١٨ ، ٥٢ والخزانة ٣ : ٢٣٢ ، ٤ / ٧٢٦ ، ٣٦٢ : ٥٠٥ والتصريح ١ : ٣٦ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢١ .

(٥) كلمتان من عجز بيت وهو بتمامه :

أزِفَ الترحّل غيرأنّ ركابنــا ⁘ لمّا تزُلْ برحالِنا وكأنْ قَــدِ

وأزف بمعنى قرب ودنا والترحل : الرحيل ، ولما نافيه بمعنى ولم تزل من زال يزول بمعنى ذهب وانفصل والباء للمعية والرحال جمع رحل وهو كل شىء يعد للرحيل من وعاء ومركب وغيرذلك والمعنى : قرب الرحيل لكن ابلنا لــم تذهب بمتاعنا الى الآن مع عزمنا على الرحيل وكأنها ذهبت ، فجملة زالــت بها المحذوفة فى محل رفع خبر لكأن .

وجاز ذلك في قد لأنها قد استعملت في معنى الفعل كقوله : (١)

قدني من نصر الخبيبين قدي ∴ .... (٢)

والفعل مستقل ، وقد حمل عليها الشاعر لم في ذلك قال : (٣)

احفظ وديعتك التي استودعتها ∴ يوم الأعارب إن وصلت وإن لم (٤)

أراد وإن لم تصل .

قال الشلوبيني : قوله : إنها تنفرد بالاستغراق ليس بصحيح بل هي لنفي الماضي المتوقع خاصة ، والذي غره قول القائل مثلاً : عصى إبليس ولما يندم والمعنى على نفي الندم في الزمان الماضي كله لطول الزمان عليه في العصيان ، وهذا إنما لزم من جهة المعنى لا من جهة لفظ لما ، وذلك أنه إذا لم يندم في هذا الزمان الأقرب مع طول الزمان عليه في العصيان فأحرى ألا يندم فيما تقدم فالاستغراق في ذلك إنما أتى من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، فاختلط على المؤلف

١٠٧ وتوهم أن ذلك من جهة لفظ لما ، ولو صح هذا الذي ذكر من الاستغراق/ لناقض ما قدمه من أن لما لنفي قد فعل من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما وجد في الزمان الماضي القريب من الحال وهذا الأخير يقتضي نفي الماضي كله (٥) .

---

(١) هو أبو نخيلة وقيل لحميد الأرقط وقيل قاله أبو بحدلة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٨٧ والهمع ١ : ٦٤ ، والدرر ١ : ٤٢ والتصريح ١ : ١١٢ وابن عقيل ١ : ٦٤ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ ليس أميري بالشحيح الملحد

والشاهد فيه حذف النون من قدي تشبيها بحسبي وإثباتها هو المستعمل لأنها في بنائها ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن لتلزمها نون الوقاية لئلا يغير آخرها عن السكون .

(٣) ابراهيم بن هرقه وانظر الهمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٢ والتصريح ٢ : ٢٤٧ والخزانة ٣ : ٣٢٨ .

(٤) والشاهد فيه حذف مجزوم لم ضرورة والبيت من شواهد الرضي وقد انشد ابن عصفور في الضرائر الشعرية قول ابن هرمة :

وعليك عهد الله ان ببابه ∴ أهل السيالة إن فعلت وإن لم

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٣٨ .

قال رحمه الله تعالى : ولام الأمر والدعاء إذا بني الفعل للمفعول لزمته مطلقا وإذا بني للفاعل لزمته مسندا إلى المتكلم والمخاطب وفي الأخرى : وإذا أمرت أو دعوت وبنيت الفعل للمفعول به لزمت لام الأمر والدعاء مطلقا ، وإن بنيته للفاعل لزمتاه مسندا إلى المتكلم والغائب .

قلت أصل الأمر أن يكون باللام لأنه معنى من معاني الكلام فاستحق حرفا يدل عليه كالنداء والاستفهام والنفي ، لكنها تحذف تخفيفا بشرطين : أحدهما : أن يكون الفعل مبنيا للفاعل الثاني : أن يكون المأمور مخاطبا ، فإن فقد شيء من ذلك وجب إثبات اللام ، ومتى حذفت اللام حذف حرف المضارعة ، وإنما اعتبر في الحذف هذان الشرطان ، لأن علة الحذف هي طلب التخفيف ، والحاجة إلى التخفيف عند كثرة الاستعمال أكثر ، ولأنهم لو لم يخصصوا الحذف بأحدهما لالتبس المخاطب بالغائب ، وكان المخاطب أولى بالحذف لماذكرنا من قلة الأمر للغائب وأمر الإنسان نفسه أيضا قليل ومنه قوله عليه السلام "قوموا فلأصل بكم" (١) على معنى إلزام نفسه بذلك ، فإذا اللام تلزم إذا بني الفعل للمفعول مطلقا ، أي سواء كان غائبا أو متكلما أو مخاطبا ومنه قولهم : لتعن بحاجتي ، ولأن الأمر في هذا متوجه إلى الغائب ، لأن المأمور حقيقة ليس المذكور بل الفاعل المتروك والغائب يجب إثبات اللام في أمره .

١٠٨ قال الجرجاني : معناه ليعنك أمر حاجتي واللام قد تقع للأمر ولغير الأمر ، كما تقول لأضرب أنا كأنه يقول : المعنى بالضرب أنا فيجب فيه إثبات اللام لقلته وكذلك في الغائب لقلته (٢) .

وقد شذ إثبات اللام في فعل المخاطب ومنه قراءة النبي عليه السلام "فبذلك فلتفرحوا" (٣) .

---

(١) أخرجه مسلم عن أنس بن مالك كتاب الصلاة باب الصلاة على الحصير وكذا البخاري أيضا وانظر فتح الباري ٢ : ٣٦ باب الصلاة على الحصير مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

(٢) انظر المقتصد ١ : ٢١٦١ أ .

(٣) الآية ٥٨ من سورة يونس وانظر البحر المحيط ٥ : ١٧٢ .

قال الأخفش : إدخال اللام فى أمر المخاطب لغة رديئة ، لأن هذه اللام إنما تدخل فى موضع لا تقدر على افعل وردّ اتها لما فيها من ترك الاختصار والإيجاز فى موضع يحتاج إليه ، وإنما جاز إدخال اللام فى أمر الفاعل المخاطب ولم يجز حذف اللام مع المتكلم والغائب ، لأن إدخال اللام ليس فيه إلا ترك الاختصار مع أنه الأصل ، وفى حذفها مع الغائب والمتكلم وقوع اللبس فلم يجز أصلا ، لأن المحافظة على دفع اللبس أهم من المحافظة على التخفيف ، فإن كان المأمور جماعة بعضهم غائب وبعضهم حاضر جاز ادخال اللام لتكون التاء تفيد الخطاب واللام تفيد الغيبة فيعم اللفظ لمجموع الأمرين ، ومنه قوله عليه السلام " لِتأخُذوا مَصافَّكم " (١) ولو قال خُذوا لاختص بالحاضرين وكذلك قوله تعالى فَبِذلِكَ فليفرَحوا " (٢) .

قال الزمخشرى : القياس يقتضى أن يكون الأمر باللام كالنهى فخرج فى هذه المواضع تنبيها على الأصل كالقَوَد (٣) والحَوَلة (٤) .

قال سيبويه : وقد يجوز حذف هذه اللام فى الشعر وإعمالها مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا أعملت مضمرة قال الشاعر : (٥)

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ∴ إذا ماخِفتَ مِنْ شىءٍ تبالا (٦)

---

(١) المصاف الموقف فى الحرب والجمع مصاف .

(٢) الاية٥٨ من سورة يونس.

(٣) القود هو القصاص وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٧١ (قود)

(٤) الحولة من الرجال المحتال الشديد الاحتيال ومن الأمور العجيب يقال هذا من حولة الدهر عجائبه . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٠٨ .

(٥) الكتاب ١ : ٤٠٨ .

(٦) هو أبو طالب أو حسان بن ثابت أو الاعشى وليس فى ديوانه وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٨ والمقتضب للمبرد ٢ : ١٣٢ وابن يعيش ٧ : ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢/ ٩ : ٢٤ والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ والتصريح ٢ : ١٩٤ والهمع ٢ : ٥٥ والدرر ٢ : ٧١ .

(٧) التبال سوء العاقبة والشاهد فيه اضمار لام الأمر فى تفد ومعناه لتفد نفسك وهو من أقبح الضرورات ، لأن الجازم أضعف من حروف الجر وحرف الجر لا يضمر ، وقيل هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسر فيها .

أراد لتفد وقال متمم (١) :

عَلى مِثْلِ أَصْحابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشِى ∴ لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكى (٢)

أراد وليبك وقال آخر : (٣) .

فَقُلتُ ادْعِى وأَدْعُ فإنَّ أَنْدَى ∴ لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِىَ دَاعِيانِ (٤)

١٠٩ كأنه / قال لتدعى وأدع ويروى وأدعو إن أندى على الجواب بالواو ، وأنكر المبرد (٥) البيت الأول ، وذكر مبرمان عن المازنى (٦) أنه أراد تفدى على الخبر ، لكنه حذف الياء كما تحذف فى نحو ما كنا نبغ ويحتمل أن يكون قول امرىء القيس : (٧)

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ (٨)

---

(١) هو متمم بن نويرة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٩ وانظر المقتضب للمبرد ٢ : ١٣٢ وابن يعيش ٧ : ٦٠ ، ٦٢ .

(٢) البعوضة : ماءة معروفة بالبادية بها قتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد والبيت حض للنساء على أن تبكين هؤلاء القتلى ويخدشن أحرار وجوههن ، وحر الوجه ما أقبل عليك منه أو هو الخد أو الوجه والشاهد فيه اضمار لام الأمر مع إعمالها فى " يبك " ويجوز أن يكون الجزم فى " يبك " عطفا على مافى اخمشى من معنى الجزم كأنه قال لتخمشى .

(٣) قاله الأعشى وقيل للحطيئة وقيل لربيعة بن جشم وقيل لدثار بن شيبان النمرى وليس فى ديوان الأعشى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ ومجالس ثعلب ٥٢٤ وأمالى القالى ١ : ٩٠ وابن يعيش ٧ : ٣٣ والتصريح ٢ : ٢٣٩ .

(٤) أندى : أبعد صوتا ، والندى بعد الصوت والشاهد فيه نصب أدعو باضمار أن أى ليكن دعاء منك ودعاء منى .

(٥) انظر المقتضب ٢ : ١٣٣ يقول المبرد : " ولا أرى ذلك على ماقالوه ، لأن عوامل الأفعال لاتضمر وأضعفها الجازمة ... " .

(٦) انظر شرح السيرافى ٣ : ١٦٢ .

(٧) انظر ديوانه صفحة ١٢٢ ، ٢٥٨ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٧ والهمع ١ : ٥٤ والدرر ١ : ٣٢ والمحتسب لابن جنى ١ : ١٥ ، ١١٠ وابن يعيش ١ : ٤٨ والخزانة ٣ : ٥٣٠ والتصريح ١ : ٨٨ .

(٨) استحقب : اكتسب وأصل الاستحقاب حمل الشىء فى الحقائب والواغل : الداخل على القوم فى شرابهم والشاهد فيه تسكين الياء من أشرب فى حال الرفع والوصل وقال سيبويه إنه ضرورة وأنكر المبرد هذه الرواية وقال : إن الرواية فاليوم فاشرب.

مثل قوله وادع ، حذف اللام من أمر نفسه ، وقال الفراء في قوله تعالى " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة " (١) المعنى ليقيموا الصلاة فحذفت اللام .

قال رحمه الله تعالى : وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة وفي الأخرى : وإذا أردت أمر المخاطب لا باللام وهو الوجه فاحذفت حرف المضارعة .

قلت يعني أن الفعل المسند إلى المخاطب ان أتيت فيه باللام على الأصل المهجور قلت لتضرب وإن لم تأت باللام فلابد حرف المضارعة لئلا يبقى الفعل مجزوما بعد حذف العامل وذلك لايجوز ، لأن الجازم مقابل الجار والجار لايعمل بعد الحذف فكذلك الجازم وإن رفعته بعد حذف اللام التبس الأمر بالخبر واشتبه ، فإذا لابد من حذف حرف المضارعة ، وحينئذ يعود الفعل إلى أصله وهو البناء ، وقد أشعر قوله : حذف منه حرف المضارعة أن الأمر إنما يكون من المضارع وهو معنى قول الزمخشري (٢) ، مثال الأمر هو الذى على طريقة المضارع لايخالف بصيغته صيغته ، ويدل عليه أيضا أن الشاعر إذا اضطر إلى حذف اللام أبقى صيغة المضارع على حاله فدل على أن الأمر إنما هو من المضارع ، ولأن الأمر إنما يدخل على المضارع ، وبعضهم يرى أن صيغة افعل موضوعة لذلك لا أنها محذوفة من المضارع على ما يأتى .

١١٠ قال رحمه الله تعالى : ونظرإلى ما بعده ، فإن كان متحركا ترك على / حركته ، وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل وفي الأخرى فإن كان ما بعده متحركا نحو يرد ويعض ويفر لم يزد على أن يعامل آخر الفعل معاملة المجزوم ، وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل .

قلت : بعد حذف حرف المضارعة لايخلو أن يكون ما بعده متحركا أو ساكنا ، فإن كان متحركا كما مثل به في يرد قلت رد وفي يفر قلت فر فتتركه على حاله لإمكان النطق به ابتداء ، وإن كان ساكنا فلايخلو أن يكون الفعل رباعيا أو ليس ، فإن كان رباعيا رددت إليه الهمزة المحذوفة مفتوحة على ما كانت عليه فقلت في يكرم أكرم وذلك

---

(١) الآية ٣١ من سورة ابراهيم .
(٢) انظر المفصل صفحة ٢٥٦ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٥٨ .

أن الأصل يُأَكْرِم وإنما حُذفت لالتقائها مع همزة المتكلم في أأكرم ثم حُمل عليه في الحذف غير المتكلم لتكون صور المضارع على طريقة واحدة ، مع أن حروف المضارعة أخوات ، فلما حُذفت مع بعضها حُذفت مع كلها ، فلما كان الموجب لحذف الهمزة حرف المضارعة وجب أن ترجع عند حذفه فيقال أعط كما يقال دَحْرِجْ ، وإن لم يكن رُباعيًا أتي بهمزة الوصل وسيلة إلى الابتداء إذ لا يمكن الابتداء بالساكن ، وقد ظهر من هذا أن قوله وإن كان ساكنا اجْتُلِبَتْ له همزة الوصل ليس على إطلاقه ، فتكون عبارته قاصرة إذ لا يتناول الرباعي ، وأيضا فقوله ترك على حركته ليس على إطلاقه ، فإنك إذا أمرت من أطاع يطيع فإنك لا تقول طِعْ ، وإنما تقول أَطِعْ مع أن الثاني متحرك فالعبارة المحررة الجامعة أن تقول : فإن كان متحركا لم تحدث فيه شيئا ، إلا أنْ يكون ماضيه رباعيًا أو له همزة فإنك ترد إليه الهمزة التي حُذفت لمعاقبة حرف
المضارعة لها ، وإن كان / ساكنا اجتلبت له همزة الوصل في الابتداء ، إلا أن يكون ١١١
ماضيه رباعيا فإنك ترد إليه بعد حذف حرف المضارعة ما حذف منه وهو الهمزة ؛ لأن حرف المضارعة يعاقبها ويخلفها ، فإن قلت : هلا حركت ما بعد حرف المضارعة بعد حذفه فإنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل قلت : التغيير في أول الكلمة قليل ، مع أنهم أرادوا المحافظة على صيغة المضارع بقدر الإمكان ولذلك كان رد الهمزة في الرباعي أولى من أن يُؤتى بهمزة أجنبية .

قال رحمه الله تعالى : ونُظر إلى ما قبل الآخر ، فإن كان مفتوحًا أو مكسورًا كُسرت الهمزة ، وإن كان مضمومًا ضُمَّتْ .

قلت : لو قال : ونُظر إلى الحرفِ الثالث كان أخصر وأضبط .

واختلفوا في أن همزة الوصل : هل اجتلبت ساكنة ثم حُركت أو اجتُلِبَتْ بحركتها ؟ وكلام المصنف يشعر بالأول ، فإنه جعل حركتها تابعة لغيرها ، ولأنها زائدة وحق الزيادة التخفيف ، قال الجرجاني ، ليس لأحد أن يقول : لِمَ لَمْ يجْعَلوا الهمزة مقطوعة ، كما ليس لأحدٍ أن يقول : لم خَصّوا الماضي بفَعَل دون يَفْعَل ؟ لأن هذا وضعُ مثالٍ على شيء فلا نزاع فيه ، وإنما الأمر إليهم وعلينا الإتباعُ .

كما جعلوا للماضي مثالا لا زيادة فيه جعلوا أيضًا للأمرِ مثالاً مبْنيًا على سكونِ الأولِ من غير همزةٍ أصْلاً ثم لما احتيج إلى الابتداء سيق له همزةُ الوصل ، وإنما زِيدَتْ

الهمزة دون غيرها ، لأن أحق ما زيد حروف المد واللين وأخفها الألف ، لكن تعذر زيادة الألف أولاً فعدل إلى أختها وهي الهمزة ، وقيل حركت الألف فانقلبت همزة ، أو لأن الهمزة ابتداء المخارج فخصت بالابتداء ، ولما زيدت ساكنة ، ولم يتم
١١٢ حصول الغرض بعد ، ولأنه يلتقي ساكنان فحركت بالكسر على أصل / التقاء الساكنين .

وقال الجرجاني : أصل هذه الهمزة الكسر ، كما أن أصل همزة القطع الفتح (١) .

قال سيبويه : واعلم أن هذه الهمزة مكسورة أبداً في الاسم والفعل ؛ لأنها جعلت وصلة إلى النطق بالساكن ، فحركت بالحركة التي تجب في التقاء الساكنين (٢) .

وإذا ثبت أن الأصل كسرها فاستصحب هذا الأصل إلى قيام المعارض ، وذلك إما الإتباع في نحو أُقتل وأُخرج فضمت كراهة الخروج من كسر إلى ضم لازم وليس بينهما حاجز حصين ، والخروج من ضم إلى كسر والعكس مستثقل ، ولذلك طرحوا فعِل وفُعِل في الأسماء فأتبعوا الضم الضم كما يقلبون الحرف في الإدغام إلى مقاربه ليتناسب الصوت ، حتى قال بعضهم انبُؤك في انبئك فيما حكاه الخليل (٣) .

ومن شرط الإتباع لزوم الضمة لفظاً في نحو أُقتل أو حكماً نحو أُغزي بالضم لأن الأصل أُغزوي فسقطت الواو بعد سكونها لالتقاء الساكنين ثم كسرت الزاي لتسلم الياء ، فإن لم تكن لازمة لم يعتد بها فتكسر في نحو ابنوا وارموا ؛ لأن الضمة غير لازمة إذ الأصل ابنيوا وارميوا ، وقال بعضهم : الكسر إتباع كما كان الضم ، فعلى هذا حركتها أبداً إتباعية ، وكان الأصل أن تفتح أيضاً مع فتح الثالث ، لكن عدل إلى الكسر لئلا تلتبس بهمزة المتكلم .

المعارض الثاني ما بني من الأفعال المزيد فيها لما لم يسم فاعله نحو اقتُدِر وانطُلِق به وعلته أن ضمة الثالث لازمة في هذا البناء أيضاً .

---

(١) انظر المقتصد باب همزة الوصل .
(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٣ وهو قول أورده المؤلف بمعناه وليس بنصه .
(٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٢ والقول بنصه . " ودعاهم ذلك إلى أن قالوا أنا أجوءك وأنبؤك وهو منحدر من الجبل أنبأنا بذلك الخليل " .

قال رَحِمَهُ الله تعالى : ويعامل آخر الفعل فى ذلك كله معاملة آخر الفعلِ المجزوم ، وقال فى النسخة الأخرى : وعُمل فى آخرِ الفعلِ كما يُعْمَل فى آخرِ المجزوم ، غير أنهم حذفوا الساكنَ بعد حَذْفِ حرفِ المضارعة من يأكل ويأخذ لما يؤدى إليه الا يحذف/ من اجتماع الهمزتَيْنِ فقالوا خُذْ وكُلْ وقد قالوا : أوكُلْ وأجازوا فى يأمر ١١٢
إذا ابتُدِئَ بهِ الكلامُ أن يكون مثل خُذْ وأن يجرى على أصله ، وإذا اتصل بما قبْله أجروه على أصلِه غالبًا ، وأما سَلْ واسْأَلْ فإنه إن ثبت أنه يقولهما مَنْ لا يقول إلا سَأَلَ يَسْأَلُ فَسَلْ هو اسْأَلْ خُففت فيه الهمزةُ الساكنُ ماقبلَها على بابها فاستغنى بإلقاء حركتِها على الساكنِ قبلها عن همزةِ الوصل ، وإلا فهو من تداخل اللغتَيْنِ ، لأنهُمْ حَكَوْا : سَالَ يَسَالُ بلا همز وسَأَلَ يسْأَلُ بالهمزِ .

قلت : قد مر أن آخرَ المبنى كآخر المعرب لفظًا ، فالفعْل هنا مبنى ، فآخر الموقوفِ عليه أو المحذوف منه صحيحًا ومعتلًا متصلًا به ضمير وغير متصل مُثنى أو مجموعًا كآخرِ المُعْرَبِ سَواء ، فلذلك تقول : اضربا كما تقُول : لم يَضْرِبا وارْمِ كما تقول لم يَرْمِ .

والجملة فيعامل آخِرِ الفِعل معاملة الحرف المجزوم فى لم يَغْزُ ، وكما عومل الحرف فى لم يغز معاملة الحركة فحذف للجزمِ لمعاقبتِهِ له وأجرى حذفه مجرى حذف الحركة ، فى الجزم كذلك هنا وهذا الذى غرَّ الكوفيين [1] حتى زَعَمُوا أنهُ مُعْرَبٌ مجْزُومٌ بتَقْديرِ اللام قالوا : وذلك أن الأَصْلَ فى إِفْعَلْ لِتَفْعَلْ وفى الحديث : "لِتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ" [2] وفى آخر "لِتَقُومُوا إلى مَصَافِّكُمْ" وهو فى الشعر كثير كقوله : [3] .

لِتَقُمْ أنتَ يَابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ∴ فَتَقْضِى حَوائِجَ المُسْلِمِينَا [4]

---

(١) انظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢ : ٥٢٤ .
(٢) انظر فتح البارى ٢ : ١١ باب وجوب الصلاة فى الثياب وتزره بضم الزاى وتشديد الراء أى يشد إزاره ويجمع بين طرفه لئلا تبد و عورته .
(٣) مجهول وانظر الخزانة ٣ : ٦٣٠ ، ٦٦٦ والتصريح ١ : ٥٥/٢ : ٢٤٦ والإنصاف لابن الانبارى صفحة ٥٢٥ .
(٤) والشاهد فى (لتقم) ومنها قم وهذا على رأى الكوفيين .

وقال آخر (١):

لتبعد إذ نأى جدواك عنى .:. فلا أسفى عليك ولا أبالى (٢)

ثم خفف بحذف اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، كما خففوا أيش، وعم صباحا يدل على إعرابه أيضا إعراب مقابله وهو النهى (٣) وهم كثيرا مايعاملون أحد المتقابلين معاملة الآخر ، والجواب أن حرف الجزم أضعف من حرف الجر وحرف

١١٤ الجر / لايعمل إذا أحذف فحرف الجزم أولى ، ولأنه لفظ صيغ للأمر ، فكان مبنيا قياسا على نزال الذى هو اسم للأمر ، ولأن المشابهة قد زالت بحذف حرف المضارعة .

قال الشلوبينى : لما كان مختصا بالاستقبال وضعا ولم يجعل محذوفا من بناء المضارع المجزوم بلام الأمر ، بل هو بناء على حده ، لكنه مع ذلك من بناء المضارع ، ولذلك توافق عينه عين المضارع فى الحركة ، وأقيم هذا البناء مقام ماكان فيه من اللام والتاء لأنه بناء مخصوص بأمر المخاطب كما كانت اللام (٤) والتاء لفظا مخصوصا بأمر المخاطب ، وإذا فعل ذلك ، وجعل بناء مختصا بالاستقبال ارتفعت عنه علة الإعراب من الاشتراك والاختصاص بعده بالحرف فيبقى على أصل الفعل من البناء (٥)

قال الزمخشرى : لو كان معربا لجاز اذهب وتلق زيدا وهذا لايجوز بالإجماع ، والفرق بينه وبين النهى (٦) وجود حرف المضارعة فى النهى وعدمه فى هذه الصيغة .

قال المازنى : حضرت حلقة الفراء فسمعته يقول : لايجوز حذف لام الأمر إلا فى الشعر فقلت : لم ؟ فقال : لأن الشعر مضطر فيه إلى ما لايجوز فى الكلام ،

---

(١) مجهول وانظر الانصاف لابن الانبارى صفحة ٥٢٧

(٢) جدواك نفعك وخيرك ، أشقى : خزنى ورويت أسفى بمعنى أترحم .

(٣) (وهو النهى) إضافة من (ب) وساقط فى (أ) .

(٤) (اللام) إضافة من (ب) وأشار فى (أ) إلى الجانب الأيسر ولم تظهر الكلمة .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٤٠ .

(٦) (النهى) إضافة من (ب) وساقط فى (أ) .

فقلت له : هذا دليل على أن حذف اللام فى نحو :

تفد .... (١)

ضرورة ؟ وإذا كان ضرورة لم يثبت به أصل فى الكلام (٢) .

وأما الأمر من يأكل ويأخذ فقياسه أؤكل أؤخذ بهمزتين : الأولى مضمومة والثانية ساكنة فكرهوا التقاء الهمزتين ، فحذفوا فاء الفعل وابتدىء بالعين فقيل كل وخذ وكذلك قياس يأمر ، إلا أنهم يقرون فاءه إذا اتصل به ما يبتدأ به كقوله تعالى " وأمر أهلك بالصلاة " (٣) وإن ابتدىء به جاز فيه الأصل وإلحاقه بخذ وكل فقيل أومر والأكثر مثل خذ .

وأما سل من غير همز ، فإن تكلم به من لغته الهمز فهو على تخفيف

١١٥ الهمزة / بنقل حركتها على الساكن قبلها وحذفها بعد إسكانها على قياس تخفيفها وإن تكلم به غيره كان من تداخل اللغتين ، أعنى لغة من يقول سال يسال وهما يتساولان ولغة من يهمزه فيتكلم بيسال من غير همز من لغته يسأل بالهمز .

قال رحمه الله تعالى فى الأخرى : وإذا حذفوا حرف المضارعة من نحو يكرم ردوا إليه ما كان حذف لئلا يجتمع مع همزة المتكلم وهو متحرك فلم يحتاجوا إلى اجتلاب همزة الوصل .

قلت : قد ذكرت هذا وما يجب أن يقال فيه .

قال رحمه الله تعالى : وأما نحو يرد ويفر ويعض فإنه إن لم يسند إلى ضمير اثنين أو ضمير جماعة المذكر العاقل فى الوضع أو ضمير الواحد المخاطب من المؤنث أو ضمير جماعة المؤنث فلك أن تدع ما بعد حرف المضارعة على حركته ، وأن ترده إلى أصله فتلحق ألف الوصل ، وإن أسند إلى ضمير جماعة المؤنث رد إلى أصله فقط أو إلى غيره مما ذكر ترك ما بعد حرف المضارعة على حركته فقط ، وفى كل ذلك يعامل

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٧٢

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٣٠٣ .

(٣) الاية ١٣٢ من سورة طه .

آخر الفعل معاملة المجزوم ٠

قلت : أما المدغم إذا أمرت به الواحد المذكر فلك أن تتركه على إدغامه فتقول رُدَّ ولك أن تفك الإدغام فتقول ارْدُدْ فتحتاج إلى همزة الوصل مضمومة إن كان الثالث مضمومًا ومكسورة فيما سوى ذلك وهذه لغة أهل الحجاز ، وإن امرت به جماعة المؤنث أظهرت وأتيت بهمزة الوصل فى اللغة المشهورة فقلت ارْدُدْنَ ومن العرب من لا يظهر وهى رُدَّنَّ وهى لغة رديئة ،وإن أمرت من سوى هؤلاء لم تظهر فقلت ردا رُدُّوا رُدِّى لاغير فى المشهور، فألزم الإدغام لخفة الكلمة به عند نقلها

١١٦ باتصال / الضمائر بها ٠

قال رَحِمَهُ اللهُ تعالى : والجازمُ لفعلين قسمان ،حَرْفٌ واسْمٌ يتضمنُ معنى ذلِك الحرف ٠

قلت : اتفقوا على أن الجازم لفعلِ الشرطِ الحرفُ أو ماناب منابه ، واختلفوا فى الجازم للجوابِ ،فأكثر البصريين وهو مذهبُ سيبويه أن الجازم له إِنْ مع الفعل المجزوم لكونهما صارا كالشئ الواحد ٠

قال الشلوبينى : إنْ لاتجزم فعلين عند سيبويه والخليل فيما نقله الناسُ عنه ، وهو ظاهر حكاية سيبويه عن الخليل أيضا (١) ، وهو الذى يقتضيه النظر، بل الجازمُ للجواب أداةُ الشرط وفعله ،وهذا أَوْلى من أن يجزم فعلين وهو أضعف من الجار، ومن أن يكون الفعل وحده جازمًا ، وكان حقه أن يقيد هذا الموضع وينبه فيه على الخلاف المشهور فى هذه القاعدة (٢) ٠

وجملة الأقوال فيها خمسة : الأول : ماقاله والثانى ماذكرناهُ عن الخليل والثالثُ أن الجازم هو فعلُ الشرطِ وحده ،وقال الكوفيون ينجزم على الجوار وقال المازنى هو مبنِىٌّ (٣) ٠

---

(١) قال سيبويه ، وزعم الخليل انك إذا قلت : إن تأتنى آتك ،فآتك انجزمت بإن تأتنى ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتنى آتك (الكتاب لسيبويه ٢ : ٤٣٥) ٠

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٤٠ ٠

(٣) انظر الهمع ٢ : ٦١ والرضى باب الجوازم ٠

والذى يظهر لى أن الجازم هو الحرف كما قاله المصنف ، لأن الحرف اقتضى فعلين اقتضاءً واحدًا ، وربط إحدى الجملتين بالأخرى حتى صارا كالجملة الواحدة ، فناسب أن يخفف منهما ، ووجب أن يعمل فيهما كالابتداء وحرف التشبيه وظننت وأخواتها ، وقوله إن الجازم ضعيف لايبلغ من قوته أن يعمل فى فعلين كحرف الجر قلنا : الفرق أن الجار لايقتضى إلا معمولاً واحدًا فلاجرم لم يعمل إلا فى واحدٍ ، وأما إن اقتضى معمولين فوجب أن تعمل فيهما ، لأن العمل دائرٌ مع الاقتصار والتعليق ، فكذلك أن الفعل إن اقتضى مفعولاً واحدا لم ينصب إلا واحدًا ، وان اقتضى اثنين نصبهما ثم ماذكره من الضعف[1] يشكل بإنَّ وأخواتها فإنها تعملُ فى معمولَيْنِ مع أنها فرع مشبه بمايعمل والجازم أصلٌ بنفسه لايعمل بحق شبه ولاغيره ، وقوله : إنه يقوى بالفعل ضعيفٌ ، لأنه يفضى إلى أن يعمل فى الفعلِ وذلك مما لايسوغ ، وإن قيل بأن الفعلَ وحده يعمل فيه كان أبعد عن النظرِ .

وقول الكوفى إن الجزم على الجواب قد يقدر فى مواضع فيحمل هذا عليه قلنا / الجزمُ على الجواب فى المواضع المعروفة إنَّما هو بالشرط الذى دلَّ عليه الأمرُ أو غيرُ ذلك . ١١٧

وقول المازنى إنه قد وقع موقعًا لايقعه الاسمُ يبطل بقولك لن يَقُومَ زيدٌ ، فإن الفعل قد وقع فى موضع لايدخُله الاسم ومع ذلك هو معربٌ ، لأن المقتضى للإعرابِ قائمٌ وهو الشبه ، وأما وقوعه موقع الاسم فيقتضى الرفع لاأصل الإعراب .

قال رحمه اللهُ تعالى : فالحرف إنْ .

قلت : يعنى بالإجماع وإلا فإذما حرف شرط أيضًا عند سيبويه[2] ، وجملة حروف الشرط ثلاثة : إن وإذما ، ولو غيرأن لوْ لاتجزم لأنها رابطة بين الماضيين اللذين لايقبلان الجزم ، فلم توضع عاملة وانما عملت إلى الجزم لأنها تربط بين

---

(١) العبارة (كحرف الجر قلنا : الفرق أن الجار لايقتضى إلى قوله : ثم ماذكره من الضعف) مضافة من (ب) واشار فى (أ) الى الجانب الأيسر والعبارة غيرموجودة .

(٢) انظرالكتاب ١ : ٤٣٢ .

الفعليين ولابد لكل واحد منهما من فاعل وطال الكلام فخفف هذا مع اختصاصهما .
وقيل لما كانت إن تنقل الفعل إلى المستقبل وتخلصه له شابهت لم فى أنها تقلب معنى الفعل أيضا ، وإن كان على العكس فحملت عليها فى العمل ، وإن هى أم الباب ولذلك يوقف عليها لقوة دلالتها على فعلى الشرط قال : (١)

قالت بنات العم ياسلمى وإن ... كان فقيرا معدما قالت وإن (٢)

قال رحمه الله تعالى : والاسم ظرف وغير ظرف وفى الأخرى : والاسم الذى يتضمن معناها ثلاثة أقسام : ظرف وغير ظرف واسم بحسب مايضاف إليه من ظرف وغير ظرف .

قلت : الأصل فى الشرط إنما هو للحرف ، لأنه معنى طارئ على الجملة ، فوجب أن يفيده حرف كالنفى والاستفهام وغير ذلك ، فإذا اشترط بالاسم فلابد أن يكون ذلك الاسم قد تضمن معنى ذلك الحرف وناب عنه ، ولذلك بنى ذلك الاسم والظرف أقوى فى هذا الباب من الاسم الصريح ، لأن الظرف يطلب الفعل ولذلك إذا وقع صلة للذى أو صفة للنكرة جاز دخول الفاء فى الخبر .

١١٨ قال رحمه الله تعالى : وغير الظرف من وما ومهما وأى / وكيف وقل مايجازى بكيف ، وقال فى الأخرى : فالاسم غير الظرف من وما ومهما وكيف ولايجزم بكيف إلا مستكرهة .

---

(١) هو رؤبة بن العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٨٦ والخزانة ٣ : ٦٣٠ والعينى ١ : ١٠٤ / ٤ : ٤٣٦ والتصريح ١ : ١٩٥ والهمع ٢ : ٦٢ والدرر ٢ : ٧٨ .

(٢) ويستشهد به على جواز الوقف على إن وحذف الشرط والجزاء لقوة إن وهذا فى الشعر ، وقال ابن عصفور فى كتاب الضرورة : إن حذفها خاص بالشعر ، وأورده ابن هشام فى فصل الحذف ولم يخصصه بالشعر ويروى وانن بزيادة نون فى الموضعين ، وبها استشهد شراح الألفية على أن هذه النون هى تنوين الغالى وبها يخرج الشعر عن الوزن ولايستقيم إلا بحذفها .

قلت : مَنْ وماوأى لها معانٍ سَتأتى ، وأمامَهْما فقال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن مَهْما فقال : هى مازيدت عليها مالغوا بمنزلتها مع مَتى فى قولك متى ما تلقنى ، ثم كرهو أن يوالوا بينهما فيقولوا ماما فأبدلوا مِن الألف الأولى هاءً (١) وانما قلبوا الألف الأولى لأنهمْ لو قلبوا ألفَ الثانيةِ لتوهم أن القلبَ كان للوقفِ ، وقيل أصلها مَهْ ضُم إليها ما ، وحكى الكوفيون فيها مَهْمَن وأنشدوا : (٢)

أماوِىّ مَهْمَنْ تستمعْ فى صَديقِنا ∴ أقاويلَ هذا النّاسِ ماوىّ تَندَمِ (٣)

وهذا يقوى قول من جعلها مركبةً من مَهْ وما ، وعلى القول الأول فالشرط وقع بما وما الثانية مقوية للأولى ، مزيدة كما فى متى ، وعلى القول الثانى : ما هى الشرطية لاغير ومه بمعنى اكفف ، ولاشك فى اسميتها ، ولذلك عادَ الضميرُ إليها فى قوله تعالى "مَهْما تأتِنا بهِ مِنْ آيةٍ " (٤) وجوابها " فما نحْنُ لَكَ بمؤْمنينَ " (٤).

وأما كيف فاسمٌ لدخولِ حَرْفِ الجر عليه فيما حكاه قطرب : على كيف تبيعُ الأحمرينِ ؟ " يعنى الخمر واللحم ، وهذا التمسّك أجودُ من قول مَن قال : انظر إلى كيف يصنع ؟ لأن الحرفَ الذى يدخل على الاسْم الذى فيه معنى الاستفهام لايتعلقُ بماقبله ، وأيضا فإنها يبدل منها الاسمُ ويتم بها مع الاسم كلامٌ وتنتظمُ الأحوال كلها انتظام أيْنَ للأماكنِ كلِّها ، وإنما قبح إدخال حرفِ الجر عليها دُونَ مَتى

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٤٣٣ والقول منقول بتصرف .

(٢) مجهول القائل ، وانظر الخزانة ٣ : ٦٣١ وابن يعيش ٤ : ٨ .

(٣) وروى البيت فى الخزانة هكذا :

أماوِىّ مَهْمَنْ يستمعْ فى صَديقهِ ∴ أقاويلَ هذا النّاسِ ماوىّ يَنْدَمِ

قال صاحب الخزانة : وهذا البيت شبيه بشعر حاتم ولكنى لم أقف عليه منسوبا إليه قال فى الصحاح : والماوية المرأة كأنها منسوبة الى الماء ، وماوية اسم امرأة ، ومهمن : استفهام وأصلها من من فأبدلت النون هاء وقالوا : هى مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية .

(٤) الاية ١٣٢ من سورة الأعراف .

وأينَ لاستقباح دخوله على ما نابت عنه إذا قلت : أينَ سهمتهم أينَ صحيح أو عـــلى صحيح ، فهذا مَمّا يأباه الطبعُ ، ولو قلت : فى ماناب عنه أين وسق : أفى الســوقِ أم فى الدارِ أو فى أى مكانٍ وزمانٍ لم يستقبح ولانهاعنه السَّمعُ / ولايكون جواب كيـف إلاّ نكرةً ، لأن كيف هى المسئول عنه فى المعنى ، فلو قيل فى جوابها الصالح لكــان قد أجيب بشخصٍ بعينه لابحالةٍ من أحواله ، وإنما هَذا جوابٌ لِمَنْ قالَ مَنْ هُــوَ ؟ ١١٩
وقد قالوا فى كيف كى ، قال : (١)

أو راعيانِ لبعْرانٍ لَنا شَرَدَتْ ∴ كَىْ لايحسّانِ مِنْ بُعْرانِنا أثرا (٢)

أراد كيف ، فإمّا أن يكونَ لغةً فيها أو يكونَ قد حذف منها الفاء ضرورة ، وإنما قــل أن يجازى بها أو امتنع عند الأكثر بخلافِ غيرها من الأدَوات التى للاستفهام ؛ وذلــك أن الأسماءَ التى يُجازى بها يجوزُ أن تكون معرفةً ونكرة وكذلك أجوبتها ، ويصــح تقديرُ الجَزاء فيها فتقول فى قولك : أينَ زيدٌ آتهِ إنْ أعرفْ مكانه آته ، أما كيف فلاتكونُ إلاإجارةً عن نكرةٍ وكذلك جوابها ، فاذا قلت : كيف تكُنْ أكُنْ لم تقدر على الوفاءِ بذلك لأنك ضمنت أن تساويه فى جَميعِ أحوالِهِ ، ومَنِ الأحوالِ ما لايُطلع عليها وان اطلـــع لكن لايقدر على المماثلةِ فيها بخلاف قولك : أينَ تقعُدْ أقعُدْ فإنَّ هَذا مُمكنٌ .

وأجاز الكوفيون (٣) المَجازاة بها على الإطلاقِ ، ولهذا قال الخليــــل : مَخرجَها مَخرَجَ المَجازاة (٤) . والجُزولى أتى بمثلِ لفظِ سيبويه فإنه قال : إنَّها فِـى الجَزاء مستكرهة (٥) . وظاهرُ هَذا أنها يُجازى بها قليلاً ، ولكن سيبويه قد يستعمــل مِثل هذا اللفظ فى المنح (٦) ، فإن قلت : إذا امتنع الجزمُ بها انبغى ألا يُجاب أيضًا

---

(١) مجهول القائل ، وانظر الخزانة ٣ : ١٩٥ وابن يعيش ٤ : ١١٠ .
(٢) والشاهد فيه ورود كى بحذف الفاء أراد كيف ؟ .
(٣) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٦٤٣ .
(٤) انظر سيبويه ١ : ٤٣٣ .
(٥) انظر الكتاب ١ : ٤٣٣ .
(٦) كلام للشلوبين نقله اللورقى دون أن ينسبه اليه (الشرح الصغير لوحة رقم ٤٠) والنص " والجزولى أتى بمثل لفظ سيبويه فانه قال : انها فى الجزاء مستكرهة ، وظاهر هذا أنها اسم يجازى بها قليلا ولكن سيبويه رحمه الله يستعمل مثل هــذا اللفظ فى المنح " .

بالرفع ، لأن المحذور لازم ، سواء رفعت أو جزمت قلت : ليس كذا ، لأن الجزم يقتضي العموم والرفع لا يقتضيه ، وربما قيل في المنع إنه لما امتنع عود الضمير إليها لكونها لا يخبر عنها والتزم التنكير في جوابها فارقت بذلك أخواتها ، مع أن الحاجة

١٢٠ إلى المجازاة قد اندفعت بغيرها ، أما إذا رفع جوابها لم يكن في الكلام / اشتراط بل هو ارتباط بحال يعلمها (١) المخاطب والمتكلم فأصلها إذا أن تكون سؤالا عن حال من أحوال المسئول عنه ، وليس أصلها أن يترتب عليها شيء ، لأن الغرض من السؤال الاطلاع على حال ما وتعليق حال بحال أخرى لا يمكن بخلاف تعليق فعل بفعل ، وأما اعرابها في نفسها : فان وقع بعدها فعل قدرت بالجار والمجرور ، فإذا قلت كيف يقوم زيد ؟ ضمناه على أي حال وأي هيئة ؟ وإذا وقع بعدها الاسم قدرت بالصفة ، فإذا قلت : كيف أنت ؟ ضمناها أصحيح أسقيم أنت ؟ فهي خبر مقدم ، وفي معناها أنى قال الكميت (٢) :

أنَّى ومِن أينَ بِكَ الطَّرَبُ ∴ مِن حيثُ لا صَبْوة ولا رِيَبُ (٣)

وقد تكون أنى بمعنى أين ومنه قوله تعالى " أنَّى لَكِ هَذا " (٤) أي من أين وقوله تعالى : " أنَّى يُؤفَكُونَ " (٥) أي كيف يؤفكون ، وهذه الأسماء بأجمعها وُضِعَت للاختصار ، لأن السؤال بها عام .

قال رحمه الله تعالى " والظرف زماني ومكاني " ، فالزماني إذا ومتى مقرونة بما وأيان وأي حين وإذا ولا يجازى بإذا إلا في الشعر قلت : متى ظرف زمان يجازى به تارة ويستفهم به أخرى ، وعلة بنائه في الموضعين ظاهرة ، وقد أبدل منه في قول الشاعر : (٦)

---

(١) في الاصل يعملها .
(٢) وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ : ١٠٩ ، ١١١ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ٣١٠ .
(٣) والشاهد في البيت (أنى) التي بمعنى كيف .
(٤) الاية ٣٧ من سورة آل عمران .
(٥) الاية ٧٥ من سورة المائدة و ٣٠ من سورة التوبة .
(٦) مجهول .

مَتَى يَنالُ الفَتَى اليقظانُ هِمَّتَهُ .. إِذِ المَقامُ بدارِ اللَّهوِ والغَزَلِ (١)

وإبدالِ الاسْمِ منها يدل على اسميتها أيضًا ، وهى للوقت المبهم ولذلك جُوزِىَ بها ، وأما إِذْ فلا يُجازى بها إلا مقرونة بما لتعيين زمانها للماضى المنافى للاستقبال المبهم ، وبُنيت لافتقارها إلى مضافٍ هو جملة ليوضح أمرها أو لأنها على حرفين فضارعت مَنْ وكَمْ لفظا ، ويقبح أن يقول إِذْ زيد قام ؛ لأنه إن قصد إلى الجملة الاسمية فالوجه أن يقال : إذ زيد قائم ، أو إلى الفعلية ، فالوجه إذ قام زيد ، فنوى

١٢١ الماضى فى مضافها للمشاكلة / وقد تشعر بالتعليل فى بعض المواضع كقولك : اكرمتك إذ أكرمتنى ، وإذا ركبت مع ما صارت مبهمة بمنزلة متى ، وهى إذ ذاك حرف(٢) عند سيبويه (٣) ومذهب المبرد (٤) أنها اسم ، كما كانت حجة سيبويه أنها لم يَبْقَ لها دلالتها على الزمانِ التى كانت موضوعة له قبل تركيبها مع ما ، والاشتراط بها ، وإذا لم تبق دلالتها على ما وضعت له ، والأصل عدم نقلها إلى مسمى آخر وثبت أنها يُشرط بها كما يشترط بالحرف فهى إذا حرف إلى أن يقوم دليلٌ على اسميتها ، وأما المبرد فزعم أنَّ أصلها الاسمية ، وإنْ كانت قد ذهبت دلالتها على الزمانِ الذى كانت تدل عليه فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكما لم يكُن ، والذى أحدث التركيب فيها أنْ نقلها إلى الدلالة على المستقبل فكيفما دارتْ فهى اسم زمانٍ ، قال : وهذا القول أولى لما فيه من تبعيتها على أصْلها الذى هو الاسمية وفى حرفيتها إخراجٌ لها عن أصلها بالكلية فتقول الأمر كما ذكرت لو لم تجعل فى تركيبها شرطا ، أما وهى شرط فمعناها فى غيرها ، والأصل فى كل ما معناه فى غيره أن يكون حرفا إلا أن يقوم دليل على الاسمية ، وقد كانت فى أصلها يتوقف معناها على غيرها ، لكنها حكم

---

(١) وانظر شواهد المحصل شرح المفصل ٢ : ١٥٥ ب ولم ينسبه .

(٢) فى الأصل ظرف .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٤٣٢ .

(٤) جاء فى المقتضب ٢ : ٤٦ ومن الحروف التى جاءت لمعنى : ان واذ ما فظاهر كلام المبرد أن (اذ ما) حرف كما يراه سيبويه ، ولكن ورد فى شذور الذهب صفحة ٣٣٤ مطبعة السعادة ما نصه " وذهب المبرد وابن السراج والفارسى أنها اسم وانظر الهمع ٢ : ٥٨ .

لَهَا بالاسمِيَّةِ لأنك كنت تقول قُمْتُ إِذْ قُمْتَ فيكونُ معناه قمتُ الوقتَ الذي قُمْتَ فيه ، فلما كانتْ بمعنى الوقت والوقت اسم حُكم لها بالاسمية ، ولذلك أُضيفَ إِليها الأسماء فى قولك حِينَئِذٍ فلما دخلها معنى الشرط قوى فيها معنى الحرفيّة .

وبعضُهم يرى أن إِذْ ما هى أما عدلوا بلفظها إلى لفظ إِذْ ما إِذْ كانت أما لاتكاد[1] تأتى إلا بالنُّونِ فى الشرْطِ قال : [2]

فَإِذْ ماتَرَيْنِي اليَوْمَ أُزْجِى مَطِيَّتى ∴ أُصَعِّدُ طَوْرًا فِى البِلَادِ وأُفْرِعُ

/ فَإِنى مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإنمـا ∴ رِجالِى فَهُمْ بالحِجازِ وأَشْجَعُ[3] ١٢٢

وأما أيان فهى بمنزلة متى وفيها لغة بكسرِ النون والمشهور فتحها لمجاورة الألِف ، قال ابن جنى : ينبغى أن تكُون أيان مِن لفظِ أى لا مِن لفظ أين ، لأن أين مكان وأيان زمان ، ولقلة فعّال فى الأسماء وكثرة فعلان ، فلو سميت بها لم تصرفها نظراً إلى أصْلِها ، ولعل أصلها أى أوانٍ فحذفت الهمزة وإحدى اليائين فبقى أيوان فأدغمت[4] .

ومتى أشهر منها ولذلك تفسر بها من غير عكسٍ لكن فى أيان تفخيم ليس فى متى فلاتستعمل إلا فى الأمور العظام كقوله تعالى " أيَّانَ مُرْسَاهَا " [5] ، وأما أى حين فهى أى أضيفت إلى الزمانِ فكانت زمانا ، لأنها بعضُ ماتضافُ إليه ، وأما إِذا فللوقتِ المعيَّنِ المستقبلِ ، ولتعيينِ زمانها لم تجزم إلا فى الشعر ، لأنّ

---

(١) (تكاد) اضافه من (ب) وأشار فى (أ) الى الجانب الأيمن ولم تظهر الا الدال فقط .

(٢) هو عبد الله بن همام السلولى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٢ وابن يعيش ٧ : ٣٧/٩ : ٦ ، ٧٦ .

(٣) الأزجاء : السوق والظعينة : المرأة مادامت فى الهودج وأصعد : فى الواد تصعيدا : انحدر فيه ، وافرع افراعا : أصعد وارتفع والمعنى : لاتحتقروا شأنى مادمت أمامكم وزوجى فى الهودج فاننى من قوم فهم وأشجع وهو من سليل ابن عامر والشاهد فى البيت الأول فى "اذ ما " اذا وقعت شرطا قرن جوابها بالفاء بالبيت الثانى .

(٤) جاء فى المحتسب مانصه " فان قيل فهلا جعلتها (فعالا) من لفظ أين قيل يمنع من ذلك ان أيان ظرف زمان وأين ظرف مكان ... (١ : ٢٦٨) .

(٥) الاية ٤٢ من سورة النازعات .

تضمنه الشرط أن يكون للوقت المبهم ولى الأمور الجائزة الوقوع قال : (١)

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها ∴ خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ (٢)

فجزم فنضارب لأنه جواب الشرط ولايضاف إلا إلى جملة فعلية لتضمنها معنى حرف الشرط بخلاف إذ وأما قول الشاعر : (٣)

إذا الرجال بالرجال التفّت ∴ .... (٤)

فالرجال فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، وقد أجاز سيبويه (٥) أن يبتدأ بعدها الاسم ، وقد تتجرد عن الشرط وتتمحض للظرفية لاغير كقوله تعالى : "والليل إذا يغشى" (٦) إذ ليس فى هذا الكلام مايستدعى ارتباط شىء بشىء ولا مايصلح أن يكون جوابا إلا القسم ولايحسن إذا يغشى أقسم ، لأن القسم لايعلق فهى إذا هنا ظرف يتعلق بمحذوف فى موضع الحال من الليل والعامل فعل القسم .

١٢٢ وقد اختلف فى العامل فى إذا الشرطية فقيل جوابها / وهو الأجود وقيل فعل الشرط (٧) وكذلك متى ، والفرق بين إذا ومتى أن إذا مضافة إلى فعل الشرط

---

(١) هو قيس بن الخطيم وانظر ديوانه صفحة ٤١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٤ وانظر المقتضب للمبرد ٢ : ٥٧ وابن يعيش ٤ : ٩٧/ ٧ : ٤٧ والخزانة ٣ : ١٦٤ .

(٢) والشاهد فيه جزم فنضارب عطفا على موضع كان لأنها فى محل جزم على جواب اذا التى أعملها على ان ضرورة .

(٣) هو جحدر بن ضبة وانظر شرح المفصل لابن يعيش الحلبى ٤ : ٩٦ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ أمخدج فى الحرب أم أتمّت

والمخدج بوزن اسم المفعول هو الولد يولد ناقصا وان تمت أيام حمله والشاهد (الرجال) بعد اذا فهى فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر وهو التفت .

(٥) انظر الكتاب ١ : ٥٤ .

(٦) الاية ١ من سورة الليل .

(٧) انظر فى هذه المسألة ابن هشام فى المغنى ١ : ٨٩ دار احياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى .

والمضاف إليه لايعمل فى المضاف ، ومن جوّز أن يعمل فيها فعل الشرط منع أن تكون مضافة ،وإنما يذكر الفعل بعدها لتبيين وقتها كما تقول : زمانا طلعت فيه الشمس جئت ،وأما قوله تعالى " أئِذَا مامِتّ لسوف أُخْرَج حَيًّا " (١) فالعامل فى إذا امِتّ الإخراج (٢) وقول الجزولى ولايجازى بها إلا فى الشعر يعنى أن الجزم بها لايكون إلا فى الشعر ،وقد استعمل هذه العبارة ابن الخشاب وفسرها بالجزم ، وأما الارتباط الذى فى إن فحاصل فيها وإن لم تجزم وقد تأتى للمفاجأة على مايأتى .

قال رحمه الله تعالى : والمكانى أين وأنى وحيث مقرونة بما .

قلت : أين ظرف مكان يستوعب السؤال بها الأماكن كلها أتى بها اختصارا وعلة بنائها استفهاما وشرطا ظاهرة وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت طلبا للتخفيف ؛ لأن الكسرة تستثقل بعد الياء وتقديرها أى مكان فهى منصوبة بفى ودالة على المكان ، فكانت ظرفا وأنى بمعناها قال تعالى " أنّى لكِ هذا " (٣) أى من أين لك هذا .

وأما حيث فمن ظروف المكان أيضا قال الأخفش (٤) : وقد استُعْمِلت للزمان قال : (٥)

لِلْفَتى عَقْلٌ يَعيش بِهِ ∴ حَيْثُ تَهْدِى سَاقَهُ قَدَمُهُ (٦)

---

(١) الاية ٦٦ من سورة مريم .

(٢) قلت : من يرى أن العامل فى الآية فعل الشرط احتج بأن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف أخرج وقت الموت ،فكأن الاخراج والموت فى وقت واحد ، ولكن النحاة الذين يقولون ان العامل هو الجواب رد واهذا الاعتراض بقولهم : ان المعطوف مع واو العطف محذوف فى الآية لقيام القرينة والمعنى : أئذا امت وصرت رميما أبعث اى مع الأمرين فليس قوله أخرج هو الجواب ولكنه دليل الجواب.

(٣) الآية ٣٧ من سورة آل عمران .

(٤) انظر الهمع : ١ : ٢١٢ وابن يعيش ٤ : ٩٣ والمغنى ١ : ١٦١ ابحث حيث .

(٥) هو طرفة بن العبد وانظر ديوانه صفحة ١٩ والهمع ١ : ٢١٢ والدرر ١ : ١٨١ وابن يعيش ١٠ : ٩٢ والخزانة ٣ : ١٦٢ والعقد الفريد ٥ : ٤٧٩

(٦) والشاهد فيه أن حيث قد ترد للزمان .

وعلة بنائها احتياجها إلى جملة توضح أمرها كاحتياج الّذى فيقال : اسم لايتضح مدلوله إلا بجملة تنضم إليه فوجب بناؤه قياسًا على الّذى ، وبنيت على الضم لأنها حركة لاتكون لها حالة الإعراب وفيها لغات ست : بالواو والياء مع الحركات الثلاث ، ولاتكاد
١٢٤ تضاف إلى المفرد لفرط إبهامها فبنيت / بأخص مايمكن وهو الجملة وقوله : (١)

. . . . ∴ . . . . . . حيثُ لِيّ العَمائِمِ (٢)

فشاذ ولاتجزم إلّا إذا زيدت عليها ما كقول الشّاعر : (٣)

وَحَيثُمَا يَكُ أمرُصَالِح تكُن ∴ . . . . (٤)

وإنما اشترط فى إعمالها زيادة ما لأنها تلزم الإضافة والمضاف يعمل الجر ، ومايعمل الجر فلايعمل الجزم فزيدت ما لتقطعها عن الإضافة وتهيئها للعمل فى الفعل ، وفيها جبر لما تستحقه من الإضافة ، وأيضًا فالإضافة تخصصها والجزاء موضوع على الإبهام وأيضا فإن الإضافة تقتضى أن يكون الفعل واقعا موقع الاسم والفعل المجزوم لايقع موقع الاسم .

---

(١) هو من شواهد ابن عقيل وانظر الهمع ١ : ١٢١ والدرر ١ : ١٢٣ والتصريح ٢ : ٣٩ ولابن يعيش ٤ : ٩٠ ، ٩٢ والخزانة ٣ : ١٥٢ .

(٢) قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :
ونطعنهم تحت الحُبَى بعد ضربهم ∴ ببيضِ المواضِى حَيثُ لِي العَمائِمِ
والشاهد فيه اضافة حيث الى مفرد وهو مذهب الكسائى حيث يقيس اضافة حيث الى المفرد ، ولم يختلف أحد فى ذلك عن الكسائى وروى حيث موضع تحت والكلى موضع الحبى والحبى جمع حبوة وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته وقد يحتبى بيديه ، ببيض المواضى اى بالبيض المواضى وأضاف الموصوف الى الصفة ويجوز العكس اى بالمواضى البيض وحيث لى العمائم أى على رؤسهم .

(٣) مجهول .

(٤) صدر بيت لم نعثر على عجزه وهذا البيت من شواهد الأمالى الشجرية =

قال رحمه الله تعالى : وتلحق ماكيف ومتى وإن توكيدا وإذ وحيث عوضا من الإضافة وأيا توكيدا وعوضا وإذا توكيدا وعوضا إن شئت .

قلت : أما لحاقها إن ومتى فللتوكيد وأما لحاقها إذ فلتركب معها ويحدث فيها من الحرفية والشرطية معنى لم يكن قبل وأما على مذهب أبى العباس فلتتركب معها ويحدث من معنى الاستقبال مالم يكن قبل وأما حيث فليكون عوضا من الإضافة ، والصواب لتكفها لأنه لايعوض عن الإضافة إلا ماهو طالب لها ، وإذا قدرنا أن حيث طالبة للإضافة فهى من عوامل الجر ، وعوامل الجر لاتجزم إذ لانظير له ، لكنها قد جزمت فلاتطلب الإضافة ، وإذا لم تطلبها لم يعوض عنها إلا أن يريد أنها كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك الإضافة فكأنها عوض منها ، وأما أيا توكيدا وأما كونها عوضا فتبعد لثبات التنوين معها ، ولو كانت عوضا عن الإضافة لسقط التنوين معها كما يسقط مع الإضافة التى هى عوض منها ، إلا أن يريد ماقدمنا

١٢٥ من الكف والتهيئة والمعاقبة فيصح ، وأما إذا فتوكيد وقوله وعوضا إن شئت / يعنى إذا جوزى بإذا فى الشعر وتلحقها مافلحاقها لها توكيد لانه يجازى بها وحدها فى الشعر ، فيكون لحاقها لها توكيدا على هذا ، وقد يمكن أن تكون عوضا من الإضافة ، على ألا تقدر الجزاء بها وحدها بل مع مضافها ، لكن الإضافة تمنع الجزاء ، فإذا أرادوا الجزاء بها عوضوا عن الإضافة ماليصح الجزاء على ماقلنا ، وأما كيف فليصح الاشتراط بها عند من يرى ذلك .

وبالجملة فالذى تلزم الإضافة من هذه الأسماء فمافيه عوض على ماقلنا من التفسير ، والذى لايضاف فما فيه توكيد ، والذى تجوز فيه الإضافة وغيرها فما فيه للتوكيد والعوض معا ، وما يربط أيضا بين الجملتين لما وقد ذكرناها .

= ٢ : ٢٤٥ ، والمقتصد ١ : ١١٩ ب ولم ينسب لقائله فى كل منهما ولم يذكر له تتمة واستشهد به على جزم الفعل بعد حيثما .

قَال رحمه الله تعالى : الجَازِمُ لِفعلين إِمَّا أن يدخل على مضارعين فيجب العَمل ، مَالم تحل الفاءُ بينه وبين الثانى فيجب الرفع ، وزاد فى الأخرى : فيجب رفعه لأنه كذلك واقع موقع اسم .

قلت : وفى بعض النسخ على مضارعين وضعًا .

قَال الشلوبينى : وكأنه يريد بالمضارع المبهم لا المشبه للاسم ، وكثيرًا مايعنى بالمضارع المبهم والمشترك فيكون لقوله وضعًا فائدة حينئذٍ ، فإنك إذا قلت : إن يقم زيدٌ أقم فليسا مبهمين لأنهما مختصان وإنما هما مبهمان وضعًا ولو أراد أنهما مشبهان للاسم لم يحتج إلى قوله وضعًا ، لأن شبههما بالاسم إنما هو لكونهما أولاً مبهمين ثم مخصصين بالحرف وهذا المعنى موجود هنا ، والحق أن المضارع هو الذى فيه المضارعة ، أى شبه الاسم ، لكون اللفظ مبهمًا صالحًا للتخصيص كرجل ، وإذا كان الأمر كذلك لم تكن المضارعة هنا على حقيقتها لأنهما ليسا مبهمين صالحين للتخصيص ، فلذلك احتاج إلى قوله وضعًا ليقوم له ذلك مقام قوله قبل دخول الجازم ،

١٢٦ ويكون ذلك مذهبا له فإن / قيل : إن معنى المضارعة موجود الآن فهو خطأ ، لأن المضارعة إنما هى الإبهام وصلاحية التخصيص معًا وهما موجودان معًا قبل دخول الجازم لا مع دخوله ، وهذا القائل تخيل أن وجود واحدٍ منهما هو المضارعة فلذلك قال : لو أراد بالمضارعة شبه الاسم لم يحتج إلى قوله وضعًا وقد بينا فساده وهذا المعنى هو الذى يحاول من يقول : مضارع بمعنى مبهم ومشترك ، لأنه اذ ذاك فيه شبه الاسم الذى هو الابهام والصلاحية للتخصيص ، فقول من يقول ، مضارع بمعنى مبهم ومشترك كقول من يقول إنه مشبه للإسم لا مخالف له على ماتوهم هذا القائل ويبين هذا : إنهم لايقولون فى مثل سيقوم إنه مضارع إنما يقولون مستقبل وينكرون قول من يقول إنه مضارع ، وإنما احتيج إلى هذه المجادلة لتقييده المضارعين بقوله وضعا والأولى سقوطه وهو ساقط فى كثير من النسخ ، وقوله فيجب العمل أى ظهور العمل ، لأن العمل واجب تقديرا فى مقابله أيضا وهما الماضيان ، قوله : مالم تحل الفاء أى قد اقتضت ان وأخواتها الفاء الذى هو جوابها فلم تقتض مع ذلك فصلا

مجزوما يكون جوابها ، لأن اقتضاءها للفاء قد حال بينها وبين ذلك ، إذ لايكون للشرط إلا جواب واحد ، وجواب الشرط ما يأتى بعد الفاء ، وإذا والفعل فإذا اقتضى الشرط منهما واحدا لم يقتض معه غيره وهذا تقريب والصحيح أن الفاء لاتدخل فى الجواب إلا إذا كان منافرا لإن من حيث أنها لاتدخل عليه ، فينبغى إذا ألا تدخل الفاء على الفعل المضارع لأنه غير منافر لإن بل هو مرتبط بها فلايحتاج إلى الفاء ، فإذا دخلت الفاء لم تدخل إلا وهو خبر مبتدأ محذوف حتى يكون المبتدأ وخبره منافرا فتدخل الفاء حينئذ ويرتفع الفعل إذ هو خبر المبتدأ ، وقد يرفع الفعل / المضارع من ١٢٧
غير فاء إذا نوى به التقديم كقول الشاعر (١) :

.... ∴ إنك إن يصرع أخوك تصرع (٢)

---

(١) هو جرير بن عبد الله البجلى أو عمرو بن خثارم العجلى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٦ والتصريح ٢ : ٣٤٩ والهمع ١ : ٧٢ / ٢ : ٦١ والدرر ١ : ٤٧ / ٢ : ٧٧ والمقتضب للمبرد ٢ : ٧٢ وابن يعيش ٨ : ١٥٧ والخزانة ٣ : ٣٩٦ ، ٤٣٣ / ٤ : ٤٥١ .

(٢) رجز وصدره :

يا أقرع بن حابس يا أقرع ∴ ....

والشاهد فيه تقديم " تصرع " فى النية مع تضمنها للجواب فى المعنى والتقدير " إنك تصرع إن يصرع أخوك وهذا من الضرورة ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحقه أن يجزم الآخر وتقديره عند المبرد على حذف الفاء .

وقيل إنه على حذف الفاء من اللفظ وهي مرادة معنى (١) .

وأنكر المبرد نية التقديم وقال : إذا كان الشيء في موضعه كيف ينوى به غيره ؟ . (٢) وأجيب بأن المتكلم قد يخرج كلامه أولا على البت ثم تبد وله في أثنائه أن يعلقه بشيء مثل أن يقول : أعط زيدا ثم يعلقه بالشرط فيقول إن جاءك ، فهذا في النية مقدم وإن كان مؤخرا في اللفظ .

قال السيرافي : أما نية التقديم فلا تحسن مع الجزم وإنما تحسن إذا لم يجزم الشرط ، ولا تحذف الفاء إلا في الضرورة لأنه على خلاف الأصل (٣) .

قال رحمه الله تعالى : وإما أن تدخل على ماضيي الوضع فلا تعمل لعدم المسوغ .

قلت : يعني ماضيين لفظا في أصل وضعهما وإلا فليسا بماضيين بعد دخول إن اذ كانت تخلص للاستقبال كقولك : إن قام زيد قام عمرو فهما ماضيان صورة ووضعا والمسوغ للاعراب هي المضارعة ، ولم توجد في صورة الماضي .

قال : وإما أن يدخل على ماض ومضارع فيجب العمل في المضارع ان تقدم ولا يجب إن تأخر وقال في الأخرى : أو على ماضيي الوضع ولا جزم لعدم المسوغ أو على ماض ومضارع فيجب جزم المضارع إن تقدم وإن تأخر لم يجب عند سيبويه (٤) وجاز رفعه إذا نوى به التقديم وإن كان في موضعه .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٤٤/٤١ .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢ : ٧٢ ، وهو عندى على ارادة الفاء ، والبصريون يقولون : هذا على ارادة الفاء ويصح أن يكون على التقديم .

(٣) انظر شرح السيرافي ٣ : ٢٣ .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

قلت : قوله : لاتعمل أى لايظهر العمل ولابد من هـذا التأويل والإ لكان الجازم لفعلين على قوله لاتجزم فتكون إن تجزم مرة ولاتجزم أخرى قوله فيجب العمل فى المضارع إن تقدم مثاله : إن يقم زيد قام عمرو وأنشد أبو العباس (١) (٢) :

مَن يكِدْنى بِسَيّءٍ كنتُ منه ∴ كالشّجا بين حَلقِه والوريد (٣)

١٢٨ / ولايجب ان تأخر مثاله قول الشاعر (٤) :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ ∴ يقولُ لاغائبٌ مالى ولاحرِمُ (٥)

---

(١) انظر المقتضب ٢ : ٥٩ .

(٢) قاله أبو زبيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٥٢ والمقتضب للمبرد ٢ : ٥٩، والخزانة ٣ : ٦٥٤ والعينى ٤ : ٤٢٧ .

(٣) والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو يكدنى وجوابه ماضيا وهو كنت والشجا : ماينشب فى الحلق من عظم أو غيره، والوريد : عرق غليظ فى العنق .

(٤) زهير بن ابى سلمى وأنظر ديوانه صفحة ١٥٣ وشرح الشذور صفحة ٣٤٩، والتصريح ٢ : ٢٤٩ ، والهمع ٢ : ٦٠ والدرر ٢ : ٧٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٦ والمحتسب لابن جنى ٢ : ٦٥ .

(٥) والشاهد فيه رفع يقول على نية التقديم وتقديره يقول إن أتاه خليل وجاز هذا لأن إن غير عاملة فى اللفظ والمبرد يقدره على حذف الفاء ويروى مسبغة مكان مسألة .

فإن كانَ مراده ، لايجب ظهورَ العمل ، اقتضى أن يكون ظهور العمل في هذا النوع جائزًا غير واجب ، حتى إذا قلنا إنْ قام زيدٌ يقم عمرو كما قد أظهرنا العمل ، وان قلنا يقوم بالرفع لم يظهر العمل ، إذا قلنا إن ظهور العمل غير واجبٍ بل جائز وهذا لايصح أصلا بل معنى هذا الكلام أنه يكون مجزومًا إذا جُعِل جوابا ومرفوعا إذا لم يُجعَل جوابًا بل نوِى بهِ التقديم ، لأنه إنما يصح أن نقول : أقوم إن قام زيد على أن يكون جوابُ الشرط محذوفًا تقديره أقوم إن يقم زيد يكن ذلك ونحوه ، فإذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع جزم ظاهر ولامقدر ، إذ هو مقدم في التقدير ، فلو قلنا إنه مجزوم الموضع لأدى إلى تقديم المجزوم على الجازم وذلك باطلٌ ولذلك قال النحاة في صورة التقديم : إن هناك جوابا محذوفا مقدرًا ، ولما لم يصح هذا التقدير المذكور عند تقديم المضارع نحو إن يقم زيدٌ قام عمرو لم يجز الرفعُ ووجب الجزمُ ، وكذلك إذا كان الجواب مجزومًا نحو : إن يقم زيد يقم عمرو ، إذ لايصح التقديم مع الجزم ولا الحذف ، لأن جواب الشرط لايحذف مع ظهور عمل الحرف في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كَانَ الشرط بلفظ الماضي ولذلك قال الجزولي : انه يجب العمل في المضارعين أي ظهور العمل ، وقد يجيء في ضرورةِ الشعر رفع الجواب مع ظهور الجزم كقول الشاعر :

.... ∴ إنكَ إن يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ(٢)

والسرفيه أنَّ الجزم إذا ظهر في الصَّدْرِ قويت إنْ بظهور أثرها ، فلو ألغيناها في الجواب ورفعناه كنا قد ناقضنا مابدَأنا به / وأما إذا لم تجزم الصدر لم يقبح رفع ١٢١
الجوابِ ، لأن الجزم ماظهر في الصدرِ فكان فيه موافقة الجزاء له في ذلك لامنافاة .

---

(١) [illegible] صفحة ١٩٣ .

وعند الكوفيين لاينجزم الجوابُ إلا إذا انجزم الشرط لأن جزمه بالتبع لجزم الأول ، والأجود أن يكونا مضارعين لأن الشرط يقتضي الاستقبال فوجب أن يكون اللفظ مطابقًا له ، ووجه وقوعهما ماضيين أن لفظ الماضي أخفُّ لقلة حروفه بالنسبة إلى المضارع ، وكون الأول ماضيًا والثاني مضارع أجود من العكس فالأفصح أن يكونا مضارعين ثم ماضيين ليمتد لا ويتكافآ ، ثم أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارع لأنك تقويه بالعمل بعد الضعف ، ثم العكس ، لأنك تضعفه بعد التقوية وفيه نقض للغرض .

ولما كان حرف الشرط لايعمل فيماقبله كان الأجود اذا قدمت مايصلح أن يكون جوابا أو ما يدل على الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيا ليتجاوب الشرط والجزاء في امتناعهما على حرف الشرط في العمل المتوجه اليهما ، والأكثرون على أن جواب الشرط لايتقدم أصلا ، فان تقدم مايصلح أن يكون جوابا كان دالا على الجواب لا جوابا .

قال رحمه الله تعالى : والجوابُ إما بالفاء وإما بالفعل وإما بإذا .

قلت : الشرط يجاب بثلاثةِ أشياء : أما الفاء فتربط الثاني بالأول كما تربط اللامُ جوابَ لوْ ولولا ، وليست الفاء على تجردها هي الجواب ، بل الجواب حقيقة مابعد الفاء وهي رابطةٌ لاغير ، الثاني : الفعل المجزوم لفظا إن كان مضارعا وموضعا إن كان ماضيًا مع ما اتصل به كل واحد منهما ، وبانجزامه [(١)] وقع الربط وظهر إذْ هُو

١٣٠ / معمولٌ للأول فارتبط به ارتباط كل معمولٍ بعامله ، فإنْ لم يظهر الجزم بأن كان ماضيًا أو مؤكدا بالنون ، فإن كان ماضيًا لفظا ومعنى فلابدَّ منَ الفاءِ ، إذ لاارتباط له بالأول لا باللفظ ، أعني الجزم ولا المعنى أيضًا ، لأن الشرط يقتضي الاستقبال فاحتاج إلى الفاء احتياج الجملة الاسمية إليها ، وان كان ماضيًا لفظًا مستقبلًا معنى استغنى عن الفاء لارتباطه بالأول معنى ، إلا أن يكون فيه معنى الدعاء فلابد إذا من الفاء كقوله : [(٢)]

إذا ابنُ أبي موسى بلالًا بلغتِهِ ∴ فقامَ بفأسٍ بيْنَ وصْليكِ جازِرُ [(٣)]

---

(١) في (ب) وبالجزاء .

(٢) هو ذو الرمة وانظر ديوانه صفحة ٢٥٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢ والمقتضب للمبرد ٢ : ٧٧ والخصائص لابن جني ٢ : ٣٨٠ وابن يعيش ٢ : ٣٠/٤ : ٩٦ والخزانة ١ : ٤٥٠ .

(٣) والشاهد دخول الفاء على الفعل هاهنا لأنه في معنى الدعاء على الناقة .

قال رحمه الله تعالى : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقًا ومع الفعلية في الطلبية والفعل المقرون بحرف التنفيس وماينفيه والماضي لفظا ومعنى ، ولابد مع هذا من قد وقال في الأخرى : وتلزم الفاء متى وضع موضع الجواب جملة لاتفى أداة الشرط بارتباطها بالجملة الواقعة شرطا مثال ذلك أن يقع موقع الجواب فعلٌ معه حرف التنفيس أو حرف نفى لما معه تنفيس أو ماضى الوضع والمعنى ، ولايقع هذا الضرب من الأفعال جوابًا إلَّا ومعه قَد ، وكذلك تلزم الفاء إن كان الجوابُ جملةً غير خبرية أو اسمية ، وإن كانت خبرية أو تعجبيةً ، وإن كانت فعلية أو منفية بمافعلية كانت أو اسمية أو قسما وجوابه أو نداء له في الموضع معنى أو ليس أو نعم أو بئس فكل هذه يَجب فيها إثبات الفاء ، وللشاعر اذا اضطر أن يحذف الفاء من جَوابِ الشرطِ حيث يجب إثباتها في حالِ السَّعَةِ .

قلت : أما لزومها في الجملة الاسمية فظاهرٌ ، لأن الجملة مستقلة بنفسها فلا

١٢١ تصير تابعةً لغيرها مرتبطة به إلا بأمرٍ زائد ورابط وذلك/ هو الفاء ، لأن الفاء موضوعةٌ للربط ، ولذلك قامت مقام الضمير في قولك : الذى يطير فيغضب زيد الذباب ، ولدلالتها على التعقيب مع الترتيب بخلافِ الواو وثم ، وقوله مطلقًا يَعنى : طلبيه كانت أو غير طلبية مثال الطَلبية : إنْ قام زيدٌ فهل قام عمروٌ ؟ وغيرالطلبية : إن قام زيدٌ فعمروٌ قائمٌ ، ولايجوزُ حذف الفاءِ هنا إلَّا فِي الضرورة كقول الشاعر :(١)

مَنْ يَفعل الحَسناتِ اللهُ يشكرُها ∴ ....(٢)

---

(١) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل كعب بن مالك الأنصارى وقيل حسان بن ثابت وليس في ديوانه وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، والمقتضب للمبرد ٢ : ٧٢ والمحتسب لابن جنى ١ : ١٩٣ وابن يعيش ٩ : ٣ ، ٢ والخزانة ٣ : ٦٤٤ ، ٦٥٥ / ٤ : ٤٥٧ والتصريح ٢ : ٢٥٠ والهمع ٢ : ٦٠ ، والدرر ٢ : ٧٦ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ

قال البغدادى : الأصمعى عن يونس قال : نحن عملنا هذا البيت وكذلك نقله الرمانى في الموشح والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة وتقديره فالله يشكرها ، وزعم الأصمعى أن النحويين غيروه وروايته :

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرُه ∴ والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ

وروى عن الأصمعى أنه كان يقول : الرواية :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فالرحْمَن يشكُرُه ... . (١)

وانما غيره النحاة ، وتلزم الفاء أيضا فى الجملةِ التى فيها معنى الطلب كالأمرِ والدعاء والنهى ، مثال الأمر : إن قام زيدٌ فقم إليه ، ومثال الدعاء : يارب إن أطاعك فلان فلاتعذبه ومثال النهى قوله تعالى " فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَاتَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ " (٢) وجملة ذلك أن كل جملةٍ فيها اقتضاء شىء من المخاطب كالاستفهامِ المقتضى للجواب والأمر المقتضى للفعل والنهى للترك ، ويجرى هذا المجرى التمنى والترجى ، فالفاء لازمة فى الجوابِ ، ومع الفعلِ المقرون بحرف التنفيس كقوله تعالى " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ " (٣) أو ماينفيه كقوله تعالى : وَمَايَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ " (٤) وهذا الإطلاقُ منه غير صحيح بل ذلك فى لنْ وحْدَها والا لوجبت الفاء فى قولكِ إِن يقم زيدٌ لايقم عمرو وليس بواجبٍ بل يسوغ الأمْرانِ قال تعالى : إِنْ تَدْعُوهُمْ لايَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ " (٥) وقال فى الأخرى " وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلايَخَافُ ظُلْمًا وَلاهَضْمًا " (٦) فالأجود أن يقول أو لن ممّاينفيه ،

١٣٢ وانما وجب الفاء هنا لأن الجوابَ لايتأخر عن وقوعِ الشرطِ ، والسين وسوف / يدُلانِ على التنفيسِ والتأخير ففيهما منافاة ، ومثال الماضى لفظا ومعنى قوله تعالى " فَقَدْ سَرَقَ " (٧) أى فهو قد سرق والتقديرإنْ سَرَقَ فَهُوَ أهْلُهُ .

وقد تحذف من اللفظ وهى مرادة معنى قال تعالى : " إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ " (٨) .

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٩٨ .

(٢) الاية ١٠ من سورة الممتحنة .

(٣) الاية ٥٤ من سورة المائدة .

(٤) الاية ١١٥ من سورة آل عمران .

(٥) الاية ١٤ من سورة فاطر .

(٦) الاية ١١٢ من سورة طه .

(٧) الاية ٧٧ من سورة يوسف .

(٨) الاية ٢٧ من سورة يوسف .

وما يتعذر أن يعمل فيه حرف الشرط ليس لكونها للحال وعسى لخروجها عن تعيين الزمان وكذلك "ما" فكل هذا لابد فيه من الفاء وأما قوله تعالى "وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِم آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَاكَانَ حُجَّتَهُم "(١) فمحمولٌ على جواب قسمٍ محذوفٍ وعلى ذلك حمل قوله تعالى "وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُم إِنَّكُم لَمُشْرِكُونَ "(٢) وكذلك التعجبية كقولك إنْ كان الكلامُ حسنًا فما أَحْسَنَ السُّكوتَ ، ومثال القسم إن قام زيد فوَاللهِ لقد قام عَمْرو ، وقوله أو نداء له في الموضع معنى مثاله : إن قام زيد فياعمرو قم إليه ، ومثال نعم وبئس : إن جاء زيد فنِعْمَ الرجلُ هو أو بئس ومثال ليس : إنْ قام زيدٌ فليس عمرٌو بقائمٍ .

قال رحمه الله تعالى : وإذا انما تجيء مع الجملة الاسمية وتلزم لزوم الفاء وقال في الأخرى : وأما إذا فتجيء مع الجملةِ الاسميةِ فتلزم معها لزوم الفاءِ ولاتدخل عليها الفاء لأنها قد أدت معناها .

قلت : إذا هنا للمفاجأة كما في قوله تعالى "وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَاقَدَّمَت أَيْدِيهِم إِذَا هُم يَقْنَطُونَ "(٣) ، وعلة وقوعها موقع الفاءِ أنها للمفاجأةِ والتعقيبِ من غير مهلة ، فكانت كالفاءِ ولم تتصرف تصرفَ الفاءِ بل لزمت الجِنْسَ الذى لايقع شرطًا في موضعٍ ما ، والمراد بها الحضرة ، ومن ثَمَّ أجيبت الزمانية بها قال تعالى : "إِذَا دَعَاكُم دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُم تَخْرُجُونَ "(٤)

١٣٣ وقال السيرافي : يمكن أن تكون تشبيهًا لها بإذا التى هي للمفاجأة/ لأن الشرط يؤدى إلى الجواب فكأنه هَجَم عليه ، فاكتفى بإذا عن الفاء فقبح ذكر الفاء معها في المجازاة ، وذلك أنه لابد للمفاجأةِ من عملٍ يتقدمها كما أنه لابد من عملٍ يتقدم المجازاة ، فالثاني في المفاجأةِ موقوفٌ على الأولِ كما في المجازاةِ(٥) .

---

(١) الاية ٢٥ من سورة الجاثية .

(٢) الاية ١٢١ من سورة الانعام .

(٣) الاية ٣٦ من سورة الروم .

(٤) الاية ٢٥ من سورة الروم .

(٥) انظر شرح السيرافي ٣ : ١٠٣ب .

وكلامه يشعر بأنها الزمانية وإنما شبهت بالمفاجأة ، قال سيبويه : ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة [1] ، قال الخليل : إدخال الفاء على إذا قبيح في الجواب [2] .

واعلم أن الجزم هو الأصل في الجواب ، لأن حكم الفعل الذي هو جواب أن يعقب الشرط فيستغني عن حرف رابط لما ظهر فيه من الإعراب ، فإذا لم ينجزم أو لم يكن فعلا جئت بالفاء الدالة على التعقيب الذي هو حكم الجزاء ، فإن لم تأت بالفاء فبإذا التي للمفاجأة ، والعامل في إذا ما بعدها مثل " يقنطون " [3] في الآية فالفاء وما بعدها في موضع جزم ولذلك يعطف عليه بالجزم قال تعالى " مَنْ يُضْلِلِ الله فلا هادِيَ له ويذَرُهُم " [4] .

قال رحمه الله تعالى في النسخة المتأخرة : ويجوز الاعتراض بين الشرط والجواب بالقسم والنداء والدعاء وبالابتداء والخبر إذا كانا التفاتا .

قلت : مثال القسم إن تأتني – يعلم الله – آتك ومثال الدعاء : إن تأتني – غفر الله لك – آتك ومثال النداء : إن تأتني – يا زيد – آتك ومثال الابتداء والخبر إن تأتني – الله يحفظك – آتك .

قال رحمه الله تعالى : وإذا وقعت إن الشرطية بعد حتى التي للغاية تليها وجزم بها أول الفعلين لم يكن الثاني إلا جوابا للشرط ومجزوما إن كان مضارعا وإن كان الأول ماضي الوضع والثاني مضارع لا يمتنع أن ينتصب بحتى مقدما على

١٣٤ إن فاجزمه / أيضا ، فإن نصبه بحتى مؤخرا قبيح جدا من أجل الفصل .

قلت : مثال الأول قولك : انتظر حتى إن يقسم شيء تأخذ جزمت تأخذ لأنه جواب لقولك إن يقسم ومثال الثاني : انتظر حتى إن يقسم شيء تأخذ ، يجوز الجزم على أن تجعله جوابا وهو الوجه وتقديره حتى تأخذ إن قسم ، وأجاز الأخفش نصبه

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٤٣٥ .

(٢) الكتاب ١ : ٤٣٥ .

(٣) الاية ٣٦ من سورة الأعراف .

(٤) الاية ١٨٦ من سورة الاعراف .

يلحق مع الفصل (١) .

قال ابن السراج ، وقبيح أن يفصل بين حتى وبين منصوبها قال : والذى يدل على أنه جواب وليس معمولا على حتى أنك تقول : حتى إن قسم شىء أخذت ولو قلت حتى إن قسم أخذت لم يجز فدل على أنه معلق بالجواب (٢) . وعن هذا احترز الجزولى بقوله : لايمتنع أن ينتصب بحتى الفعل مقدما على إن .

قال رحمه الله تعالى : والكلام على إذا ومتى وباقى الظروف مع حتى مثله مع إن ، وإن كان الفصل بالظرف أسهل .

قلت : مثال إذا مع حتى قولك سكت حتى إذا أردنا أن نقوم يقول افعلوا كذا وكذا ترده على جواب إذا ولو رددته على حتى جاز على قبحه ؛ لأنك لاتفصل بين حتى وماتعمل فيه ، ومثال متى قولك : أقم حتى متى نأكل تأكل معنا على ماتقدم ، وقوله : باقى الظروف يعنى ظرف المكان وظرف الزمان ثم قال : وإن كان الفصل بالظرف أسهل يعنى الفصل بالظرف نحو متى وأخواتها بين حتى ومعمولها أسهل من الفصل بغير الظرف للاتساع فى الظروف .

قال رحمه الله تعالى : وقد مضى أن إذا لايجزم بها لفظا إلا فى الشعر ، وأو التى ينتصب المضارع بعدها كحتى فيما ذكر ، والذى يقتضيه النظر الصحيح امتناع الفصل فى هذه المواضع ، وهو مع الأسماء أقبح منه مع الحرف ومع الحرف أقبح منه مع الظرف .

قلت : قد ذكرنا أن إذا لتعيين زمانها لاتجزم / لفظا إلا فى الشعر فلذلك ١٢٥
لاتقول : لا والله حتى أمرتك بشىء تطيعنى ترفع على جواب إذا ، وإن شئت نصبت

---

(١) ورد فى الهمع ٢ : ١٠ " ومن أحكام حتى أنها لايفصل بينها وبين الفعل بشىء وجوز الأخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو : اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو أصحبك حتى ان قدر الله اتعلم العلم " وانظر رضى الدين فى شرح الكافية باب متى ينصب المضارع بعد حتى .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٣٧ .

بحتى على ما فيه من قبح الفصْلِ ، ومثال أو قولك : لا والله أو إذا قلت لك اركبْ تركبَ فتنصب تركبَ بأو وفصلت بالظرف وما بعدَهُ .

قال ابن السراج : والفصل بالظرف أحسنُ من غيره والتقدير لا واللهِ أو تركبَ إذا قلت لك اركبْ ، ومن رفع ما بعد أو فى هذا المعنى رفَع هنا (١) .

وقوله والفصل مع الأسماء أقبح ؛ لأن الاسَم دخيلٌ فى بابِ المجازاة ، ومثال الفصل بالاسم قولك : انتظرْ حتى من يذهبْ تذهب معه ، فمن فى موضع رفع ، وكذلك أقِمْ حتى أينا يخرجْ تخرج معَهُ ، فأى مبتدأة وحتى معلقة ، وكذلك اجلس حتى أيًّا نأخذْ تأخذ ، فأيًّا منصوبة بتأخذ ، وقل القُبْح بالظرفِ ؛ لأن العربَ تتسع فى الظروف ما لا تتسع فى غيرها ، حتى أنهم يفصلون بالظرف بيْن المضافِ والمضافِ إليه .

قال رحمه الله تعالى : وإذا جُزم الفعل الواقع شرْطًا بأداةِ الشرط لم يقع لأفعلن موقعَ جَواب الشرط ، وإنما يجوز ذلك إذا كانَ الواقعُ شرطًا ماضى الوضع أو مجزومًا

قلت : قال ابنُ السراج لا يجوز إنْ تأتنى لأفعلنَّ ويجوز إنْ أتيْتَنِى لأفعلَنَّ ، وإنْ لم تأْتِنِى لأغمَّنكَ لأنه بمعْنى لئن أتيتنى لأكرمنك (٢) .

فما حسُن أن تدخل اللام على الشرطِ فيه حَسُن أن يكون الجواب لأفعَلَنَّ وما لم يحسن فى الشرطِ اللام لم يحسن فى الجوابِ ؛ لأن الجوابَ تابعٌ وحقه أن يكون على شكلِ المتبوعِ ، ولا يحسُن أن تقول لئن تأتنى لأفعلن فلما قبح دخولُ اللامِ فى الشرطِ قبُح فى الجوابِ ، ولو قلت ذلك أيضًا لكنت قد جزمْت بإنْ وأخواتها غير مجزوم بلم . وذلك لا يجُوز .

١٣٦ قال رحمه الله تعالى : وإذا لم / تتصل اللامُ التى فى لأفعلن بالفعلِ بل بمعمولٍ له مقدم عليه لم تلحقه نونُ التوكيد وكان مرفوعًا ؛ لأنه جوابُ قَسَمٍ كما فى قوله تعالى : " وَلَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ " (٣) وكما لو قلت : لئن رَحِمْتَنِى لإياك أرجو ولئن كذبتنى لعليك أتكل ، واللام المتصلة بإنْ فى نحو هذا لتلقى القسم ، واللام

---

(١) انظر أصول ابن السراج ٢ : ١٣٨ .

(٢) انظر الأصول ٢ : ١٣٤ .

(٣) الآية ١٤٨ من سورة آل عمران .

التى تجئ مع الفعل أو مع معموله مقدم عليه جواب القسم وليست الأولى بلازمة متى جئت بالثانية .

قلت : اعلم أن اللام الأولى الداخلة على أداة الشرط للتوكيد وتسمى موطئة للقسم أى مهيئة له ومشعرة بدخوله ، وليست بلازمة بخلاف الثانية الداخلة على الفعل فإنها لازمة إذ هى جواب القسم وتلزم عند ذلك النون التى للتوكيد .

قال ابن السراج : الأولى للتوكيد والثانية لليمين ، ولا يجوز بغير النون قال : فإن قلت : لئن جئتنى لإليك أقصد ولإياك أكرم لا تنون اكرم ، يعنى لا تدخل عليه نون التوكيد ، لأن اللام لم تقع عليه ولو وقعت عليه لقلت لأكرمنك وتلا الآية المذكورة [1] وكذلك لئن جئتنى لأهل ذلك ، ولئن وصلتك للصلة أنفع لك فتأتى باللام فى هذا كله من غير نون [2] .

قال الأخفش : المعنى والله للصلة أنفع لك إن وصلتك ، كما أن قولك لئن جئتنى لأكرمنك إنما هى والله لأكرمنك إن جئتنى ، واللام التى فى لئن جئتنى زائدة واللام التى فى لأكرمنك جواب القسم ، وكذلك قدرها متقدمة على حرف الشرط ، وقد دلت أيضا على جواب الشرط وأغنت بذكرها عن ذكره .

قال : وإن وقع موقع لأفعلن فى نحو هذا / الفعل أو ما فعل أو إن فعل ١٣٧
فالمراد بكل ذلك الاستقبال ، وإن كانت ما فى الوضع لنفى الحال أو لنفى الماضى القريب من الحال قال تعالى : " ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا " [3] أى ليظلن وهذا كقولك والله لافعلت ذلك أبدا أى لا أفعل أبدا وقال تعالى : " ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك " [4] أى ما هم تابعون وقال تعالى " ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده " [5] أى ما يمسكهما من أحد وتقول : لئن أنعمت

---

(١) يشير الى قوله تعالى : " ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون " الاية ١٤٨ من سورة آل عمران .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٣٩ .

(٣) الاية ٥١ من سورة الروم .

(٤) الاية ١٤٥ من سورة البقرة .

(٥) الاية ٤١ من سورة فاطر .

ما رأى ما هو بما كره وما ينكره .

قلت : اللام مع النون في لأفعلن تخلص الفعل للاستقبال لكونهما جواب القسم ، وإذا دخلت اللام على لفظ الماضي صرفت معناها للاستقبال .

قال ابن السراج : وإنما يقع ما بعدها من الماضي في معنى المستقبل لأنها مجازاة .

قال سيبويه : سألت الخليل عن قول الله عز وجل : " ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا " (١) فقال : المعنى ليظلن وكذلك " لئن أتيت الذين أوتوا الكتاب " (٢) الآية وكذلك الآية الأخرى : " ولئن زالتا إن أمسكهما " (٣) أي ما يمسكهما (٤) .

وقال المبرد : وأما قولك والله لافعلت ذلك أبدا فإنه لو أراد الماضي لقال : ما فعلت ، ولكن الحروف تقلب معاني الأفعال فالتقدير في قولك لافعلت لا أفعل (٥) .

قال رحمه الله تعالى : وإذا جئت في حال السعة قبل إن بمضارع لو تأخر كان جوابا لها ولم تجزم بها أغناك ما قدمت عن جوابها ، وإن جزمت بها لم يغنك إلا في ضرورة الشعر وكذلك عند سيبويه (٦) لو قلت آتي من أتاني وأكرم متى قمت وأذهب أين ذهبت ، إلا أنه يجوز فيما يكون في غير هذا الموضع موصولا أن يكون
هنا موصولا وأبو العباس يوجب / ذلك . ١٢٨

---

(١) الآية ٥١ من سورة الروم .
(٢) الآية ١٤٥ من سورة البقرة .
(٣) الآية ٤١ من سورة فاطر .
(٤) انظر الكتاب ١ : ٤٥٦ .
(٥) ورد في المقتضب ٢ : ٣٣٥ " فتدل لا على ما لم يقع كما تدل النون عليه إذا قلت والله لأفعلن ، ثم تنفيه فقلت والله لا أفعل " .
(٦) جاء في سيبويه ١ : ٤٣١ " وقبح في الكلام أن تعمل " إن " أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتني ولا تقول : آتيك إن تأتني إلا في الشعر لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لأن جوابا ينجزم بما قبله " .

قلت: قال سيبويه: إنَّ حروفَ الجزاء إذا لم تجزِم جاز أن تتقدم عليها أخبارُها نحو أنت ظالم إنْ فعلتَ، وأمَّا إن جزمتَ بإن لفظًا فلا يجوز أن يتقدم ما يصلُح جوابًا لها إلا في ضرورة الشعر وقال: وإذا قلت أتاني مَن أتاني فأنتَ بالخيار: إنْ شئتَ كانت أتاني صِلة وإنْ شئتَ كانتْ بمنزلتها في إنْ [1]. يعني أن من هنا يجوز أنْ يجعلَها موصولةً ويجوز أن تجعلَها شرطًا، وقد يجوز في الشعر آتي مَن يأتني قال الشاعر: [2]

فقلتُ تحمَّلْ فوقَ طوقِك إنَّها ... مُطبَّعةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُها [3]

وقال أبو العباس: لا يجوز أن تكون مَن شرطيةً في هذا الموضع بل هي بمعنى الَّذي لأنه إذا قلت: آتي مَن أتاني وجب أن تكون مَن منصوبةً بقولك آتي ونحوه، وحروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلَها فلا يجوزُ أن تكونَ إلا موصولةً.

قال: وإذا قلت آتيك متى أتيتني فمتى الجزاء وهي ظرفٌ لأتيتني، لأنَّ حرف الجزاء لا يعمَلُ فيها قبله ولكنَّ الفعل الذي قبل متى قد أغنى عن الجواب كما قلتَ: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، فأنت ظالمٌ منقطعٌ من إنْ لكنه قد سدَّ مسدَّ الجواب وكذلك آتيك سدَّ مسدَّ جوابِ متى وإنْ لم يكن منها في شيءٍ، قال: وأما قوله:

.... مَن يأتِها لا يَضيرُها [4]

فإنَّ التقديرَ ولا يضيرُها مَن يأتِها فمحالٌ أن ترتفعَ مَن بقولك لا يضيرُها ومَن مبتدأةٌ وكلُّ ما كان مثله فهذا حكمُه [5].

---

(١) انظر سيبويه ١: ٤٣٨.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي، وانظر ديوان الهذليين ١: ١٥٤ وهو من شواهد سيبويه ١: ٤٣٨ والمقتضب للمبرد ٢: ٧٢ وابن يعيش ٨: ١٥٨ والخزانة ٣: ٦٤٧ والتصريح ٢: ٢٤٩ والعيني ٤: ٤٣١.

(٣) ومطبعة أي المملوءة وأصله من الطبع بمعنى الختم بالخاتم، لأن الخاتم إنما يكون غالبًا بعد الملء، وضاره يضوره من باب باع لحق به الضرر والشاهد فيه رفع لا يضيرها وذلك على نية التقديم وهو عند المبرد على إرادة الفاء أي فهو لا يضيرها.

(٤) سبق شرحه صفحة ٢٠٧

(٥) انظر المقتضب ٢: ٦٨.

قال رحمه الله تعالى : وكل ما تجب معه الفاء أو ما في معناها إذا جملته في موضع جواب الشرط فالأمر فيه إذا قدمته قبل إن ولم تجزم كما ذكر في المضارع .

قلت : الذي يجب فيه الفاء الجملة الاسمية والطلبية كقولك إن فعلت فأنت
١٣١ ظالم / فإذا قدمت قلت : أنت ظالم إن فعلت ، وأما الفعل المضارع فنحو قولك أجيئك إن جئتني .

قال ابن السراج : والذي عندي أن الجواب محذوف كفى منه الفعل المتقدم ، وإنما يستعمل هذا على وجهين : إما أن يضطر إليه شاعر وإما أن يكون المتكلم قد ابتدأ الكلام بغير شرط فقال : أجيئك فيعد ، بذلك على كل حال ، ثم بدا له ألا يجيئه إلا بسبب فيقول إن جئتني ، وهو يشبه الاستثناء ويستغنى بالفعل المتقدم عن جواب الشرط وقد جاء في الشعر :

.... ∴ إنك إن يصرع أخوك تصرع (١)

أي أنك تصرع إن يصرع أخوك (٢)

وأنكر هذا التأويل المبرد وقال : إنما يعنى بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه نحو ضرب غلامه زيد ، وهذا قد وقع في موضعه من الجزاء ، فلو جاز أن يعنى به التقديم لجاز أن تقول : ضرب غلامه زيدا تريد ضرب زيدا غلامه بل هذه الأبيات على إرادة الفاء في الجواب كقوله :

... الله يشكرها ∴ .... (٣)

لا يجوز إلا ذلك (٤) .

قال : وقد يتوسط المضارع بين الشرط والجواب فيرفع لأنه حال كقولك : إن تأتني تسأل أعطك ، أو على حذف أن المصدرية كقولك إن تأمرني أذهب أطعك أو تجزم لأنه بدل كقولك إن تأتني تلمم بي أكرمك ، أو لأنه توكيد كقولك إن تزرني تزرني

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٩٣ .

(٢) انظر الأصول ٢ : ١٥٨ .

(٣) سبق شرحه صفحة ١٩٨ .

(٤) انظر المقتضب ٢ : ٧٢ .

أحسنْ إليكَ .

قلت : إذا تكرر فعلُ الشرط فإما أن يتفقا لفظًا ومعنى أو يختلفا معنًى ولفظًا أو يتفقا معنى لا لفظا أو بالعكس . فالأول : كقولك إنْ تزرني تزرني أحسنْ إليكَ ، فهذا لا يكون إلا للتوكيد لا غير ، ويجب جزمه لا غير ، وهو من التأكيد للفعل / وأمـــا الثانى وهو أن يختلفا معنى ولفظا كقولك إنْ تأتني تسألني أحسنْ إليكَ فهذا يجـب رفعه وهو فى موضع الحال كأنك قلت إنْ تأتني سائلا .

وأجاز سيبويه فيه وجهًا آخر وهو أن يكونَ على تقدير إنْ كقولك إنْ تأمرنـــي أذهبْ أطعكَ كأنه قال : إنْ تأمرني أن أذهبَ أي بأنْ أذهب فيكونُ فى موضـــع المفعول به ، لأنه قد تعلق بالفعلِ . الثالث : أنْ يتفقا معنى لا لفظًا كقوله تعالـى "يلقَ أثامًا يضاعفْ له العذابُ "(1) وكقولك إن تأتني تلم بي أكرمكَ فهذا ينجـزمُ على البدلِ من الفعلِ الأولِ ، لأنه فى معناه ويسميه الكوفيون مترجما لما فيه مـــن تفسيرِ الفعل الأولِ .

قال رحمه الله تعالى : وكذلك إنْ جاء بعد الجواب كقولك إنْ تبعث إليَّ آتك أسرعْ ، وإنْ أدعُ إلى الشرِّ يمنعني عقلي أجبكَ وإن تأتني أحسن إليك أعطــك وأحلف تفسر الاحسان .

قلت : الفعل الثانى المقرون بحرف الشرط إذا تأخر عن جواب الشرط كـان حكمه ما تقدم ، فإن كان مباينًا لفعلِ الشرط وجب رفعه ويكون فى موضع نصب عـلى الحالِ ، وإن كان فى معناه جازَ الجزم على البدلِ ، وقد ذكر المثال فى ذلك .

قال رحمه الله تعالى : وإن جاء مع المتوسط واو أو فاء أو ثم فالوجه فيـه الجزم وك النصب مع الفاء والواو ويتصاف إلى ذلك فى المتأخر جواز استئنافه وذلـك كله بحسب ما يحتمل اللفظ أن يراد به من المعنى .

قلت : مثال الواو ان تقم وتحسن آتك وإنْ قلت إنْ لم تقمْ وتحسنْ آتكَ جازَ منه الماضي إذ كانَ الأول بتأويل الماضي تقول : إنْ لمْ تأتنا وزرتَ فينا نأتيـــك ،

---

(1) الايتان ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٤) وإن شئت أن تنصب / فتقول إنْ تقمْ وتحسنَ آتِكَ وإنْ قلت إن لم تقم وتحسنَ آتك جاز معه الماضي تريد أن يجتمع مع قيامك إحسان وكذلك بالفاء نحو إنْ تقمْ فتحسنَ آتِكَ .

وهذا النصب يسميه الكوفيون (١) الصرف وكذلك في المتأخر تقول : إنْ تقمْ آتِكَ وأُحسنَ إليكَ ، وإن تقم آتِكَ فأحسنَ إليكَ .

قال ابن السراج : وإذا قلت أقوم إنْ تقمْ فنسقت بفعلٍ عليهما ، فإنْ كان من شكلِ الأولِ رفعته ، وإنْ كان من شكلِ الثاني ففيه ثلاثةُ أوجهٍ : الجزم على النسق (٢) على إنْ والنصب على الصرفِ والرفع على الاستئناف (٣) .

فأما مايشاكل الأول فقولك : تُحمد إنْ تأمرْ بالمعروف وتؤجرُ فقولك تؤجر من شكلِ تُحمد ، فهذا بالرفع لاغير ومايكون من شكلِ الثاني فنحو قولك تُحمد إنْ تأمرْ بالمعروف وتنهَ عن المنكرِ ففيه ثلاثة أوجه ، وإنْ نسقت بفعلٍ وهو يصلح للأولِ والثاني ففيه أربعةُ أوجهٍ : الرفعُ من جهتين : نسقا على الأولِ وعلى الاستئنافِ والجزم والنصب على الصرفِ .

قال رحمه الله تعالى : ولك عطف المضارعِ على ماد خلتْ عليه إن مِنَ الماضي بالوضع ، وعطف الماضي بالوضعِ على ماد خلت عليه مِنَ المضارعِ والوجه الاتفاق ، كما أن الوجه أن يكونَ الشرطُ والجوابُ مضارعيْنِ والإ ماضييْنِ وإنْ اختلفا فالأجودُ أن يكونَ المضارعُ جوابًا كما في قوله تعالى : " مَنْ كان يريدُ حَرثَ الآخرةِ نزدْ له في حرثِهِ ومَن كان يريد ثوابَ الدنيا نؤتِهِ منها " (٤) قلت : قال ابنُ السراجِ : وقال قومٌ : يردُ

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٥٩ .

(٢) النسق ماجاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسق الكلام اذا عطف بعضه على بعض وانظر مختار الصحاح ٦٥٧ .

(٣) انظر الاصول لابن السراج ٢ : ١٥٩ .

(٤) الاية ٢٠ من سورة الشورى .

بعد الجزاء فعل على يفعل وعلى يفعل فعل نحو قولك آتيك إن تأتني وأحسنت وإن
أحسنت وتأتني والوجه الاتفاق قال : كما أن الوجه أن يكون الشرط والجواب/مضارعين ١٤٢
أو ماضيين (١) .

يعني أن الأصل أن يتجاوب الشرط والجزاء ، لأن الجزاء تابع له والأصل
في التابع الموافقة ، قال وإن اختلفا يعني وإن كان قد يجيء على خلاف ذلك لكنه
مخالف للأصل كقوله تعالى : " من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه " فالشرط
ماض والجواب مضارع .

وأبو العباس يرى أن هذا لقوة كان لأنها أصل الأفعال وعبارتها فجاز أن
تقلب إن فتقول : إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك قال : فلا يكون ذلك إلا ماضيا
ومنه قوله تعالى : إن كنت قلته فقد علمته (٢) ، قال والدليل على أن هذا لقوة كان
أنه ليس شيء يقع من الأفعال بعد إن إلا ومعناه المستقبل إلا كان (٣) .

قال ابن السراج : وأنا لا أقول بهذا ، ولكن أقول : إن المعنى إن أكن
قلته (٤) .

قال : وليس شيء مما يجزم فعلين يضمر إلا إن والمعنى بإضمارها أن يلفظ
بمعمولها الثاني لا بها ولا بمعمولها الأول اتكالا على فهم السامع وموضع ذلك جواب
الاستفهام والأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض ، وإذا كان الاستفهام تقريرا لم
يجعلوه في ذلك كالاستفهام المحض بل كمحض الخبر .

قلت : إن هي أم حروف الشرط فلذلك جاز إضمارها وقد فسر معنى الإضمار
فيها ولكن ذلك لا يجوز مطلقا ، بل في الأجوبة الثمانية .

قال ابن السراج : اعلم أن لحرف الجزاء ثلاثة أحوال : حال يظهر فيها وحال
يقع موقعه اسم يقوم مقامه ، ولا يجوز أن يظهر معه ، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه

---

(١) انظر الأصول ٢ : ١٦٠ .
(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة .
(٣) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٦١ والكافية لابن الحاجب ٢ : ٢٦٥ والتوطئة للشلوبيني مخطوطة صفحة ٢٨ .
(٤) انظر الأصول ٢ : ١٦١ .

يكون فى الكلام دليل عليه ، فأما الأول الذى هو حرف الجزاء فإن الخفيفة ويقال لها أم الجزاء وذلك قولك إن تأتنى آتك ولابد للشرط من الجزاء كما أنه لابد للمبتدأ / من الخبر قال : وأما الثانى فان يقع موقع الحرف اسم ، وقد ذكرنا أن الاسم ١٤٢ الواقع موقعه يكون ظرفا وغير ظرف ، وأما الذى يحذف فيه حرف الجزاء وهو القسم الثالث ، وذلك إذا كان الفعل جوابا للأمر والنهى إلى آخرها تقول ائتنى آتك والتأويل ائتنى فانك ان آتيتنى آتك وأمثلة الباقى سهلة فعليك بتمثيلها (١) .

قال رحمه الله تعالى : وقد جزموا جواب قولك حسبك وكفيك وشرعك واتقى الله امرؤ صنع خيرا (٢) لأنها فى معنى الأمر .

قلت : قال ابن السراج : وقد جاءت أشياء بمنزلة الأمر والنهى وذلك قولك حسبك ينم الناس كأنه قال اكفف ينم الناس ، وكذلك اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكفيك أى اكف وشرعك فى معنى حسبك (٣) .

قال رحمه الله تعالى : وإنما يضمر مع إن فى هذا الباب ما لامنافاة بينه وبين الجواب ولذلك إذا قلت لاتدن من الأسد يأكلك فالجزم لم يجز إلا مع الثقة بفهم السامع لما أردت ، ثم ليس ذلك بوجه الكلام بل قبيح ومثل ذلك قول بعضهم لاتذهب به تغلب عليه .

قلت : اعلم أن هذا الكلام لايجوز إلا على طريق المجاز وإذا كان السامع يعلم ماتعنى ، ولأن المعنى يكون إن لاتدن من الأسد يأكلك وهذا فاسد ، لأن البعد لايوجب الأكل ، فإن قلت لاتدن فيأكلك بالنصب جاز ، لأن النهى مشتمل على الجميع كأنه قال : لايكن منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه وكذلك قولك ماتدنو من الأسد فيأكلك هو مثل لاتدن لافرق بينهما ، وفى الجزاء قد جعل نفى الدنو موجبا للأكل وذلك فاسد .

---

(١) انظر الأصول ٢ : ١٤٣ .

(٢) جاء فى سيبويه ١ : ٤٥٢ مانصه " اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه " وهذا القول لبعض العرب وانظر التصريح ٢ : ٢٤٣ والأشمونى ٣ : ٣١١ .

(٣) انظر الأصول ٢ : ١٤٣ .

١٤٤ قال ابنُ السَّراج : إذا جزمتَ قدرتَ مع حرف / الجزاء مِثل ذلك الفعل الذى ظهر إن كان أمرا قدرت فعلا موجبا وان كان نهيا قدرت فعلا منفيا ، فالأمرُ نظيرُ الموجب والنهى نظيرُ النفى (١) .

قلت : الوجه فيه أن الجزم فى الجواب إنما هو على تقدير شرطٍ محذوفٍ ، فإن قدرت إن لا تدن من الأسد يأكلك فسد المعنى ، لأن البعد ليس سببا للأكل ، وان حذفت لا فقلت إن تدن صح المعنى ، لكنك كنت قد عبرت عن الإثبات بالنفى وذلك لا يجوز ومثله لا تذهب به ، لأن المعنى : إن تذهب به تغلب عليه ، فإن أتيت بالفاء ونصبت جاز على ما مر .

قال رحمه الله تعالى : وليس إذا صح النصب على الجواب بالفاء حسن الجزم على الجواب وليس جزم المضارع بعد هذه الأشياء بواجب ، بل قد يجئ بعدها ما يقبح جزمه كما ذكرت لك ، وما لا يجزم البتة وما يجوز أن يرفع ويجزم وإنما ذلك بحسب ما يصح أن يراد باللفظ من المعنى ، فإذا قلت جئنى تركضُ تريدُ راكضا وجب الرفع وكذلك لو قلت : ليتَ لِى مالا أتصدقُ به وأنت تنعتُ المالَ .

قلت : ليس كل موضع يصح فيه النصب بالفاء يجوز الجزم كما مثلنا من قولك لا تدن من الأسد يأكلك يحسن النصب بالفاء ولا يحسن الجزم ، بل يقبح جزمه ، والذى لا يجوز فيه الجزم البتة هو الفعل الذى يكون حالا أو صفة ، أما الحال فكما مثل به جئنى تركضُ أى راكضا ، وأما الصفة فكما فى المثالِ الآخر ، وكذلك قوله تعالى : " هَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى " (٢) إنْ جعلت يرثنى صفة للولى وجب الرفع ، وإن جعلته جوابا جزمته وقرئ بهما (٣) ، وإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا بالنصب والجزم هنا ممتنع لانقلاب المعنى فالجواب بالفاء مضارع للجزاء ، لأن الأول سبب للثانى فى كل منهما ،

١٤٥ وهو مخالف له من جهة / أن عنده عقد جملة واحدة ، ولذلك قد يفسر بجملة واحدة فى قولك : ما تأتينا فتحدثنا أى ما تأتينا محدثا .

---

(١) انظر الأصول ٢ : ١٥٥ .

(٢) الآية ٥ من سورة مريم .

(٣) وانظر سراج القارئ المبتدئ صفحة ٢٤٤ .

قال رحمه الله تعالى : وتقول ذره يقل ذاك على الجواب ويقول على الاستئناف أو الحال قال الله تعالى ذرهم يأكلوا "(١) فجزم و " ذرهم في طغيانهم يعمهون "(٢) فرفع وتقول : ائتني تمشي فترفع أي ماشيا ، وتجزم على أنه إن أتاك مشى فيما يستقبل أو على الاستئناف والحال أمكن معنى ، وكذلك هو أمكن في قول الشاعر : (٣)

مَتى أَنَامُ لا يُؤرِّقنِي الكَرِي ∴ لَيلاً ولا أَسمعُ أَجراسَ المَطيّ (٤)

لقوله ولا أسمع بالرفع وذلك أراد من أشم القاف الرفع منهم ، ورفع نزاولها في قول الشاعر : (٥)

...... أرسوا نزاولُهَا ∴ .... (٦)

إما على إرادة الحال وإما على الاستئناف ولولا الوزن لجاز الجزم .

---

(١) الاية ٣ من سورة الحجر .

(٢) الآية ١١٠ من سورة الانعام وقد مثل في المخطوطتين بقوله : ذرهم في طغيانهم يعمهون " ولاتوجد آية في التنزيل بهذا القول ، وعليه فلاشاهد فيها لأن الفعل الذى تصدرت به الآية فعل مضارع وهو يمثل بالأمر .

(٣) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ٤٥٠ والخصائص لابن جني ١ : ٧٣ والمنصف لابن جني ٢ : ١٩١ .

(٤) الكرى : المكارى وهو الذى يكريك وابنته والكراء هو الأجر والشاهد جزم يؤرقني على جواب الاستفهام .

(٥) هو الأخطل وليس في ديوانه وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٥٠ وابن يعيش ٧ : ٥٠ ، ٥١ والخزانة ٣ : ٦٥٩ .

(٦) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :

وقال رائدُهم أرسوا نزاولُهَا ∴ فكل حتفِ امرئٍ يمضي بمقدارِ

قال البغدادى : " وراجعت ديوان الأخطل مرارا فلم أظفر به فيه " ، والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب الماء والكلأ والمراد هنا زعيم القوم أرسوا : أقيموا نقاتل ولاتتزحزحوا فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره ، والشاهد فيه " نزاولها " على الاستئناف أو القطع والحال ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .

قلت : في قولك ذره يقل ذلك وجهان : الجزم على الجواب والرفع على وجهين : إما على أنه في موضع الحال وإما على الاستئناف ، وأما الرجز فإنه يروى لايؤرقني بالجزم على جواب الاستفهام وحكى سيبويه " أن بعض العرب يشم الضم في يؤرقني على تقدير وقوعه في موضع الحال أي متى أنام غير مؤرق " (١) وهو أبين معنى إلا أن فيه قبحا لإسكان الفعل في حالة الرفع ، وكأنه جاز لتوالي الحركات واستثقال الضمة ، وبعضهم ينشده الكرى يريد الكرى والمطى وكذلك نزاولها في بيت الأخطل وأوله :

وقال رائدهم أرسوا نزاولها ∴ فكل حتف امرئ يمضي بمقدار (٢)

والشاهد فيه رفع نزاولها على القطع والاستئناف أو على الحال ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .

١٤٦ قال رحمه الله تعالى : وأما تؤتون من قول / ابن الاطنابة : (٣)

يامال والحق عنده فقفوا ∴ تؤتون فيه الوفاء معترفا (٤)

فعلى الاستئناف ، ويصح الجزم لولا الوزن ، وتعمرون من قول الأخطل : (٥)

كروا إلى حرتيكم تعمرونها ∴ .... (٦)

---

(١) الكتاب ١ : ٤٥٠ .

(٢) سبق شرحه صفحة ٢١٣ .

(٣) هو عمرو بن الاطنابة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٥٠ .

(٤) مال : ترخيم مالك : قبيلة يقول : قفوا عند الحق نعترف لكم بالوفاء والشاهد فيه رفع " تؤتون " على الاستئناف والقطع ولو أمكنه الجزم لجاز .

(٥) وانظر ديوانه صفحة ١٠٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٥١ وابن يعيش ٧ : ٥٠ ، ٥٢ والمقرب لابن عصفور صفحة ٥٩ .

(٦) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ كما تكر إلى أوطانها البقر

والحرة : أرض ذات حجارة سود نخرة وثناها بحرة أخرى تجاورها وانما عيرهم بالنزول في الحرة لحصانتها ولامتناع الدليل بها والشاهد فيه رفع تعمرونها لوقوعها موقع الحال أو على الاستئناف والقطع ولو أمكنه الجزم على جواب الأمر لجاز .

على الحالِ أو على الاستئنافِ ، ويجوز الجزمُ لولا الوزنُ ، ونحوه من قول معروف [1] :

كُونوا كمن آسى أخاه بنفسه ⁂ نعيش جميعا أو نموت كلانا [2]

على الاستئنافِ أو على خبر كان ولا يمتنع الجزمُ لولا الوزنُ .

قلت : الرفعُ والجزمُ في الكلامِ سائغٌ في عدةِ الأفعالِ ، إلا أن الجزم امتنع فيها لأجلِ الوزنِ ، والشاهدُ في جميعها واحدٌ ، أما بيت ابن الإطنابة ويروى للأنصاري فالشاهد فيه ترجُون على القطع على ما مَرَّ ، أي تقوا عند الحق تعترف لكم بالوفاء والخير ، وعطف الجملة بالواو على الجملة الندائية ، لأن حرف النداء بدل من الفعلِ كأنه قال : أدعوكم وتقوا عند الحق ، وأما نعيش في البيتِ الآخر فيجوز رفعه على القطع كما تقدم ، ويجوز أن يكون في موضع خبر كان ، أي كونوا عائشين والمعنى لنكن نحن وأنتم نعيش جميعا مؤتلفين أو نموت كذلك ، وكذلك تعرضُها من بيت الأخطل مرفوع على أنه حال أي كروا عامرين أي مقدرين لهذه الحال صائرين إليها ، وحمله على القطع جائز أيضا ، ولو أمكنه الجزم لجاز على جواب الأمر ، يعيرهم بالنزول في الحرة وهي الحجارة السوداء كأنها أحرقت لسوادها .

قال رحمه الله تعالى : وتقول قم يدعوك الأمير فترفع ؛ لأن المعنى قم فإن الأمير يدعوك لا أنه إن قام دعاه الأمير ولو أردت ذلك لجزمت ، وإذا قلت مُره

١٤٢ يحفرها فالرفع على الاستئناف أو على / حذف أن وهو قليل في كلامهم وقد جاء في شعر طرفة ، وله الجزم على جواب الأمر ، وأجاز الفراء في مثل هذا أن يكون على حكاية الأمر كأنك قلت : مُره إحفرها أي قل له احفرها وزيدت فيه الياء لكونه مسندا إلى ضمير الغائب في المعنى [3] ، وكذلك عنده قولك قل له يقل ذلك قال تعالى

---

(١) قلت هو معروف الدبيري وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٥١ .

(٢) قلت : وقد أنشد الجاحظ لهذا الشاعر شعرا في كتاب الحيوان ١ : ٢٦٨ ، والمعنى : لنكن نحن وأنتم نعيش جميعا مؤتلفين او نموت كذلك والشاهد فيه رفع نعيش على القطع ويجوز حمله على كان بتقدير كونوا نعيش .

(٣) (في) اضافته من ب وقد أشار في (أ) إلى الجانب الأيمن ولم تظهر .

" قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ "(١) فجزم و " قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَن "(٢) .

قلت : قوله قم يدعوك نرفع يدعوك على الاستئناف أى فإنّ الأمير يدعوك وعلى هذا التقدير لايجوز الجزم أصلا ، وان جعلت القيام سببا لدعاء الأمير كان الجزم على الجواب ، وأما قوله مره يحفرها ، فرفعه على وجهين : على الاستئناف أو على حذف أنْ .

قال سيبويه : " وإنْ شئت رفعت على حذف(٣) أنْ كقول طرفة :

أَلا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ... . (٤)

وحسبنا نفصل كذا وهو قليل ، يعني حذف أن ، وأما الجزم فيجوز على جواب الأمر ، ولافرق بين أن يكون الأمر لفاعل فعل الجواب أو لغيره تقول : قل له يقل ذاك أى إنْ تقل له يقلْ .

وقال الفراء هو على تقدير اللام أى ليقل ذلك وكذلك مره يحفرها أى ليحفرها بالياء ، لأن الغائب لايؤمر الا بالياء واللام ، فلما حذفت اللام بقيت الياء على مذهب الكوفيين(٥) فى قول الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ ... ... (٦)

وبه وكذلك قوله تعالى : قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ (٧) ، على مذهب سيبويه هو على شرط محذوف ، وعند الفراء(٨) على حذف اللام أى ليقيموا الصلاة ،

---

(١) الاية ٣١ من سورة ابراهيم .
(٢) الاية ٥٣ من سورة الشعراء .
(٣) جاء فى سيبويه ١ : ٤٥٢ " ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شئ قليل فى الكلام على مره أن يحفرها " .
(٤) مهنى شرحه صفحة ١٥٠
(٥) انظر رضى الدين فى شرح الكافية ٢ : ٢٥٢ .
(٦) مهنى شرحه صفحة ١٧٢
(٧) الاية ٣١ من سورة ابراهيم .
(٨) انظر رضى الدين فى شرح الكافية ٢ : ٢٥٢ .

ويحتمل أن يكون القول محذوفا تقديره قل لهم مابلغتك يقيموا .

١٤٨ قال رحمه الله تعالى : مَنْ وأخواتها غير كيف / إذا كانت شرطا أو استفهاما وكان الفعل الذى بعدها ويليها مسندًا إلى ظاهر أو مضمر لمتكلم أو مخاطب أو لغائب ليس إياها وطلب مفعولا ولم يأخذه كانت مفاعيل وقال فى الأخرى : والأسماء التى يجازى بها غير كيف ، والظروف متى أسند الفعل الواقع معها شرطا إلى فاعل ليس مضمرا غائبا يعود عليها وطلب مفعولا ولم يأخذه كانت مفاعيل .

قلت : قوله إذا كانت شرطا أو استفهاما لايريد كلها ، فإن منها لاتكون استفهاما فيريد مايكون منها كذلك أى يجتمع له الأمران وإنما أخرج كيف لأنها لاتكون مبتدأة بل هى كالظرف لاتحتاج إلى شئ يبين موضعها كما لايحتاج الظرف اذ هى أبدا فى موضع نصب على الحال ، الا أن يكون بعدها مبتدأ فتكون فى موضع رفع خبرا له ، فلما لزمها النصب الا فى هذا الموضع لم يحتج الى بيان موضعها كما لايحتاج فى الظروف ، ولم يستثن الظرف فى الأولى واستثناه فى الأخرى ولابد منه ومثال إسناد الفعل الذى بعدها يليها إلى ظاهر فى الشرط : مَنْ يَضْرِبْ زيدٌ أضْرِبْه وفى الاستفهام من يضربُ زيدٌ ياهذا ؟ أو إلى مضمر لمتكلم فى الشرط : من أضربْ يضربْه زيد وفى الاستفهام من أضربُ يازيد ؟ وفى الشرط للمخاطب : من تضربْ أضربْه وفى الاستفهام من تضربُ ياهذا ؟ أو لغائب ليس إياها فى الشرط : هند من تضرب أضربه ، وفى الاستفهام هند من تضرب ياهذا ؟ فمن مفعوله فى هذه الأمثلة ، وقوله ليس إياها ، أى لايكون الضمير عائدًا إليها ، ويظهر لك إعراب مَنْ فى هذه المواضع إذا جعلت مكانها أيا كقولك أىَّ رجلٍ يضربْ زيدٌ أضربْه .

١٤٩ قال رحمه / الله تعالى : وإن أخذ مفعوله كانت مبتدأت ولزم العائد .

قلت : مثال أخذ الفعل للمفعول غيرها : من يضربْه زيدٌ أضربْه ومن تضربْه الى آخرها ، ويعنى انها مبتدأة فى الوجه المختار ، ويجوز أن تكون مفاعيل (١) بأفعالٍ مضمرة يفسرها الظاهر الذى بعدها وتكون من باب الاشتغال ولم يذكر الجزولى هذا الوجه ؛ لأن ماذكره هو المختار .

---

(١) كلام للشلوبين لم ينسب اليه . انظر الشرح الصغير لوحة رقم ٤٨ .

واختلفوا فى الخبر فقيل : هو فعل الشرط وحده ، وقيل فعل الشرط مع جزائه والمختار هو الأول ، لأن مَنْ اسم تام ، وفى فعل الشرط ضمير يعودُ عليها فصلح أن يكون خبرًا لها ، ولأن مَنْ يعمل فيها الفعل الذى بَعْدها ، فيكون خبرا عنها إذا كان فيه ضميرها ، وأما الجزاء فأجنبى ، وإنما ارتبط بالأول بالتعليق كما فى قولك : لولا زيدٌ لأكرمته فإن الجوابَ واجب وليس هو الخبر ولا داخلا فى الخبر ، ولذلك لايجب أن يكون فى الجزاء ضميرٌ يعودُ إلى مَنْ والذى قال إن الخبر هو المجموع احتج بأن الكلام لايتم إلا بالجواب فكان داخلا فى الخبر كما لو قلت زيدٌ إن يقم أقمْ معه والجوابُ انه يشكل بجواب لولا .

قال رحمه الله تعالى : وإن لم يطلبه ولم تكن مجرورةً كانت مبتدأت ولزم العائدُ .

قلت : قوله ولم يطلبه يَعنى يكون الفعل لازمًا كقولك : مَنْ يقمْ إليه زيد أكرمه ، أو من أقم إليه يقمْ إليه زيد ، أو من يقم إليه أو هند من تَقُمْ إليه يقمْ زيد ، فالفعل فى هذا كله لايتعدى إلا أنَّ قولنا من يقمْ إليه زيدٌ وما أشبهه يجوز أن تكونَ مَنْ فيه فى موضعِ نَصْبٍ بفعل مضمرٍ يفسره هذا الظاهر والمختارُ الرفع كما كان قبل ولذلك اقتصر عليه الجزولى .

١٥٠ قال رحمه الله تعالى / وإن انجرت فيه يتعلق الجَارُ .

قلت : مثاله بِمَنْ مَررتَ فأكرمه ، وبمن مَرَّ زيد ؟ فى الاستفهام ، وإلى مَنْ تَقُمْ أقم إليه ، فحرف الجر هنا متعلق بالفعلِ الذى بَعْدَها ، لأن لها صَدْرَ الكلام وإنما استجيز تقديم حرف الجر عليها من بين سائرِ العَواملِ اللفظيةِ ، لأنه لايمكن تأخيره لأنه كالجُزءِ من المجرور به .

قال رحمه الله تعالى : وإن كانَ الفاعل مضمرًا يعودُ عليها فهى مُبتدأت على الإطلاق وقال فى الأخرى : وإن أخذه كانت مبتدأت ويلزم العائدُ ، وكذلك إن لم يتعد الفعل ولم ينجر ، وإن انجرت فيه يتعلق الجار ، وإن كان الفاعل مضمرا غائبا يعود عليها فهى مبتدأت ، وكذلك مايكون منها استفهامًا مع الفعلِ المستفهم عنه .

قلت : قوله على الإطلاق يَعنى سواء كانَ الفعل متعدِّيا وقد أخذ مفعوله نحو مَنْ يَضْرِبْ زيدًا أضربْه أو لازما نحو مَنْ يقمْ أقمْ إليهِ .

وكون مَنْ مبتدأة على هذا التقدير ليس هو المختار كما كان قبل مِن القسمين ، وقد كان ينبغى له أن ينبّه على هذا لئلا يُوهم التساوى .

والحاصل أن مَن وأخواتها أعنى ما وأيا تكون مبتدآت إن كان الفعلُ الذى بعدها لازما ، أو إن كان متعديًا لكنه قد أخذ مفعُوله ، أو كان فاعل الفعل الذى بعدها ضميرًا يعودُ عليها ، وماعدا ذلك فهى : إما مجرورةٌ إن دخل عليها حرف الجر أو مضاف وإما مفعُولَة .

قال رحمه الله تعالى : وأما كيف والظروف فلا تكونُ أبدًا إلَّا منصوبة بالفعل الواقع شرطًا أو مستفهمًا عنه ، ولا تعمل فى اسم يُجازى به أو يستفهم به شئ مما قبله

١٥١ البتة ، وليس مما قبله بالمعْنَى المراد / حرف الجر المتعلق بمابعده ولا مضاف إليه معمول لمابعده .

قلت : قد بَيَّنَّا هذا كلَّه وقوله : وليس مما قبله حرف الجر ، كأنه يَعْنى لا يعتد بتقديم حرف الجر عليها ، لأنه متعلقٌ بمابعده فتقدمه كلا تقدم وكذلك المضاف إليه لأنه معْمولٌ لمابعده ، كقولك غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ .

قال رحمه الله تعالى : وقول أبى القاسم : فالماضى ماحسُنَ فيه أمس وهُوَ مبنى على الفتح أبدًا (١) ، أراد ماحَسُنَ فيه أمس فى حالِ التجرد مِن القرائِن ، وقوله والمستقبل ماحَسُنَ فيه غد وكانت فى أوله إحدى الزوائد الأربع ليس كذلك إلا أن يريدَ المستقبل بالصَّلاحية لا بالوضع ، وكذلك قوله ، وأما فعل الحال فلا فَرق بينه وبَيْن المستقبل فى اللفظ ليس كذلك إلا أنْ يُريدَ المستقبل بالصَّلاحِيَة لا بالوضع .

قلت : قوله فى حَال التجرُّد من القرائِن يَعْنى أن القرائِن قد تحتف به فيصير مستقبلًا معنى كما تقدم نحو إنْ قام على مامرَّ وكذلك يتَّصِل ضمير الجمع نحو قالوا فلا يكونُ مبنِّيًا على الفتح بل مضموم الآخِر ، فإذًا هذان الحكمان لا يثبتان له إلا فى حَالِ التجرد ، وكذلك قوله فى المستقبل بالصلاحيةِ ، المستقبل عنده ليس إلا فعل الأمر ، وأما المضارع فهو مُبهمٌ صَالحٌ للحَالِ والاستقبالِ . وكذلك كلامه فى فعل الحالِ ، فلما كان المستقبلَ بالوضْع عنده ليس إلا فعل الأمر ، وأما المبهم فهو صَالِحٌ لهما احتاج إلى تأويل قول أبى القاسِم بماذكر .

---

(١) [illegible] ٣ .

وكون مَنْ مبتدأة على هذا التقدير ليس هو المختار كما كان قبل مِنَ القسمين ، وقد كان ينبغي له أن ينبّه على هذا لئلا يُوهم التساوي .

والحاصلُ أنَّ مَنْ وأخواتها أعْني ما وأيا تكون مبتدآت إنْ كان الفعلُ الذي بعدها لازمًا ، أو إنْ كان متعديًا لكنه قد أخذ مفعُوله ، أو كانَ فاعل الفعل الذي بعدها ضميرًا يعودُ عليها ، وماعدا ذلك فهي : إما مجرورةٌ إنْ دخل عليها حرفُ الجر أو مضاف وإما مفعُولَة .

قال رحمه الله تعالى : وأما كيف والظروف فلاتكونُ أبدًا إلّا منصوبة بالفعل الواقع شرطًا أو مستفهمًا عنه ، ولاتعمل في اسم يُجازى به أو يستفهم به شيء مما قبله البتة ، وليس مما قبله بالمَعْنَى المراد / حرف الجر المتعلق بمابعده ولامضاف إِلَيْهِ معمول لمابعده . ١٥١

قلت : قد بيّنّا هذا كلّه وقوله : وليس مما قبله حرف الجر ، كأنه يَعْني لايعتد بتقديم حرف الجر عليها ، لأنه متعلقٌ بمابعده فتقدمه كلا تقدم وكذلك المضاف إليه لأنه مَعْمولٌ لمابعده كقولك غلام مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ .

قال رحمه الله تعالى : وقول أبي القاسم : فالماضي ماحسُنَ فيه أمس ، وهُوَ مبني على الفتح أبدًا (١) ، أراد ماحَسُنَ فيه أمس في حالِ التجرد مِنَ القرائِنِ ، وقوله والمستقبل ماحَسُنَ فيه غد ، وكانت في أوله إِحدى الزوائد الأربع ليس كذلك إلا أنْ يريدَ المستقبل بالصّلاحية لا بالوضع ، وكذلك قوله ، وأما فعل الحال فلافَرْقَ بينه وبَيْنَ المستقبل في اللفظِ ليس كذلك إلا أنْ يُرِيدَ المستقبل بالصَّلاحِيَّةِ لا بالوضع .

قلت : قوله في حَال التجرُّدِ من القرائِنِ يَعْني أن القرائِنَ قد تحتف به فيصير مستقبلًا معنى كما تقدم نحو إنْ قام على ماَمرَّ وكذلك يَتّصِل ضمير الجمع نحو قالُوا فلايكُون مبنيًا على الفتح بل مضمُوم الآخِر ، فإذًا هذان الحكمان لايثبتان له إلا في حَالِ التجرد ، وكذلك قوله في المستقبل بالصلاحيةِ ، المستقبل عنده ليس الافعل الأمر ، وأما المضارع فهو مُبهَمٌ صَالِحٌ للحَالِ والاستقبالِ . وكذلك كلامه في فعل الحالِ ، فلماكان المستقبلُ بالوضع عنده ليس إلّاَفعل الأمر ، وأما المبهم فهو صَالِحٌ لهُمَا احتاج إلى تأويل قول أبي القاسم بماذكر .

---

(١) انظر الجمل صفحة ٣ .

بـــــابُ

أ ـ (المُثـــنَّى)

١٥٢ / الاسمُ المثَنَّى إما صَحِيحٌ ونعنى به مَاليس آخره يَاءٌ ولا واوا ولا ألفًا ولا همزةً ويقول فى الأخرى : قد ذكرت التثنية وأصلها وموجب العدُول عن أصلها والمراد بها وكذلك الجمع ، وقسَماه ، وقسـمَا جمع السلامةِ ، فالمثنى إما صَحِيحٌ أى ليس فى آخره حَرفُ لينٍ ولاهمزةٌ .

قلت : الهمزة لِمَا يدخلُها من التغييرِ بالتسهيلِ والإبدَالِ والحَذفِ تشبهُ بحروفِ العلة ، وعدَّ الفراءُ وجماعةٌ من النحاةِ حُروف العلة أربعا تجمعها أوى ، ومثال الصحيح الذى ذكر زيدٌ وعَمْرٌو ، إِذ ليس فى آخِره مايقصر ولاينقص ولا مايُشْبِهُ الحَرفَ المُعْتَـلّ .

قال رحمه الله تعالى : وإما معتل وهو ضَرْبانِ ، منقوصٌ ومقصورٌ وفى الأخرى وإما مُعْتَلٌ وإمَّا مُشْبِهٌ بالمُعتل ، والمعتل إما منقوصٌ وإما مقصورٌ .

قلت : المعتل مافيه حرفُ عِلة أين كان عِنْدَ اللغويين وعِنْدَ النحاةِ هـو الذى حَرْفُ إعرابه حرفُ علةٍ ، والعِلةُ هِى المغيرةُ للشئ ، وهذه الحروف كثيرا ماتتغيرُ فسُمى مافيه حرف علة مُعتلا ، وأما المُعتل مِن الأسماءِ المتمكنةِ فليسَ إلا المنقوص أو المقصور .

قال رحمه الله تعالى : والمَنْقُوصُ ضَرْبانِ : عام وخَاص ، والخاص مانعنى بِهِ الأسماء التى مِنْهَا فُوكَ وما أُجْرِى مَجْرَاهُ وقال فى الأخرى : والمنقوصُ إما خَاص وإما عَام فالخَاص أخُوك وأخَواته .

قلت : الأسماءُ الستة التى رفعها بالواو لاتُسَمَّى منقوصة فى الاصْطلاح وهى فى اللغةِ كذلك إِذْ نقص منها لاماتُها عند انفرادِها ، وسيبويه يُطلق المنقوصَ أيضًا على مثلِ هذا ، وجعلها خاصةً لأنها محصورةٌ لايقاسُ عَلَيْهَا ، والذى أُجْرِى مَجْرَاها نحو يدٍ ١٥٣ ودَمٍ وغدٍ مما حُذفت / لامه اعتباطا ، فالمنقوصُ المحذوفُ الآخر إمَّا على غيرِ قياسٍ كـأبٍ وأخٍ وإما على قياسٍ كقاضٍ وغازٍ .

قال رحمه الله تعالى : والعام ما فى آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ .

قلت : هذا هو المنقوص فى الاصطلاح ، وجعله عامًا لاطراده وكونه مقيسًا لكن يدخل فيما ذكره مثل هى فإن فى آخره ياءً قبلها كسرة ولايقال له منقـــوص ، فالأولى أن يقال فى حده : إنه هو الاسم المتمكن الذى آخره ياء قبلها كسرةٌ ، وإنمـــا سمى منقوصًا لنقصان ظهور علامة الرفع والجر فيه أو لنقصان لامه عند ملاقاة التنويــن وذلك نحو القاضى والداعى وقاضٍ وداعٍ .

قال رحمه الله تعالى : والمقصور ما فى آخره ألفٌ .

قلت : هذا يحتاج أيضًا إلى زيادة قيدٍ حتى لايدخل فيه نحو أنتما وهمـــا فإن فى آخره ألفًا وليس بمقصور فالأولى أن يقال : كل اسمٍ متمكنٍ آخره ألف ، وزاد بعضهم مفردة ولاحاجة إليه ، وإنما سمى مقصورًا لأنه قصر عن الإعراب أى منع مـــن الإعراب كله ، وقيل سمى بذلك لأنه ضد الممدود أو لأنه نقص منه الإعراب من قوله تعالى : " أن تقصروا من الصلاة [1] " أى تنقصوا ذكره أبو على فى الشيرازيات [2] .

قال رحمه الله تعالى : وإنما شبيهٌ بالمعتل ونعنى به ما فى آخره ياءٌ أو واوٌ ساكن ماقبلهما مشددتان أو مخففتان وما فى آخره همزة وفى الأخرى : وما فى آخره همـــزةٌ قسمان : أحدهما قبل الهمزة فيه ألفٌ زائدةٌ والآخر ماليس كذلك .

قلت : المشدد نحو كرسىّ وعدوّ والمخفف نحو ظبى وغزو وما فى آخره همـــزة مقرئ ورشأ [3] ورداء ومقروء ، وإنما جعل هذه شبيهًا بالمعتل ، لأن فى آخـــره
١٥٤ الحرف الذى كان به المعتل معتلًا بالقصر والنقص وألحقت الهمزة بالمعتل لما ذكرنا / من التغيير الذى يلحقها كما يلحق المعتل ، ولم يجعل هذا من قسم المعتل ، لأنه بسكون ماقبل الآخر شابه الصحيح فى الخفة ولذلك دخلت عليه الحركاتُ الثلاثُ .

---

(١) الآية ١٠١ من سورة النساء .

(٢) انظر المسائل الشيرازية صفحة ٢١ نسخة مصورة بمعهد مخطوطات جامعـــة الدول العربية رقم ١٥٧ ق نحو .

(٣) رشأ : الرشأ هو ولد الظبية اذا قوى وتحرك ومشى مع أمه والجمع أرشاء وشجـــر يسمو فوق القامة ورقه كورق الخروع لايؤكل ولايثمر وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٤٦ (الرشأ) .

قال رحمه الله تعالى : والعام مافى آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ .

قلت : هذا هو المنقوص فى الاصطلاح ، وجعله عاما لاطراده وكونه مقيسا لكن يدخل فيما ذكره مثل هى فإن فى آخره ياءً قبلها كسرة ولايقال له منقوص ، فالأولى أن يقال فى حده : إنه هو الاسم المتمكن الذى آخره ياء قبلها كسرة ، وإنما سمى منقوصًا لنقصان ظهور علامةِ الرفع والجر فيه أو لنقصانِ لامه عند ملاقاة التنوين وذلك نحو القاضى والداعى وقاضٍ وداعٍ .

قال رحمه الله تعالى : والمقصور مافى آخره ألفٌ .

قلت : هذا يحتاج أيضًا إلى زيادةِ قيدٍ حتى لايدخل فيه نحو أنتما وهما فإن فى آخره ألفًا وليس بمقصورٍ فالأولى أن يقال : كلّ اسمٍ متمكنٍ آخره ألف ، وزاد بعضهم مفردة ولاحاجة إليه ، وإنما سمى مقصورًا لأنه قصر عن الإعراب أى منع من الإعراب كله ، وقيل سمى بذلك لأنه ضد الممدود أو لأنه نقص منه الإعراب من قوله تعالى : " أنْ تقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ (١) " أى تنقصوا ذكره أبو على فى الشيرازيات (٢) .

قال رحمه الله تعالى : وإما شبيهٌ بالمعتل ونعنى به مافى آخره ياءٌ أو واوٌ ساكن ماقبلهما مشددتان أو مخففتان ومافى آخره همزة وفى الأخرى : ومافى آخره همزةٌ قسمان : أحدهما قبل الهمزة فيه ألفٌ زائدةٌ والآخر ماليس كذلك .

قلت : المشدد نحو كرسىّ وعدوّ والمخفف نحو ظبْى وغزْو ومافى آخره همزة مقرىء ورشأ (٣) ورداء وعقوء ، وإنما جعل هذه شبيهًا بالمعتل ؛ لأن فى آخره الحرف الذى كان به المعتل معتلا بالقصر والنقص وألحقت الهمزة بالمعتل لما ذكرنا / من ١٥٤ التغيير الذى يلحقها كمايلحق المعتل ، ولم يجعل هذا من قسم المعتل ؛ لأنه بسكون ماقبل الآخر شابه الصحيح فى الخفةِ ولذلك دخلت عليه الحركات الثلاث .

---

(١) الاية ١٠١ من سورة النساء .

(٢) انظر المسائل الشيرازية صفحة ٢١ نسخة مصورة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية رقم ١٥٧ ق نحو .

(٣) رشأ : الرشأ هو ولد الظبية اذا قوى وتحرك ومشى مع أمه والجمع أرشاء وشجر يسمو فوق القامة ورقه كورق الخروع لايؤكل ولايثمر وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٤٦ (الرشأ) .

قال رحمه الله تعالى : فإذا ثنيت الصحيح ألحقت العلامتين من غير تغيير إلا ما جاء من قولهم إليان وخصيان وفي الأخرى : فإذا ثنيت الصحيح ألحقته الزيادتين على ما تقدم قبل من غير تغيير حركة ولا زيادة فيه ولا نقصان منه ، إلا ما جاء من قولهم في إلية وخصية إليان وخصيان .

قلت : ذكر هذا التفسير توطئة وبساطا ليرتب عليه ما يتغير في التثنية من تلك الأقسام وما لا يتغير فقال : أما القسم الأول وهو الصحيح فلا يتغير في التثنية أصلا ونعني بالعلامتين الألف والنون أو الياء والنون ثم ذكر ما شذ من ذلك وهو إلية وخصية فإن قياسهما إليتان وخصيتان كما تقول ثمرتان وامرأتان فلا تحذف التاء ، لأن المثنى يجري مجرى المفرد في احتياجه إلى علامة التأنيث فلو حذفت لالتبس مثنى المذكر بالمؤنث قيل وإنما لم يغير المفرد في التثنية وغير في الجمع المكسر لاتفاق كمية المثنى واختلافهما في الجمع .

وفي إلية وخصية أوجه : أحدها : أنه تثنية خصى وإلى وأنه من المثنى الذي لم ينطق بواحده كمذروين وثنايين وهذا قول الفارسي وغيره [١] والثاني : أنهما لغتان مستعملتان أعني ألية وأليا وخصية وخصيا فإن كان قد سمع فيهما خصيتان وأليتان فذاك والا فيكون من تداخل اللغتين والاستغناء ببعضهما عن بعض وقيل الخصية البيضة والخصى / وعاؤهما وهي الجلدة التي تحويها وهو الذي يسمى الصفن ، وقيل إن ١٥٥
حذف التاء من ضرورات الشعر فإنه لم يأت إلا في قوله : [٢]

كأن خصييه من التدلدل ... . [٣]

---

(١) انظر رضي الدين في شرح الكافية ٢ : ١٧٦ بحث المثنى .

(٢) هو خطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية أو شماء الهذلية وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ والمقتضب للمبرد ٢ : ١٥٦ والمنصف لابن جني ٢ : ١٣١ وابن يعيش ٦ : ١٦ ، ١٨ والتصريح ٢ : ٢٧٠ والهمع ١ : ٢٥٣ والدرر ١ : ٢٠٩ وشرح شذور الذهب ٤٥٨ .

(٣) رجز وعجزه :

.... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

والشاهد فيه قوله (خصييه) والقياس خصيتيه .

وقال آخر : (١)

تَرْتَجُّ إليَاهُ ارتجاجَ الوَطْـــبِ (٢)

قال رحمه الله تعالى : وإذا ثنيت المنقوص ردت المحذوف في المفرد فيما عدا " فاك وذا " وألحقت العلامتين ، وتعوض من واو " فوك ميما ولك أن تجمع بينهما ، وقال في الأخرى : وترد المحذوف من المنقوص العام ومن الخاص فيما عدا " فاك وذا " وتعوض من واو " فوك " ميما ، ولك أن تجمع بينهما ، وعلى أن الميم ليست بدلا منها ثم تلحق الزيادتين .

قلت : يعني بالمنقوص العام والخاص على اصطلاحه فتقول : قاضيان وغازيان فترد الياء التي سقطت لأجل التنوين في العام وترد في الخاص اللام التي سقطت في الإفراد . هذا حكم المنقوص الذي ذكره وأما المنقوص الذي ترك ذكره نحو يد ودم فإنه لا يرد إليه المحذوف .

وكأن الجزولي أخرجه من المنقوص وألحقه بالصحيح ؛ لأن المنقوص عنده نوعان : عام وخاص ، فالعام عنده نحو قاض وغاز والخاص الأسماء التي منها " فوك " فقد أخرج هذا النوع أعني يدا ودما عن نوعي المنقوص وليس أيضا من المقصور ، فالمعتل عنده إذا إما منقوص وإما مقصور لا غير ، فخرج هذا النوع منهما ، وخرج أيضا عن المشبه إذ المشبه عنده منحصر بما ذكر ، والأسماء عنده ثلاث : صحيح ومعتل ومشبه فالتحق إذا هذا القسم عنده بالصحيح وهذا مذهب له ، ولو جعل هذا النوع من المنقوص لكان حقه إذ ذاك أن يجمع الكلام في المنقوص كله فيقول : وإذا ثنيت المنقوص فإن كان نقصه يرجع في الإضافة رجع في التثنية وإن كان لا يرجع نقصه فيها لم يرجع في التثنية ، ولو فعل

---

(١) مجهول وانظر المقتضب للمبرد ٣ : ٤١ والمنصف لابن جني ٢ : ١٤١ وابن يعيش ٤ : ١٤٣ ، ١٤٥ والمقرب لابن عصفور صفحة ٨٠ .

(٢) هو من الرجز والوطب هو الثدي العظيم أو سقاء اللبن والشاهد فيه (الياه) والقياس اليتاه .

١٥٦ ذلك لم يحتج مع هذا إلى استثناء/ "فوك" "وذو" لأن المحذوف الذى نقص منهما وهو الهاء فى "فوك" والياء فى "ذو" غير مردود فى الإضافة فجرى مجرى ما وجد نقصه فى الإفراد والإضافة نحو يد ودم فلم يرد محذوفهما فى التثنية، كما لم يرد محذوف دم ويد فى المشهور، غير أنه يعوض من الواو ميم فى التثنية، كما يعوض منها فى الإفراد، ولا توجد الواو فيه فى التثنية كما لا توجد فى الإفراد وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله:

هما نفثا فى فىّ من فمويهما ∴ .... (١)

فقيل إن ذلك جمع بين العوض والمعوض منه، وعلى هذا ينبغى أن يختص بضرورة الشعر، لأن الجمع بين العوض والمعوض لا يكون إلا فى الضرورة، وقيل إن ذلك مما اعتقب فيه اللام الواو والهاء كسنهة وسنية، وعلى هذا لا ينبغى أن يختص بضرورة الشعر.

ونقول ذو امال فلا يرد فى الإضافة، وكأن ألف التثنية قامت بصورتها مقام المحذوف فلم ترد، وردت ألف "ذو" فى المؤنث كما فى قوله تعالى: "ذواتا أفنان" (٢)، و "ذواتى أكل" (٣) والألف فيه عن ياء على ما مر، فكان ينبغى أن يقول وذو فى المذكر فإنها قد رجعت (٤) فى المؤنث.

قال رحمه الله تعالى: وإذا ثنيت المقصور قلبت الألف إلى أصلها فى الثلاثى وإلى الياء فيما زاد وألحقت العلامتين وفى الأخرى، وترد الألف من المقصور إلى أصلها إن كان ثلاثيا وإلى الياء فيما زاد على الثلاثة مطلقا، ثم تلحق الزيادتين.

قلت: إذا ثنى ما آخره ألف زيد عليه ألف التثنية فالتقى ساكنان، فلا يخلو المقصور من أن يكون ثلاثيا أو زائدا، فإن كان ثلاثيا قلبت ألفه إلى أصلها ولم

١٥٧ تحذف محافظة/ على صورة المفرد بقدر الإمكان والتقاء الساكنين يندفع بقلب الألف

---

(١) سبق شرحه صفحة ٧٧

(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن.

(٣) الاية ١٦ من سورة سبأ.

(٤) ب ردت

إلى أصلها فتقول عصوان ورحيان ولأن حرف العلة إذا سكن ما بعده صح كما في رميا وغزوا ولأنه لو حذف لأفضى إلى اللبس عند الإضافة فإنك كنت تقول عصاى وعصاك فلا تدرى أمفرد هو أم مثنى .

وقد نقصه أن يذكر حكم ما جهل أصله في الثلاثي ، فإن النحويين يذكرون مثل هذا في تثنية المقصور والوجه فيما جهل أصل الألف فيه ، أن ينظر فيه ، فإن كان سمع فيه الإمالة ولم يكن هناك ما يوجب الإمالة إلا كون الألف عن الياء وجب قلبها ياء تقول في بلى ومتى : بليان ومتيان اسمين ، فإن لم تسمع إمالته فيقوى أنه من ذوات الواو فيثنى بالواو ، وإن كان في الكلمة لغتان عول على الأغلب في الاستعمال ، وإن استويا جاز الوجهان كما يقال رحوت ورحيت .

وفرق الكوفيون بين المفتوح الأول وغيره ، فردوا المفتوح إلى أصليه وردوا المضموم إلى الواو والمكسور إلى الياء على كل حال نحو الضحى والربا والذى غرهم كتابة الضحى بالياء وذلك لأجل الإمالة موافقة لرءوس الآي .

وأما الزائد على الثلاثة فالبصريون يقلبون ألفه إلى الياء مطلقا أى من غير نظر إلى أصله ، فإن كان من ذوات الياء فذاك وإن كان من ذوات الواو فوجهه قلبها ياء انقلابها إلى الياء في بعض تصاريف الكلمة ، وأصل القلب إنما هو في الأفعال من نحو أغزيت فقلبت نظرا إلى قلبها في يغزى لانكسار ما قبلها ثم حملت الأسماء عليها حتى
١٥٨ أنهم يقلبون الألف في يغازى وإن لم تنكسر العين في مضارعه حملا على يغاوى / وقيل قلبت إلى الياء طلبا للخفة عند كثرة الحروف بحرفى التثنية ، وإن لم يكن له أصل في أحدهما رد أيضا إلى الياء بطريق الأولى نحو حبليان .

وأما الكوفيون فيوافقون في الرباعي ويحذفون فيما زاد فيقولون في زبعرى[(١)] وقبعثرى[(٢)] : زبعران وقبعثران .

---

(١) زبعرى : الشخص الخلق وقيل هو الرجل كثير شعر الحاجبين واللحيتين .

(٢) قبعثرى : الجمل الضخم والفصيل المهزول .

قال السيرافي : ولم أرهم احتجوا على ذلك بشيءٍ سوى كثرةِ الحروفِ (1) .

وأما مِذْرَوان (2) فإنما لم تقلب إلى الياء وإن كان رباعيا ؛ لأنه لم يُثن منه مِذْرى بل أول وضعه وُضِعَ مثنى ولم يُنظر فيه إلى الواحِد ، ولما لزمته التثنية من أول وضعه لم تقع ألفه متطرفة ، وإنما تُقلب الألف إذا تطرفت ، وهنا لزمتها ألف التثنية فهي بُنيت عليها الكلمةُ وصارت كالتاء في شقاوة وعظاية (3) فإن الواوَ والياءَ صحتا فيهما لعدم تطرفهما اعتدادًا بالتاء وبناء الكلمة عليها كذلك هُنا .

قال رحمه الله تعالى : والمشبه بالمعتل كالصَّحيح مالم يكُنْ مهموزًا قبل آخره ألفٌ زائدةٌ ، وفي الأخرى : وحُكم المشبهِ بالمعتَلِ مالم يكُنْ آخره همزة قبلهَا ألفٌ زائدةٌ حكم الصحيح .

قلت : مثاله من غير المهموزِ ظَبيان وصحيان وكروان وعدوان .

قال : فإن كان كذلك فما همزته أصلٌ كالصحيح وفي الأخرى . وقيلُ قول من قال قرَّاوان أي يجوز قلبها واوًا في التثنيةِ وفي جمع المذكرِ على حدِّهَا .

قلت : المهموز إمَّا أنْ يكونَ ممدُودًا أولا يكون ، فإن لم يكُنْ لم يغير في التثنيةِ لفظ المفرد منه فتقول في قارئٍ ومنشئ قارئان ومنشئان ، نَعَمْ يجُوزُ تسهيل همزه على ما يأتي ، وأما الممدود فلا يخلو أن تكون همزتُه أصليةً أو لا تكون ، فإنْ كانت لم يغير أيضًا في التثنية فتقول قرَّاءان ووضَّاءانِ وهذا الذي يبوِّب النحويُّون عليه : باب تثنية الممدود ويُشترط أن تكونَ قبل همزته ألفٌ زائدةٌ .

وحكى أبو علي الفارسي أنَّ ناسًا من العربِ تقلب هَذا أيضا واوًا استثقالا لوقوع الهمزة بين ألفين وحملا على الزائدةِ ليجري البابُ على نسق واحدٍ (4) ، وهُوَ

---

(1) انظر شرح السيرافي ٤ : ١٧٣ ، ١٧٤ .

(2) المذروان من القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى ومن أسفل .

(3) العظاية : دويبة كسام أبرص .

(4) انظر المبهج ١ : ٤٤ وارتشاف الضرب ١ : ١٥٠ ورضي الدين في شرح الكافية بحث الألف المقصورة والممدودة .

قياس من قال قراوِيٌّ في النسبة على ما قال الجزولي .

قال الشلوبيني : ليس معنى هذا تجويز قراوان ، بالقياس على قراوي ، لأن قراويا شاذ لا يقاس عليه ما هو من بابه فكيف من غير بابه وإنما معناه أن القراوي وإن كان شاذا علة لشذوذه ، وهى تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة فيجوز على قياسها قراوان وإن كان الشاذ لا يقاس عليه ، وعلته لا تطرد ولكنه أراد الإشعار بالعلة أعنى علة الشذوذ ، بهذا القول الذى قاله (١) .

قال رحمه الله تعالى : وما انقلبت فيه عن زائد محض قلبتها فيه واوا في المعروف من لغتهم وألحقت العلامتين .

قلت مثاله حمراء وبيضاء ، والهمزة فيهما منقلبة عن ألف التأنيث ، إذ الهمزة لم تأت علامة للتأنيث في شيء من كلامهم بخلاف الألف فإنها تثبت علامتها في المقصور بدليل قولهم في صحراء صحارٍ وأصله صحارِى ولم يقل فيه قط صحارِئ بالهمزة بعد الياء ، والوجه فيها قلبها واو في التثنية لأن القلب قريب من الحذف والزائد أولى من الحذف ، ويقلبها أيضا في الجمع إذ أنا أيضا بزيادتها ، فيظهر الفرق بين
١٦٠ الأصلى والزائد ، وإنما قلبت إلى الواو دون الياء / لأن الهمزة لما ثقلت لوقوعها بين ألفين لما فيه من اجتماع الأمثال قلبت إلى الواو مبالغة في الهرب عن الهمزة إذ كانت الياء أقرب إلى الألف من الواو ، أو لأن الهمزة لما كانت لا يؤنث بها قلبوها أيضا إلى حرف لا يؤنث به وهو الواو بخلاف الياء فإنه يؤنث بها في تفعلين ، ولأنها في النسب لا تقلب إلا إلى الواو ، ولأنها أقرب إليها في الثقل ، أو لئلا تجتمع ياءان في قولك حمرايين ، وإنما قال في المعروف لأن منهم من يقول حمرايان حكاها المبرد عن المازني (٢) .

قال رحمه الله تعالى : وما انقلبت فيه عن أصل أو عن زائد ملحق بالأصل فأجره إن شئت على الأصلي ، وإن شئت على الزائد والأول أحسن ، وفى الأخرى :

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٥٠ .

(٢) جاء في شرح الكافية للرضي باب المقصور والممدود " حكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو " حمرايان " .

فأجْرِهِ مَجْرَى ما همزته أصْلٌ ، وإن شِئْتَ فمجرى ما همزته عَن زائدٍ مَحْضٍ والوجه الأول وهو فيما همزته عَن أصْلٍ أقوى مما همزته عن زائدٍ ملحقٍ بالأصل .

قلت المتقلبة عَن الأصلِ نحو همزة كساء ورِداء لأنه من كسوت ومن رديت على الخمسين أى زِدْتُ ، والزائد الملحق بالأصلى نحو عِلْباء (١) وحِرْباء (٢) وأصله عِلْبايٌ "بدليل قولهم عَلابِيّ فى الجمع ولم يقل علابئ بهمزةٍ بعد الياء ولم تُجْعَل الهمزةُ هنا زائدة محضة كما جُعِل ألف التأنيثِ ، لأنها هُنا زِيدت لتلحق بحَرْفٍ أصلى وهى الحاء من سِرْداحٍ (٣) ، وماكان مثلها كاللام من سِرْبالٍ (٤) والذى يدل على زيادتِها قول الشاعر : (٥)

.... ⁂ .... بالسَّمْهرِىّ المُعَذَّبِ (٦)

فسقوطُ الياء فيه يدُلّ على زيادَتِها ، ولما أنْ زِيدَت الياءُ ووقعَتْ طرفا بَعْد ألفٍ زائدةٍ قُلبت هَمزة ، وعلى هذا فلك فى التثنيةِ وجهان : إنْ شِئْتَ أن تُلْحِقَها

١٦١ بالأصليةِ/ فتقول علباءان وإن شئت بالزائدِ المحض فتقول علباوان ، وإقرار الهمزة أوْلى ، لأنّ الأصل فى التثنية ألا يقع فيها تغييرُ المفردِ البتة ، وكذلك الهمزة

---

(١) علباء البعير عصب عنقه .
(٢) الحرباء : نوع من السحالى صغيرة الحجم لها قوائم أربع وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٦٤ .
(٣) السرداح بالكسر الناقة الطويلة أو الكريمة أو العظيمة أو السمينة .
(٤) السربال بالكسر القميص أو الدرع أو كل مايلبس .
(٥) هو امرؤ القيس وانظر ديوانه صفحة ٥٢ ولسان العرب لابن منظور مادة علب .
(٦) هذه قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :

فظَلّ لِثيرانِ الصَّرِيمِ غَماغِمٌ ⁂ يُدعِّسُهَا بالسَّمْهَرِىّ المُعَلَّبِ

الصريم المنقطع من معظم الرمل ، والغماغم الأصوات ، ومعنى يدعسها : يطاعنها ، والمعلب هو المشدود بالعلباء وهى عصبه فى القفا والسمهرى : الرمح الشديد .

فى كساء ، إنْ شئتَ قلته كساءان وإنْ شئت كساوانِ ، وحكى الكسائى أنّ منهم مَنْ يقول كسايان ورِدَاء ردايان [1] ، فعلى هذا يكون فيه ثلاثُ لغاتٍ ، وأجاز الكوفيون [2] أيضا حمراوان وحمرايان ففيه أيضًا الثلاث اللغات ، وأجازوا فيما طال حذف الحرفين الأخيرين ، كما حذفوا فى المقصور فقالوا فى قاصعاء قاصعان [3] وخنفسان ولم يحكه البصريون ، وقوله فى الأخرى : وهو فيما همزته عن أصلٍ أقوى ظاهر ، فإنّ الهمزة فى كساء منقلبةٌ عن حرفٍ مِنْ أصلِ الكلمةِ ، وفى حرباء عن حرفٍ زائد ، وإن كان للإلحاق لكنه زائدٌ على كل حالٍ فينبغى أن يلحظ هذا القدر فيكون كساءان أفصح من " علباءان " لأنّ كساء أشبه بالأصل مِنْ علباء .

ب ــ (الجمْعُ)

قال رحمه الله تعالى : الاسم المجموعُ بالواوِ والنونِ رفعًا وبالياءِ والنونِ نصبًا وجرًّا فى الصحيح والمشبه بالمعتل حكمه حكم التثنيةِ .

قلت يعنى أن حكمه فى سلامةِ واحدِه حكم التثنية إلّا مَنْ يرى جمع طلحة بالواو والنّون فإنه يحذف التاءَ وبعضهم يحرك اللام فعلى هذا يخرجُ هذا الجمعُ عن حكم التثنيةِ ، مثال الصحيح الزيدون والعمْرون ومثال المشبه بالمعتلِ ظبيون وغزوون وكرسيون وقراءُون ، هذا بَعْد التسميةِ بهذه الأسماءِ ونقلها إلى العلمية لتتوفر فيهما الشروطُ المعتبرةُ فى هذا الجمع .

قال رحمه الله تعالى : وفى المعتل تحذف ماكنت تقلب فى التثنيةِ ولاترد ماكنت ترد / قلتُ : يعنى أنك تحذف الألفَ من المقصورِ فى الجمع ، وكنت تقلبها ١٦٢
فى التثنيةِ فتقول موسَون ومصطفَون وكنت تقول فى التثنية موسَيان ومصطفيان ، وإنما حذفت لالتقاءِ الساكنين ولم ترد إلى أصلها فتحرك كما فعل فى التثنيةِ لثقل الجمع ، ولاترد ماكنت ترد يعنى أنك فى المنقوص ترد ماسقط منه لأجلِ التنوينِ فتقول فى قاضٍ

---

(١) انظر الهمع ١ : ٤٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) القاصعاء : حجر يحفره اليربوع فاذا دخل فيه سد فمه لئلا تدخل عليه حية أو دابة والجمع قواصع وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٤٦ (القاصعاء) .

قاضيان فترد الياء وفى الجمع لاتردها بل تقول قاضُون وغازُون وكذلك أخُونَ وأبُونَ ، استثقلوا الضمة على الياءِ أو الكسرة عليها فنقلوها إلى ماقبلها فالتقى ساكنانِ ، فحذفت لالتقاءِ الساكنين .

قال : ويضم ماقبلَ الواوِ فى الصَّحِيح وفى كلِّ موضعٍ يخاف انقلابها فيــه ياء فى المعتــل .

قلت : أما الصَّحيح فنحو قولك الزيدُونَ بضم ماقبل الواو ، والذى يخاف انقلابها فيه هو المنقوص العام من نحو قائم وقاضُون ، فإنا لو لم نضم وكسرنا لانقلبت الواوُ ياءً لسكونِ الواو وانكسار ماقبلها ، ولو قلبت ياءً لالتبس المرفوعُ بالمجرورِ والمنصوب وهذا بخلافِ التثنية ، لأنَّ ماقبلَ حرفِ التثنية مفتوحٌ أبداً ، وقد نقصه أن يبين حكم المنقوصِ الخاص ولو قال : ويضم ماقبل الواوِ فى جمعِ غير المقصور لكانَ أخصرَ وأضبطَ .

قال رحمه الله تعالى : ويفتح ماقبل الواو فى المعتل المقصورِ .

قلت : أما المقصورُ فإنك تحذف الألفَ لالتقاءِ الساكنين وتبقى الفتحة دالة على الألف المحذوفةِ فتقول مُوسَوْنَ قال تعالى : "وأَنتُمُ الأعْلَوْنَ (١) " وقال تعالى : "لَمِنَ ١٦٣ المُصْطَفَيْنَ الأخْيار " (٢) والواو الساكنة يجوز أن ينفتحَ ماقبلها ولم يضم / ولم يكسر لئلا يلتبس المقصورِ بالمنقوصِ ، وقد شذ مِن هذا مَقْتَوِيا فى قول الشاعر : (٣)

.... ∴ مَتَى كنا لِأمك مَقْتَوِينا (٤)

والقياس مُقْتَيْن مثل مُوسَيْن ، وقيل إنه جَمْع مقتوى مخففا كما قالوا أشعَرُونَ فى جمع أشعَرِيّ .

---

(١) الاية ١٣٩ من سورة آل عمران ، ٣٥ من سورة محمد .

(٢) الاية ٤٧ من سورة ص .

(٣) هو عمرو بن كلثوم وانظر التصريح ٢ : ٣٧٧ والخصائص لابن جنى ٢ : ٢٠٣ والمنصف لابن جنى ٢ : ١٣٣ والخزانة ٣ : ٣٢٦ وسر ١ : ٧٣ / ٢ : ٣٧٧ .

(٤) عجز بيت وصدره :
تهددنا وتوعدنا رُوَيْداً ∴ ....
والشاعر هنا ينكر أن تكون أمه خادمة لغيرها ، والمقتى : مصدر ميمى والقتو : الخدمة وقد قتوت أقتو قتوا أى خدمت .

قال رحمه الله تعالى : "وإذا ضمت ما قبل الواو كسرت ما قبل الياء" .

قلت : لما كنت تضم ما قبل الواو في حالة الرفع في " الزيدون والقاضون " لزمك أن تكسر ما قبل الياء في الجر والنصب فتقول بالزيدين والقاضين لتسلم الياء .

وقال في النسخة الأخرى : فما اجتمعت فيه شروط جمع المذكر السالم وكان من الصحيح أو من المشبه لم تزد على أن تلحقه الزيادتين وتضم ما قبل الواو وتكسر ما قبل الياء ، وإن كان معتلاً حذفت ما كانت تقلب من المقصور وألحقت الزيادتين وبقيت ما قبل الواو والياء في المقصور على فتحه وأجريته على المنقوص مجراه في الصحيح .

قلت : هذه العبارة خير من الأولى وأبين قليلاً وقد ذكرنا ما فيها .

قال رحمه الله تعالى : "الاسم المجموع بالألف والتاء إما عار من علامة التأنيث فلا إشكال فيه وإما فيه علامة فإن كانت هاء حذفتها وألحقت العلامتين" ، قال في الأخرى : جمع المؤنث السالم هو ما لحقه ألف وتاء تضم رفعًا وتكسر نصبًا وجرًا ، ونون ساكنة في الأحوال الثلاثة تسقط للإضافة ومع الألف واللام وتثبت مع سلامة الاسم منها ما لم تجعل علما ومع كونه علمًا في مشهور كلامهم ، وسمي هذا الجمع سالمًا لأنه يوجد فيه لفظ واحده بالقصد وإن كان في الثلاثي الساكن الوسط ما يفتح فيه وسطه/تخفيفًا ويضم أو يكسر اتباعًا وكانت هاء التأنيث تحذف فيه وكان ما في آخره ألف ، ١٦٤
تقلب فيه ألفه ياء أو واوًا وكان ما في آخره همزة قبلها ألف تقلب فيه همزته واوا إما وجوبا وإما جوازًا ، لأن موجبات هذه التغييرات ليس نفس الجمع .

قلت : قد ذكر في هذه النسخة حد هذا الجمع وأشار إلى الخلاف الذي في التنوين الذي يلحقه فإن المشهور أنه في مقابلة النون التي في الجمع ولذلك تثبت فيما وجد فيه علتان مانعتان من الصرف نحو أذرعات وعرفات ، وقال في المشهور وهي لغة القرآن ، لأن منهم من يقول أذرعات وعرفات فلا يصرف بناء على أن هذه النون تنوين صرف لا مقابلة ، ثم أجاب عن دخل مقدر وهو أن يقال : كيف سميتم هذا الجمع سالما ، وفيه من تغيير الواحد ما أشار إليه من حذف التاء وتغيير الحركات وقلب الألف تارة إلى الياء وتارة إلى الواو ؟ فقال : هذه التغييرات ليست بسبب الجمع وإنما لها أسباب أخرى ونحن نعني بالسالم ما لم يوجد فيه تغيير يقتضيه الجمع كالتغيير الموجود

فى جَمْع التكسير وقوله يوجد فيه لفظ الواحد بالقصد ، كأنه يَتَحَرَّزُ عَنْ نَحْوِ الفُلْكِ ، فإنه وإنْ كان فيه لفظ الواحد بَلْ هُوَ هُوَ بعَيْنه لكن وقع هذا بالاتفاقِ لا بالقَصْدِ فلاجرم يسمى جَمع تكسير وإنْ كان قد سَلم فيه بناءُ الواحدِ ، وسَنأتى على شَرْحِ مابقى مِنْ قُيودِهِ واحترازاتهِ فى جَمْع التكسير إنْ شاءَ اللهُ تعالى فنقول : إذا أُريد جمع مؤنث جمع سلامة وسواء كان لمن يَعْقل أو لغيره فإنْ كانت فيه تاء التأنيث نحو مسلمة

١٦٥ فإنك تحذفها وتقول مُسْلِمات ولو لم تحذفها لقلت مُسْلِمَتان/ فكنت تجْمَعُ بين علامتى تأنيثٍ فى كلمةٍ واحدة ،وكان يلزم أيضا أن تقع تاء التأنيث حَشْوا ، فلاجرم وجَبَ حَذْفُها وكانت الأُولى أَوْلى بالحَذْفِ لأن الثانيةَ سِيقَتْ للجَمْع والتأنيثِ والأُولى لمجَرد التأنيثِ وكانت أَوْلى بالحَذْفِ ، وقيل زِيدَ فى هذا الجمع حَرْفان لأن فيه التأنيثَ والجمعَ فاحتاجَ إلى علامتين بخلافِ التثنية والجمع فإنه معنى واحد ، واختيرت الألفُ لأنها أخفُّ اخواتها فى مَقام الجَمْع والتأنيث وأردفت بالتاء لمافيها من عَلامة التأنيثِ وابقاء صورة ماحذف والحرفان معا دالان على الجمع والتأنيث من غير توزيع ، ومنهم من وزّع وهو باطل فإنّك أى واحدة حذفت منهما اختَل الجَمْعُ والتأنيث المقرون بالجمع أيضًا ،وقد ذكرنا الخلافَ فى هذا التنوينِ ،وقال بعضُهم هو عوضٌ من الفتحةِ التى يستحقها هذا الجمعُ حالة النصبِ كما كان التنوينُ [1] فى جَمْع المذكرِ السالِم عوضًا من الحركةِ والتنوينِ .

سُئل شيخُنا أبوُ البقاء حِينَ ذكر هذا الوجه فقيل له لو فتح لكان أيضًا منونًا فمامعنى قولك إنه عوض من الفتحة ؟ فقال ذلك التنوين المستحق كان يكون تنوين التمكن وهذا تنوين عوض كالنونِ فى الجمع الذى هى عوضٌ من التنوينِ ، هذا إذا كان فيه تاءُ التأنيثِ ، أما إذا لمْ تكن فيه علامةٌ أصْلاً فالأمر فيه هَيِّنٌ إذْ لاتغيير ولاحذفَ سوى أنك تزيد الحرفين مع التنوين ،وهذا معْنى قوله فلاإشكالَ فيهِ ،أى لا إشكالَ فى كيفية جمْعهِ ، ولايريد أنه لا اشكال فيه بِمعْنى أن يَعْلمه كلُ أحدٍ ،

---

(١) والصحيح كما كانت النون .

فإنه ليس كل أحدٍ يعرف ما يجمع من هذا النوع مما لا يجمع (١) .

فأنا مُبَيِّنٌ أنّ من هذا النوع ما لا يجمع بالألف والتاء نحو حمراء وصفراء على ما يأتي بعون الله تعالى.

/ قال : وإن كانت همزةً قلبتها واوا وألحقت ، وإن كانت ألفا قلبتها ياءً وألحقت . ١٦١

قلت : إنما لم تحذف هذه العلامة كما حذفت التاء ؛ لأنها لو حذفت لالتبس بالمؤنث الذى علامته التاء ، ولأن الأصل عدم التغيير ، وإنما حذفنا التاء لئلا يجمع بين علامتى تأنيثٍ من لفظٍ واحدٍ ولم يوجد ذلك هنا ، كيف وإنا قد غيرنا الألف بالقلب وذلك يقوم مقام الحذف ، وأيضا فهذه العلامة بُنيت عليها الكلمة ، فإنها لا تسقط فى جمع التكسير ولا غيره ، ولِلزومها الكلمة جُعلت علة بنفسها فى منع الصرف وقلبت فى المقصور ياء لأنها تُمال فى الواحد إلى الياء ، ولأن الياء أشبه بالألف لقربها منها فى الخفة والخفاء ، ولأنهم قد ثنوا بالياء ، وإنما قلبت الهمزة لأنها تشبه الألف ، فلو لم تقلب لاجتمع ثلاث ألفاتٍ ، ولو حذفت لالتبس الممدود بالمقصور ، واختيرت الواو للفرق بين الممدود والمقصور ، ولأن الهمزة تشبه الواو فى الثقل وتقابلها فى المخرج ولذلك أبدلت منها فى وجوهٍ ، ولأن الياء لخفائها لا تكاد تبين بين الألفين .

قال رحمه الله تعالى : ولا يُجمع بالألف والتاء فعلاء أفعل ولا فعلى فعلان ما دامتا صفتين .

قلت : أما فعلاء أفعل فنحو حمراء أحمر ، وصفراء أصفر ، وأما فعلى فعلان فنحو سكرى مؤنث سكران فلا يقال حمراوات ولا سكريات ما دامتا صفتين ، يعنى لو خرجتا

---

(١) انظر اللباب فى علل البناء والإعراب (١٢٠ أ) مخطوطة بمكتبة الأزهر الشريف تحت رقم ٧٧٧ خاص، ٥٦٠٢ عام نحو .

عَن الوَصْفية بأن يُسَمَّى بهما لجَاز جمعهما بالألفِ والتاءِ لأنه لايُنظر فيهما إلَى المُقابل
١٦٧ الَّذى هو المذكورَ، وإنما لم تجمع مادامت صفة لوجهين : أحدُهما : أن/ هذا الجَمْع
فرعٌ على جَمْعِ المذكرِ السَّالم فكما لايُجمَع مذكرها بالواو والنّون فى نحوأحمرون لايجمع
المؤنث. الثانى : أن الصفَة لمافيها من مَعْنى الفِعْل ثقيلة ، ولذلك أثرت فى منع
الصَرف ، ولم تحرك فَعْله فى الجمع صفة ، والجمع والتأنيث أيضًا ثقيلان فكرهوا
الجمع بين ثلاثةِ أُمُورٍ موجبة للثقل ، وقيل العلة أن فَعلاء أفعل مُوافقة لفُعْلَى أفعل
فى اللفظ ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما فى الجمع فجمعوا أفعل فُعْلى الذى للتفضيل
بالواو والنون ، ومُنع الجمع فى الآخر ليظهر الفرقُ ، فلذلك جاء فى فُعْلى أفْعَل
التفضيليات حَملًا على مذكره ، وامتنع فى فَعْلاء افعل فَعْلاوات لامتناع الجَمْع بالواوِ
والنون فى مُذكره ، وقيل لأنهما غيرُ جاريَيْنِ على الفِعْل ولامُشْبِهانِ للجارى عليه ،
وأما قوله عليه السلام " ليْس فِى الخضراوات صَدَقةٌ " (١) فإنه لم يُنظر فيه إلَى الصفةِ
بل إلَى الموصُوف وهى البقول أو لأنها لمَّا لم يذكر معها الموصوف صَارت كالصفاتِ
الغالبة الجارية مجْرَى الأسماء كالأبْطح (٢) والأجْرَع (٣) .

وكان ابن كيسان يُجيز هذا الجمع مع بقائه صفة لأنّ مذكره قد جُمِعَ بالواوِ
والنون كقوله : (٤)

فما وَجَدتْ بَنَاتُ ابْنَى نِزارٍ ∴ حَلائِلَ أحْمَرِينَ وأسْوَدِينا (٥)

---

(١) اخرجه الدارقطنى عن أنس باسناد ضعيف وانظر فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى ٥ : ٣٧٣ وانظر سنن الترمذى ٢ : ٧٥ والجامع الصغير للسيوطى ٢ : ٢٨٠ .

(٢) الأبطح : المكان المتسع يمر به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار ومنه أبطح مكة والجمع بطحاء وانظر المعجم الوسيط ١ : ٦٠ .

(٣) الاجرع: الارض ذات الحزونة تشاكل الرمل والجمع أجارع وانظر المعجم الوسيط ١ : ١١٨ .

(٤) هو حكيم بن الأعور الكلبى ونسبة ابن عصفور فى المقرب للكميت وانظر ديوان الكميت ٢ : ١١٦ والهمع ١ : ٤٥ والدرر ١ : ١٩ .

(٥) بيت من الوافر وحكيم هذا من شعراء الشام هجا به مضر ورواه صاحب الدرر اللوامع نساء مكان بنات والشاهد فيه أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح

وهذا شاذ فلا يعرج عليه (١) .

قال الشلوبيني : كان ينبغي له أن يتم هذا الفصل إذ شرع فيه ، فكان يفصل بين ما يجمع من هذا مما لا يُجمع ، فكان يقول : ولا يجمع بالألف والتاء ما كان من المؤنث بغير علامة التأنيث ولم يكن علما إلا ما شذ ، ولا فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ماذا اما وصفين ، وقد تقدم أن العرب أجرت مجرى هذا النوع ندمان / فلم تجمعه على ندمانين ، وإن لم يكن مؤنثه ندمى (٢) .

١٦٨

قال رحمه الله تعالى : ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا من الخاصة بالمؤنث وليس فيها علامة التأنيث مالم ينقل إلى العلمية .

قلت : أما الأول فنحو صبور وغفور فإن فعولاً يطلق على المذكر والمؤنث وصفا بغير علامة وكذلك فعيل إذا كان بمعنى مفعول نحو كف خضيب ولحية دهين ، فهذا لا يجمع بالألف والتاء ؛ لأنه لو جمع بهما لجمع مذكره بالواو والنون ، لأنهم لما قصدوا التسوية بينهما في لفظ المفرد ، فلو جمعوا أحدهما دون الآخر لكان ذلك فرقا ، وذلك مناقض لما حاولوه من التسوية ؛ وقيل لما وقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد لم يكن جمعه بالواو والنون أولى من جمعه بالألف والتاء ، وقيل لما كان فعيل قد يكون بمعنى فاعل فرقوا بينهما في الجمع فما كان بمعنى فاعل جمع بالواو والنون في المذكر وبالألف والتاء في المؤنث ، وما كان بمعنى مفعول لم يجمع جمع السلامة ، وكان الأول أولى بالسلامة ؛ لأنه الأصل ، وما كان بمعنى مفعول ليس بأصل ، وقيل إذا كان بمعنى مفعول بعد عن الفعل فلم يجمع جمع السلامة .

قال السيرافي : كل ما اتفق لفظ المؤنث والمذكر فيه فهذا حكمه .

= شاذ لأن افعل فعلاء عندهم ملحق بالأسماء ، وهذا الجمع انما يكون للصفة ، وقد استشهد به ابن مالك على مذهب الكوفيين والمشهور أن القائل بهذا ابن كيسان كما أورده السيوطي وهو عند غيره شاذ .

(١) انظر ارتشاف الضرب ١ : ١٥٥ ورضى الدين في شرح الكافية باب الجموع ٢ : ١٨٦ .

(٢) انظر الشرح الصغير للشلوبيني لوحة رقم ٥٢ .

وأما الثانى وهو الخاص بالمؤنث فنحو حائض وطامث ، وامتنع هذا من الألف والتاء ، لأنهم قصدوا فى المفرد ترك الفرق فلم يأتوا فيه بعلامة ، إما لأنه على البناء أو لأنه غير جار على الفعل أو غير ذلك ، فلو جمعوه بالألف والتاء لنا قضوا ما حاولوه فى المفرد من ترك الفرق / بترك العلامة ، قوله : وليس فيها علامة التأنيث ترجع ١٦١
إلى الأوصاف المشتركة والخاصة ولو ثنى الضمير لكان أبين بأن يقول : وليس فيهما علامة التأنيث .

قال الشلوبينى : إنما جاءت بغير هاء على إرادة الشخص ، فهى إذا صفة لمذكر وصفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء ، وإنما نبه على أنهما لا يجمعان بالألف والتاء مع العلم بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء ، لأنه ليس كل أحد يعرف ان هذين النوعين من صفات المذكر ، ولا هو أيضا شئ وقع عليه إجماع النحاة ، وإنما هو مذهب سيبويه خاصة ، فإن زالت عنهما الوصفية بالعلمية أو غيرها زال هذا المنع وجاز جمعهما بالألف والتاء إذا كانا لمؤنث ، وإنما قالوا سرادقات مع أنه مذكر عوضا من جمع التكسير ، لأن جمع التكسير وان كان لمذكر يجوز تأنيثه ، فكان سرادقات جمع المكبر منه ، على أنه قد جاء هذا أيضا فى بونات مع تكسيرهم إياه فى قولهم بون (١) لكن هذا شاذ فلا ينقض به الباب (٢)

٥٥٥ ٥٥٥

---

(١) البوان : عمود للخباء والجمع ابونة وبون وبون وانظر المعجم الوسيط ١ : ٧٧ .

(٢) الشرح الصغير للشلوبين لوحة رقم ٥٣ .

بـَـابُ (الفَاعِـــــل)

إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابدَّ مِنَ فاعِلِ وأنه أقل مايكونَ واحِداً وأنَّ أصلَه التذكيرُ وقال فِي الأخرى : قد ذُكِرَ الفاعِلُ قبلَ وهُوَ مظهر ومضمر وارتفاعُه بالفعلِ تصرف أولم يتصرف وباسمٍ فى تأويلِ فعلٍ وهو ستةُ أقسام : اسمُ فاعِلٍ وصفةٍ شُبّهت به ، وصفةٍ أجرَوها مجرى الأسماءِ ، واسمٍ أجرَوه مجرى الصفاتِ ومصدرٍ واسم فعلٍ ولكل منها موضع تذكر فيه تفاصيلُ أحكامه ، وكلها ترفع المضمر وفى مشهور

١٧٠ كلامهم / ومستحسنة لايرتفع الظاهر منها بالاسم الجارِى مَجرى الصفاتِ ولا بالصفةِ الجارية مجرى الأسماءِ إلا حيثُ يكونُ الوصفُ بما مِنه اشتقاقها حقيقة كما لو ارتفع بها ضميره وإذا ذُكِرَ الفعلُ عُلِمَ عقلا أنه لابد مِن فاعِلٍ وأنَّ أقلَّه واحدٌ وانَّ أصلَهُ التذكيرُ .

قلت : الفاعِل يرتفع بالفعل المسند إليه لا بإسنادِ الفِعل كما يقول بعضُهم[(1)] ، لأن إسنادَ الفعل معنويٌّ وعاملُ الرفع فى الفاعِلِ لفظى لامحالة ، قوله تصرف أو لم يتصرف : الذى لايتصرف من الأفعال ليس وعسى ونعم وبئس وفعلا التعجب ، والفاعل يرتفع بهما كمايرتفع بالمتصرفِ نحو ضَرَبَ وقَامَ ، والستة الأقسامُ المتصلة بالفعلِ كالفعل فى رفعِ الفاعِلِ المضمر ، وأما المظهر فلايرتفع بالاسم الجارى مجرى الصفاتِ ، كأنه يعنى به أفعل للتفضيل ، فإنه لايرفع الظاهر فى المشهورِ إلا فى مسألة ما رأيت رجلاً أحسن فى عينيه الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ ، قوله : ولا بالصفة الجارية مجرى الأسماءِ يعنى به الصفة الغالبة الذى حذف الموصوفَ وأقيم الوصفُ مقامه فقال : هذه الصفة لاترفع الظاهر إلا حيث ترفع المضمر ، وذلك إذا كانت الصفةُ للموصوفِ لالشىءٍ مِن سببه ، ومنها ذكر الفعل علم أنه لابد له مِنَ فاعِلٍ ، إذ الفاعِل علةٌ لإيجادِ الفِعلِ وإيجادُ المعلول بلاعلة محالٌ ، ولأن الفعل صفةٌ فى المعنى للفاعِلِ ووجود الصفة بدون موصوفٍ محالٌ ولأن الفعل خبرٌ ن وخبرٌ بلامخبر عنه محالٌ .

ويعلم أنه أيضا أقل مايكون واحداً إذ لا أقل مِن الوحدة ويتبادر أيضا إلى

١٧١ الذهن أنه مذكرٌ لأن المذكر أصل كما كان المفرد أصلا ويدل عليه / أنك إذا رأيت

---

(١) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ١ : ١٥٩ .

يَخُصا على بُعْدٍ بادَرَ ذهنك أنَّه شيءٌ وهو مذكَّرٌ ثم إنْ تحرّك بادَرَ إلى الذهنِ أنّه حيوانٌ وهو مُذكَّر إلى أن يقرب وتشاهد انتصاب قامته فتعلم أنه إنسانٌ وهو مُذكَّرٌ وهكذا لايزال يستصحب التذكيرَ ولا ينتقل إلى الفرعِ إلا بدليلٍ فإذًا لا يُعلم التأنيثُ ولا التثنيةُ والجمعُ إلَّا بأمرٍ زائدٍ على استصحابِ الأصل قاطعٍ له .

قال رحمه الله تعالى : ولايدرك التأنيثُ والتثنيةَ والجمع فيحتاج مالايُدْرَكُ إلى علامةٍ وقال في الأخرى : ولايُدرَكُ بالفعلِ انه موءنث ولامثنى ولامجموع فيحتاج في ذلك إلى عَلامَاتٍ .

قلت : يَعْني انه لاتُدرك هذه الفروعُ بوجهٍ من الوجوه الثلاثةِ المتقدمةِ بل لابُدّ في إدراكها مِنْ عَلامَةٍ وأمارة زائدةٍ ، فلذلك وُضِع للتأنيث أمارةٌ لم يُوضع للمذكَّرِ وكذا الكلام في المثنى والمجموعِ والمفردُ والمذكرُ استَغْنَيا بأصالَتِهمـا عن العَلامة .

قال رحمه الله تعالى : فإذا أُسند الفعلُ إلى المفرَدَ والمثنى من ظاهر المؤنثِ الحقيقي ولم يُفْصَل بينهما فالعلامةُ لازمةٌ في اللغةِ المشْهُورةِ ، وقال في الأخرى : فإذا أُسند الفِعل المتصرفُ إلى مُفَرَدٍ أو مُثَنّى مِنْ ظَاهِرِ المؤنَّثِ الحَقيقي ، ولم يفصل بينهما لزم اثبات العلامة في مشهور كلامهم .

قلت : ماذكره تَوطئةٌ لإلحاقِ العلامة في المؤنث والمثنى والمجمـوع ، بدأ بالكلامِ على المؤنثِ ، لأنّ علامته لازمةٌ ، ولأنّه مفردٌ ، فكان أقربَ إلى الأَصْلِ واحترز بالفِعل المتصرفِ عن مثل نِعْمَ وبِئْسَ فإنّ العلامة غيرُ لازمةٍ تقول : نِعْمَ المرأة

١١ هند ، ونعمت فالتذكير على إرادةِ الجنس وقوله / إلى المفردِ والمثنى احترزَ عَـن المجموع من نحو قامَ الهنُود فإن العلامةَ في هذا غيرُ لازمةٍ ، وقوله من ظاهرِ المؤنث احترازٌ عن المضمر فإنّ العلامة لازمةٌ حقيقيًّا كان أو غير حقيقي ولم يفصل بينهمـا احترازٌ عن نحو قولهم : حَضَرَ القاضِي اليَومَ امرأةٌ وقول الشاعرِ : (١)

---

(١) هو جرير بن عطية الخطفي وانظر ديوانه صفحة ١٥ ٥ وانظر المقتضب للمبرد ٢: ١٤٨ / ٣: ٣٤٩ والخصائص لابن جني ٢: ٤١٤ والانصاف لابن الانباري صفحة ١٧٥ وابن يعيش ٥: ٩٢ والعيني ٢: ٤٦٨ والتصريح ١: ٢٧٩

لقد ولد الأخيطل أمّ سوءٍ .·. .... (١)

وقوله الحقيقى : استظهر به على غير الحقيقى ، فإنّ العلامة لاتلزم في ظاهره ، وقوله فى اللغة المشهورة استظهر به عما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة (٢) ثم قال وحذف التاء فى الواحد من الحيوان قليل وهو فى المفردات كثير .

وأنكر المبرد هذه اللغة (٣) ، ولاوجه لإنكاره ، لأنه إما أن يقدح فى روايته (٤) مع ثقته وأمانته وأنه لم يقدح في روايته أحد فذلك ظلم وعناد ، وإما أن ينكر على العرب وهذا أيضا ليس له البتة ، ثم إنّ سيبويه علل ذلك بما لايقدر المبرد على دفعه فقال : لأنه صار عندهم اظهار الفاعل يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجمع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف ، يعنى أنّ الفاعل إذا كان مضمرا مثنى أو مجموعا فلابدّ من إلحاق العلامة وهى الألف فى المثنى والواو فى الجمع ، فإذا أظهروا استغنوا عنهما ، فكذلك فى المؤنث بالقياس عليه ، وهذا قياس حكى لامدفع فيه ، ولنذكر فى هذا تقسيما يكون ضابطا لمايحتاج إلى علامة ومالايحتاج فنقول : التأنيث إما شخصى وإما جنسى والذى تنفرد به الأسماء هو الأول والشخص إما حقيقى أو مجازى ، والأول هو المختص بالحيوان ذى القبل وإنما قيل له حقيقى لانه لايختلف بالأوضاع والاصطلاحات ، والمجازى يختلف ، ولأن وضعه لمعنى فيه ولاكذلك المجازى ، ألا ترى أنهم أنثوا الشمس وذكروا القمر ؟ / فى العربية ١٢٣

(١) صدر بيت وعجزه على باب استها صلب وشام .
من قصيدة يهجو بها الاخطل ويذم تغلب واللام وقد للتوكيد والصلب بضمتين جمع صليب النصارى والشام جمع شامه وأراد انه يعرف ذلك الموضع والشاهد فيه (ولد) حيث ترك فيه التاء والحال انه مسند الى أم سوء لوجود الفصل

(٢) الكتاب ١ : ٢٣٥ .

(٣) جاء في المقتضب ٢ : ١٤٦ فأما ضرب جاريتك زيدا وجاء امتك وقام هند غير جائز لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقى ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدا نحو هدم دارك لأنه تأنيث لفظ لاحقيقة تحته كما قال تعالى " فمن جاءه موعظة من ربه " .

(٤) يعود الضمير الى سيبويه .

ولاعلة لذلك بل تخيل وهمي لاحقيقي حتى أنهم لو عكسوا لجاز ،بل هو راجع إلى تحكمات الواضع ومأخذه السماع لاغير ، ولامعنى له إلا وضع العلامة في آخر الكلمة لفظا أو تقديرا ، وأما الحقيقي فمدركه العيان ،ثم لما لم تكن التاء في نفس الاسم مخلصة للتأنيث -بل قد توجد فيما مسماه مذكر نحو طلحة وحمزة احتاجوا إلى وضع العلامة في فعله المسند إليه ليعلم أمره من أول وهلة على مامر ،ثم الفاعل المؤنث إما حقيقي أو لفظي والأول إما أن يفصل بينه وبين فعله أو لايفصل فإن لم يفصل فإما أن يكون مضمرا أو مظهرا ، فإن كان مضمرا وجب إلحاق العلامة قطعا ، وإن كان مظهرا وجب في اللغة الفصحى المشهورة ،وسواء كان عاقلا أوليس بشرط ألا يكون مجموعا ،وإن فصل وجب مع المضمر ولم يجب مع المظهر .

قال رحمه الله تعالى : وحذفها مع الفصل أسهل منه بلافصل ولاتلزم في الجمع مطلقا ،وقال في الأخرى ، وحذفها مع حقيقي المؤنث غير العاقل أسهل منه مع العاقل ومع الفصل أحسن منه بلافصل ،ولاتلزم إذا أسند الفعل إلى الجمع ،وكل واحد من الحذف والإثبات فصيح في نعم وبئس ولاتثبت البتة في حب من حبذا ولافي قولك متعجبا أكرم بهند ،وإن كانت هند فاعلة كما ستراه في موضعه إن شاء الله تعالى .

قلت : بالفصل قد طال الكلام فخفف بحذف العلامة إذ هي زائدة على كل حال ، ولأن بالفصل يقل القبح لفظا ،إذ الفعل لم يفض إلى الفاعل بل
١٧٤ كان بينهما حائل ،فكأنه لم يسند إليه ،وإنما قال أسهل ولم يقل أحسن / لأن الأحسن والأفصح إلحاق العلامة بخلاف غير الحقيقي وشبهه سيبويه (١) حذف التاء هنا بحذفها من زنادقة لمايخلفها من إثبات الياء في زناديق ،فكذلك الفصل هنا يخلف التاء ومع ذلك فهو قليل ، ومنه قول الشاعر : (٢)

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٣٥ .

(٢) مجهول وانظر الخصائص لابن جنى ٢ : ٤١٤ وابن يعيش ٥ : ٩٣ والعيني ٢ : ٤٧٦ والهمع ٢ : ١٧١ والدرر ٢ : ٢٢٥ وذكر العيني أن سيبويه احتج به ولم يعزه إلى أحد ولعله التبس عليه بالشاهد :

ان امرأ خصني عمدا مودته ∴ على التنائي لعندي غير مكفور .

إن امرأً غره منكن واحدة .:. .... (١)

قال الزمخشري : وليس بالواسع (٢) وعدّه المبرد (٣) وأظن أن الذي ردّ المبرد هو الحذف بلا فصل (٤) ، قوله ولا يلزم في الجمع مطلقا يعني سواء كان حقيقيا أو غير حقيقي ، فحكم الجمع حكم المؤنث غير الحقيقي ، وهذا إنما يعني في جمع التكسير واسم الجمع أما جمع السلامة فلا ، وذلك أن جمع التكسير تأول تارة بالجماعة وتارة بالجمع ، ولا ينظر فيه إلى الواحد قال تعالى : "قالت الأعراب آمنا (٥) " "وقال نسوة" (٦)

قال رحمه الله تعالى ويجوز حذفها إذا أسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقا ، إلا أن الحذف مع الفصل أحسن منه بلا فصل وقال في الأخرى : وإن كان المؤنث غير حقيقي لم يلزم إثبات العلامة فيما يسند من متصرف الفعل إلى ظاهره مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، غير أن الحذف مع الجمع أحسن منه مع المفرد والمثنى ، ومع الفصل أحسن منه بلا فصل وكل فصيح مشهور قال تعالى "وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية" (٧) .

قلت : المؤنث اللفظي إما أن يفصل بينه وبين فعله أو ليس ، فإن لم يفصل فإلحاق العلامة أحسن من تركها قياسا على الحقيقي ليكون اللفظ مطابقا للمعنى ولأنه إنما يعرف بتأنيثه بالعلامة فإنه قد يعرف بظهور الاسم من غير علامة وحذفها مع الفصل أحسن إظهارا لفضل الحقيقي على غيره إذ كان إثباتها في / الحقيقي مع ١٧٥

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه :
....:. بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور
والشاهد فيه جواز ترك التاء في الفعل المسند الى الظاهر حقيقي التأنيث مع الفصل ويؤيد هذا قول سيبويه : حضر القاضي اليوم امرأة .

(٢) انظر المفصل صفحة ١٩٨ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ٩١ .

(٤) انظر المقتضب ٢ : ١٤٦ .

(٥) الاية ١٤ من سورة الحجرات .

(٦) الاية ٣٠ من سورة يوسف .

(٧) الاية ٣٥ من سورة الانفال .

الفصل أحسن ، وقوله مُطلقًا يَعْنِي مفردًا كان أو مُثنى أو مجْمُوعًا ، ومع الفْصل وغير فصلٍ قال تعالى : فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ " (١) .

قال رحمه الله تعالى " ولاتحذف إِذا أُسْنِد الفِعْل إِلى المضْمرِ مُطلقًا إِلَّا فِى الضرُورة ، وقال فى الأُخرى ، وإِذا أُسْند الفِعْلُ إِلى ضَميرالمؤنث على الإطلاقِ لَـمْ تُحذف العلامةُ إِلا ضرورة لمايُؤدى إِليه حذفُها من مخالفةِ الضمير لما يعود إِليـهِ ، ونقف إِنْ شاءَ الله تعالى على زيادةِ بيانٍ فى هَذا الموضُوع إِذا ذُكر المضمر الـذى يفسره ملفوظٌ به قبله .

قلت : مطلقا : يَعْنِي مُفردًا كان أو مثنى أو مجموعا حقيقيا كان أو غير حقيـقى فإنه يجب إِلحاقُ العلامةَ مَهما كان مضمرًا ، والفرق بينه وبين المظهر مِنْ وُجُـوهٍ : أحدها : أن الظاهرَ يدل بظاهرِه على مُسَمّاه فيعرف حاله ، أما إِذا كُنِيَ عَنْهُ فإِنَّـهُ لايدل إِلَّا بواسطةِ عوده إِلى الظاهر الثانى : أن المضمر أشد اتصالًا بالفْعل فناسـب إلحاق العلامة به إِذ الأصل فى العلامةِ أن تكون فى المعلم ولذلك ساغ إِلحاق العلامةِ فى الفعلِ لأجل الفاعلِ مِنْ حيث كان كالجزء من الفِعل والاختلاط مع المضمر أشـد الثالث : إِذ اتأخر الفعل عن المظهر فقد يذكر قبله مُذكر ومؤنث مُظهران فلايدرى إِلى أيهما يَعُود إِلَّا بالعلامة ، ولأن المضمر يُحتاط له ، ولأن المضمر يرد الشىء إِلى أصله والأصل هو الحاق العلامة ، وقوله إلا فى الضرورة احترازٌ من نحو قول الشاعر : (٢)

.... ∴ ولاأرضَ أبقل إِبقالهـا (٣)

---

(١) الاية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٢) هو عامر بن جوين الطائى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٤٠ والخصائص لابن جنى ٢ : ٤١١ والمحتسب لابن جنى ٢ : ١١٢ وابن يعيش ٥ : ٩٤ والخزانة : ١ : ٢١ / ٣ : ٣٣ والعينى ٢ : ٤٦٤ ، والتصريح ١ : ٢٧٨ والهمع ٢ : ١٧١ ، والدرر ٢ : ٢٢٤ .

(٣) وجميع البيت وصدره :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـا ∴ ....

والشاعر يصف سحابة وارضا نافعتين وابقلت الأرض اذا خرج بقلها ، والمزنة واحدة المزن وهو السحاب يحمل الماء ، والودق هو المطر ، والبقـل =

وقال آخر : (١)

....·. فإنَّ الحوادِثَ أوْدَى بِهـــا (٢)

١٢٦ ووجْهه أنه أوَّل الأرضَ بالمكان فإنْ قيل / لاضرورةَ فِي البيْت فإنه أمكنه أن ينقُـل حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قلت : نَقْلُ الحركة ليس لغةً لكلِّ العرب ، فلعل هَذا الشاعِر لم تكُن لغته النقل وأول الحوادِثَ بالحَدَثانِ .

قال رحمه الله تعالى : وعلامة التثنية وعلامة الجَمْع يجوز إثباتها وحذفهـــا أفصح لكونها توهم الضمير ، ولكون معناها غير لازم للاسم بخلافِ علامةِ التأنيثِ وفـى الأخرى ؛ وأما علامة التثنية وعلامة الجمع اذا أسْنِدَ الفعل إلى ظاهرِها فيجوزُ أن يُثْبَتا وأنْ يُحذَفا أكثرُ وأشهرُ فى كلامهم لمايُوهمان مِن كونهمـا ضميرَيْن ، وكَـوْن معناهُما غير لازم للاسم لزومَ معنى علامة التأنيث .

قلت : مقتضى ماذكره من الحُجَّةِ على إثْبَاتِ علامـةِ التأنيثِ أن تثبت أيضًـــا علامة التثنية وعلامة الجَمْع فى الفِعْلِ المسندِ إلى ظاهرهما إلا أنه عارضَ مايوجب تركهما وذلك أمران : أحَدُهما : أنه يُوهم الضَمِير وذلك أنه إذا قيل قاما أخَواك احتمل أن تكوَن الألفُ علامةً واحتمل أن تكون ضمِيرًا ، وكونهما ضميرين هُوَ الأصل والكثيرُ ، وإخراجُهما عن الأصلِ وجَعْلهما علامتين خلافُ الظَّاهِر ، فيحصل اللبس ، وقد كـان الغرضُ من إلحاقِ العلامة رفع اللبس فكيف يرفع اللبسُ باللبس ؟ الثانى : أن التأنيث

= كل نبات ليس بشجر والشاهد فيه حذف التاء من أبقلت لضرورة الشعر ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان .

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس وانظر ديوانه صفحة ١٢٠ برواية . ألوى بها " وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٣٩ وابن يعيش ٥ : ٩٥ / ٩ : ٦ ، ٤١ والخزانة ٤ : ٥٧٨ ، والعينى ٢ : ٤٦٦ / ٤ : ٣٢٧ والتصريح ١ : ٢٧٨ .

(٢) عجز بيت وصدره : ....·.
فإما ترَى لِمَتي بُدِّلَــت
والشاهد فيه حذف التاء من أودت لضرورة القافية ، اذ أن الفعل يتحمل الضمير العائد الى المؤنث المجازى والقافية مردفة ولذلك لم يستطع ان يقول أودت بها مع استقامة العروض بها ويسوغه ان الحوادث بمعنى الحدثان ، ويروى صدر البيت هكذا : فاما تريني ولى لمة .·. ....

لازم للكلمة ولا كذلك التثنية والجمع فإنهما قد يفردان وكذلك المؤنث غير الحقيقى يلزم ولا يذكر إلا فى لغة آخرين فهو فى لغة المؤنثين له لازم أيضا .

وذكر السيرافى وجها آخر : وهو أن التذكير والتأنيث جنسان متباينان ليس أحدهما بعض الآخر ، بخلاف المثنى والمجموع ؛ لأن تركيبهما من المفرد فلم
١٧٧ يجعل / بين فعلهم فصل كما لا فصل بين الثلاثة والأربعة ، ومنزلة الواحد من الاثنين منزلة الثلاثة من الأربعة فى الزيادة .

وقد كان حقه أن يقول : وحذفها فصيح لا أفصح ، فإنه قد يوهم أن إثباتها فصيح أيضا وليس كذلك ، فإن الفصيح ماكثر فى كلامهم وهذه اللغة قليلة جدا منها قوله :

.... يعصرن السليط أقاربه (١)

وحكى الكسائى : أكلونى البراغيث وفى الحديث .. يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل " (٢) وفيه أيضا .. تخرجن العواتق وذوات الخدور " (٣) وأنكر بعضهم هذه اللغة رأسا وأول جميع ما يأتى من ذلك .

قال الرمانى : الألف فى قاما أخواك ضمير فاعل والفعل والفاعل خبر مقدم " لأخواك " (٤) ومنهم من يجعله بدلا .

وأنكر سيبويه ورود هذه اللغة فى القرآن وأول قوله تعالى " وأسروا النجوى الذين ظلموا " (٥) وكذلك قوله تعالى " ثم عموا وصموا كثير منهم (٦) " (٧) .

---

(١) سبق شرحه صفحة ٦٩ والشاهد (يعصرن) اذ جمل فيها ضمير أقاربه الفاعل وأتى به مؤنثا للأقارب ، لأنه أراد الجماعات .

(٢) عن أبى هريرة كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر البخارى ٢ : ١٧٣ .

(٣) أخرجه مسلم كتاب العيدين .

(٤) نص عليه فى الهمع ١ : ١٦٠ غير معزو لقائله .

(٥) الاية ٣ من سورة الأنبياء .

(٦) الاية ٧١ من سورة المائدة .

(٧) وانظر الكتاب لسيبويه ١ : ٢٣٦ .

وأكثر ماتمس الحاجة إلى هذه العلامة في أسماء الاستفهام ، لأن اللفظ يكون واحدا والمسمى كثير كقولك : جاءني من في الدار وأنت تريد جماعة أو مثنى فلا يظهر المراد إلا بالعلامة .

قال رحمه الله تعالى : والفاعل مرتبته أن يلي الفعل ومرتبة المفعول الأولى به .

قلت : مرتبته أن يلي الفعل ، لأنه كالجزء منه ولذلك تسكن لام الفعل في نحو ضربت وتلحق علامة الاعراب بعده في نحو يضربان وينسب إليهما معا في نحو كنتي (١) وأيضا لا يستقل الكلام إلا به ، ويستغنى عن المفعول فكان تقديمه أهم .

قال رحمه الله تعالى : ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة الاخر وقد

١٢٨ يجب : فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول أو مقرون / بإلا أو في حكم المقرون وجب تأخيره وفي الأخرى : ثم كل واحد منهما يقع في مرتبة الآخر إما وجوبا وإما جوازا فلنحصر مكان الوجوب ليعلم مكان الجواز : كل فاعل اتصل بضمير يعود إلى المفعول أو اقترنت به إلا أو كان في معنى ما اقترنت به أو أسند إليه مصدر أضيف إلى المفعول به وجب تأخيره .

قلت : اعلم أن هذا يقع على ثلاثة أحوال (٢) : أحدهما : أن يتقدم المفعول وجوبا فيتأخر الفاعل وجوبا والثانية : أن يتقدم الفاعل وجوبا . الثالث : أن يجوز الأمران توسعة في الكلام .

وقد ذكر للحالة (٣) الأولى ثلاث صور : إحداها : أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو ضرب زيدا غلامه برفع الغلام ، لأنه لو لم يتأخر لوجب تقديم المضمر على المظهر العائد عليه لفظا ومعنى وذلك لايجوز ، وذلك أن الفاعل لو تقدم لكان في مرتبته ، وما كان في مرتبته لا ينوى به التأخير فيلزم تقديم الضمير لفظا ومعنى . الصورة

---

(١) الكنتي : القوى الشديد والشيخ الكبير لأنه يحكي عن زمانه بكنت فكأنه منسوب اليه وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٠٦ .

(٢) ب في ثلاث مراتب .

(٣) ب للمرتبة .

الثانية : أنْ يتقدَمَ على الفاعلِ إلّا نحو ماضرَب زيدًا إلا عمروٌ ، وإنما وجَب التأخير لقصْدِك الحصر في الفاعِلِ فلابد أنْ يتقدم نفْيُ ماسِواه (١) ثم توجب له حتى انك لَوْ قصدْت الحصر في المفعول لزم تأخيرُه أيضًا ، فبالتأخير يرتفع اللبسُ في أن الحصْر وقع في الفاعِل ، وذلك أن مَعْناه ماضرب زيدًا أحدٌ إلا عمروٌ ومعْنى الثاني ماضرَب أحدٌ أحدًا إلا عمْروٌ زيدًا ، فألزم كل منهما مرتبته ليرتفع اللبسُ ، ولايتم هذا إلا بأن نقول : أو مقرونٌ بإلا والمفعول متقدم ، والا إذا قلنا ماضرب إلا عمْروٌ زيدًا على مَعْناه الأول فالفاعل فيه / مقرونٌ بإلا ولايجبَ تأخره عن المفعُول . الصورة الثالثة : أن يكونَ فِي مَعْنى المقرونِ بإلا كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(٢) . ١٧٦

وزاد في المتأخرة صورةً رابعةً وهي ماإذا أضِيف المصدرُ إلى المفعُول فإنَّه يَجبُ تأْخِيرُ الفَاعِلِ نحو قولك : أعْجبني ضَرْبُ عمرٍو زيدٌ إذا كان زيدٌ فاعلاً .

قال رحمه الله تعالى : وكل فاعِلٍ لاقرينة تفصل بَيْنه وبَيْن المفعُول لا في اللفظ ولافي المعْنى وَجَب تقديمُه وفي الأخرى وكل فاعِلٍ لاقرينَة تفصل بَيْنَه وبَيْن المفعُول لا في اللفظ ولافي المعْنى ، أو كان مضمرًا لم تقترن به إلا ولاأسند إليه وصْفٌ جارٍ على غيرِ مَنْ هُو له وَجَب تقديمُه قلت : الحالةُ الثانية : أن يجب تقديم الفاعل وذلك كل موضعٍ يُخاف فيه التباسُ الفاعِلِ بالمفعولِ ولاقرينة تفصله سوى التقديمِ وجَب تقديمُه حينئذٍ وذلك نحو ضربُ موسى عيسى ويشتُم هذا هذا ، ويَعْني بالقرينة اللفظية ظهور الإعراب في أحدِهما أو في تابعِهما أو ماقامَ مقامَ الإعرابِ في بيان الفاعِلِ منهُما نحو ضربتْ سُعْدى موسى ؛ لأن تاء التأنيث إنما تلحق لتأنيثِ الفاعل فيجوزُ هنا التقديمُ والتأخيرُ لظهورِ الفصل ، ويعني بالمعنوية مثل أكل موسى كمثرى لأنه قد علم الفاعل مِنْ غيره من جِهَةِ المعْنى ، وماعدا هذَيْنِ الموضِعَيْنِ فيجُوزُ التقدِيمُ والتأخِيرُ .

---

(١) ب فيما سواه .

(٢) الاية ٢٨ من سورة فاطر .

والفصل بين الفعل والفاعل بغير المفعول والظرف ليس في قوة الفصل بهما ، إلا أنه قد جاء : (١)

وَقَدْ أدرَكَتْنِي والحَوادِثُ جَمَّةٌ ∴ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاضِعافٍ ولاعُزْلِ (٢)

١٨٠ / وأما المضمر المقترن بإلا فمثاله : ماضرب زيدًا إلا أنا ، ومثال الصفة الجارية على غيرِ مَنْ هِيَ له : هند زيدٌ ضاربتُه هي .

قال رحمه الله تعالى : وللاضافةِ والإضمار وترتيبِ المضمراتِ تأثيرٌ في هـذا البابِ .

قلت : أما الإضافة فنحو أعجبني ضربُ زيدٍ عمرٌو وأخرت الفاعِل لأجلِ الإضافة وقبل الإضافةِ كان يجوز تقديم كل واحد من الاسمين وتأخيره ، فإذا أضفت كان المقدم المضاف فاعلًا كان او مفعولًا لئلا يلزم الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه وأما الإضمار فنحو : ضربت زيدًا وضربك زيدٌ ، فقبل الإضمارِ كان يجوزُ في كل واحدٍ منهما التقديمُ والتأخيرُ فإذا أُضمِرتَ وَجَبَ تقديم المضمرِ ليتصل بالعاملِ ولو أُخرت المضمَر لوجب انفصاله وذلك لايجوز .

ومثال ترتيب المضمرات قولك ضربتُه وضربتُك ، لأن اضمار كل منهما يوجِبُ تقديمه فلما اجتمعا اقتضى ترتيب المضمرات أن يتقدم الفاعِلُ من حيث كان الفعلُ والفاعِلُ كالشيء الواحدِ فيكونُ الضميرُ لذلك متصلًا بعامله ولو تقدم ضميرُ المفعولِ لكانَ ضميرُ الفاعل كأنه غير متصلٍ بعامله (٣) ولأن ضميرَ المتكلمِ متقدِّمٌ على ضميرِ للمخاطب وضمير

---

(١) هو جويرية بن يزيد أو حويرثة بن بدر ونسبه ابن الاعرابي في نوادره الى رجل من بني دارم وانظر الخصائص لابن جني ١: ٣٣١، ٣٣٦ وامالي ابن الشجري ١: ٢١٥ والهمع ١: ٢٤٨ والدرر ١: ٢٠٥ .

(٢) والشاهد فيه أن جملة الاعتراض بغير المفعول والظرف قد تقع بين الفعل ومرفوعه .

(٣) عبارة (ولو تقدم ضمير المفعول لكان ضمير الفاعل كأنه غير متصل بعامله) اضافة من (ب) وأشار في (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر العبارة .

المخاطب مقدمٌ على ضمير النائب ، وفي بعض النسخ ، يتقدم هذا الفصل قوله رحمه الله تعالى : وإن كان الفاعل مضمرًا ليس متصلاً بإلا ولامسندًا إليه وصفٌ جارٍ على غير من هو له أو مصدر مضافٌ إلى مضمرٍ هو أبعد رتبةً منه وجب تقديمه .

قلت : مثال الذي ليس بمتصل بإلا نحو ضربت زيدًا وضربتك ، واستظهر بقوله ليس متصلاً بإلا على مااتصلت به إلا من الفاعل المضمر ، لأن الفاعل هناك لايكون إلا مؤخرًا كالظاهر الذي تتصل به إلا من نحو ماضرب زيدًا إلا أنا / ومثال ١٨١ ماأسند إليه وصف جارٍ على غير من هو له : هند زيد ضاربته هي فيجب الإبراز والتأخير أما وجوب الابراز فعند البصريين [١] خوفًا من اللبس في كثيرٍ من المواضع على مايأتى تقريره إن شاء الله تعالى .

وهذا بخلاف الفعل فإن حروف المضارعة تكشف عن المعنى فإذا قُلْتَ نَحْنُ الزيدون نكرمهم علم من قولك نكرمهم بالنون أنه للمتكلم فلايلبس ، لأن النون لاتكون إلا للمتكلم وكذلك أنا زيد أضربه ، أما إذا أتيت باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربون فإنه صالحٌ للمتكلم وغيره ولاقرينة تميزه فتعين الإبراز ليعلم المراد ، فإنْ قلت ضمير المفعول في قولك أنا زيد ضاربه تبين أن ضاربًا مسندٌ إلى أنا ، إذ لو كان مسندًا إلى زيد لقلت : انا زيد ضاربى ، وكذلك قولك هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُه هي ، فإن التاء تدل على أن الفاعل مؤنث ، والضمير المضاف إليه اسم الفاعل لزيد لا لهندٍ فلايلبس ، وقد يقع اللبس في حروفِ المضارعة كما إذا قلت : زيد عمرو يضربه ، فإذا قد استوى الفعل واسم الفاعلِ في ذلك ؟ قلت : القرائن المميزة لاسم الفاعل أيضًا الصارفة له إلى من صدر عنه إنما هي خارجة عارضة بخلافِ القرائنِ التي في الفعل فإنها جزءٌ منه ، فلما كانت القرائنُ في الصفة عارضةً لم يعتد بها ، إذ الفرض تميز صاحبِ الصفةِ مِمَّنْ جَرَتْ عليه بذاتيهما لا بالقرائن ، ألا ترى أنهم لايجترئون بالمعنى في الفرق بَيْنَ الفاعل والمفعولِ من نحو أكل زيدٌ الخبزَ حتى يميّزوا بالإعراب ،

---

(١) انظر هذه المسألة في الانصاف ١ : ٥٧–٥٨ .

كيف وإن ذكر المفعول لم يعد يلزم ولا العلامة أيضًا ، وأما زيد عمرو ضاربه ، وإن كان
١٨٢ يقتضى إبراز الضمير إن كان الفعل / للأول ليحصل اللبس لكن الإلباس يقع فى الفعل
فى صورة واحدة وهى التاء من حروف المضارعة أما غيرها فلا وأما فى اسم الفاعل
فيقع كثيرًا فانلزم من وجوب الإبراز لرفع اللبس الواقع كثيرًا وجوب الإبراز فى صورة
واحدة .

وأما وجوب تأخير هذا الضمير فى الصفة فمن حيث أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله البتة ويضاف إلى المفعول وإذا اتصل المفعول تأخر الموقوع لا محالة ، وقوله أو مصدر مضاف هو أبعد رتبة مثاله عجبت من ضربك أنت أو من ضربك أنا .

قال الشلوبين : ولا معنى لهذا الشرط ، لأنه كذلك وإن كان مضافًا إلى مضمر هو أقرب رتبة منه نحو عجبت من ضربى أنت أو من ضربك هو فالصواب أن يقول : أو مصدر مضاف إلى المفعول به ، كما قال فى موضع آخر : وهذا الموضع كثر الاختلاف فى النسخ فبعضها ما ذكرناه وقديمناه وفى بعضها أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما أصلحناه وهو الصحيح ، لأن المصدر إذا كان مضافًا إلى المفعول به لم يصح تقديم الفاعل فيه لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولم يقع اختلاف فى النسخ فى الموضع الآخر ، وهذا يدل على أنه الذى قاله الجزولى وأن الآخر تغيير عليه ، لأن ذلك الفصل هناك فى معنى هذا ، ولم تختلف النسخ هناك فينبغى ألا يختلف هنا (١).

وقد كان أخصر ما ذكره أن يقول : وإن كان الفاعل مضمرًا لم يعد متصلًا بإلا ولا مسندًا إليه ما أضيف إلى مفعوله وجب تأخيره ، فإن الصفة الجارية على غير من هى له إنما تأخر الفاعل فيها وهو مضمر لما أضيفت الصفة الجارية على غير من هى له إلى
١٨٣ مفعول الفاعل / وكذلك المصدر المضاف إلى الفاعل موطئة تأخير الفاعل فيهما إضافة
الرافع إلى المفعول به فكان ينبغى أن يأتى بما ذكرناه ليكون ذلك أخصر ، وليكون تصريحًا بالعلة فى تأخير الفاعل وهو مضمر ، فإن قلت : الضمير فى قوله هو أبعد رتبة على ماذا يعود ؟ قلت : يحتمل أن يعود إلى المضمر الفاعل فيكون التقدير : ولا أسند إليه مصدر مضاف إلى مضمر ذلك الفاعل أبعد رتبة من الضمير الذى أضيف إليه المصدر فإنه إذا كان كذلك يجب تأخير الفاعل نحو زيد أعجبنى ضربك هو ، لأن المصدر لما أضيف إلى مضمر أقرب

(١) انظر الشرح المستنير لوحة رقم ...

رتبةً من الفاعل والفاعلُ ليس بمتصل تمنون أن يتأخر ، فحاصله أن كل مصدرٍ أُضيف إلى المفعول المضمر هو أقربُ رتبةً فى باب المضمراتِ من الفاعل وهو منفصل فإنه يجب تأخير الفاعل ويحتمل أن يعود الضمير إلى المضمر الذى أضيف إليه المصدرُ فيكونُ التقدير : ولا أسند إليه مصدرٌ مضاف إلى مضمرٍ ذلك المضمر المضاف إليه المصدر أبعد رتبة من الفاعل فى باب المضمراتِ فيكون مثاله : يعجبنى ضربكَ أنا وزيدٌ يعجبنى ضربه أنت ، ولعله قصد المعنيين جميعًا فلذلك لم يوضح أمر من يعودُ إليه بل جعله محتملاً للمثالين ، وإنما أتىَ بأو التى هى لأحدِ الشيئين ، لأن أوْ فى جانب النفى تعم تقول لاتضرب زيدا أو عمرا ومنه قوله تعالى " فلاتُطِع مِنْهُم آثِمًا أوْ كَفورًا " (١) أى لاتطع أحدَهُما ، وأيهما أطاعَ فقد خالف فكانت عامةً ، وبعضهم يقول هِى فى الآية لأحدِ الشيئين على بابها وإنما استفيد العمومُ مِنْ خارجٍ .

١٨٤ وفى نسخة أخرى : وإذا كان / الفاعلُ والمفعولُ مضمرين متفاوتى الرتبةِ واتصلا بالمصدرِ لم يكن الفاعلُ إلا أقربَ رتبةً ولا المفعول إلَّا أبعد رتبةً ومثاله أعجبنى ضربيك وضربكه قد متَ ضمير المتكلم على غيرِه ، لأن صورة ضمير الفاعل قد قامت فى عين رتبة المضمراتِ للفرق بين الفاعلِ والمفعول ، وتقول عجبت من ضربك هو نتقدم المفعولَ لأنه مخاطبٌ ، وتؤخر الفاعلَ لأنه غائبٌ ، وإنما وَجَبَ هذا الترتيب فى المضمراتِ لأن الكلام (٢) ينشأ أولا مِن المتكلم إلى المخاطِب حتى ينتهى إلى الغائب فكان المتكلم متقدِّما .

وقال رحمه الله تعالى فى النسخة الأخرى : وإذا كان الفاعلُ والمفعولُ به مضمرين على رتبة واتصلا بالمصدرِ لم يكن الفاعلُ إلا المقدم .

قلت : مثال هذا ظننتنى قائمًا فإن ضمير الفاعل والمفعولِ فى رتبةٍ واحدةٍ فترجح الفاعل بالتقديم المستحق له .

---

(١) الاية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) (لأن الكلام) اضافة من (ب) .

ثم قال : وإن كانَ أحدهما أقرب رتبة والآخر أبعد لم يتصلا به معًا إلا والأقرب هو الفاعل والمقدم .

قلت : مثاله أعجبني ضربيك فالفاعل هي الياء التي للمتكلم .

ثم قال : وإن كان الفاعل أبعدُ رتبةً ولم ينون المصدر ولا فيه ألف ولام فصلت أحدَهما جاريًا على ما يجب له من الإعراب ، والأجود أن يكون المنفصلُ هو المفعول لأن إضافة المصدر إلى الفاعل الذي به وجوده أولى من إضافته إلى المفعول الذي يقع به .

قلت : مثاله زيد أعجبني ضربك هو ومثال أن ينون المصدر قولك أعجبني ضربٌ أنت إياه وأعجبني الضربُ أنت إياه ، قوله والأجود أن يكون المنفصل المفعول به مثاله أعجبني ضربك اياه .

185 قال : وقول أبي القاسم (1) في الفصل إذا تأخر ثنى وجُمع أي لحقه / ما يدل على كون فاعله المضمر فيه مثنى أو مجموعا وإذا تأخر ثُنى وجُمع أي لحقه ما يدل على كون فاعله المضمر فيه مثنى أو مجموعا ، قلت : هذا ظاهر وبعضهم تأوله بأن الأصلَ أن يقول ثنى وجمع الضمير الذي يكونُ فيه إلا أنه اشْتَبَه على القارئ أو الكاتب فخلط الألفَ باللام فصار للضمير الذي يكون فيه واستمرت النسخ على ذلك والله أعلم .

قال رحمه الله تعالى : نوعٌ منه آخر .

قلت : يعني من بَابِ الفاعل .

(الموصُولاتُ) قال رحمه الله تعالى : من الموصولاتِ الاسمية الذّي والتي وأي بمعنى الّذي وأية بمعنى الّتي ومَنْ وما وذُو الطائية والألف واللام بمعني الذي وذا إذا كانت مَعَ ما الاستفهامية وأريد بهما معنى الذي والألى (2) بمعنى الذين

---

(1) انظر الجمل صفحة ٥ .

(2) (الألى) رسمها الناسخ الأولى .

وقال فى الأخرى : والموصولات ضربان : اسم وحرف ، فالاسم : الذى والتى وأى ، بمعنى الذى وأية بمعنى التى ومَنْ ومابمعنى الذى والتى وذو الطائية لأنها بمعنى الذى وذا فى ماذا فعلت؟ إذا أريد بها معنى الذى .

قلت : إنما أتى بمَنْ فى النسخة الأولى التى بمعنى التبعيض فرارا من دعوى الحصر ولأنه لم يذكر اللذين واللتين والذين ويعنى بالموصول الاسم الذى لابدّ له فى دلالته على معناه من جملة أو ماتنوبها تضم إليه ، إما كالجزء منه على رأي وإما كالصفة مع الموصوف على رأي وذلك علة بنائها أعنى افتقارها فى دلالتها إلى غيرها .

والموصول على ثلاثة أضرب : ضرب اتفق على اسميته وهو المذكور فى هذا الفصل ماعدا الألف واللام وضرب اتفق على حرفيته وهى أنْ وأنّ وكيْ ، وضرب اختلف فى

١٨٦ اسميته وهو الألف / واللام وما المصدرية ، أما الألف واللام فذهب المازنى إلى أنهما حرف التعريف على بابها والعائد يرجع إلى الموصوف المحذوف ، فإذا قلت الضارب فمعناه الرجل الضارب ونحوه [1] .

وقال ابنُ السراج [2] وغيره هى اسم والضمير يعودُ إليها وكأنه يجعلها لام لذى فيقول : الذى تخفف من أوجهٍ حتى لايترك منه إلا اللام قال : والحذف وإن كان على خلاف الأصل لكن عود الضمير على غير مذكور ، وحذف الموصوف أيضا على خلاف الأصل فتعارضا ، كيف وأن الحذف أيضًا لازمٌ على مَنْ جَعَلَ اللام هى التى للتعريف فإنه يكون قد حذف لذى بكمالها وأبقى آلةَ التعريفِ لاغير ، وفيماذكرناه إبقاء بعض المحذوف فكان أولى .

والفرق بين الموصولِ الذى هو حرف وبين الاسم لايظهر إلابعَوْدِ الضميرِ فمااحتاج إلى الضمير فهو اسمٌ وما لايحتاج فهو حَرْفٌ إذ الضمير لايعودُ على الحرف أصلاً .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١ : ٢٥٥ ورضى الدين فى شرح الكافية باب الموصول وابن هشام فى شذور الذهب صفحة ١٤٨ الطبعة السادسة مطبعة السعادة .

(٢) جاء فى المحصل شرح المفصل لأبى البقاء العكبرى مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩٢ نحو ٢ : ٨٣ ب " وابن السراج يقول : هى اسم والعائد يرجع اليها " وانظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٨٦ ، ٢٢٧ .

وفرق آخر : وهو أن الحرف الموصول مع صلته يكون اسمًا أى يصاغ منه اسم ولا كذلك الذى وأخواتها فإنها اسمٌ من غير صياغة بل بنفسها والصلة منها بمنزلة الصفة من الموصوف التى توضح أمره ومعناه ولذلك سُميت الموصولات بهمه .

وأما "ما" المصدرية ففيها أيضًا خلاف [١] ، فمَنْ أوجب عَوْدَ الضمير إليها جعلها اسمًا ، ومَنْ لم يوجب عود الضمير جعلها حرفًا والاسم هو المصوغ من الجميع ، ومن جعل الصلة بمنزلة الجزء فى الموصولات الاسمية لم يجعل للصلة موضعًا من الاعراب ، ومن جعلها صفةً جعل إعرابها تابعًا لإعراب الموصوف ، والقول الأول أقوى ؛ لأن الجملَ نكراتٌ والموصولات الاسمية معارف فلا توصف بها ولأن ما ومَنْ لا توصف

١٨٧ / إجماعًا ولأنها فى الحرفيات أجزاء بلا خلاف فكذلك فى الاسمية ، ولذلك يسميها سيبويه [٢] الحَشْوَ ، والأولى أن يقول إنها بمنزلة الصفة من حيث أن الذى اسم وإلا كانت بعض اسم وبعض الاسم حرفٌ ومنزلة الجزء من حيث احتاج الموصول إليها واختلاطه بها .

إذا عرفت هذه المقدمة فنقول : من الأسماء الموصولة الذى ومثناه ومجموعه ثلاثتها والتى ومثناها ومجموعها ثلاثة أيضا وأى ومؤنثها أية ومن وما فالجملة عشرة وهى الكثيرة الاستعمال ، وأما ذو الطائية وذا مع ما والألى [٣] فقليلة الاستعمال وهى معها ثلاثة عشر ، وأما الألفُ واللام فرع الذى والتى سواء قيل إنها اسمٌ أو حرفٌ .

ولم يُعْرَبْ مِنَ الجميع إلا أى وأية لتمكنهما بالاضافة وقيل حملًا لها على كل أو بعض ، وأما ذا فلا تكون اسمًا إلا مع ما فى قول سيبويه كقولك ماذا صَنَعْتَ ؟ [٤] أى ما الذى صنعته ؟ وما هى الاستفهامية وصلة ذا ما بعده ، وقد يذكر العائد وقد يحذف وهو الأكثر وما مبتدأ وذا خبرها .

---

(١) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ١ : ٨١ .

(٢) انظر المحصل فى شرح المفصل ٢ : ٨٠ ب .

(٣) (الألى) رسمها الناسخ الأولى .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ٤٠٥ .

وفى ذا وجه آخر وهو أن تكون زائدة والاخبار عن ما لا غير كأنك قلت : ماصنعت ؟ أى أى شئٍ صنعت ؟ والفرق فيهما يظهر بالجواب ، فإن كانت بمعنى الذى اختير رفع الجواب ، وإن كانت زائدة اختير النصب ، وعلى الوجهين جاء قوله تعالى : " يسألونكَ ماذا ينفقُونَ قُل العَفوُ " (١) رفعا ونصبا (٢) ولهذا احترز بقوله وأُريد بها معنى الذى ، والكوفيون (٣) يجعلون ذا وحدَها بدونَ ما موصولة واستدلوا بقول الشاعر : (٤)

. . . . ∴ . . . . . وهَذا تحمِلِينَ طَلِيقُ (٥)

قالوا ومنه قوله تعالى " ثُمَّ انتمْ هؤُلاءِ تقتلُونَ أَنفُسَكُمْ " (٦) و " ومَاتِلكَ بيمينِكَ ياموسَى ؟ " (٧)

١٨٨ وهذه كلها عند البصريين (٨) أسماءُ إشارة على بابها وعند هم (٩) بمعنى الذى / واما ذو فلاتكونُ بمعنى الذى إلا فى لغةِ طيىء وأنشدُوا : (١٠)

---

(١) الاية ٢١٩ من سورة البقرة .

(٢) بالرفع على أن ما استفهامية وذا موصولة وهذه قراءة أبى عمرو والباقون بالنصب على أن ماذا اسم واحد فيكون مفعولا مقدما (انظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ١٥٧) .

(٣) انظر الهمع ١ : ٨٤ .

(٤) هو يزيد ابن مفرغ وانظر ديوانه صفحة ١١٥ والمحتسب لابن جنى ٢ : ٩٤ وابن يعيش ٢ : ١٦ / ٤ : ٢٣ ، ٢٤ ، ٧٩ والخزانة ٢ : ٥١٤ / ٣ : ٨٩ والتصريح ١ : ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ / ٢٨١ : ٢٠٢ والهمع ١ : ٨٤ والدرر ١ : ٥٩ وشرح شذور الذهب صفحة ١٤٧ .

(٥) قطعة من عجز بيت وهو بتمامه :

عَدَسْ مالِعَبَّادٍ عليكَ إمَـارة ∴ نَجوتَ وهَذا تحمِلِينَ طَلِيـقُ

عدس : اسم صوت يزجر به الفرس ويروى أمنت بدلا من نجوت والشاهد فى (ذا) حيث يجعلها الكوفيون موصولة وحدها بدون ما .

(٦) الاية ٨٥ من سورة البقرة .

(٧) الاية ١٧ من سورة طه .

(٨) انظر الانصاف ٢ : ٧١٧ .

(٩) أى عند الكوفيين .

(١٠) هو سنان بن الفحل الطائى وانظر التصريح ١ : ١٣٧ والهمع ١ : ٨٤ والدرر ١ : ٥٩ والخزانة ٢ : ٥١١ .

.... ∴ وبئرى ذو حفرتُ وذو طويت (١)

أى التى حفرت ، ومن كلام الفراء : أنا الفراء ذو سمعت بى ، وعلة بنائها ماذكر فى الذى ، والأفصح فيها الإفراد والتذكير على كل حال ، وقد جاء فيها التأنيث والتثنية والجمع قليلا ، وجعلها فى المتأخرة بمعنى التى لما رآها فى البيت صفة للبئر والبئر مؤنثة .

وأما الألى فجمع الذى من غير لفظه مرادف للذين فى معناه قال الشاعر : (٢)

وإن بنى عمى الألى يخذلوننى ∴ على حادثات الدهر إذ يتقلب (٣)

وكأنه احترز بقوله والألى بمعنى الذين عن ألى المقصورة التى للإشارة ، ولايحتاج إلى ذلك لأن الموصولة منها يلزمها الألف واللام والتى للإشارة لايصح دخول أداة التعريف عليها ، والغرض من مجئ الذى وأخواتها التوسل الى وصف المعارف بالجمل ، لما كانت النكرات توصف بالجمل أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك ولم يمكن ذلك مع بقاء الجملة على تنكيرها فأتوا بالذى المعرفة وصلة بينهما ولهذا نظائر فى كلامهم منها ذو بمعنى صاحب وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس وأى إلى نداء مافيه اللام وهمزة الوصل توصلا إلى الابتداء بالساكن ، فإن قلت فما ومن لايوصف بهما قلت : لما كان لفظ من وما لفظ النكرة وإن كانا معرفتين لم يوصف بهما مراعاة للفظ أو لأنهما على لفظ الحرف فامتنع الوصف بهما كما يمتنع الوصف بالحرف ، أو نقول : الغرض من المجئ بها الوصلة إلى الإخبار عن الموصوف بالجمل وهذا مطرد فى الكل .

---

(١) عجز بيت وصدره :

.... ∴ فان الماء ماء أبى وجدى

والشاهد فيه أن (ذو) تكون بمعنى الذى فى لغة طيئ ليس الا .

(٢) هو مرة بن عداء الفقعسى وانظر التصريح ١ : ١٣٢ والهمع ١ : ٨٣ والدرر ١ : ٥٧ والحماسة البصرية ١ : ٧٥ .

(٣) ويروى رأيت مكان ان وحدثان الدهر مكان حادثات والشاهد فيه أن الألى بوزن العلى المشهور وقوعها بمعنى الذين للعقلاء المذكورين .

١٨٩ قال رحمه الله تعالى ومِن الحرفيات/ أنَّ الناصبة للأسماء وأنْ وما وكي المصدريات وقالَ في الأخرى . والحرف الذي في مَعْنى الاسم هُوَ الألف واللام بمعنى الذي والتي والذي هو مع مايوصل به في تأويل اسْم أنَّ الناصبة للأفعالِ وما المصدرية وكي الناصبة بنفسِها وأن الناصبة للأسماء .

قلت : قد ذكرنا الخلافَ في الألِف واللام وقد اختار الجُزولي أنها حرفٌ اعتبارًا بالظاهِروقد ذكرنا مافيهِ ،وجعلت هذه الحروف موصُولات لماذكر من أنها مَع مابعْدَها في تأويل اسم كالموصُول ،ولهذا صح دُخول حرفِ الجر عليها وعوملت معاملة الاسم ، وإنِ كان كل واحدٍ منهما إذا جرد النظر إليه حرفًا ، ولذلك لم يَعُد الضميرُ عليه ، واحترز بقوله المصدريات عن أن التي للتفسيرِ والزائدة وعن كَيْ الجارة ، وفي النسخةِ الأُخرى عن الجارة بقوله الناصبة بنفسها ، لأن الأُخرى تنصب بتقدير أن ومثالُ الموصولة جئتك لكي تكرمني أي للإكرام .

قال رحمه الله تعالى : ولابدَّ لها من صِلةٍ .

قلت : أمَّا الاسمية فلابدّ لها من شيئين : من صِلَةٍ ومن عائدٍ وأَما الحرفيَّة فلاتحتاج إلَّا إلى أحدِهما وهي الصلة ،ولايشكل بقولهم بَعْد اللتيا والتي فإنَّهما جاءت غير موصولة بشيءٍ ، لأنا نقول : الصلة بلاشك مقدرة ، وحكم المقدر حُكم المحقّق فكأنها مذكورةٌ ،وإنما تُرك ذكرها تفخيمًا وتعظيمًا أي بَعْد القصة التي عظمت عن الوصفِ مع جريها مثلا ،والامثال مِنْ شأنها أن تُشَوَّه لتسمير .

١٩٠ قال رحمه الله تعالى : ولاتكون إلاجملةً أوفي معنى جملة قلت/ لما كان الغرضُ من سياقها التوصل إلى الوصف بالجمل لزم أن تكون الصلةُ جملةً وإلا لمْ يحصل الغرض ،وأيضا لشدةِ إبْهامِها لم تبين إلا بالجمل كمافعل في حَيْث التي لاتضاف إلا إلى الجملة وقوله : أو في مَعْنَى جملة يدخل فيه شيئان : اسم الفاعِل الذي هُو صلة الألف واللام فإنه وإن كانَ مفردًا لفظًا حيث لم يعتد بالضمير الذي فيه لكنه في مَعْنى الجملةِ والثاني الظرف نحو قولك الذي في الدارِ فانه في مَعْنَى الذي استقر في الدّارِ ، وَهاهنا يقدر متعلق الظرف بالفعل بالإجماع وقال في الأخرى : ولابدَّ للموصُول من صلةٍ ،فصلة الاسم لاتكون إلا جملةً .

قُلت : لما كان يعتقد أن الألفَ واللام حرف ولاتُوصل إِلَّا باسم الفاعل أو المفعول المفردين لم ينظر إلى الظرفِ لأنه عنده جُملة ٠

قال : فَصِلة الاسْم لاتكونُ إلا جُمَلةً ٠

قال رحمه الله تعالى محتملة للصّدْق والكَذِب٠

قلت : الجُملة الخبرية هِيَ التى تَحْتمِلُ الصدق والكذب موجبة كانَتْ أو منفيةً ، لأن الغرضَ بها إيضاح الذى وأخواتها ، وذلك لايحصل إلا بالإخْبَار عن شئٍ فإن لم يكُنْ كذلك كالأمرِ والنّهى والإِسْتَخبار والنداء لم يجز أن تكون صلة للموصول إلا على إضمارِ القول ، وفى التعجب والقسم خِلافٌ من غير إِضْمارِ القول ، أما الحرفِ الموصول فقد لايعتبر فيه ذلك تقول : أمرتك بأن قُمْ وقلت لك أن قُمْ ، هذا على قول الأَكثر ، وبعضُهُمْ يقدر القول فيكون المعْنى : أَمرتك بأنْ قُلتُ لَكَ قُمْ ، وعلى هذا يكون كلام الجزولى مخرجًا على الوجهين ٠

قال رحمه الله تعالى : غير متقدمة على الموصولِ ولا على شئٍ منها ٠

قلت/ كما لايتقدم المضافُ إليه على المَضاف ـ لأن كلا مِنْهما يُوَضّح ماقَبْلَه ١٩١
ويبينه ولأنها تَجْرِى مَجْرَى الجُزْءِ أو الصفة ، وكلاهما لايتقدم على متبوعِهِ وكذلك لايتقدم شَئٌ من الصلةِ أيضًا ، لأنها بعضها مع بَعْض كالصلةِ مع الموصولِ فى ارتباطِ بَعْضِها مع بعضٍ قبل الصلةِ[1] فأما قول الشاعِر :[2]

كَانَ جَزائِى بِالْعَصَا أَنْ أجْلَدَا [3]

---

(١) ب قبل أن تكون صلة ٠

(٢) هو العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٧٦ وانظر المحتسب لابن جنى ٢ : ٣١٠
والمنصف لابن جنى ١ : ١٢٩، ١٣٠ : ٣/ : ٢٠، وابن يعيش ٩ : ١٥١ والخزانة
٣ : ٥٦٢ والعينى ٤ : ٤١٠ والهمع ١ : ٨٨ / ٢ : ٣ والدرر ١ : ٨٢/ ٢ : ٢٠

(٣) رجز والشاهد فيه جواز تقديم معمول أن المصدرية وهذا على مذهب الفراء وقبله

وآضَ نَهْدًا كالحِصانِ أجْرَدَا ∴ رَبَّيْتُهُ حتَى تَمعْدَدَا

كانَ جَزائِى بِالعَصَا أَنْ أجْلَدَا

فليس المجرور متعلقًا بالفعل الَّذِى بَعْدَ أن بل بِفعلٍ آخر مقدر قبله من جنسِ المذكور المفسر له ·

وأجَازَ الأخفشُ تقدم الظرفِ والجار مَعَ المجرور إذا كان فضلةً فى الصِّلةِ ، فأما إذا كان كل الصلة فلايجوزُ أبدًا (١)

قال : وغير مفصُولٍ بينها وبَيْنَ الموصول ولابَيْنَ أبعاضِها بأجنبى ·

قلت : لأنّها موضحة للأول مبينة له فصارت كالمضافِ والمضافِ إليه ، فلايجوزُ الفصل بينهُما كالمضافِ والمضافِ اليه ·

قال رحمه الله تعالى ولابدّ من اشتمالِها على ضميرٍ يعودُ إلى الموصول مالم يكُنْ الموصول حرفًا وقال فى الأخرى : ولابُدَّ فيها من ضميرٍ يعود على الاسمِ الموصولِ لفظًا أو نيةً ·

قلت : لأنَّ الجملةَ غنيةٌ مستقلةٌ بنفْسِها غير متعلقة بغيرها ، فلابُدَّ إذًا من رابطٍ يعلقها بالموصُول وذلك هو الضميرُ ، وقيل لما كانت تجرى مَجْرى الصفة لم يكن بُدٌّ من ضميرٍ فيها كالوصفِ المشتق من الفعلِ والحروفُ لاتوصفُ فلم تحتج إلى الضمير (٢) ولأن الضمير لايعود إلّا إلى مايصح الإخبار عنه والحرف لايُخبرعنه ، وقوله لفظًا أو نيةً ، اللفظى مثل قولك الذى ضربته زيدٌ والمنوى : الذى ضربتُ زيدٌ بحذف الضميرِ لفظًا وإرادته نيةً ·

قال رحمه الله تعالى : ولايفيد المقصود إلا والصلة معلومة للسَّامع وفى الأخرى

١٩٢ ولايفيد الموصُول / أى ولايفيد الموصول مقصودًا إلا إذا كانَ السامعُ يَعْرِفُ الصلةَ قبل الاخبار ، ولأن الغرضَ من الصلةِ إيضاح الموصُول بها والإيضاحُ لايحصل بالمجهُول وهكذا تقول فى الجملةِ الواقعة خبرًا وحالًا وصفةً ، وقيل لايشترط أن تكوَن الصلةُ معلومةً إلَّا إذَا كانَ الموصولُ مخبرًا عنه فقط ، لأن المخبَر عنه يشترط أن يكونَ معلومًا معرفةً ،

---

(١) ب اجماعا ·

(٢) (الضمير) اضافة من (ب) وهو بياض فى (أ) ·

والموصولُ لايتعرف إلا بالصلةِ ، فلابد أن تكونَ معروفةً وإنما جازَ أن يُعَرَّفَ الموصولُ بالجملةِ مع أنها نكرة لأن فيها ضميرًا هو معرفة ، والصحيح أن التعريفَ حصَلَ بكونِ الجملة معلومة للمخاطبِ ، فلايقال الذى قدم مِن الحضرة إلا لمن عَرَفَ أنَّ شخصًا لايعنيه قدم من الحضرة أو بلغه ذلك ، فإذا قيل له الذى قدم من الحضرة زيدٌ تَشَخَّصَ عنده حينئذٍ ذلك الشخصُ وتَمَيَّزَ وقال فى الأخرى : ولايكون إلَّا فى علمِ المتكلم أو اعتقادِه أنها معلومة للسَّامع ، لأن تعريفَ الاسمِ الموصول إنما هو بها كانت فيه الألف واللام أو لمْ يكونا فيه .

قلت : الذى لاتكونُ فيه الألف واللام نحوَ ما ومَنْ وأى وفيه إشارةٌ إلى الرد على من زَعَم أن تعريفَ الموصول إنما هو بالألفِ واللام فنقض ذلك عليه بالموصول الذى لاحَرْفَ تعريفٍ فيه مع أنه معرفةٌ ، كما أن مافيه حرف التعريف معرفة ، فإذا التعريفُ حصل بغير الحرفِ وذلك هو الجملة بالإجماع ، وإنما دخل حَرْفُ التعريفِ فى بعضِها تحسينًا للفظ ، لأنهم كرِهُوا أنْ يَصِفُوا المعرفة بما لفظه لفظ النكرةِ ، فأتوا بحَرْفِ التعريف مُزيلًا لهذه الكراهية لفظًا ، والتعريفُ بغيرها ، هذا هو الصحيح عِنْد المحققين .

قال رَحِمَهُ اللهُ تعالَى : ولاتوصل أن إلَّا بالجملةِ الاسميةِ ، ولاتوصل أن وكى ١٩٣ إلَّا بالجملةِ / الفعليةِ ، وأكثر ماتوصل ما بالجملة الفعلية وقال فى الأخرى : وتكونُ هذه الجملة اسمية وفعلية ، وماوصل به موصُول الاسم من ظرفٍ ففيه ضميرٌ يعودُ على الموصولِ ، ولايكون المحذوفُ العامل فيه إلا فعلًا ، فالصلة به إذًا صلة بجملةٍ فعليةٍ .

قلت : جعل الحرف الموصول على ثلاثة أضرُب ، الأول : مالايوصل إلابالجملةِ الاسميةِ وهى أنَّ لأنها مِن عوامل الأسماءِ فلاتدخل إلا على الاسْمِ فتكون الجملة اسمية لأ نَّ الجملة الاسميةَ هى التى بُدِئ فيها بالاسمِ الثانى : مالايوصل إلا بالجملةِ الفعلية وهى أنْ الخفيفة وكَىْ لأنهما من عواملِ الأفعال فلاتدخلان إلا عليها ، ومَتَى ابتُدِئ فى الجملةِ بالفعلِ كانت تلك الجملةُ فعليةً الثالث : الذِى يجوز فيه الأمران وهى ما إنْ كانَتْ مصدريةً كانت صلتها بالجملةِ الفعليةِ وهو الكثير وجاز وصلها بالاسميةِ كما قال : (١)

---

(١) قاله المرار الأسدى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٦٠ ، ٢٨٣ والمقتضب =

أَعَلاقَةً أُمَّ الوَلِيدِ بَعْدَ مَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ (١)

قال الشلوبينى : إِنْ أراد "ما" المصدرية فإنها لاتوصل عِنْد سيبويه إِلَّا بالجملةِ الفعليةِ ، وغير سيبويه يُجيز وصلها بالجملةِ الفعليةِ والاسميةِ (٢) والفعليةُ عنده اكثروعليه اعتمد المؤلف ،فإن أراد أن "ما" فى الجملةِ اكثر ماتوصل بالجملةِ الفعليةِ فهو غيرُ صَحيح ، لأن وصلها إِذا كانت بِمَعْنَى الذى بالجملتين كثير فى كلامِ العَرَب ،وقد ذكرنا أَنَّ الظرفَ متى وَقع صلةً لم يتعلق إِلَّا بالفعلِ فيكونُ الظرفُ محسوبًا فى الصلةِ من الجملةِ الفعلية لاغير .

قال : ولايُخبر عَن الموصول ولايُسْتثنى منه ولايتبع إِلا بَعْدَ استيفائِهِ مايطلب من ذلك ،وقال فى الأُخرى : ولايخبر عن الموصولِ ولاينعت منه ماينعت ولايُبدل منه ولايَعطف / عليه ولايؤكد إِحاطة ولا يُستثنى منه ،ولايُنصَبُ منه حَال إِلابَعْدَ تمامِهِ بصلتهِ ، لأن نسبة الصلة إِليه حكمًا كنسبة بعضِ حروفِ الاسم إِلى الاسْم . ١٩٤

قلت : هذه الأُمور توابع فلاتأتى إِلابعد تَمام المتبوع وكذلك الخبر لايقع (٣) عن المبتدأ إِلابَعْد مايتم ويتضح أمرُه ، ولذلك لو احْتاج إِلى صِفَةٍ لم يأت الخبر إِلا بعد الإِتيانِ بِصِفَتِهِ ، ولذلك جِئ بالفصل حيث يلتبس الوَصْف بالخبر ليزيل الوقفة والشك فى الخبر ، هذا إِذا أجرينا الصلةَ مَجْرَى الوَصْفِ ، وإِن أجريناها مجْرى الجزْء فأولى ،ألا ترى أنَّ المضافَ لايُخبر عنه ولايتبع إِلا بَعْد أن يؤتى بمضافه ، والصلة مع الموصولِ شديدة الشبه بهما ، وإِنما قال ماينعت منه لأنها لاتنعت كلها ، فإن ما ومن وأيا لاتنعت ، وقوله ولاتؤكد إِحاطة يوهم أنه إِذا لم يكن إِحاطةً يجوز نحو الذى نفسه أبوه قائم فى الدار ،ويمتنع الذين كلهم اباؤهم منطلقون الزيدون هذا مايعطيه لفظُه ولا أعرف حَقِيقَة ذلكَ ولا الفرق بينَهما .

= للمبرد ٢: ٥٤ وابن يعيش ٨: ١٣١، ١٣٤ والمقرب لابن عصفور صفحة ٢٥ ، والخزانة ٤: ٤٩٣ والهمع ١: ٢١٠ والدرر ١: ١٧٦ .

(١) والشاهد فيه أن الشاعر أضاف "بعد" الى الجملة بعدها لأن "ما" وصلت بها فكفتها عن الاضافة الى المفرد وهيأتها للاضافة الى الجملة .

(٢) يقول رضى الدين فى شرح الكافية ٢: ٣٨٦ باب حروف المصدر "وصلة" ما" المصدرية لاتكون عند سيبويه الا فعلية وجوزه غيره أن تكون اسمية أيضا وهو الحق .

(٣) (لايقع) اضافة من (ب) وقد اشار فى (أ) الى الجانب الأيسر ولم تظهر .

وكذلك لايَصِحُّ الاستثناء إلابَعْدَ التمام ، لأن الاستثناءَ إخراجُ بعضٍ مِنْ كلٍّ بأداةٍ ،واخراج بعض لايتصور إلا من كل فلابد أن يتم بكليته ليتصور الإخراج منه .

قال رحمه الله تعالى فى المتأخرة : وأما الألفُ واللام بِمَعْنى الذى والتى فيوصلان باسمٍ مفردٍ فى تأويل فِعْلٍ ولذلك إذا كانتا فى اسْم الفاعل المراد به المضى لهذا المعنى لا لمجردِ التعريف عمل ،ولابدَّ مِنَ العائدِ على مَعْنى الألفِ واللام المذكورتين ،كما لابُدَّ مِنَ العائدِ على ماهُما بمعناه .

قلت : استدل على أن اسْم الفاعل أو المفعول الواقع صلة للألف واللام فى مَعْنَى

195 الفِعل بأنه يَعْمَلُ / عمل فعلِه من نصبٍ ورفع ولذلك إذا كانت الألفُ واللامُ لابمعنى الذى بل للتعريفِ لم يعمل لبُعْدِهِ حينئذٍ من الفِعل وقربه مِنَ الاسْم وكذلك إذا وصف اسم الفاعل أيضا لم يَعْمَلْ لهذا المعْنى على مايأتى ، وقد جعل الألف واللام نائبةً عن الاسم الموصُول فأعاد عليهما الضمير كما يُعيده على ماتابت عنه .

قال : وأما الحروفُ التى هى وماتوصل به فى تأويل الأسماءِ فأَنْ وكى منهما لايوصل بهما إلا بالفعل ولايشترط مع أنْ كون ماتوصل به من الفعل خبرا ، بل يجوز أن يكون أمرا ونهيا ،وما وكى يشترط ذلك فيهما .

قلت : قد ذكرنا الخلافَ فى هذا وأنه هل يقدر فى قولك " أمرته أن قُمْ القولُ أمْ لا ؟ فمن اشترط الخبريَة فى الصلةِ دائما أضمرَ القولَ ومَنْ لم يَشْتَرِطْ ذلك فى الكل لم يَحْتَجْ إلى إضْمارِ قَوْلٍ .

قال رحمه الله تعالى :وإذا لم تلحقَ ماأن الناصبة للأسْماء أو لحقتها غير كافة لهاالم توصل إلا بالجملةِ الاسمية خبريه ،وان لحقتها كافة لها وصلت بالاسميَّةِ والفعلية خبريتين .

قلت : إذا الحقت ماكافة لها جازَ دُخولَها على الجملتينِ كالمكسورة، وشرط أن تكون الجملة خبرية على كل حَالٍ ، لأن معنى التحقيق باقٍ فيها ، وإنْ كفَّتْ عن العملِ ،والتحقيق لايتصور فى الخبرِ تقول فى ظنى أنما يقوم زيدٌ أوْأنما زيد قائم .

ثم قال رحمه الله تعالى : ولاعائد على شئ من هذه الموصولاتِ الأربعةِ ، لأن العائدَ لايكونُ إلَّا اسْما لأنه هو مَايعُود عليه ،وليست هذه الأشياء بأسماء نظرا

إلى أنفسها ولانفى معنى الأسماء ، ومن ألزم العائد على ما المصدرية فلأنه يراهـــا
١٩٦ اسما ويحتل / بأنها لو كانت حرفا لاتنصب بها الفعل كما انتصب بأن وكى ، والكـلام
على التقديم والفصل فى صلة الحرف مثله فى صلةِ الاسْم .

قلت[1] : قد ذكرنا أن الموصولَ إذا كان اسما لابد أن يعود إليه من صلتِـه عائد لفظا أو نيةً وأما الحرف فلايمكن ذلك فيه ، لأنَّ العائدَ هو نفس الذى يعــود عليه ،لكن العائد اسمٌ فيلزم أن يكونَ الحرفُ اسما هذا خلف ، وهذه على تجرد هـــا حروف ،وإنما يكون الاسُم مايصاغ منهاومن الصلة ،وأما المصدرية فمَنّ جعلها اسمًــا أوجب عود الضمير إليها ،وأما احتجاجه على اسميتها بعدم العَمل فليس بشئٍ لأن الأصلَ عدم العمل ، ولأن الحرفَ إنما يعمل إذا اختص و " ما " لا اختصاصَ لها إذ قد وصلت بالجملة الاسمية على ما مرّ .

قال رحمه الله تعالى : الّذِىّ والّذِ والّذْ لغات فى الّذِى وقال فى الأخـرى :
وفى الّذى لغات : الذِى بتخفيف الياء ، والّذِىُّ بتشديدها واجرائها بحسبِ العوامل والّذِ اكتفاءً بالكسْرةِ من الياءِ والّذْ بحذفِ الياء وإسْكانِ الذال .

قلت : لو ثبت أن التشديدَ فى الذى ليس ضرورةً كانت هى الأصل ، ثــم تدرّجوا فى التخفيفِ فخففوها أولا ، ثم حذفوا الياء لدلالة الكسرةِ عليها ، ثم حذفوا الكسرةَ للعلمِ ،وكل هذا لكثرةِ الاستعمالِ ،والشئُ متى كثُر استعمالُه ناسبَ تخفيفهِ ، وأما قوله : وإجرائها بِحَسَبِ العوامل فيعنى أنها تُعرَب ولابحد فيه فإنّها أخــتُ أى .
وكان شيخُنا يقول : إنها مبنيةٌ على الكسر إذْ هو الأصل فى التقاءِ الساكنين ، وفى كلام الزمخشرى مايدل على أنها مضمومةٌ فإنه قال فى حواشيه له على المفصَّل : الضمة فــى
١٩٧ الّذِيّون المصغّر هى الضمةُ فى المكبرِ على لغةِ مَنْ يقول/: الّــذِىُّ فعلى هـــذا تكونُ مبنيةً على الضم مثل حيثُ (٢) .

---

(١) فى الاصل قال .

(٢) انظر رضى الدين فى شرح الكافية بباب الموصول ٢ : ٤٠ .

إلى أنفسها ولا فى معنى الأسماء ، ومن ألزم العائد على ما المصدرية فلأنه يراهـا
١٩٦ اسمًا ويعتل / بأنها لو كانت حرفًا لاتنصب بها الفعل كما انتصب بأن وكى ، والكلام على التقديم والفصل فى صلة الحرف مثله فى صلة الاسم .

قلت(١) : قد ذكرنا أن الموصول إذا كان اسمًا لابد أن يعود إليه من صلته عائد لفظًا أو نية وأما الحرف فلايمكن ذلك فيه ، لأن العائد هو نفس الذى يعود عليه ،لكن العائد اسم فيلزم أن يكون الحرف اسمًا هذا خلف ، وهذه على تجردها حروف ،وإنما يكون الاسم مايصاغ منها ومن الصلة ،وأما المصدرية فمن جعلها اسمًا أوجب عود الضمير إليها ،وأما احتجاجه على اسميتها بعدم العمل فليس بشىء لأن الأصل عدم العمل ، ولأن الحرف إنما يعمل إذا اختص و" ما " لا اختصاص لها إذ قد وصلت بالجملة الاسمية على مامر .

قال رحمه الله تعالى : الذىّ والذِ والذْ لغات فى الذى وقال فى الأخرى : وفى الذى لغات : الذِى بتخفيف الياء ، والذىّ بتشديدها وإجرائها بحسب العوامل والذِ اكتفاء بالكسرة من الياء والذْ بحذف الياء وإسكان الذال .

قلت : لو ثبت أن التشديد فى الذى ليس ضرورة كانت هى الأصل ، ثم تدرجوا فى التخفيف فخففوها أولا ، ثم حذفوا الياء لدلالة الكسرة عليها ، ثم حذفوا الكسرة للعلم ،وكل هذا لكثرة الاستعمال ،والشىء متى كثر استعماله ناسب تخفيفه ، وأما قوله : وإجرائها بحسب العوامل فيعنى أنها تعرب ولابعد فيه فإنها أخت أى . وكان شيخنا يقول : إنها مبنية على الكسر إذ هو الأصل فى التقاء الساكنين ، وفى كلام الزمخشرى مايدل على أنها مضمومة فإنه قال فى حواشيه له على المفصل : الضمة فى
١٩٧ الذيون المصغر هى الضمة فى المكبر على لغة من يقول/: الذىُّ فعلى هذا تكون مبنية على الضم مثل حيث (٢) .

---

(١) فى الاصل قال .

(٢) انظر رضى الدين فى شرح الكافية بباب الموصول ٢ : ٤٠ .

ولعل المصنف لما سمع أنها تضم ثم رآها مكسورة في الشعر في قول الشاعر : (١)

وليس المالُ فاعلمه بمالٍ ∴ وإن أنفقت إلا للـــذيِّ
تنالُ به العلاءَ وتصطفيه ∴ لأقربِ أقربيك وللصفيِّ (٢)

حكم بأنها معربة والله أعلم ، وأما شاهد الكسر فقول الشاعر : (٣)

واللذِ لوْ شاءَ لكُنْتُ صخرا ∴ أو جبلا أشمَّ مشمخرا (٤)

وشاهد التسكين : (٥)

كاللذْ تزبَّى زُبْيَةً فاصطيدا (٦)

قال الشلوبين : لي أن أقول : إنَّ هذه الشواهد كلها ضرورات : فقوله : إلا للذيِّ من تشديد المخففِ وقوله واللذِ من الاكتفاء بالحركةِ من الحرفِ كقوله : (٧)

---

(١) مجهول وانظر الهمع ١ : ٨٢ والدرر ١ : ٥٥ ويس ١ : ١٣١ وامالي ابن الشجري ٢ : ٣٠٥ والخزانة ٢ : ٤٩٧ .

(٢) والشاهد فيهما ظهور الاعراب على الذي .

(٣) مجهول وانظر الهمع ١ : ٨٢ والدرر ١ : ٥٦ وامالي ابن الشجري ٢ : ٣٠٥ ، والخزانة ٢ : ٤٩٨ .

(٤) والشاهد في هذا الرجز كسر الذ مع حذف الياء ويروى لكنت برا .

(٥) رجز قاله رؤبة أو رجل من هذيل وانظر ملحقات ديوان رؤبة صفحة ١٧٣ ، والمحتسب لابن جني ١ : ١٩٣ والخصائص ١ : ١٣٦ والخزانة ٢ : ٤٩٨ ، ويس : ١ : ٤٢ .

(٦) تزبى : اتخذ زبية والزبية بضم الزاي وسكون الباء حفرة يستتر فيها الرجل للصيد والشاهد فيه تسكين الذ لغة . قال ابن دريد في أماليه : أخبرنا ابو عثمان التوزي عن أبي عبيدة : إتى رجل من العرب امة فلما حبلت جحدها فأنشدت :

أريت إن جاءت به أملودا ∴ مرجلاً ويلبس البرودا
أقائلن أحضري الشهودا ∴ فظلت من شر اللذ كيدا

وكذا أورده السكوتي في كتاب أشعار هذيل ونسبه الى رجل من هذيل واورده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائلين ، وكذا اورده ابن مالك أقائلين .

(٧) رجز مجهول القائل وانظر المنصف لابن جني ٢ : ٧٤ وامالي ابن الشجري ٢ : ٧٢ والانصاف لابن الانباري ٣٨٧ والخصائص لابن جني ٣ : ٩٠ ، ١٣٣ ومعاني القرآن ٢ : ٢٧ والأشباه والنظائر ١ : ٢٥ .

.... جُودًا وأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيفِ الدَّما (١)

وَالذَ تزنى على تقدير لغةِ من قال وَالذِ بكسرِ الذال ثم أجْرَى المنفصل مجْرَى المتصلِ ،وإذِا أَمكَنَ هذا التأويل فى هذِه الأبياتِ ، وكانوا لم يَنْقلوا هَذِه اللغاتِ إلا مِنْ هذه الأبياتِ انبغى ألا تثبت لغَات لاحتمال أن تكوَن ضروراتٍ ، اللهُـمَّ إلا أن ينقلوها فى حالِ السعةِ فسمعًا وطاعةً (٢) .

وعند بعضهم أن الذال قد تحذف مَعَ الياء وتبقى اللامُ مَعَهَا ، وعند بعضِهم أن الذى بكمالِها تُحْذَفُ ويكتفى باللام الملتبسة بَهَا ولهذا قال الكوفيون : إِن الذال هِىَ الأصل وانِما زيدت عليْها اللام وقد خرجت على الأَصْلِ فى ماذ اصنعْتَ ؟ (٣)

قال رحمه الله تعالى : والتثنيةُ اللذان رفعًا واللَّذَيْنِ نصًبا وجًرا وتُحْذَف النونُ فيقال : اللذا لطول الاسْمِ بالصلةِ ،وقال فِى الأخرى : وفى التثنيةِ اللَّذانِ بتخفيفِ النون وتشديدها واللَّذا بحذفها للطول بالصلةِ واللَّذَيْنِ نصًبا وجرا واللغات فى التى مثِلها فى الذى .

١٩٨ قلت : اختلفوا فى أن هذه صيغة وُضعت للمثنى فى حَالتى / الرفع وغيره كما وُضع الضميرُ منصوًبا تارةً ومرفوعًا أخرى أو هى تثنية حقيقية ،وفى كلامِ الجزولى اشعارٌ بالثانى لأنه قَال : وحقيقة المثنى فيما ألحقته ألفًا رفعًا أو ياء مفتوحًا ماقبلها نصبًا وجرا ، وعلى هذا يحتاج إِلى الاعتذارِ عن حَذْفِ الياء فيقول : حذفت الياء للفرقِ بين مثنى المتمكنِ من نحو العميان والشجيان وغيرالمتمكنِ أو يَقول : كرهوا تحريكَ الياءِ مع انكسارِ ماقبلها فى موضعٍ يكثر استعماله ،وعلى هذا كان ينبغى له أن يتعرضَ له فى بابِ المثنى ويبين أنهِ من قبيل مايرد إليه أولايرد لأنه من بَابِ المنقوص .

وأما من حَدَّ المثنى بأنه الذى تتنكر معرفته وتتعرفُ نكرتُه ويسلم فيه بِنَاءُ

---

(١) عجز بيتٍ من الرجز وصدره :
كَفَاكَ كفٌ لاتليق دِرْهمًا .. ..
وقد استشهد به على حذف الياء من قوله "تعط" مكتفيابالكسرة التى قبلها والفعل المضارع فى البيت مرفوع .

(٢) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٥٧ .

(٣) انظرفى هذه المسألة الأمالى الشجرية ٢ : ٣٠٤ والانصاف ٢ : ٦٦٩ وهمع الهوامع ١ : ٨٢

الواحد فلايرى هذا مثنى حقيقة بل صيغة جارية على منهاج المثنى فى حالتى الرفع والنصب كما تقول فى كلا وكلتا إن انقلابهما ليس إعرابا إذا أضيفت إلى المضمر بل تشبيها لهما بعلى وإلى .

وابن السراج يرى أنه لم يبن من المثنى شىء ؛ لأنها اتفقت فى الكمية وعدم تغيير الواحد ، واستوى المذكر والمؤنث فيها فكرهوا أن تختلف فى الإعراب حتى يكون منها ما هو مبنى ومنها ما هو معرب .

لكن يشكل عليه بالمضمرات من نحو أنتما وهما فإنه يفهم منه التثنية مع أنه مبنى ، وبالجملة فالمقتضى للبناء قائم ، فمن ادعى أن هذا الانقلاب إعراب فعليه البيان ، ثم لما كان المثنى تحذف نونه للإضافة وكان الموصول لا يضاف طلبوا لحذف نونه سببا آخر ليساوى المثنى حقيقة فى حذف النون كما وافقه فى الألف رفعا وفى الياء جرا ونصبا ، فوجدوا إلى الحذف سبيلا وهو طلب التخفيف حيث طال الاسم بالصلة وكثرة الاستعمال قال الشاعر فى حذف النون :

١٩٩ / أبنى كليب إن عمى اللذا ∴ قتلا الملوك وفككا الأغلالا (١)

وما ذكر من الأحكام واللغات والخلاف فى الذى فهو جار فى التى من غير فرق وتشدد النون وتخفف ، وبعضهم يرى أن التشديد عوض عن الياء المحذوفة .

قال رحمه الله تعالى : وفى جمع الذى الذين رفعا ونصبا وجرا وربما قيل الذون رفعا وتحذف النون للطول فيقال الذى فى الذين وقال فى الأخرى : وفى الجمع الذين على كل حال والذون فى الرفع هذلية والذى والذ بحذف النون للطول بالصلة .

قلت : جمع الذى الذين بالياء فى الأحوال الثلاثة فى المشهور ؛ لأن الموجب للبناء قائم والخلاف فى أنها صيغة جمع أو جمع مثله فى المثنى ، وكذا فى اللغة الأخرى التى نسبها إلى هذيل وحكاها أبو على وقال : ليست بالكثيرة وإنما شبهوها بطولون وماطرون (٢) .

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٠٦

(٢) انظر المحصل فى شرح المفصل لأبى البقاء العكبرى مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩٢ نحو (٢ : ٨٢ ب) .

قال الزمخشري : من شدد الياء في المفرد أعرب الجمع وكان القيـــاس أن يقول : الذيّون فحذفت إحدى اليائين ثم عمل فيه ما عمل في " القاضون " (١) .

وهذا يقوي قول الجزولي أن الذي المشددة معربة ، وأما حذف النون فللطول بالصلة كما قيل في المثنى ، قال تعالى : وخضتم كالذي خاضوا " (٢) وقال تعالـــى : " والذي جاء بالصدق وصدق به " (٣) وقال الشاعر : (٤)

إنّ الذي حانت بفلج دماؤهم .:. .... (٥)

على أن هذا يحتمل وجهًا آخر ، وهو أن يكون نعتًا للجمع في المعنى كأنه قال : وإن الجمع الذي حانت وقوله :

....:. هم القوم كل القوم ..... (٦)

حمل للضمير على المعنى ، غير أن النحويين استشهدوا به مع احتمال ما ذكرت .

قال رحمه الله تعالى : وجمع التي اللائي واللاء واللاى واللاتي والـــلات
٢٠٠ واللواتي وقال في / الأخرى اللاؤون رفعًا واللائين نصبًا وجرًا واللاءِ واللائي بحذف النون للطول بالصلة وقالوا الألى في معنى الذين ، وقالوا التي كالـــذي

---

(١) انظر المحصل في شرح المفصل ٢ : ٨٢ ب .
(٢) الاية ٦٩ من سورة التوبة .
(٣) الاية ٣٣ من سورة الزمر .
(٤) هو أشهب بن زميلة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٦ والهمع ١ : ٤٩ / ٢ : ٧٣ ، والدرر ١ : ٢٤ / ٢ : ٩٠ ، والتصريح ١ : ١٣١ وابن يعيش ٣ : ١٥٤ ، ١٥٥ ، والخزانة ٢ : ٥٠٧ والعيني ١ : ٤٨٢ .
(٥) صدر بيت وعجزه :
....:. هم القوم كل القوم يا أم خالـد
والشاهد فيه حذف النون من الذين لطول الاسم بالصلة . وفلج واد بين البصرة وحمى ضرية ، وحانت : هلكت ، دماؤهم لم تؤخذ لهم دية ولا قصاص والمعنى : ان الذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرجال الكاملون فابكي عليهم يا أم خالد .
(٦) انظر الشاهـــد الذي قبله مباشرة .

والَّلتِ [١] كالَّذِ اكتفاءً بالكسرةِ من الياءِ واللواتى بالياءِ واللواتِ اكتفاءً بالكسرةِ والَّلــوا بحذفِ التاءِ والائى بالياء والاءِ اكتفاء بالكسرة .

قلت : التى تأنيث الذى ، والشىء إذا لم يتمكن عندهم وضعوا لمؤنثــه لفظًا يغاير لفظ مذكره ، وله جموعٌ كثيرةٌ وكلها صيغٌ وضعت لتدل على الجمع كالضمائر وليست بجاريةٍ على الواحدِ ، كما أن نسوة ونساء ليسا جاريين على لفظِ المــرأة والأصل اللاتى واللائى ، وأما اللاتِ فهو اللاتى حُذفتْ منه الياء واللاء واللاى هما اللائى فحذفت الياء وسُهلت الهمزة ، واما اللواتى فجمع اللاتى فهو جَمْع الجمــع ، وقد يكونَ اللائى أيضًا جمع الذى ومنه قراءة الأخفش [٢] لِلائِى يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ [٣] وقيل إن اللواتِ واللواتى جَمع اللائى ، وقال سيبويه : اللاءِ محذوف الياء مــن اللائى [٤] قال : [٥]

وَمِنَ الَّلاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً .:. .... [٦]

قال أبو على : مَنْ قال اللائى فهو بمنزلةِ القَاضِى وَمَنْ قَالَ اللاءِ فهو بمنزلــةِ البابِ ، وقد حَذفوا التاءَ والياء فقالوا اللَّوا فِي اللَّواتى ومن جُموع الذى من غير لفظــه الأُلى والألُون رفعًا والائين نصبًا وجرا ، وتحذف نونه أيضًا كما قِيلَ فِي الَّذِينَ [٧]

---

(١) أشار فى (أ) بعد قوله واللت الى الجانب الأيسر ولم يكتب شيئا وبالرجــوع الى النسخة (ب) صفحة ١٩٥ السطر الثالث وجدت العبارة هكــــذا (وقالوا التى كالذى واللت اكتفاء بالكسرة من الياء) .

(٢) انظر المحصل شرح المفصل (٢ : ٨٣ ب) .

(٣) الآية ٢٢٦ من سورة البقرة ولم أعثر على توجيه لهذه القراءة لا فى المتواتــر ولا فى الشواذ من المطبوع .

(٤) انظرشرح اللمع لابن برهان صفحة ١٨٤ والمحصل شرح المفصل ٢ : ٨٣ ب .

(٥) قاله العرجى وانظر روضة المحبين صفحة ٢٢٥ .

(٦) صدر بيت وعجزه : ....:. وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِىءَ المُغَفَّلاَ

والشاهد فيه حذف الياء من اللائى .

(٧) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ٨٣ ب .

قال رحمه الله تعالى فى المتأخرة ،وأما ذو فإنها بضم الذال والواو رفعًا ونصبا وجرا وتثنية وجمعا والأنثى ذات على كل وجه وفى كل حال فى الأعرب وقد حكى ذوات فى الجمع .

قلت : على كل وجه : يعنى إفرادا وتثنية وجمعا وفى كل حال يعنى أحوال الإعراب.

٢٠١ ثم قال : وأما ذا فإنك/ إن جعلتها بمعنى الذى فى قولك ماذا صنعت ؟ كان الوجه رفع الجواب أو مع مابمنزلة اسم واحد كان الوجه النصب.

قلت : قد تقدم الكلام على ذا إذا كانت موصولة .

قال رحمه الله تعالى : أى تكون موصولة وشرطا واستفهاما ومنادى ووصفا (١)

قلت أى لها ستة معان ذكر منها خمسة : الموصولة نحو قولهم : جاءنى أيهم فى الدار والشرطية نحو أيهم يأتنى أكرمه والاستفهامية نحو أى الرجلين جاءك ؟ والندائية نحو يأيها الرجل وقد تجود للتخصيص فى قولك نحن نفعل كذا أيتها العصابة وهى الندائية بعينها كأنك قلت : نحن نفعل كذا متخصصين ، والوصفية مررت برجل أى رجل أى معظم من الرجال وأما السادسة فأن تكون موصوفة كقولك مررت بأى معجب لك وهى معربة فى أحوالها كلها إلا فى النداء لتمكنها بالاضافة وهى بعض ماتضاف إليه ولاتحتاج إلى صلة إلا الموصولة .

قال الشلوبينى : زعم ابن باذش من المتأخرين (٢) أن أيا هذه أبدا لاتكون مع الماضى وإنما تكون مع المستقبل ،وهذا كلام يحكى عن الكسائى إلا أنه نازعه فيه من تقدم فلم يكن له مستند إلا أن قال : كذلك خلقت فقال له السائل : استحييت لك ياشيخ (٣) يعنى كذلك وجدتها فى كلام العرب ،وليس فى وجوده لها كذلك مايوجب

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٣٩٨.

(٢) انظر رضى الدين فى شرح الكافية باب الموصول ٢ : ٤١ .

(٣) انظر الخصائص لابن جنى ٣ : ٢٩٢ ورضى الدين فى شرح الكافية باب الموصول ٢ : ٤١ .

ألا تكون إلا مع المستقبل إذ لا أمرَ مُخيلٌ هنا يفرقَ بين الماضى والمستقبل إلا أن ابن الباذ سَش زاد فقال : لأنها مُبهمةٌ مع المستقبل ، يعنى أنَّ أيا لما وُضعت على الإبهام ، والإبهامُ لا يتحقق إلا مع المستقبل الذى لا يُدْرَى مقطعه ولا مبد أه بخلاف
٢٠٢ الماضى والحال فإنه محصورٌ ، فلما كان الإبهامُ فى المستقبل / أكثر منه فى غيره استعملت معه أى التى وُضعت على الإبهام دون غيره ، وقوله إنها منادى مجاز وإلَّا فالمنادى حقيقةً هو مابعدها وإنما هى وُصلة لنداء مافيه اللام (١) .

قال رحمه الله تعالى : وإذا كان موصولًا لم يكرهوا أن يجىء موصولًا بأحد جُزئى الجملة الابتدائية فى حال السعة ، وإذا فُصل به ذلك فالمعروف أن يُبنى على الضم وإذا أُريد به المؤنث ألحق التاء فى الأشهر ، قال فى الأخرى : وإذا وُصلت أى بالجملة الاسمية لم يكرهُوا الاقتصارَ منها فى حال السعة على معتمد الفائدة بخلافها فى صلة الذى ، وإذا فصلُوا ذلك فيها فالأكثر إنْ كانت مضافةً لفظًا أن تلزمَ الضمة ، والإعراب لغةٌ جيدةٌ وإن لم تضف فكلام العرب الاعراب ، وقدْ أجازَ بعضُهم البناءَ قياسًا وقد حكى : ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئا وقد يُراد بأى المؤنث من غير أن تلحقه هاءُ التأنيث ، وأى تَجىءُ موصولة كما ذكر وشرطًا وقد ذكر وتجىءُ استفهامًا وصفةً ومُنادى وهى عامةٌ كالذى والتى .

قلت : أجود من هذه العبارة أن يقول : وإذا كان موصُولا جاز حذف شطر الجملة الاسمية من صِلتِها ، لأن عبارته توهم أنها موصولةٌ بالمفرد ، وكأنه أشار بقوله لم يكرهوا كراهية ذلك فى الذى وأخواتها وإن كان قد جاء قليلاً فى قراءة من قرأ "تمامًا على الذى أحسَن" (٢) بالرفع وقوله تعالى "مثلًا مابعوضة فما فوقها" (٣) برفع بعوضة .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٥٨ .

(٢) الاية ١٥٤ من سورة الانعام وضم النون قراءة ضعيفة وهذه قراءة الحسن وانظر العكبرى صفحة ٢٦٦ واتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٢٠ والبحر المحيط ٤ : ٢٥٥ .

(٣) الاية ٢٦ من سورة البقرة وبعوضة بالرفع قراءة شاذة وانظر العكبرى سورة البقرة والبحر المحيط ١ : ١٢٣ .

وحكى الخليل عن بعضهم : ما أنا بالذى قائل لك شيئا (١) ، وكل هـذا لطول الموصول ولم يكره فى أى لأن لها من التمكن ماليس لأخواتها ولذلك تضاف وتصوب ، ولأن المضاف إليه يقوم مقام ماحذف من الجملة فلذلك لم يكره ، وإنما
٢٠٣ قال فى حال السعة/ لأنه إذا كانت الضرورة لم يكره فى أى ولا فى غيرها من الموصولات ، وقوله فى النسخة الأخرى : على معتمد الفائدة ، يعنى الخبر فإنهم يقولون : المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة ، وقوله فالمعروف أن تبنى على الضم وفى الأخرى فالأكثر إن كانت مضافة ، أما علة بنائها فعلة بناء أخواتها غير أنها إذا كملت صلتها تمكنت بالإضافة أو حملت على بعض أو كل فأعربت على خلاف الدليل ، فلما نقص من صلتها التى توضحها وتبينها رجعت إلى ما عليه أخواتها وبنيت على الضم تشبيها لها بقبل وبعد حيث حذف من كل واحد منهما مايبينه ويوضحه أو نقول حذف شطر صلتها وضمنته تضمين قبل وبعد لمضافيهما فأوجب ذلك بناءها وضمها والمثال فى ذلك قوله تعالى " لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن " (٢) وأنشد أبو عمرو الشيبانى : (٣)

إذا ما أتيت بني مالك ∴ فسلم على أيهم أفضل (٤)

---

(١) سيبويه ١ : ٣٩٩ .

(٢) الاية ٦٩ من سورة مريم .

(٣) وقيل لغسان بن وعلة وانظر ابن يعيش ٣ : ١٤٧/٤ : ١٢/٧ : ٨٨ والخزانة ٢ : ٥٢٢ والتصريح ١ : ١٣٥ والهمع ١ : ٨٤، ٩١ والدرر ١ : ٦٠ ويس ١ : ١٣٦ برواية : إذا مالقيت .

(٤) والشاهد فيه " أيهم " بنيت على الضم لعدم اتمام الصلة .

وإنما قال فالمعروف لأنه قد قُرِئ بالنَّصْب (١) ، وذهب الكوفيون (٢) إلى أنها في حالة الضم أيضًا مُعْرَبَةٌ واحتجوا بقراءة هارون ومعاذ ويعقوب بالنصب قالوا : فلما ظهر النصبُ في هذه القراءة دل على أنّ الضمةَ إعرابٌ في القراءةِ المشهورةِ وهي مرفوعة بالابتداء ، ومن كل شيعةٍ معمول لننزعن كما تقول : أكلت مِنْ كلِ الطعام ، وأشد خبره والكلام محكيٌّ أي الذي يقال فيهم أيهم أشد وهي استفهامية ويُحكى هذا القولُ عن الخليلِ (٣) ، وقيل مِثْلُ هذا عَنْ غيرِهِ أيضًا (٤) ، إلا أنه زعم أن لننزعَنّ مُعلّق

٢٠٤ عن العملِ / لأن معناه التمييز الذي هو قريبٌ مِنَ العلم وهذا قولُ يُونس (٥) ، وقيل : مِنْ زائدة وكل معمول لننزعن وأيهم أشد جملة مُستأنفة وهو قول الأخفش (٦) ، وقيل أيهم مرفوعة بشيعةٍ لأنه في معنى يُشَيِّعُ أي مِنْ كلِّ فريقٍ تشيّع أيهم هو أشد وهو قول المبرد (٧) وأيهم بمعنى الذي على هذا القول .

والجواب عما قاله الكوفي أنَّ القراءة بالنصبِ تدُلّ على الجوازِ ولانزاعَ فيهِ ، وإنما النزاع في الأفصح ، وأما مَنْ صَرَف أيهم إلى الاستفهام فلاحُجّة فيه على سيبويه .

قال ابنُ برهان : أيهن بنيت ساغ إعرابها (٨) ، يعني الموصولة التي قُطعَ بعضُ صلتِها ، وقوله في الأخرى : وإن لم تضف فالإعرابُ يقوى أنها مُعْرَبةٌ مع الإضافةِ

---

(١) يشير إلى قوله تعالى : " أيهم أشد على الرحمن عتيا " وانظر البحر المحيط ٦ : ٢٠٩ .

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ٢ : ٧٠٩ ، ٧١٠ ومغنى اللبيب ١ : ٧٢ .

(٣) سيبويه ١ : ٣٩٦ .

(٤) ورد في الإنصاف ٢ : ٧١٠ " أن الخليل بن أحمد ذهب إلى أن أيهم في قولك لأضربن أيهم أفضل مرفوع بالابتداء وأفضل خبره ويجعل أيهم استفهاما ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر " وانظر إملاء مامن به الرحمن ٢ : ١١٦ .

(٥) جاء في الانصاف ٢ : ٧١١ وذهب يونس إلى أن " أيهم " مرفوعة بالابتداء وأفضل خبره ويجعل أيهم استفهاما ويعلق لأضربن عن العمل " وانظر املاء مامن به الرحمن ٢ : ١١٦ .

(٦) انظر املاء مامن به الرحمن ٢ : ١١٦ .

(٧) املاء مامن به الرحمن ٢ : ١١٦ .

(٨) انظر شرح اللمع لابن برهان ١٨٧ ب .

لأنَّ الإضافةَ ، إنْ لمْ تزِدْها قوةً لم تزدها ضعفًا .

وأما تذكير لفظها مع المؤنث فقدْ قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عنْ أيُّهنَّ فلانةٌ وأيتُهنّ فلانةٌ فقال : إذا قلت أي فهو بمنزلةِ كلٍ لأن كلًّا مذكرٌ يقع للمذكر والمؤنثِ وإذا قلت أيتُهنّ فكأنك أردْتَ أن تؤنثَ الاسمَ (١) ، كما أن بعْضَ العربِ فيما زعمَ الخليلُ يقول كلّتُهنّ .

والجُملة فاللفظ إذا كانَ يطْلَقُ على المذكَّرِ والمؤنَّثِ لايمْتَنِعُ إدخالُ العلامةِ عليهِ معَ المؤنثِ بيانًا وتأكيدًا بلْ هُوَ الأصلُ والأكثر التذكيرُ ، والتأنيث شاذٌ في أيٍّ وكلٍّ كما شذ خيرة الناس وشرة الناس قال : (٢)

لعَنَ اللّهُ شِرَةَ الدُّهرِ كوثِى ∴ ورماها بالذُّلِّ والإمْعَارِ (٣)

ومنْ هذا القبيل تأنيث ضمير الشأنِ والقِصَّةِ إذا كانَ في الكلام مؤنثٌ كقولك إنَّها هِندٌ قائمةٌ ، وقالوا ماءة فلان / ويثنى أيضًا فيقال أيَّان ويجمع فيقال أيُّون على الشُّذوذِ ووجهه تمكنه بالإعْرابِ . ٢٠٥

قال رحمه الله تعالى : مَنْ تكُونُ استفهامًا وشرطًا وموصولةً ونكرةً يلزمُها النَّعْتُ ولاتزاد عِندَ البصريّين (٤) . قال في الأخرى : وتجيءُ مَنْ موصُولةً كما ذُكِرَ وشرطًا وقد ذُكر وتجيءُ استفهامًا ونكرةً موصوفةً ، ولاتزاد عِنْدَ البصريين ، وهي لأولي العِلْم خاصَّةً .

قلت : مِثال الاستفهاميَّة مَنْ عِندَكَ ؟ والشرطية : مَنْ يأتِني أكرِمْهُ ، والموصولة جاءَني مَنْ فِي الدَّارِ والنكرة الموصُوفة في مِثْلِ قوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

---

(١) سيبويه ١ : ٤٠١ .

(٢) مجهول وانظر شواهد المحصل شرح المفصل ٢ : ١٠٩ ب ولم ينسبه لقائله .

(٣) والكوثى بالضم قرية قريبة من العراق ومحله بمكة لبني عبد الدار .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ٤٣ .

(٥) هو حسان بن ثابت وقيل كعب بن مالك وقيل عبد الله بن رواحة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٦٩ وابن يعيش ٤ : ١٢ والعيني ١ : ٤٨٦ والهمع ١ : ٩٢ ، ١٦٧ والدرر ١ : ٧٠ ، ١٤٥ .

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ∴ .... (١)

وعلة بنائها فى الثلاثة ظاهرة ، وأما فى النكرة الموصوفة فلأنها مفتقرة إلى صلة توضحها كافتقار الموصولة ، أو لأنها على حرفين فضارعت الشرطية لفظا وقال الكسائى (٢) : إنها تكون زائدة مثل ما وأنشد لعنترة : (٣)

ياشاة من قنص لمن حلت له ∴ .... (٤)

أراد ياشاة قنص ، كما يقال رجل كرم فى معنى كريم أو شاة ذى قنص ، والرواية المعروفة فى البيت :

ياشاة ماقنص .... ∴ ....

ومما أنشدوا أيضا : (٥)

آل الزبير سنام المجد قد علمت ∴ ذاك العشيرة والأثرون من عددا (٦)

ورواه البصريون ماعددا ، ويجوز أن تكون ما موصوفة بالصدر فى البيت الأول ، وهى فى وجوهها مختصة بأولى العلم ، وقيل إنها قد تطلق أيضا على مالا يعلم قليلا ومنه قوله تعالى : ومن لستم له برازقين (٧) ، وهذا يحتمل أن يكون على التغليب فلاتكون فيه حجة .

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ حب النبى محمد إيانا

والشاهد فيه جعل " غيرنا " نعتا لمن باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفا لازما يكون لها كالصلة للموصول ويجوز رفع " غير " باعتبار " من " موصولة وحذف عائد الصلة وتقديره من هو غيرنا .

(٢) انظر همع الهوامع ١ : ٩٢ وشرح المفصل ٤ : ١٢ والأمالى للشجرى ٢ : ٣١٢ والمغنى ٢ : ١٩ .

(٣) وانظر الدرر اللوامع ١ : ٧٠ وليس فى الهمع وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٣٢٩ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ حرمت على وليتها لم تحرم

والشاهد زيادة من .

(٥) مجهول وانظر الهمع ١ : ٩٢ والدرر ١ : ٧٠ برواية ذاك القبائل والخزانة ٢ : ٥٤٨ .

(٦) والشاهد فيه زيادة من عند الكسائى (٧) الاية ٢٠ من سورة الحجر .

ويُحكى أنّ الفرزدقَ لما أنكرَ على جرير قولَه : (١)

يا حبّذا جبلُ الريّانِ مِنْ جبلٍ ∴ وحبّذا ساكنُ الريّانِ مَنْ كانا (٢)

فقال : إن الريانَ وهو جبلٌ تسكنُه القردةُ والخنازيرُ فقال له إنما قلتُ مَنْ كانا .

قال رحمه الله تعالى : وما اسميّةٌ وحرفيةٌ : فالاسميّة تكونُ موصولةً وشرطيـــةً واستفهاميّةً ونكرةً موصوفةً ونكرةً غيرَ موصوفةٍ وقال في الأخرى وتجيءُ ما موصولةً كما ذكـــر وشرطًا وقد ذكر واستفهامًا ونكرةً موصوفةً وغيرَ موصوفةٍ وهي بالوضع عامةٌ والغالبُ فـــي الاستعمالِ أن تجيءَ لما لا يَعلم ولصفاتِ مَنْ يَعلمُ . قلت : ما لفظةٌ مشتركةٌ بين معانٍ كثيرةٍ ، وهي إمّا أن تكون اسمًا أو حرفًا ، والأولى لها معانٍ بلغها بعـــضُ المتأخرين خمسًا وثلاثين ، لكن مدارها على ستةِ أنواعٍ : وهي أن تكون استفهامـــا ما عندك ؟ وشرطًا " ما يفتح الله للناسِ من رحمةٍ فلا ممسكَ لها " (٣) وهي فيهما نكـــرةٌ لا يعملُ فيها ما قبلها سوى الجار على ما عُرف ، ثم تصحبها في الاستفهامِ معانٍ تتميز بالقرائنِ منها التحقير كقولِه : (٤)

.... ∴ وما جَرمٌ وما ذاك السويقُ (٥)

وقولِ الآخرِ : (٦)

---

(١) وانظر ابن يعيش ٧ : ١٤٠ والمقرب لابن عصفور صفحة ٩ والهمع ٢ : ١٨ والدرر ٢ : ١١٥ وديوان جرير ٥٩٦ .

(٢) والشاهد فيه استعمال من مكان ما التي لغير العاقل .

(٣) الآية ٢ من سورة فاطر .

(٤) هو زياد الأعجم وقيل غيره وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥٢ والكامل للمبـرد صفحة ١٨٨ .

(٥) عجز بيت وصدره :

تكلفني سويقَ الكرمِ جَرمٌ ∴ ....

والشاهد فيه (ما) حيث كانت للتحقير .

(٦) هو المخبل السعدي وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥١ وانظر الخزانـــة ٢ : ٥٣٥ وابن يعيش ١ : ١٢١ / ٢ : ٥١ .

.... ∴ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْـــرُ (١)

وَمِنْهَا الإِنْكَارُ كَقَوْلِ عَلْقَمَــةَ : (٢)

وَمَا أَنْتَ أَمَّا ذِكْرُهَا رَبَعِيَّـــةً ∴ .... (٣)

وَمِنْهَا التَّعْظِيمُ كَقَوْلِهِ : (٤)

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ∴ .... (٥)

الثالث: أن تكون تعجبا وهى أيضا نكرة غير موصوفة ولا موصولة على الرأي الصحيح .

الرابع : أن تكون نكرة موصوفة إما بالمفرد كقولك : مررت بما معجب لك أى بشيء وإما بالجملة كقوله (٦) :

---

(١) عجز بيت وصدره :
يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَــفٍ ∴ ....
ويب ابيك تحقيرله وتصغير وويب مثل ويل ويروى ويل أبيك والشاهد فى (ما) حيث كانت للتحقير .

(٢) هو علقمة الفحل وانظر الهمع ٢ : ١٣٣ والدرر ٢ : ١٧٩ وديوانه صفحة ١٣١ .

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ يَخُطُّ لَهَا مِنْ ثَرْمَدَاءَ قَلِيبُ
ربعية، أى هى من الربائع وهم أربعة احياء من بنى تميم يخط لها . أى يحفر لها أى مشربها ذلك، ثرمداء، قرية والقليب هو القبر والمعنى : انها لاتفارق ثرمداء حتى تموت فتدفن والبيت من قصيدة لعلقمة الفحل يمدح بها الحارث ابن أبى شمر الغسانى والشاهد استعمال " ما " للانكار .

(٤) هو السفاح بن بكير وانظر التصريح ١ : ٣٩٩ والهمع ١ : ١٧٣، ٢/٣٥ : ٩٠ والدرر ١ : ١٤٩، ٢٠٨، ٢ : ١١٩ والخزانة ٢ : ٣٥٦ .

(٥) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ مُوَطَّأَ الْبَيْتِ رَحِيبَ الـذِّرَاعِ
يرثى الشاعر يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير والذى قتل معه والشاهد فى " ما " حيث كانت للتعظيم .

(٦) هو امية بن أبى الصلت وقيل ابن صرمة وقيل أبو قيس اليهودى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧٠، ٣٦٢ والهمع ١ : ٨، ٩٢ والدرر ١ : ٤، ٦٩ وابن يعيش ٤ : ٢/٨ : ٣٠ والخزانة ٢ : ٥٤١/٤ : ١٩٤ وانظر ديوان أمية بن أبى الصلت صفحة ٥٠ .

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَـالِ (١)

الخامس : انها تكون مرادفة للشىء كقولك دققته دقا نعما ، قال سيبويه : أى نعم
الدق (٢) وكذلك قوله تعالى : فنعما هى " (٣) أى نعم الشىء هى وقيل / بل ٢٠٧
التقدير نعم شيئا هى :

السادس : أنْ تكون موصولةً بمَعْنَى الَّذى إِلَّا أنها تكونُ صِفَةً لتضمنها الصفة والموصوف جميعًا ، لأن تقدير قولك أعجبنى ماصَنَعْتَهُ : الشىء الذى صَنَعْتَهُ وتقدر بالمؤنث بالتى وقد تكونُ ظرفيةً كقوله تعالى " فَاتَّقُوا اللَّهَ مَااسْتَطَعْتُمْ " (٤) .

قال الشلوبينى : وصفة كقولك شىء ما ، ولم تثبت هذه لاحتمال أن تكون زائدةً لتأكيدِ الإِبهامِ المقصود منه التعظيم وحذف شىء ابهامًا لما أُريد من ذلك المعنى وزيادتُها قد تثبتُ وكونها وصفًا لم يَثْبُتْ والحَمْلُ علَى مَاثَبَتَ أَوْلَى (٥) .

وأما المصدرية فذهب سيبويه إِلى أنها حَرْفٌ (٦) ، وَقَالَ المبردُ (٧) والرُّمانى (٨) هى اسمٌ ، لِأنها تكون فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً ، وقد ذكرنا أن هذا لا اعتبار به ، فإنَّ أنْ حَرْفٌ باتفاقٍ مَع أن ماذكروه مَوْجُودٌ فيهِ ، بل الاعتبارُ بِعَوْدِ الضَّميرِ .

---

(١) الفرجة بالفتح : الانفراج فى الأمر وبالضم الشق فيمايرى ويحس والعقال ، حبل تشد به قوائم الابل والمعنى ان مع العسر يسرا وبعد الضيق يكون الفرج والشاهد استعمال " ما " نكرة .

(٢) جاء فى الكتاب ١ : ٣٧ غسلته غسلا نعما أى نعم الغسل .

(٣) من الاية ٢٧١ منسورة البقرة .

(٤) الاية ١٦ منسورة التغابن .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٥٩ .

(٦) جاء فى سيبويه ١ : ٣٦٧ ومثل ذلك من الكلام فيماحدثنا أبوالخطاب " مازاد الا مانقص ومانفع الا ماضر ، فمامع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر وقال فى ١ : ٣٧٧ أتانى القوم ماعدا زيدا فماهنا اسم " وعدا صلة له " فقوله " وما " هنا اسم أى أنها تؤول مع مابعدها باسم مصدر فهى حرف عنده .

(٧) جاء فى المقتضب ٣ : ٢٠٠ والاخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر ويقول أعجبنى ماصنعت اى ماصنعته ولايجيز أعجبنى ماقمت لأنه لايتعدى وقد خلط فاجازمثله والقياس والصواب قول سيبويه فالمبرد هنا قد اختار رأى سيبويه فماعنده حرف وقد أخطأ السيوطى فنسب الى المبرد انه يرى ورمى الأخفش بالتخليط ان " ما " اسم كما نص فى ذلك فى همع الهوامع ١ : ٨١ .

(٨) انظرمنازل الحروف صفحة ٦٠ والمحصل فى شرح المفصل ٢ : ١٦٧ أ وشرح =

والأخفش (١) لايجيز أعجبني ماصنعت بغير ضمير بارز أو مقدر ، وسيبويه يجيزه كقوله " ولاتقولوا لِما تصف ألسنتكم الكذب " (٢) فإن تصف قد أخذ مفعوله وليس هنا ضمير بارز ولا مقدر .

واعلم أن ما الاستفهامية عامة مبهمة تقع على كل شيء حتى على من يعقل ، حكى أبوزيد " الانصارى سبحان ماسخركن لنا ، وسبحان ماسبح الرعد بحمده " (٣) ويقال إنها للأجناس ولما لايعقل أو صفة من يعقل ، وقيل إنها بمعنى الذى فحيث يقع يقع .

قال ابن السراج : إن جعلت الصفة مكان الموصوف على العموم (٤) وقعت على من يعقل ، فإن عرف أن المسمى يعقل فهل يصح إطلاقها هاهنا ؟ اختلفوا فيه واتفقوا على أنها تقع على صفة من يعقل (٥) .

قال المبرد ماهذا الرجل سؤال عن صفته وجوابه عالم أو غير ذلك ومنه قول الشاعر : (٦)

وقائلة ماأشجع ∴ فقلت يضر ولاينفع (٧)

٢٠٨ / قيل : وانما اختصت بمن لايعقل لعمومها إذ هو أكثر ممن يعقل وكانت أقسامها كثيرة فطوبق بينهما (٨) .

= الدين فى شرح الكافية بحث " ما " الاسمية لمعان ستة .

(١) انظر المقتضب ٣ : ٢٠٠ والهمع ١ : ٨١ .

(٢) الاية ١٦ من سورة النحل .

(٣) انظر شرح المفصل ٤ : ٦ وشرح اللمع لابن برهان صفحة ١٨٦ .

(٤) ورد فى المخطوطة (أ) عبارة (كذا هو) على الجانب الأيمن تجاه هذا السطر دون أى اشارة من الناسخ .

(٥) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١١٢ والمحصل فى شرح المفصل ٢ : ٩٨ أ .

(٦) مجهول .

(٧) وهو من شواهد المحصل ٢ : ٩٨ أ . ولم ينسبه .

(٨) انظر المقتضب ١ : ٤٨ / ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ / ٤ : ١٨٥ .

وقيل: لَمَّا كَانَ مِنْ أقسامها أنْ تكون حرفا وَمِنْ لاتكون إلَّا اسْمًا ، والاسم أشرفُ مِنَ الحرفِ خَصُّوهُ بالأشرفِ وَهُوَ مَنْ يَعقِلُ .

قال رحمه الله تعالى: والحرفية مَصْدَرِيَّةٌ وغيرُ مَصْدَرِيَّةٍ ، فالمصدرية تُوصَلُ بالجُمْلَةِ الفِعْلِيةِ فِي الأَمْرِ العَامِ وفي الأخرى: وإذا كانت حرفا جاءَتْ مَصْدَرِيَّةً كماذُكِرَ وغيرَ مَصْدَرِية .

قلت: قد ذَكَرنا الخِلافَ فِي حرفيةِ المَصْدَرِيَّةِ ، وقوله في الأَمْرِ العَامِ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ قَوْله:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوَلِيدِ بَعْدَمَا ... أَفْنانُ رَأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ (١)

لكنها في مَعْنَى الفِعْلية كأنه قَالَ: بَعْدَ ما شِبْتِ .

قال بَعْضُ المتأخرين: لاخِلافَ بَيْنَ النحاةِ في حَرْفِيَّتِها واسمِيَّتِها ، بَلْ ذلك ينزل على حَالَيْنِ: مَنْ قَدَّرَها بالذي جَعَلها اسْمًا وَمَنْ قدرها مصدرًا جعلَها حَرْفًا ، فإذا قُلْتَ هذا القول لا مايقول أو غيرَ ماتقول ، يُحْتَمل أن تكونَ بِمَعْنَى الذي وأن تكون مَصْدَرِيَّةً ، وحكى الفراءُ: أَبُوك بالجاريةِ ماتكفه ، التقديرُ أبوك بالجَارِيَةِ كَفايته وأكثر ماتأتي المَصْدَرِيَّةُ بَعْدَ بَعْد كقَوْل امرئِ القَيْسِ (٢) .

سَمالَكَ شَوْقٌ بَعْدَ ماكَانَ أَقْصَرا ... . (٣)

وَمِنَ المَصْدَرِيَّةِ أيضًا قول الآخَرِ: (٤)

---

(١) انظر الشاهد صفحة ٢٦٠

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٥٠ ولسان العرب مادة " قوا وهو من شواهد معجم البلدان (بطن) .

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... وَحَلَّتْ سُلَيْمى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرا
سمالك شوق: أي ارتفع وذهب بك كل مذهب لبعد الأحبة عنك بعد ما كان أقصر عنك وكف بقرب من تحب ودنوه منك قوّ وعرعر: موضعان يقول: حل قومها بهذين الموضعين المتباعدين عن ديارك فاشتد لذلك شوقك وتضاعف حزنك .

(٤) مجهول وانظر التصريح ١: ٦٨ ٢ والهمع ١: ٨١ والدرر ١: ٥٤ وابن يعيش ١: ٩٧/ ٨: ١٤٢ .

يَسُرُّ المرءُ ماذَهَبَ اللّيَـالِى ∴ وكَانَ ذِهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَـا (١)

أيْ ذَهَابُ اللَّيالِى •

قال رحمه الله تعالى : وغير المَصْدَرِيَّةِ ضَرْبانِ نافيةٌ وزائِدَةٌ وفي الأخْـرَى وغير المَصْدَرية نافيةٌ وغيرُ نافيةٍ • قلت : الحرفيةَ على ثَلاثةِ أضْرُبٍ : مَصْدَرِيّة عَـلى رَأيٍ ونافية وزائدة •

قال رحمه الله تعالى : النَّافِيَةُ ضَرْبانِ : عامِلَةٌ وَغَيْرُ عامِلة •

قلت/ العَامِلة هى الحِجَازِيَةُ بشرط ألا يتقدَّمَ خبرُها على اسْمِهَا وألا ينتقض ٢٠٩
النفى وألا تدخُلَ عليهَا أنِ النَّافِية •

قال رحمه الله تعالى : والزائدةُ : مغيِّرةٌ للفظِ وغير مغيرة وجاز مَعَهَـا الأمْرَانِ ، وقَالَ فى الأخْرَى : وغَيْرُ النافية لازمةٌ وغير لازمةٍ ، فاللازمة ماعُوِضَ من فِعْلٍ مَحْذُوفٍ كما فِى قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

..... أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ ∴ .... (٣)

أو لَحِقَ الكلمةَ مالَوْ لاهِى لم تَعْمَل كما فى إذْ ما وحَيْثُما فى الشرطِ أو لتفيد مَعْـنَى لم يكن تُفيده ، كما فى لَمَّا الجَازِمَه أو لِيَلِيَهَا مالَمْ يكن يليها كما فى قَلَّما ، وغَـير اللازمة ماتعرض للتوكيد بَيْنَ العامل والمعمولِ فيجبُ أن يَعْمَل كما كَانَ ، أو يجُوزُ أن تَعْمَل وألا تَعْمل وتُسَمَّى فِى هَذا الموضع الأخيرِ كَافَة وفى كلا الموضعَـين زائـدة •

قلت : المغيِّرةُ علَى أصْنَافٍ فمِنْهَا التى فى بَيْنَما وسِيَّما يوم والداخلة عَلَـى إنَّ

..

(١) والشاهد فيه أن " ما " مصدرية وهى ومابعدها فاعل يسر والمرء مفعول به مقدم على الفاعل •

(٢) هو عباس بن مرداس وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٤٨ والخصائص لابن جنى ٢ : ٣٨١ والمنصف لابن جنى ٣ : ١١٦ وابن يعيش ٢ : ٩٩/٨ : ١٣٢ والخزانة ٢ : ٨٠/٤ : ٤٢١ والتصريح ١ : ١٦٥ والهمع ١ : ١٢٢ والدرر ١ : ٩٢ ويس ١ : ١٩٤ •

(٣) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :

أبا خراشة اما انت ذا نفر ∴ فان قومى لم تأكلهم الضبع =

وأخواتها ، وهى الكافّة ويشوبها [1] مع ذلك معانٍ منها : التحقير كقولك : إنّما أعطيت درهمًا ومنها صرف الشئ إلى الحقيقة نحو إنّما اللّهُ إلهٌ واحدٌ وهى الحاصرة ومنه " إنّما الوَلاءُ لِمَنْ أعتَقَ " [2] فإنْ وليتها الأفعالُ قبل إنّها المهيئة والموطئة لأنها هَيأتْ دخول مالايدخل على الفعل ، ومن المفيرة أيضا أنى مما أفعل بمعنى ربّما وكذلك الداخلة على رُبّ كقوله تعالى : " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا " [3] ومنها الداخلة على لمْ وعلى إنْ الشرطية لأنها توجب لها زيادة النون ومنها : أما أنتَ منطلقًا انطلقت [4] وافعل هَذا اما لا ، ومنها الدّاخلة على لوْ نحو لوّما فتصير بمعنى لوْلا ، وتدخل عليها الكاف فتصيرُ بمعنى لعَلّ كقولك انتظرنى كما آتيك

٢١٠ ومنه كن / كما أنتَ وهذه أيضًا الموطئة والزائدة على حيْث وكيف وإذٍ .

وغير المفيرة على قِسْمين : مايَحْدُثُ بزيادتِها مَعْنى ومالايحدث سوى التوكيد ، أما الأول فنحو قولك : وهل أعطيت إلّا عطية ماتحقيرًا لعطائه وكقوله : [5]

.... ∴ لِأمْرٍ مايُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [6]

والضبع : السنة المجدبة فانهم اذا أجدبوا ضعفوا وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضباع والذئاب والشاهد فيه نصب ذا نفر خبرلكان المحذوفة التى عوض عنها " ما " تعويضا لازما .

(١) الشوب مااختلط بغيره من الأشياء وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٠١ .

(٢) اخرجه مسلم كتاب العتق باب الولاء لمن اعتق وكذلك البخارى عن عائشة رضى الله عنها .

(٣) الاية ٢ من سورة الحجر .

(٤) انظر سيبويه ١ : ٤٦٢ والمعنى : أى لأن كنت منطلقا فحذف الفعل وعوض منه ما .

(٥) نسبه سيبويه لرجل من خثعم ولم يسمه ووافقه الأعلم ونسبه الزمخشرى الى انس ابن مدركة الخثعمى وهو من شواهد سيبويه ١ : ١١٦ والخصائص ٣ : ٣٢ والمقتضب ٤ : ٣٤٥ والهمع ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٨ .

(٦) عجز بيت وصدره :

عَزمتُ على إقامةِ ذِى صَباحٍ ∴ ....

والشاهد فيه جر " ذى صباح " بالاضافة اتساعا ومجازا والوجه فيه الظرفية .

تعظيما لذلك الأمر ، وقد يراد بها التنويع كقولك ضربته ضربا ما وافعله آثرا ما معناه أول فعلك مؤثرا له ، ومنه وحديث ما على قصره ، أى حديث له معنى عظيم وإن كان قصيرا ، وقوله تعالى : "مثلا ما بعوضة" (١) قيل إنها بدل من مثل وبعوضة نعت لها ، فتكون حينئذ اسما وقيل إنها للإبهام وللتوكيد ، وقيل إنها صفة للبعوضة .

وأما التى لمجرد التوكيد فكالتى فى قوله تعالى "فبما نقضهم ميثاقهم" (٢) و "فبما رحمة من الله" (٣) "وقليل ما هم" (٤) وأكرمك إذا ما جئتنى وقام القوم ماخلا زيد بالجر حكاه أبو على (٥) ومن غير ما جرم تعاقبنى !! و "ما" فى قولك أينما تجلس مسلطة على الفعل وهى من قسم المغيرة .

قال ابن كيسان : فى قوله تعالى "أيما الأجلين قضيت" (٦) إنها زائدة وكذلك "مثل ما أنكم (٧) تنطقون" (٨).

وقال السيرافى : "ما" دلت على أن وجود أحد الشيئين يشبه وجود الآخر (٩)

وذكر الكوفيون أن "ما" فى نحو قوله تعالى "فبما نقضهم" (١٠) بمعنى شىء وإعرابها الجر .

---

(١) الاية ٢٦ من سورة البقرة .
(٢) الاية ١٥٥ من سورة النساء .
(٣) الاية ١٥٩ من سورة آل عمران .
(٤) الاية ٢٤ من سورة ص .
(٥) انظر الهمع للسيوطى ١ : ٢٣٣ .
(٦) الاية ٢٨ من سورة القصص .
(٧) الاية ٢٣ من سورة الذاريات .
(٨) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٧٧ نص على الرأى غير معزو لابن كيسان
(٩) جاء فى شرح السيرافى ١ : ١٢٥ الوجه الثانى فى قوله تعالى "وانه لحق مثل ما أنكم تنطقون" أن مثل منصوب على الحال كأنه قال انه لحق مشبها لذلك" .
(١٠) الاية ١٥٥ من سورة النساء .

تعظيما لذلك الأمر ، وقد يراد بها التنويع كقولك ضربته ضربا ما وافعله آثرا ما معناه أول فعلك مؤثرا له ، ومنه وحديث ما على قصره ، أي حديث له معنى عظيم وإن كان قصيرا ، وقوله تعالى : "مثلا ما بعوضة" (١) قيل إنها بدل من مثل وبعوضة نعت لها ، فتكون حينئذ اسما وقيل إنها للإبهام وللتوكيد ، وقيل إنها صفة للبعوضة .

وأما التي لمجرد التوكيد فكالتي في قوله تعالى "فبما نقضهم ميثاقهم" (٢) و "فبما رحمة من الله" (٣) "وقليل ما هم" (٤) وأكرمك إذا ما جئتني وقام القوم ماخلا زيد بالجر حكاه أبو علي (٥) ومن غير ما جرم تعاقبني !! و "ما" في قولك أينما تجلس مسلطة على الفعل وهي من قسم المغيرة .

قال ابن كيسان : في قوله تعالى "أيما الأجلين قضيت" (٦) إنها زائدة وكذلك "مثل ما أنكم (٧) تنطقون" (٨).

وقال السيرافي : "ما" دلت على أن وجود أحد الشيئين يشبه وجود الآخر (٩)

وذكر الكوفيون أن "ما" في نحو قوله تعالى "فبما نقضهم" (١٠) بمعنى شيء وإعرابها الجر .

---

(١) الاية ٢٦ من سورة البقرة .

(٢) الاية ١٥٥ من سورة النساء .

(٣) الاية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) الاية ٢٤ من سورة ص .

(٥) انظر الهمع للسيوطي ١ : ٢٣٣ .

(٦) الاية ٢٨ من سورة القصص .

(٧) الاية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٨) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٧٧ نص على الرأي غير معزو لابن كيسان

(٩) جاء في شرح السيرافي ١ : ١٢٥ الوجه الثاني في قوله تعالى "وانه لحق مثل ما أنكم تنطقون" أن مثل منصوب على الحال كأنه قال انه لحق مشبها لذلك" .

(١٠) الاية ١٥٥ من سورة النساء .

وأما الذى يجوز فيها الأمران فنحو " ما " اللاحقة لإنّ وأخواتها ، فإنها يجوز أن تُبطِل عملها بدخولها ويجوز أن تَعْمَل مَعَها ، وقول الجزولى فى المتأخرة " ما " تعرض بين العامل والمعمول فيجب أن تعمل كما كان يَعْنِى مثل ما المتوسطة بيْنَ الجار والمجرور ، لأن حرف الجر لايلغى ولايعلق كما فى قوله تعالى "فبما رحْمَةٍ مِنَ اللهِ " (١) أو يجوز كما فى ليتما / ولعلما .

ثم قال رحمه الله فى المتأخرة : وإذا اختلط أولوا العلم وغيرهم ساغ أن يُعَبَّر عن الجميع بمَنْ تغليبًا للأفضل ، وبما وصفًا وكذلك الحكم فى تفصيل الأنواع بعد جمعها كما قال تعالى حين فصل بعد قوله " والله خلق كُلّ دابّةٍ مِنْ ماءٍ " (٢) .

قلت : إذا اجتمع مَنْ يعقل وما لايعقل غلب جانب مَنْ يعقل كما إذا سألت عن أناسٍ وخيلٍ ساغ أن تقول : مَنْ فى الدار ؟ وجاز أن تقول أيضا " ما " لأنها تطلق على صفة مَنْ يعقل ، ومن التغليب قوله تعالى " ومَنْ لستُم له برازقين " (٣) .

قال رحمه الله تعالى : ولايثنى ولايُجمع من مفردات الموصولات غير الذى والتى ولاتلحق علامة التأنيث سوى أى ، وما عدا ذلك وعدا الذى والتى والألى بمعنى الذين فهو للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ ، والعائد يبين ، وفى النسخة الأخرى : ولفظ مَنْ وما وذو الطائية مفرد مذكر ، فإذا تطابق فيهما المعنى واللفظ كان العائد بحسب ذلك ، وإن اختلفا فاحمله على أيهما شئت ، غير أن " ذو " لايخالف معناه لفظه فى التذكير والحكم كذلك إن طابق معنى ذات لفظها فى التأنيث والإفراد أو لم يطابقه فى الإفراد .

وكما انقسم ذو وذات الموصولان التذكير والتأنيث واشتركا فى الإفراد كذلك أىّ وأية ، وما أضيف منهما لفظا إلى نكرةٍ فهو ما أضيف إليه فى المعنى مِن مثنى أو مجموعٍ أو إلى معرفةٍ لفظا أو نية فهو بعض ما أضيف إليه فى المعنى مِنْ مثنى أو مجموعٍ .

---

(١) الاية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) الاية ٤٥ من سورة النور .

(٣) الاية ٢٠ من سورة الحجر .

قلت : قد ذكرنا أن من العرب من يثني أيا .

قال ابن كيسان : يقال إياهما أخواك وأيوهم إخوتك فتثنيها وتجمعها ،

٢١٢ قال : وهي / قليلة الاستعمال قوية في القياس لتمكنها واعرابها وكأنها إنما أفردت حملا لها على من وما ، ومن تد. ثنى أيضا وتجمع في الحكاية قال : (١)

...... فقلت منون أنتم .. .. (٢)

ثم لم يؤنث من الموصولات إلا أي يقال أيتهن قامت (٣) وساغ تثنية الذي والتي لشبههما بغير المبهم لوجود لام التعريف فيهما والوصف بهما تصغر وهي أيضا أعم الموصولات إذ تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل ،ونعني بالتثنية غير الحقيقية ، لأنا قد ذكرنا أن هذه صيغ يفهم منها المثنى والمجموع ،وليس بمثنى ولا مجموع حقيقة ، بل هما فيه بمنزلة صيغ المضمرات وقوله : إذا تطابق اللفظ والمعنى كان العائد بحسب ذلك يعني إذا كان اللفظ مفردا والمعنى أيضا كذلك فالعائد حينئذ يجب أن يكون مفردا أيضا وإن اختلفا بأن يكون اللفظ مفردا والمعنى مجموعا فاحمله على أيهما شئت قال تعالى : ومنهم من يستمع إليك (٤) ، وفي الأخرى .. ومنهم من يستمعون (٥) ، وكذلك في التذكير والتأنيث قال تعالى : " ومن يقنت " (٦)

---

(١) هو شمر بن الحارث العيني وقيل تأبط شرا وقيل جذع بن سنان الغساني وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٢ والتصريح ٢ : ٢٨٣ والهمع ٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والدرر ٢ : ٢١٨ ، ٢٣٧ ، والأشموني ٤ ٦٤٢ والعيني بالصبان ٤ : ٩٠ وابن يعيش ٤ : ١٦ والخزانة ٢ : ٣ .

(٢) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :

أتوا ناري فقلت منون أنتم .. فقالوا : الجن فقلت عموا ظلاما

ويروى عموا صباحا والشاهد في " منون " حيث جمع من .

(٣) انظر سيبويه ١ : ٣٩٧ باب أي .

(٤) الاية ٢٥ من سورة الانعام .

(٥) الاية ٤٢ من سورة يونس .

(٦) الاية ٣١ من سورة الاحزاب .

تُقرىء بالياءِ والتاءِ [1] غيرأن " ذو " لاتُخالف بمعنى ذو الطائية لايخالف لفظه معناه فى التذكيرِ والتأنيثِ ،فإن للمذكر ذو وللمؤنثِ ذات ، وهذا الذى قال ، ليس فى كل لغةٍ فإنه قد جاء :

.... ∴ وبئرى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ [2]

والبئر مؤنثة وهو قد جَعَلها فيما تقدم بمعنى التى ولعله أرادَ فى لغةٍ أخرى ، وقوله : وكما اقتسم ذُو وذات إلى آخره يعنى" أن ذو" للمذكرِ وذات للمؤنثِ فقد اقتسما التذكيرَ والتأنيثَ ،لكنهما اشتركا فى الإفرادِ أى يستعملان فى المثنى والمجموعِ بلفظِ المفردِ ، كذلك أى وأية ،وقد ذكرنا أنَّ مِن العربِ مَنْ يُثَنى أياً ويجمعها وانما يريدُ فى

٢١٣ الأفصح / ثم قال : إنْ أضيفت أى إلى نكرةٍ كانت هى إياها كقولك أى رجُلٍ لقيت ؟ قال وإنْ أضيفت إلى مَعْرفةٍ لفظًا أو نيةً ، اللفظ كقولك أى الرجالِ مررَتَ بِهِمْ والنية كقولك بأيٍ مررَت ؟ تريد بأيهم فإنها تكونُ بمعنى البعض ولذلك اشترط فيهَا إذا أضيفت إلى معرفةٍ أن تكون المعرفة أكثر من الواحدِ ليصح التبعيضُ .

ثم قال فى المتأخرة : وأحَالَ أبو القاسم [3] فى تقريبِ البابِ على رد الفعلِ إلى نَفْسِك ، لأنه أخذ "ما" على أنها لاتكونُ البتة لمنَ يَعْقِل ثم جَمَع بينها وبين مَنْ يعقل مرةً فى فعلٍ متى اجتمع فيه العاقل وغيرُ العاقِل لم يكن العاقل إلا فاعِلاً ومرة فى فعلٍ متى اجتمعَا فيه لم يكن العاقِل إلا مفعُولاً .

قلت : الفعل الذى إذا اجتمَعا فيه لم يكن الفاعلُ إلاَ مَنْ يعقل هو نحو كره فى قوله كره أخُوكَ ماأحب أبُوك ،والفعل الذى يكونُ مَنْ يعقل فيهِ مفعُولاً قولـه : أسخط عمرا ماأرضى أبَاك وماكان مثلهما والله أعلم .

∴ ∴

---

(١) ومن تقنت بالتاء قراءة ابن عامرفى رواية ورواه أبو حاتم عن أبى جعفر وشيبة ونافع على أن هذه قراءة شاذة والجمهور بالياء وانظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه صفحة ١١٩ والبحر المحيط ٧ : ٢٢٨ .

(٢) سبق شرحه صفحة ٢٥٥ .

(٣) انظر الجمل صفحة ٦ .

باب (النعت)

النعتُ يُجاء بهِ للفرق بين المشتركينِ في الاسم وربما جيء به توكيدا وربما كان لمجردِ المدح أو الذم وفي الأخرى أصل النعت أن يجيء في مقصودِ المتكلم للفرق بين المشتركينِ في الاسمِ، وقد يخرجُ عَنِ الأصل فيجيءُ توكيدًا أو لمجردِ مدحٍ أو ذمٍ .

قلت : النعتُ والوصف بمعنى واحدٍ يقال : نعتّ الشيءَ أنعته إذا وَصْفَتَهُ قال: جبيتهما بالنعت لا بالتعيينِ أي وصفا لي مرة واحدةً ، والصفة أيضًا بمعْنَى الوصف عند النحاةِ وتحد / بأنها الاسم الدال علىٰ مَعْنى في متبوعِهِ أو في شيءٍ من ٢١٤
سببه هو المقصودُ بالوضع .

وأما الذي تساق له الصفة فخمسة أمور : إِزالةُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ أو تخصيصِ نكرة ،أو للثناء والمدح أو نقيضهما أو لمجردِ التوكيدِ ، فالتي للفرقِ تختص بالمَعارف نحو زيد العالم ،أزلت بالصفةِ الاشتراكَ الذي بَيْنه وبين زيد غير العالم في الاسم ،والتي للتخصيصِ بالنكراتِ كقولك رجلٌ عالمٌ ،فقولك عالم خصص مِنْ عُمُوم رجل وصفات القديم سبحانه وتعالى للمدح والثناء كقوله تعالى " هُوَ اللَّهُ الذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ " (١) إلى آخرها ومثال الذم الشَّيطان الرَّجيم ومثال التي للتوكيدِ نفخة واحدة وقيل إنما وصفت لتصح إقامتها مقام الفاعِلِ على أن التحديدَ بالهاءِ يكفي في تصحيحِ إقامتِها مقَامَ الفاعِلِ ،ومن التأكيد : ذَهَبَ أمسِ الدَّابر (٢) .

واعلم أن التوكيدَ أولى التوابع بالتقدمِ إِلَّا أن المصنفَ تبع الزجاجي في تقديمِ الصفة .

قال رحمه الله تعالى : وشرطه أن يكونَ هو المنعوت أو ملابسًا له ، ومشتقًّا أو في حكمِه ،ومطابقًا للمنعوتِ في الإِعرابِ وفيما له من التعريفِ أو التنكيرِ وفي الأخرى :

---

(١) الاية ٢٣ من سورة الحشر.

(٢) الدابر التابع ومن كل شيء آخره يقال قطع الله دابرهم أي أفناهم الى آخرهم ومابقى في الكنانة الا الدابر آخر السهام والجمع دوابر . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٦٨ .

وشرطه أن يكونَ مشتقًا أى مأخوذًا من المصدرِ ،أو فى تأويل المشتق أى معنـــاهُ كمعناه وأعم من المنعوتِ ،ولايكون إلا تابعًا للمنعوتِ فى إعرابهِ وفيما له من تعريـفٍ أو تنكيرٍ كان له أو لشىءٍ من سَببِهِ .

قلت : لايقال للاسم انه نعتٌ فى النحو إلا بهذهِ الشروطِ الثلاثةِ :

الأول : أن يكونَ هو المنعوت : يعنى أن ذات الموصوف هى الذات المفهومة

٢١٥ من قولكَ عالم ونحوه من الصفاتِ/ لأن المفهومَ من الاسم المشتق نحو عالم ذات قـامَ بها معنى العلم فتلكَ الذاتُ المفهومةُ من عالم هى بعينها ذات الموصوف، وقولـــه أو ملابسًا له يعنى ان لم يكن النعت هو المنعوت بالتفسيرِ الذى ذكرنا فلابدَّ أن يكونَ لذات مرتبطةٍ بذاتِ الموصوفِ بضمير يرجع منه إليه نحو قولكَ رجل عالم أبوه ؛ لأنـــهُ لو لم يكن أباه ولامرتبطا به لكان أجنبيا عنه ونسبته إليه كنسبتهِ إلى غيره فلايحصلُ من جريانه عليه تمييزٌ ولاغيره من الأغراض ،فإذًا الوصف لابد أن يصدق على ذاتِ الموصوفِ أو على ذاتٍ مرتبطةٍ بذاتِ الموصوف .

الشرط الثانى : أن يكونَ مشتقا أو فى حكمه لينطبق عليه الحدُّ المذكورُ ، فإنَّ الاسمَ الدال على شىءٍ باعتبار معنى فيه ليس إلا المشتق ؛ لأنه ينبىءُ عن المعْـنَى الذى يحصل به التمييزُ أو غيره أو فى حكمهِ ، يعنى وإن لم يكن مشتقا لكن يحصـــل مايحصله المشتق من المعْنى نحو ذُو مالٍ فإنه فى معنى مالك مال وصاحب مـَـالٍ ، وكذلك مصرى لأنه فى مَعْنى منسُوب إلى مصر ، ومررت برجلٍ أى رجل فى معنى كامـــل فى الرجولية .

الشرط الثالث : أن يكون موافقًا للموصوف فى الإعرابِ لتتحقق التبعيـــة لانصباب العامل عليهما انصبابًا واحدًا ،لكن يقع على الأول أولًا وعلى الثانى بواسطة الأول ،فإذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ فالقيام منسوبٌ إلى العاقلِ كما هو منسوبٌ إلـى زيدٍ لكن بطريق التبع ، ولابد أيضًا أن يكونَ موافقا له فى التعريفِ أو التنكيرِ لما ذكرنا أن النعتَ هو المنعوتُ فى المعنى ، فإنْ كان الموصوفُ معرفةً امتنع أن تكونَ الصفـةُ

٢١٦ نكرةً لما بينهما من/ المنافاة خصوصًا وشيوعا فهذه الثلاثة لابدّ منها فى كل صفةٍ ،وأما قوله وأعم من الموصوفِ يعنى لايجوزُ أن تكون أخص بل لابدَّ أن يكون أعم أو ! ومساويا

قال : فإنْ كانَ له لا لشيءٍ من سببه تبعه فيما له مِن الإفراد أو التثنية أو الجَمْع والتأنيث أو التذكير وفي الأخرى : ثم إنْ كان للمنعوتِ كان إياه ، وطابقه غالبا فيما له من تذكيرٍ أو تأنيثٍ ، وفيما له من إفرادٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ .

قلت : يقال ان النعت يتبع المنعوت في عشرة أشياء ، وليس على الإطلاق ، بل ذلك فيما هو الأصل وهو أن يكونَ النعتُ قائما بالمنعوتِ لا بشيء من سببه ، فحينئذ يتبعه فيما قيل ، فإن لم يكنْ له بل لشيءٍ من سببه وافق المنعوتَ في الإعرابِ لفظا أو محلاً والتعريف أو التنكير ، ووافقَ مَنْ له النعت وهو الفاعل في التذكيرِ والتأنيثِ وكذلك في الإفرادِ والتثنيةِ والجَمْع ، فيجوزُ أن يتحد النعتُ والمنعوتُ متعدد كقولك مررت برجلٍ قائمٍ آباؤُهم ، وهذا هو الفَصِيحُ ، ويجوز أن يُجْمَع فيقال مررت برجالٍ حسانٍ آباؤهم ويجوز مررت برجلٍ حسانٍ غلمانُه ، وذلك أنه إذا كان للأول كان في الصفةِ ضميرٌ فوجب أن يطابقه الوصف لأجلِ الضميرِ ، وإذا لم يكنْ له بل لسببه لم يكن في الصفةِ له ضمير بل الصفة تكون مسندة إلى الظاهر فتجرى مجرى الفِعل وإنما جاز أن يوصَف الشيءُ بما ليس فيه ، لأنه وان لم يكن فيه ولا الصفة له لكن هي في المرتبطِ به ، فإذا قلت : مررت برجلٍ عالمٍ أبوه ، فقد وصفت الرجلَ بعلم أبيه لا بعلمه في نفسه ، وكما أن التميز يحصل بعلمِه نفسه يحصل أيضا بعلم أبيه
٢١٧ لا بعلمه في نفسه فيتوسط النعتُ بين / المنعوتِ وبين مَنْ له النعت في الحقيقةِ ، فيكونُ لفظه للأول ومعناه للثاني ، وقوله وطابقه غالبًا احترازٌ عن قولهم : رَجُلٌ علامَةٌ وهِلْبَاجَةٌ (١) وامرأة عدوّ وكفٌّ خضيبٌ وعن قولهم : برمة (٢) أكسارٍ وسملها عا ، وهذه وان خالفت الظاهر لفظا لكنها توافقه في المعنى .

أما الأول فلأن الرجل إذا كان كثير العلم نزل منزلة الجماعة فكأنه قيل جماعة عَلّامة وكأنه قال أسماء جماح ؛ لأنه أراد بالواحدِ الجنس ، وكذلك قولهم ثوب

---

(١) هلباجة : الهلابيج : الأحمق القليل النفع الأكول الشروب الثقيل من الناس، والجامع لكل شر . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٠١ .

(٢) البرمة : القدر من الحجارة والجمع برم وبرم وبرام . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٢

أسمال ، لأن الثوبَ مؤلفٌ من قطع ، فكأن كل قطعةٍ منه سمل ، والبرمة مجتمعة من أكسارٍ ، ولو لم يعتذر عن هذه الأمثلةِ وكان الإطلاق منزلا على الغالب لكان جائزا .

قال الشلوبيني : قوله تبعه فيماله من ذلك تمامه أنْ يقول : مالم يَمْنَع مِنْ ذلك مانعٌ ليخرج نحو مررت برجلٍ أفضل من زيد وامرأة أفضل من رجلين (١) .

وقال في النسخةِ الأخرى : رب اسم مذكر اللفظ يُنْعَتُ به المؤنث كما يُنْعَتُ به المذكر .

قلت : مثاله رجُلٌ صبورٌ وشكورٌ ، وامرأة صبورٌ وشكورٌ ، وكذلك رجلٌ عاشقٌ وامرأة عاشقٌ .

ثم قال : وآخرُ يُنعَتُ به المؤنث ولاينعَتُ به المذكرُ .

قلت هذا مثل امرأة حائضٌ وطامثٌ (٢) ، ثم قال ومؤنث اللفظ ينعت بهِ المذكر .

قلت هذا مثل علَّامة (٣) وفروقة (٤) وحِلْباجة .

ثم قال : ومفرد اللفظ يُنعَت به المثنى والمجموع كما ينعت به المفرد .

قلت : هذا يكون إذا نُعِتَ بالمصدرِ كقولك رجلٌ خَصْمٌ ورجلان خَصْمٌ ورجال خَصْمٌ كله بلفظ واحدٍ .

ثم قال : ولايكون المنعوتُ مفردًا والنعت جمعا إلا مع الالتفاتِ إلى أجزاءِ المنعوتِ .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٦٠ .

(٢) أي حائض .

(٣) علامة : من علم للمبالغة زيدت التاء للمبالغة تقول رجل علامة . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٣٠ .

(٤) فروقة : الفروق الشديد الفزع وانظر المعجم الوسوط ٢ : ٦٩٢ .

أسمال ؛ لأن الثوبَ مؤلفٌ من قطع ،فكأن كل قطعةٍ منه سمل ،والبرمة مجتمعة من أكسارٍ ،ولو لم يعتذر عن هذه الأمثلةِ وكان الإطلاق منزلا على الغالب لكان جائزا .

قال الشلوبيني : قوله تبعه فيماله من ذلك تمامه أنْ يقول : مالم يَمْنَعْ مِنْ ذلك مانعٌ ليخرج نحو مررت برجلٍ أفضل من زيد وبامرأة أفضل من رجلين (١) .

وقال في النسخةِ الأخرى : ورب اسم مذكر اللفظ يُنْعَتُ به المؤنث كما يُنْعَتُ به المذكر .

قلت : مثاله رُجُلٌ صبورٌ وشكورٌ ، وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ ، وكذلك رجلٌ عاشِقٌ وامرأةٌ عاشِقٌ .

ثم قال : وآخرُ يُنْعَتُ به المؤنث ولايُنعَتُ به المذكرُ .

قلت هذا مثل امرأة حائِضٌ وطامِثٌ (٢) ، ثم قال ومؤنث اللفظ ينعت بهِ المذكرُ .

قلت هذا مثل عَلَّامة (٣) وفُرُوقه (٤) وهِلَبَاجة .

ثم قال : ومفرد اللفظ يُنْعَتُ به المثنى والمجموع كما ينعت به المفرد .

قلت : هَذا يكون إذا نُعِتَ بالمَصْدرِ كقولك رَجُلٌ خَصْمٌ ورجلان خَصْمٌ ورجال خَصْمٌ كله بلفظ واحدٍ .

ثم قال : ولايكون المنعوتُ مفردًا والنعت جمعا إلا مَع الالتفاتِ إلى أجزاءِ المنعُوتِ .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٦٠ .

(٢) أي حائض .

(٣) علامة : من علم للمبالغة ،زيدت التاء للمبالغة تقول رجل علامة . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٣٠ .

(٤) فروقة : الفروق الشديد الفزع وانظر المعجم الوسوط ٢ : ٦٩٢ .

٢١٨ قلت : مثل قولهم / ثوبٌ أَسمالٌ (١) وبرمة أعشار على ما فسرناه .

قال : وما لم يكن الوصف لشيءٍ من سبب المنعوتِ لم يخالفه النعتُ في شيءٍ مما ذكر معنىً وإنْ خالفه لفظا .

وقد شرحتَ هذا .

قال : وإذا كانَ الوصفُ لشيءٍ من سببِ المنعوتِ لم يكن النعتُ إيّاه في المعنى البتة ، ولا مطابقا له في شيءٍ مما ذكر إلّا بالعَرَضِ .

يعني إذا كان المنعوتُ مفردًا لم يجب أن يفرد الوصف المسند إلى سببه كقولك مررتُ برجالٍ حسانٍ غلمانُه بل الإفراد استحسانٌ لا وُجُوب .

ثم قال : والنعت ضربان : وصفٌ محض ، ووصفٌ غير محضٍ ، فالمحض خَمْسَةُ أقْسام : أحدُها : ماكان حلية كالأزرقِ والأشقرِ (٢) والثاني : ماكان عملا كالضَّارِبِ واللازم في مضافه : المراد به الحَال أو الاستقبال كمفردِه والثابت : الواقع منه وما لم يقع سواء في النقلِ وفي صحيح النظرِ ، وكذلك ماكان علاجًا يُرَى كالضَّارِبِ وما ليس كذلك كاللازم والمخالِط .

واعْلَمْ أنَّ ماكَانَ من هذا القِسْم لشيءٍ من سببِ الأول لا له ، وكان مضافا فإنَّ عيسى بْنَ عُمَر يرفع ماكان منه علاجًا كقولك مررت برجلٍ ضاربُه عَمْرٌو ويهودٍ كاسِرُه بكرٌ وقع ذلك أو لم يقع ، وما ليس علاجا يرى نصبه إن كان واقعا كقولك برجل ملازمُه زيدٌ وماءٍ مخالطه ملح أي هذه حالتُها ، وإن لم تقع أجْرَاهُ على الأول ، ويونس يجمل ماوقع مِنْ جَميع ذلك نصبًا ، وما لم يقع أي أريد به الاستقبال رفعا ، والخِلاف إنما هو في إيجابِ مَاذَهَبا لا في جَوازِه .

قلت : إذا كانَ النعتُ لشيءٍ من سبب الأول لا له فله ثَلَاثَةُ صُوَرٍ :

---

(١) سمل الثوب ونحوه سمولا وسمولة أخلق وبلى . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٥٣ .

(٢) الأشقر من الدواب هو الأحمر حمرة يحمر منها العرف والذنب ومن الناس مايعلو بياضه حمرة .

٢١٩ الأولى : أنْ يكونَ فاعِلُ النعتِ مضافًا إلى / ضميرِ الموصوفِ لفظًا كقولك مررت برجلٍ قائمٍ أبُوه ، الثانية : أن تكونَ الصفةُ مضافةً إلى ضميرِ الموصوفِ لفظًا كقولك مررت برجلٍ مخالِطِه دَاء الثالثة : أن يكون متعلق الصفة لافاعلها مضافًا إلى ضمير الموصوفِ كقولك مررت برجلٍ مخالطٍ أباه دَاءٌ ، فسيبويه [1] يسوى بين الصُّوَر الثلاث فى الجَواز ، وذهب عيسى بن عمر إلى جَواز ذلك فى اسْم الفاعِلِ المنوّن ، ومنعه فى المضاف ونصبه على الحال إن كان واقعًا غير علاج ، ورفعه ومابعده على الابتداء ، والخبر إن كان علاجًا نحو الضارب والكاسر ويتبعه الأول إنْ كان مستقبلًا ، يعنى لم يقع بعد كقولك مررت برجلٍ مُتْلِفِهِ السَّيْرُ اذا كان التلف لم يوجد ، ووافقه يونس فى نَصْب ماكان واقعًا على الحال فى اللازم الذى لاعِلاج فيه ورَفع فيما كان غير واقع علاجًا كان أو غيره ، وقوله علاجا يرى يعنى يكون محسوسًا قال : والخلاف إنما هو فى الوجُوبِ وَإلا فالجواز مُتَّفقٌ عليه .

والزمهم سيبويه أنْ ينصبوه على الحَالِ إذا كان مَعْرِفَةً نحو مررت بزيدٍ المُخالِطُه دَاءٌ ، لأن المانعَ عندهم من إجرائه على الأول هى الإضافة والنصبُ لايجُوز هنا إجماعًا مع وجود ماذكروه ، ولقائل أن يقول : لانسلم أن الضمير هنا مضافُ إليه بل هو منصوبٌ كالظاهِر ، والنقل الذى أشار إليه وهو الذى تمسك به سيبويه [2] قول ابن مَيادة : [3]

وَنظَرْنَ مِنْ خَلَلِ السُّتُورِ بِأَعْيُنٍ ∴ مَرْضَى مُخَالِطُهَا السَّقَامُ صِحَاحِ [4]

---

(١) انظر فى هذه المسألة الكتاب ١ :٢٨٨ ورضى الدين فى شرح الكافية بـاب النعت ١ :٣٠٩ .

(٢) انظر الكتاب ١ :٢٢٧ .

(٣) هو المرى بن غطفان وهو من شواهد سيبويه ١ :٢٢٧ والخزانة ٢ :٢٩٣ .

(٤) يصف نساء أصبن القلوب بفتور أعينهن وحسنها ، خلل الستور : فرجها يعنى أنهن مصونات وذكر أن فتور أعينهن لغير علة بها والشاهد فيه مخالطها ، اذا وصف بها النكرة أعين لما فى مخالطها من نية التنوين واغفال الاضافة ولذلك جرى مجرى الفعل ورفع مابعده .

والرواية فيه بخفض مخالطها ولقائل أن يقول : لانسلم أنّ مخالطها هنا صفة بل هو
٢٢٠ بدلٌ ، والنزاع إنما هو في الصفة فحينئذٍ تقفُ الدلالةُ ، هذا كله / إذا ذُهِبَ باسم الفاعل مَذْهب الفعل ، أما إذا لم يكن كذلك فليس إلا الرفع إجماعًا .

قال رحمه الله تعالى : والثالث ماليس بعمل ولاحلية كالعاقل والعالم والرابع : ماكان نَسَبًا كالمزني واليماني والنَّجار والنابلُ والدهري والرواسي والخامس ذو بمعنى صاحب ، وإذا وصَفت بها نكرةً أضفتها إلى نكرةٍ أو معرفة أضفتها إلى معرفة بالألف واللام ، وأما النعت بوصفٍ غير محض فثلاثة أقسام : مفردٌ ومضاف ومشبه بالمضاف فالمفرد : أسماء الأعداد كلها وأسماء المقادير ، وماجرى من أسماء الأجناس مَجْرى الصفات من نحو مررت بِبابٍ سَاجٍ [1] وبِجُبَّةٍ خزٍّ [2] ورجل أسدٍ أي شديد والمضاف أي رجل وأيما رجل وأفضل رجل وأي عشرة وكل رجل ومثلِك وغيرِك وماجرى هذا المجرى من الصفاتِ التي أجْريت في كلامهم مَجْرى الأسماء ، والمشبه بالمضافِ لايستعمل الا مع صلة نحو أفضل منك وأبٍ لك وأخٍ لك وصاحبٍ لك وخيرٍ منك وشرٍ منه ، لو قلت مررت برجلٍ خيرٍ أو شرٍ أو أبٍ أو صاحبٍ لم يجز حتى تأتي بالجار والمجرورِ ، وهي أيضا كالمضافاتِ المذكورة قبلها في أنها صفات أجريت مجرى الأسماءِ ، فجميع هذه الأوصاف غير المحضة إذا كانت للمنعوتِ جَرَتْ عليه ، وإنْ كانتْ لشيءٍ من سببه غلبوا عليها الاسمية ، فرفعوا على الابتداءِ والخبرِ ، والجرُّ لغةٌ ليست بالجيدةِ ، وكلا الوجهين في غيرِها من الصفاتِ فصيحٌ ، وقالوا : مارأيت رجلا أبغضَ إليه الشر منه إلى زيدٍ ، ولارجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ،

---

(١) ساج : الساج ضرب من الشجر يعظم جدا ويذهب طولا وعرضا . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٦٢ ، ٤٦٣ والمعنى مررت بباب ضخم في طوله وعرضه .

(٢) خز : الخز من الثياب ماينسج من صوف وأبريسم وماينسج من ابريسم خالص والجمع خزوز . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٣١ .

وَمامِنْ أيامٍ أحَبَّ الى اللهِ فيها الصومُ منه اليه فى عشرِ ذى الحجَّةِ "(١) فأجْـروْا
٢٢١ أبغضَ وأحسن على رجلٍ ، وأحب على الأيام/ ورفعوا بها الظاهرَ ، لأن الوصفَ فى الحقيقةِ للرجل ، كما لو كان ضميرُه فى أبغضَ وأحسَن ، والأيام لو كان ضميرُها فى أحب ، ألاترى أن الرجلَ هو المبغِضُ للشر والحسن بالكحل والأيام هى المحبوب أن تُصام ، واذا قلت مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فالخبر للأب لا للرجل ، ويختصر المربّى هذا فيقول من زيد مكان منه إلى زيدٍ ، ومن عمرو مكان منه فى عينِ عمرو ومن عشر ذى الحجة مكان منه إليه فى عشر ذى الحجة ، وأصل النعت أن يكون للنكرةِ ، لأن الاشتراك فيها بالوضع وفى المعرفةِ بالفرضِ ، وكما تُنعت النكرةُ بماذكر قبلُ تنعت أيضًا بالظرفِ ، وبالجملة الخبريةِ اسمية كانت أو فعلية وإن وقعت غير الخبرية موقع النعْتِ كما فى قول بعضهم :(٢)

.... ∴ جَاءُوا بمَذْقٍ هَلْ رَأيْتَ الذِئْبَ قَطّ (٣)

كان القول محذوفًا وهو النعت العامِل فى موضعها ، ولانعت إلا وفيه ضمير أو يتصل به ضميرٌ يعود على المنعوتِ ففى الظرف الذى ينعت به ضميرٌ يعود على المنعوتِ كما فى الذى يوصل به أو يخبر به ، والعامل فيه محذوف كما فى الواقع خبرًا وصلة ، ويجب أن يكون مفردًا ، كالعامِلِ فى الواقع خبرا لذى خبر ، وبخلافِ العامل فى الواقع صلة وماجرى على النكرةِ نعتًا انتصب حالًا من المعرفة ، وماوقع موقع النعت للنكرة وقع موقع الحال من المعرفةِ ، إلا أن ماضِىَ الوضْع محتاجٌ فى وقوعه موقعَ الحَالِ

---

(١) حديث شريف أخرجه البخارى باب فضل العمل فى عشر ذى الحجة .

(٢) قاله العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٨١ والكامل للمبرد صفحة ٥١٨ ، والمحتسب لابن جنى ٢ : ١٦٥ وابن يعيش ٣ : ٥٣ والخزانة ١ : ٢٧٥ والتصريح ٢ : ١١٢ والهمع ٢ : ١١٧ والدرر ٢ : ١٤٨ وأمالى الزجاجى ٢٣٧ .

(٣) رجز وصدره :

حَتى إذا جَنَّ الظَلامُ واخْتَلطْ ∴ ....

واستشهد به على أنه ان وردت جملة طلبيته بمعنى النعت تؤول بأنها نعت لمحذوف كالمثال فى البيت فالتقدير مقول فيه هل رأيت الذئب قط والبيت من شواهد الرضى .

إلى أن تكون معه قد ظاهرةً أو مقدرةً .

قلت : لما كان هذا الكلام فى غاية الحسنِ والتحرير ، وكان ظاهرًا بنفسه وبالنسبةِ إلى كلامه الأول كالشرح لم نتعرض له بتهذيب أو تمثيل أو تشكيك
٢٢٢ إذ كفانا الخطب فى ذلك كله / لفصاحةِ ألفاظِه وظهورِ معانيه وصحةِ مبانيه .

قال رحمه الله تعالى : والمشتق هو مابُنِي من المَصْدرِ ومافى معناه هو ماراد ف مابنى من المَصْدرِ وليس به .

قلت : المشتق هو الذى صِيغ له من حروفِ المصدر صيغةٌ مغايرةٌ لصورة المصدرِ ، وهذا التغاير قد يكونُ بالحركاتِ وقد يكون بالحروفِ وبهما ، ولابد أن يتضمن معنى المصدر ويختص بزيادةِ معنى ،فبين المشتق والمشتق منه تناسب فى المعنى والحروف ،فلاينفك صدق المشتق عن صدقِ المشتقِ منه ،ويدخل فيه اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ والصفةِ المشبهةِ بهَا .

فاسم الفاعل : هو الاسم المشتق من المَصْدرِ الموافق للمضارع المشتق من ذلك المصدر فى انتظامِ حركاته وسكناته .

واسم المفعول كذلك إلا أنه على وزان يُفْعل المبنى للمفعولِ ،والصفة المشبهةُ كذلك إلا أنها غيرُ جاريةٍ على المضارع ،ويجئ فى بعضِ النسخ وليس به ، فإنْ صحت روايةُ هذه الزيادة فمعناها أن المشتق ليس بالمصدر أى ليس قائم بالقيام ، أى ليس مثله فى امتناعِ الوصفِ به إلا على تأويلِ ،وكأنه قال ذلك لئلا يتخيل أن المصدَر مثل المشتق فى الوصفيةِ لكونهما مشتركين فى الحروفِ والمعْنَى ، وغرضه أن يخبر أن المصدَر مما لاينعت به إلا على تأويلِ ، كما إذا قيل رجلٌ عدلٌ فتأويله على أحد وجهين : إما أن يكون وُضع مَوْضع المشتقِ لمشاركتهِ المشتق فى الحروف فصاملوا عدْلاً معاملة عادلٍ ورضا معاملة مرضى ،أو يكون على حذفِ المضافِ أى ذى عَدْلٍ وذى رضى فحذف المضافُ وأقيم المضافُ إليهِ مقامه مبالغةً كأنه نفس الرضى
٢٢٣ والعدل ،وقوله ومافى معناه هو مارادف أى تابعٌ من الألفاظِ التى تفيد ما / يفيده المشتق من المصْدر إما بنفسه أو بضربٍ من التأويلِ ،وذلك أن المرادِف على قسمين : مشتق وغير مشتق ،فالمشتق نحو منزو لأنه مرادف لمنسوبٍ وكلاهما مُشتقٌ مِنَ المَصْدرِ

وعن هذا احترز بقوله وليس به ، وغير المشتق نحو ذى مالٍ فانه مرادف لصَاحِبِ مَالٍ إذ مدلولهما وَاحِدٌ ، وهذا القسم على ضربين : مطرد كثير وماليس كذلك فالأول نحو تميمىٌّ ومِصْرِىٌّ وكل مافى آخره ياء النسبة وجميعه مؤول بمنسوب ، والذى ليس بمطردٍ نحو ذى مَال وأى فى قولك مررت برجل أى رجل ، وحق الرجل وكل الرجل أى كامل فى الرجولية ، ومنه قولهم : مررت بقاع عرفج فإنه مؤول بخشنٍ ورجل شرعك من رجل أى كافيك إلى غير ذلك مما ذكر فيما تقدم .

قال رحمة الله تعالى : وعلامة الاسم النكرة إذا كان مفردًا قبوله للألف واللام أو أداؤه مَعْنَى مالايكون إلا نكرةً وقال فى الأخرى : وعلامة كون الاسم نكرة جواز دخول الألف واللام عليه أو على ماأضيف إليه مباشرة أو بواسطة ، أو أن يؤدى معنى مالايكونُ إلا نكرةً ، أو أن يَجْرِى على النكرة نعتا ، أو أن يعمل فيه مالايعمل البتة إلَّا فى نَكِرَةٍ .

قلت : لما ذكر أن النعت تابعٌ للمنعوتِ فى التنكير والتعريفِ أعطى العلامة التى بها تعرف النكرة مِن المعرفة فقال : الاسم إما أن يكون مفردًا أو مضافًا ، فَإِنْ كان مفردًا فالذى يعرف به كونه كذلك قبوله الألف واللام من نحو رجُلٍ وفرسٍ ، ٢٢٤ أو أنْ يؤدى مَعْنى لايكون إلا نكرةً نحو "ما" فى قولك ماأحْسَنَ/ زيدًا وَإيهٍ منونا أى حديثا وَصهٍ منونا أى سكوتا فإن لم ينون كان معرفةً ، ومن العلاماتِ أيضا جواز دخول رُبّ عليه فإنها لاتعمل مباشرةً إلا فى نكرةٍ ومنها "لا" لنفى الجنس فإنها لاتعمل إلافى نكرةٍ وكذلك كم ، أو أن يجرى صفة على النكرة كقولك مررت برجلٍ مكرمِك غدًا وكذلك مثلك وشبهك قال : (١)

يَارُبَّ مِثْلِكِ فى النساءِ غَرِيرَةٍ ∴ .... (٢)

---

(١) هو أبو محجن الثقفى وليس فى ديوانه وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢١٢ ، ٣٥٠ والمقتضب ٤ : ٢٨٩ وابن يعيش ٢ : ١٢٦ .

(٢) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ بيْضاءَ قَدْ متَّعْتُها بِطَلَاقِ
والشاهد فيه جر مثلك برب وهى لاتجر الا النكرات فهو دليل على أنها لم تكتسب تعريفا ، فمثل لاتكتسب تعريفا لما انها بمنزلة الفعل أى يشبهك .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان مضافا فقبول ما أضيف إليه مباشرا أو بالواسطة للألف واللام أو جواز جريه على النكرة .

قلت : مثال مايقبل مضافه اللام مباشرة رجل من قولك غلام رجل ودرهم من قولك مائة درهم فإنك تقول مائة الدرهم التى تعلم ومثال ما بالواسطة ثلاثمائة الدرهم وغلام صاحب الرجل ، تعرف الآخر فتعرف الأول ،فإن لم تدخل اللام كان الأول نكرة لتنكير مضافه ،والثلاث إنما تصير معرفية بتعريف المائة التى تعرفت بإضافتها إلى مافيه اللام ،ومثال جريه على النكرة قوله تعالى " هذا عارض ممطرنا " (١) وتقول مررت برجل شبهك .

قال رحمه الله تعالى : والمعارف من الأسماء خمسة أجناس : المضمرات والمبهمات والأعلام والداخل عليه الألف واللام والمضاف إلى شىء من ذلك إضافة تخصيص لاتخفيف وقال فى الأخرى : ومادخل عليه الألف واللام أو معناه كمعنى اللام وما أضيف إلى شىء من هذه الأربعة إضافة تخصيص .

قلت : المعارف جمع معرفة وهى مصدر مثل العرفان إلا أن النحاة وصفوا
٢٢٥ بها فقالوا : اسم معرفة كما قالوا اسم نكرة ولها فى النحو رسم وعلامات/ أما رسمها فأن يقال : كل اسم قصد به الدلالة على معنى معين دلالة تتضمن الاشارة إليه ، وإنما قلنا ماقصد به الدلالة ليندرج فيه مايعرفه المخاطب ومالايعرفه ،بل ماوضع لمعين وإن كان مجهولا عند المخاطب ،وأما علامتها فأن لايحسن دخول كم ورب ولاعليها ، وأن يحسن الابتداء بها ،ولاتنتصب على الحال .

ثم المعرفة جنس تحته خمسة أنواع ،وحصرها بعضهم فقال : الاسم المعرفة إما ظاهر وإما مضمر ،أو بينهما وهو المبهم ،والظاهر إما أن يتعين بقرينة لفظية أو معنوية ،والثانى هو العلم ،واللفظية إما فى أوله وهو المعرف باللام أو من آخره وهو المعرف بالإضافة ،والمضمر نوع واحد له انقسام بحسب أحوال المخاطب والمتكلم والغائب ،والمبهم له أنقسام : إلى الموصول واسم الإشارة ، وقوله فى الأخرى : أو

---

(١) الاية ٢٤ من سورة الأحقاف .

معناه يريد به الميم فى لغة من يرى التعريف بها ومنه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر "(١) .

قال رحمه الله تعالى : المضمر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسام : مضمر تفسره المشاهدة وهو مضمر الحاضر وقال فى الأخرى : وهو ضمير المتكلم والمخاطب.

قلت : الإضمار الاخفاء قال الأعشى (٢) :

ترانا إذا أضمرتك البلاد .:. نجفى ويقطع منا الرحم (٣)

أى أخفتك ، ولفظ الضمير فى هذا أولى من لفظ المضمر ، لأن المضمر قد يطلق على المحذوف المقدر سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا ، أما الضمير فلا يطلق إلا على الاسم المقابل للظاهر والمبهم وهو فعيل بمعنى مفعول وقد يعرف بأنه الاسم الذى

٢٢٦ يدل على معنى ، وإعرابه لا بالتسمية قصدا بل بجهة النيابة عن الظاهر / ولذلك يحتاج إلى ظاهر يعود إليه ويبينه ، واحتياجه هو الموجب لبنائه .

ثم ذلك الظاهر ، إما مذكور فى اللفظ أو مقدر غير مذكور أو مشاهد ، وانقسم الى خمسة أقسام ، لأن من يعود عليه : إما متكلم أو مخاطب أو غائب ، أما المتكلم فنحو : أنا ونحن والمخاطب نحو أنت وأنتما وأنتم ، والمفسر هنا قرينة التكلم والتخاطب ويجمع ذلك المشاهدة ، فهذا قسم من الخمسة ، وانما قال بالنسبة إلى التفسير ليحترز عن التقسيم بالنسبة إلى الإعراب .

قال رحمه الله تعالى : ومضمر يفسره ماقبله لفظا ومعنى أو معنى دون لفظ أو لفظا دون معنى .

---

(١) أخرجه البخارى كتاب الصيام باب من ظل عليه وهو صائم وكذلك مسلم وأبو داود عن جابر رضى الله عنه والتاج ٢ : ٨٥ ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٣ : ١٦١ ، والجامع الصغير ٢ : ٢٨٢ والنهاية فى غريب الحديث ١ : ٨٧ .

(٢) انظر : ديوانه صفحة ٤١ وديوان الحماسة ١٥١٥ .

(٣) يعنى أنه اذا مات فان الناس سيبتعدون عنهم ويقطعون مودتهم حتى الأقارب .

قلت : هذا مِن القسم الذى يفسره الظاهر وقد جعله على ثلاثة أقسام :
قسم يفسره ماقبله لفظًا ومعنًى نحو ضرب زيدٌ غلامَه ، فزيد مفسرٌ للضمير وقد تقدم عليه لفظًا ومعنى ، أما لفظًا فظاهر ، وأما معنى فلأنه فاعل ومرتبته التقديم على المفعول ،
الثانى : أن يكون المفسرُ متقدمًا لفظًا لامعنًى نحو ضرب زيدًا غلامُه فالمفسر متقدم لفظًا والنية به التأخير لأنه مفعولٌ ، الثالث : أن يتقدم معنًى لا لفظًا نحو ضرب غلامَه زيدٌ ، فإن زيدًا هو المفسر للضمير وهو متقدمٌ فى المعنى ، لأنه فاعلٌ وإنْ كان مؤخرًا فى اللفظ .

فهذه ثلاث صور جائزة بلاخلاف وقد بقى من التقسيم العقلى[1] صورةٌ رابعةٌ فيها خلافٌ وهو أن يتقدم الضميرُ على المفسر لفظًا ومعنًى كقولك ضرب غلامُه زيدًا ، فأجازها ابن جنى[2] وجماعة متمسكين بقول الشاعر[3] :

جَزَى ربُّه عنِّى عدىَّ بنَ حاتمٍ .·. ....[4]

٢٢٧ قال ابنُ جنى : لأن المفعولَ يحفظ الفعل / كما أن الفاعلَ يوقعه وإذا كان له شركة فى إيجادِ الفعلِ استحق أيضًا أن يلىَ الفعلَ .

والمختارُ هو الأول ، وما احتجوا به ضعيفٌ لجواز أن يكون الضميرُ للمصدر كأنه قال : رب الجزاء ، وعن الثانى أن الفعل لايصل إلى المفعولِ إلابعد صُدوره عن الفاعلِ ، فالفاعل يلاقيه أولاً ، فكان متقدمًا حقيقةً فوجب أن يكون فى اللفظِ كذلك ليطابق اللفظ المعنى .

---

(١) فى (ب) التفسير اللفظى .
(٢) انظر الخصائص ١ : ٢٩٤ـ٢٩٦ والهمع ١ : ٦٦ ورضى الدين فى شرح الكافية باب الفاعل ١ : ٧٢ وشرح الأشمونى ٢ : ٥٩ .
(٣) هو أبو الأسود الدؤلى وقيل النابغة وقيل عبد الله بن همارق وانظر ديوان النابغة ٧٩ مفردا ملحقات ديوان أبى الأسود صفحة ١٢٤ وانظر العمدة : ١ : ٩٤ وابن يعيش ١ : ٧٦ والعينى ٢ : ٤٨٧ والتصريح ١ : ٢٨٣ والهمع ١ : ٦٦ والدرر ١ : ٤٤ والخزانة ١ : ١٣٤ والخصائص ١ : ٢٩٤ .
(٤) صدر بيت وعجزه :
....·. جزاءُ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فعلْ
والشاهد فى قوله (ربه ... عدى) حيث أعاد الضمير على متأخر والأصل جزى عدى ربه .

قال رحمه الله تعالى فى النسخة الأخرى : الثانى مضمر يفسره ماقبله فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما دون الآخر ، والاسم الذى تعيد عليه هذا القسم من المضمر ، ان كان مدلوله يذكر ولايؤنث أو يؤنث ولايذكر كان المضمر بحسبه ، وإن كان يذكر ويؤنث فاجعل الضمير بحسب ماتعيده عليه منهما ولكن حمله على الذى لم يذكره منهما ، والأول الوجه وأما أن يكون للشئ اسم خاص مذكر أو مؤنث وله اسم عام يخالف الخاص فيما هو عليه من تذكير أو تأنيث ، فإنك إن ذكرت أخص الاسمين لم يجعل الضمير بحسب أعمهما إلا فى ضرورة الشعر .

قلت : أما الذى يذكر ولايؤنث فنحو رجل وفرس ، والذى يؤنث ولايذكر فنحو امرأة ودابة وهند وغيرها فتذكر الضمير للمذكر وتؤنثه للمؤنث ، قال وإن كان ممايجوز فيه الأمران نحو حروف التهجى فإنك تقول : الجيم كتبته وكتبتها ومنها قوله تعالى "وإنّ لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه " (١) وقال فى موضع آخر "مما فى بطونها " (٢) وكذلك اسم الجنس الذى بين واحده وجمعه حذف الهاء ، نحو نخل ونخلة وشجر وشجرة ، قال ولك حمله على الذى لم يذكره هذا نحو قوله :

.... ∴ ولا أرض أبقل إبقالها (٣)

٢٢٨ حمله / على المكان الذى لم يذكره ، وأما قوله لم يجعل الضمير بحسب أعمها إلا فى ضرورة الشعر فهذا نحو قولك : المرأة رأيتها ولاتقول رأيته ، تريد الشخص الذى هو أعم بل لايجوز هذا إلا فى الشعر فإن تذكير المؤنث فيه جائز .

قال رحمه الله تعالى : ومضمر يفسره مايفهم من سياق الكلام .

قلت : هذا من القسم الذى مفسره مقدر غير مذكور وقد فسره فى الأخرى فقال : والثالث من أقسام المضمر : مضمر يفسره ماأداه سياق الكلام كالذى فى تَوَارَتْ من قوله حتى توارت بالحجاب والذى فى قول طرفه : (٤)

---

(١) الاية ٦٦ من سورة النحل .
(٢) الاية ٢١ من سورة المؤمنون .
(٣) سبق شرحه صفحة ٢٤٣ .
(٤) وانظر الانصاف لابن جنى صفحة ٩٦ ومعلقة طرفة بن العبد .

.... ∴ أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي (١)

وكذلك قوله تعالى : إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ (٢) ، أي القرآن ومنه أيضا :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي ∴ أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعنى الناقة ومنه إِذا كانَ غَدًا فَأْتِنِي أي إِذا كانَ مانحنُ عليه غدا .

قال رحمه الله تعالى : ومضمر يأخذ شبهًا من هذا ومن الذى يليه قبلــه وقال فى الأخرى : والرابع مضمرٌ يفسره مادل عليه فعلٌ قبله قلت : هذا القسم الرابع ، وهو مشبهٌ بالقسمين اللذين قبله ومثله مَنْ كذَبَ كانَ شرًا له وقوله تعالى " اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٣) أما شبهه بالقسم الذى يفسره ماقبله ؛ فلأن ذكر الفعل وهو كذب واعدلوا قد تقدَّم على الضمير ودل على المصْدرِ العائدِ عليه الضمير ، فكأن الفعلَ نائبٌ عن المصدر ودل عليه لشدة ظهور دلالته عليه ، حَتى انه يُصغَّر ، والمرادُ تصغير المصدر فى قولك (٤) :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًـــــا ..... ∴ .... (٥)

ومضاف إِليه والمراد مصدره نحو هَذا يَوْمَ ينفعُ الصَّادِقِينَ وإِذا كانَ بَيْنَهما هذه الملازمة

---

(١) هذا عجز بيت وصدره :
عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي ∴ ....

(٢) الآية ٣ من سورة الدخان والاية ١ من سورة القدر .

(٣) الاية ٨ من سورة المائدة .

(٤) قيل العرجي وقيل كثيرعزة وقيل ذو الرمة وقيل الحسين بن عبد الله وانظر الهمع ١ : ٧٦/٢ : ٩٠، ١٩١ والدرر١ : ٤٩، ٢/٥٠ : ١١٩، ٢٢٩ وابن يعيش ١ : ٦١/٣ : ١٣٤/٥ : ١٣٥/٧ : ١٤٣ والخزانة ١ : ٤٥/٤ : ٩٥ والعينى ١ : ٦١ ! ٤/٣ : ٦٦٣ وانظر ديوان العرجى ١٨٢ وديوان المجنــون ١٦٨ .

(٥) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :
يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَــا ∴ مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ .
الملاحة : البهجة وحسن المنظر والغزلان : جمع غزال وهو ابن الظبية شدن : ماضى شدن الغزال : قوى وطلع قرناه الضال : السدر البرى جمع ضالـــة والسمر : جمع سمرة وهو شجر الطلح .

٢٢٩ جاز أن يذكر أحدهما / بدلًا عن الآخر، فكان ذكر الفعل كذكر المصدر فهذا الذى أشبه ذلك القسم، وأما شبهه بالقسم الثالث، وهو الذى يفسره مايفهم من سياق الكلام، فلأن الذى يعود الضمير إليه حقيقة غير مذكور بل مقدر يدل عليه سياق الكلام .

وقال بعضهم : يأخذ شبهًا من الذى تفسره المشاهدة ويأخذ شبهًا من الذى يفسره ماقبله وماذكرناه أظهر (١) .

قال رحمه الله تعالى : ومضمر يفسره مابعده لفظًا ومعنى وهو ضمير الشأن والقصة، والمضمر فى نعم وبئس ومع رب وفى باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثانى فيمايطلبه الأول فاعلًا أو مفعولًا لم يسم فاعله، وفى الأخرى : والواقع فى عطف الفعل على الفعل إذا أعمل المعطوف منهما فى ظاهر مايطلبه المعطوف عليه مرفوعًا .

قلت : هذا القسم الخامس يفسر المضمر فيه ظاهر بعده، فإن قلت : المضمر أعرف المعارف وجواز تأخيره مفسره يفضى إلى ألا يكون معرفة قبل الذكر، إذ لايدرى على من يعود فيجهل معناه جنسًا وشخصًا ؟ قلت : إنما يكون هذا محذورًا أن لو لم يتدارك على قرب بذكر المفسر فى ذلك الكلا ، أما إذا زال عن قرب فلا، وصار هذا كما إذا فسره مابعده فيما النية فيه التقديم نحو ضرب غلامه زيد، وهذا بخلاف النكرة فإنه يستأنف له تعريف بآلة أو وضع آخر أو إضافة، وصار هذا كالمستثنى منه، فإنه يتوقف إلى الآتى من الاستثناء والتخصيص، فإذا : المضمر على شريطة التفسير شبيه بالمضاف الذى يمضى على الجهل به إلى الاتيان بالمضاف إليه فحينئذ يسرى التعريف من آخر الكلام إلى أوله ثم هو جار على قاعدة التفسير

٢٣٠ /إذ المفسر أصله أن يكون بعد المفسر، وانما قدم المضمر هنا لضرب من التفخيم والتعظيم على ماسنذكره .

قال رحمه الله تعالى : ومفسره اما جملة وإما مفرد بازاء الجملة يلزمه النصب ويثنى ويجمع أولايثنى ولايجمع، وإما مفرد يجرى بوجوه الإعراب فيثنى ويجمع .

---

(١) ب وماقلناه أولى .

قلت : أما الَّذى مفسره جملة فهو ضَمِيرُ الشَّأنِ والقصة ، كما فى قوله تعالى : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) ولايخفى مافى الإضمار هُنا من التفخيم بذكره مبهما أولًا ثم مفسَّرًا ثانيًا ، ففى إبهامه أولا تشوقٌ للنفوسِ المولعةِ بالاطلاعِ على بَيانِ المبهمَاتِ وحل المعمياتِ ، فاذا فُسِّرَ وقعَ ذِكْرُهُ مرتَيْنِ ، وأما المفرد الذى بإزاءِ الجملة يلزمه النصب فهو الضميرُ فى نعم وبئس تقول : نعم رجُلًا زيدٌ وبئس رجلا عمروٌ وقوله بإزاءِ الجملةِ يعنى فى مقابلة الجملة ، لأن المفرَد يُطلق فى اصطلاحِ النحاة على أوجهٍ منها : المفرَدُ فى مقابله المضاف ومنها المقابل للمثنى والمجموعُ وفى مقابلة الاسمين المجهولين اسمًا واحدا ، ولما كان المفسرُ هنا قد يثنى ويُجمع ، وقد يضاف فبين المفرد الذى يجوز وهو ماعدا الجملة .

ومِنْ هذا القسم أيضًا المضمر فى رب فى قوله : رُبَّهُ رُجُلًا ، وفى تقديم هَذا المضمرِ أيضًا ضربٌ من التفخيمِ ، لأن المقصودَ من نعم وبئس إما المبالغة فى المدْح أو الذم وكذلك التقليل بربَّ فى هذا الموضعِ لايستعمل إلا فى التفخيم لِشأنِه أو التحقير ، وقوله يلزمه النصب يغنى عن التفسير قوله يثنى ويجمع يعنى يقال : نعم رجلينِ الزيدَان ونعم رجالًا الزيدُون أى نعم هَذا الجنس إذا فضَّلوا رجلَيْن رجلين

٢٣ أو جماعةً جماعةً ، ويحتمل أن يعُود / الضميرُ فى يثنى ويجمع على المضمرِ الذى يفسره مابعده ، فنقول : ذلك الضميرُ يجوز أن يثنى وأن يجمع وإنِ كان الفصيْح هو الإِفْرادُ فنقول فى التثنية الزيدان نعما رَجُلَيْنِ والزيدون نعمَوا رَجالًا ، وقد كان ينبغى أن يبرز فاعل قوله ويُثنى ويجمع فيقول ، ويُثنى المضمُر فى ذلك ويجمع أولايُثنى ولَايجمع ، وكذلك أيضًا كان ينبغى أن يُذكر الاختلاف الذى فى التذكيرِ والتأنيثِ إذ الأمرُ فِيهِما واحدٌ .

قال الشلوبينى : لعَلَّ هَذا الفصل ليس للمؤلِفِ بل هو لبعضِ التلامذة فإنَّه سَاقِطٌ فى كثيرٍ مِنَ النُّسَخ وغير صَادرٍ مِنْ متقنٍ (٢) .

---

(١) الاية ١ من سورة الاخلاص .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٦٣ .

قوله أوْ لايُثنّى ولايجمع يعنى به مفسَّرَهُ أو المضمر فى نفسه ، وقد أجاز الكوفيّون تثنيته وجَمْعه (١) على مايأتى فى حروفِ الخَفْضِ ، قوله واما مفردٌ يجرى بوجوهِ الإعراب يعنى به الاسم الظاهر فى باب إعمال الفعْلين كقولك ضربنى وضربتُ زيدا ،فهاهنا يطلب ظاهرا منصوبا ،وضربت وضربنى زيدٌ فهذا فاعل ،ومثالُ المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله قولك ضُرِب ولم يُقتَد زيدٌ وكذلك مررت ومُرَّ بى بزيدٍ وقوله يثنى ويجمع كقولك ضربتُ وضربنى الزيدان ،وضربنى وضربتُهم الزيدون ، وإن أعدْتَ الضميرَ فى قوله ويُثنى ويُجمع للضميرِ فمثاله : ضربانى وضربتُ الزيديْنِ وضربونى وضربتُ الزيدِين .

(المُضْمَراتُ) قال رحمه الله تعالى : المضمرُ بالنّسبةِ إلى الإعراب ثلاثة : مرفوع الموضع ومنصوبه ومجرُوره .

قلت : الغرض بوضع الضميرِ الإيجازُ والاختصارُ ، إذْ فيه ماهُو على حرفٍ واحدٍ مع أنه ينوبُ عن الاسمِ الظاهرِ وإعرابه وفيه أيضا رفع اللبسِ فى كثيرٍ مِن المواضع فإنك إذا قلتَ جاءنى زيدٌ وأكرمت زيدًا لم يجزم السامعُ بأن زيدًا الثانى / هو الأول

٢٣٢ فإذا قال وأكرمته لم يشك أن المكرم هو الذى جاء ،ولهذا المعنى وَجَبَ فى النكرة المعادة أنْ تعرف بالالم ليعرف أن الثانِى هُوَ الأول ،ثم لما وضع غير معرب ،أما لافتقاره إلى مايوضحه واما لأن منها ماهُو على حرفٍ واحد والحرفُ الواحدُ لايُعرَبُ ، واما لأنه ضمن ماليس له وهُو الدلالة على ماتدل عليهِ الحركاتُ مع دلالته على الذاتِ ، وبالجملة فهو نائبٌ عن ظاهرٍ معربٍ والمعرب يتغير آخره بتغيرِ العاملِ ، فجعلوا عوض تغير آخره تغيره فى ذاته ،فوضعوا لكل صنفٍ من الثلاثة صورةً خاصة يفهم منها المعنى مع المعنى الذى يحدُث بالعَامِلِ .

قال رحمه الله تعالى : فمرفوعه متصل ومنفصلُ ومنصوبه كذلك ومجرُوره متصل فقط .

قلت : لما كان الغرض بوضعه الاختصار ، ولاأخصر من حَرْفٍ واحد فوضعُوا منه ماهو على حرفٍ واحد ، وكان النطق بالحرف الواحد وحده لايمكنُ ، إذْ لابد مِن حَرفٍ يبتدأ به وآخر يوقف عليه فوصلوه بعامله ،والتزموا ذلك فى المجرور ولم ينوعُوه كالمرفوع والمنصوب ،لأن حرف الجر لايُستعمل إلّا متصلاً بمعمُوله لأن مِنها ماهُو على حَرف

(١) انظر التصريح ٢ : ٤ وحاشية الصبان ٢ : ٢٠٨ .

واحد والإضافة أيضًا لا تتحقق إلا مع الاتصال ، ولأن عامل الجر لا يتأخر عن معموله فلم تدع حاجة إلى انفصاله ،أو لضعفه لا يتقدم عليه معموله فلم يكن المجرور إلا متصلاً .

وانقسم المرفوع والمنصوب إلى متصل ومنفصل ،فصارت الضمائر بحسب الاتصال والانفصال وأحوال الإعراب خمسة أقسام ،وأحوال من يعود إليه بحسب الغيبة والحضور ثلاثة : متكلم ومخاطب وغائب ،وكل واحد من الثلاثة إما مذكر وإما مؤنث

٢٢٣ وكل منها أيضًا إما / مفرد وإما مثنى وإما مجموع ، فهذه ثلاثة أحوال للمذكر والمؤنث ، كذلك فهذه ستة مضروبة في الثلاثة الأحوال ، وهي التكلم والخطاب والغيبة فتأتي ثمانية عشر صنفًا تضرب في خمسة الأحوال تحصل تسعون ،فإذا روعي كل صنف من هذه وميز عن نظيره بلغت الصور هذا المبلغ ،لكنهم لم يفعلوا ذلك ، بل سووا في مضمر المتكلم بين مذكره ومؤنثه في الإفراد وغيره ، لأن مشاهدته تغني عن العلامات فسقطت ثلاثة ،وسووا أيضًا بين مثنى المذكر والمؤنث ولم يكن للمتكلم مثنى أيضا فسقطت ثلاثة ،فصارت الثمانية عشرة إلى ستة فبقيت اثنتا عشرة تضرب في خمسة فتبلغ المضمرات ستين مضمرا ، البارز منها ثمانية وخمسون ،وإن قلنا إن الياء في تضربين ضمير فالبارز تسعة وخمسون للمرفوع المنفصل اثنا عشر وهي : أنا إلى هن ، واثنا عشر للمرفوع المتصل وهي من التاء في ضربت إلى ضربن ، وللمنصوب المنفصل اثنا عشر وهي من إياي إلى إياهن ،وللمتصل اثنا عشر وهي من الياء في ضربني إلى ضربهن واثنا عشر ضمير مجرور متصل فحصلت تسع وخمسون على الخلاف في ياء تضربين .

قال الشلوبيني : الكلام في المرفوع المنفصل يتعلق بموضعين : أحدهما : حصر الألفاظ إذ لا يكون إلا واحدا ، من اثني عشر لفظا والثاني في حصر وجوه ارتفاعه والجزولي ذكر الثاني وأهمل الأول ،وقد كان ذكره وكيدا ،فلنذكر ما أهمله من ذلك فنقول : المرفوع الموضع المنفصل إثنا عشر لفظا اثنان للمتكلم وهما أنا للمتكلم وحده

٢٢٤ ونحن للمتكلم عن نفسه وعن غيره واحدا كان او أكثر وخمسة للمخاطب / أنت للواحد المذكر بفتح التاء وأنت بكسرها للواحد المؤنث وأنتما للاثنين من القبيلين وأنتم لجماعة المذكرين وأنتن لجماعة المؤنث ،وخمسة للغائب هو للمذكر الغائب وهي للغائبة

وهما للاثنين من القبيلين وهم لجماعة المذكرين وهن لجماعة المؤنث وقد فرغنا مما أغمله (١) .

قال رحمه الله تعالى : فالمرفوع الموضع المنفصل يكون مبتدأ واسم ما وخبر إن ولايكون فاعلا ولامفعولا لم يسم فاعله بغير واسطة إلا بشرط الاقتران بإلا أو إسناد الصفة الجارية على غير من هي له إليه أو إسناد مصدر مضاف إلى المفعول إليه وقال في الأخرى : ويجيء فاعلا ومفعولا لم يسم فاعله واسم كان بشرط أن يقترن بإلا أو تسند إليه صفة جارية على غير من هي له إليه ، أو مصدر منون أو مضاف إلى المفعول أو فيه ألف ولام ويجيء توكيدا وفاصلة .

قلت : لما فرغ من ذكر أقسام المضمر بالنسبة إلى التفسير وبالنسبة إلى الإعراب وإلى الاتصال والانفصال أخذ يذكر مواضع كل صنف منها إلى آخرها فقال : المنفصل المرفوع يكون مبتدأ نحو أنا المسكين وخبرا نحو المسكين أنا أو أنت واسم ما كقوله تعالى "ما هن أمهاتهم" (٢) وخبر إن نحو إن الكريم أنت وفاعلا مع الاقتران بإلا نحو قوله : (٣)

.... ∴ ما قطر الفارس إلا أنا (٤)

وإنما لم يكن فاعلا بغير اقتران ، لأن الفاعل لابد أن يتقدمه فعله ، وما تقدم اتصل

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٦٣ .

(٢) الاية ٢ من سورة المجادلة .

(٣) هو عمرو بن معدى كرب وقيل الفرزدق وليس في ديوانه وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٩ وابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٣ واللسان (قطر) ٤١٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي صفحة ٤١١ .

(٤) عجز بيت وصدره :
قد علمت سلمى وجاراتها ∴ ....
وكان عمرو بن معد يكرب قد حمل على مرزبان يوم القادسية فصرعه وهو يرى أنه رستم فقال هذا الشعر وقطره صرعه على أحد جانبيه والشاهد فيه اظهار " أنا " وانفصاله بعد الا حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

به ، ولم يأتِ منفصلاً وهكذا المفعولُ الذى لم يسم فاعله ،ومثاله ماضُرِبَ إلَّا أنَا وعبارته

في الثانية خيرٌ إلا أن يحذف قوله بضمير واسطة فيقول : ولايكون فاعلًا إلا / أن يقترن ٢٣٥

بالا فينتظم الكلامُ ،وإنما لم نقل فى حكم المقرون كقوله : (١)

.... وإنمـا .:. يُدافِعُ عَنْ أحسابِهِم أنَا أوْ مِثْلِي (٢)

لأنه قد تقدم فى فصلِ تأخير الفاعل ،ومثال إسْنادِ الصفةِ الجاريةِ إلى غير فاعلِها هِنْدٌ زيدٌ ضَارِبَته هى ،ومثال المفعول : زيد هند مضروبُها هو ، ومثال المصدر عَجِبْتُ من ضَربِ زيدٍ أنْتَ ،ومن الضرب زيدًا أنت ، ومن ضَرب زيدًا أنْتَ ومثاله توكيدًا اذهب أنْتَ وهُمْ ،وغليبلا كُنْتَ أنْتَ الرقيبَ عليهم .

قال الشلوبينى : وَحقه أن يَزيد هنا : ولايلزم تبعه للمرفوع بل يَجْرِى عَلَى المنصوبِ والمجرورِ المتصلين ،وإنما احتيج إلى هذه الزيادةِ لماسبق إلى النفسِ من قوله ويجرى توكيدًا انه يجرى على ماقبله فى الرفع كما تجرى سائرُ الأسماءِ المؤكدةِ توكيدًا لفظيًا أو معنويًا .

قال رحمه الله تعالى : والمرفوعُ الموضعِ المتصل ، يتصلُ بالفعلِ الماضِى والمضارعِ والصفةِ ويرتفع فاعلًا ومفعولًا لم يسم فاعلُه واسم كانَ وقال فى الأخرى : ومتصله يتّصل بالماضِى الوضعِ ومستقبله والمضارعِ والصفة ويرتفع فاعلًا ومفعولًا لم يسم فاعلُه واسم كان .

قلت : يندرج فى اتصاله بالماضِى البارزِ نحو ضربتُ والمستتر نحو زيدٌ ضرب وكذلك المضارع نحو زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وتضربين على رأى ،ومن المستكن تضرب وأضرب ونضرب ،ومثال الصفة زيدٌ ضَارب ولايكون الا مستكنا وكذلك أنا الضاربُ ومثال كونه فاعلًا ماذكر ومفعولًا ضربت وزيد يضرب وزيد مضروب واسم

٢٣٦ كان كنت قائمًا وزيدٌ / كان قائمًا .

قال رحمه الله تعالى : ولاعلامةَ له فى الصّفةِ وإذا جرَتْ على غيرِ مَنْ هِىَ له أبرز منها .

---

(١) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٧١٢ والمحتسب لابن جنى ٢ : ١٠٥ وابن يعيش ٢ : ٩٥/٨ : ٦ وابن العينى ١ : ٢٢٢ والتصريح ١ : ١٠٦ والهمع ١/ ٦٢ والدرر ١ : ٣٩ .

(٢) عجز بيت وصدره : أنَا الذائِدُ الحَامِى الذّمَار وإنّما .:. ....

قُلْت : يعنى لايبرز ضميرُ الصفة نحو زيد ضَارِبٌ وضاربان وضاربون ، فالألف والواو هنا علامتان للتثنيةِ والجمع وليستا ضميرين بخلافهما فى الفِعل ، من نحو ضربانِ ويضربُون ،بل هُما بمنزلةِ الألف والواو فى الزيدانِ والزيدُون ولذلك تتغير بالعوامل والضميرُ لايتغيرُبالعواملِ ، وقد عبّر عن الضمير بالعلامةِ فأوهم أنه مِمّنْ يرى أن المضمراتِ المتصلة لاتكونُ إلا مستكنّة والذى يبرز منها علامات ولست بضمائر وقد مرّ الكلامُ عليه ،قال : وإذا جرت على غيرِ مَنْ هى له أبرز يعنى وجَبَ إبرازُ ضميرِ مَنْ له الصفة حقيقة كأن إبرازه عوضٌ مِمّا مُنِعَ مِنَ العلامَةِ .

وقال الكوفيون (١) : لايجب إبرازه : حجتنا أن إبرازه يرفع اللبس فى كثير من المواضع بخلاف الفعل كما فى قولك زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو فوجب فى الكل ،وإن لم يكن لبس طرد الباب ،وأيضا فاسم الفاعل فرع على الفِعْلِ فى تحملِ الضمير ، ولهذا لم يقدر اسم الفاعل مع الضميرِ الذى فيه بجملة بخلافِ الفعل ،ولايبرز ضميرُ التثنيةِ والجمعُ فى اسم الفاعل كما يبرزُ فى الفعلِ ،وإذا كان فرعا عليه قصر عن أحكامه ، فإذا انضافَ إلى ذلك جريانه على غير مَنْ هو له وجب إبرازُه ليظهر قصورُه وانحطاطُه عن الأصلِ ، وفى وجوب إبرازه أيضًا خلف وعوض من العلامةِ ،وإنِ جاءَ شىءٌ مِنْ هذا لم يبرز فيه الضميرُ ، فاما أن يكونَ حذف ضرورة أو يكون هناك حذف جارٍ ومجرور كما فى قوله : (٢)

٢٣٧ وإنِ امرأ أسْرَى إليْكِ ودُونَه ∴ مِنَ الأرضِ موماةٌ (٣) وبيداءُ سَمْلَقُ
لمحقوقةٌ أنْ تستجيبى لِصوتِه ∴ وأنْ تعلَمِى أنّ المُعانَ موفقُ

وقد سبق الاعتراض على هذا والانفصال عنه فى باب الفاعل .

---

(١) انظر فى هذه المسألة الانصاف ١ :٥٧ ، ٥٨ .
(٢) هو الأعشى ميمون بن قيس،وانظر ديوانه برواية "خيفق" صفحة ١٤٩ وأمالى ابن الشجرى ١ :١٧ ٣ والانصاف لابن الأنبارى ٥٨ والخزانة ١ :٥٥١ / ٢ / ٤١٠ .
(٣) موماء : صحراء واسعة والسملق قفر لانبات فيها .

قال رحمه الله تعالى : وله علامةٌ فى الماضى إلا مضمر الغائب نَحْو زيدٌ ضرب والغائبة الواحدة .

قلت : مثاله ضربت وقمت إلا مضمر الغائب نحو زيد ضرب والغائبة هند ضربت ويدل على أن التاء ليست ضميرا مجامعتها للضمير فى قولك قامتا فهى إذا علامة دالة على أن المسنَد إليه مؤنثٌ .

قال رحمه الله تعالى : وله علامةٌ فى الفعلِ المضارع إلا مضمر المتكلم مطلقاً والمخاطب الواحد والغائبة الواحدة ،وقال فى الأخرى : وله علامةٌ فى الماضى إلا الغائب المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وفى المضارع إلا المتكلم مطلقا وإلا المخاطب والغائب مفردين والغائبة مفردة وفى المستقبلِ إلا المفرد المذكر ، وقد علمت أنه لايسند إلى مضمرِ المخاطب ولاعلامةَ له فيما يقع موقع فعله نائبا عنه مِنَ المصادر ولافيما ينوبُ عن الفاعلِ فيه من الظروفِ وقع خبرا أو غير خبرٍ .

قلت : لايبرزُ الضمير فى المضارعِ إلا فى التثنيةِ نحو يضربان والجمع نحو يضربُون وفى الغيبة والخطاب لاغير والمخاطبة نحو الياء فى تقومين على رأى إلا مضمر المتكلم مطلقاً يعنى سواء كان للواحدِ والاثنينِ والجمع تقول : أقومُ ونقوم والمذكر والمؤنث

٢٢٨ فيه سواء ،والمخاطب الواحد نحو تقوم أنت ،واستظهر بقوله الواحد / على المثنى فى أنتما تقومان وعلى الجمع فى أنتم تقومُون والغائبة الواحدة نحو هند تقوم ، ولم يذكر المخاطبة لأن لها علامةً وهى الياءُ على ماقلنا ، ومثال مضمر الغائبِ الواحد زيدٌ يقومُ ،واحترز أيضا بقوله الواحد عن المثنى والمجموع وكذلك الغائبتان والغائبات وقوله فى المستقبلِ يعنِى الأمر نحو قوما إلا المذكر الواحد نحو قمْ فإنه لاعلامةَ لضمير الفاعل فيه ،قوله وقد علمت أنه لايسند إلى مضمرِ المخاطب يعنى لايقال قمْ أنت على أن يكون أنت فاعلاً بل هُو تأكيدٌ للمستتر ولاعلامة له فيمايقعُ موقع فعله من المصْدرِ نحو قولك ضربا زيدا ولافيما ينوبُ عنه من الظروفِ يعنِي زيدٌ فى الدارِ ،فان فى المجرور مع الجارِ ضمير لكن لاعلامة له بل هو مُستكن ،ووقوعه غير خبر نحو أنْ يكون صلةً وصفةً وحالاً ، واحتج من قال إن الياء فى تقومين ضميرٌ بأن النون لاتكون إعرابا إلاّ عند حيلولة الفاعلِ بيْن حرْفِ إعْرابِ الفِعْل والاعراب بأن يصير حرفُ الإعراب مشغولاً بحركةٍ مستدعاة للضميرِ فيحتاج إلى جَعْلِ النون نائبةً عن الضمةِ التى كانت تكون فى

حرف الإعراب فوجب أن يكون كذلك بالقياس عليه ، وحجة من قال إنها ليست بضمير بل علامة القياس على المذكر الواحد المخاطب ، وما ذكر من أنه لابد من فصل حرف الإعراب مسلم لكن لايلزم أن يفصله ضمير بل قد تفصله علامة أيضا كما في قولك يضربان الزيدان على أن الألف علامة .

والحاصل أن الضمير المرفوع المتصل على ضربين : مستكن وبارز والمستكن
٢٣٩ على / ضربين : لازم الاستتار وغير لازم ، فاللازم في أربعة أفعال : إفعل للمخاطب ؛ لأن قرينة الخطاب أغنت عن إبرازه ، الثاني : أفعل ، لأن ضمير المتكلم أبين المضمرات فلم يحتج إلى إبرازه كما لايحتاج إلى مفسر ظاهر في المنفصل من نحو أنا قمت ، الثالث : المخاطب نحو أنت تقوم ، لأن الحضور يغني عن إبرازه ، الرابع : ضمير المتكلم نحو نفعل مطلقا فالضمير في هذه الأربعة لازم الاستتار مادام لواحد وفي المتكلم نحو نفعل مطلقا وأما غير اللازم ففي موضعين : فعل الغائب الواحد والصفة ، فإنه قد يبرز نحو ماقام إلا هو ، وعمرو زيد ضاربه هو لكنه في هذين لايؤتى به إلا منفصلا

قال : والمنصوب الموضع المتصل ، يتصل بالفعل المضارع والماضي والصفة إذا كان فيها الألف واللام على خلاف في هذا الأخير أمنصوب هو أم مجرور .

قلت : كان ينبغي أن يبدأ بحصر ألفاظه وجملتها اثنا عشر : اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب ، ومثال اتصاله بالمضارع يضربك زيد والماضي ضربك ، والصفة الضاربك وما أشار إليه من الخلاف ضعيف لايلتفت إليه ؛ إذ لاوجه إلى القول بخفضه كما لا وجه للقول بخفض زيد من قولك الضارب زيد ؛ لأن الإضافة لاتفيد تعريفا ولاتخفيفا ، وحجة من قال به أن الضمير أطلب للإضافة من الظاهر بدليل جواز الإضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال والاقتصار على ضاربك بالإضافة وكذلك ضاربه ، وخص الخلاف باسم الفاعل إذا كان فيه الألف
٢٤٠ / واللام والخلاف جار في الاثنين فكان حقه إذ ذكر أحدهما أن يذكر الآخر من نحو ضاربك وضاربه ، كيف وأن المخالفة في هذا أشد من الأول .

والأخفش يقول : إن التنوين في مثل هذا سقط لمعاقبة الضمير ؛ لأن الضمير ينبغي أن يعاقب التنوين كما عاقبته الإضافة من حيث كان في الموضعين جميعا من

اتصالٍ وانفصالٍ فيصير بمنزلةِ ما لا ينصَرِفُ مِنْ أسماءِ الفاعلين من نحو هؤلاء حَـــواجُ بَيتَ اللهِ بالنصب وضوارب زيدًا (١) .

والمذهب الصحيح التفصيل : فمع الألفِ واللام يجب النصبُ قياسًا عـــلى الظاهر ومع عدمها يجب الجر قياسًا على الظاهر أيضًا نحو ضارب زيدٍ ، لأن الإضافة تعاقب التنوين ، ومجرد الاتصال ليس موجبًا لحذف التنوينِ ، بل الاتصال الإضافي ، وإذا كانَ هذا الخلاف أقوى مِن ذلك كان أولى بالذكر ، فإذا ذكر الأول فكانَ الواجب أن يذكر الثاني ، وصاحِبُ المفصل (٢) يشيرُ إلى التسويةِ بين ما فيه ألفٌ ولامٌ أو ليستا فيه ، فإنِ الجميع عنده مضافٌ والضميرُ مجرورٌ فيهما وهو خِلافُ مذهبِ سيبويه .

قال : وتتصل بإِنَّ وأخواتِها وينتصب مفعولًا به ومطلقًا ومفعولًا فيهِ توسعًـــا واسمِ إنّ وخبر كان ، وفي الأخرى : ويتصل بإنّ وكانَ بدل قوله وأخواتها .

قلت : مثال اتصاله بإنِ إنه قائم ومثال اتصاله بكانِ ما جاء في الحديث النبوي أنه عليه السلام رأى شخصًا على بُعدٍ (٣) فقال : كُنْ أبا خَيْثمة فكانَهُ (٤) وقال الشاعر (٥) :

فأ لا يكنها أو تكنه فإنـــه ... أخوها غذته أمه بلبانِهـــا (٦)

٢٤١ / فإنْ قلت : هلا استغنى بقوله : ويتصل بالفعلِ الماضي عن قوله ويتّصل بكـــانَ

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١٢٤ .

(٢) انظر المفصل صفحة ٨٤ .

(٣) في (ب) على ثور .

(٤) قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي خيثمة حين رآه مقبلًا من بعيد وقد تخلف عنه في غزوة تبوك . وانظر عيون الأثر لابن سيد الناس ٢ : ٢١٧ .

(٥) هو ابو الأسود الدؤلي ، انظر ديوانه صفحة ٧٢ وهو من شواهد سيبويـــه ١ : ٢١ وانظر المقتضب للمبرد ٣ : ٩٨ و ابن يعيش ٣ : ١١٧ والخزانـــة ١ : ١٦٧ / ٣ : ١٧١ والعيني ١ : ٣١٠ .

(٦) يعني بأخيها : نبيذ الزبيب ، لأن اصلهما الكرمة ، واللبان هو اللبن للآدميين خاصة والشاهد فيه تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بهـــا ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي نحو ضربني .

وأخواتِها ، فإنها فِعْلٌ ماضٍ أيضًا ، وكذلك المَصْدَرُ قلت : لمّا كان وجهُ الكلامِ وأصحُّه أنْ يكونَ هذا الضميرُ منفصلاً كما قال الآخر : (١)

لَيْسَ إيّايَ وإيّا ∴ كِ ولا نَخْشَى رَقِيبـــا (٢)

وقول عمر : (٣)

لَئِنْ كانَ إيّاهُ لقد حالَ بَعْدَنا ∴ .... (٤)

قَصَدَ التنبيهَ على جوازِ الاتصالِ في الجملةِ ، وكذلك فَعَلَ في وُجُوهِ رَفْعِ الضميرِ المتّصلِ ، ذكر أنه يكون باسمِ كانَ مع اندراجِهِ تحتَ قوله يكون فاعِلًا ، إلا أنَّه لما كان اسمُ كانَ ليس فاعِلًا حقيقةً نبّهَ عليهِ وأفردَه عن الفاعِلِ فَفَعَلَ مثل ذلك في المرفوعِ أيضـــًا وكان ينبغي أن يزيدَ هذا بيانًا فيقول : واتصاله بكان قليلٌ فكان هذا أشد إشعـــارًا بالغرضِ ، وقد نقصه أيضًا أن يذكر اتصاله باسْمِ الفاعِلِ في الإغراءِ فيما حكى سيبويه عليكي وعليكه (٥) ، وأما انتصابه مفعولاً بهِ فنحو زيد ضربته ومثلُها " فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ " (٦)

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة وقيل العرجي وانظر ديوان عمر صفحة ٤٣١ وهو مـــن شواهد سيبويه ١ : ٣٨١ والمقتضب ٣ : ٩٨ والمنصف لابن جني ٣ : ٦٢ وابن يعيش ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ والخزانة ٢ : ٤٢٤ .

(٢) والشاهد فيه اتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها وهو المختـــار ولو وصل لقال : ليسني وهو جائز ، لأن ليس فعل وان لم يقو قوة الفعـــل الصحيح .

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة وانظر ديوانه صفحة ٨٦ وابن يعيش ٣ : ١٠٧ ، والخزانة ٢ : ٤٢٠ والعيني ١ : ٣١٤ والتصريح ١ : ١٠٨ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ مِنَ الدَّهْرِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ

والشاهد فيه (اياه) خبر كان حيث جاء منفصلا .

(٥) جاء في الكتاب ١ : ٣٨١ " وحدثني يونس انه سمع من العرب من يقـــول عليكني " .

(٦) الآية ٩٠ من سورة الانعام . وكسر الهاء في " اقتده " قراءة هشام وانظـــر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢١٣ وسراج القارئ المبتدئ صفحة ١٩٨ .

فيمن كسر الهاء إذ لايجوز أن يكون ضمير الهدى ؛ لأن الاقتداء لايتعدى إليه بنفسه بعد أن تعدى بحرف الجر إليه فيكون الفعل متعديا بنفسه إلى شئ وبحرف جر فى حالة واحدة وذلك لايجوز ، فلابد أن يعود على شئ متقدم غير الهدى ولاشئ غير الاقتداء الذى دل عليه اقتد ، وإذا كان ضمير المصدر كان مفعولا مطلقا كما يكون لو كان ظاهرا وفيه توسعا نحو قوله : (١)

ويوم شهدناه .... ∴ .... (٢)

أصله شهدنا فيه فلما توسع وجعله مفعولا به أوصل الفعل إليه بنفسه وأسقط حرف

٢٤٢ الجر لفظاً وتقديرا ، وقوله واسم إن وخبر كان يشعر بالتكرار وليس به فإنه فى / الأول ذكر الاتصال وفى الثانى ذكر جهة النصب فلاتكرار .

قال الشلوبينى قوله ومفعولا فيه توسعا منصوبان بقوله ينتصب يعنى أن ضمير النصب المتصل ينتصب فى حال أنه مفعول فيه فى المعنى للتوسع ، إن كان نصب توسعا على أنه مفعول من أجله ، أو يكون أيضا منصوبا على المصدر لكنه فى موضع الحال ، أى وينتصب الضمير المنصوب المتصل فى حال أنه متسع فيه فى اللفظ إن كان مفعولا فيه فى المعنى والتقدير وينتصب الضمير المنصوب متوسعا فيه فى حال أنه مفعول فيه فى المعنى فيكون العامل فى قوله مفعولا فيه توسعا لنيابته مناب متوسع فيه ، ولايجوز أن يكونا حالين والعامل فيهما ينتصب ؛ لأن الفعل الواحد لاينصب حالين ، وإنما قلت فى حال أنه مفعول فيه فى المعنى وقيدته بقولى فى المعنى

---

(١) رجل من بنى عامر وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٠ وانظر الهمع ١ : ٢٠٣ ، والدرر ١ : ١٧٢ والمقتضب ٣ : ١٠٥ والكامل للمبرد صفحة ٢١ وابن يعيش ٢ : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) هذا جزء من صدر بيت وهو بتمامه :

ويوم شهدناه سليما وعامرا ∴ قليل سوى الطعن النهال نوافله

والنهال : المرتوية بالدم وهو جمع نهل بالتحريك ونهل جمع ناهل كخدم وخادم والمعنى : لاينال فى ذلك اليوم الا طعن الاعداء واغتنام نفوسهم بذلك والشاهد فيه نصب ضمير " يوم " بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعا ومجازا .

لأن المنصوبَ إذا كانَ مفعولاً فيه في المعنى لاينتصبُ على أنه مفعولٌ فيهِ في اللفظِ ، إنما ينتصب على أنه مفعولٌ به على الاتساعِ ، لأن ضميرَ المفعولِ فيه الذي هو الظرف إذا انتصَب توسعًا لايكونُ مفعولاً فيه إنما يكون مفعولاً به لفظًا وإن كان مفعولاً فيه معنى ، وقد تسامَح المؤلفُ في هذا الموضعِ جدًا ، فإنَّ الضميَر في هذا ليس انتصابه على أنه مفعولٌ فيه عند أحدٍ مِنَ النحويين ، وإنما انتصابه على أنه مفعولٌ به مجازًا ، فكان حق العبارة على هذا أن يقول : أو مفعولاً به توسعًا ويزيد في قوله أولاً أو مفعولاً به حقيقة لئلا يكون في القسمة تداخلٌ ، ولعله أراد وينتصب توسعًا في حالِ أنه مفعولٌ
٢٤١ فيه أي مفعول فيه في المعنى على ماقلنا فيكون قوله / على هذا سالما في العربيةِ ، إلا أن نظمه على ماقبله على هذا الوجه ليس بجيدٍ ، لأن مفعولاً في هذه المواضع تمييزٌ بوجْهِ انتصابه ، ومفعولاً في هذا الموضع على هذا التفسير ليس مبينًا لوجه انتصابه وانما هو مبين لحقيقةِ معْناه فيفسد النظم في الكلام على هذا [1] .

قال رحمه الله تعالى : ومنفصل المنصوب يُشاركه في ذلك كله إلا في اسم إنَّ ويزيد عليه أنه ينصب مفعولاً معه وخبر ما ومستثنى في حال السعة وقال في الأخرى ومنفصل المنصوبُ الموضع يكون مفعولاً به ومطلقًا ومعه ومتسعا فيه من المفعولِ فيه وخبر كان وخبر ما ومستثنى ، ومتصله يُشاركه فيماذكر غيركونه خبر ما ومفعولاً معه ومستثنى ويزيد عليه أنه يكون اسم إن ويتصل بالمضارع والماضي والمستقبلِ وبالصفةِ فيها الألف واللامُ على ماسنقف عليه ان شاء الله تعالى في باب إعْمالِ اسْمِ الفاعل مِن الخلافِ في هذا أمنصوبٌ هُو أمْ مجرورٌ .

قلت : مثال المفعول إيَّاكَ نَعْبُدُ والمطلق ضرب السوط ماضربت زيدًا إلَّا اياهُ وخبر كان : القائم كنت إياه ويزيد عليه بأنه ينتصب مفعولاً معه مثاله قول الشاعر : [2]

---

(١) الشرح الصغير للشلوبين لوحة رقم ٦٧ واللوحه رقم ٦٨ .

(٢) هو كعب بن جعيل وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥٠ والجمل للزجاجي صفحة ٣٠٧

فكانَ وإياهَا كحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ ∴ .... (١)

ومثال خبرما : زيدٌ ما القائم إياه ، ومستثنى فى حالِ السعة ،: زيدٌ قام القومُ إلا إياه وزيد انطلق القوم إلا إياه ، وقال فى حال السعة ، لأن المنصوبَ المتصلَ ينتصب مستثنى فى غير حالِ السعةِ ويزيد عليه المنفصل بالانتصاب على الاستثناء فى غير السعةِ كقوله : (٢)

وَمَا نُبَالِى إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ∴ ألاَّ يُجَاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ (٣)

٢٤٤ ولم يأت المنفصل اسماً إنَّ لأنه لايتقدم / عليها اسمُها ، والمنفصل لايأتى إلا حيث يمكن أن يتقدم على عاملِهِ وأما قوله : (٤)

.... ∴ إليْكَ حتَّى بلغتْ إيَّاكَا (٥)

فشاذ ، وقيل إن المفعولَ محذوفٌ وإياكَ تأكيدٌ التقديرُ بلغتك إياك قاله الزَّجَّاج (٦)

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ عَنِ المَاءِ إِذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

لقد كان مشتاقا اليها فلما لقيها قتله الحب سرورا بها ، والحران هو الشديد العطش ، لم يفق عن الماء : لم يقلع عنه لشدة عطشه كما يقال أفاق عنه النعاس ، وتقدد امتلأت بطنه وتشققت من شدة الامتلاء والشاهد فيه نصب " اياها " بالفعل الذى قبله والذى قوته الواو والنائبة عن مع .

(٢) مجهول وانظر التصريح ١ : ٩٨ ، ١٩٢ والخصائص ١ : ٣٠٧/٢ : ١٩٥ وابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٣ والخزانة ٢ : ٤٠٥ والعينى ١ : ٢٥٣ .

(٣) والشاهد فيه فى قوله " الاك " فانه اتى بالضمير المتصل بعد الا والقياس المنفصل اى اياك .

(٤) هو حميد الأرقط وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٨٣ والعقد الفريد ٤ : ١٣٦ والخصائص ١ : ٣٠٧/٢ : ١٩٤ وابن يعيش ٣ : ١٠٢ والخزانة ٢ : ٤٠٦ .

(٥) عجز بيت من الرجز وصدره :

أتتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَا ∴ ....

لقد سارت اليك هذه الناقة حتى بلغتك والشاهد فيه وضع اياك موضع الكاف ضرورة .

(٦) انظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢ : ٦٩٩ تحقيق محى الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة .

وينبغي أن يقول مباشرا وإلا فقد جاء بواسطة العطف كقوله تعالى "وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ" (١) ومثال كونه منصوبا على السعة يوم الجمعة ماسرت إلا إياه ، ويوم الخميس إياه سرت .

قال رحمه الله تعالى : والمتصل المنصوب الموضع إنْ كان ياء المتكلم تلزم معه نونُ الوقاية في الفعل الماضي والمضارع الذى رفْعه بالنون ، ويلحق معه فى المضارع المرفوع بالنون فيجوز الفك والإدغامُ و لايلزم وقال فى الأخرى : وإذا كان هذا المتصل ياء المتكلم لزمت قبله نونُ الوقاية فى الماضي والمستقبل بالوضع ليسلم لكل واحدٍ منهما مابنى عليه من وقفٍ أو فتح و فى المضارع الذى رفعه بالنون ، فإن لحقت جاز الانفكاك والإدغامُ ، وإن لم تلحق كسرت التى هى علامة الرفع لمكانِ الياء .

قلت : مثال لحاقها فى الماضى ضَرَبني وفى المضارع يضرِبُني وتلزم هنا وإنما زيدت هذه النونُ لتقى الفعلَ من أخى الجر وهو الكسر ولهذا سُميت نونُ الوقايةِ ، وذلك أنهم لما منعوه مِن الجر وكانت الكسرةُ علامة الجر كرهوا أن توجد فيه علامته مبالغة فى الفرارِ وكانت ياء المتكلم لابد أن يكون ماقبلها مكسورا أتوا بنونٍ تقع عليها الكسرةُ فجمعوا بين الأمرينِ بقدرِ الإمكانِ .

وقال بعضهم : أتى بها لتفصل بين الضَّميرِ والفعلِ وقال المؤلف ليسلَم لكل
٢٤٥ واحدٍ منهما / مابُنى عليه مِن فتح أو وَقْفٍ ، أما الوقف ففى نحو قدْنى وقطْني على مايأتى وأما الفتح فنحو ضَربني وكانت النون أولى بالزيادةِ لما ذكرناه فى الإعرابِ بها ، فإنْ قلت : فكان ينبغى ألا تلحق فى مثل رَمانى ودَعانى ويُعْطِينى إذ لاكسر هناك قلت : الكسرةُ مقدرةٌ فى الألفِ والمقدر فى حكم المحققِ على ماعرف فى إعراب المقصُورِ ، وإنِ عللنا بسلامة ماكان لكل واحدٍ قبل لحاقِ الضمير مِن وقف أو فتح دخلت فيه الألف فاندفع السؤالَ على التعليلينِ جميعًا فإن قلت : النحاةُ يقولون : إنما كانَ التحريك بالكسرِ عند التقاءِ الساكنينِ هو الأصل للحمل على الفعلِ فى لم يقم القومُ وهنا قد فررتم عن كسرِه هذا الفرار قلت : الفرق أن كسر ماقبل الياء لازمٌ ولا كذلك حركة التقاء الساكنين ، فإنْ قلت ينبغى ألا تلحق حيث كانت النونُ علامة الرفع ، لأنَ الكسر يقع

---

(١) الاية ٢٤ من سورة سبأ .

عليها مِنْ نحو يضربُونى فيسلم الفعلُ قلت : النونُ التى يُرفع بها الفعلُ المضارعِ قَـدْ تسقط للجزمِ والنصبِ فيكسر آخر الفعل أو تقول : هذه النون قد صارت محدودة من الفعلِ ، فإذا كسرت فكأن الفعلَ قد كُسر ، غيرأن العربَ عند اجتماعِ النونين ، أعنى نون الوقاية ونون الإعراب تجوِّز ادغام إحداهما فى الأخرى لأنهما مثلان التقيـا فى كلمةٍ ويجوز الإظهارِ الذى هو الأصل ويجوزُ أيضا الحذف احترازا بأحَدِ المثلين عن الآخر ، قال تعالى : أتُحَاجُّونى [١] بالتشديدِ والتخفيفُ لغَة غَطَفان و " فَبِمَ تُبَشِّرُون " [٢] فيمن قرأ بالكَسْرِ .

واختلفوا فى المحذوفِ فالَّذِى أشار إليه المؤلف أن المحذوفَ نونُ الوَقايَـةِ ، ومذهَبُ سيبويه [٣] أن المحذوفَة هى نونُ الإِعرابِ نَصَّ عليه فى بابِ / النون الثقيـلةِ ٢٤٦
والخفيفَةِ ، لأن نُونَ الإعرابِ هى المعرضة للحذفِ بالجَزْمِ والنصْبِ ولأن الثقل حَصَـل بها لأنها بَعْدَها ، وحجة الآخر [٤] أن نونَ الإعراب تدل على مَعْنَى هو الرفـع وحذفها أيضا يدل [٥] فحذفها لا للدلالةِ على شىءٍ يوجب الاشتِراك ، ولأنه إذا حُذِفَتْ الأولى قامت الثانيةُ مقامها فِى الأمرَيْنِ جميعًا إِذِ الكسر يقع عليها وهى دَالةٌ عـلى الرَفْع أيضًا .

وأما نونُ جَماعةِ النِّساء فى نحو تَضْرِبْنَنى فإنَّها لاتدغم فِيها ولاتُحْذَف وإنِّما تحذف نونَ الوقايةِ نحو قوله : [٦]

---

(١) الاية ٨ من سورة الانعام وتخفيف النون هى قراءة نافع من السبعة وقرأ بها أيضا ابو جعفر وابن ذكوان وهشام والداجونى من بعض طرقها وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢١٢ .

(٢) الاية ٥٤ من سورة الحجروقراءة التخفيف قراءة نافع المدنى وقرأ ابن كثيربتشديد النون بادغام نون الرفع فى نون الوقاية وباقى السبعة بفتح النون نون الرفـع وانظراتحاف فضلاء البشرصفحة ٢٧٥ وسراج القارىء المبتدىء صفحة ٢٣٤ .

(٣) انظرسيبويه ٢ : ١٥٥ جاء فيه " وتقول افعلان ذلك وهل تفعلان ذاك فنون الرفع تذهب هنا كماذهبت فى فعل الجميع " .

(٤) انظرالتصريح ١ : ١١١ . (٥) أى يدل على معنى وهو الجزم .

(٦) هوعمروبن معديكرب وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٥٤ وابن يعيش ٣ : ١٩ والخزانة ٢ : ٤٥ والعينى ١ : ٣٧٩ والهمع ١ : ٩٥ والدرر ١ : ٤٣ .

تَرَاه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا ∴ يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي (١)

وهذا أيضًا ممايقوى قول من يقول : إِنَّ المحذوفَ نونُ الوقايةِ فى غيرهذا الوضع إذِ التِي هِى ضميرٌ لاتُحذف إِجماعًا .

قال رحمه الله تعالى : وتلحق معه فى أنَّ وأخواتِها ولاتلزم إِلاَّ فِى لَيْتَ ، فإِنها لاتُطرح مِنْها معه إِلا فى ضرورةِ الشِّعْرِ وقال فى الأخرى : ليَسْلم لَهَا الفَتْحُ .

قلت لما أُجرِيت هذه مَجْرى الفِعْلِ فى العَمل واتصال الضمائرِ المنصوبةِ بها لحقها مَالحق الفِعْلَ ، ولم يلزم فى غيرليت ، أما فى أربعةٍ منها فللتضعيفِ مع كثرة الاستعمال ، فحُذفت كما تحذف فى الفعلِ المضارعِ عند اجتماعها مع مثلها ، وأما لعلَّ فلأن اللامَ قريبةٌ من النونِ ولذلك تُدغم فيها وتُبْدل منها فى أُصَيْلال ، ولأن إحدى لغاتها لعنَّ فتحذف فى اللغةِ الأخرى حملاً على هذه اللغةِ ، والمقارب يَجْرِى مَجْرى المماثل بدليل الإدغام ، ولانتفاء اجتماعِ التماثل والتقاربِ فى ليتَ مع أنها على مثالِ الفعلِ الذى هو ليس لزمها النونُ ولم تحذف إلاَّ فى الشِّعرِ قال : (٢)

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِى ∴ أُصادِفُهُ وأُفْقِدُ بَعْضَ مَالِى (٣)

٢٤٧ / قال رحمه الله تعالى : والمجرورُ كله مُتصِلٌ ، واتصاله بالاسمِ وحرفِ الجر ولفظه كلفظِ المنصوبِ المتصل قلت : إِنما لزم اتصاله ، لأن الظاهِرَ المجرورَ كذلك والمضمر نائبٌ عنه ، ولأن جره إِنْ كان بالحرفِ لم يَجُزْ أن يتقدم عليه معمولُه ، إِذْ حَرْفُ الجر يَجْرِى مَجْرى الجُزْءِ من المجرورِ ، ولذلك ضَمُّوا منهاماهُو على حرفٍ واحد ، وإِن كان الجر بالإِضافةِ فلابد أيضًا من الاتصالِ ، إِذْ لايجوزُ الفصل بيْن المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ

---

(١) والشاهد فيه حذف احدى النونين فى " فلينى " فقيل نون النسوة وهو مذهب سيبويه لأن نون الوقاية التى أتى بها لصون الفعل وقيل المحذوف نون الوقاية لأن نون النسوة ضمير .

(٢) هو زيد الخيل وهو من شواهد سيبويه١ : ٣٨٦ والهمع١ : ٦٤ والدرر١ : ٤١ ، والمقتضب١ : ٢٥٠ ، والمقرب لابن عصفور ١٩ وابن يعيش ٣ : ٩٠ ، ١٢٣ والخزانة ٢ : ٤٤٦ والعينى ١ : ٣٤٦ .

(٣) والشاهد فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب فى ليتى وكان الوجه ليتنى كما تقول ضربنى فشبه ليت فى الحذف ضرورة بان ولعل اذا قلت انى ولعلى ويروى جل مالى .

كيف وان الحاجة إلى الانفصال قد اندفعت بانفصال نظيره وهو المنصوب ، قال الزمخشرى : لأن الاتصال أتاه مِن جهتين : من جهة أنه مجرور ومن جهة ماهو متصل ،والجار مع المجرور كالشئ الواحد بخلاف الظاهر ، وأما المنصوب فاتصاله مِن جهة واحدة ،وقد أشار المؤلف إلى نحو من هذا التعليل بقوله : واتصاله با لاسم وحرف الجر ، يعنى بالاسم المضاف ،أى أن الجر لايكون إلا بأحد هذين على ماسر وكلاهما لايتقدم عليه معموله فلاينفصل ، ولأنه لو اتصل بالفعل نفسه من غير واسطة لكان منصوبا والاتصال هو الأصل فى الضمير لشبهه بالحرف لعدم استقلاله فلزم الأصل ولم ينفصل ،ولما كان المنصوب أخا المجرور فى العلامة فى التثنية والجمع السالم مذكرا ومؤنثا ، وفى ما لاينصرف واخاه أيضا فى الصورة ،وقد عددنا لضمير المنصوب اثنتى عشرة صورة فكان للمجرور ذلك ،فلذلك نقول : بى بنا كما تقول فى المنصوب الضاربى الضاربنا وتقول فى الخطاب لَكَ لَكِ لكما لكم لكنّ ، كما تقول فى المنصوب
٢٤٨ الضاربك الضاربكِ / الضاربكما الضاربكم الضاربكن (١) وفى الغائبة لها لهما لهم لهن كما تقول فى المنصوب الضاربه الضاربها الضاربهما والضاربهم والضاربهن .

قال رحمه الله تعالى : وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم فى الأشهر إذا اتصل بمن وعن وقد وقط وأنت فى لحاقها معه متصلا بلدن مخيرٌ ، ويقول فى الأخرى وإذا اتصل بمن وعن وقط وقد بمعناها ياء المتكلم ، لحقت قبلها نون الوقاية إبقاء للسكون على هذه الكلم ،وأنت فى إلحاقها قبلها إذا اتصلت بلدن مخير ، قلت : الغرض من لحاقها هنا أيضا المحافظة على صورة الحرف ،فلو لم تلحق نون الوقاية لكسر نون من وعن لوجوب انكسار ماقبل الياء فتتغير صورة الحرف والحرف مبناه على عدم التصرف فيه وهذا تصرف ، ثم حملوا قد وقط على هذه الحروف لشبههما لهما فى عدم التمكن وانما قال فى الأشهر استظهارا من نحو قول الشاعر : (٢)

---

(١) نص اللورقى التمثيل للمفرد الغائب ومثاله له .

(٢) مجهول وانظر العينى بالصبان ١ : ١٢٤ وشرح الاشمونى ١ : ٥٦ .

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُ وعَنِّي ∴ لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسٌ مِنِي (١)

وجاء في قَدْ أيضًا قال :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ∴ .... (٢)

والحذف عند سيبويه ضرورة شبههما بحسبي ولم يذكر سيبويه تخفيف عَنّي ولا مِنّي إلّا في الضرورة (٣) ولم يذكر في السعة بدل قوله في الأشهر ليبين أن التخفيف لايكون إلا في الضرورة ،لأنه يُوهم أن ذلك موجودٌ في منثور الكلام ، وعند سيبويه أن لحاقها بلدن أيضًا لازمٌ ولايخفف إلّا في الضرورة ،وهذا قول الزجاج (٤) ، لكن قد جاء الوجهان في السعة (٥) ، فلعل سيبويه يَرَى أن الأفصح لايكونُ إلا بانضمام الضرورة ، فيكون الحذف في القراءة على اللغة الفصيحة القليلة ،وأجمعوا على عدم

٢٤١ لحاقها / في علي والِيَ ولدى لأمنهم الكسرة فيها ، وذلك أنها تُدْغَم بعد القلب إلى الياء وأول المدغمين ساكن فانحفظ عليها سكونُها وقوله : وشذ قوله (٦) :

.... ∴ وليسَ حامِلُني إلّا ابْنُ حَمّالِ (٧)

لأنه في معنى يحملني .

---

(١) قال الأشموني ١ :٥٦ " وهو في غاية الندرة والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية والشاهد في عني ومني حيث ترك فيهما نون الوقاية .

(٢) سبق شرحه صفحة ١٧٠

(٣) انظر الكتاب١ :٣٨٧ ورضي الدين في شرح الكافية باب نون الوقاية ونون الاعراب ٢ :٢٣ .

(٤) انظر في هذه المسألة شرح الرضي على الكافية ٢ :٢٢.

(٥) في قوله تعالى : قد بلغت من لد ني عذرا : الاية ٧٦ من سورة الكهف قرأها شعبة ونافع بتخفيف النون والباقون بتشديدها وانظر سراج القارىء المبتدىء صفحة ٢٤٢ .

(٦) هو ابو محلم السعدي وانظر الكامل للمبرد ٢٠٥ والانصاف لابن الانباري ١٢٦ والخزانة ٢ :١٨٥ ، ٤٥٤/٤ : ٥٧٨ .

(٧) عجز بيت وصدره :

أَلا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيانَ يَحْمِلُنِي ∴ ....

(المسلم) قال رحمه الله تعالى : العلم ضربان ، ضرب للفرق بين الأشخاص، وضرب للفرق بين الأجناس ، فالأول فيما يعنى الإنسان التفرقة بين أشخاصه و الثانى فيما لايعنيه إلا معرفة جنسه ويقول فى الأخرى : ضرب للفرق بين الأشخاص فى الأشياء التى يعنى الناس معرفة أعيانها وضرب للفرق بين الأجناس فى الأشياء التى يعنى الناس معرفة أعيانها .

قلت : العلم من العلامة أو من العلم لحضور العلم بمسماه بعينه من غير استدلال عليه باشتقاق أو غيره عند ذكره ، والعلمية تطرق إلى الاسم المنقول إليها أشياء فتزيل الوصفية عنه حتى انك تسمى الأبيض بأسود والعكس من غير تغيير للوضع وتخصه بواحد بعينه بعد أن كان شائعا ، ويمتنع من تحمل الضمير ، وتسوغ إمالته لالسبب غيرها ، وتلزم العلامة إن كانت فيه وتكون معتبرة فى منع الصرف ، وقد يحد العلم بأنه الاسم الدال بوضعه مجردا عن القرائن على مسمى بعينه فقط ، واحترز بالتجريد عن المضمر والمبهم واللام والإضافة وبعينه فقط عن اسم الجنس ، ثم الذى للفرق بين الأشخاص نحو زيد وعمرو مايؤلف ويخالط ويتخذ ، إنما وضع لحاجة الإنسان إلى التفرقة بين الأشخاص من يخالطهم بأعلامهما ليعرف مايتجدد لهم ويطرأ عليهم
٢٥٠ من خير وشر ، أما الذى لايؤلف ولايتخذ فلايحتاج الإنسان إلى معرفة/ أشخاصها والتفرقة بين أفرادها ، بل معرفة الجنس تكفى فى الاخبار عنها إن احتيج إلى ذلك وهو معنى قول صاحب المفصل[1] ومالا يتخذ ولايؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغيرها ، فإن العلم فيه للجنس بأسره ليس بعضه أولى به من بعض ، وفسره بعضهم قوله فيما يعنى الإنسان أى انما وضعه الواضع ليتميز به عن غيره من الأشخاص المشاركة له فى الحقيقة ، وأما العلم الجنسى فلايعنى الواضع بوضعه له إلا التفرقة بين جنس وجنس كأسامة وثعالة ، وبعضهم يرفع الإنسان وينصب التفرقة أى فيما يريد الإنسان التفرقة بين أشخاصه قال : لأنه يتعلق غرضه بالإخبار عنه لمخالطته إياه فبطبعه يجب أن يدرى مايجرى له من خير وشر ، والثانى لايتعلق الغرض بالإخبار عنه بخصوصه بل بجنسه لكونه لايألفه قال : ففى يعنيه ضمير فاعل

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٣٤ .

عائد إلى الإنسان ، وقوله إلا معرفة جنسه استثناء منقطع أى لكن معرفته .

واعلم أن العلمية فى الأجناس تفيد ماتفيده لام التعريف التى للجنس فتعامل معاملة الأعلام الشخصية من امتناع دخول اللام عليه وجواز الإخبار عنه وانتصاب الحال منه مطلقا وتأثير منع الصرف إلى غير ذلك .

قال السيرافى : فيصير الجنس فى حكم اللفظ كالشخص [1] ، يعنى بماسمل به زيد وعمرو .

وحصول كلام المحققين فى علمية الجنس أن هذه الألفاظ وضعت أعلاما للحقائق الذهنية المعقولة ، ومثلوه بالمعهود الذى بينك وبين مخاطبك منه أثر ذهنى فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام صح أن يعرف أيضا بالعلمية ، وإذا كان كذلك فإطلاقه على الواحد الموجود فى الخارج منه إنما هو باعتبار مطابقة تلك الحقيقة الذهنية له مطابقة كل كلى لجزئياته الخارجية ، والفرق بين أسامة وأسد أن الثانى موضوع لفرد من أفراد هذا الجنس على وجه التشريك وهى التى يسميها الجزولى الدلالة البدلية وأسامة موضوع للمفهوم من الأسد أى الحقيقة الذهنية ، فإطلاق أسد على واحد إطلاق بطريق الحقيقة ، وإطلاق أسامة على واحد ليس بطريق الحقيقة و فإذا قلت هذا أسامة مقبلا ، فليس تشير بقولك أسامة إلى ذلك الشخص بعينه لأنه لعلك لاتحضرك أوصافه ولاتعرف مشخصاته [2] بل انما تشير إلى مايطابق ماهو معروف عندك من تلك الحقيقة الذهنية ، فعلى هذا لو أردت الإخبار عن أسد معهود بينك وبين مخاطبك لم يصح أن تقول كان من أمر أسامة كذا وكذا بل تعرفه باللام التى للعهد فتقول كان من أمر الأسد كذا ، وهذا بخلاف العلمية الشخصية فإنها للشخص بعينه من حيث هو ذلك الشخص وحقيقة ذلك الشخص بما هو ذلك لايطابقه غيره فيها .

---

(١) انظر شرح السيرافى ٢ : ٢٠٣ .
(٢) ب شخصانه .

قال رحمه الله تعالى : وينقسم أيضًا إلى مفردٍ ومركبٍ ، والمركبُ إلى جُملةٍ فى الأصل وغير جملة ، وغير الجملةِ إلى مُضافٍ ومضافٍ إليه واسمين جُعِلا اسما واحدا ، والمضاف والمضاف اليه الى كنية وغير كنية ، وقال فى الأخرى : والذى للفرقِ بين الأشخاصِ ينقسمُ إلى مُفردٍ ومركب ، والمركب اما أصله جملة واما ليس كذلك وماليس
٢٥٢ كذلك اما مضاف ومضاف اليه واما اسمان / جُعِلا اسمًا واحدًا بأن أوقع أحدهما من الآخر موقع هاء التأنيثِ من الأسماءِ ، والمضاف والمضاف إليه إماكنية وإما غير كنية .

قلت : المرادُ من المفردِ هُنا الكلمة الواحدةُ نحو زيد وعمرو ومن المركب مازاد على كلمةٍ .

قال ابن برُهان المفرد عيْن لاتعددَ فيها ، وهذا يقابله المضافُ والمضافُ إليه والمثنى والمجمُوع (١) والمركب من اسمينِ والجملة ولذلك ذكر هذه فى أقسام التركيبِ هنا عدا المثنى والمجموع (٢) .

والإفراد قد يكونُ فى اللفظِ والمعنى ، وقد يكون فى اللفظِ دُونَ المعنى نحو ايه ومه فإنهما نائبةٌ عن الجُملة لتقدير الضميرِ معها ، وقد تكون فى المعنى دُونَ اللفْظِ كالمسمّى بالجملةِ نحو تأبّطَ شرًّا ، والمفرد ينقسم إلى لقبٍ كبطةٍ وقُفة وغير لقب كزيد وعمرو ، وأما المركب العلم ، فأما إنْ جَرى بين مفرديه قبل التسمية بلى نسبة أو ليس ، والأول إما أن تكون النسبةُ نسبةَ إسْنادٍ وهو الجملة من نحو شابَ قرناها وتأبّطَ شرًّا ، واما أن تكون نسبة تعلق وإضافة وهو الذى بيْن المضافِ والمضافِ إليْه ، وينقسم أيضًا إلَى كنيةٍ نحو أبى عمرو وأم كلثوم ، وإلى غير كنيةٍ نحو عبد مناف وعبد الله ، وأما الذى لانسبة بين مفرديه فاما أن يكونمن اسمين تنزل الثانى مِنَ الأول منزلة تاء التأنيث وهو نحو بعلبك وحضر موت ، وإما أن يكونَ من اسْمٍ وصَوْتٍ نحو عمْرَوَيْه وسِيبَوَيْه ، وهذا

---

(١) انظر اللمع لابن برهان صفحة ١٢ أ .

(٢) العبارة : " والمركب من اسمين والجملة ولذلك ذكر هذه فى أقسام التركيب هنا عدا المثنى والمجموع . اضافة من (ب) وقد أشار فى النسخة (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر العبارة .

الحصر بحسب الواقع ، وإلا فالعقل يعطى أقساما غيرها مثل تركيب الحرف مع الإسم أو مع الفعل أو مع الحرف إلى غير ذلك والكنية فعلة من كنى إذا ستر ، وأصله كنّ قلبت إحدى النونين ياء ، ويراد فكنى شهادته إذا كتمها ويقال كنيت عن كـذا
٢٥٣ أى عبرت عنه بلفظ غير لفظ اسمه / تورية عن اسمه والمراد به هنا ما كان المضاف فيه أبا أو أما أو ابنا كقولهم ابن دأية فإنه كناية عن الغراب ، والذى يدل على علميته حذف التنوين منه إذا وصف بابن مضافا إلى علم كقول الفرزدق : (١)

.... ∴ حتى أتيت أبا عمرو بن عمار (٢)

ولأن المضاف إليه فى الكنية قد يكون له حقيقة وقد لا يكون مثل قولك " أبو بكر " لمن ليس له ولد اسمه بكر ، ومنه أبو هريرة ، فدل على أن العلم هو المجموع لا المضاف إليه وحده .

قال رحمه الله تعالى : وينقسم أيضا إلى منقول ومرتجل ، والمنقول يكون من جنس عين ومن الجنس غير العين ومن المشتق من الجنس .

قلت : قوله أيضا يرجع إلى تقسيم العلم الشخص وفيه أيضا إشارة إلى أنه راجع إلى المقسوم أولا كما قال الزمخشرى : وينقسم إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فجاءت قسمته متداخلة (٣) .

والمنقول من الأسماء الأعلام ما كان اسم جنس فى الأصل ثم أخذ منه ووضع على واحد بعينه ، وإن شئت قلت : ماله أصل فى النكرات والمرتجل ما ليس كذلك ،

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٣٨٢ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٣٧ ، وابن يعيش ١ : ٢٧ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٣ .

(٢) عجز بيت وصدره :
ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها ∴ ....
قاله الفرزدق فى أبى عمرو بن العلاء يقول : لم أزل أتصرف فى العلم أطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو فسقط على عند علمه ، والشاهد فيه حذف التنوين " أبا عمرو " لأن الكنية فى الشهرة والاستعمال بمنزلة العلم .

(٣) انظر المفصل صفحة ٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٢٧ .

والجمل العَلَمية (١) لاتكونُ إلَّا منقولةً ، والمنقولُ فى الأصول مااشتهر مِن المَجازِ فِى موضوعِهِ المَجازى وهُو قريبٌ مِن هذا كلفظ الغائط ، ثم النقل قديكونُ من جنسٍ عينٍ كثورٍ وأسدٍ ومن الجنسِ غير العيْنِ وهو مانُقل من المصادر كفضل وإياس ، وقد يكون من المشتقِ مِن الجنسِ غير العيْنِ بمعنى المصدر ويندرجُ فى هذا اسمُ الفاعِلِ والفعلُ بأقسامهِ نحو حاتم ونائلة وشمر وكعسب (٢) ويشكرُ فى قوله : (٣)

ويشكرُ اللهُ لايشـــكُرُ (٤)

٢٥٤ / وأصمت فى اسم برية وقد يُنقل أيضا مِن الجمْع نحو كلاب وضِباب ومِن المصغّرِ نحو زُهير ومِن الصّوتِ كببّة فِى قولها : (٥)

لأُنكِحَنَّ ببـــــه ∴ جاريةً خِدبــــه (٦)

وهو لقب عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ .

قال رحمه الله تعالى : والمرتجَل ماليس له أصلٌ فى النكراتِ وهو مقيسٌ وغيرُ مقيسٍ ، والمقيسُ ماله وزنٌ فى النكراتِ وقال فِى الأخرى : فالمقيسُ ماله وزنٌ كوزنِ ماله أصلٌ فى النكراتِ .

---

(١) (العلمية) اضافة من (ب) وأشار فى (أ) الى الجانب الايمن ولم تظهر

(٢) كعسب : عدا وجرى وهرب ومشى سريعا أو عدا بطيئا أومشى مشية السكران وكعسب اسم .

(٣) مجهول وانظر شرح الأشمونى ١ : ١٣١ والعينى بالصبان ١ : ١٣١ .

(٤) من بحر السريع لايعرف قائله ولاتكملته هكذا قال العينى وأورده الأشمونى فى باب العلم والشاهد فيه (يشكر الله) فهو مركب من فعل وفاعل واستعمل هنا اسما وهو مركب تركيبا اسناديا .

(٥) هند بنت ابى سفيان . وانظر الهمع ١ : ٧٢ والدرر ١ : ٤٧ والخصائص ٢ : ٢١٧ وأسرار البلاغة الجرجانى ٤٤٩ وابن يعيش ١ : ٣٢ والعينى ١ : ٤٠٣ والمنصف لابن جنى ٢ : ١٨٢ .

(٦) رجز قالته هند واستشهد به النحاة على نقل العلم من الصوت ، والصحيح فى ببه أنه الغلام السمين والجذبة الجارية المشتواة والممتلئة ، وقد قالته هند ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمى وقبله :

والله ربِّ الكعْبة ∴ لأنكِحَنَّ ببه ∴ جارية خِدَبة ∴ مُكرمةً محبّة تجبُّ أهلَ الكعبة

قلت : ويقال له أيضا المُخترع وهو من ارتجل القصيدة إذا أنشأها من غير رَوِيَّة ، وقال ابنُ جِنّى : هو من ارتجل الحجر إذا أخذه من تحت رِجله ليحذف به . وقوله ماليس له أصل فى النكراتِ : أى لم يُسَمَّ به شئ (١) قبلَ ذلك ، بل أول وضعيه هِىَ العلمية ، أى مالم يكن موضوعا قبل ذلك لافي النكراتِ ولا فى المعارفِ أيضـــا ، والمقيس منه ماجرى على أحكام نظيره فى النكراتِ ، ولايختص بالوزنِ فلعلَّه أرادَ بالوزْنِ المثال كما يقال هَذَا وِزان هذا أى مثله ونَظيره ، أى هُو الذى لم يأتِ مخالِفًا للأصول المطردةِ فى الإِظْهارِ والإِضْمارِ والتصحيح والإِعلالِ والوزنِ وغيرِ ذلك نحـــو حمدان وغطفان فإنهما على مثال مروان ووزان وليان وعمرانِ نحو سِرحان وأحيف مثل غَنْصل والحييفيان اسما ابن أوس الحِمْيَرى اسم أحدهما سيف والآخر حييف .

قال : وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره فى النكرات .

قلت : هذا يدل على أنه لم يقصد بالأول خصوص الوزن فان مقابله ما خرج عن حكم نظيره فى النكرات (٢) ولو قال هنا لم يرد عليه شئ . فشذوذ هذا القسم كونه مخالفا للنكرات التـــى هـــى الأصـــول فى أحكـامهـــم .

قال رحمه الله تعالى : وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله فى النكرات كمريم ومَدْيَن ومكْوَزة وحَيْوة أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه كمحبب وحَيْوة أو مفتوح فيه ما يجب

٢٥٥ كسره كمَوْكَل ومَوْظَب ومَوْهَب وموءلة وقال / فى الأخرى : وغير المقيس ما خالف نظيرَه فى النكراتِ بأَنْ صَحَّ فيها ما يعل فيها أو بأن فُكَّ فيه ما يُدْغم فيها أو بأن فُتِحَ فيه ما يُكْسر فيهـــا .

قلت : حَصَرَ الشُّذوذ فى ثلاثةِ أصْنافٍ : فالأول ما صُحِّحَ والقياسُ إعلاله والأصل مرام ومدان مثل فَعال وكذلك الأصل فى مكوزة مكازة مثل مَفازة ، وقيل صَحَّ مكوزه لئلا يلتبس بالمفردِ لأن مِكوزة فى الأصل جَمْع كوز مثل مشيخة جمع شيخ فإن قلت : هذا له نظيرٌ فى النكراتِ نحو القَود والحوكة قلت : هما أيضا من الشواذ خرجا منبهـــين وحَيوة اسم رجُلٍ يكنى أبا رجاء وقياسه حَيَّة ، لأنَّ الواوَ والياءَ إذا التقيا وسبقت

---

(١) فى (ب) مسمى .

(٢) الجزء من أول قوله ووزان الى فى النكرات اضافة من (ب) وقد اشار الى الجانب الأيسر فى (أ) ولم تظهر .

قلت : ويقال له أيضا المخترع وهو من ارتجل القصيدة إذا أنشأها من غير رويّة ، وقال ابن جنى : هو من ارتجل الحجر إذا أخذه من تحت رجليه ليحذف به .

وقوله ما لم يوله أصل فى النكرات : أى لم يسمّ به شئ (١) قبل ذلك ، بل أول وضعيه هى العلمية ، أى ما لم يكن موضوعا قبل ذلك لا فى النكرات ولا فى المعارف أيضا .

والمقيس منه ما جرى على أحكام نظيره فى النكرات ، ولا يختص بالوزن فلعله أراد بالوزن المثال كما يقال هذا وزان هذا أى مثله ونظيره ، أى هو الذى لم يأت مخالفا للأصول المطردة فى الإظهار والإضمار والتصحيح والإعلال والوزن وغير ذلك نحو حمدان وغطفان فإنهما على مثال سروان وزان طيان وعمران نحو سرحان وأحيف مثل غسل والحييفيان اسما ابن أوس الحميرى اسم أحدهما سيف والآخر حييف .

قال : وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره فى النكرات .

قلت : هذا يدل على أنه لم يقصد بالأول خصوص الوزن نان مقابله ما خرج عن حكم نظيره فى النكرات (٢) ولو قال هنا لم يرد عليه شئ . فشذوذ هذا القسم كونه مخالفا للنكرات التى هى الأصول فى أحكامها .

قال رحمه الله تعالى : وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله فى النكرات كمريم ومدين ومكوزة وحيوة أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه كمحبب وحيوة أو مفتوح فيه ما يجب كسره كموكل وموظب وموهب وموءلة وقال / فى الأخرى : وغير المقيس ما خالف نظيره فى ٢٥٥
النكرات بأن صح فيها ما يعل فيها أو بأن فك فيه ما يدغم فيها أو بأن فتح فيه ما يكسر فيها .

قلت : حصر الشذوذ فى ثلاثة أصناف : فالأول ما صحح والقياس إعلاله والأصل مرام ومدان مثل فعال وكذلك الأصل فى مكوزه مكازة مثل مفازة ، وقيل صح مكوزه لئلا يلتبس بالمفرد لأن مكوزة فى الأصل جمع كوز مثل مشيخة جمع شيخ فإن قلت : هذا له نظير فى النكرات نحو القود والحوكة قلت : هما أيضا من الشواذ خرجا منبهين وحيوة اسم رجل يكنى أبا رجاء وقياسه حية ؛ لأن الواو والياء إذا التقيا وسبقت

---

(١) فى (ب) مسمى .

(٢) الجزء من أول قوله ووزان الى فى النكرات اضافة من (ب) وقد اشار الى الجانب الأيسر فى (أ) ولم تظهر .

إِحْداهُما بالسكون وَجَبَ قلبُ الواو إِلى الياء وادِغامها وقيل صحح هذا لئلا يلتبس باسْمِ الجنس للدابةِ التى هِى الحَنَش[١] . الثانى : ماأظهر والقياس إدغامه نحو مَحْبَب قيل أظهر لئلا يلتبس بمحبّ جمع مَحَبة مثل تَحِىّ جمع تَحِية . الثالث : مافتح والقياس كسره ونحو موهَب اسم رَجُلٍ وموظَب اسم مَوْضع ونظيره مورد وموعد وكأنه فتح للفرق ، وفى بعض النسخ وكرر حَيْوة مع الإِظهار ومع الإِعلال ، ويعنى أنه لابد فيه مِن أن يقلب فيقال حَياة أو يدغم فيقال حَيَّة .

قالَ الشلوبينى : لقائل أن يقول : كانَ ينبغى أن يقول : والمقيسُ مالَهُ وزن أى نظير ، وغير المقيس ماخَرج عن حكم نظيره ، ويسقط فى النكراتِ فى الموضعين ؛ لأن فى إثباتهما ابهاماً ، بأنه إذا خرج عن حكم نظيرهِ فى النكرات وبقى على حكم نظيره

٢٥٦ فى الأعلامِ كانَ غير مقيسٍ ، ولو كان له نظائر فى الأعلام لما كان غير مَقيسٍ إذ يطرد / فيها ذلك الحكمُ فيقال فى الجَواب : إِنه لم يرد أنه يكون خارجًا عن حكم نظيرهِ فى النكراتِ وجاريًا على حكم نظيرهِ فى الأعلام ، وانما قصد المؤلف التنبيه على أن الأعلام يكثر الشذوذُ فيها لكثرةِ استعمالها ، والشىء إِذا كثر استعماله غيروه ، فنبه بقوله : ماخرجَ عن حكمِ نظيرِه فى النكراتِ على أن العلمية هى سبب الشذوذ فيها لكثرةِ استعمالِ الأعلام على ماقلنا وكذلك يفعل النحويون ، فقد صار إِذا إثباته فى النكراتِ يفيد أمرا لايفيده إسقاطه فلاينبغى إِذا إِسقاطه كما قلت[٢]

قال رحمه الله تعالى : وقد يكون بالغلبةِ فيلزمه أحد الأمرين : إِمّا الألِف واللامُ كالثريا والدبران[٣] وإِما الإِضافة كابن عمر وزادَ فِي الأخرى : كالثريّا والنّجم

---

(١) الحنش ، الحية ، وماأشبه رأسه رأس الحيات والجمع أحناش . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٠١ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٠ .

(٣) الدبران فى علم الفلك خمسة كواكب من الثور يقال انها سنامة وهى من منازل القمر وقيل نجم بين الثريا والجوزاء وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٦٩ .

إذا أريدت به وكذلك الدبران أو الإضافة كابن عمر وابن رألان وابن مسعود .

قلت: الاسم يختص بالمسمى فيصير علما له ، إما بالوضع قصدا وهو الأكثر ، وقد يكون من غير قصد ولا وضع من واحد ، بل يكثر وصفه بذلك أو استعمال اسم الجنس له حتى يصير بمنزلة الأول في الاختصاص ، أو يتعرف بعهد بين المتكلم والمخاطب ثم يكثر استعماله في بعض المعهودات ، ويغلب على مايستعمل له حتى لايحتاج فيه إلى إحالة على عهد متقدم ، ولكنه يصير علما له يعلم منه المراد به من غير إحالة كما يعلم بالعلم الموضوع من واحد ومثاله النجم للثريا فإن أصل النجم اللام أن يكون لنجم معهود بين المخاطبين ، ثم كثر استعمال النجم للثريا حتى صار علما لها بالغلبة فلا يفهم من النجم / بلا حوالة على معهود إلا الثريا قال [1] :

طلع النجم عشاء ... واشترى الراعي كساء [2]

وكذلك عبد الله كثر وصفه بابن عمر حتى غلب عليه ، فإذا ذكر ابن عمر لم ينصرف إلى واحد من إخوته ، ويعبر الفقهاء عن هذه بالأسماء العرفية ، والفرق بين هذه والتي بالوضع أن الواضع في الأول واحد متعين عن قصد وهنا ليس كذلك ، وأكثر ماتكون الغلبة في الأوصاف كابن عمر وتلزم هذه إما الألف واللام وإما الإضافة ، وإنما لزمها أحد الأمرين ، لأن العلمية صادفته على أحدهما فلم تغير وصارت فيه كالجزء لا للتعريف ، ولأن حكمهما قد ارتفع بالعلمية .

وفي كلام سيبويه [3] مامعناه أن اللام إنما لزمت في الدبران [4] والسماك [5] والعيوق [6] من قبل أنها للشيء بعينه كالصفات الغالبة ، وإنما أزيلت عن لفظ

---

(١) مجهول .

(٢) رجز لم أعثر على مصدر له .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٦٧ .

(٤) الدبران : نجم يتبع الثريا وقيل الدبران محركة منزل القمر .

(٥) السماك : من سمك اذا ارتفع والسماكان : كوكبان نيران : السماك الأعزل وهو من منازل القمر والسماك الرامح وليس من المنازل .

(٦) العيوق : نجم أحمر يضيء في طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا لايتقدمه .

السَّامكِ والدَّابرِ والعَاهِن كما نَصل بين العِدْل والعَديل ،فالعِدْل المتاع والعَديل ماعادَ لك ·

نقول إنَّ الدبران بمعنى الدَّابر ، إلَّا أنه غُيِّر للفرْقِ بينه وبَيْن جنسٍ آخر يُوصف بهذا الوصْف قال : فما عُرِف اشتقاقه لزمته اللامُ ومالم يُعرف اشتقاقه أُلحق بما عُرِف قال : ومالزمته الألفُ واللام فهو بهذه المنزلة[1] ، وإن كانَ عربيًا نعْرفه ولانعرفُ ما اشتق منه فإنَّ ذلك لأنا جَهلنا ماعلم غيرُنا أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وَصل إلى الأول ،والثريا تحْقير ثَرْوَى مؤنثه ثَرْوان أى ذُو ثَرْوَةٍ ،فالثريا ذاتُ الثروةِ المحقرة ،أما ثروتُها فلأنها سِتةُ أنجُم ظاهرةٍ فى خَللها نجومٌ مكتَنزةٌ خفيَّـة · قال الشاعر :[2]

خَليلىَّ إنِّى للثُّرَيا الحَاسِـدُ ∴ وإنِّى على رَيْبِ الزَّمانِ لَواجِدُ

٢٥٨ / أيُجْمَعُ منْها شمْلُها وهْى سِتَّـةٌ ∴ وأَفْقِدُ مَنْ أَحْببْتُه وهْوَ واحِدُ[3]

والدَّبران فَعَلَان من الدبر بمعنى الفاعِل ،سمى بذلِك لأنه يدْبُر الثريا ويقال أيضًا دبران الحس ونظيره العدَوان للعَادِى مِن العَدْوِ ·

قال رحمه الله تعالى : وقد تدخل الألفُ واللام على العَلم المنقولِ مِن الصفة أو المصْدر فلاتلزم كالحَارثِ والفَضْلِ ·

قلت : إنما جَاز دُخول اللام على هذا النوعِ من الأعلامِ لكونهِ فى الأصْل صفة فترفعُ اللامُ بدخولِها الاشتراكَ وكذلك المصْدر إذ يُوصَفُ بهِ ·

قال الخليل : الَّذين قالوا الحَارث والحَسن أرادوا أن يجْعلوا الرجُل هو الشئ بعَيْنه ولم يجْعلُوه سُمِّى به ولكنهم جَعلوه كأنهُ وصْفٌ له وغلب عليه ومَن قال حَارِث

---

(١) فى (ب) بمنزلة هذه المذكورة ·

(٢) مجهـــول ·

(٣) وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٤١ ·

وجهاس فهو يجريه مجرى زيد وعمرو فاللام فى الحارث لإبقاء الصفة وفى الثريا للغلبة (١) .

قال السيرافى : الألف واللام فى الأعلام لاتخلو عن أحد معنيين ، إما لغلبته على مسماه كالثريا وإما ليوافق لفظ الصفة مثنا ما فى المسمى فدخل اللام إعلامــا بالموافقة كالحسن والفضل وابقاء لمعنى الصفة ، فزيد وعمرو إنما صار علما باختصاصه بالمسمى من غير نظر إلى المعنى أصلا ومثل هذا لاتدخله اللام ونحو البزاز والعطار ، وإنما اختصت بمسمياتها لمعنى فيهم ، فحيث وجد ذلك المعنى صدق عليهم ذلك الاسم ، ثم قد يغلب على أحد المسمين به فيصير علما له لايعرف منه غيره إلا بالعهد ، وأما الحارث والعباس فمذهب العرب فى هذه أن يجعلوها لأولادهم تفاؤلا وجاء أن تصير فيهم تلك المعانى ، وقيل لأن المنقول على شرف أن يعود إلى مانقل منه
٢٥١ وهو اسم الجنس فينزله منزلة/ الجنس فدخله اللام كالحال فى مفعولى علمت ، فإنه لما كان أصلهما المبتدأ والخبر عاد إليهما بأدنى شىء (٢) .

وقيل إن هذا لايختص بالمصدر والصفة بل هو جار فى كل مانقل من اسم (٣) الجنس كقولهم بنو الليث فى بنى ليث بن بكر بن عبد مناة (٤) ، وقد تدخل اللام على العلم أيضا عند حصول الشركة الاتفاقية كدخولها عند الشركة الوضعية ، وذلك أن يتأول بواحد من المسمين به فيصير نكرة بالقياس إلى المخاطب فتدخل عليه اللام حينئذ والإضافة كقولهم مضر الحمراء وقوله : (٥)

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٦٧ .
(٢) انظر شرح السيرافى ٢ : ٢٠٨ .
(٣) (اسم) اضافة من (ب) وأشار فى (أ) الى الجانب الأيمن ولم تظهر .
(٤) انظر الكتاب ١ : ٢٦٧ .
(٥) هو ابو النجم وانظر الهمع ١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ والمغنى ١ : ٥٠ وابن يعيش ١ : ٤٤ / ٢ : ١٣٢ / ٦ : ٦٠ والمقتضب ٤ : ٤٨ ، ٤٩ والمنصف ٣ : ١٣٤ والتصريح ١ : ٩٤ ، ٣٩٤ .

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا .. .. (١)

وتدخل أيضًا إذا ثُنّي أو جُمع نحو قولك الزيدان والزيدون وزاد الكوفيون أنّها قد تَدْخل للتعظيم والتفخيم ومنه اللام في اسْمِ اللهِ تعالى .

(الإِشَارَةُ) قال رحمه الله تعالى : والمُبْهَم نَعْنِي بهِ الموصُول واسم المشارِ إليْهِ .

قلت : قيل للموصُول مُبْهَم ؛ لأنه قبل الصلة لايخُصّ جنسًا دُون جنسٍ ولامخصًا دون شخصٍ كاسم الإشارة ، فإنه قد يُشار بهِ إلى قريبٍ وبعيدٍ على اختلافِ الأجْناسِ ، فإن تخصص في مَوْضعٍ فلما اقترن به لا لأنه مخصوص في أصلِ وضْعه ، فاسم الإشارة لايختص إلاّ بعْدَ الإشارة به ، كما لايصيرُ الموصول معرفةً إلا بالصلةِ ، ولذلك اذا لم تكف الإشارةُ أتبع باسْمِ الجِنْسِ المقصودِ بالإشارة فقيل هَذا الرجُلُ .

والجملة وان كانت نكرةً إلا أنها يشترط أن تكون مَعْلومةً عِنْدَ المخاطَبِ بِهَا ، فيحصل بها مع الذي مَعْنَى معرف على مامر ، هذا قول أبي علي ، وغيره يذهب إلى أن المعرف هي اللام وماسواه ماليس فيه اللام فلأنه في مَعْناه والمبهم هُوَ المغْلَقُ قال : (٢)

الفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ (٣)

٢٦٠ / وقد فرغ من أمرِ الموصُول فيما تقدّم وقد بقي النظرُ في اسمِ الإشارةِ وهُوَ الثالث من المعارفِ .

---

(١) رجز والحوامي جمع الحرمي نسبة الى الحرم وهم حرامس السلطان والقصور جمع قصر والشاهد زيادة أل في العلم يريد أم عمرو ويريد بأسيرها نفسه كأنه في أسرها لعشقه اياها وشطره الثاني :

.... حَرَامِسٌ أبوابٌ عَلَى قُصُورِهَا

(٢) رجل من بني ضبة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٥ والمقتضب ٤ : ١٥٤ والجمل للزجاجي ١٠١ .

(٣) رجز من شواهد سيبويه برواية الفارجي والشاعر يمدح أقواما أشرافا لايحجبون عن الافراد ولاتغلق دونهم ابوابهم والفارج هو الفاتح والمبهم هو المغلق والشاهد فيه اثبات النون مع ال في الفارجين بخلاف التنوين فانه لايثبت مع أل لأن النون قوية بحركتها والتنوين ضعيف بسكونه .

قال رحمه الله تعالى : مَراتِبُ المشارِ إِلَيهِ ثلاثَةُ أقسَامٍ : الدُّنيا والوُسْطى والقُصْوى ، للمذكرِ فى الدنيا هذا وفى الوسطى ذاك وفى القصوى ذلِكَ وقال فى الأخرى : وأما المشار إليه فله ثلاثُ مراتب : فللواحِدِ المذكرِ فى أدنى المراتب هذا وللأنثى هَاتانِ وهَذِى موإذا وقفت عليْها قلت هَذه فأبدلت الياءَ هاءً ساكنةً وإنْ أدرجت حذَفْتها وردَدْتَ الياء ، ومنهم من يقول هَذهِ درجًا ووقْفًا بكسرِ الهاءِ وإلحاقِ ياءٍ ساكنة فى اللفظِ .

قلت لمفرد المذكر ذا وفيه ثلاثةُ أقوال :

الأول : قول الأخْفش [١] : وهو أنه من مُضاعفِ الياءِ ، لأن سيبويه [٢] حَكى فيه الإمالَةَ ، فيدل على أن ألفَه عن ياءٍ ، وإذا كانت العين ياءً كانت اللامُ ياءً أيضًا ، لأنه ليس فى الكلامِ حيوتٍ ، فلو خرَجَ على أصلهِ لقيل ذيّ بالتشْديدِ ، إلا أنه حذفت الياء التى هِىَ اللام فبقى ذىْ مثل كىْ فقلب الياء ألفا ليخرُجَ عن صورة الحَرْفِ وزنتِه القول الثانى : أن أصله ذَوى بفتح العَيْن ، لأن باب شَوَيت أكثر من باب حَييتُ فحذفت اللام مبالغة فى الإبهام وقلبت الواوُ ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها . القول الثالث : قول الكوفيين : أن الاسمَ هو الذال وحده والألفَ زائدة للتكثير ، ثم حركُوا الذّال بالفتح لأجلِ الألفِ [٣] والأول أظهر الأقوال .

وللمرتبة الأُولى كما قال ذا وهذا وها للتنبيه ولاتختص باسمِ الإشارة تقول ٢٦ هَازيدٌ منطلقٌ وقال تعالى "هَاأَنْتُمْ هَؤُلاءِ" [٤] وللمرتبةِ الثانيةِ ذاك بالكافِ / مِنْ

---

(١) انظر رضى الدين فى شرح الكافية باب اسم الاشارة ٢ : ٣٠ والمحصل شرح المفصل ٢ : ٧٢ أ وانظر الانصاف ٢ : ٦٧٠ .

(٢) جاء فى الكتاب ٢ : ٢٦٧ وقالوا "ما" فلم يميلوا لأنها لم تتمكن تمكن ذا ، وهذه اشارة الى أن ذا قد تمال اذ أنها توصف وتصغر ويوصف بها بخلاف ما الاستفهامية فانها لاتصغر .

(٣) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٦٦٩ .

(٤) الاية ٦٦ آل عمران ، ١٠٩ سورة النساء ، ٣٨ محمد .

نحو لِمَ ولثالثة ذلك باللام ،قال الرماني : وُضِعَتْ ألفاظها بحسب معانيها فكان المجرد للقريبِ لأنه بمنزلة المعنى المجرد من الزيادةِ ، وذاك للمتوسطِ لأنه زاد على القريبِ بمرتبةٍ ثم ذلك للبعيد فدخلته زيادتان وهذا مِنْ بابِ تطبيق اللفظ على المعنى ،وهذا يشعر بأن القرب والبعد يعتبران فى المشار إليه لا في المخاطب ، ولم يجمعوا بين ها واللام ، لأن ها للقريب واللام للبعيد ، فذا للمشار إليه الحاضر والكاف لمخاطب آخر وهو الذى يأخذ مع المتكلم فى حديثِ المشار إليه ،قيل وبدخول الكاف يصير ذا للغائبِ بعد أن كان للحاضرِ ، إذ لو بقى للحضور لما احتيج إلى المخاطب ،ولم يجز ذا هو لأن الحاضر ينبه على الغائبِ ولا عكس ،والصحيح أن ذا لايكون إلا للحاضرِ ، وبدخول الكافِ يبعد لكن مع الحضورِ لأنه قد يحضرك من لاتخاطبه ،والكاف حرف ،لأن اسم الإشارة لايضاف ولو كانت الكاف اسمًا لم تكن إلا مضافة إليها ، ثم الكاف تتصرف بتصرفِ المخاطبين إفرادًا وتثنيةً وجمعًا مذكرًا ومؤنثًا ، ولاخلاف أن الهاء لتنبيه القريبِ ،وأما اللام فقيل إنها لبُعْدِ المشار إليه ، وقيل لبعدِ المخاطب ،وقيل إِنَ اللام عوضٌ من ها ولذلك لم يُجْمَع بينهما ، وقد ذكر اللغات مفصلة فلامزيد عليه وستأتى أيضا .

قال رحمه الله تعالى : وتثنيةُ المذكرِ فى الدنيا هذان فى الرفع وفى النصبِ والجر هذين وفى الوسطى ذانك وذينك .

قلت : الصحيح أن هذه صيغ مرتجلة نفهم التثنية منها وليست بتثنية حقيقية
٢٦٢ اذ لاتنكر/ ولأنه لو كان مثنى حقيقة لقيل ذيان .

قال ابنُ بُرهان : ذان صيغةٌ مرتجلةٌ مقتضبة وليست جارية على مفردٍ لاستحالةِ تنكيره وإذا كانت مرتجلة كانت مبنية ، لأن الموجِب لبناءِ مفردهِ تضمنه معنى حرف الإشارة ،وهو قائم فى المثنَى والانقلاب الذى فيها تشبيه لها بالمثنَّى حقيقة والنونُ عوضٌ من الألفِ المحذوفة (١) .

وقيل إنه مثنى حقيقةً معرب ، لأن آخره قد اختلف لاختلافِ العاملِ .

---

(١) انظر المحصل فى شرح المفصل ٢ : ٧٤ أ .

قَال الزجاجَ : لم يُبن شئ من المثنى ، لأنهم قصدوا أن تَجْرى أصناف المثنى على نهجٍ واحدٍ إذ كانت التثنية لايختلف فيها مذكرٌ ولامؤنث ولا عاقل ولاغيره فوجب ألا تختلف إعرابًا وبناء ، غيرأن الألف حُذِفت ولم تقلب تنبيهًا على أنه غير متمكن وايغالًا فى الإبهام (١) .

قال رحمه الله تعالى : وجَمع المذكر فى الدنيا هؤلاء وفى الوسطى أُولاك وفى القصوى أولئك وأولالك ، وقال فى الأخرى : وفى الجَمع هَؤلا مقصورًا وهؤلاء ممدودا مذكرا كان الجمع أو مؤنثا ،وليس إلحاق هاء التنبيه بلازم فى شئ من ذلك ، وله فى الوسطى ذاك وللمؤنث تيك والتثنية ذانك وتانك وذينك وتينك وفى الجمع أولاك وأولئك ، ولك إلحاق هاء التنبيه ،وله فى أقصى المراتب ذلك وللمؤنث تلك وتالك وفى التثنية ذانك وتانك بتشديد النون فيهما ، وفى الجَمع أولئك وأولالك .

قلت أولاء أيضًا صيغةٌ مرتجلة للجمع يمدُّ ويقصر ويتوزع على المرتبِ الثلاثِ ، ولايزاد فى القريب إلا ها للتنبيه وللمتوسطِ الكاف للخِطاب وتتصرف بتصرفِ المخاطب

٢٦٣ من التذكيرِ والتأنيثِ والإفراد والتثنيةِ والجَمع / فيقال أولاك وأولئِك وللبعيد أولالك ولاتدخل ها فى مرتبةِ البعيد قال الشاعر : (٢)

.... ∴ وهَل يعِظُ الضِّلّيلَ إلّا أولالِكا (٣)

---

(١) انظر رضى الدين فى شرح الكافية باب اسم الاشارة ٢ : ٣١ والمحصل فى شرح المفصل ٢ : ٧٣ أ .

(٢) هو أخو الكلحبة وانظر الهمع ١ : ٧٦ والدرر ١ : ٤٩ والتصريح ١ : ١٢٩ ونوادر أبى زيد الانصارى ١٥٤ والمنصف لابن جنى ١ : ٢٦٦/٣ : ٢٦ وابن يعيش ١٠ : ٦ .

(٣) عجز بيت وصدره :

أولالِكَ قومِي لَمْ يكُونوا أُشابَةً ∴ ....

قال صاحب الدرر ١ : ٤٩ " وفى شرح أبى حيان وقوله ثم أولالك على رأى يعنى أنه ليس للمرتبة البعدى سوى أولالك وانشد البيت على ذلك " .

قال رحمه الله تعالى : وللواحدِ المؤنثِ في الدنيا هَذِهِ وهَذِهْ وهَـــذِى وهَاتَا وهَاتِى ، ولايثنى منها إلَّا هَاتَا ، وفى الوسطى تِيكَ وفى القصوى تِلْـــكَ وتَالِـــكَ .

قلت : في المفردِ المؤنثِ سِتُّ لغَاتٍ الأصل منها ذِى ، لأنها بازاءِ لفظِ المذكرِ ونحوذا ، لأ ن أصلَ المؤنثِ أن يكون من لفظِ المذكر فى الغالب وقيل ذا وتا أصْلان وماسِوَاهُمَا فروعهما ، لأن الغالبَ فيماكان غيرمتمكن أن يكون لفظ مؤنثـــه مخالفًا للفظ مذكرهِ ، وأما ذِهْ فالهاء بدل من الياءِ ، لأن الياءَ ممايؤنث بِها أما الهاء فلاوانما الهاء فى نحو قائمةٍ فى الوقف منقلبة عن التاءِ التى هى العلامة ليـــؤذ ن انقلابُها بزيادتِها ، ثم "ذِهِ" هى بالوصل تشبيهًا لها بهاءِ الضميرِ ، وتان يحتمل أن تكونَ تثنية "تَا" أو "تِى" بالياءِ أو بالهاء وهى "تِهْ" إلا أنها حذفـــت الياء لالتقائِها مع ألفِ التثنيةِ ، وحذفت الهاء أيضًا لأنها بدل منها وفتحت التـــاء لكن الاظهر أن تكون تثنيةَ "تا" كماقال ، لأنه أقل تغييرًا ، ولم تبن ذِى لئـــلا تلتبس بمثنّى المذكر ، ولها أيضًا الثلاث المراتب : للقريبةِ هاتا وهذِى بلغاتهـــا وغيرِها والمتوسطة تِيكَ بزيادةِ الكاف ، ولم يَزيدوا الكاف إلا على تِى وحدها ، وتدخل الهاء فيقال هَاتيك وللبعيدةِ تلك وتالك ، بزيادة اللامِ والكافِ على تا و تى لاغير .

قال رحمه الله تعالى : وفى تثنيةِ المؤنث هَاتانِ فى الرفع وهاتَيْنِ فِى النصْبِ
٢٦٤ والجرِّ وفى الوسطى تَانِكَ وتَيْنِكَ وفى القصوى تَانّكَ وتَيْنّكَ / قلت : فى تثنيتهِ ثلاثـــةُ أوجُهٍ كما فى المذكر : أحدها : أنها صِيغَةٌ مرتجلةٌ معربَةٌ . الثانى : أنها مرتجلةٌ مبنية . الثالث : أنها تثنيةٌ حقيقيةٌ معربة ، وتشدد النون كما تشدد فى المذكـــرِ وقيل إن التشديد عوضٌ مِن الألفِ المحذوفةِ وقيل النون هى المعوض ، وقال المبرد : التشديد عوضٌ من اللام فى ذلك وتالك[1] كأنه أدخل اللامَ على ذانك بعد النون فصار ذانِلْكَ ثم أدغم النونَ فى اللام لتقاربهما وقلب اللامَ إلى النونِ من غيرعكسٍ ، لأن النـــونَ أدل على التثنيةِ ، أو يقال : أدخل النونَ ثم قلبَ وأدْغمَ .

(١) انظرشرح السيرافى ١ : ٩٠ ٥ والمحصل ٢ : ٧٧ ب ورضى الدين فى شرح الكافية باب اسم الاشارة ٢ : ٣٣ ، ٣٤ .

قَالَ العلوجِيّ : لافرقَ بين اللغويين مِن التخفيف والتشديد والنحاة فرقوا بينهما وكذلك الجمع لافرقَ بين أولاك وأولئك بل هما لغتان لِمعْنَى واحِدٍ (١) .

قال رحمه الله تعالى : وفى الجمع أولاءِ وأولئكَ يخالف فيه مفرد المذكرِ مفرد المؤنث ومثناه لمثناه ، ويوافق الجمعُ الجمعَ .

قلت : استوى المذكرُ والمؤنث لأنه ليس جمعًا حقيقيا بل هو لفظٌ مفردٌ يفهم منه الجمع مثل كل ، وكمايدل على الجمع يدل أيضًا على الجماعةِ ، لأن الجمع والجماعة يقعان على الرجالِ والنساءِ ، ولأنه لماسُوى فيه بين مالايعقل ومَنْ يعقل والأعيان والمعانى الذهنية سُوّيَ فيهِ أيضًا بين المذكرِ والمؤنثِ ، ولأنه لاينظر فيه إلى المفرد بل إلى الجمع أو الجماعةِ .

قال ابن جنى : بُنى أولاءِ لأنه تضَمّن معْنَى حرفِ الإشارة ، لأن الإشارة معنى لم يستعملوا له حَرفا فضمنوه هذا الاسم وحرك فى المدود لالتقاءِ الساكنين بالكسر
٢٦٥ كَهَذاد ، أو لأن الكسرة/ مماتؤنث بها والألف الأولى فيها للمد والثانية قلبت همْزة لتطرفها ، ثم كُسرت لأن أصلها الياءُ ، لأنه قد ثبت فى الواحد أن اللام ياء (٢)

واعلم أن هذا ليس بقوى لأن آلاءَ ليس من لفظِ ذا حَتّى يقول قُلبت الياءُ بل هذه صيغة مُرتجله كما قلنا .

(المُعرّفُ بالألفِ واللّامِ) قال رحمه الله تعالى : الألفُ واللام ضربانِ : جنسيتانِ وعهديتانِ .

قلت : مذهب الخليل (٣) أنّ آلة التعريفِ ألْ بكمالِها مثل هَلْ وقَدْ بدليل فتح الهمزةِ والوقف عليها فى التذكرِ فى قولك " ألِ " اذا تذكرت مافيه اللام

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧١ .
(٢) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ٧٥ أ .
(٣) جاء فى سيبويه ٢ : ٦٣ " زعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى " وانظر الهمع ١ : ٧٨ وشرح الأشمونى ١ : ١٧٦ والتصريح على التوضيح ١ : ١٤٨ .

كالكتاب وغيره بدليل إعادتها بكمالها حيث اضطر إلى الوقف عليها في قوله : (١)

دَعْ ذا وعَجّل ذا وألحقنا بذَا ألْ ∴ بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ (٢) .

وقال عبيد : (٣)

يا خليليَّ اربَعا واستخبِرا ألْ ∴ منزِلَ الدّارِسَ مِنْ أهلِ الحِلالِ (٤)

وقال سيبويه (٥) المعرف هو اللام لا غير والهمزة للوصل اجتلبت للابتداء كهمزة ابن واستدل على ذلك بأنها تمتزج بالكلمة الداخلة وتصير كالجزء منها حتى يتخطاها العامل ولذلك كان الرجل مغايرا لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولا يكون إيطاء (٦) ، وهذا إنما يصح إذا كان اللام وحدها هو المعرف ليتبين عدم استقلاله فلا يقدر منفصلا ولهذا وضع ساكنا ليستحكم امتزاجه وتسقط الهمزة في الدرج ولو كانت من نفس الكلمة لما سقطت وكذلك تسقط إذا تحركت اللام على قول من يقول لحمر ، ولأن التعريف ضد التنكير ودليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فليكن مقابله

---

(١) هو غيلان بن حريث الربعي وقيل لذى الرمة وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٦٤، ٢٧٣ والمقتضب ١ : ٨٤/٢ : ٩٤ والخصائص لابن جني ١ : ٢٩١ والمنصف لابن جني ١ : ٦٦ والعيني ١ : ٥١٠ والهمع ١ : ٧٩ والدرر ١ : ٥٢ والأشموني تحقيق محيي الدين ١ : ٨٣.

(٢) وضبطه بعض شراح كتاب سيبويه بخل وأراد به الخل المعروف وهذا أقرب والشاهد فيه قوله (بذا ال) أراد بذا الشحم فأفرد الى ثم أعادها في الشطر الثاني بقوله بالشحم بطريق البدل وفيه الشاهد حيث احتج به الخليل على أن حرف التعريف هو ال وذلك لأن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فصار كذلك فلا يقال الألف واللام كما لا يقال القاف والدال في قد .

(٣) هو عبيد بن الأبرص وانظر ديوانه صفحة ٥٨ والخصائص ٢ : ٢٥٥ والمنصف ١ : ٦٦ وابن يعيش ٩ : ١٧٠ والخزانة ٣ : ٢٣٦ .

(٤) والشاهد فيه مثل البيت الذى سبقه صفحة

(٥) جاء في سيبويه ٢ : ٢٧٢ وتكون موصولة في الحرف الذى تعرف به الاسماء والحرف الذى تعرف به الاسماء هو الحرف الذى في قولك القوم والرجل والناس . انظر الهمع ١ : ٧٩ .

(٦) الايطاء عيب من عيوب القافية وهو اعادة كلمة الروى لفظا ومعنى أو لفظا فقط دون فصل بسبعة أبيات فاكثر .

كذلك واحذر من فتحها بوجوه منها : أن لكثرة الاستعمال طلبت لها أخف
٢٦٦ الحركات . الثاني الفرق بين همزة الوصل الداخلة على الحرف / والداخلة على غيره
إذ كان دخولها على الحرف نادرًا ففتحت كما فتحت في ايمن الله ، والمطلب
يوافق على أن همزة أيمن همزة وصل [١] . الثالث : أنها شبهت بهمزة أحمر لأنها تثبت
ملينة في الدرج عند دخول همزة الاستفهام عليها نحو آللّهُ أذِنَ لكُمْ .

قال رحمه الله تعالى : الجنسيتان هما الداخلتان على الاسم لا في
معرض الحوالة على معهود وقال في الأخرى لا إحالة على معهود في الذكر .

قلت : هذا الحرف هو آلة التعريف بالوضع ، كما كانت الهمزة آلة الاستفهام
وإن للشرط ، أما كونها جنسية أو عهدية فذلك يعرض لها في الاستعمال بحسب
المعرف ، وذلك أن المعرف إما أن تنظر اليه من حيث هو هو أو من حيث يشمل
كثيرين ، أو من حيث أنه لواحد معين ، فاللام في الأول لتعريف الحقيقة فقط من غير
نظر إلى العموم أو الخصوص كقولك اشتريت اللحم فلا تريد الجنس الشامل ولا لحمًا
مخصوصا معهودًا ، بل أردت تعريف هذه الطبيعة لا غير ، واللام في الثاني لتعريف
الجنس كقولهم الرجل خيرٌ من المرأة أي هذا الجنس بأفراده ، خيرٌ من هذا الجنس
وفي الثالث للعهد وذلك بأن تشير إلى شخص جرى ذكره أو سبق لمخاطبك عهد به
كما في قوله تعالى إلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فعَصَى فِرْعَوْنُ الرسُولَ [٢] ، وقوله لا في معرض
الحوالة أي لا في معرض الإحالة على شخص معهود ، وفي بعض النسخ ذكرًا أو
علمًا ، والذكر ماتقدم في الآية والعلم نحو قولك خرج القاضي إذا لم يكن في البلد
قاض إلا واحد ، فانه ينصرف إلى المعلوم وتقول لقيت الرجل وأنت تريد مَنْ تقدم
٢٦٧ بينك وبين / مخاطبك فيه عهدٌ .

قال رحمه الله تعالى : وعلامتها أن الاسم الذي هما فيه لا يفيد مضمره ما يفيد
مظهره .

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٢٧٣ .
(٢) الاية ١٥ ، ١٦ من سورة المزمل .

قلت : يعني أن الجنسيَة تعرفها بأنك لَوْ أتيت بمضمر الاسم الذى دخلت عليهِ لم يفهم منها الجنس كما يُفهم من المظهرِ لو قلت هو خيرٌ من المرأةِ تريد الرجل لم يفد ماأفاد المظهر وكذلك لو قلت فى قوله تعالى : إِنَّ الإِنسانَ لَفِي خُسْرٍ (١) إنه لفى خُسْرٍ لم يفهم المرادُ فإِنْ قلت: فإنا نقول : الدينارُ أُحبه والألفَ واللام للجنس ، فالضميرُ أيضًا للجنس• قلت: الضميرُ هَنا يعودُ على الحقيقةِ ، أما ماأفادتـه اللام من الاستغراقِ والجنسيةِ فلايدل عليه الضميرُ أصلاً ،وانما يشكل هذا على من يشترط فى فاعلِ نعم وبئس أن يكونَ جِنْسًا ،ثم إنه يأتى به مضمرًا فى قوله نعم رجُلا زيدٌ وبئس رجلا عمرو، فالضمير هنا ينبغى أن يكونَ للجنس كما كانت اللام فى فاعلهما (٢) فهذا أحد الفروقِ بين الجنسيةِ والعهدية ،ومن الفروق أيضًا أنه يصح الاستثناء من الاسم الذِى هما فيه للجنسيةِ وان كان بلفظ المفردِ كقوله تعالى : إِنَّ الإِنسانَ لَفِى خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمنوا (٣) ومنها أن الجنسية يُشار بها إِلَى أمرٍ ذِهْنِيٍ لا خارجِى ولاكذلك العهديتان •

قال رحمه الله تعالى : والعهديتان هما الداخِلتان عليه فى مَعْرض الحوالة على مذكورٍ معهودٍ سابقٍ ذكرا أو علما ، ويفيد مضمر الاسم الذى هما فيه مايفيدُ مظهره ،ويعرض فى الجنسيةِ الحضور وفى العهديةِ الغلبة ولمح الصفةِ •

٢٦٨ قلت : يعنى أنه لايذكر ابتداء بل لابد أن يتقدم / هناك معهودٌ إما فى الذكرِ كما فى الآيةِ ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرسُولَ " (٤) او فى العِلم كقولك ركب السلطانُ أوالقاضى كأنَّ المتكلم تخَيل المخاطب بهَا على معهودٍ تقدم ذِكره أو العلم به قبل زمانِ الحوالة فيلتفت ذهن المخاطبِ حينئذٍ إِلى استحضارِ ماسبق فى الذكرأو العِلم ، ويفيد مضمره مايفيد مظهره كما إِذا قلت: قعد للحكِم وأضمرتَ القاضِى عُرف مرادكَ مَنْ له عَهْدٌ

---

(١) الاية ٢ من سورة العصر•

(٢) ب فى الفاعل على مذهبه •

(٣) الايتان ٢ ، ٣ من سورة العصر•

(٤) الاية ١٦ من سورة المزمل •

بالقاضي اذا أحلته على معهود في الذكر أو في العلم ، ثم هذه اللام لتعريف الغائب وتعرض لها معان ، أما التي للجنس فيعرض لها أن تعرف الحاضر كقولك هذا الرجل ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا اسم الإشارة والمشار إليه كالشيء الواحد له لالتبسهما على معنى واحد ، حتى أنهم لم يجيزوا الفصل بينهما بشيء ، فلا يقال هذا اليوم الرجل على أن يكون الرجل صفة لهذا ، ولم يجيزوا تفريق صفاته فلم يجيزوا هؤلاء الرجل والفرس والطير ، فالرجل بيان للجنس الذي أبهم ، ثم عرض فيه لكونه بين هذا وهو للحاضر الحضور وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه فنقلوا اللام من تعريف الغائب إلى تعريف الحاضر الذي يفيده اسم الإشارة ، فقد انضاف إلى اللام في هذه الصورة افادة الحضور مع مطلق التعريف ، فالحاصل أن اللام لاتعرف إلا الظاهر ولفظه غائب إلا في هذا الموضع ، فإنها تعرف الحاضر تغليبا لجانب اسم الإشارة .

وأما التي للعهد فتفيد أيضا مع التعريف معنى آخر وهو الغلبة كما في الصعق ، وذلك أن هذا الاسم لم يكن علما كما هو عليه الآن في أصل وضعه ، إنما

٢٦٩ هو رجل أطعم الناس فسفت الريح في جفانه / الرمل والتراب فسب الريح فأصابته الصاعقة فذكرته العرب وقالت : كان الصعق كذا ، وفعل الصعق كذا على معنى الحوالة على المعهود السابق ، ثم كثرت من ذكره حتى صار هذا اللفظ يفهم منه هذا المعنى وإن لم يكن هناك حوالة على عهد متقدم فهذه الغلبة التي عرضت في العهدية ، أعني غلبة هذا الاسم على هذا المسمى المراد من بين سائر المعهودين ممن أصيب بالصاعقة وأما لمح الصفة فمثاله الحارث والفضل ، يعني أنا إذا قلنا الحارث والفضل فلم نحل على معلوم معهود مدعو بالحارث والفضل ولكنا تفاءلنا أن يكون كذلك حتى يعلم ويغلب عليه ويصير به كالصعق المتقدم ، فالعهد هنا لم يكن في الحقيقة لكنه من حيث التفاؤل كأنه منظور إليه فاللام دلت على أن في المسمى معنى الحرث أي الاكتساب ومعنى الفضل إما حقيقة أو تفاؤلا أن يكون فيه ذلك ، مع أن الاسم علم بعد ونهما .

ويعرض للام أيضا ان تكون زائدة لتحسين اللفظ كما في الذي والتي ، فإن الموصول يتعرف بالصلة فزادوا اللام ليصير اللفظ الجاري على المعرفة بصورة المعرفة

لفظا ، ويعرض لها أيضا أن تنوب عن الضارب كما في الضاربَ زيدا ، ويعرض لها أيضا أن تزيل الاشتراك العارض في الأعلام من نحو العمر واليزيد ومنها أن تصير كالجزء من الكلمة ، لأنها عوض من جزئها كاللام في اسم الله تعالى وزاد (١) الكوفيون انها تكون للتعظيم ، وهي التي توجد في الاسم العلم قالوا : وتكون عوضا من الضمير كما في قولك مررت برجلٍ حسنِ الوجهُ برفع الوجه ، فاللام عند هم نائبٌ عن الضمير (٢) إذ الاصل وجْهُه .

٢٧٠ قال / في الأخرى : وما أضيف إلى مضمرٍ أو علمٍ أو مبهم أو إلى المعرّف باللام إضافة تخصيص اكتسى مما أُضيفَ إليْه التعريف .

قلت : هذا هو الخامس من المعارف وهو ما أضيف الى واحدٍ من الأربع المتقدمة فإنه يتعرفُ بما أضيف إليه بشرط أن تكون الاضافة محضة ، أي لاينْوى بها الانفصالُ ، وهل تعريفه مِنْ قبيلِ تعريف ما أضيف إليه حتى إذا أضيف إلى المضمر كان تعريفه تعريفَ المضمر ؟ أو إلى اسْم الإشارة كان كذلك ؟ أو تعريفه ناقص عن الأربع متأخر عنها ؟ اختلفوا فيه وسنشير إلى بعض ذلك فيما بعد .

قال رحمه الله تعالى : المضمرُ لاينعت ، لأن مايفسره يغني عن نعتِه ويعينه ولاينعت به ، لأنه ليس مشتقا ولافي حكمه ، وقال في الأخرى : فالمضمرُ لاينعت ، لأن مايفسره يغني عن نعْته . وإن كان مِما لايجيء إلا مبْهما فلما ذكره ولأن مقصوده يناقض مقصودَ النعت .

قلت : الاسماءُ بالنسبة إلى النعتِ على ثلاثةِ أضْربٍ : ضرْبٌ لايُنْعت ولايُنعت به وهي المضمراتِ ، أما لأنها لاتنعت فلأن النعت للتفرقةِ بين المشتركين في الاسم في الأصلِ والمضمر غير مشتركٍ فيه لأنه بمنزلةِ وضْع اليد على من يشير به إليه ، وقوله لأن مايفسره يعينه : يعني أن الاسمَ الظاهرَ لايكني عنه إلابعد أن يعرف المراد منه ، فإنْ

---

(١) في (ب) ورأى .

(٢) انظر التصريح ٢ : ٨٣ .

وقع إشكال رجع فى كشفه إلى الظاهر فيوصف أو يشارُ إليه فاذا ظهرأمره واستغنى عن النعْت وصلح أن يكون مفسّرا فحينئذٍ يضمر وقوله فى الأخرى ، لأن مايفسره يغنى عن نعته : يعنى أن النعت فى الأغلب إنما هو للفرقِ بين المشتركين فى الاسم ، فالذى
٢٧١ يفسره يقومُ مقام نَعْته ، ثم منع نعت/ المدح والذم حملاً على نعتِ البيان لأنه الأصْل ، وإنْ كان مما لايجىء إلا مبهمًا نحو الضمير فى رُبَّهُ رَجُلًا قال : فلأن مقصوده يناقض مقصود النعت : يعنى الفرض به الابهام والنعتُ للبيان فبينهما منافاة ، وأما أنه لاينعَتُ به فلأنه ليس مشتقًا ولافى حكمه ، وشرط النعت أن يكون مشتقًا أو فى حُكْمه ، لأن المضمر لم يوضع على شئٍ باعتبار معْنًى فيه بل هُو دالٌ على الذاتِ كالعَلم ، ولذلك لايجوزُ إعمال ضمير المصْدر ولأن المضمر أشبهَ الحرفَ والحرفُ لاينْعَتُ به ، ولأن المضمر أخص المعارف وشرط النعتِ أن يكون أعم مِن المنعوتِ أو مساويًا له .

(العَلَمُ) قال رحمه الله تعالى : العلم لايُنْعَتُ به كما لايُنعَتُ بالمضمرِ وينعت بباقِى المعارفِ غير المضمر وفى الأخرى : والعَلم لايُنعَتُ به لماذكر فى المضمر وينعت بباقِى المعارف الثلاث .

قلت : هَذا الضرب الثانى وهو الذى يُنعَتُ ولايُنعَتُ به ، أما أنه لايُنعَتُ به فلأنه لم يوضع للدلالةِ على شئٍ باعتبارَ معْنى فيه هو المقصودُ بل وُضع للذاتِ ، ولأنه أخص مِنْ باقى المعارف غير المضمر ، وأما أنه ينعت فلرفع الاشتراكِ العارضِ فيه ، حيثُ يتأول بواحدٍ من الأمةِ المسماةِ به ، ولأن العلم عبارة عن مجموعِ الصفاتِ مع الذاتِ ، فإن بقى من صفاتِ الذات شئ لم يتضمنه الاسمُ العَلم نقص بسببه معرفة الاسم العَلم فتذكر الصفةُ متممةً .

قال الجرجانى : ينبغى أن تحسم هذه الشبهة ويُقال : إن معارفنا لاتعرى عن قصور ، فمامِن شخصٍ نعرفه إلا ويغيب عنا منه أشياء لانعرفها ، فالاسم العَلم وإن اختص بواحدٍ بعينه حتى لايكون فى مقتضى اللغةِ محتملا أصلا فهو معرفة ، فأما أن
٢٧٢ جميع أوصافه معلومة بحيث لا/ يجهل منها شئ فأمر لايقدح فى معرفةِ الشخص ، فإذا الجهل ببعض معانى الشخص لاتوجب عدم المعرفةِ به .

ثم العلمُ يوصَفُ بثلاثةِ أشياء : بالمعرَّفِ باللام والمبهم [١] والمضاف إلى المعرفة ؛ لأن هذه الثلاثة أعمُّ منه أو مساوية ، ولا أخص من المضمر عند سيبويه [٢] ثم يتلوه العلمُ وهو أعرف من اسم الإشارة .

وقال ابنُ السراج [٣] : اعرف المعارفِ اسمُ الإشارةِ ، وقال الكوفيون [٤] العلم ، وهما ضعيفان : أما الأول فلأنه يتطرقُ إليه اللبسُ في غالبِ أحواله وهو قريبٌ من المظهرِ ولهذا صُغِّرَ ووُصِفَ ، ولأن تعريفه يتوقف على حضورِ مسمّاه والإشارة إليه .

واحتج ابنُ السَّراج على أن تعريفه أقوى ، بأنه يتعرف بالقلبِ والحِسِّ وما يتعرف بشيئين أعرفُ مما يتعرف بطريقٍ واحد ، وهو معارَضٌ بأن العلم معرفةٌ حاضرًا أو غائبا ولا كذلك اسم الإشارة فإنه مُبهم لاتحصل المعرفة بمسمّاه إلا بعد الحضور والإشارة إليه .

وأما قول الكوفي فضعيفٌ ، لما أن العلَم قد يتطرقُ إليه الشركةُ الاتفاقيةُ ، ولذلك حَسُنَ دخولُ اللام عليه والإضافة إذا أُول بواحدٍ من الأمةِ المسماةِ به ، وقد يُنكَّر تنكيرًا صريحًا نحو قولك مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر ، وهذا لايتأتى في المضمراتِ ولا في اسمِ الإشارة وأما أن العلم أعرف مما فيه الألف واللام والمضاف فمتفقٌ عليه ، أما المعرَّف باللامِ فلأنه قد يكونُ للجنسِ ولايكادُ يفرقُ بينَ تعريفِ الجنسِ وتنكيره ، وقد يجيءُ منه ما المراد منهُ التنكير نحو العراك في قوله : أرسلَها العِراكَ ، ويتأولُ اسمُ الإشارةِ

---

(١) يقصد بالمبهم هنا الأسماء الموصولة وأسماء الاشارة.

(٢) جاء في الكتاب ١ : ٢٢٣ واعلم أن المضمر لايكون موصوفا ... وليست صفة ، لأن الصفة تحلية نحو الطويل ثم قال : واعلم أن العلم الخاص من الاسماء لايكون صفة لانه ليس بحلية ...الخ ، وانظر رضى الدين في شرح الكافية باب مراتب المعارف ١ : ٣١٢ . والجمل للزجاجي صفحة ٩٧ .

(٣) انظر أصول ابن السراج ٢ : ٢٦٤ ورضى الدين في شرح الكافية باب مراتب المعارف ١ : ٣١٢ .

(٤) انظر رضى الدين باب مراتب المعارف ١ : ٣١٢ .

إذا وُصِف به المشتق ، فإذا قِيل مررتُ بزيدٍ هذا فمعناه زيدُ المشار إليه ولهـذا التقدير عمل في الحالِ .

٢٧٣ قال رحمه الله تعالى : المبهم يُنعَت بالألفِ واللامِ / للجنس ، فإن اتفق أن يكونَ ماهما فيه مشتقا فالأجودُ أن يكونَ مما يختص بالجنسِ المقصودِ ، ويُنعَتُ بـه العلمُ والمضاف إلى المعرفة وقال في الأخرى وكل واحدٍ من الثلاث يُنعَت كما ينعت به ، فالمبهم يُنعَت بمافيه الألفُ واللامُ للجنسِ والحضور جامدًا كان أو مشتقا ، غير أنه إن كان مشتقا فالوجهُ والأحسن أنْ يكون مِن الأوصاف المختصةِ بجنسِ المشارِ إليه لأن ذلك من باب إقامة الصفةِ مقامَ الموصُوفِ .

قلت : هذا مِن الضربِ الثالث وهو الذى يَنعَت ويُنعَتُ به ، اما أنه ينعت فلأن المشارَ إليه وان كان بحيث توضع اليدُ عليه ، ولكن قد تخفى منه أوصاف معان على المتكلم والمخاطب ، ولايوجب ذلك تنكيره ، لأن المنكرَ شائعٌ والإشارة لاتنقسم ولهذا قيل : إن اسم الإشارة لايثنى حقيقة لأن الاشارتين لاتقع إلا فى حالتين ، وأما أنه ينعت به فكما قلنا إنه فى حكم المشتق ، وقوله للجنس أى لبيانِ الجنسِ الذى أُبْهِمَ عليه من غيرِه ، ثم يخصه من بين الجنس الحضور الذى عرض فى اللامِ الجنسيةِ ، فإذا : الذى ينبغى أن يكونَ وصفًا هو اسم الجنسِ المعرف باللامِ ، أما انه ينبغى أن يكون اسم جنسٍ فلأنه قد يكونُ بالحضْرةِ أجناسٌ مختلفةٌ ، فلايعرف المخاطب إلى أيها تشير فيذكر اسم الجنس لتحصِيل جِنسِ المشارِ إليه ، ولايوصف باسْم الجِنس غيرهذا وأى فى قولك يأيُها الناسُ واختار بعضهم أن يكون عطف بيانٍ لاصفةً ، لأنه غيرُ مشتق والصحيح هُوَ الأول ، لأن اسم الجنس يذكر بعد تقدم لفظٍ يدل على ذات وهُوَ هذا ، ثم يتخيل إيهامٌ فى الحقيقةِ فيؤتى بالرجلِ ونحوه من أسماءِ الأجناسِ لبيان المعنى الذى

٢٧٤ يقع عليه الذاتُ ، فيكون الرجلُ مثلًا لفظا / دالا على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصود وهذا حدّ الصفة ، واشترط ان يكونَ معرفًا باللام لأنها التى تذكر لتعريفِ الجنسِ دُون غيْرِها ، ثم الإشارة : إما أن تكونَ إلى شئ ثابتٍ فى العَقْلِ لا فى الخارج فتكون اللام فيه للجنسِ حقيقة او إلى مشاهد حاضر أو منزل منزلته فلايكون إلا خاصًا ، فلاتكون اللام للجنسِ حقيقةً بل لتعريفِ الحاضرِ ، ويجوز أن يعدل عن اسْمِ الجنسِ إلى

صِفته المعرفة باللام أيضًا ؛ لأن اسم الإشارة ينقل الصفة من العهد إلى الحضور كما ينقل اسم الجنس .

وفى الحقيقة : الصفة المذكورة إنما هى صفة لاسْم الجنس لا لهذا ليدل على المعنى الذى كان ذاتًا مخصوصةً باعتباره ،لأن المقصود من اسْم الإشارة ووصفه الدلالة على شىء واحدٍ ، فإذا كانت الصفة المشتقة فى الحقيقةِ لاسم الجنس المقدر هناك كان الأجود أن يكون ذلك الوصف مما يخص الجنس المقصود بالإشارة ؛ لأنه إذا وقع الاشكال فى اسم الإشارة فأول مايقع فى الجنس فحقه أن يبين أولا ثم يؤتى بالنعتِ الذى يخصه ،ولايحذف الجنس إلا أن يكون النعتُ مما يخص الجنس المقصود فيدل باختصاصه به عليه .

قال الشلوبينى : وهذا ليس بلازم ، لأنه كما قد يقع فى الجنس إشكالٌ يقع الإشكال أيضًا فى غيره ، والصوابُ أن هذا لتعريفِ الحضور ، فالاسم الذى بعدها فى معنى ولاية العاملِ له ،والعاملُ لايلى إلا الجوامدَ لا الصفات ،إلا أن تكون خاصةً لجنس ما فيجوز حينئذٍ حذف الموصوف وإقامة الصفةِ مقامَه فأجرى الاسم الذى بعد اسم الاشارةِ مَجراه دونه (١) .

وكأن الغالبَ من ذكر الجنس هنا إنما هو تمييز المشارِ إليه ، فإنْ لم يذكر

٢٧٥ اسم الجنس / انبغى أن يذكر من الأوصاف مايخص ذلك الجنس المشار إليه ليحصل المقصودُ من التمييز ،وأما ما لايخص فلايحصل المقصود فقولك هذا العاقل أجودُ من هذا الطويل ،واما مايوصف بالمبهم فالعلم لانه أخصُّ منه إذْ وُضع فى أول أحواله لشخصٍ معينٍ ،والمبهم لايخص جنسا دون جنسٍ ،ولأنه فى تقدير المشار إليه فيكون مقدرًا باللام ،والعلم أعرف مما فيه الألف واللام ويوصف به أيضًا المضاف إلى المعرفة نحو غلام زيدٍ هذا ،لأن المضاف إلى العلم بمنزلةِ العلم فيوصفُ بما يُوصف به العلم .

وبالجملة فشروط اتصافِ المعرف بالمعرف أن يتكافأ فى قوةِ التعريف وضعفه أو يكون الوصفُ أعم ، لأن حق المتكلم أنْ يركب أقربَ الطرقِ فى فهم المخاطب

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٣ .

فيبدأ بالأخص والأعرف عنده فإن حصل الإفهام لم يحتج إلى زيادة والا أتى بالوصف أو البدل مما يبين هذا رأى سيبويه وهو الحق.

قال الشلوبينى : قوله وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة يعنى المضاف الذى هو مساوٍ له أو دونه ، والا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الإشارة وكان حقه ان كان أراد هذا المعنى أن يصرح به ولا يكلف الناس أن يحملوا كلامه على التأويل ، وان قال إن هذا معلوم من صناعة النحو قيل له فالذى يعرف صناعة النحو يستغنى عن كتابك [1].

قال رحمه الله تعالى : ذو الألف واللام ينعت بمثله ومما أضيف إلى مثله وينعت به المعارف غير المضمر .

قلت : هذا أيضا مما يوصف ويوصف به أما وصفه بمثله فللتكافؤ ، وأما ما أضيف إلى مثله فلأنه أقل تعريفا منه ، وزعم بعضهم أنه يوصف/ بجميع المضافات فأجاز مررت ٢٧٦
بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع من هذا تعسف.

ونص سيبويه على المنع من وصف المعرف باللام بالمضاف إلى المضمر فقال : وانما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص ، لأنه مضاف إلى الخاص [2].

وقيل المعرف باللام أبهم المعارف حتى أنه يوصف بالنكرة فى قولهم : إنى لأمر بالرجل غيرك فيكرمنى ، ومن المعرف باللام ما يساوى معرفه منكره نحو شربت ماء وشربت الماء .

قال المبرد : أصل مذهب سيبويه أن الأخص يوصف بالأعم ، فينبغى ألا يوصف المضاف بما فيه اللام لانه أخص ، فلا يجوز على مذهبه غلام الرجل الكاتب إلا على البدل [3].

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٣ . (٢) انظر الكتاب ١ : ٢٢١ .

(٣) انظر فى هذه المسألة رضى الدين فى شرح الكافية باب مراتب التعريف ١ / ٣١٣٠ .

وَيُجاب عن هذا بأن سيبويه لايسلم أن غلام الرجل أعمُّ من الرجل بل هما متكافئان ، وقوله وبالمضاف إلى مثله يعني إلى مافيه الألف واللام ، فلايجوز أن يوصف بالمضاف إلى العلم واسم الاشارة والمضمر ، لأن المضاف يتنزل منزلة المضاف إليه ، فالمضاف إلى العلم بمنزلة العلم وإلى المضمر بمنزلة المضمر في قوة التعريف ، فكما لايوصف المعرف باللام بالعلم واسم الاشارة والمضمر فكذلك لايوصف بما هو كائن بمنزلته وتنعت به المعارف غير المضمر لكونه أعم .

قال رحمه الله تعالى : المضاف إلى المعرفة يُنْعَتُ بالمضاف إلى مثله وبالمبهم ومافيه اللام وينعت به العلم وما أضيف إلى المعرفة ومافيه الألف واللام بشرط إضافته إلى مافيه الألف واللام . قلت : المضاف إلى المعرفة مثل العلم في أنه يوصف بجميع ما وُصف به العلم ، غيرأنه يشترط في الوصف بالمضاف أن يكون مضافا إلى
مثله فإنه لو كان / مضافا إلى المضمر أو العلم لكان أخص منه ، لتنزله منزلة مايضاف ٢٧٧
إليه ، لأن تعريفه يسري إليه منه .

قال الشلوبيني : يريد مما هو مساوٍ له أو دونه ، وإلا فالمضاف إلى المبهم لاينعت به المضاف إلى مافيه اللام ، ولا إلى العلم ، وبالمبهم يريد مالم يكن مضافا إلى مافيه الألف واللام وكذلك يريد بقوله : وما أضيف إلى المعرفة مما هو مساوٍ له أو دونه (١)

قال رحمه الله تعالى في الأخرى : وإذا علم السامع من اتصاف المنعوت بالنعت ماتعلم فلك إتباعه وقطعه رفعا أو نصبا ، تكررت النعوت أو لم تتكرر ، كان المقطوع مدحا أو ذما أو تشنيعا أو لم يكن كذلك وإن كان الأكثر في كلامهم أن يكون مدحا أو ذما .

قلت : هذا على قول أبي القاسم (٢) ، وإذا تكررت النعوت فأوهم أنه لايجوز القطع إلا عند التكرر وليس كذلك بل الشرط ماذكر وهو اتفاق علم المتكلم والمخاطب بالنعت ، ثم قال والاكثر في ماقطع أن يكون مدحا أو ذما لكون الكلام مستغنيا عنه .

---

(١) الشرح الصغير للشلوبيني لوحة رقم ٧٣ .

(٢) وانظر الجمل صفحة ٨ .

قال رحمه الله تعالى : وكل نعتٍ يفيد السامع مالم يكن في علمه فإنك إذا أتبعت المنعوت به مايعلم السامع أنه يستتبع وصفا ما أو أوصافا ، فإن ذلك الوصف أو الأوصاف بمنزلة ماعلم السامع به كعلمك كان المنعوت معرفة أونكرة .

قلت : إذا قلت مررت برجلٍ عالم وكان السامع لم يعلم أن الرجل كان عالما فقد استفاد من الوصف المذكور كل ماهو من لوازم العلمية من الأوصاف ، فإذا قال بعد ذلك حيّ كان بمنزلة الوصف المعلوم للسامع حتى يجوز قطعه ، واتباعه ضرورة أن الحياة تستتبع العلم / فلايكون عالما إلا الحي . ٢٧٨

قال رحمه الله تعالى : وامتنع أن يثنى نعت مختلفي الإعراب وأن يجمع نعت مختلفة لامتناع أن يكون في الاسم الواحد إعرابان قلت : إذا اختلف إعراب الاسمين لم يجمع بين نعتيهما فلايقال جاءني زيد ورأيت عمرا الكريمين لأن العامل الأول يقتضي أن يكون نعت معموله مرفوعا والعامل الثاني يقتضي نصبه ، فإن عملت بمقتضى العاملين لزم الجمع بين إعرابين ، وإن عملت بأحدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجح ، وإن لم تعمل بواحدٍ منهما لزم أن يكون معمولاً بلاعامل وذلك ممتنع ، فلابد إذا من القطع وهو أن ترفعهما باضمار مبتدأ أو تنصبهما باضمار أعني .

قال رحمه الله تعالى : وأن تثنى أو تجمع نعت الإسمين أو الأسماء مع اختلاف العوامل فيها لامتناع أن يعمل في الاسم الواحد عاملان ووجب القطع في ذلك لامتناع الإتباع .

قلت : وكذلك لو اتحد الإعراب لكن اختلف العامل لاتجمع أيضا بين نعتيهما لمايلزم منه من تحصيل الحاصل أو تعطيل العاملين أو الترجيح من غير مرجح على مامر .

قال رحمه الله تعالى : وليس من اختلاف العاملين المعتبر أن يرتفع الاسمان خبرين لمبتدأين ولا أن يرتفعا فاعلين لفعلين وإن اختلف معنياهما عند سيبويه (١) والخليل ، وعند أبي العباس (٢) وأبي إسحاق هو من اختلاف العاملين

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٤٧ .

(٢) انظر المقتضب ٤ : ٣١٥ .

المعتبر مالم يتحد معنى الفعلين .

قلت : سيبويه والخليل اكتفيا بالاتحاد نوعا فلم يجعل ارتفاع الخبرين اختلافا
٢٧٩ مانعا ، لأن العامل فيهما واحد بالنوع وهو الابتداء أو غيره لك وكذلك / إذا ارتفعا فاعلين ، لأن المقتضى للرفع واحد بالنوع أيضا وهو الفاعلية ، وهذا حسن لولا أنه يشكل عليه باتحاد الإعراب نوعا ، فإنه جعله اختلافا مانعا ، اللهم إلا أن يفرق بين اتحاد الاثر واتحاد المؤثر ، وأما أبو العباس فنظر إلى التعدد شخصا ، لكن يشكل عليه أيضا إذا اتحد معنى الفعلين فإنه جوزه وان كان العامل قد تعدد شخصا .

قال رحمه الله تعالى : في الباب : واكرمت أبوى بكر وأباء بكر بإفراد بكر مع تثنية الأب وجمعه وكذلك الحكم مالم يكن بكر اسما لموجود ، إذا كان كذلك لم تصح التثنية مع إفراده إلا أن يريد الأب والأم ، أو الأب والجد أو أحدهما والعم ولا الجمع إلا أن يراد الأب وأبواه أو أبواه والعم .

قلت : الأبوان يطلق على الأب والأم على جهة التغليب كما قيل العمران والقمران ، وبكر قد لايكون اسما لموجود كما قال وحينئذ يكون اسم جنس ، واسم الجنس قد يراد به الجمع وإن كان اللفظ مفردا وحينئذ لايحتاج إلى تأويل الأبوين والآباء وإنما التأويل يكون في بكر ، إذ هو اسم جنس فيكون مفردا لفظا ومتعددا معنى .
والعلم هو المجموع في قولك ابوبكر لابكر وحده ، هذا إذا كان لغير موجود ، وهو الاكثر في الكنى ، وأما إن كان بكر اسما لمعين فلابد من تأويل الأبوين .

قال رحمه الله تعالى : وفيه أن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال والمراد مايصلح ان يكون نعتا لها إن تأخر عنها لا ماقد صار نعتا ، لأن ذلك لايتقدم على المنعوت بوجه .

قلت : قوله وفيه أي في باب النعت من كتاب الجمل ، وماذكره من تفسير
٢٨٠ النعت بصلاحية النعت حسن ويحتمل / أن يقال أيضا إن ماكان نعتا بالفعل للنكرة إذا دعت الحاجة إلى تقديمه جرد من نسبته إلى الموصوف وتبعيته له ونصب على الحال بعد أن قدم وانما الممتنع أن يقدم مع بقائه تابعا وصفة بالفعل ، أما إذا أخرج عن التبعية فإنه يجوز تقديمه بعد أن كان نعتا .

المُعْتبر مالم يَتَّحِدْ معنى الفِعْلَيْنِ .

قلت : سيبويه والخليلُ اكتفيا بالاتحادِ نوعًا فلم يجعل ارتفاع الخبرينِ اختلافًا

٢٧٩ مانِعًا ، لأن العاملَ فيهما واحدٌ بالنوع وهُو الابتداء أو غيرذلك وكذلك/ إذا ارتفعا فاعِلين ، لأن المقتضى للرفع واحدٌ بالنوعِ أيضًا وهُو الفاعلية ، وهذا حَسَنٌ لولا أنه يُشْكل عليه باتحادِ الإعْراب نوعًا ، فإنه جَعله اختلافًا مانعًا ، اللهم إلا أن يفرق بين اتحادِ الاثر واتحادِ المؤثر ، وأما أبو العباس فنظر إلى التعدد شَخْصًا ، لكن يُشْكل عليه أيضًا إذا اتحدَ مَعْنى الفعلين فإنه جَوَّزه وان كان العامِلُ قد تعدَّدَ شَخْصًا .

قال رحمه الله تعالى : فى الباب : واكومتُ أبَوَىْ بَكْرٍوأباءَ بكْرٍ بإفرادِ بَكْرٍ مع تثنية الأَب وجمعِه وكذلك الحكم مالم يكن بكراسمًا لموجُودٍ ، إذا كان كذلك لم تصح التثنية مع إفراده إلا أن يريدَ الأب والأم ، أو الأب والجد أو أحدهما والعم ولاالجمع إلاأن يراد الأب وأبواه أو أبواه والعم .

قلت : الأبوان يُطلق على الأبِ والأم على جِهَةِ التغليب كماقيل العُمَران والقَمَران ، وبكر قد لايكون اسمًا لموجُود كما قال وحينئذٍ يكونُ اسم جنس ، واسم الجنس قد يراد بهِ الجَمْع وإنْ كان اللفظُ مفردًا وحينئذٍ لايحتاج إلى تأويلِ الأبويين والآباء وإنما التأويل يكون فى بكرٍ ، إذ هو اسم جنسٍ فيكون مفردًا لفظا ومتعددًا مَعْنى . والعلم هوالمجموع فى قولِك ابوبكر لابكر وحْده ، هذا إذا كان لغيرِ مَوْجُودٍ ، وهُو الاكثر فى الكُنى ، وأما إن كان بكر اسما لمعيَّن فلابُدَّ من تأويلِ الأبوين .

قال رحمه الله تعالى : وفيه أن نَعْتَ النكرةِ إذا تقدم عليها نُصِبَ على الحَال والمراد مايصلح ان يكونَ نعتا لها إن تأخرعَنها لا ماقدْصار نَعْتًا ، لأن ذلك لايتقدم على المنعوتِ بوجهٍ .

قلت : قوله وفيه أى فى باب النَّعْتِ من كتابِ الجُمل ، وماذكره من تَفْسيرِ

٢٨٠ النعتِ بصلاحية النعت حَسَن ويحتمل / أن يقال أيضًا إنَّ ماكان نَعْتًا بالفِعْل للنكرة إذا دعت الحاجة إلى تقديمِهِ جرد من نسبته إلى الموصوفِ وتبعيته له ونُصِبَ على الحال بَعْدأن قدم وانما الممتنع أن يقدم مع بقائه تابعًا وصفه بالفِعل ، أما إذا أخرج عن التبعية فإنه يجوز تقديمه بَعْد أن كان نَعْتًا .

باب (العطف)

العطف بيانٌ ونسقٌ وفى الأخرى : العطف عطفان ، عطف بيانٍ وعطف نسق .
قلت العطف فى اللغةِ الرجوعُ إلى الشىء بعد الانصرافِ عنه قال الشاعر :(١)

ولقد أعطفها كارهة ... حين للنفسِ من الموتِ هرير

وهو إما أن يكون بحرفٍ وهو عطف النسقِ أو بغير حرفٍ وهو عطف البيان ، وإنما لم يحتج فيه إلى الحرفِ لأن المعطوف فيه هو المعطوفُ عليه فما ينسب إلى الأول يُنسب إلى الثانى بخلافِ عطفِ النسق فإنّ الثانى غير الأول ، فاحتيج إلى حرف يشركه فى حكم الأول وإعرابه أوفى إعرابه فقط ، كأنهم رجعوا إلى الأول فجعلوه شريكا معه فى العامل أو فى العمل ، أما فى عطف البيان فإنهم رجعوا الى الأول فأوضحوه بالثانى .

قال رحمه الله تعالى : المعطوفُ عطف البيان هُو الاسم الجارى على اسمٍ دونه فى الشهرةِ يبينه كما يبينه النعتُ وقال فى الأخرى : فالمعطوفُ عطف البيانِ اسم يتبع اسمًا دونه فى الشهرةِ مفرقًا بينه وبين المشارك له فى الاسمِ .

قلت : معنى العبارتين واحدٌ ، وبقوله الاسم تخرجُ الصفةُ ، ويعنى بالجارى التابع فى الإعراب ودونه فى الشهرةِ يميزه عن البدلِ .

٢٨١ قال : الشلوبينى : لايشترط هذا فيه ، وإن كان بعضُهم قد شرطه بل قد يجرى على الاسم المساوى وعلى الأشهرِ كما يكونُ ذلك فى البدلِ ، لأن البيان يقع بكل ذلك ، فصحّ عطف البيانِ بكل هذا ، ولايلتفت فى ذلِك إلى كون التابعِ أعرف ، لأن التبعية فيه غير أصلية ، فلم يلتفت ولااعتمد عليها ، ولافرق بينهما إلا أن عطف البيانِ ليس فى تقديرِ حلوله محل الأول والبدل فى تقديرِ ذلك (٢) .

وقوله يبينه كما يبينه النعتُ يميزه عن التوكيدِ ، وعطف النسق فانطبق هذا التعريفُ على عطفِ البيان وقد قيل فى تعريفهِ إنه تابعٌ غير صفة أتى بهِ لبيانِ الأولِ .

---

(١) مجهول القائل والمصدر .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٤ .

قال رحمه الله تعالى : إِلَّا أنه لايكُونُ نَعتًا لمانع فيه وقال في الأُخْرَى : ويمنع مِن أن يكون نَعتًا لماقبله أنه ليس مشتقا ولا في حكم المشتق أو انه أخص منه أو غير ذلك .

قلت : لما بَيّن أنه يُبين الأول كمايبين النعتُ قيل فلم لايكون نَعْتًا ؟ فأجابَ بالمانع وذلك كونه جَامِدًا وهذا الانتفاء في الحقيقةِ لانتفاءِ الشرط ، لأن شَرَط الصفةِ ان تكون مشتقة أو في حكمه وذكر في النسخةِ الأخرى مانعًا آخر وهو أنه أخص مِن الأول وشرط الوصفِ أن يكون مساويا أو أعم .

قال ابنُ بُرهان : عطف البيان يتعلق بالاسم تعلق الصفةِ ، ويفارق الصفةَ بأنهُ غيرُ مُشتقٍ فإذا كان مشتقا أو في مَعناه سُمى صفة وإن كان جَوهرًا سمى عطف بيان ، وحاصله تفسير اسم باسم أشهر منه والمفسر لايخصص بل يوضح ويكشف .

قال رحمه الله تعالى : والمقصودُ مِن الاسمين هُوَ الأول .

٢٨٢ قلت : هذا إِشارة إلى الفرق بينه وبَيْنَ البدل / مِن حَيْثُ المَعنى وذلك أن المقصود بالإخبار عنه هنا هو الأول كما كانَ في النعتِ والتوكيد بخلافِ البدل فإن المقصودَ هو الثاني وإنما ذكر الأولَ توطئة وتمهيدًا للثاني ولذلك ذهب جماعةٌ إلى أنه يُنوَى بالأول الطرح .

قال الزمخشري (١) : الأول هو المعتمد بالحديث وورود الثاني ليوضح أمره وفي البدلِ المعتمد هُو الثاني والأول كالبساطِ له ، وأكثر اشتباهه بالبدل ، أما الصفة فإنهُ وان كان يُشاركها في أنه يبين الأول كمايفصل ، وأن العامِل فيهما واحدٌ وفي أنه جارٍ عليه في تعريفه وتنكيره وغيره ، وفي أنه يمتنع أن يجرى على الضمير ، لكن يَمتاز عنها في أنه جامدٌ وأنه لايكون إلا في المعارفِ غالبًا وفي أنَّ الصفةَ أعمُّ أو مساويةً وهو أخص وفي أنه لايجوزُ فيه القطع ويجوزُ في الصفةِ ، وأن الغرض بالصفةِ قد يكونُ المدح والذم والتوكيد بخلافِ هذا ويفارق التوكيد المعنوى في أن ألفاظ التوكيدِ محصورة واللفظى في أنه هُو الأول لفظا ومعنى ، وعطف البيان هُو الأول في المعنى لا في اللفظ

---

(١) انظر المفصل صفحة ١٢٣ وابن يعيش ٤ : ٧٢ .

أما مُشاركته للبدل فَمِنْ وجوه : مِنْهَا أنه (١) جَامِدٌ وأنه يُبين الأول ، وأن كل واحد مِنْهُما هُوَ الأول فى المَعْنى كما فى بدلِ الكل مِنَ الكلِ ، ويفارقه فى أن البَدل فى التقدير من جُملة ثانية وأن البَدل لايشترط أن يَجْرىعلى ما دُونه فى الشهرة ولذلك لقب عطف البيان قال الشَاعِرُ : (٢) .

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ∴ .... (٣)

وَلا أن يوافقه تعريفًا وتنكيرًا بخلافِ عطف البيانِ ومنها انقسام للبَدل إلى كلٍ وبعض واشتمالٍ وأن البدَل يَجْرِى فى المظهرِ والمضمرِ ، وأن المعتَمد بالحديثِ هُــو الأول وفى البدلِ بالعكسِ .

٢٨٣ قال / رحمه الله تعالى : والفرقُ بينه وبَيْن البَدلِ فى اللفظِ يقع فى بـاب النداءِ وفى باب إعمال اسْمِ الفاعلِ المعَرف باللامِ إذا جَرى على المجرُورِ بهِ وقال فـى الأخرى : ويفارق البدل فى اللفظِ ، إذَا جَرَيا على المنادَى وفى إعمَالِ اسْمِ الفاعل إذا جَرَيا على المضافِ إليْه مافيه الألفُ واللامُ منْه .

قلت : ماذكرناه قبل فروقٌ من حَيْثُ المَعْنى وهذه مِنْ حَيْثُ اللفْظِ وذلك فى موضعين : باب النداءِ نحو يازيدُ زيدُ ، فإنه إذا كَانَ بدَلاً لاينَوَّن لأنَّ ياممادَةٌ فِـى الثانِى تقديرًا إذْ لامانعَ منظهورِهَا ثانيًا ، وإنْ أُريد بهِ عطفَ البيانِ جَازَ الرفـع

---

(١) (انه) اضافة من (ب) وأشار فى (أ) الى الجانب الأيسر ولم تظهر .

(٢) هو عبد الله بن كيسبة أو رؤبة وليس فى ديوانه وانظر التصريح ١ : ١٢١ وابن عقيل الشاهد رقم ٣٨٨ وشرح الشذور لمحيى الدين صفحة ٥١٦ وابن يعيش ٣ : ٧١ والخزانة ٢ : ٣٥١ ، ١٦٢ ، ٢٨٣ ، والعينى ١ : ٣٩٢ / ٤ : ١١٥ .

(٣) رجز وتتمته :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ ابُو حَفْصٍ عُمَرْ ∴ مَامَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَادَبَــرْ

فَاغْفِرْ لَه اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَــرْ

وقصته ابن كيسبة مع عمربن الخطاب مشهورة والنقب : رقة خف الناقة ، ودبر : الجرح يكون فى ظهر البعيروالشاهد فيه قوله أبوحفص عمر ، حيث جاء بقوله عمر لايضاح ماقبله وهو عطف بيان عليه .

والنصب مع التنوين فيهما حتى قال بعضهم لولا النداء لما تميز عطف البيان عن البدل قال رؤبة : (١)

لقائل يانصر نصر نصرا (٢) ∴ ....

فنصر الثانى يروى بالرفع والنصب مع التنوين ولايكون إلا عطف بيان لأجل التنوين وكذلك ياأخانا زيد فى البدل وفى عطف البيان تقول : ياأخانا زيدا بالنصب فالأول بدل من الموضع والثانى تابع للفظ عطفا وهذا لاقترافهما فى الحلول محل الأول .

وأما الموضع الثانى ففى نحو قولك الضارب الرجل زيد ومنه قول المرار الأسدى : (٣)

أنا ابن التارك البكرى بشر ∴ .... (٤)

---

(١) وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٧٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٠٤ وشرح الشذور رقم ١٢٣ والتصريح ١ : ٣٤٠ والهمع ٢ : ١٢١ والدرر ٢ : ١٥٣ وابن يعيش ٢ : ٣/٣ : ٧٢ والخزانة ١ : ٣٢٥ والعينى ٤ : ١١٦ .

(٢) عجز بيت من الرجز وصدره :
انى وأسطار سطرن سطرا ∴ ....
وفهم من كلام سيبويه أن نصر الثانية والثالثة عطف بيان على الأولى لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ونصر الثانى حاجبه ونصبه على الاغراء يريد يانصر عليك نصرا ، وقال الزجاج نصر الذى هو الحاجب بالضاد وقال الجرمى : النصر العطية فيريد يانصر عطيه عطية وكان المازنى يقول : يانصر نصرا نصرا بنصبهما على الاغراء لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار وكان قد حجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال اضرب نصرا وآله والشاهد فيه على مذهب سيبويه نصب نصرا نصرا حملا على محل نصر الأولى لانها فى محل نصب .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٣ وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، ٧٤ والخزانة ٢ : ١٩٣ ٢٦٤، ٣٨٣ والعينى ٤ : ١٢١ والتصريح ٢ : ١٣٣ والهمع ٢ : ١٢٢ والدرر ٢ : ١٥٣ وشرح الشذور رقم ٢٣٠ .

(٤) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ عليه الطير ترقبه وقوعا
والشاهد فيه اضافة التارك الى البكرى تشبيها بالحسن الوجه لأنه مثله فى الاقتران بالألف واللام وللعلماء كلام فى مذهب سيبويه هذا .

فإنَّ سيبويه رَواه بالجَرِّ عطفًا على البكرى (١) ولا يجوز أن يكون بدلًا ؛ لأنه لا يحل محلّ المبدلِ منه إذ لا يجوزُ التاركُ زيد ، بل إنْ ذُكر فى محله كان منصوبا كما فى قولك الضاربُ زيدًا .

وأنكر المبرد رواية الجر وقال : لا يجوزُ إلَّا النصب (٢) ، وأيضًا فلم لا يجوزُ على قولِ الفراء : الضاربُ زيدٍ (٣) ؟ ولأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائلِ كقولك رب رجلٍ وأخيه وكل شاةٍ وسخلتها (٤) ، ولأن البَدل لا ينوى به الطرحُ حتَّى يُجعل بشرٌ مكانَ البكرى حقيقةً بل هو تابع / كالنعتِ وإذا كانت هذه الوجوه متوجهةً لم يثبت ٢٨١
بما ذكرتم أصلٌ مِن أصول العربيةِ ، ولذلك لم يفرد سيبويه لعطفِ البيانِ بابًا على حِده وإنما ذكره فى خلل الأبواب .

والجوابُ أن الفارقَ الأول كافٍ فى تمييزه عن غيره مِن التوابع وفى إثباته أيضًا فكيف وقد ذكرنا فروقًا جمةً مِن حيث اللفظِ والمعنى ، ومن عطفِ البيان عند بعضهم الرجل فى قولك هذا الرجُل وقدَّم ما فيه .

(حُروفُ العَطْفِ) قال رحمه الله تعالى : وعَطفُ النَّسَق لا يكون إلَّا بالحُروفِ .

قلت : هُوَ مِنَ النسق الَّذى هُوَ التَّتالى والتَّتابع ليتميز عَنْ عطفِ البَيانِ ، ويرسم بأنه جَمعٌ بيْنَ تابعٍ ومتبوعٍ فى الإعرابِ لفظًا أو محلًا بحرفٍ خارجٍ عنهما مع اجتماعهما فى الحكمِ وافتراقهما ، وإن رسمت المعطوف قلت : تابعٌ يتوسط بينه وبين

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٩٣ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٧٣ والرضى باب عطف البيان ١ : ٣٤٣ والمحصل شرح المفصل ٢ : ٢٢ أ .

(٣) انظر الرضى شرح الكافية ١ : ٣٤٣ وابن هشام فى شذور الذهب صفحة ٤٣٧ والاشمونى باب عطف البيان ٣ : ٨٧ .

(٤) السخلة الذكر والانثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد والجمع سخل وسخال وسخال . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٢٣ .

مَتْبُوعَه أحد الحروف المعينةِ ، والمعطوف هنا مُغَايِرٌ للمَعْطُوفِ عليه ، فلا يلزم أن يثبت لهَ ما ثبت للمعُطوفِ عليه مِنَ الحُكمِ ، فإن أُرِيَد ذلك فالقياسُ أن يُعاد العامِلُ مَعَ الثانِي ، غيرأنهم حملهم الاختصارُ على أن حذفوا العامِلَ مِنَ الثانِي استغناءً عَنْهُ بذكرِهِ مَرَّةً وأشركوا الثَّانى فى إِعْرَابِ الأَولِ ، ثم اختلفُوا : فقيل إِنَ حَرْفَ العَطْفِ نائبٌ عن العامِلِ ، وقيل العَامِل هو الأول بتوسُّط الحرَف كالواوِ فى المفعولِ مَعَهُ وقيل العامل مُقَدّرٌ بعْدَ الحَرْفِ .

والمختارأن عَمل العامل يَنْسَحِبُ علَى الثانى بتوسط الحرفِ بدليل جَوازِ قام زيدٌ وعمرو الظريفان فلولا أن العاملَ هو الأول فيهما لما جَازَ الجمعُ بَيْنَ نعتيهِمَا على مامرَّ .

والعطفُ نظيرُ التثنيةِ فى الاسماءِ المختلفةِ اللفظِ وهو غيرمختصٍ بالأسماءِ وهو على ثلاثةِ أضُربٍ : تشريكٌ فى الإِعرابِ والمعْنى نحو قام زيدٌ وعمرو وتشريكٌ فى الإِعراب/ لافى المعْنى نحو قام زيدٌ لاعمرو وتشريكٌ فى المعْنى لافى اللفظ كقوله :(١) ٢٨٥

فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدا (٢) ∴ ....

---

(١) هو عبد الله بن الزبير أو عقبة الأسدى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤، ٣٥٢ ، ٣٧٥، ٤٤٨ والمقتضب ٢ : ٢٣٨ / ٤ : ١١٢، ٣٧١ وأمالى القالى ١ : ٣٦ وابن يعيش ٢ : ١٠٩ / ٤ : ٩ والخزانة ١ : ٣٤٣ / ٢ : ١٤٣ .

(٢) عجز بيت وصدره :

مُعاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ∴ ....

وقد رد على سيبويه برواية البيت بالنصب هذه ، لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعدها مايدل على ذلك وهو قوله :

أكلتم أرضنا فجزرتموها ∴ فهل من قائم أو من حصيد

قال الأعلم : وسيبويه رحمه الله تعالى غيرمتهم فيمانقله رواية عن العرب ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غيرهذه المعروفة أو يكون الذى أنشده رده الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لابقول سيبويه .

أو بعبارةٍ أخرى : إمّا أن يشرك بينهما في الإعرابِ والمعنى ، وإمّا أن يُوجب المعنى لأحدِهما بعينه أو لاحدِهما لا بعينِه .

قال رحمه الله تعالى : مِنها الواو والفاء وثم وحتّى وهذه تشرك بين الأول والثاني في الإعرابِ والمعنى .

قلت : المشهور في حروفِ العطفِ أنها عشرة وهي على قسمين : مِنها مايشرك في الإعرابِ والمعنى وهي الأربعة المذكورة ، ثم التشريكُ في المعنى على ثلاثة أضربٍ :

الأول : الخبرَ لقولك قامَ زيدٌ وعمرٌو اشتركا في إسنادِ القيامِ إليهما .

الثاني : التشريكُ بين الفعلين في إسنادِهما إلى شخصٍ واحدٍ كقولك زيدٌ يقوم ويخرج .

الثالث : بين الجملتين في الحصول كقولك زيدٌ قائم وعمرٌو منطلِق ، فالواو أشركتْ بين الجملتين في الحصول وهاهنا الواو لم تشرك في الإعراب ولا في المعنى ، أي في الحكم المسندِ إلى الأول ، فإذًا قولهم إن الواوَ وأخواتها تشرك بين الأول والثاني فيهما لايعنون إلّا المفرداتِ أما في الجملِ فلا .

قال رحمه الله تعالى : وتنفردُ الواوُ بأنّها لاتعطي رُتبةً .

قلت : الواو أقوى حُروفِ العطف لأنها يُعطف بها جميع أصناف الكلامِ نفيا وإثباتا ، والذي عليه جمهورُ أهلِ اللغةِ والنحاةِ أنها تفيد الجمع المطلق من غير دليلٍ على أن المبدوء به في اللفظ ثبت له الحكم أولاً ولا على اجتماعهما فيه في زمان واحدٍ بل الأمران جائزان وجائز عكسهما ، وقد احتجّوا على ذلك بوجوهٍ سمعيةٍ وقياسيةٍ فمن السمعية / قوله تعالى : "وادْخُلوا البابَ سُجّدا وقُولوا حِطّةٌ "(1) وقال في الاخرى ٢٨٦
"وقُولوا حِطّةٌ وادْخُلوا البابَ سُجّدا "(٢) والقصة واحدة ، وقال تعالى : "واسْجُدي واركعي "(٣) والركوع قبل السجود ، ومن ذلك قول الشاعر :(٤) .

---

(١) الاية ٥٨ من سورة البقرة .
(٢) الاية ١٦١ من سورة الاعراف .
(٣) الاية ٤٣ من سورة آل عمران .
(٤) ... ابن يعيش ٨ : ٩٢ والخزانة ٤ : ٢٩٦ والعيني ٤ : ١٢٥ وانظر

أو بعبارةٍ أخرى : إمّا أن يشرك بينهما في الإعرابِ والمعنى ، وإمّا أن يوجب المعنى لأحدِهما بعينه أو لأحدِهما لابعينِهِ .

قال رحمه الله تعالى : منها الواو والفاء وثم وحتى وهذه تشرك بين الأول والثاني في الإعرابِ والمعنى .

قلت : المشهور في حروفِ العطفِ أنها عشرة وهي على قسمين : منها مايشرك في الإعرابِ والمعنى وهي الأربعة المذكورة ، ثم التشريكُ في المعنى على ثلاثة أضربٍ :

الأول : الخبرُ لقولك قامَ زيدٌ وعمرو اشتركا في إسنادِ القيامِ إليهما .

الثاني : التشريكُ بين الفعلين في إسنادِهما إلى شخصٍ واحدٍ كقولك زيدٌ يقوم ويخرج .

الثالث : بين الجملتين في الحصول كقولك زيدٌ قائم وعمرو منطلق ، فالواو أشركت بين الجملتين في الحصول وهاهنا الواو لم تشرك في الإعراب ولا في المعنى ، أي في الحكم المسندِ إلى الأول ، فإذًا قولهم إن الواوَ وأخواتها تشرك بين الأول والثاني فيهما لايعنون إلّا المفردات أما في الجمل فلا .

قال رحمه الله تعالى : وتنفردُ الواوُ بأنها لاتُعطي رُتبةً .

قلت : الواو أقوى حروفِ العطف لأنها يُعطف بها جميع أصناف الكلامِ نفيًا وإثباتًا ، والذي عليه جمهورُ أهلِ اللغةِ والنحاةِ أنها تفيد الجمع المطلق من غير دليلٍ على أن المعطوف في اللفظ ثبت له الحكم أولًا ولا على اجتماعهما فيه في زمانٍ واحدٍ بل الأمران جائزان وجائز عكسهما ، وقد احتجّوا على ذلك بوجوهٍ سمعيةٍ وقياسيةٍ

٢٨٦ فمن السمعية / قوله تعالى : "وادْخُلُوا البَابَ سُجَّدًا وقُولُوا حِطَّةٌ " (١) وقال في الاخرى "وقُولوا حِطَّةٌ وادْخُلوا البَابَ سُجَّدًا " (٢) والقصة واحدةٌ وقال تعالى : "واسْجُدِي وارْكَعِي" (٣) والركوع قبل السُّجود ومن ذلك قول الشاعر : (٤) .

---

(١) الاية ٥٨ من سورة البقرة .

(٢) الاية ١٦١ من سورة الاعراف .

(٣) الاية ٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) هو لبيد وانظر ابن يعيش ٨ : ٩٢ والخزانة ٤ : ٣٩٦ والعيني ٤ : ١٢٥ وانظر معلقة لبيد المشهورة .

.... ∴ أوْ جَوْنةٍ قُدِحتْ وفُضَّ خِتامُها (١)

ولا يقدح أي يُغْرَفُ إلاّ بعد فضِّ الخِتام وقال الآخر : (٢)

.... ∴ سَقيْتُ النّاسَ مِنها واسْتَقيْتُ (٣)

وأما القياس فلأن العطف نظيرُ التثنيةِ والتثنيةُ لاتفيد إلّا الجمع في العامل فكذلك العطف الذي في معناها ،قال في النسخة الأخرى : ولادلالة في الواوِ على الترتيب ومع ذلك فليْسَتْ تنافيه ولاتنافي المهلة ،كما أن التثنية والجمع كذلك ،ومنها أن تقع في موضع يمتنع فيه الترتيبُ نحو قولك المالُ بيْنَ زيدٍ وعمْرٍو وسيان زيدٌ وعمرو واختصم زيدٌ وعمْروٌ ، وهذه المواضعُ يمتنع فيها الترتيبُ . وعكس هذا امتناع دخولها في الموضع الذي يَجِبُ فيهِ الترتيبُ نحو جواب الشرطِ والأصل في الكلامِ الحقيقة ، ولم يختلفوا أن المبدوء به قد يكونُ مهتمًا بهِ ومحتملًا أن يكونَ سابقا في الحكْم على الثاني لكنَّ الواوَ لاتعطي ذلك ولاتدل عليه ،وتدل على أنّ الأول قد يكونُ مهتمًا بهِ قوله عليه السلام "ابدءوا بِمابدأ الله بهِ" (٤) يعني قوله تعالى : إنَّ الصَّفاوالمَرْوَةَ مِنْ شَعائِرِ اللَّهِ (٥) ومن ذلك قول عمر لسحيم لمّا أنشده : (٦)

---

(١) عجز بيت صدره :
أغْلي السِّباءَ بكلِّ أدْكنَ عاتِقٍ ∴ ....
والسباء بكسر السين الخمر والادكن هو الزق والجونة هي الخابية مطلية بالقار وقدحت فرقت والمقدحه هي المغرفة وقيل قدحت أي مزجت .

(٢) مجهول .

(٣) لم أعثر على صدره ولا مصدره .

(٤) عن جابر أخرجه الدارقطني في سننه كما في الجامع الصغير للسيوطي ١ : ١٥ والفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير وانظر التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ٢ : ١٣٥ كتاب الحج وروايته "نبدأ بمابدأ الله به" .

(٥) الاية ١٥٨ من سورة البقرة .

(٦) هو سحيم عبد بني الحسحاس وانظر ديوانه صفحة ١٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢/٢٣٠ : ٣٠٨ والخصائص ٢ : ٤٨٨ وابن يعيش ٢ : ٧/١١٥ : ٨٤، ٨/١٤٨ : ٢٤، ٩٣، ١٣٨ والعيني ٣ : ٦٦٥ والتصريح ٢ : ٨٨ .

.... ∴ كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا (١)

لو بدأت بالإسلام لأجزتك .

قال رحمه الله تعالى فى الأخرى ، ومتى امتنع السكوت على المعطوف عليه لم يكن العطف إلا بالواو ، ونفى رأيت زيدا وعمرا ما رأيت زيدا وعمرا ، لأن النفى الذى يجمع المعانى الثلاثة على / نحو الايجاب لها ، ولك أن تنفى بعض ذلك دون ٢٨١ بعض ، فإن أراد أن رؤيته أحد الاسمين منقطعة من رؤية الآخر فالنفى ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا ، ومامعناه كمعناه ، وعند المازنى : النفى فى هذا الوجه مثله فى الوجه الأول .

قلت : ماذكره ضابط لما يتعين فيه الواو وهو أن يمتنع السكوت على المعطوف عليه لو قلت : اختصم زيدٌ وسكت لم يجز ، وكذلك سيان زيدٌ لا يجوز إلا ان تأتى بالمعطوف ، واعلم أن النفى على حد الايجاب ، فإذا قلت رأيت زيدا وعمرا احتمل ثلاثة معان : أن يكون المرئى أولا زيدا وأن يكون عمرا وأن يكون رآهما معا ، فإذا أردت نفى المعانى الثلاثة أدخلت حرف النفى من غير زيادة فقلت ما رأيت زيدا وعمرا ، فإن أردت انقطاع إحدى الرؤيتين عن الأخرى كررت العامل فقلت ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا ، وهذا مذهب سيبويه (٢) ، وعند المازنى (٣) لا فرق بين الموضعين ، ونظرة

---

(١) عجز بيت وصدره :

عُميرةَ ودِّع إن تجهزت غاديا ∴ ....

وعميرة تصغير عمرة مؤنث عمر واحد عمور الاسنان وهى أصولها قال أبو عبيدة كانت صاحبته التى شغف بها تسمى غالية وهى من اشراف تميم بن مر ولم يتجاسر على ذكر اسمها .

(٢) جاء فى الكتاب ١ : ٢١٨ وقد تقول : مررت بزيد وعمرو تعنى انك مررت بهما مرورين وليس فى ذلك دليل على المرور المبدوء به كأنه يقول : ومررت أيضا بعمرو ، فنفى هذا : مامررت بزيد وما مررت بعمرو . وانظر الرضى فى شرح الكافية باب حروف العطف ٢ : ٣٦٥ .

(٣) وانظر الرضى فى شرح الكافية باب حروف العطف ٢ : ٣٦٥ .

سيبويه أدَقّ ، فإنه يكون التكرير لفائدةٍ ، وعند المازنى لافائدة فى إعادةِ العامل إذ هما عنده بمعنى واحدٍ .

قال رحمه الله تعالى : وثُمَّ للمهلة ولامُهلة فى الفاء وحتى مثل الفاء وفى الأخرى ، وأما الفاءُ فتفيد الترتيبَ ولايتنافى التراخى غيرالبعيد وثم أشد تراخيها من الفاء وتفيد أن بيْن الأولِ والثانى مُهلة .

قلت : الفاء وثم وحتى ثلاثتها تقتضى الترتيبأى تدل عليه ، إلاأنَّ الفاءَ تعقب الثانى على الأول من غيرمُهلةٍ ، ومن ثم وقعت فى جواب الشرط ، قال الزَّجاجُ : معنى الفاء التفرق على مُواصلة تقول أعطيته مالا فاسْتغنى ، وقال بعضهم : الفاء موضوعة للاتصال ودُخول الثانى فيمادخل فيه الأول متصلًا بهِ ، قال الجرجانى : أصل الفاءِ الاتباع ولذلك لاتعرى / منه بوجهٍ وان عريتْ من العطف كما فى جواب الشرطِ ٢٨٨ لكنها مع ذلك لاتنافى التراخى اليسيرَ وأما ثم فإنها مثل الفاءِ فى الترتيب إلا أنهَّا تؤذن بمهلة وتراخ ، قال سيبويه : فى قولك مررْتُ بزيدٍ ثم بعمرو المرور هنا مروانِ [1] ، يعنى أنَّ الثَّانى لم يقع إلابعد انقضاءِ الأول ، وأما حتَّى فإنها تقتضى الترتيب بالامُهلةِ مثل الفاءِ .

قال : وتنفرد حتى بأن مابعدها لايكونُ إلا جزءًا مما قبلها وفائدتها أن مابعدها عظيمٌ أو حقيرٌ أوضعيفٌ وقال فى الأخرى : وحتَّى يجب أن يكون المعطوفُ بها بعض المعطوفِ عليه وبه انتهى ماأفاده العامل المعطوف عليه من المعنى ، وهو أعظم أبعاض المعطوف عليه أو أحقر أو أقوى أو أضعف والا لامعنى لذكرها ، ولايكون مايُعطف بها عليه الا جمعا أوفى حكم الجَمع نظرًا إلى أجزائه ، ولايكون تثنية كما لايكون مفردًا لفظًا وحكمًا ، وإذا عطفت بها على مجرور فالوجه أن تعيد الجار ليعلم أنها العاطفة لا الجارة ، ويجوز الاستئنافُ بعدها كمايجوز بعد الواو والفاء وثم .

قلت : الترتيبُ الذى تقتضيه حتى ليس على نحو ترتيب الفاءِ وثم ، وذلك أنَّ الفاءَ ترتب أحد الفعلين على الآخر فى الوجودِ ، أى تدل على أن الأمر كذلك ، وأما حتى

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٢١٨ .

فالمراد بترتيبها الغاية والنهاية وشرطها في العطف أن يكون مابعدها جزء ماقبلها ، ولايحصل هذا المعنى إلا بذكر الكل قبل الجزء فهذا معنى ترتيبها .

قال الجرجاني : الذي أوجب أن يكون مابعدها من جنس ماقبلها أنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء لاتكون من غيره ، ولهذا كان فيها معنى التعظيم أو التحقير ، وذلك أن الشيء إن أخذ من أعلاه فأدناه غايته وهو الحقير ، وإن أخذ من أدناه فأعلاه غايته / وهو المعظم ، فالأنبياء غاية الناس إذا ابتدىء ٢٨٩
من الأدنى والمشاة غاية الحاج إذا ابتدىء من الأعلى (١) . والطرف الغائي أما أن يكون جزءا به ينتهي الشيء كالرأس في مسألة السمكة وإما أن ينتهي عنده الشيء كالصباح لليلة ، فالأول يجوز فيه العطف والجر ، والثاني يمتنع فيه العطف ، والعطف بها في الاسماء المفردة قليل ، ويراعى بها اعتدال الكلام في باب الاشتغال ، وقوله : أو في حكم الجمع نظرا إلى أجزائه ، أما الجمع فكقولك قام القوم حتى زيد ، والثاني نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، فانها في حكم الجمع نظرا إلى أجزائها ، ولايكون تثنية كما لايكون مفردا لفظا وحكما ، بمعنى لاتقول قام الزيدان حتى زيد ولاقام زيد حتى عمرو قال والوجه أن تعيد حرف الجر متى عطفت بها على مجرور نحو قولك مررت بالقوم حتى بزيد لتتميز العاطفة عن الجارة فإن أردت الجارة لم تحتج إلى الباء ويجوز الاستئناف بها كما يجوز بعد الواو والفاء كما قال : (٢)

.... ∴ وحتى الجياد مايقدن بأرسان (٣)

---

(١) انظر المقتصد ١ : ١٨٧ أ .

(٢) هو امرؤ القيس وانظر ديوانه صفحة ٩٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤١٧ / ٢ : ٢٠٣ والمقتضب ٢ : ٤٠ وابن يعيش ٥ : ٧٩ / ٨ : ١٥ ، ١٩ والتصريح ٢ : ٣٠٩ والهمع ٢ : ١٣٦ والدرر ٢ : ١٨٨ .

(٣) عجز بيت وصدره : سريت بهم حتى تكل مطيهم ∴ ....
والشاهد فيه ان حتى الأولى عاملة والثانية غير عاملة لأنها استئنافية .

وكمَا قال : (١)

وقد أغتدِى والطيرُ فِى وُكُناتِها .:. .... (٢)

فابتَدأ الطيرُ بعدَ الواوِ ، ولحِتّى أربعة مَواضع سيأتى استيعاب الكلام فيها إن شاءَ الله تعالى فى باب الجرّ .

قال رحمه الله تعالى : ومنها بلْ ولابلْ وهما للإضرابِ عنْ نسْبةِ الحُكْمِ إلى الأولَ وايجابه للثّانى .

قلت : بلْ قد تكونُ للإضرابِ وقد تكونُ للخروج من قضيّةٍ إلى أخْرى كقوله تعالى : " أتأتُونَ الذُّكرانَ مِنَ العَالمِينَ " (٣) ثم قال " بل أنتم قومٌ عادُونَ " (٤) فلا تدُل على أن الأول لم يقع بَلْ دلت على الانتقالِ مِّن حديثٍ إلى حديثٍ حتى منع بعضهم اطلاق لفظ الإضراب فى القرآنِ ويعبرعن معناها بأنها لانتقالِ قصةٍ إلى أخرى وهى عكس لا لأنها / تثبت للثانِى مانفت عن الأول وهذا ظاهر فى الإيجاب ، أمّا ٢٩٠
فى النفىِ نحو ماضربتُ زيدًا بل عمرًا ، إذا أردتَ إثباتَ الضرب للثانِى فيظهرُ مبادىء الرأى أنه خارج عن كلامِه لأنه لو كان هُناك للاضرابِ عن جعْلِ الحكم للأولِ وإثباته للثانِى لاقتضى ذلك أن يكونَ زيدٌ منفيًا عنه الضرب ، لأنِ الحكمَ الذى جعل للأول هو نفى الضّرب عنه ، فإذا أثبت للثانى اقتضى ذلك نفى الضّرب عنه لكنه لم يرد بجعل الحكم فى المعْنى جعل المتكلِم الحكمِ للأول ، ولكن أراد جعل من رد عليه المتكلم بقوله : ماضربت زيدًا الضرب لزيدٍ إذْ قال ، أو قدر فيه أنه قال للمتكلِم : ضربْتَ زيدًا فرد عليه ذلِكَ .

---

(١) هو امروء القيس ، وانظر ديوانه صفحة ١٩ وانظر الخصائص ٢ : ٢٢٠ والمحتسب ١ : ١٦٨ / ٢ : ٢٣٤ وابن يعيش ٢ : ٦٦ / ٣ : ٥١ / ٩ : ١٥ والخزانة ١ : ٥٠٧ / ٢ : ١٧٩ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

....:. بِمُنْجرِدٍ قيْدِ الأوابدِ هيْكلِ

والشاهد قوله والطير بالرفع للاستئناف .

(٣) الاية ١٦٥ من سورة الشعراء .

(٤) الاية ١٦٦ من سورة الشعراء .

قال الزمخشري : لاتخلو بل مِن أن تعطف مفردًا على مفردٍ أو جملةً على جملةٍ ، فإن عطف بها مفردٌ والمعطوفُ عليه موجَبٌ كان الكلامُ موجبًا كقولك جاءني زيدٌ بل عمرو والمعنى بل جاءني عمرو وان كان المعطوفُ عليه منفيا كان الكلامُ محتملًا للأمرين تقول ماجاءني بكر بل خالدٌ ، أي بل ماجاءني خالد أو بل جاءني خالدٌ ، فالاستدراك في الأولِ من حرف النفي والفعل معًا ، وفي الثاني مِن الفعل فقط ، وإذا عطفت بها جملةً على جملةٍ لم يلزمْ فيها هذا (١) .

وزعم بعضهم : أنها توجب للثاني على كل حالٍ كانتْ بعد إثباتٍ أو نفيٍ بدليل أنه لايجوز النصب بعد ما الحجازية في قولك مازيدٌ قائمًا بل قاعدًا بل يجب الرفعُ ويبطل عمل " ما " فيه ، وكذلك لايهل تقول ماجاءني زيد لابل عمرو كأنه قال : لاتشتغل بهذا الإخبارِ عن الأول واشتغِل بالاخبارِ عن الثاني .

وبالجملة فمابعْد بل متحققٌ مثبت وماقبلها متروك منصرف عنه كان إثباتًا أو نفيًا .

قال بعضُ المتأخرين : بل مثل البدل ولكن / مثل عطف البيان اللام مع اللّام والنون مع النون . ٢٤١

وذهب بعضهم إلى أنها ليستْ مِن حروفِ العطف ومابعدها إعرابه على البدل مماقبلها ، ولهذا استعملت في بدل الغلطِ ، فكأنها لايعتد بها في الإعرابِ مثل أي المفسِّرة .

قال رحمه الله تعالى : ولايُعطف بها في الاستفهام ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النفي والنهي تأكيد وقال في الأخرى : ولايعطف بها في الاستفهامِ لأنها توجِب للثاني ولاايجاب مع الاستفهامِ ولافي كلام بعْدُه مِن الاستفهام كبعدِ الاستفهامِ عنه ، ولا التي تجيءُ معها في الايجابِ والأمرِ نفيٌ وفي النفي والنهي توكيدٌ .

قلت : لم يُعطف بها في الاستفهامِ لأنها توجِبُ للثاني ولا إيجابَ مع الاستفهام ، وإذا قلت قام زيدٌ لابل عمرو وأكرِمْ زيدًا لابل عمرًا فلاهاهنا للنفي عن

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١٧ والمفصل صفحة ٣٠٥ .

الأول ، وفى قولك ماقام زيدٌ لابل عمرو ، ولاتكوم زيدا لابل عمرا فلازائدة للتوكيد ، وهذا إنما يكون فى أحد الوجهين ، وهو الذى يكون الاستدراك فى حرف النفى والفعل معا ، أما إذا قيل إن الاستدراك يقع فى النفى لاغير ففيه نظر .

قال الشلوبينى : ولامع بل فى الايجاب والأمر نفى كذا ثبت والصواب نفى ونهى ، هى لئلا يجاب نفى وللأمر نهى ، لأن النفى لايكون إلا لماثبت والأمر ليس بثابت ، مثال ذلك : قام زيد لابل عمرو ولاتقول اضرب زيدا لابل عمرا (١)

قال رحمه الله تعالى : ومنها لا وهى لنفى حكم الأول عن الثانى ، ولايعطف

٢٩٢ بها إلا فى الأمر والايجاب / وقال فى الأخرى : ويقبح أن تلى الماضى لأنها كذلك توهم أنها للدعاء لا للعطف ، وقد تكون معه بمعنى لم .

قلت : لم يعطف بها إلا فى الاثبات ليتحقق معناها من الإثبات للأول والنفى عن الثانى ، ولايجوز إظهار العامل بعدها لئلا يلتبس بالدعاء نحو قام زيد لاقام عمرو .

ومنع الزجاج أن يعطف بها بعد الفعل الماضى (٢) وهو ضعيف فإنه قد جاء فى الشعر (٣) قال امرؤ القيس : (٤)

كأن دثارا حلقت بلبونه ∴ عقاب تنوفى لاعقاب القواعل (٥)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٥ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٨٧٩ والرضى فى الكافية باب حروف العطف ٢ : ٣٧٨ .

(٣) (الشعر) اضافة من (ب) .

(٤) وانظر ديوانه صفحة ٩٤ والخصائص ٣ : ١٩١ والخزانة ٤ : ٤٧١ والعينى ٤ : ١٥٤ والتصريح ٢ : ١٥٠ .

(٥) دثار اسم راعى امرىء القيس واللبون : الابل التى بها لبن ، وعقاب تنوفى كالم اضافى فاعل حلقت وهو اسم موضع مرتفع من جبل طيىء والقواعل ، جبال صغار والشاهد فى لاعقاب القواعل حيث عطفت على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول وفيه رد على الزجاج فى منعه أن يعطف بـ " لا " بعد الفعل الماضى .

الأول ، وفى قولك ماقام زيدٌ لابل عَمْرو ، ولاتكرم زيدا لابل عمرا فلازائدة للتوكيد ، وهذا إنما يكون فى أحد الوجهين ، وهو الذى يكون الاستدراك فى موضع النفى والفعل مما ، أما إذا قيل إن الاستدراك يقع فى النفى لاغير ففيه نظر .

قال الشلوبينى : ولامع بل فى الايجاب والأمر نفى كذا ثبت والصواب نفى ونهى ، هى لـئلا يجاب نفى وللأمر نهى ، لأن النفى لايكون إلا لماثبت والأمر ليس بثابت ، مثال ذلك : قام زيد لابل عمرو ولاتقول اضرب زيدًا لابل عمرًا (١)

قال رحمه الله تعالى : ومنها لا وهى لنفى حكم الأول عن الثانى ، ولايعطف

٢٩٢ بها إلا فى الأمر والايجاب / وقال فى الأخرى : ويقبح أن تلى الماضى لأنها كذلك توهم أنها للدعاء لا للعطف ، وقد تكون معه بمعنى لم .

قلت : لم يعطف بها إلا فى الاثبات ليتحقق معناها من الإثبات للأول والنفى عن الثانى ، ولايجوز إظهار العامل بعدها لئلا يلتبس بالدعاء نحو قام زيد لاقام عمرو .

ومنع الزجاج أن يعطف بها بعد الفعل الماضى (٢) وهو ضعيف فإنه قد جاء فى الشعر (٣) قال امرؤ القيس : (٤)

كأن دثارا حلقت بلبونه ∴ عقاب تنوفى لاعقاب القواعل (٥)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٥ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٨٧٩ والرضى فى الكافية باب حروف العطف ٢ : ٣٧٨ .

(٣) (الشعر) اضافة من (ب) .

(٤) وانظر ديوانه صفحة ٩٤ والخصائص ٣ : ١٩١ والخزانة ٤ : ٤٧١ والعينى ٤ : ١٥٤ والتصريح ٢ : ١٥٠ .

(٥) دثار اسم راعى امرئ القيس واللبون : الابل التى بها لبن ، وعقاب تنوفى كالام اضافى فاعل حلقت وهو اسم موضع مرتفع من جبل طيىء والقواعل ، جبال صغار والشاهد فى لاعقاب القواعل حيث عطفت على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول وفيه رد على الزجاج فى منعه أن يعطف بـ " لا " بعد الفعل الماضى .

فَتَنوفَى ثِنْيةٌ فى جَبلِ طيىء والقَواعل الجِبال الصِّغار .

قال رحمه الله تعالى : ومِنْها لكنْ وهى نقيضةُ لا والعطفية مِنْها مالم تَقَعْ بَعْدَها جملة والأخرى مخفّفة مِنَ الثقيلةِ وقال فِي الأخرى : ومِنْها لكنوهى نقيضة لا ، وانِما يُستَدْرَك بِها بَعْد النفى والنهى وَ التى تقع بَعْد الواجب والأمر لتركِ قصةٍ إلى قصةٍ تخالفها ليسَتْ عاطفة بل مخففة من الثقيلةِ ولذلك تقع بَعْدَ سائِر أنواعِ الكلام غير الاستفهام ،ومابَعْدَ عن الخبرُ بَعْدَه عنه .

قلت : لا وبل ولكن أخوات فى أن المعطوفَ بِها مخالِف للمعطوف عليه ولكن نَقيضُه لا ،فإذا عُطِفَ بِها مفردٌ على مفردٍ كانت للاستدراكِ بَعْد النفى خاصَّة وهى فى عطفِ الجملتين نظيرة بل وانما اشتُرط مخالفة مابعْدَها لما قبلَها لأنه معنى الاستدراكِ ، ولهذا قُدرت إلا فى الاستثناءِ المنقطع بلكِنْ ، وإذا كان معَها الواوُ فالعطفُ بِها لابلكن فالاستدراك لازمٌ لها والعطفُ كالعارضِ ،وجعلها نقيضتها من حَيث أنها لايعطف بِها إلَّا فى مقابلِ الإيجابِ والأمرِ وذلك هو/ النفى والنهى . ٢٩٣

وأجاز الكوفيون العطف بها بَعْد الإثباتِ فى المفردات قالوا : لأنها مِثْل بل فى المعْنى فلتكُنْ فى العطْفِ كذلك[١] ، وهذا باطِل ، لأن الاستدراك لايتحقق إلابين مُختلِفيْن وانما تكون كذلك بين الجُمل ، لأنها حينئذٍ تكون لتركِ قصةٍ لاخرى كماقال ، لكنها حينئذٍ لاتكون عاطفة بل مخففة ،وهذه تَدخل فِي جَميع أنواعِ الكلام ماخلا الاستفهام وماكان مثله فى بُعْدِه عن الخبر مِنَ التمنى والتحضِيض ونحوهما .

وذهب يُونس إلى أنَّ لَكِنْ غيرُ عاطفةٍ أصْلاً لدخُول الواو عليها وإعراب الاسم بَعْدَها لا بالعطفِ بل على أنه بإضمار العامل[٢] ، وهو باطِلٌ لأنه يفضى إلى إضمارِ حرفِ الجرِ ، واتفقوا على أنها تخرج عن العطفِ عند دُخولِ الواو وكذلك إذا وقعت بعْدها الجملة ،والفرق بينها وبين بَلْ أن بل يَسُوغ فيمابعْدها أن يُخالِفَ ماقبلها وأن يوافقه بخلاف لكِنْ ، فإنَّ اختلافَ الطرفيْنِ واجبٌ فيها .

---

(١) انظر الرضى فى الكافية باب حروف العطف ٢ : ٣٧٩ .

(٢) انظر همع الهوامع ٢ : ١٣٧ .

قال رحمه الله تعالى : وتقع المخففة في سائر أنواع الكلام إلا الاستفهام ويلزم في المخففة مايلزم في العاطفة من مخالفة مابعدها لماقبلها لفظا ومعنى أو معنى دون لفظ وفي الأخرى : ومخالفة مابعدها لماقبلها في اللفظ والمعنى كقولك : أسلم علقمة لكن عامر كفر ، ونجا بكر لكن خالد عطب وفي المعنى دون اللفظ كقولك جاء زيد لكن عمرو لم يجئ .

قلت : قد ذكرنا أن المخففة ليست عاطفة والاستدراك لازم لها ، وقد مثل المخالفة فيهما وفي أحدهما دون الآخر ، ولم يقع في الاستفهام لأنه لم يتحقق فيه نفي ولاإثبات ، والمخالفة لاتتحقق إلا في النفي والإثبات وماهو في حكمهما / من الأمر والنهي كماذكرنا أن اللازم في المخففة هو اللازم في العاطفة ، وقد كان في المعطفية حكم مابعدها مضاد لماقبلها من حيث أن ماقبلها نفي ومابعدها إيجاب ، فلما لزمت المضادة في المعطفية لزمت في المخففة ، وإن لم تشترط المخالفة في النفي والاثبات ، بل المخالفة فقط ، انبغى أن يجوز قام زيد لكن عمرو ضحك ، فإن هذين النوعين مختلفان وليسا بمضادين ، والمخالفة في اللفظ والمعنى أن يتقدم النفي ويتأخر الإيجاب ، فتكون المضادة متحققة لفظا ومعنى ، أما إذا قلت : انطلق زيد لكن عمرو مقيم فالمخالفة التي بمعنى المضادة متحققة لفظا في المعنى وإن لم تكن في اللفظ لأن المقيم لم ينطلق . ٢٩٤

قال رحمه الله تعالى : ومنها أم المتصلة ، وهي التي ماقبلها ومابعدها كلام واحد لاكلامان وماقبلها معتمد على همزة الاستفهام ، وجوابها بتعيين أحد الشيئين المعادل بينهما مفردا كان أو جملة في معنى المفرد ويقول في الأخرى ومن حروف العطف أم وهي تجئ في الاستفهام متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة هي التي تعادل بهمزة الاستفهام ، ويكون مجموع ماقبلها وما بعدها كلاما واحدا لا كلامين كقولك أزيد عندك أم عمرو ؟ وأقمت أم قعدت ؟ والمعنى أي الرجلين عندك ؟ وأي الفعلين فعلت ؟ .

قلت : المتصلة لاتتحقق إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يعطف بها مفرد على مفرد اسم أو فعل وهما من جملة واحدة كما مثل به .

قال الشلوبين : يريد أو في تقدير كلام نحو أزيد قام أم قعد ؟ لأنه في
٢٩٥ تقدير أزيد قائم أم قاعد ؟ هذا مراده، وهو/ مذهب المتأخرين ،أعنى أن أم المتصلة لايكون مابعدها مع ماقبلها إلا جملة واحدة ،ولايبعد أن يكون ذلك في الجملتين نحو أقام زيد أم قعد ؟ ونحو أقام زيد أم قعد عمرو ؟ لأنه يمكن أن يكون تقدير المسألة الأولى أي هذين الأمرين كانا من زيد ، وتقدير المسألة الثانية أي هذين الأمرين كان فيكون في تقدير جملة واحدة (١)

والمتأخرون على أنه إن كان بعد أم جملة تامة كانت المنفصلة ، لأن أيا لاتقع هنا ،لأن أيا في قولك أيهما قام ؟ سؤال عن مفرد وهي مفردة فخبرها مفرد ، فإذا اختلف الخبران لم يسند إليها ، نعم متى كان الفاعل واحدا في الفعلين المختلفين كقولك أقام زيد أم قعد ؟ وأضربت زيدا أم شتمته ؟ كانت المتصلة ، لأنها جملة في معنى المفرد كما أشار إليه .

الشرط الثاني : أن يكون المسئول به من الحروف الهمزة ،ويعبر عن هذا بأنها تكون معادلة لهمزة الاستفهام ، ومعنى المعادلة أن يسأل عن اسمين أو فعلين ، تدخل الهمزة على أحدهما وأم على الآخر وتجعل الحكم المنسوب إليهما متوسطا بينهما ويجوز أن يقدم الخبر في الشعر فيقول أعندك زيد أم عمرو ، ثم يصاغ من مجموع الهمزة وأم أي التي للتفصيل عند إرادتك تقدير المعنى ، فإن كان بدل الهمزة هل كانت المنقطعة ، لأن هل لاتستعمل ولاتدخل مداخل الهمزة ، إذ الهمزة أم الباب ،ألا ترى أن الهمزة تكون توبيخا كقوله :

أطربا وأنت قنسري .:. .... (٢)

ولو قلت هل هنا لم يجز ،وكذلك الهمزة تستعمل للتسوية والإرشاد والتقرير ومتوسط

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٧٦ .

(٢) سهق شرحه صفحة ١٦٧ .

٢٩٦ بينها وبين المسئول عنه حرف العطف كقوله تعالى / " أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ " (١) إلى غير
ذلك على ما يأتي .

الشرط الثالث : أن يكون السائل عالما بواحد من المسئول عنهم لا بعينه
فهو يسأل عن التعيين لا عن أصل وقوع الحكم لأحدهما ولذلك تعين الجواب فيها .

وقال في الأخرى : والأجود أن يليها المسئول عنه اسما كان أو فعلا ،
وجوابها بذكر أحد الأمرين المعادل بينهما من اسم أو فعل ، لأن السائل يدعي
أن أحد الاسمين عندك ، وأن أحد الفعلين كان منك ، وإن لم يكن الأمر كما ادعى .

قلت : في الاسمين ليس عنده واحد منهما أو كلاهما هذا معناه وفي
الفعلين كل ذلك لم يكن أو كلاهما هذا معناه ، والتسوية في ذلك كالاستفهام المحض
تقول : ليت شعري أزيد عندك أم عمرو ؟ وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؟ وسواء علي
أقبلت أم أدبرت !! لأن الاستفهام تسوية وما جاء في التنزيل من نحو قوله تعالى :
" أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ " (٢) وقوله تعالى : " أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ " (٣) فإنما هو
من الله تعالى توبيخ وتوقيف ومثله من الآدمي يكون استفهاما ويكون توبيخا .

قال رحمه الله تعالى : فإن اختل أحد الشرطين فهي المنقطعة ومعناها
معنى بل وهمزة الاستفهام معا وجوابها نعم أو لا ، وقال في الأخرى : وإن اختل
شيء من الشروط المذكورة في المتصلة ، بأن تجيء بعد الخبر كما في قولهم : إنها
لإبل أم شاء أو غير معادلة بهمزة الاستفهام كقولك هل زيد عندك أم عمرو ؟ أو بين
كلامين كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ أو ليس معنى الكلام معها كمعناه لو
قدر بأي كقولك أجاء زيد أم لا ؟ وأعمرو عندك أم لا ؟ فهي منقطعة معناها كمعنى
٢٩٧ بل مع همزة الاستفهام ، إلا أن ما بعدها ليس متيقنا كما بعد بل / وإنما هو مظنون
ومستفهم عنه وجوابها نعم أو لا .

---

(١) الاية ٤٥ من سورة النحل .
(٢) الاية ٢٧ من سورة النازعات .
(٣) الاية ٣٧ من سورة الدخان .

قلت : إنما ذكر في النسخة الأولى شرطين فقط لأنه لم يجعل تشبيه الجواب شرطا بل اكتفى في اتصالها بالشرطين الأولين ، وفي النسخة الأولى اعتبر لها شروطا على ما تصل ، ومثال للمنقطعة أيضًا منفصلة ، ولا يعطف بها إلا جملة على جملة فيلزم أن يكون ما بعدها كلامًا تامًا أو في حكم التمام كقولهم إنها لابل أم شاء لأنه في تقدير بل أهي شاء فالمبتدأ مقدرٌ ، قال الزمخشري : إذا وقعت المنقطعة في الاستفهام لم يجز حذف أحد شطري الجملة وفي الخبر يجوز فهو استفهامٌ عند شك عرض له بعد الإخبار[(١)] ، ولو ذكر بدل أم هنا همزة الاستفهام جاز بأن يقال إنها لابل أهي شاء ، لكن الجملة الثانية تكون بعد أم معطوفةً وبعد الهمزة مستأنفة لاعلقة لها بالأولى وإنما اختاروا أم هنا لأن فيها رجوعًا عن الأول كما في بل ، وشبهت أم هنا ببل لافي التحقيق الذي تفيده بل وإنما أرادوا أن أم استفهامٌ مستأنف بعد كلام تقدمها كما تكون بعد بل مستأنفا ، ألا ترى أن قوله تعالى " أمْ يقُولُونَ افْتَرَاهُ " (٢) بمعنى أيقولون افتراه على وجه الإنكار ، ولو قيل بل يقولون افتراه صار ذلك على جهة الإخبار ، وكذا قوله تعالى " أم اتَّخذَ مِمَّا يخْلُقُ بنَاتٍ " (٣) لايجُوز أن يكون بل اتخذ ، ومثال استعمال المنقطعة في الاستفهام أعندك زيدٌ أم عِندَك عمْرو ؟ ولو كانت المتصلة لم يحتج فيها إلى تكرير الظرف كأنه غلب على ظنك أن الذي عنده عمرو فأعرضت عن الأول واستأنفت سؤالا ثانيًا كما فعلته بدءًا ، ومثالها في الخبر انها لابل أم شاء ،
٢٦٨ ولو كانت المتصلةُ لا بل هي أم شاء كأنه تراءت / له أشخاصٌ على بعدٍ فأخبر أنها إبلٌ بناءً على ماتوهم ، ثم استثبت فرأى أنها غير ابل فانتقل وهمه إلى الشاء على شك منه فأعرض عن الإخبار الأول واستأنف استفهامًا آخر ، وجواب المنقطعة نعم أو لا ، فإذا قال نعم كان عنده ، الثاني لإضرابك عن الأول وسؤالك عن الثاني .

قال في الأخرى : ويجوز حذف همزة الاستفهام مع أم المتصلة ضرورةً .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٦ .

(٢) الاية ١٣ ، ٣٥ من سورة هود ، ٣ من سورة السجدة ، ٨ من سورة الاحقاف .

(٣) الاية ١٦ من سورة الزخرف .

قلت مثاله قول الشاعر : (١)

فَوَ اللَّهِ ما أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ (٢)

أراد أبسبعٍ ، وأما المنفصلة (٣) فليست الهمزةُ بلازمةٍ معها ، وكما أن مَعنى أزيدٌ عندك أم عمرو كمعنى أأحدُهما عندك كان جوابُ أم تعيينَ الكائنِ ، وجوابُ أو نعم أوْ لا ، وربما التبس موضع أو بموضع أم على من لم يحط بالفوارقِ بينهما حق الإحاطة ، فإذا قلتَ أيهم تضرِبُ أو تشتم فالموضع لأوْ ، لأن أيا بمافيها مِن الاستفهام أدّت معنًى أم مع الهمزةِ حتى كأنك قلت (٤) أزيدًا أم عمرًا تضرب أو تشتِم ؟ وكذلك كل اسمٍ يُستفهم به كمن وما وكم ومَتى وأين وغيرها تقول : هل عِندَك تمرٌ أو زبيبٌ ؟ ومتى تأتينا أو تُحدِّثنا ؟ وأين تقومُ أو تقعدُ ؟ كلُّ ذلك بأو ، لأن الكلامَ واحدٌ ، وأم لاتدخل مع شيءٍ من أدواتِ الاستفهام غيرالهمزة إلّا على كلامَيْنِ فإن أردتَ ذلِكَ جئتَ بها وتقول ماأدرى أقمتَ أم قعدتَ ؟ وأأذن أوْ أقام ؟ وأبكى أو سكتَ ؟ تريد أنك لم تعتد بقيامهِ لقلته وسرعةِ تركه له ، وأنه أقام ساعة أذن وأنك لم تعتد ببكائِه ولاسكوته ، كل ذلك بأوْ لأنك تعلم أنه كان منه كلا الأمرين لكن جعلت أحدَهما أو كليْهما لنزارته كما لم يكن ، ولو أردت أنك لاتدرى أى الأمرين كانَ مِنهُ

٢٩٩ مِنْ أذانٍ أو إقامة لكان / الموضع لأم ، وتقول أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو ؟ ولو قلت أو عمرو لم يجز ، لأن المعْنى يصيرُ أأحدُ هذينِ أفضل ؟ ولاذكر فى الكلامِ للمفضول ، وذلك يؤدى إلى الاستفهامِ عما ليس بخفى عنك ، فإن قلتَ أزيد أفضل أو عمرو أم بكرٌ جاز ، لأن المعْنى أأحدُ هذين أفضل أم بكر ؟ فإن كانَ الفضلُ فى جانبِ بكرٍ فالجواب بكرٌ أو فى جانبِ زيد وعمرو فالجواب أحدهما بهذا اللفظ ، وتقولُ خذه بما عزَّ أوْ هانَ أى لايفوتُك بوجهٍ وكذلك المعْنى مع الواو وتقول لأضربنَّك رضيتَ أم غضبْتَ أى راضيًا وغضبان وإن رضيت أوْ غضبت أى على كل حالٍ وإنْ شئتَ قلت : أرضيتَ أمْ غضبْتَ أى : أىَّ

---

(١) هو عمر بن أبى ربيعة وانظر ديوانه صفحة ٢٥٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٨٥ والمقتضب ٣ : ٢٩٤ والمحتسب ١ : ٥٠ وابن يعيش ٨ : ١٥٤ والخزانة ٤ : ٤٤٧ والعيني ٤ : ١٤٢ والهمع ٢ : ١٣٢ والدرر ٢ : ١٧٥ .

(٢) واستشهد به على أن الهمزة التى تقع قبل أم المتصلة قد تحذف وتنوى والأصل أبسبع

(٣) فى (ب) المنقطعة . (٤) (قلت) اضافة من (ب) .

قلت مثاله قول الشاعر : (١)

فَوَ اللّٰهِ ما أدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيًا ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمَانِ (٢)

أراد أبسبعٍ ، وأما المنفصلة (٣) فليست الهمزةُ بلازمةٍ معها ، وكما أنَّ معنى أزيدٌ عندك أم عمرو كمعنى أأحدُهما عندك كان جوابُ أم تعيينَ الكائنِ ، وجوابُ أو نعم أوْ لا ، وربما التبس موضع أو بموضع أم على من لم يحط بالفوارق بينهما حق الإحاطة ، فإذا قلت أيهم تضربُ أو تشتم فالموضع لأوْ ؛ لأن أيا بما فيها مِن الاستفهام أدَّتْ معنى أم مع الهمزةِ حتى كأنك قلت (٤) أزيدًا أم عمرًا تضرب أو تشتم ؟ وكذلك كل اسمٍ يُستفهم به كمن وما وكم ومتى وأين وغيرها تقول : هل عندك تمر أو زبيبٌ ؟ ومتى تأتينا أو تحدِّثنا ؟ وأين تقوم أو تقعدُ ؟ كل ذلك بأو ، لأن الكلامَ واحدٌ ، وأم لا تدخل مع شيءٍ من أدواتِ الاستفهام غير الهمزة إلّا على كلامَيْنِ فإن أردتَ ذلكَ جئت بها وتقول ما أدري أقمتَ أم قعدْتَ ؟ وأأذن أوْ أقام ؟ وأبكى أو سكتَ ؟ تريد أنك لم تعتد بقيامه لقلته وسرعةِ تركه له ، وأنه أقام ساعة أذن وأنك لم تعتد ببكائه ولا سكوته ، كل ذلك بأوْ لأنك تعلم أنه كان منه كلا الأمرين لكن جعلت أحدهما أو كليهما لنزارته كما لم يكن ، ولو أردت أنك لا تدري أي الأمرين كانَ منهُ

٢٩٩ مِن أذانٍ أو إقامة لكان / الموضع لأم ، وتقول أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو ؟ ولو قلت أو عمرو لم يجُز ؛ لأن المعْنى يصير أأحد هذيْنِ أفضل ؟ ولا ذكر في الكلام للمفضول ، وذلك يؤدي إلى الاستفهام عما ليس يخفى عنك ، فإن قلتَ أزيد أفضلُ أو عمرو أو بكرٌ جاز ؛ لأن المعْنى أأحد هذين أفضل أم بكر ؟ فإن كان الفضلُ في جانبِ بكرٍ فالجواب بكرٌ أو في جانبِ زيد وعمرو فالجواب أحدهما بهذا اللفظ ، وتقول خذه بما عزَّ أوْهانَ أي لا يفوتك بوجهٍ وكذلك المعْنى مع الواو وتقول لأضربنَّك رضيتَ أم غضبتَ أي راضيًا وغضبان وإن رضيت أوْ غضبت أي على كل حالٍ وإنْ شئتَ قلت : أرضيتَ أمْ غضبتَ أي : أيَّ

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة وانظر ديوانه صفحة ٢٥٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٨٥ والمقتضب ٣ : ٢٩٤ والمحتسب ١ : ٥٠ وابن يعيش ٨ : ١٥٤ والخزانة ٤ : ٤٤٧ والعيني ٤ : ١٤٢ والهمع ٢ : ١٣٢ والدرر ٢ : ١٧٥ .

(٢) واستشهد به على أن الهمزة التي تقع قبل أم المتصلة قد تحذف وتنوى والأصل أبسبع .

(٣) في (ب) المنقطعة .

(٤) (قلت) اضافة من (ب) .

ذَلِكَ كَانَ ولايَجُوزُ أرضِيتَ أو غَضِبْتَ مِنْ حَيْثُ لايجوزُ لأضرِبَنَّكَ أرضِيتَ وقوله تعالى : "أَمْ يقُولُونَ افْتَرَاهُ" (١) بِمعْنَى أيقولون افتراه وقَوْل الشّاعِر : (٢)

أَهَلْ كَبِيرٌ بَكَى .... ∴ .... (٣)

أىْ بَلْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى .

قال رحمه الله تعالى : ومِنْهَا أو واما كِلتاهُمَا فى غيرِ الطَّلَبِ للشَّكِّ والإِبْهَامِ على السَّامِعِ وفى الطلبِ للتخييرِ والإِبَاحَةِ وقال فى الأخرى : ومِنْ حُرُوفِ العَطْف أَوْ واما وكلتاهما لأحدِ الشيئين أوِ الأشياء ، وتَجِىءُ أَوْ فِى غَيْرِ الطلب للشَّك والإِبْهَـــام عَلى السَّامعِ وفى الطَّلب للتخييرِ والإِبَاحةِ .

قلت : أوْ وأما وأمْ ثلاثتها لتعليقِ الحكمِ بأحدِ المذكورين ، وقد تقَـدَّم حكمُ أم وأما أو وأما فيقعَان فى الخبرِ والأمرِ والاستفهامِ وقوله فى غيرِ الطلب يَعْـنِى فى غيرِ الأمرِ ، لأن الطلبَ هُو الأمر ، لكن غير الأمر قد يكونُ استفهاماً ولايكونُ أو فيـه شكا ولا إِبهاماً كماذكر ، لأن الشكَّ والإِبهامَ من صفاتِ الخبَرِ ويحتمِل أن يقـالَ إِنَّ الاستفهام / من أقسامِ الطلبِ إِذْ هو عبارةٌ عن طَلبِ الفهْمِ والجملةِ قد ذكر لأوْ معَانٍ ٣٠٠
مِنْها الشكُ فى الخبرِ وهو ظاهرٌ والتفصيلُ كقولِكَ كُنْتُ بالبصرة آكل السمكَ أو التمـرَ لاتريد الشكَّ وقريب منه التقسيم كقولك : هذا إِمَا أن يكونَ جَوْهرًا أو عرضًا ويقال لهذا التنويع أيضًا وتكونُ بمعْنَى الواوِ كقولِ الشّاعِرِ : (٤)

---

(١) الأيات : ١٣ هود ، ٣٥ هود ، ٣ من سورة السجدة ، ٨ من سورة الأحقاف .

(٢) هو علقمة الفحل وانظر ديوانه صفحة ١٢٩ وهو من شواهد سيبويـــه ١ : ٤٨٧ والمقتضب ٣ : ٢٩٠ وابن يعيش ٤ : ١٨ / ٨ : ١٥٣ والخزانـــة ٤ : ١١ ، ١٩٥ ، ٥ والهمع ٢ : ٧٧ ، ١٣٣ والدرر ٢ : ٩٣ ، ١٧٨ .

(٣) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يقضِ عَبْرَتَه ∴ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَكْتُومُ

والشاهد دخول ام منقطعة .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلى وانظر ديوان الهذليين ١ : ١٩٧ والخصائص ١ : ٣٤٨ / ٢ : ٤٦٥ وابن يعيش ٢ : ٨٦ / ٨ : ٩١ والخزانة ٢ : ٣٤٢ / ٤ : ٤٢٥ .

.... ∴ أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ (١)

في بيت الإيضاح وللإبهام كقوله تعالى " إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ " (٢) وقوله تعالى كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ". (٣)

قال السيرافي : ولعلها أُبهمت عليهم في الإخبار لعجزهم عن بلوغ حقائق الأشياء (٤) وقد يبهم المتكلم كلامه لنكتة الفائدة في التفصيل وإن كان عالما بما يقول كقول لبيد : (٥)

.... ∴ وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ (٦)

ومنه أيضا قوله تعالى : " أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا " (٧) وتكون بمعنى إلى أن أو إلا أن كقولك لألزمنك أو تعطيني حقي وللتسوية كقوله تعالى : " وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَو كَفُورًا " (٨) وقيل إنها هنا للإبهام ، وأما التخيير والإباحة ففي الطلب وكلاهما

---

(١) عجز بيت وصدره :

وَكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا ∴ ....

وهو في بيها يصف على السنة المجدبة والسوح جمع ساحة كناقة ونوق واغبرارها كناية عن عدم النبات بها ، والمعنى : وكان الشأن الا يرعوا الابل وأن يدعوها سيان لوجود القحط والشاهد فيه أن " أو " قد تستعمل بمعنى الواو .

(٢) الاية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) الاية ٧٧ من سورة النحل .

(٤) انظر شرح السيرافي ٤ : ٦٢ .

(٥) هو لبيد بن ربيعة العامري وانظر ديوانه صفحة ٢١٣ وابن يعيش ٨ : ٩٩ والخزانة ٤ : ٤٢٤ .

(٦) عجز بيت وصدره :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ∴ ....

والشاهد فيه " أو " أبهم بها لنكتة الفائدة في التفصيل وان كان عالما بما يقول .

(٧) الاية ٢٤ من سورة يونس .

(٨) الاية ٢٤ من سورة الانسان .

للإفرادِ والأصل فى هذا أن الشيئين إذا كانا ممنوعين فأطلق أحدهما بقى أحدهما على المنع فيجوز الأخذ بأحدِهما ولا يجوز بالآخر عند أخذ واحدٍ منهما فقيل فيه تخيير ومنه قوله " مِن أوسَطِ ماتُطعِمُونَ أهليكم أو كِسوتُهم أو تحريرُ رقبة " (١) فانه متى فعل واحدًا منها سقط الآخر، وأما الإباحة فأن يكون كلاهما مباحا كتعلم الفقه أو النحو، فإن تعلم كلٍ منهما ليس ممنوعًا ومنه قوله تعالى " أن تأكلوا مِن بيوتكم أو بيوتِ آبائكم " (٢) الاية وسميت إباحة لأنك تبيح له بمفهوم الكلام الجمع بين
٣٠١ الأمرين وإن/ لم يقتضِ ذلك اللفظ، ألا ترى انك إذا قلت جالس الفقهاء أو الزهاد جاز لك أن تجمع بينهما، لأن مطلوبك من هذا الكلام الاستفادة فمازاد فى الاستفادة كان أذهب فى غرضك وهذا إنما اقتضاه المفهوم مِن اللفظ كأنك قلت: فإنك تستفيد، واما بالنظر إلى اللفظ فلا يقتضى الا مجالسة أحدِهما كما يقتضى التخيير فى أحدِهما إذا قلت: خذ مِن مالى درهما أو دينارا، وقد تكون أو فى الطلب على غيرِ هذين الوجهين كقوله تعالى "كونوا هودًا أو نصارى " (٣).

قال الشلوبينى: ليست هذه المعانى: أعنى الشك والإبهام والتخيير والإباحة معانى أوْ واما وانما هى بالحقيقةِ معانى الكلام التى هى فيه، فالشك والتنويعُ من صفةِ الخبرِ الذى هى فيه، والتخيير والإباحة والتفصيل من صِفةِ الأمر الذى هما فيه وأما معناها بالحقيقةِ فالدلالة على أحدِ الشيئين أو الأشياء، فهذا هوالذى ينبغى أن يضاف إليهما، لأنه معناهما، وماسوى ذلك فليس معنًى لهما، وانما هو شىء ينضاف إليهما من صفةِ الكلامِ الذى هما فيه، فإذا أريد ذكر ذلك ذكر معناهما ثم قيل بعد على جهةِ الشك أو الإبهام أو كذا وكذا، وعلى جهة التخييرِ أو الإباحةِ أو كذا أوكذا (٤).

---

(١) الاية ٨٩ من سورة المائدة.
(٢) الاية ٦١ من سورة النور.
(٣) الاية ١٣٥ من سورة البقرة.
(٤) الشرح الصغير للشلوبيني اللوحة ٧٧، ٧٨.

قال السيرافي : حقيقة أو أن تفرد شيئا عن شيء غير أن وجوه الإفراد تختلف فتتقارب في موضع وتتباعد في موضع حتى يتوهم أنها تتضاد ، وهي في الجميع ترجع إلى الأصل الموصل الذي وضعت له ، فإذا قلت : جاء زيد أو عمرو فالأصل أن أحدهما جاء والأكثر أن المتكلم يكون شاكا وقد يكون غير شاك ، ولكنه قصد الإبهام لغرض له

٣٠٢ قال : وقد يراد بأو إفراد كل واحد في وقت كما تقول : كنت/ آكل العنب أو التين أي هذا مرة وهذا أخرى ، ويفهم المخاطب من هذا أنه لم يرد الشك ولا الإبهام بل يفهم أنه أفرد كل واحد من الآخر (١) .

واعلم أنه قد جعل إما حرف عطف ، وقد بين أبو علي وغيره من المحققين أنها ليست حرف عطف (٢) ، فكان حقه أن يشير إلى الخلاف إن كان قد اختار أنها حرف عطف حقيقة ، وإن كانت حرف عطف تجوزا ، فينبغي أن ينبه على وجه تجوزهم .

واحتج أبو علي على مذهبه بأنها لو كانت حرف عطف ، فإما أن يكون العطف يقع بالأولى أو بالثانية أو بهما لا جائز أن يقع بالأولى ؛ لأنها لم يتقدمها ما تعطف عليه ، وبهذا يبطل أن يكون العطف بهما معا ، ولا جائز أن يكون العطف بالثانية ؛ لأن الواو تلزمها وحرفان لا يجتمعان لمعنى واحد ، ولذلك أن الواو إذا دخلت على لكن عزلتها عن العطف .

قال أبو البقاء : الواو للجمع المطلق ، فإذا قارنت أما صارت معها كالحرف الواحد ، وبطل حكم الواو وصارت بمعنى أو ، قال : وهذه حجة من زعم أنها حرف عطف ، لأن الواو لو كان العطف بها لأفادت الجمع ، لكن المستفاد هنا من العطف أحد الشيئين ، والأولى أن يقال أن الأصل بقاء الحرف على موضعه الأصلي ، وأن تجعل اما الأولى كحرف عطف مع الثانية والواو جمعت بينهما ، ففي قولك قام إما زيد وإما

---

(١) انظر شرح السيرافي ٤ : ٦٠ .

(٢) ورد في الإيضاح صفحة ٢٨٩ وليست اما بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة وانت تقول : ضربت اما زيدا واما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : واما عمرا فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى " وانظر ارتشاف الضرب ٢ : ٦٦٧ والمغني ١ : ٥٧ .

عمرو عطفان ، حرف على حرف بالواو واسم على اسم بإما المكررة وكأنها إنما كررت لتفيد هذا المعنى أعني الافتتاح بالشك .

وأما قوله : لابد أن يتقدم معطوف عليه .

٣٠٢ قلنا : مسلم وقد وجد ذلك فان المعطوف / عليه متقدم على إما الثانية ، وغاية مايلزم تقديم بعض العاطف لما أريد من البداية بالشك أو الابهام وهذا لا كبير محذور فيه .

قال رحمه الله تعالى : والفرق بينهما لزوم التكرار فى إما وامتناعه فى أو ، وأن الكلام مع إما لايكون إلا مبنيا على ما لأجله جيء به وأو قد لاتكون كذلك .

قلت : قوله على مالأجله جيء به يعني من شك أو غيره ، فالكلام مع إما مفتتح بالشك ، وأما أو فقد تكون كذلك كما إذا قلت أقام زيد أو عمرو ، وقد لاتكون وهو الكثير كما إذا قلت قام زيد أو عمرو فهاهنا مضى صدر الكلام على الجزم ، وتأول بعض أصحابنا قوله على مالأجله جيء بها بأنه أراد تعليق الحكم بأحد الشيئين قال : وأو قد لاتكون كذلك ، كما إذا كانت بمعنى الواو فى قوله :

.... ∴ أو يسرحوه بها ....(١)

فإنها هنا للجميع لا لأحد الشيئين ، والأول هو الوجه وقد صرح به فى النسخة الأخرى فقال : لأجله جيء بها من شك أو غيره ، وأو أقصد منها فى العطف إذ لاخلاف فى عطفيتها وفى إما خلاف ولاتساع مجاريها وعد اخلها .

قال رحمه الله تعالى : ومن شرط العطف جواز أن يعطف ولذلك لم يجز العطف على المضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض ، واختير التأكيد أو مايسد مسده فى المضمر المتصل المرفوع .

قلت : يعني من شرط صحة العطف وكونه جاريا على طريقة العرب أن يكون المعطوف عليه مايصح أن يعطف ويحتمل أن يريد ومن صحة العطف جواز أن يكون المعطوف معطوفا عليه أي من صحة العطف جواز العكس وهو أحد ماعلل به امتناع

---

(١) سبق شرحه صفحة ٣٦٩

٣٠٤ عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا بإعادة الخافض، وقد علل بأن المضمر المجرور يعاقب التنوين، فكما لايعطف على التنوين فكذلك لايعطف على هذا المجرور، فإذا جئ بالعامل اذن بالاستقلال، وبالجملة فحروف العطف لايجمع بين مختلفى الحد، ولايعطف الفعل على الفعل إلا بعد اتفاقهما فى الزمان ولا الجملة على الجملة إلا أن يكون بينهما تناسبٌ وتشاكل نوعى، ولهذا امتنع عند الأكثر عطف الخبر على غير الخبر فكرهوا دخول الواو فى قولهم: وصلى الله على محمدٍ عطفاً على بسم الله، لأن بسم الله خبرٌ وصلى الله دعاءٌ، وقال آخرون: إنما امتنع لأن المقام مقام إفراد الربوبية والالتجاء إليه بذكر اسمه جل وعز، فلايليق أن يشرك معه غيره فى هذا المقام فتستأنف الصلاةُ على النبي عليه السلام ولاتعطف على الأول، ومنهم من لايراعى هذا وتمسك بقول امرئ القيس: (١)

.... ∴ .... لاتهلِكْ أسىً وتجمّلِ (٢)

فعطف الأمر على النهى، ويحتمل أن يجاب عن هذا بأن الأمر بالشئ نهىٌ عن ضده فهما من نوع واحدٍ، ولأن الأمر طلب الفعل والنهى طلب الترك فكلاهما طلب، وامتنع أيضا أن يعطف على المضمر المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، فإذا كان مضمرا كان الاختلاط أشد فامتنع العطفُ عليه كما يمتنع عطف الاسم على الفعلِ أو جزئه، فإذا أكد امتاز عن الفعل، إذ كان الفعل لايؤكد بالاسم، وصار العطفُ فى الصورةِ كأنه على المؤكد المنفصل، فإن كان المضمر مستكنا كان العطفُ عليه بغير توكيدٍ أقبح كما جاء فى قولِ عمر: (٣)

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٩٠ وحاشية الدمنهورى على متن الكافى صفحة ٨١.

(٢) قطعة من عجز بيت، وهو بتمامه:
وقوفا بها صحبى على مطيهم ∴ يقولون لاتهلك أسىً وتجمّلِ
الضمير هنا فى بها يعود على المكان الذى سبق الاشارة اليه فى الابيات السابقة لذلك البيت فى القصيدة والشاهد فى " وتجمل " حيث عطف فعل الأمر على النهى لاتهلك.

(٣) هو عمر بن أبى ربيعة وأنظر ملحقات ديوانه صفحة ٤٩٠ وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٩٠ والخصائص ٢: ٢ والانصاف صفحة ٤٧٥، ٤٧٧ وابن يعيش ٣: ٧٤، ٧٦ والعينى ٤: ١٦١ والاشمونى رقم ٨٤١.

قلتُ إذا أقبلت وزهرٌ تهادى .٠. .... (١)

٣٠٥ وقد أُكد بالفصل وإن كان بعد حرف / العطف كما في قوله ماأشركنا ولا آباؤنا ، وقد زاد في النسخة المتأخرة فوائد ومسائل فلنذكرها شارحا لما استغلق منها .

قال رحمه الله تعالى : وإذا وقعت أوْ موقعا يُوهم الظاهر فيه أنها بمعنى الواو فلتجعلها أن تكون للإباحة وهى بالتأويل على ماذكر أنها وضعت له .

قلت : تقول أو التى للإباحة لايمنع الجمع الذى تفيده الواو فيجوزُ أن يؤتى بها مكان الواو ، وإذا أولت تؤول إلى ماوضعت له وهو أحد الشيئين .

قال رحمه الله تعالى : وإذا قيلَ رأيتَ زيدا أو عمرا فنفيت الرؤية البتة قلت : مارأيتُ واحدا منهما وإن نفيت أن ترى أحدَهما قلت مارأيت فلانا فسمه ، وعند المازنى النفى على اللفظ فى الحالة الأولى : مارأيتُ زيدًا أو عمرا

قلت : كلا اللفظين يعم ، إلا أن الأولَ يعم بالمعنى لأنه نكرة فى سياق النفى والثانى يعم باللفظ كأنه قال : مارأيتُ المذكور والمذكور زيدٌ وعمرو فيعمهما .

قال رحمه الله تعالى : وإذا اجتمع حرفان كلاهما مايعطف به فالمعطوف به أحدهما ، فالعطفُ فى قولك ماقام زيدٌ ولكن عمرو وفى قولك قام إما زيدٌ وإما عمرو بالواو ودخلت كل واحدةٍ من لكن وإما لمعناها ، وفى عدهم إما من حروف العطف مسامحة .

قلت : قد ذكرنا الخلاف فى اما ، وأنه لايجمع بين حرفين لمعنى واحدٍ إلا أن يكون لأحدهما معنيانِ ، فيسلب عنه المعنى الذى به يُشارك الآخر ، ويستعمل منه للمعنى الآخر الذى لم يسلب كما مثل فى لكن فإنها تفيد معنيين : العطف والاستدراك فإذا دخلت عليها الواو بطل أن يعطف بها وبقيت فائدتُها الأخرى

٣٠٦ وهى / الاستدراك .

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... .٠. كنعاج الفلا تعسفن رملا

والشاهد فيه عطف زهر على الضمير المستكن ضرورة والوجه ان يقال أقبلت هى وزهرتها دى بتأكيد الضمير المستتر قال اللورق وهو قبيح .

قال رحمه الله تعالى : ولا يدخل بين حرف العطف والمعطوف به شيء مما يعترض به بين العامل والمعمول يمينا كان أو شرطا أو ظنا هذا الأصل ، ثم قد أجازوا ذلك في ثم وأو ولا ، وعللوا الجواز بقيامها بأنفسها وإمكان الوقف عليها .

قلت : إذا كان حرف العطف على حرف واحد لم يستقل بنفسه ، فلابد أن يلتصق بالجملة المعطوفة به ويصير كالجزء منها ، فلا يفصل بينه وبينها ، كما لا يفصل بين الشيء وجزئه ، أما إذا كان حرف العطف على حرفين فصاعدا ، بحيث يمكن استقلاله والوقوف عليه استجازوا الفصل ، والأمور التي يعترض بها ماذكر فأجازوا قام زيد ثم والله عمرو ، وخرج محمد ثم أظن عمرو .

قال رحمه الله تعالى : وتقول أنت غير قائم ولاقاعد أي وغير قاعد ، وأنت غير القائم ولا القاعد ، وأنت غير زيد وعمرو ، ولم يقولوا في العلم ولاعمرو .

قلت : لأجل مافي غير من معنى النفي أقام لا مقامها ، ومنه قوله تعالى : وَلَا الضَّالِّينَ (١) ، قال ابن السراج : ولم يستعملوا لا مع المعرفة في مذهب غير فلايجوز رأيت غير زيد ولا عمرو ، وأراد بالمعرفة الأعلام كأنهم راعوا صورة لا فإنها لنفي النكرة ومتى دخلت على المعارف لزم تكرارها وجاز استعمالها بمعنى غير في المعرف باللام لأن اللام قد تكون للجنس فلايتخصص بها تخصيص الأعلام .

قال : ونقول لم يقم زيد ولم يقعد ولايجوز ولايقعد ، إلا أن ترفع يقعد ، وكذلك لن يقوم زيد ولايقعد بواو عطف مع لا أو بلا من غير واو .

٣٠٧ قلت : يشترط في عطف الفعل على الفعل / اتحاد زمانيهما فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا بالعكس فتقول : قام زيد أمس ولم يقعد ولاتقول : ولايقعد ، لأن لا لنفي المستقبل وكذلك لوقلت يقعد ولم يجز أيضا ولو قلت لم يقم زيد ولايقعد لم يجز أيضا إلا أن ترفع يقعد فيجوز ، لأنه يكون عطف جملة على جملة فلايشترط فيهما اتحاد الزمان ولاغيره ولايجوز أن تعطف على " لن " و " لم " بلا أصلا ، لأن

---

(١) الاية ٧ من فاتحة الكتاب .

*لأنّ العطف تنفى عن الثانى ما أوجب للأول ولم يوجب للأول شىءٌ فكيف تنفى عن الثانى .

قال رحمه الله تعالى : وكما يُعطف على اللفظ يعطف على الموضع والموضع المعطوف عليه إمّا موضع جملةٍ وإمّا موضع اسمٍ مبنىٍّ مفردًا كان أو مركبًا ، وإمّا موضعُ اسمٍ مع العامل فيه كان العاملُ زائدًا كالباء فى قولك كفى بالله شهيدًا وخشنت بصدره ، أو غير زائدة كالباء فى قولك مررتُ بزيدٍ وكان ولا فى التبرئة .

قلت : الذى يقال فيه أن له موضعًا من الإعراب إما أن يكون مفردًا أو لا يكون والأول لا يكونُ إلا مبنيًا إذِ المعربُ لا يقال له موضعٌ ، لأنا إنّما نعتبر الموضع إذا لم يظهر الإعراب ، فإذا ظهر الإعرابُ فالمطلوب ، ثم بناؤه إما أن يكون أصليا أو طارئا ، أما الأول فلا يعطف إلّا على موضعه لا غير نحو رأيتُ هؤلاء وزيدًا ، وجاءنى هؤلاء وزيدٌ وأما الذى بناؤه طارىء فعلى أنواع : منها المنادَى المفرد ، ومنها المبنى مع لا التبرئة ولك فى العطف على هذين الحمل على اللفظ تارةً وعلى الموضع أخرى ، على ما يأتى فى بابيهما ، وأما الذى لا يكونُ مفردًا وله موضعٌ من الإعراب فعلى أقسام منها : أن يكونا

٢٠٨ اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا وهو على قسمين : مبنى / وغير مبنى ، فالمبنى نحو خمسة عشر وبابه و العطف على موضعه لا غير ، تقول خمسة عشر وخمسة وعشرون وقبضت ثلاثة عشر ونصفًا ، وغير المبنى نحو بعلبك وحضر موت وهذا معربٌ فى المشهور ، فلا يقال انه له " موضعٌ " ، وإنْ بُنِي فى لغةٍ فحكمُه حكمُ خمسة عشر ونحوه ، ومنها أن تكون جملةً والجملة محكية لا غير ، فالعطف على موضعها دائمًا إن كان لها موضعٌ وذلك أن تقع موقع المفرد كما إذا كانت خبرًا أو صفةً .

والجملة المبدوء بها لا موضع لها من الإعراب أصلًا ، فتقول فى العطف على الأولى : هند أبوها قائم ومنطلقة ، والأجود الأفصح أن تقدم المفرد ثم تعطف عليه الجملة فتقول : هند منطلقة وأبوها قائمٌ ، لأن المفرد هو الأصل فلا تجعله تابعًا لفرعه وسنعود إلى بقية الأقسام .

قال رحمه الله تعالى : والعامل فى المعطوف على الموضع إضمار ما عمل فى الموضع فيتأول المعنى إلى عطف جملةٍ على جملةٍ ولذلك امتنع أن تقول : إنّ زيدًا وعمرو

قائمان وهل من طعامٍ وشرابٌ موجودَانِ ؟ لأنه يؤدى إلى أن يعمل فى الخبر عاملان ، وأما المعطوف على اللفظ فالعامل فيه وفى المعطوفِ عليه واحدٌ .

قلت : من النحاةِ من فرق بين العطفِ على الموضعِ والعطفِ على اللفظ منهم ابن السراج فإنه قال : فالفرقُ بين العطفِ على اللفظِ والعطفِ على الموضعِ أن المعطوف على اللفظ كالمثنى يعمل فيهما عاملٌ واحد لأنهما كاسمٍ واحدٍ ، والمعطوف على الموضع يعملُ فيه عاملان والتقديرُ تكرير العاملِ فى الثانى إذ لم يظهر عمله فى الأولِ وتصير كأنها جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ (١) .

٣٠١ والى هذا المذهبِ أشار الجُزولى وكثيرًا مايعتمدُ على كتاب/ الأصولِ والجزوليةُ مقتضبه منه فى الحقيقةِ وقد اختلف الناسُ فى العامِل فى التوابعِ مطلقا فمنهم من يقولُ ينسحبُ عمل الأول على التابعِ والمتبوعِ مطلقا ، ومنهم من يقول يقدر عامل مثل الأول فى التابع مطلقا ، ومنهم من يفرق بين البدل .

وغيره ، وبعضهم بين البدل والصفة ، ولهم خلافٌ خاصٌ فى المعطوفِ بالحرفِ ، فمنهم من يقول : الحرفُ نائبٌ عن العاملِ ، ومنهم من يُقدِّرُ بعده العامل ، ومنهم من يقولُ بالانسحابِ ، ومنهم من يفرق بين العطفِ على اللفظِ والموضعِ كما أشار إِليهِ ، واستدل على أن العاملَ مقدرٌ عند العطفِ على الموضعِ بامتناع إِن زيدًا وعمروٌ قائمان ؛ فإنه لما كان العاملُ فى زيد ان والعامل فى عمرو الابتداء وخبرهما واحد ، والعامل فى المبتدأ هو العاملُ فى الخبر لزم أن يجتمع عاملان على معمولٍ واحدٍ ، وذلك محالٌ كما فى العِللِ العقليةِ ، وهذه المسألة أيضًا مختلفٌ فيها ، فمنهُم من يُجيز العطفَ على الموضعِ قبل مجئ الخبرِ وهم أكثرُ الكوفيين (٢) ومنهم من يمنع وهم البصريون ، ومنهم من يفصل بين أن يظهر العملُ فى الأول وبين ألا يظهر ، والقائلون بالمنع منهم من يعلل بما ذكر ومنهم من يُعلل بغير ما ذكر ، ونقول إنه لما كان فى المعطوفِ عليه مبتدأ فى الموضعِ والمعنى لا فى اللفظِ لم يتحقق معنى الابتداء فيه إلا بعد مجئ الخبر ، لأن رفع خبره يتبين أن موضع المعطوفِ عليه مبتدأ فحينئذٍ

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ٥٢ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٩٥ .

يجوز العطف عليه ، أما قبل مجيء الخبر لم يتبين فيه ذلك فلم يجز العطف عليه ، خرج عليه المبتدأ لفظا ومعنى لظهور الابتداء فيه قبل مجيء الخبر ، فهذا ما في هذه المسألة .

قال رحمه الله تعالى : ولا موضع للجملة إلا إذا وقعت موضع مفرد وعطفها
٣١٠ /على المفرد أحسن من عطف المفرد عليها وذلك فيما إذا كانت صفة أقبح منه فيها إذا كانت خبرا ، فإن انضم إلى ذلك أن يكون المفرد معطوفا على أحد أجزائها ازداد القبح .

قلت : قد ذكرنا العلة في تقديم المفرد على الجملة وانما كان أقبح في الصفة لما قاله ابن السراج (١) من أن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة في لفظها ومعرفتها وتنكيرها للموصوف ، وليس الخبر من المبتدأ بهذه المنزلة ، هذا مع أن المفرد هو الأصل ، ومثال الصفة قولك مررت بامرأة كريمة وأبوها شريف هذا هو الأجود وعكسه أن تقول : مررت بامرأة أبوها شريف وكريمة فإن قلت مررت برجل أبوه قائم وكريم لم يحسن لأنه ملبس ، إذ يصلح أن يكون للرجل وأن يكون للأب فيلبس فإن لم يلبس صلح ، وإما إذا لم يأت بحرف عطف فالأمران جائزان . قال تعالى " وهذا كتاب أنزلناه مبارك " (٢) .

(العطف على عاملين) قال رحمه الله تعالى : وقد أجمعوا على امتناع نحو قولك " دخل عمرو إلى زيد وبكر وخالد " وإن ولي المجرور حرف العطف أجازه الأخفش ، ومنع منه سيبويه ، لأنه عطف على عاملين كما لو تأخر .

قلت : اختلفوا في العطف على عاملين (٣) فمنعه سيبويه مطلقا وأجازه بعضهم مطلقا ، وأجاز الأخفش منه ماتقدم فيه المجرور وولي حرف العطف كقولك زيد

---

(١) أنظر أصول ابن السراج ٢ : ٥٠ .
(٢) الايتان ٩٢ ، ١٥٥ من سورة الانعام .
(٣) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ١٣٩ وابن هشام في المغني ٢ : ١٠١ والتصريح على التوضيح ٢ : ١٥٤ والبحر المحيط ٨ : ٤٣ .

فِى الدَّارِ والقصر عمرو ومَنَع زيدٌ فى الدار وعمروٌ القصرَ ، واحتج سيبويه بأن حرف العطف نائبٌ عن العاملِ فلم يبلغ من قوتِهِ أن ينوبَ عن شيئين ، والقياسِ على ما اذا تأخّر المجرورُ وتأول ما يوهم ذلك إمّا على حذفِ المضاف وإبقاءِ المضافِ اليه على إعرابه وإما على
٢١١ التكرارِ على ما يأتى / وتمسّك الأخفشِ لِظاهرِ ماجاء من ذلك كقوله تعالى : لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ " (١) " وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا " (٢) فالذين كسبوا فى موضع خفضٍ بالعطفِ على المجرورِ ، وجزاء سيئة مرفوعٌ بالعطفِ على الحُسْنى المبتدأ ، وليس فى اللفظِ إلا الواو فصح عطفُه على عاملين ، وكذلك قوله تعالى " واخْتِلافُ الليلِ والنَّهارِ إلى قوله آيات " (٣) واخْتلاف وآيات رفعًا ونصبا معطوفان على عامِلين وهو كثير فى الكلامِ والشعرِ ، وللاحتجاج للمذهبين موضعٌ غيرُ هذا .

قال رحمه الله تعالى : ورفع بيضاء فى قولهم " ماكل سوداءُ تمرةً ولابيضاءُ شحمةً " (٤) أكثر على إقامة المضافِ إليه مقام المضاف والجر على نيةِ إعادة العامِل استغناءً بتقدمه عن اللفظِ به ، وآيات قُرِئ بالنَّصْب والرفع فى قوله تعالى ، واختلاف اللَّيل والنهار الآية (٥) فالآيات هى الأولى أُعيدت توكيدًا لما طالَ الكلامُ كما تُعادُ ان لِذلِكَ .

قلت : هذه أجوبةٌ عن النقوضِ الواردةِ على سيبويهِ وهى متمسكاتُ الأخفشِ (٧) فأجابَ عن الأول بأن الكثيرَ الرفع على إقامةِ المضافِ إليه مقامَ المضافِ فإنه مجازٌ

---

(١) الاية ٢٦ من سورة يونس .

(٢) الاية ٢٧ من سورة يونس .

(٣) الاية ٥ من سورة الجاثية .

(٤) هذا مثل قاله قيس بن ثعلبة ويضرب به فى موضع التهمة . وانظر مجمع الامثال الميدانى ٢ : ٢١٠ .

(٥) الاية ٥ من سورة الجاثية ، والقراءة بكسر الفاء منصوبا حمزة والكسائى ويعقوب وقرأ الباقون بالرفع وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣٨٩ .

(٦) إضافة من ب .

(٧) فى (ب) حجج الأخفش .

مشهورٌ لايكاد تُستعمل معه الحقيقةُ . قال : وتقدير الجر لكن ليس بالعطف ، بل جرُّه بإعادةِ الخافضِ وإضماره ، وجاز إضمارُ الخافض وإن كان ضعيفًا استغناءً بذكره مرة إذْ يقع كالمكرر المملول ، وأجاب عن الآية على قراءة مَنْ قرأ بالنصب والرفع أيضــا (١) فإنه يُوهم العطفَ على عاملَيْن على القراءتَيْنِ جميعًا ، بعكس ما أجاب عــن الأول بأنَ الآياتِ مكررةٌ لطول الكلام فأعيدت على جهةِ التوكيد كما تُعاد أن في قولـــه

٢١٢ تعالى أيَعِدُكم أنكم إذا مِتُّم وكُنتم ترابًا وعظامًا أنكم مُخرجون " (٢) / على قول صحيح .

قال رحمه الله تعالى : وعلى الجملةِ فكل مايُوهم جوازَ العطفِ على عامِلَيْنِ فله وجهٌ يرجعُ به إلى مُقتضى النظرِ الصحيحِ ، وإلى المقطوع بسماعه ، وإنما يستثنى من القواعدِ المطردةِ ما لايمكن ردُّه إليها البتّة .

قلت : هذا كالتشنيع على الأخفش ، ويَعْنى أن القواعدَ لاتنقض بما يمكــن رده إليها بنوعٍ من التأويل ، فإنَّ التأويلَ أولى مِن خرمِ (٣) القاعدةِ وما هو متفق عليه مقطوع بسماعِهِ .

قال رحمه الله تعالى : والمعطوفُ على المبتدأ هو ماوليه وشاركه في الخَبَر وإلّا فالعطفُ على الابتداءِ .

قلت : تقول زيدٌ راغبٌ فيك وعمرو ، فتعطف على الابتداء وخبره محــذوف أي تشركه في الابتداءِ ، وعمرو كذلك ، إلا إنك تحذف خبَره لدلالةِ الأولِ عليه ، فإن كانَ الخبرُ مخالفًا للخَبرِ المذكورِ لم يجُز حذفه ووجَب ذِكْرُه ، وإن عطفت على المبتدأ قلت : زيدٌ وعمرو راغبان فيك لايجوزُ غيرُه .

قال رحمه الله تعالى : وإذا قلت : زيدٌ أكرمت خالدًا وأباه والضمير لزيدٍ جازت المسألةُ مع الواوِ باتفاقٍ وفيها مع الفاءِ وثمّ وأو خلافٌ ، فإنْ قلت وأكرمْت أبــاه لا على إعادةِ الفعْل توكيدًا امتنعت اتفاقًا .

---

(١) انظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣٨٩ وسراج القارىء المبتدى صفحة ٢٧٩ .

(٢) الاية ٣٥ من سورة " المؤمنون " .

(٣) في (ب) نقض .

قلت زيدٌ مبتدأ والجملة بعده خبره والضمير عائد من " أباه " ولاخلاف في جوازه مع الواو لأنها للاجتماع ولايجوزه قوم مع ثم وأو والفاء ؛ لأن هذه للتعقيب أو التراخي فيقدرون معها فعلاً آخر من جنس الأول فيكون أباه مع الفعل المقدر جملة أخرى . فتبقى الجملة الأولى بلاضمير يعود على المبتدأ وذلك لايجوز . فإن

٢١٣ أظهرت الفعل فقلت زيدٌ اكرمتُ خالدا واكرمت / أباه . فإنْ قصدت بذكر الفعل الثاني التأكيد و التكرار صحت المسألة ، وإن لم تقصد التأكيد بل الاستئناف امتنعت المسألة الأولى اتفاقا . لخلو الجملة الواقعة خبرا عن العائد .

قال رحمه الله تعالى : ولك في الضرورة أن تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم على المعطوف عليه مالم يكن المعطوف عليه مبتدأ أو مع العامل فيه في موضع مبتدأ ولم يقع المعطوف قبل العامل في المعطوف عليه . قلت : أجازوا في الشعر قام وزيدٌ عمروٌ أي قام عمرو وزيد وقام ثم زيد عمرو . وكذلك أجازوا زيدٌ وعمرٌو قام بحذف قام من الأول اجتزاء بالثاني . وتقول : زيد ثم عمرو قام . أو زيد فعمرو قام . ويجوز التثنية فتقول : زيد فعمرو قاما . ولاتجوز مع أو لأنها لأحد الشيئين . ومَنْ أجاز لقيت وزيدًا عمرًا لم يجز ذلك في المخفوض . لاتقول مررتُ وزيدٍ بعمرو وتريد مررت بعمرٍو وزيد . لأنه قد قدم المعطوف على العامل . وانما جاز في الضرورة أن تقدم معمولا فيه على معمول فيه والعامل قبلهما . وهذا ليس كذلك . فإنك فصلت بينه وبين ماتعطفه عليه بالباء وهو معنى قوله ولم يقع المعطوف قبل العامل . وأما الذي هو مع العامل فيه في موضع مبتدأ فنحو قولك إن زيدًا وعمرًا قائمان ولايجوز إنّ وعمرًا زيدًا قائمان ويجوز كيف وزيدٌ عمرو؟ وأما قوله مالم يكن المعطوف عليه مبتدأ فذلك نحو أنْ تقول : وزيدٌ عمرو قائمان فهذا لايجوز باتفاق وإن بمنزلة الابتداء فامتنع فيها ماامتنع مع المبتدأ .

وبالجملة لايجوز أن تلي حرف العطف حرفا غيرعامل ؛ لأن الاسم حينئذٍ يكون مبتدأ كقولك : هل وزيد عمرو قائمان ؟ .

٢١٤ قال / رحمه الله تعالى : وإذا قلت : سِرْتُ إلى الغزو بجيشٍ، والحج ركبٍ لم يجز اتفاقا أي الاسمين أوليت حرف العطف لأن المجرور الآخر على كل حالٍ ليس إلى جانب ماعمل فيه .

قلت : مَنْ أَجَازَ العَطف على عاملين لم يجزْ هذه المسألة لأن المجرور الآخر لايكون إلى جانب ماعمل فيه وهو الباء كما ولي في قولك زيدٌ في الدار والبيتِ عمروٌ ، وتقول أمرت لعبدِ الله بدرهمٍ وأخيه بدينارٍ ، فإن أسقطت الباء من دينارٍ لم يجزْ أن تقول : وأخيهِ دينارٍ ولا دينارٍ أخيه ، لأن أخاه ليس إلى جنب ماعمل فيه اللامُ وحرف النسقِ مع دينارٍ فأي الاسمين أوليتَ حرف العطف لم يجزْ ؛ لأن المجرور الآخر يقع أبدًا إلا إلى جانب ماعمل فيه فلم يجزْ ، وقوله اتفاقًا يعني عند مَنْ يجوز العطف على عاملين وعند مَن لايجوّزه .

قال رحمه الله تعالى : وتقولُ لقيت زيدًا وعمرٌو إذا عُرِف المرادُ أي وعمرو كذلك تعني أنه ملقى أيضًا .

قلت : إذا عُلم المحذوفُ ولم يلبس جاز أن تأتي بالمعطوفِ مبتدأ وخبره محذوف ، لأن الأولَ قد دلّ عليهِ فتقول ضربت زيدًا وعمرٌو أي وعمرٌو مضروبٌ ومنه (١)

.... لمْ يدَعْ ∴ مِنَ المَالِ إِلَّا مسْحَتًا أو مجَلَّفُ (٢)

أي ومجلّفٌ كذلك ، وبالجملةِ فالحذفُ لايجوزُ إلَّا إذا كان فيمابقي دليلُ على ماأُلقي .

قال رحمه الله تعالى : وتقولُ هذان مكرمُ زيدًا ومهينُه فلايجوزُ أن تقدم زيدًا على مكرم لانه موضع لايصلحُ فيه فعل لوقلت : هذان يكرم زيدا ومهينه لم يجز .

قلت : هذا لايجوزُ إلا في الاسمِ فلو قلت هذانِ زيدًا مكرم ومُهينُه

---

(١) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٥٥٦ والخصائص ١ : ٩٩ والانصاف صفحة ١١٣ والمحتسب ١ : ١٨ وابن يعيش ١ : ٣١ والخزانة ٢ : ٣٤٧ .

(٢) عجز بيت وكلمة من الصدر والبيت بتمامه :

وعضّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدعْ ∴ مِنَ المَالِ إلَّا مسْحَتًا ومجلَّفُ

والمسحت بوزن اسم المفعول المستأصل الذي فنى كله ولم يبق منه شيء والمجلف هو الذي ذهب اكثره ، وبقي شيء منه يسير والشاهد قوله : أو مجلف ، بالرفع على الاستئناف كأنه قال أو مجلف كذلك .

٣١٥ لم يجز لأن اسم الفاعل / إنما يعمل حيث يصح تقديره بالفعل ولو قدرت هنا فعلاً مكانه لم يجز لأن الإشارة لاتكون إلا للأشخاص والأعيان ، وكذلك لو قلت هذان ضاربٌ زيدًا وتاركه لم يجز أن تقدم مفعول ضاربٍ عليه .

قال رحمه الله تعالى : وقبح أن تعطف على متصل الضمير المرفوع من غير توكيد ولافصلٍ يسد مسد التوكيد ويحسن ذلك مع أدنى فصلٍ كما يحسن مع التوكيد وكذلك جاء فى التنزيل : ما أشركنا ولا آباؤنا (١) .

قلت : تقول قمت أنا وزيد وقام هو وعمرو ، وكذلك لو فصلت بشيء مانحو ماقمت ولا عمرو وقد بينا علة امتناعه فيما تقدم ، وقد بينا جوازه فى الشعر وفى الكلام أيضًا لأنا لما رأيناهم يكتفون بأدنى فصلٍ بعد حرف العطف علمنا أن اشتراط التوكيد من باب الأولى والأجود .

قال : وتقول أقبل إن قيل لك الحقّ والباطل فتنصب الحقّ بأقبل وترفع الباطل عطفًا على الضمير فى قيل .

قلت : إذا أمرته بالحقّ رفعت الباطل أى اقبل الحق إن قيل لك هو والباطل وهذا الكلام مبالغة فى قبول الحقّ .

قال رحمه الله تعالى : ولاتعطف على المضمر المجرور إذا لم تعد الجار مضمرًا البتة ولا ظاهرًا إلا فى ضرورة الشعر ولقراءة من قرأ " تساءلون به والأرحام " (٢) وجه يخرج به عن ذلك .

قلت : هذا مذهب سيبويه (٣) وقد ذكرنا علة امتناعه والكوفيون يجيزونه فى المظهر (٤) ، أما فى المضمر فلايجوز أصلًا ، لأن المضمر المجرور لايكون إلا متصلًا

---

(١) الاية ١٤٨ من سورة الانعام .
(٢) الاية ١ من سورة النساء والنصب قراءة الجمهور .
(٣) جاء فى الكتاب ١ : ٣٩١ ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك مررت بك وزيد .
(٤) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٤٦٣ والتصريح على التوضيح ٢ : ١٥١ وحاشية الصبان ٣ : ١١٤ .

ولايتّصل إِلّا بعامِلِه ، وأما الوجْهُ الذى يخَرَّج عليه قراءة حفْصٍ وقراءة حمْزة والأرحام (١)
فهو إِنه قسم اما على حذْفِ المضافِ أى وربّ الارحامِ أو المقسم به هِىَ الأرحـــــام
٣١٦ تعظيما لهَا / أو على تقْديرِ الباءِ أى وبالأرحامِ فحذف الباءَ لدلالةِ الأولى عليْهـــا
ويقرأ بالنّصْبِ وهو المشهوُ وبالرفع شاذًا أى والأرحامُ مما يجبُ أن يتقوها فحـــذف
الخبر .

٭٭٭

(١) انظر سراج القارئ المبتدئ صفحة ١٨١ .

بَابُ (التَّوكِيد)

التوكيدُ تكرارٌ وإحاطةٌ فتكرارُ اللفظِ أن تعيده على نحو ما تقدّم ويتبع الاسم والفعل والحرف وفي الأخرى ، والتكرير ضربان : لفظيٌّ ومعنويٌّ : فاللفظي أن تعيد المؤكد بلفظه وذلك عامٌ في الثلاثةِ وفي الجُمل .

قلت : يقال تأكيدٌ وتوكيدٌ قال تعالى " ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها " (١) ومعنى الذى يبوّب له في النحو وإلا فأنواعُ التوكيدِ أكثر مما ذكر ، ألا ترى أنه يؤكد بإنّ واللام وبزيادةِ الباء وبالقسم والمفعول المطلقِ فحيث لم يذكر شيئًا من هذه في البابِ دلّ على أن مراده ما ذكرنا ، وقوله تكرارٌ وإحاطةٌ وهم أن الإحاطةَ ليست بتكرارٍ وليس كذلك فإنك إذا قلت قام القومُ كلهم فإن كلهم بمعنى كل القوم ، وهم القوم بأعيانهم فالتكرار لازمٌ في القبيلين فتكونُ القسمة إذًا متداخلة وهو عيبُ القسمة ، وجوابه أنه أراد تكريرًا بدون إحاطةٍ وتكريرًا مع احاطة ، فاختصر وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه وحذف تكرارًا من الثاني لدلالةِ الأول عليه ، وفي بعض النسخ وفائدة تكرير اللفظِ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع أولاً ما ذكره ورفع توهم المخاطب أن المتكلم لم يقصد أولا ما ذكره ثانيًا ، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوّز في كلامه وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام في كلامه موضع الخاص .

قلت/ يجمع الثلاثة أن تقول : الغرض من التوكيد تمكين المعنى عند السامع ٣١٧
أو تقول : الغرضُ نفي احتمالِ التجوز وإثباتِ الحقيقةِ ولذلك يُقال في تعريفه : إنه تابعٌ يُجاء به تثبيتًا لمتبوعه وتقريرًا لمعناه وإزالةً للاتساع ، ولاشك أن التكرير مما يثبت الشيء ولذلك إذا أردنا حفظ شيءٍ أعدناه وكررناه ، وأما أنه يرفع اللهو والتجوز فإنك إذا قلت : جاء القومُ فقد تريد بعضهم وكذلك تقول : وقّع الأمير وأنت تريد كاتبه ، فإذا أكدت زالت هذه الاحتمالات ، وحرر بعضهم عبارةً حسنة في تعريفه فقال : هو ما يُعاد في الذكرِ بدون واسطةِ حرفِ عطفٍ لئلا يذهب بالكلام عن ظاهره ، وإعاده إما بلفظه

---

(١) الاية ٩١ من سورة النحل .

وإما بأحد الألفاظ الموضوعة لذلك . إذ افتكرير اللفظ فى الاسم مثل قوله :

. . . . ∴ . . . . يانصر نصرٌ نصرًا (١)

على رأىٍ وكقوله : (٢)

. . . . ∴ فتلقفها رجلٌ رجلٌ (٣)

زيادة معنى على التوكيد أى التقف كان مفرقًا مرتبًا ، فإن قلت : لم لايكون هذا بدلًا ؟ قلت : لأن الفرض من البدل إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان فينبغى أن يكون اللفظ الثانى مغايرًا للأول حتى يكون مجموع الاسمين وماذكرناه واحد مكرر

ومن أمثلته أيضا : (٤)

. . . . ∴ . . . . أين أين الفرارُ (٥)

وكقوله الآخر : (٦)

. . . . ∴ كم نعمةٍ أسديتها كم كم وكم (٧)

---

(١) سبق شرحه صفحة ٢٥١

(٢) مجهول وانظر حاشية الدمنهور على متن الكافى صفحة ٧٠ .

(٣) عجز بيت وصدره :
. . . . ∴
كرة ضربت بصوالجةٍ

(٤) هو المهلهل بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣١٨ والخصائص ٣ : ٢٢٩ والخزانة ١ : ٣٠٠ .

(٥) قطعة من بيت وهو بتمامه :
يالبكرٍ أنشِروا لى كليبًا ∴ يالبكرٍ أين أين الفرارُ ؟
والشاهد فيه ادخال لام الاستغاثة مفتوحة على بكر للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير ولام الجر تفتح مع الضمائر وقد اتى به الفرق ليكون شاهدا على التوكيد اللفظى بالتكرار .

(٦) مجهول وانظر كتاب الصناعتين صفحة ١٩٩ تحقيق البجاوى وأبو الفضل .

(٧) عجز رجز وصدره :
. . . . ∴
كم نعمةٍ كانت لكم
ويروى عجزه :
. . . . ∴ كم كم وكم كانت وكم

وأما تكريرُ الفِصْل فنحو قَوْل الشَّاعِر : (١)

أَلَا يَا اسْلَمِى ثُمَّ اسْلَمِى ثُمَّتَ اسْلَمِى ∴ .... (٢)

وكذلك تقول : اجلسُوا اجلسُوا ، وأما تكرير الحَرْف فنحو قول حَميد (٣)

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إِنَّهَا ∴ أَخَذَتْ عَلَىَّ مَواثِقًا وعُهُودًا (٤)

قال فى النسخة الأخرى : إِلَّا أنك إذا أردتَ تكريرَ العامِل مما لم يقوا عَلَيْهِ أو الَّذى لاستقلالَ لـه من غيرِ العامِلِ أعدت مايتصل بهِ كما فى قوله تعالى « وأما الَّذِيـن سُعِدُوا فَفِى / الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا » (٥) وفى قولهم : إِنَّ زيدًا إِنَّه منطلِـقٌ . ٢١٨

والمستقل من الحروف غير العاملَ ماأدى مَعْنى الجملة نحو لا وبلى ونعم ، وما استجازوا الوَقْفَ عليهِ من غيرِ العامِلِ قد ومِنَ العامل لما ، وأما تكريرُ الجمـل فنحو كلمات الأذان : اللهُ أكبر اللهُ أكبر .

قال رحمه الله تعالى : وتكريرُ المعْنى : نفسه وعينه ويتبع الاسم المعرفة وقال فى الأُخرى : وفائدة رفع توهم السامع أنَّ المتكلم تجوّز فى كلامِهِ أو ليس على يقينٍ من الاسْمِ المؤكد حِينَ ذكره .

---

(١) هو حميد بن ثور الهلالى وانظر ديوانه صفحة ١٣٣ لعبد العزيز الميمنى والخصائص ٢ : ١٩٦ ، ٢٧٩ وابن يعيش ٣ : ٣٩ .

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه :

.... ∴ ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وإِنْ لَمْ تَكَلَّمِى

والشاهد فيه تكرير الفعل للتوكيد اللفظى .

(٣) قاله جميل بن معمر وانظر ديوانه صفحة ٧٩ وانظر الخزانة ٢ : ٥٣ والهمع ٢ : ١٢٥ والدرر ٢ : ١٦١ وعينى ١٠٢:٢ والتصريح ٢ : ١٢٦ والأشمونى ٤ (٨٠٨) والعينى بالصبان ٣ : ٨٤ .

(٤) والشاهد فيه تكرير الحرف " لا " للتوكيد اللفظى .

(٥) الآية ١٠٨ من سورة هود .

(٦) الآيتان ١٥٥ من سورة النساء و١٣ من سورة المائدة .

قلت: ينبغي أن يقال: إنَّ التوكيد المعنوي على ضربين: لأنه إمَّا أن تكون ألفاظه محصورة أو لا تكون والثاني كثير منه: التوكيد بالمصدر لأنه كالنائب عن إعادة الجملة بلفظها ومنها إنَّ واللام وكل منهما عوض عن ذكر الجملة ثانيا ومنها الحروف المزيدة كالكاف في قوله ليس كمثله شئ وما في قوله تعالى: فبما نقضهم (١)

وأما الذي ألفاظه محصورة فهو التوكيد بالنفس والعين واخواتهما وألفاظه ثمانية: كل وكلا والنفس والعين وأجمع واكتع وأبصع وأبتع ويتفرع منها بحسب أحوال المؤكد تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ألفاظ كثيرة، ثم تغير صورها قد يكون بتغير مضافها فقط مثل كل، وقد يكون بتغير صيغها نحو أجمع وجمعاء وأكتع وكتع إلى غير ذلك، وهي إما أن تفيد الإحاطة والشمول، وإما أن تفيد تمكين المعنى في النفس ورفع التجوز على ما ذكر.

قال ابن السراج: نحو هذا أن تتكلم به عقيب شك منه أو من مخاطبه فتقول: مررت بزيد نفسه كما تقول بزيد لا أشك.

ولابد أن يكون المؤكد معرفة عند البصريين لوجهين: الأول: القياس
على الصفة فإنها متى كانت معرفة كان الموصوف معرفة / والتأكيد هنا معرفة فليكن ٣١٩
مؤكده كذلك. والثاني: أن النكرة لم يثبت لها بعد عند السامع عين حتى تحتمل الحقيقة والمجاز ليرفع الاحتمال بالتوكيد، وأيضا فإنك إذا ذكرت اسم الجنس نحو رجل لم يجز أن تفسره بكتاب أو فرس أو بجنس آخر البتة، أما إذا ذكرت زيدا فلك أن تفسره بالبزاز (٢) والعطار وقد يعبر أيضا عن هذا بأن النكرة شائعة غير معروفة، وما لا يعرف لا فائدة في توكيده وربما قيل النكرة تدل على العموم والتأكيد يخصص فيكون منافيا لها، وأيضا فالمؤكد هو المؤكد في المعنى فيمتنع أن يكون معرفة نكرة في كلام واحد.

---

(١) الايتان ١٥٥ من سورة النساء و١٣ من سورة المائدة.

(٢) البزاز هو بائع الثياب.

والكوفيون (١) يجيزونه فيما كان محدودا كقول الشاعر : (٢)

قد صرّت البكرة يوما أجمعا ∴ .... (٣)

وقال الآخر : (٤)

.... ∴ تحملني الذلفاء حولا أجمعا (٥)

---

(١) انظر هذه المسألة في الانصاف ٢ : ٤٥١ والتوضيح على التصريح ٢ : ١٢٤ ، وشرح الأشموني ٣ : ٧٧ ، ٧٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٤٤ .

(٢) مجهول وانظر الهمع ٢ : ١٢٤ والدرر اللوامع ٢ : ١٥٧ والأشموني ٤٠٧ (٧٩٤) والعيني بالصبان ٣ : ٧٨ والانصاف لابن الانباري صفحة ٤٥٥ وابن يعيش ٣ : ٤٥ والمقرب لابن عصفور صفحة ٥١ والخزانة ١ : ٨٧ / ٢ : ٣٥٧ .

(٣) صدر بيت من الرجز وعجزه :
.... ∴ حتى الضياء بالدجى تقنعا
قال صاحب الدرر (٢ / ١٥٧) وهذا البيت مجهول قائله حتى قال جماعة من البصريين انه مصنوع ، صرت : بالبناء للمجهول شد عليها الصرار وهو خيط يشد خلف الناقة والبكرة : الفتية من الابل أما اذا جعلناها التي يستقى عليها فصرت بمعنى صوتت ومعناه أنهم يمتحون عليها اليوم كله فتتعب وتصوت وأورده الأشموني هكذا :
انا إذا خطافنا تقعقعا ∴ قد صرت البكرة يوما أجمعا
وقال العيني بالصبان (٣ : ٧٨) قائله مجهول وقيل مصنوع لايحتج به والرواية الصحيحة : قد صرت البكرة يوما أجمع بالتنوين أراد يومي أجمع فالألف بدل من ياء الاضافة وشرح البيت فقال : صرت : صوتت والبكرة : البكرة أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله الى آخره حتى تقنع الضوء بالظلام والشاهد في اجمعا حيث احتج به الكوفيون على جواز تأكيد النكرة المحدودة .

(٤) مجهول وانظر الهمع ٢ : ١٢٣ والدرر ٢ : ١٥٦ والأشموني صفحة ٤٠٦ ، ٤٠٧ والعيني بالصبان ٣ : ٧٦ والعقد الفريد ٣ : ٤٦٠ والخزانة ٢ : ٣٥٧ .

(٥) عجز بيت من الرجز وصدره :
يا ليتني كنت صبيا مرضعا ∴ ....
والذلفاء اسم امرأة هنا وأصله وصف مؤنث اذلف من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة واكتع مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول اكتع أي تام وقصته ان اعرابيا نظر الى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي ، فلما بكى قبلته فأنشأ =

قال رحمه الله تعالى : والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، والمتجزئ يكون بحسب العامل والمفعول تقول : رأيت زيدًا كلّه ولا يجوز جاء زيدٌ كلّه ، لأن العامل لايجزئ المفرد وفي الأخرى ؛ وأما الإحاطة فما يفيدها تتبع الاسم المعرفة بشرط أن يقع موقعًا يصلح فيه أن يبدل .

قلت : هذا آخر ماوجدناه من النسخة المتأخرة الكبرى ولعلها تمت وكملت ، وإنما وجب إتباعه للمعرفة لما ذكرنا ، وإنما شرط أن يكون متجزئًا لأن الشمول والإحاطة تقتضي تعددًا ، إما في الأجزاء أو الجزئيات ، إلا أن الاجتماع لايكون إلا بعد سبق الافتراق ، والكلية ترجع إلى معنى الجمعية ، ثم اعتبار التجزؤ قد يكون راجعًا إلى اللفظ بأن يكون موضوعًا لأشياء مجتمعة كالقوم والناس ، وقد يكون راجعًا إلى العامل بأن يكون متناول بعضًا دون بعض فتقول اشتريت العبد كله ولا تقول : جاءني زيدٌ
٢٢٠ كله ، وكذلك إذا قلت قام زيدٌ فزيد لايتجزأ في القيام / فلايتبعه توكيد الإحاطة ، فإن قلت : رأيت زيدًا ، فزيد يتجزأ في الرؤية فيتبعه توكيد الإحاطة .

قال رحمه الله تعالى : وللواحد المذكر منها كله الى أبتع .

قلت : الذى بين كل وأبتع : أجمع ـ أكتع ـ أبصع ـ إلا أن أجمع منها ليست تابعة ولابد بل قد تنفرد مثل كل والبواقي توابع على ماشى عليه ، وعن ابن كيسان : تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع[(١)] وسمع أجمع أكتع وجمع بصع وجمع بتع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم جاء القوم أكتعون[(٢)]

قال رحمه الله تعالى : وللاثنين كلاهما فحسب .

= يقول هذا البيت وحده :
إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا ∴ إذا بكيت قبلتني أربعا
والشاهد فيه " اكتعا " حيث احتج به الكوفيون على جواز تأكيد النكرة المحدودة .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٥٢٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٤٦ والرضي في شرح الكافية باب التوكيد ١ : ٣٣٦ .

(٢) انظر المفصل صفحة ١١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٤٦ .

قلتُ : هَذا مذهَبُ البصريين وهُو أن المثنَّى لايؤكد بَعْد النفسِ والعَيْنِ إلا بِكلا فى المذكر وكلتا فى المؤنثِ .

قال الزجاج : استغنت العربُ بكليهما عَنْ أجْمَعَيْنِ " بكلناهما " عَن جمعا وين ومابعدهما كما استغنوا عن وَذر بتَرك .

والكوفيون يُجيزون كلاهُما أجمعان أبصَعان ابتعانِ ، وأجازَ الكسائى : رأيت الزيديْنِ أجمعَيْنِ ، ورأيت جاريتَيك جَمعا وين ، قال النحاس : وهَذا خطأ عند البصريين ، لأن العرَب لاتستعملُ فى هَذا إلا كليهما وكلتيهما ولايقالَ رأيتُ زيدًا أجمع ، لأن أجمع لايؤكد به إلا مايجوز تفريقهُ .

وأحَسنُ من هذا أن يقال : لم يؤكد بغير كِلا ، لأ نَ المثنَّى نصٌ فى كميته بخلافِ الجموع فإذا أكد بِكلا ازدادَ نصا ولم يحتج بعده إلى لفظٍ آخر ، إذ الاحتمالُ قد زَال ، وإذا أكد المثنَّى بالنفسِ والعَيْنِ جمع فقيل جائنى الزيدَان أنفسُهما أعينُهُما على حد فقد صغت قلوبكما .

قال ابنُ كيسان : ومِنَ العرب من يخرج الكلامَ على صحةِ المعْنى واللفظ فيثنى مثل هَذا فيقول جائنى أخَواك نَفسا(١) هُما قال : (٢)

فتجاذبا نَفسيهما بنوافِذ .:. .... (٣)

٣٢١ / والأول أفشى فى اللفظ يعنى الافراد أو الجمع .

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢ : ١٢١ ورضى الدين فى شرح الكافية باب التوكيد ١ : ٣٣٤ .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلى وانظر ديوان الهذليين ١ : ٢٠ وأمالى ابن الشجرى ١ : ١٢ والهمع ١ : ٥١ والدرر ١ : ٢٧ والمفضليات للضبى صفحة ٤٢٩ .

(٣) صدر بيت وعجزه : كنوافذ العُبطِ التى لاترقع .:. ....

ويروى فتخالسا بدلا من فتجاذبا والبيت من قصيدة أولها :

أمِنَ المنُونِ وريبهِ تتوجَّع .:. والدهر ليس بمعتبٍ من يجزع

والنوافذ جمع نافذة وهى الطعنة تنفذ حتى يكون لها رأسان والعبط جمع عبيط وأصل العبط هو شق الجلد الصحيح ونحر الصحيح من غير علة ومرض .

وقال بعض المتأخرين : التأكيد بكلا وكلتا مطلقا لايجوز إلا فيما لاثنين مختلفين فأما قوله تعالى : لاتتخذوا إلهين اثنين [١] فإنه تعالى أراد إبطال التثنية رأسا فكأنه قال إلهين مختلفين أو متفقين ، ولانقول اختصما كلاهما ، لأنه قد علم أن المخاصمة لاتكون إلا من اثنين .

قال رحمه الله تعالى : وللجميع بشرط العقل كلهم إلى أبتعين .

قلت : الذى بينهما : أجمعون أكتعون أبصعون والجمع كالإفراد فيما هو منها تابع وغير تابع ، وإنما شرط العقل ، لأن فيها ماهو مجموع بالواو والنون وهو جمع مختص بمن يعقل .

قال رحمه الله تعالى : وللواحدة كلها إلى بتعاء .

قلت : تقول رأيت دارك كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ولا تصرف للتأنيث ولزومه .

قال رحمه الله تعالى : وللاثنتين كلتاهما فحسب .

قلت : أصل كلتا كلوى فأبدل من واوها التاء وألفها [٢] للتأنيث .

وزعم الجرمى أن وزنها فعتل وأن التاء للتأنيث [٣] ، وهو فاسد ، فإن تاء التأنيث لاتقع حشوا ، وقوله فحسب أى لايقال جمعا وان ولاغيره من ألفاظ التوكيد عند البصريين ، وأجازه الكوفيون إلى أكتعين .

قال الشلوبينى : ماتصرف فى هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين وإنما هو فيه على رأى البغداديين والنهاية عند البصريين بصع [٤] وماتصرف منه ولايحفظون بتع وماتصرف منه ، وهذا يدل على قلته ، وكان حقه أن يعتمد على مذهب البصريين ، ولايذكر ماذكره البغداديون ، إلا أنه والله أعلم لم يشعر بهذا الذى ذكرناه من قلته

---

(١) الاية ٥١ من سورة النحل .

(٢) فى (ب) والياء للتأنيث .

(٣) انظر الخصائص ١ : ٢٠٣ وسر صناعة الاعراب ١ : ١٦٨ والأمالى الشجرية ٢ : ٧١ وهمع الهوامع ١ : ٤١ .

(٤) انظر الرضى فى الكافية باب التوكيد ١ : ٣٣٦ .

٣٢٢ وأنّ بضع هو النهاية في الأكثر ، ورأى ان هؤلاء // جعلوا النهاية في بضع والآخــــرون جعلوا النهاية في بتع فأخذ بالزائد ، لأن الحافظ للزائد حجته راجحةٌ على غيره ، وهذا كما قال ، إلا أن البصريين بجملتهم لايحفظونه فدل على قلّته وأن النهاية عند غيره في المشهور أبضع (١) .

قال رحمه الله تعالى : وللجميع كلهن إلى بتع .

قلت : تقول مررت بالهندات كلهن جمع كُتع بُصع بُتع فلاتصرف هذه للعدل والتعريف ، واختلف عما عُدلت عنه فقيــل عن جمعاوات وقيل عن جماعى وقيل منعت الصرف لتكرير العدل ، وهو العدل عن الألف واللام وعن فُعْل إذ جمع فَعْلاء فُعْــل نحو حمراء وحُمْر .

قال رحمه الله تعالى : وإن ثنيت كان لفظ ماتجريه على جماعة المؤنث مــن الإحاطة كلفظ ماتجريه على الواحد منه .

قلت : الذي يجري على الواحد كلها إلى بتعاء فتقول : رأيت الهـــندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ويكون حملاً على معنى الجماعة وينبغي على قيـاس هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل جائني الرجال كلها جمعاء كتعـــاء بصعاء على معنى الجماعة أيضًا وعلى هذا قول حسان : (٢)

وَقَالَ اللهُ قَدْ سَيَّرْتُ جُنْدًا ∴ هُمُ الأَنصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ (٣)

فقال عُرضتها ولم يقل عرضتهم ، إلا أن هذا لايكون إلا في جمع التكسير من جمـــع المذكر العاقل ولايكون في جمع السلامة على أصح المذهبين فلايقال جائني الزيدون

---

(١) انظر الشرح الصغير لوحة رقم ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٣ تحقيق محمد عزت نصر .

(٣) من قصيدة قيلت قبيل فتح مكة تهديدا ووعيدا .

٣٢٢ وأنّ بُضَع هو النهاية في الأكثر، ورأى ان هؤلاء// جعلوا النهاية في بضع والآخرون جَعلوا النهايةَ في بتع فأخذ بالزائد ، لأن الحافظ للزائد حجتُه راجحةٌ على غيرِه ، وهذا كما قال ، إلا أن البصريين بجملتِهم لايحفظونه فدل على قلتِه وأن النهايةَ عند غيره في المشهورِ أبْصَع (١) .

قال رَحِمه الله تعالى : وللجَميع كلهن إلى بُتَع .

قلت : تقول مررت بالهندات كلهن جمع كُتَع بُصَع بتع فلاتصرف هذه للعَدْلِ والتعريفِ ، واختلف عما عُدِلت عنه فقيل عن جمعاواتٍ وقيل عن جماعى وقيل منعت الصرف لتكريرِ العَدْل ، وهو العدل عن الألِفِ واللام وعن فُعْل إذ جمع فَعْلاء فُعْل نحو حَمْراء وحُمْر .

قال رحمه الله تعالى : وإن ثنيت كان لفظ ماتجريه على جماعةِ المؤنث من الإحاطة كلفظِ ماتجريه على الواحد منه .

قلت : الّذى يَجْرى على الواحِد كلها إلى بَتْعاء فتقول : رأيتُ الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ويكون حملاً على معنى الجماعةِ وينبغى على قياسِ هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل جاءنى الرجالُ كلها جمعاء كتعاء بصعاء على معنى الجماعة أيضا وعلى هذا قول حسان : (٢)

وَقال اللهُ قَدْ سَيرْتُ جُنْدًا ∴ هُم الأنصارُ عُرضتُها اللِّقاءُ (٣)

فقال عُرضتُها ولم يقل عرضتُهم ، إلا أن هذا لايكونُ إلا في جمع التكسيرِ مِن جمع المذكرِ العاقلِ ولايكونُ في جمعِ السّلامةِ على أصحِّ المذهبيْنِ فلايُقال جاءنى الزيدُون

---

(١) انظر الشرح الصغير لوحة رقم ٧٩، ٨٠ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٣ تحقيق محمد عزت نصر .

(٣) من قصيدة قيلت قبيل فتح مكة تهديدا ووعيدا .

كلها إلى آخرها ، وقد ذكرنا الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة فى باب الفاعل وهذا البحث يلتفت إلى ذلك وأنه هل يقال جاءنى الرجال كلهن إلى بتع ؟ فيجرى على جماعة المذكر مايجرى على جماعة المؤنث ؟ ينبغى أن يجوز على تأويل الجماعات ولجرير (١) .

٣٢٢ /

أقبلن من شهلان أو وادى خيم ∴ على قلاص مثل خيطان السلم (٢)

ولاينبغى أن يتبع لفظ المفرد المؤنث جمع المذكر العاقل إلا بشرط أن يكون الجمع مكسرا على مامر ، وهذا بخلاف جمع المذكر العاقل فى جواز الوجهين فى هذا النوع على الإطلاق ، لأنه لايجمع شئ منه جمع السلامة إنما يجمع جمع التكسير ، وهو فى جمع المذكر العاقل على التفصيل المتقدم .

قال رحمه الله تعالى : وحكم جمع المذكر غير العاقل كحكم جمع المؤنث .

قلت : هذا ينظر فيه أيضا إلى الجماعة كقولك مررت بقصورك كلها جمعاء إلى بتعاء ، وقوله كحكم جمع المؤنث يعنى فى جواز الوجهين المذكورين .

وأما معانى هذه الألفاظ واشتقاقها فإن كلا وكلتا من معنى الكلية وهى الإحاطة ومنه الإكليل لإحاطته بالجبين وتكلله إذا أحاط به ومنه الكلالة لإحاطتها بالوالد والولد والكلة الستر المحيط وأجمع وأخواته من معنى الجمع ، ولهذا قال الزجاج : إن كلهم فى الآية (٣) تفيد الإحاطة وأجمعون يفيد الاجتماع (٤)

وليس أجمع مذكر جمعاء على حد أحمر وحمراء ، بل هما لفظان اتفق لفظاهما كما اتفق لفظ سلمان وسلمى على حد عطشان وعطشى وأجمعون يختص بالمذكرين

---

(١) وانظر الكامل للمبرد صفحة ٣٠١ ، ٥٤٥ والخزانة ٢ : ٣٥٥ وديوانه صفحة ٥٢٠ .

(٢) رجز وقد ورد فى ديوانه برواية مختلفة .

(٣) يشير الى قوله تعالى : فسجد الملائكة كلهم أجمعون (الاية ٣٠ من سورة الحجر والاية ٧٢ من سورة ص) .

(٤) ورد فى شرح الكافية للرضى باب التوكيد ١ : ٣٣٧ وقال المبرد والزجاج فى قوله تعالى : فسجد الملائكة كلهم أجمعون ، أن كلهم دل على الاحاطة وأجمعون على أن السجود منهم فى حالة واحدة .

العَاقلين لأنهُ على لفظِ جَمع السَّلامَةِ وليس فى الحقيقةِ جمع أجْمع وإلا لتنكر بالجَمْع بَلْ هَو لفظُ مرتَجلُ لهذا المعْنى ،وقيل إنَّ تعريفَه بالإضافةِ المعْنَوية(١) ، فإنّ الأصْلَ أجمعهم فقطع عَن الإضافة مثل كُلّ وبَعْض وهو قول سِيبويه ،وقيل هو معْدولٌ عن
٣٢٤ الأجْمَعين كما أن أمسِ معدُولٌ عن الأمسِ ،وأما جُمع وأجمع فتعريفهما / بالعلميةِ وقيلَ بالإضافةِ المقدرةِ كما قيل فى أجْمَعِين وقيل الواو والنون فى " أجْمَعُون " أقيما مقام الضمير المضافِ إليه ،لأن جَمْع أفعل على لفظ صيغةِ التفْضيلِ ، ومن شَرْطِ أفعَلِ التفضيل أن يكون بعض مايُضاف إليه ،فعدل مِن الإضافة إلى الجَمْع بالواوِ والنُّونِ ليفيد الشمول ،وجمع يؤكد به من يَعْقل وما لايَعْقِل مِن المؤنثِ المجموعِ وقيلَ هُوَ جَمْع جَمْعَاء ،وأجْمَعُون جَمْع أجْمع وهو بَعيدٌ .

واكتع وأبصع مَعْناهما الزيادة فى التوكيدِ ، وقيل هُما إتباعَانِ مثل عَطْشان نَطْشان وحسن بسن(٢) واكتع بمعْنى أجْمع مِن اكتَعت الجلدَةُ إذا انقبَضَتْ أو من قولهم أتى عليه كتيعٌ وكان القِياسُ أجمعه واكتعه بالتاء ، إلا أنه لم يأت مؤنثٌ على هذا الوزنِ فى كلامهم ،فأخرت الهمزةُ وزيدَت الألفُ فقيل جَمْعاء وأبتعُون مِن البتْع وهو طول العُنقِ مع شِدَةٍ والمَعْنى الَّذى يَجْمعُهما هُو الوكادة .

وأبصَعُون من قولهم : إلى متى تكْرَعُ ولاتبْصَع أى تروى كما يقال ريّان مِن العِلْم ،وأبضعون أيضا بالضاد المعجمة وهو العَرق السائل ولايَسيل حَتَّى يجتمع .

وقال ابنُ الأعرابى : هو بالصَّادِ المهملة ،وهذه كلها إتباعاتٌ لأجمعين فلاتقع إلابعْده ،وقد سمع مِن العرب جَاءنى القَوْمُ اكتعُون ، وسُمِعَ منهم أيضًا أجْمع أبْصع وجَمع بُصع كُتع وجُمع بُصع .

قال ابنُ برهان : إذا قلْتَ جَاءنى القوْمُ كلُّهم أجْمَعُون ، فكلهم تأكيدٌ للقومِ وأجْمَعون تأكيدٌ لكلهم دون الأول ،وكذلك اكتعُون تأكيد أجمعون ، فيجب أن يقع بعده ، إلا أن اكتعين لايصح أنْ يتقدَّم على أجْمَعين ،لأن النَّص لايصْرف عنه

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٣ : ٧٧ وابن يعيش ٣ : ٤٥ ، ٦٦ .

(٢) يقال هو حسن بسن على الاتباع. وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٧ .

إلا بدليل ، ولم يرد عن العرب اكتع إلا بعد تأكيد . روى سيبويه قول الشاعر : (١)

٣٢٥ / .... ∴ وسائره بادٍ إلى الشمس أجمع (٢)

ورواه الأخفش، أكتع (٣) .

والصحيح أن هذه التوكيدات للاول ، لأنها كالصفات المكررة ، والمعروف تقديم كل على أجمع ، لأنه أوسع مجالاً منه ، ويتقدم أجمع على الباقية لأن معناه أظهر من معانيها .

وألفاظ التوكيد لايجوز عطف بعضها على بعض بالحرف فيحصل الفصل بالحرف بين المؤكد والمؤكد ، ولما فيه أيضًا من عطف الشيء على نفسه ، ويقبح أن تؤكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس، من غير واسطة بينهما كقولك قمت نفسك لأن النفس لم تتمكن في التوكيد ، إذ هي اسم تليها العوامل تقول : ذهبت نفسه ، فإن قلت : قمت أنت نفسك حسن حينئذ كما في العطف ، لأن المنفصل كالاسم الظاهر ، والضمير المتصل يؤكد بالمنفصل ولايقبح ذلك في المنصوب والمجرور لأن الفعل لايغير بسببهما .

∴ ∴

---

(١) مجهول وهو من الخمسين لسيبويه ١ : ٩٢ وانظر الهمع ٢ : ١٢٣ والدرر ٢ : ١٥٦ وأمالي المرتضى ١ : ٢١٦ .

(٢) عجز بيت وصدره :
ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه ∴ ....
وصف الشاعر هاجرة قد الجأت الثيران الى كنسها فترى الثور مدخلا لرأسه في كناسه لما يجد من شدة الحر وسائره باد الى الشمس . ورواه الهمع الى الشمس اكتع وكذا صاحب الدرر اعتمادا على قول الأخفش، والشاهد فيه جواز ورود أجمع دون أن يأتي قبلها اكتع .

(٣) انظر اللمع لابن برهان ٨١ أ والرضى في الكافية باب التوكيد ١ : ٣٣٧ ويس على التصريح ٢ : ١٢٤ .

بَابُ (البـدل) (١)

بدل الشيء مِن الشيء إذا كان إيَّاه ففيه بالنسبةِ إلى التعريفِ والتنكير أربع مسائل .

قلت : البدَل في اللغةِ هو العِوض ، تقول : خُذ هَذا بدلًا مِن هذا أي عِوَضًا منه ، وربما فرق النحاة بيْن البدَل والعِوض في بابِ التصريفِ وسنذكر الفرق بيْنهما هناك إن شاء الله تعالَى .

واعلمْ أن البدَل هنا هو أحد التوابعِ الخمسةِ ، وكثيرًا مايشتبه به عطف البيان والتوكيدُ اللفظيّ ، وقد أشرْنا إلى الفرقِ ، والغرض من البدَل إعلام السَّامِع بمجْموعِ الاسمين اللّذَيْنِ للذاتِ الواحِدةِ احتياطًا في البَيانِ ؛ لأنه إنْ فهِمت الذات مِن الأول جرى الثاني مجرى التوكيدِ والتقوية للأول ، وإلا فهمت من الآخر أو مِن المجْموعِ هذا في / بدلِ الكل مِن الكلِ أما الغرضُ مِنْ بدل البعضِ من الكلِ فتخصيص ماجرى عاما ، فيحصُل من ذكر الشيءِ مرتين عمومًا وخصوصًا بيانٌ وتوكيدٌ ، والغرضُ من بدلِ الاشتمالِ الإيضاح والبيان بذكر الذاتِ وماتشْتمل عليه ، ويعتبر البدلُ بأن يوضع مكان المبدلِ منه ، فإنْ صَح ذلك فهُو المرادَ وإلا فليكنْ غير البدَل ، وأقرب مايقال في تعريفِه : إنه تابعٌ قُصد بذكرِه بيان المتبوع على وجه التمهيدِ والتوطئةِ .

٣٢٦

وأقسامه أربعةٌ في العربيةِ ، والقسمة العقلية توجب أكثر من ذلك ؛ لأن مدْلول البدل والمبدل إما أن يتّحِدا أو ليس ، فإنْ كان الأولُ فهو بدَل الشيء مِن الشيء وهما لعينٍ واحِدةٍ ، والثاني إما أن يكون البدلُ بعْضَ مدلول المبدل منه أو ليس ، الأول هو بدل البعض والثاني فإما أن يكون بين الأول والثاني ملابسة تؤول إلى الوصفيةِ أو ليس ، والأول هو بدل الاشتمالِ والثاني هو بدل الغلط ، فهذه الأربعة هي المستعملة في العربيةِ ، وأما الذي خرج عن القسمةِ فبدل الكل من البعضِ وبدل البعض من البعضِ ، وقد أثبتَ بعضُهم الأول ومثله بقوله : نظرْتُ إلى القمرِ فلكه ، وهو في الحقيقةِ راجع إلى بدَلِ الاشتمال ، وأما بدل البعضِ مِن البعضِ فراجع

---

(١) سيبويه ١ : ٢١٠ .

إلى بدل المَيْن مِن المَيْنِ إنْ كَانَ مقْصودًا وإلا فهو بدل الغلط ، وذكر بعضهم الاضراب أخذًا من تمثيل سيبويه بقوله تعالى : قُتل أصحابُ الأخدودِ النار ذاتِ الوقود (١) وهذا مِن بدل الاشتمال أيضًا أو مِن عطف البيانِ ،وزادوا أيضًا قسمًا آخر ولقبوه بالبداء وسيذكره المصنف ،وبعضهم يحصر الإبدال في ثلاثة : بدل المِثل مِن المِثل وبدل الاشتمال
٣٢٧ وينقسم إلى بدل البعضِ من الكل ،حيث رأى أن الكلَّ يشتمِل / على البعضِ وإلى مايكون غير ذاتِ الأول لكنه يكون ملتبسًا بالأول يُفيد مايُفيده التمييز عن الجملةِ ،فإنك إذا قلت أعجبنى زيدٌ علمه فكأنك قلت أعجبنى زيدٌ علمًا ،ولم يشترط فى البدلِ مااشتُرط فى غيرِهِ مِن المطابقة تعريفًا وتنكيرًا ، لأنه هو الأصل المعتمدُ بالحديث ،فكأنه مُستقل غير تابع ولهذا قِيل إنه فى التقديرِ مِن جُملةٍ أخرى ،وانما يذكر الأول كالتوطئةِ والبساطِ لـه ، ولهذا أيضًا يُعاد معه العامل لفظًا أو تقديرًا ، ولما لم يشترط التطابق تعريفًا وتنكيرًا يأتى فيه أربع مسائل : معرفة عن معرفة ومثاله قوله تعالى : اهْدِنا الصِّراطَ المستقيم صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم (٢) ، ونكرة من نكرة بشرط أن توصف الثانية كقوله تعالــى : فِى فِئتيْنِ التقتا فِئةٌ تُقاتِلُ فى سبيلِ اللهِ وأخرى كافِرةٌ (٣) ، فِيمَنْ قرأ بالجرِّ (٤) ومنــه قول الشاعر : (٥)

وكنتُ كذِى رِجْلَيْنِ : رجلٍ صَحِيحةٍ .. ورِجْلٍ رمَى فيها الزمانُ فشُلَّتِ (٦)

---

(١) الاية ٤ من سورة البروج .
(٢) الايتان ٦، ٧ من فاتحة الكتاب.
(٣) الاية ١٣ من سورة الاعراف .
(٤) وهى قراءة مجاهد والحسن والزهرى وحميد . تفسير أبى حيان ٢ : ٣٩٣ ، أو على البدل وهى قراءة ابى جعفر (فضلاء البشر صفحة ١٧١) .
(٥) هو لكثير عزة وانظر ديوانه ١ : ٤٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢١٥ والمقتضب ٤ : ٢٩٠ والجمل للزجاجى صفحة ٣٦ وابن يعيش ٣ : ٦٨ والخزانــة ٢ : ٣٧٦ والعينى ٤ : ٢٠٤ .
(٦) والشاعر هنا يتمنى أن يصاب بشلل يقعده عن الحركة ليظل بجوار حبيبته لايفارقها والشاهد فيه كما فى الاية السابقة " رجل " .

ونكرة مِن مَعْرفةٍ بشرطِ أن تُوصَفَ الثانيةُ كقوله تعالى : لنسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، ناصِيَةٍ كاذبةٍ [١] ، والعكس كقوله تعالى : "وانَّك لتهْدِى إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ ، صِراطِ اللَّهِ " [٢]

قال رحمهُ الله تعالى : والنسبةِ إلى الإظهارِ والاضمارِ أربعةٌ .

قلت : وذلك أن يبدل مظهرًا من مظهر وقد سبق مثاله ، ومضمرٌ من مضمرٍ كقولك : ضربته إيَّاه ، ومظهرٌ من مضمَرٍ كقولك ضربتُه الكريمَ ، أو بالعكس كقولك : ضربت زيدًا إيَّاهُ .

قال رحمه الله تعالى : وإنْ كان بعضه فكذلك ، وإنْ كانَ ممَّا يشْتَمِلُ عليه الأول فكذلك ، إلَّا أن بدل المضمرِ من المضمرِ والمضمر من المظهر في هذين القسمين بتكلف .

قلت : أما بدل البعض من الكل بالنسبةِ إلى التعريفِ / والتنكيرِ فأربع مسائل ٣٢٨
الأُول : بدل معرفةٌ من معرفةٍ نحو أكلت الرغيفَ ثُلثَه ، الثانية بدل نكرةٍ من نكرةٍ نحو أكلتُ رغيفًا ثلثًا مِنْه [٣] ، وأما بالنسبةِ إلى الإظهارِ والإضمار فأربع أيضًا : الأولى بدل مضمر من مضمرٍ نحو ثلث الرغيفِ أكلتُه إياه ، الثانية بدل مضمرٍ من مظهرٍ نحو ثلث الرغيف أكلتُ الرغيفَ إياه الثالثه : بدل ظاهرٍ من مضمرٍ نحو الرغيف أكلته ثُلثه الرابعة : بدل ظاهرٍ من ظاهرٍ وهو ماتقدم في مسائل التعريفِ والتنكيرِ ، ووجه التكلفِ في هذا أن أحدَ الضميرَيْنِ مكرُّر مستغنى عنه في قولك : ثلث الرغيف أكلتُه إياه فإنك لو قلتَ : ثلث الرغيف أكلته أفادَ هذا المعْنى ، وأما التكلف الذى في بدل المضمر فهو إعادة الظاهرِ بلفظِه في جُملةٍ واحدةٍ في قولك : ثلث الرغيف أكلتُ الرغيفَ إياه ، فإنَّ قياس الكلام أن يقال : ثلث الرغيف أكلته أو ثلث الرغيف اياه أكلت .

وأما مسائل بدل الاشتمالِ فمسائل التعريفِ والتنكيرِ أربعٌ الأولى : معرفةٌ من معرفةٍ نحو أعجبتنى الجارية حسنُها . الثانية نكرة من نكرة نحو اعجبتنى جاريةٌ

---

(١) الاية ١٦ من سورة العلق .
(٢) الايتان ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .
(٣) يلاحظ أن اللورقى في بدل البعض من الكل لم يمثل لبدل النكرة من المعرفة أو العكس والامثلة واضحة .

ونكرة مِن معرفةٍ بشرطِ أن توصف الثانية كقوله تعالى : لنسفعًا بالناصيةِ ، ناصيةٍ كاذبةٍ [1] ، وبالعكس كقوله تعالى : وإنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيم ، صراطِ اللهِ " [2]

قال رحمه الله تعالى : وبالنسبةِ إلى الإظهارِ والاضمار أربعة .

قلت : وذلك أن يبدل مظهرا من مظهر وقد سبق مثاله ، ومضمر من مضمر كقولك : ضربته إياه ، ومظهر من مضمرٍ كقولك ضربته الكريم ، أو بالعكس كقولك : ضربت زيدا إياه .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان بعضه فكذلك ، وإن كان مما يشتمل عليه الأول فكذلك ، إلا أن بدل المضمرِ من المضمرِ والمضمر من المظهر فى هذين القسمين بتكلف .

٣٢٨ قلت : أما بدل البعض من الكل بالنسبةِ إلى التعريفِ / والتنكيرِ فأربع مسائل الأول : بدل معرفة من معرفةٍ نحو أكلت الرغيفَ ثلثه ، الثانية بدل نكرةٍ من نكرةٍ نحو أكلت رغيفا ثلثا منه [3] ، وأما بالنسبةِ إلى الإظهارِ والإضمار فأربع أيضا : الأولى بدل مضمر من مضمرٍ نحو ثلث الرغيفِ أكلته إياه ، الثانية بدل مضمرٍ من مظهرٍ نحو ثلث الرغيف أكلتُ الرغيفَ إياه الثالثه : بدل ظاهرٍ من مضمرٍ نحو الرغيف أكلته ثلثه الرابعة : بدل ظاهرٍ من ظاهرٍ وهو ماتقدم فى مسائل التعريفِ والتنكيرِ ، ووجه التكلفِ فى هذا أن أحدَ الضميرين مكررٌ مستغنى عنه فى قولك : ثلث الرغيف أكلته إياه فإنك لو قلتَ : ثلث الرغيف أكلته أفادَ هذا المعنى ، وأما التكلف الذى فى بدل المضمر فهو إعادة الظاهرِ بلفظِه فى جُملةٍ واحدةٍ فى قولك : ثلث الرغيف أكلتُ الرغيفَ إياه ، فإنَّ قياس الكلام أن يقال : ثلث الرغيف أكلته أو ثلث الرغيف اياه أكلت .

وأما مسائل بدل الاشتمالِ فمسائل التعريفِ والتنكيرِ أربعٌ الأولى : معرفةٌ من معرفةٍ نحو أعجبتنى الجاريةُ حسنُها . الثانية نكرة من نكرة نحو اعجبتنى جاريةٌ

---

(١) الاية ١٦ من سورة العلق .

(٢) الايتان ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

(٣) يلاحظ أن اللورقى فى بدل البعض من الكل لم يمثل لبدل النكرة من المعرفة أو العكس والامثلة واضحة .

حُسْنٌ لها ، الثالثة : نكرةٌ من معرفةٍ نحو أعجبتني الجاريةُ حسنٌ لها ، الرابعة : معرفةٌ من نكرةٍ نحو أعجبتني جاريةٌ حُسْنُها .

ومسائل الإظهارِ والإضمارِ أربعٌ أيضًا : الأولى : مُضْمَرٌ من مضمرٍ [1] كقولك حُسْنُ الجاريةِ عجبتُ مِنْها منه ، وإعادةُ العاملِ مَعَ البدلِ سائغٌ لاسيّما الجار فإنّه جاء كثيرًا ، الثانية : مضمرٌ من مظهرٍ مثاله : حُسْنُ الجاريةِ عجبتُ مِنَ الجاريةِ منه ، الثالثة : مظهرٌ من مضمرٍ نحو الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْها حُسْنِها ، الرابعة : مظهرٌ من مظهرٍ وقد مرّ تمثيلُه في مسائلِ التعريفِ والتنكيرِ وفيه أيضًا مِنَ التكلّفِ ما ذكرنا في بَدَلِ البعضِ .

٣٣١ واعلم أنهم قد منعوا / بَدَلَ المظهرِ من ضميرِ المتكلمِ والمخاطبِ ، لكن في بدلِ الشيءِ من الشيءِ وهُما لعينٍ واحدةٍ وأمّا في بدلِ البعضِ فجائزٌ لما يفيده من البعضيةِ ، وكذلك في بدلِ الاشتمالِ ، لأنّه يفيد معنًى غيرَ الأولِ ، كما جاز إبدالُ النكرةِ الموصوفةِ من المعرفةِ لإفادته معنًى زائدًا بالوصفِ حتى لو لم توصَفْ لما جاز إبدالها مِنَ المعرفةِ لعدمِ الفائدةِ ، ومثال بدل المظهرِ من مضمرِ المتكلم قول الشاعر : [2]

أوعَدَني بالسِّجْنِ والأداهِمِ ∴ رِجْلي فرِجْلي شَثْنَةُ المَناسِمِ [3]

---

(١) في الأصل مظهر .

(٢) هو العديل بن الفرخ وانظر ابن يعيش ٣ : ٧٠ والخزانة ٢ : ٣٦٦ وشرح الشذور ٥٢٤ (٢٣٢) والهمع ٢ : ١٢٧ والدرر ٢ : ١٦٤ والأشموني ٤٢٩ (٨٥٨) والتصريح ٢ : ١٦٠ والعيني بالصبان ٣ : ١٢٩ (٦٦٦) .

(٣) رجز والمناسبة : هدد الحجاج بن يوسف الثقفي العديل بن الفرخ فهرب الى قيصر الروم ولما علم الحجاج بذلك كتب الى قيصر لتبعثن به أو لأجهزن جيلا أولها عندك وآخرها عندي فبعث اليه به ولما مثل بين يديه وقف على حقيقة أمره فعفا عنه والشثنة : الغليظة الخشنة والمناسم : جمع منسم كمجلس وهو طرف خف البعير واستعاره لأسفل رجله والأداهم : جمع أدهم وهو القيد والشاهد فيه قوله : أوعدني .. رجلي حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلي من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم وهو بدل بعض من كل .

فأبدل رجلى مِن الياءِ فى أوعدنى وهو مِن بَدلِ البعضِ ومثال بدلِ الاشتمالِ فى هذا قول الشاعر : (١)

ذَرينى إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا .·. وماألفيتنى حِلمى مُضاعا (٢)

فأبدلَ حِلمى مِن الضميرِ المفعول فى ألفيتنى .

وقد أجاز الأخفش بدلَ الظاهرِ من المضمرين المذكورين فى بدلِ الكلِ مِن الكلِ مستدلًا بقوله تعالى : لَيجمعنكم إلى يومِ القيامةِ لاريبَ فيهِ الذينَ خسروا أنفسَهم " (٣) فجعلَ الذين بدلًا مِن الكافِ والميم (٤) ، ولادلالة قاطعة فيه ؛ لاحتمال أن يكونَ الذينَ مستأنفًا او منصوبًا بإضمار أعنى ، ولئن سلّمنا أنه بدل لكنهُ من بدلِ البعضِ من الكلِ ، لأن الذينَ خسروا بعضُ المجموعين إلى يومِ القيامةِ وممايدل على امتناع بدل الظاهرِ من المضمرين ، أنه إذا أبدل منهما جاز أن يحلَ محلهما على ماهو غيره البدل فكنتَ تقول فى قولك قمتُ زيدٌ إذا كان زيدٌ بدلًا من التاءِ قام زيدٌ وهذا لايجوز البتة لمافيهِ مِن الإلباسِ باخبارك عن نفسك بالإخبارِ عن غيرِك .

قال رحمه الله تعالى : والمشتملُ عليه الأول : إمّا وصفٌ فيه وإما يكتسى منه وصفًا .

قلت : مثال الأول أعجبنى زيدٌ علمُه والجاريةُ حسنُها ومثال الثانى : سُلبَ
٣٢٠ زيدٌ ثوبُه فإنَ الثوبَ ليس / وصفًا فى زيدٍ ، لكنْ يكتسى مِنه وصفًا فيقال لابسُه أومالكه

---

(١) رجل من بجيلة أو خثعم وهو عدى بن زيد العبادى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧٨ وشرح الشذور ٥٢٥ (٢٣٣) والهمع ٢ : ١٢٧ والدرر ٢ : ١٦٥ وابن يعيش ٣ : ٦٥ ، ٦٠ والخزانة ٢ : ٣٦٨ ، والعينى ٤ : ١٩٢ وانظر ديوان عدى بن زيد صفحة ٣٥ .

(٢) والشاهد فيه فى قوله حلمى بدل اشتمال من الياء فى ألفيتنى ورواية الرضى ان حكمك بدلا من ان أمرك .

(٣) الاية ١٢ من سورة الانعام .

(٤) انظر التصريح على التوضيح ٢ : ١٦١ وابن هشام فى الشذور صفحة ٤٤٣ ، وارتشاف الضرب ٢ : ٨٦١ والرضى فى الكافية باب البدل ١ : ٣٤١ وحاشية الصبان ٣ : ٩ ١٢ والبحر المحيط ٤ : ٨٢ ، ٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش

إلى غير ذلك ، ومثاله أيضًا قوله تعالى : لِمَنْ يكفُرُ بالرَّحْمَنِ لبيوتِهِمْ (١) .

واختلفوا في : أيهما هُوَ المشتمل ؟ فقيل المشتمل هُوَ الثاني قال الجرجاني : لأنَّ الثانِيَ اتصل بالأول واشتمل عليه فصار بمنزلةِ الجزءِ منه فصحَّ إبداله منه (٢) ، وقيل إنَّ المشتمِلَ هُوَ الأول ، وتفسره بما قال المؤلف ، ألا ترى أن زيدًا هُو الحامل للثوبِ والمالك له ، وقيل قد يشتمل الأول على الثاني وبالعكس في قولك سُلب زيدٌ ثوبه : الثوبُ هُو المشتمل على الأول ، وفي قولك أعجبتني الجاريةُ حسنُها ، الأول هو المشتمل ، وقيل لاشتمال أحدِهما على الآخر ، وإنما الاشتمالُ للخبر المسندِ إلى الأول ومعناه أن يكون إسناد الجارية الأول لايكفي مِن جهة المعنى ، وانما أسند الخبرُ إلى الأول على ارادة غيره مما يتعلق بهِ ويكون محيطا بغير الأولِ الذي جرى ذكره كما قال أبو العباس (٣) : إذا قلت أعجبتني الجاريةُ حسنُها فلاشك أن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية ، لأن ذلك يُوجب أن يكون كل مَنْ يقع عليه هذا الاسم داخلًا في هذا الخبر وأنت لم ترد ذلك ، وإنما أردت أن إعجابك وقع بخاصيةٍ من خواصِّها ، أما حُسنها أو ظرفها أو أدبُها أو غير ذلك ، وكذلك سُلب زيدٌ ثوبه لم ترد أنه سُلب نفسه بل أسند السلبُ إليه والمراد مايتعلق به وهذا معنى الاشتمالُ ، حتى أنه لو قيل ضربت زيدًا عبده وانت تريد بدل الاشتمال لم يجز لاكتفائك بالأول إلا على بدل الإضراب ، ولو كان الاشتمالُ على مافسره المؤلف لجاز ، لأن الأول يكتسي مِن الثاني وصفا بأنه مالكه كما قال تعالى : لجعلنا لِمَنْ يكفُرُ بالرحمن لبيوتهم " (٤) فامتناع هذا دليل على أن الاشتمال هو ماقلناه / وقد ٤٢١
يعبر عن هذا بأن المشتمل هُوَ العامل أو الخبر مقدمًا كان أو مؤخرًا .

قال ابن برهان : بدل الاشتمالِ هو الذي يدل فيه الأول على الثاني على

---

(١) الاية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٢) انظر المقتصد ١ : ١٨٣ أ .

(٣) انظر الرضي في الكافية باب البدل ١ : ٣٣٩ .

(٤) الاية ٣٣ من سورة الزخرف .

سَبِيل الإِجْمالِ ، فيُجاءُ بالثَّانِي مُبَيِّنًا لَمادلَّ عليه الأول كالمُمَيِّزِ بعْدَ الجُمْلةِ [١] وهذا أيضًا على مذهب الجُزولى .

قال رحمه الله تعالى : وَإِنْ كان خارجًا عن هذا كلّه فهو إِمَّا غَلَطٌ وإمَّا بَداءٌ

قلت : يعنى إِنْ لم يكنْ وصْفا في الأول ولايكتسب مِنْه وصْفا ولابعض الأول ، ولابعضه كان بدل الغلطِ نحو أكلت تمرا خبزا فالثانى هو المقصودُ ، وإنما جرى اللسانُ بذكرِ الأول سَهْوا ، وإنما ذكره النحاةُ ليُعلم كيف يتلافى المتكلمُ كلامَه لا ليُقاسَ عليْه قالوا والأجود أن يأتى ببلْ في الثَّانى لئلا يوهم الصِّفة للأول كما إذا قلْتَ رأيْتُ رجلًا حِمارا .

وأما البداء فقد ذكره سيبويه فقال إمّا بداء [٢] وإما نِسْيان والنسيانُ هُو الغلط ، والبداء لايكونُ إلا عن قصْدٍ ، وإنما كان يوهم أنه غالطٌ لكوْنِ الثَّانِي أجْنبيًّا عن الأول وخارجًا مِن الأقسام الثلاثة ، فإذا ابتدأ فى كلام ثم بدا له في اثنائِه الرجوع عنه وتركه مِنْ غير انقطع كلامه الأول ، فيذكر لفظا أجنبيا عن الأول تخلصا إِلَيْه موهما انه غلط فى ذكر الأول ، وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه أن يرتقى مِنْه مِن الأدْنى إِلى الأعلى ، مِثْل ان تقول هِنْد نجْم بدْرٌ شمْسٌ كأنه يبدو له أن يصفها بالنجم وينسب نفسه إِلى الغلط فى تشْبِيهِها بالنَّجْم فيرتقى إلى ماهُو أعلى من النجْم وهو البدْر مثلًا ثم يبدُو له أيضًا فينتقل إِلى ماهُو أشرفُ وقريبٌ مِنْه قول زهير :

قِفْ بالدّيارِ الَّتِي لمْ يعْفِها الْقِدَمُ .·. بلى وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ [٣]

٣٢٢ / قال أبوعبيده : رجع عنْ قولِهِ الأول وأكْذَبَ نفْسَهُ [٤] .

واعلم أن في التوابع أحكاما وأبحاثا وفروقا تحتاجُ إلى ضوابط أكثر مماذكر لكِنْ التزمْنا ألا نخْرج عن أبحاثِ الكتاب .

---

(١) انظر اللمع لابن برهان صفحة ٨٣ أ .

(٢) البداء ظهور الرأى بعد أن لم يكن واستصواب شئ علم بعد أن لم يعلم ويقال بدا لى فى هذا الأمر بداء أى ظهر لى فيه رأى آخر . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٤ . والتصريف للعباس ١ : ٢٢٧ .

(٣) وانظر ديوانه صفحة ١٤٥ ومعاهد التنصيص للعباس ١ : ٢٢٧ .

(٤) انظر المحصل فى شرح المفصل ٢ : ١٣ أ .

بَابُ (المتعدِّى وغيرِ المتعـــدِّى)

الأفعالُ بالنسبةِ إلى التعدّى تنقسم قسمين متعدٍ وغيرِ متعدٍ .

قلتُ : قوله بالنسبةِ إلى التعدى احترازٌ عن نسبته إلى الزمانِ وإلى أوزانه وإعلاله وغيرِ ذلك .

والتعدى هو التجاوز يقال : عدا فلان طوره أى تجاوزه وفى الاصطلاح التعدّى هو ما نصب المفعولَ به وهو الفعل الّذى يتوقف تعقل معناه وجودًا على متعلقٍ نحو علم وقتل ، فإنه لا يعقل واحد منهما موجودًا إلّا بمتعلقٍ هو المعلوم والمقتول لأنه من المعانى الإضافيةِ والفعل اللازم بخلافِ ذلك .

والفارقُ بين اللازم والمتعدى من الأفعالِ ليس إلّا نصب المفعول به .

قال : فغير المتعدّى إمّا انفعالُ النفسِ وإما انفعالُ الجسمِ وإما انفعالُ الطبيعـةِ .

قلت : دليلُ الحصر فى الثلاثةِ الاستقراءُ وفى بعض النسخ : أما أفعـالُ النفس التى لا تلابس غيرها وقد احترز به عن مثل علم وجهل فإنّها من أفعالِ النفس ولابدّ لها من متعلقٍ فبعدمِ الملابسةِ خرجَ هذا وغيره مما له تعلقٌ .

قال الشلوبينى : هذا اللفظ الأخيرُ أولى من قوله انفعال النفس ، فإنّ منها ما هو متعدٍ نحو علمت كذا فتعلمته ، فالتعلم انفعالُ النفس وهو متعدٍ ، وأما أفعالُ الجسم التى لا تلابس غيرها ، وهو كالشرح للرواية الأخرى ـ فمثاله : قام وقعد وجلس واضطرب واستظهر بقوله التى لا تلابس على مثل ضرب وقتل فإنّها من ٢٢٣ أفعالِ الجسم والضرب لا بد فيه من / ملابسة المضروب والعبارة الثانية أيضا فى هذا أولى من الأولى ؛ لأن من أفعالِ الجسم ما يكون متعديًا نحو ناولته الشئ فتناوله ، فالتناول انفعالُ الجسم وهو متعدٍ ، وأما فعل الطبيعةِ والغريزة فنحو طال وقصر وابيض واسودّ وإنما لم يقل فى الطبيعة انفعال كما قال فى أفعالِ النفس والجسم ؛ لأنَّ الانفعال عنده كناية عن عدمِ الملابسةِ للغير فاحتاج فى أفعالِ الجسم والنفس أن يقول انفعال ؛ لأن أفعالهما على ضربين : بملابسةٍ للغيرِ وغير ملابسةٍ فعبّر عن غير الملابسةِ

باب (المتعدّى وغير المتعــــدى)

الأفعال بالنسبة إلى التعدى تنقسم قسمين متعدٍ وغير متعدٍ .

قلتُ : قوله بالنسبة إلى التعدى احترازٌ عن نسبته إلى الزمان وإلى أوزانه وإعلاله وغير ذلك .

والتعدى هو التجاوز يقال : عدا فلان طوره أى تجاوزه وفى الاصطلاح المتعدّى هو ما نصب المفعول به وهو الفعل الّذى يتوقّف تعقل معناه وجودًا على متعلقٍ نحو علم وقتل ، فإنه لا يعقل واحدٌ منهما موجودًا إلّا بمتعلقٍ هو المعلوم والمقتول لأنه من المعانى الإضافية والفعل اللازم بخلاف ذلك .

والفارقُ بين اللازم والمتعدى من الأفعال ليس إلّا نصب المفعول به .

قال : فغير المتعدّى إمّا انفعالُ النفس وإما انفعالُ الجسم وإما انفعالُ الطبيعة .

قلت : دليلُ الحصر فى الثلاثة الاستقراءُ وفى بعض النسخ : أما أفعال النفس التى لا تلابس غيرها وقد احترز به عن مثل علم وجهل فإنّها من أفعال النفس ولابدّ لها من متعلقٍ فبعدم الملابسة خرج هذا وغيره مما له تعلقٌ .

قال الشلوبينى : هذا اللفظ الأخير أولى من قوله انفعال النفس ، فإنّ منها ما هو متعدٍ نحو علمت كذا فتعلمته ، فالتعلم انفعالُ النفس وهو متعدٍ ، وأما أفعالُ الجسم التى لا تلابس غيرها ، وهو كالشرح للرواية الأخرى – فمثاله : قام وقعد وجلس واضطرب واستظهر بقوله التى لا تلابس على مثل ضرب وقتل فإنّها من

أفعال الجسم والضرب لا بد فيه من / ملابسة المضروب والعبارة الثانية أيضا فى هذا أولى من الأولى ؛ لأن من أفعال الجسم ما يكون متعديا نحو ناولته الشئ فتناوله ، فالتناول انفعالُ الجسم وهو متعدٍ ، وأما فعل الطبيعة والغريزة فنحو طال وقصر وابيض واسودّ وإنما لم يقل فى الطبيعة انفعال كما قال فى أفعال النفس والجسم ؛ لأنّ الانفعال عنده كنايةٌ عن عدم الملابسة للغير فاحتاج فى أفعال الجسم والنفس أن يقول انفعالٌ ؛ لأن أفعالهما على ضربين : بملابسةٍ للغير وغير ملابسةٍ فعبّر عن غير الملابسة ٢٢٢

بينهما بالانفصال ، وأما فِعل الطبيعة فلاشيء منه ملابس ولا متعدٍ البتة فلم يحتج أن يعبر عنها بعبارة تكون فيها احتراز عن غيره [1] .

قال رحمه الله : والأبنية التي لاتقع إلا عبارة عن هذه المعانى اللازمة فَعُل فى الثلاثى قلت : يعنى الملازمة للفاعل فلاتجوزه إلى غيره ، ومثال فَعُل ظَرُف وشَرُف وكَرُم .

قال سيبويه : وفَعُل للخِصال التى تكونُ فى الأشياء نحو حَسُن وقَبُح وكَثُر [2] .
ويعنى بالخصال الفرائز وهى المعانى التى لاتطلب متعلقا خارجا عمّن هى له ، فتكون الأفعال التى هى عبارة عنها لازمة ومنه سَمُح ولطُف وعظُم ، ولم يأت فعُل متعديا فى كلامهم إلا فى مثال واحد وهو : رَحُبَكم الدُّخولُ ضمنوه معنى وسعكم ، قال الأزهرى : رَحُبَكم الدخول من كلام نصر بن سيّار وليس بحُجّة [3] .

ومرض يكون أيضا لازما إذا كان للعلل والأحزان وأضدادها نحو مَرِض وسقِم وحزِن وأشِر وبطِر [4] وفى الألوان نحو شَهِب وسَوِد وإنما لم يذكره المؤلف لأن غرضه أن يحصر أمثلة الفعل التى لا / تتعدّى أصلا وفعِل بالكسر قد يكون متعديا . ٢٢١

قال رحمه الله تعالى : وتفعّلل وانفعل وافعلّ فى الخماس .
قلت : أما تفعلل فإنه يجيء مطاوع فعلل نحو تجوّب وتجلبب [5]
وقد يأتى بناء مستقلا نحو ترهول فى مشيئته إذا ماج والأكثر هو الأول ومنه تدحرج وتعدد ، وأما انفعل فلايكون إلا مطاوعا نحو انكسر وانحطم ، ومعنى المطاوعة أن يكون الفعل دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد نحو كسرته فانكسر أى قام

---

(١) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٨٣ .
(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٢٣ .
(٣) انظر تهذيب اللغة للأزهرى تحقيق النجار وهارون ٥ : ٢٦ .
(٤) البطر بالفتح النشاط وقلة احتمال النعمة والدهش، والحيرة أو الطغيان بالنعمة .
(٥) هكذا فى الأصل والصحيح وتجلبب .

بهِ الكَسْر ، ولذلك لاتكونُ المطاوعةُ إِلَّا حَيْثُ يكونُ علاجًا وتأثيرًا [1] ، وقالُوا : قول النامر : انعَدَم خَطأ ، وأما افعَلَّ فإنه للألوان نَحْو اسوَدّ وابيَضَّ واحمَرَّ ، وللعيوب نحو اعوَرَّ واحوَلّ ، وأما عَوِر وحَوِل فمحذوفٌ منه ولذلك صَحَّت الواوُ فيه .

قال رحمه الله تعالى : وافعَالَّ وافعَنْلَلَ وافْعَنْلَى وافعَالّ في السّداسِي .

قلت : أما افعَلَّل بالتشديد في اللام الآخرة فنحو اقشَعَرَّ واطمأنَّ ولايأتى إلا مضاعف اللام ، وقد تشدَّدُ اللامُ الأولى فيكونُ وزنه افعَلَّل نظرًا إلى أصله قبل الادغام وهو الأجوَدُ ، لأنه لو جَاءَ معتل اللام لكانَ غيرَ مدغم لوجُوب إعْلَالِ الثانى نحو احْواوَى في باب إفعَالّ ومثله ارْعَوَى في باب افْعَلَّ ، وأما افعَنْلَل فنحو احرَنْجَم إذا ازْدَحَمَ وهو في الرباعِي نظير انْفَعَل [2] في الثلاثي ، وأما افعَنْلَى فنحو اسلنقَى إذا انبطح على قَفَاهُ وأما افعالّ فنحوا حمارّ واعوارّ ، ولم يقصد الحَصْر في هذه فإنّ اللازم قد جَاءَ على أمثلةٍ غيرماذكر نحو تفاعل مِن نحو تقَاتَل وافعَوعَل نحو اخْشَوشَنَ وافعوّل نحو اعْلَوّط البعيرُ إذا أسرعَ وقد حَكَى ابنُ جنّي [3] وغيرُه أن افعَنْلَلَ

٣٢٥ قد جَاءَ متعدّيا / وأنشدُوا قولَ الشاعر : [4]

قَدْ جَعَلَ النعَاسُ يغْرَنْدِيني ∴ أدْفَعُهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني [5]

---

(١) في الأصل : يكون علاج وتأثير .

(٢) في ب افعنلل .

(٣) انظر المنصف لابن جنى شرح تصريف المازنى ١ : ٨٦ تحقيق ابراهيم مصطفى وزميله .

(٤) مجهول وانظر التصريح ١ : ٣١١ والأشمونى ١٩٦ (٣٩٧) والخصائص لابن جنى ٢ : ٢٥٨ والمنصف ١ : ٨٥/٣ ؛ ١١ .

(٤) رجز قال الشيخ خالد الأزهرى (١ : ٣١١) قال أبو عبيدة : المغرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعلوك ولكنه أورد البيت هكذا :

قد جَعَل النعاسُ يغرَنْدِيني ∴ أدفعه عنّي ويسْرَندِيني

قال : فإن قلت : زعم ابن جنى وأبو عبيدة ان افعنلى مثل اغرندى واسرندى يتعدى ولايتعدى قلت : اجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بأنه غير متعد .

قال رحمه الله تعالى : المتعدّى ما نصب المفعولَ به .

قلت : قد ذكرنا أن المفعول به هو الفارق بين المتعدى وغيره ، وهذا هو المتعدى عند الإطلاق ولابدّ فيه من شيئين : أن يكون له منصوب وأن يكون ذلك المنصوب وقع به الفعلُ فإن تعذر أحدهما لم يكن الفعل متعدّيا على الإطلاق نحو قام زيد قياما يوم الجمعة ، فهذا لا يقال له متعد على الإطلاق بل يقيد بحرف الجر .

قال رحمه الله تعالى : ويُوصل ما لا ينصبُ المفعولَ به إليه بحرف الجر .

قلت : إليه أى إلى المفعول به والأمور التى يتوصل بها إلى هذا الغرض كثيرة منها : الهمزة نحو أذهبته والتضعيف نحو فرّحته ، وحرف الجر نحو مررت به ، وسين استفعل نحو خرج واستخرجته وألف المفاعلة نحو قربت من البلد وقاربته ومنها : أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر نحو رحبكم بمعنى وسعكم ومنها واو مع وإلا فى الاستثناء فهذه التى يصير بها الفعل متعديا بعد أن كان لازما ، ولابد أن تقدر مع هذه الزوائد معنى التغيير أعنى النقل ، فإنك إن لم تقدر ذلك لم يصر متعديا ، ألا ترى أنك تقول أكبّ فالهمزة زائدة ولم يوجب ذلك تعديته حيث لم يقدر فيه معنى النقل ، ثم الفعل بأحد هذه الأمور يزداد مفعولا واحدا ، فإن كان لايتعدى أصلا صار يتعدّى إلى واحد ، وإن كان يتعدى إلى واحد صار يتعدى إلى اثنين ، وإن كان يتعدى إلى اثنين صار يتعدى إلى ثلاثة ، وإنما اقتصر فى التعدى

٢٣٦ على حرف الجر لأن غرضه أن يبين / أن حرف الجر قد يحذف فيتعدى الفعل مع ذلك وهذا لا يكون فى غير حرف الجر ، وأيضا فإن الفعل يتعدّى مع بقاء صورته من غير تغيير ، ولأن حرف الجر يتصل بالثلاثى وغيره وما سواه ليس كذلك فلهذا الذى اقتصر على ذكره ، واعلم أن الفعل الواحد يتعدّى بكثير من الحروف بحسب المعنى المراد منه ، قال بعضهم : كأن المعانى كامنة فى الفعل والحروف تظهر تلك المعانى ، فإذا أردت الابتداء قلت : خرجت من الدار وإن أردت الانتهاء قلت : إلى الدار وإن أردت بيان حالة قلت : ركبت على الدابة فإن أردت المصاحبة قلت : خرجت بسلاحى ، ويحقق ما ذكره قول المتنبى :(1)

(1) وانظر ديوانه ٢ : ٢٧٩ والخزانة ٣ : ٦٧٣ .

أَسِيرُ إِلَى إِقْطَاعِهِ فِي ثِيَابِهِ ∴ عَلَى طَرْفَةٍ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ (١)

فَقَدْ تَعَدَّى أَسِيرُ بِخَمْسَةِ أَحْرُفٍ .

قال رحمه الله تعالى " وأصله أن يلزم إلا أن يَحْذِفَ العربُ شيئًا فيُحْفَظ .

قلت : الحذفُ على خلافِ الأصلِ فلا يُصار إليه إلا أن يَرِدَ سماعٌ فيتبع كقول الشاعر : (٢)

تمرّونَ الديارَولمْ تعوجوا ∴ كلامُكُم عليَّ إذًا حرامُ (٣)

قال الشلوبيني : وإنما يجوزُ يعني الحذفَ فيما استعملوه وأُخِذ سماعا عنهم (٤)

ومن إسقاطِ حرف الجر قوله تعالى " إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ " (٥) و " بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا " (٦) أي في نَفْسِه وفي مَعِيشَتِها ، وفيه وجهٌ آخر (٧) ومنه أيضا اطرحوه أرضًا ودخلتُ البيتَ وذهبتُ الشامَ وامرتُكَ الخيرَ ومنه استغفرتُ اللهَ ذنبي .

ومنها أفعالٌ تُعدَّى بنفسها تارةً وبحرفِ الجر أُخرى وهي على ثلاثةِ أضربٍ : ضربٌ استعملته العربُ لازمًا تارةً ومتعديًا أخرى نحو شكرتُ زيدًا وشكرتُ

٣٣٧ لزيدٍ ونصحته ونصحت لهُ ، وأما قرأتُ السورة / وقرأت بالسورة فليس من هذا بل من زيادةِ الحرفِ ، فإن قرأ متعدٍ بنفسه لا غير ، وضربٌ متعدٍ بنفسه ، ثم قد يدخل عليه حرفُ الجر لضربٍ من التأويلِ كقوله تعالى " يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ " (٨)

---

(١) والطرفة : الفرس الكريم والحسام والسيف القاطع .

(٢) هو جرير بن عطية وانظر ديوانه صفحة ٥١٢ وابن يعيش ٨ : ٨ / ٩ : ١٠٣ والمقرب لابن عصفور صفحة ١٢ والخزانة ٣ : ٦٧١ والعيني ٢ : ٥٦٠ والهمع ٢ : ٨٣ والدرر ٢ : ١٠٧ .

(٣) يروي ولن تعوجوا والشاهد في " الديار " والحذف لايجوز الا استنادا الى السماع وأصله تمرون على الديار .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ٨٥ .

(٥) الاية ١٣٠ من سورة البقرة .

(٦) الاية ٥٨ من سورة القصص .

(٧) انظر املاء مامن به الرحمن ١ : ٦٤ / ٢ : ١٧٦

(٨) الاية ٨ من سورة الصف .

وقال الشاعر :

أُرِيد لأَنْسَى ذِكْرَهَا فكأنَّمَا ∴ تَمَثَّلُ لِى لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ (١)

وقال الخليلُ : هو محمول على المعْنى تقديره إرادَتِى لهذا فعدّى لفظ الفِعْل باللّام كما يُعَدَّى المَصْدَرُ فى قولِك أعجَبَنِى ضَرْبُك لزيدٍ ولاتقول : ضَرَبْت لزيدٍ (٢) ، وقيل إن اللّامَ زائدةٌ كما فى رَدِفَ لَكُمْ الضَّرْبُ . (٣)

الثالث : أفعالٌ تتعدَّى بأنفسها ، فإذا زِيد عليها الحرفُ صَارت لازمةً نحو : قَشَعت (٤) الريحُ السَّحَابَ واقشع السحابُ ، وأكَبَّ (٥) الرجلُ وكَبَبْتُه ولايقاسُ عليه .

قال رحمه الله تعالى : وقد اطرد حَذْفُه فى أنَّ وأنْ .

قلت : إنّما اضطرد حذفُه معَهما لانهما موصولَان فلطولهما بالصِّلَةِ استُجِيز فيهما الحذْفُ ومثاله : أعجبت مِن أنّك قائمٌ وعجبت أنك قائمٌ وعجبت مِن أن تُرِيد وعجبت أن تُرِيد .

واختلف الخليلُ وسيبويه بعْد الحذف ، فعنْد الخليلِ أنهما مجروران بعْد إسقاطِ الحرْف ، وعِند سيبويه هما فى موْضعِ نصْبٍ لأن الفِعلَ تعدَّى بعْد الإسقَاطِ فنصب كقوله : أمرتُك الخَيْرَ (٦) .

---

(١) هو كثير عزة وانظر ديوانه ٢ : ٢٤٨ وأمالى القالى ٢ : ٦٥ والمحتسب ٢ : ٣٢ والخزانة ٤ : ٣٣٠ وانظر ديوان الحماسة صفحة ١٢٣٧ (٤٦٣) .

(٢) انظر سيبويه ١ : ٤٧٩ .

(٣) انظر املاء مامن به الرحمن ٢ : ١٧٥ .

(٤) قشعت الريح السحاب أى أذهبته عن وجه السماء .

(٥) كبه : قلبه على وجهه وصرعه .

(٦) انظر الرضى فى الكافية باب المتعدى وغير المتعدى ٢ : ٢٧٤ .

قال رحمه الله تعالى : المتعدى ضَرْبان : متعد إلى واحدٍ ومتعدٍ إلى أكثر .

قلت : المتعدّى بنفسه إلى مايكون مؤثرا نحو ضربتُ وقتلتُ وإلى ما لا يؤثر نحو أبصرت عمرًا وأفعال الحواس كلها متعدية إلى واحدٍ إلا سمعتُ فإنه متعدٍ إلى اثنين إن كان الأول مما لا يسمع نحو سمعت زيدًا يقول كذا ، ومنع بعضهم أن

٢٣٨ يقال : سمعت زيدًا قائلًا إلا أن تعلقه بشيءٍ آخر قال لأن/ قائلا من صفات الذات والذات لا تُسْمَعُ ، فأما قوله تعالى " هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ " (١) فعلى حذفِ المضافِ تقديره هل يسمعون دعاءكم وجميع مايتعدى إلى واحدٍ إذا بُنِيَ للمفعول بطل تعديه إلى منصوبٍ .

قال رحمه الله تعالى : فالمتعدى إلى أكثر ضربان : متعد إلى اثنين ومتعدٍ إلى ثلاثةٍ ، والمتعدى إلى اثنين ضربان : داخلٌ على المبتدأ والخبر وماليس كذلك ، فماليس كذلك ضربان : متعد بنفسه ومتعد إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بإسقاط حرفِ الجر ، فهذا البابُ يجوز فيه الاقتصارُ ولا يجوز فيه التعليقُ ولا الإلغاءُ .

قلت : أما المتعدى إلى اثنين بنفسه أى من غير حرفِ جرٍّ مما لا يدخل على المبتدأ والخبر نحو كسوتُ زيدًا جبةً وأعطيت عمرا درهمًا فهذا يتعدى إلى اثنين ليس أحدهما خبرًا عن الآخر ، فجاز الاقتصار فيه على أحدهما ، فلك أن تقول أعطيتُ زيدًا ، ولا تذكر ما أعطيته ، وأعطيتُ درهمًا ولا تذكر من أعطيته والاقتصار على الفاعل جائزٌ فى جميع هذه الأفعال ، ولم يجز الإلغاء فى هذه الأفعال ، لأن شرط الإلغاء أن ينتظم بعد بطلان العمل من المفعولين كلام ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان أصل المفعولين الابتداء والخبر ، ولهذا أيضًا امتنع تعليقها .

قال الشلوبينى : قوله وماليس كذلك ضربان ليس بشيءٍ ، لأنه ثلاثة أضربٍ فذكر منها ضربين وأسقط الثالث وهو المتعدى إلى مفعولين بحرف جر كقولك

---

(١) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

دعوتُ له بكذا ودعوتُ عليه بكذا ، ومثال الذى يتعدى إلى واحدٍ بنفسه وإلى الثانى بإسقاطِ حرفِ الجر اخترت الرجالَ عَمرا / أى مِنَ الرجالِ عَمرا ، فلما أُسقط الخافض تعدى الفعلُ فنصب ،وكان السيرافى يُسمى هذا مفعولاً منه ويجعله أصلاً ورد عليه بأن حذف الحرف ليس بقياسٍ فكيف يجعل أصلاً ؟ ولوصح هذا لصح أن يقال مفعول إليه فى نحو : اهدنا الصراطَ المستقيم وكذلك عليه فى مثل قوله : (١)

.... ∴ ..... وعزته الأناصيلُ (٢)

لأن الأصل عزتْ عليه ،وأنكر الجوجانى على مَنْ يقول : إن المفعول فى استغفرتُ اللهَ ذنبى بإسقاط حرفِ الجر قال : لأن غفر يتعدى إلى واحدٍ بنفسه فإذا زيد عليه السين وما يتبعها وهى مما تعدى الفعل كالهمزة صار يتعدى إلى اثنين ، فكيف يقدر مع ذلك إسقاط حرف الجرّ ؟ (٣) وزعم بعضهم أن المفعول الثانى فى نحو اخترتُ الرجالَ عَمرا بدل وليس بمفعولٍ ،وهذه الأفعال تَصيرُ متعديةً إلى ثلاثةٍ إذا اتسع فى الظرفِ .

(أفعالُ القلوب) قال رحمه الله تعالى : والداخل على المبتدأ والخبر : ظننت مالم تكن تهمةً وحسِبت و خِلت بمعناها .

قلت : فائدة ذكر هذه الأفعال مع المبتدأ أو الخبر الإعلام بأن النسبة الخبرية حاصلةٌ على الصفةِالتى دل عليها الفعلُ من العِلم أو الظن أو الشك ، إذ الإخبارُ قد يكونُ عن عِلمٍ وقد يكونُ عن ظنٍ ففى ذكرها بيان لكيفية الإخبار ، وقد اشتركت جميع هذه الأفعالُ فى أنها موضوعةٌ لحكم الذهن على متعلقٍ بشىءٍ على صفةٍ

---

(١) هو الأخطل التغلبى وانظر الديوان صفحة ١٢ تحقيق الأب انطون صالحانى البسوعى .وانظر الايضاح للفارسى صفحة ١٦٢ .

(٢) قطعة من عجز بيت هو بتمامه :
كأنهُ واضحُ الأقرابِ فى لقحٍ ∴ أسمى بهنّ وعزتهُ الأناصيلُ
واضح الاقراب : حمار وحشى لقح اتنه والاقراب : الخواصر اسمى بهن : أى لزم السماوة وعزته الاناصيل : أى دخلت فى انفه وهى ماتصل من البهمى أى سقط من شوكه والبهمى شوك السنبل وانظرلسان العرب (فصل) والمخصص

دَعَوْتُ له بِكَذا ودَعَوْتُ عليه بكذا ، ومثال الّذى يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه وإلى الثانى بإسقاطِ حرفِ الجر اخترتُ الرجالَ عَمرا / أى مِنَ الرجالِ عمرا ، فلما أُسقط الخافض تعدى الفعل فنصب ، وكان السيرافى يُسَمى هذا مفعولاً منه ويجعله أصلاً ورد عليه بأن حذف الحرف ليس بقياسٍ فكيف يجعل أصلاً ؟ ولو صح هذا لصح أن يقال مفعول إليه فى نحو : اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ وكذلك عليه فى مثل قوله : (١)

. . . . ٠٠ . . . . . وعزّتْه الأناصيلُ (٢)

لأن الأصل عزّتْ عليه ، وأنكر الجرجانى على مَنْ يقول : إن المفعول فى استغفرتُ اللهَ ذنبى بإسْقاطِ حَرْفِ الجر قال : لأن غفر يتعدى إلى واحدٍ بنفسه فإذا زيد عليه السين وما يتبعها وهى مما تعدى الفعل كالهمزة صار يتعدى إلى اثنين ، فكيف يقدر مع ذلك إسقاط حَرْف الجَرِّ ؟ (٣) وزعم بعضُهم أن المفعول الثانى فى نَحْو اخترتُ الرجال عَمرا بدل وليس بمفعولٍ ، وهذه الأفعال تَصيرُ متعديةً إلى ثلاثةٍ إذا اتسع فى الظرفِ .

(أفعالُ القُلوب) قال رحمه الله تعالى : والداخِل على المبتدأ والخبر :

ظَنَنْتُ مالَمْ تكُنْ تهمةً وحَسِبْتُ وخِلْتُ بمعْناها .

قلت : فائدة ذكر هذه الأفعال مع المبتدأ أو الخبر الإعلام بأن النسبة الخبرية حاصلةٌ على الصفة التى دَلَّ عليها الفعلُ من العِلم أو الظن أو الشك ، إذ الإخبار قد يكونُ عَنْ عِلْمٍ وقد يكونُ عن ظنٍّ ففى ذكرها بيان لكيفية الإخبار ، وقد اشتركت جميعُ هذه الأفعالُ فى أنها موضوعةٌ لحكم الذهْن على متعلقٍ بشىءٍ على صفةٍ

---

(١) هو الأخطل التغلبى وانظر الديوان صفحة ١٢ تحقيق الأب انطون صالحانى اليسوعى ، وانظر الايضاح للفارسى صفحة ١٦٢ .

(٢) قطعة من عجز بيت هو بتمامه :

أَسْمى بسهنَ وعزّتْه الأناصيلُ ٠٠ كأنهُ واضحُ الأقرابِ فى لقحٍ

واضح الاقراب : حمار وحش لقح اتنه والاقراب : الخواصر اسمى بسهن : أى لزم السماوة وعزته الاناصيل : أى دخلت فى انفه وهى مانصل من البهمى اى سقط من شوكه والبهمى شوك السنبل وانظر لسان العرب (فصل) والمخصص ١٤ : ٧٧ .

(٣) انظر المقتصد ١ : ١١٧ أ .

فاقتضت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما ذكرنا من دلالتها على كيفية النسبة من الجزم أو التردد وإنما انتصبا لأنهما أتيا بعد فعل وفاعل فضلتين، وإعراب الفضلة النصب، أو لأن هذه الأفعال أثرت في معنى الجملة فأثرت في لفظها .

٢٤٠ واعلم أن / متعلق الظن أو غيره من المفعولين في هذا الباب هو الثاني فإذا قلت : ظننت زيدًا منطلقًا فالظن وقع بالانطلاق، لكن لا بانطلاق مطلق بل بانطلاق زيد فذكرت زيدًا لتبين به ذلك الانطلاق المظنون، وشرائط المبتدأ والخبر معتبرة في هذين لأن أصلهما ذلك، ثم هذه الأفعال منها ماله معنى واحد ومنها ماله معنيان فصاعدًا، أما ظننت فلها ثلاثة معانٍ أحدها : أن تكون بمعنى العلم كقوله تعالى : " الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ " (١)، الثاني أن تكون للاعتقاد الراجح مع تجويز النقيض وهذا هو أصلها . الثالث : أن تكون بمعنى التهمة فلا تتعدى إلا إلى واحد قال تعالى " وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ " (٢) أي بمتهم، فأما من قرأها (٣) بضنين بالضاد فإنه بمعنى بخيل .

وأما حسب فمنقولة من الحساب العدد المتعدي إلى واحد، فمعنى حسبت زيدًا عالمًا أدخلته في عداد العلماء مع تردد في ذلك، وقد تكون لليقين ومنه " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ " (٤) فيمن قرأ بالرفع، وقول المصنف إنها بمعنى ظننت لا يعني في جميع مواردها حتى تكون بمعنى اتهمت بل هي في معناها في المعنيين فقط .

وأما خلت فأصلها من الخيال وهو ما يتخيل من غير تحقيق وهو من الياء، ولذلك كسرت الهمزة في إخال وتستعمل استعمال ظننت إلا في التهمة، وقوله بمعناها

---

(١) الآية ٤٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٤ من سورة التكوير قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس بالظاء والباقون بالضاد (إتحاف فضلاء البشر صفحة ٤٣٤) .

(٣) (قرأها) إضافة من (ب) ولم يظهر في (أ) منها آخر السطر إلا رأس القاف فقط .

(٤) الآية ٧١ من سورة المائدة " تكون " بالرفع هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف والباقون بالنصب (إتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٠٢ وسراج القارئ المبتدي صفحة ١٩٠) .

احتراز عن خِلْت التى بمعنى التعهد فى الحديث " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة " (١) أى يتعهدنا فليست من هذا الباب ولا حروفها حروفها لأن هذه واوية .

قال الشلوبينى قوله بمعناها راجع إلى حسبت وخلت ، أما حسبت فليحترز عن قولهم : حَسِبت بمعنى أحمر شعرى ومنه الأحسب فى قول امرئ القيس : (٢)

.... ∴ عليه .... أحسبا (٣)

٢٤١ وأما خلت / فليحترز عن خلت بمعنى نكرت ، وكان ينبغى على هذا أن يحترز أيضا فى علمت مالم تكن عرفانا أو من العلم ليخرج عنه علم الرجل إذا صار أعلم (٤) .

قال رحمه الله تعالى : وعلمت مالم تكن عرفانا ، ورأيت ووجدت بمعناها .

قلت : أما علمت فلها معنيان : أحدهما : اليقين فى النسبة الخبرية والثانى : المعرفة إذا أريد بها العلم بنفس الشئ من غير حكم عليه ، والموضوع لهذا المعنى عرفت .

قال السيرافى : إذا أردت بها المعرفة بعد أن لم تكن عارفا تعدت إلى واحد وصارت بمنزلة عرفت قال تعالى : ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى (٥) السبت " (٦) .

---

(١) عن ابن مسعود أخرجه البخارى كتاب العلم باب ماكان النبى يتخولهم بالموعظة والعلم . وانظر فتح البارى بشرح صحيح البخارى ١ : ١٣٢ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٢٨ تحقيق محمد أبو الفضل الطبعة الثانية رواية الاصمعى من نسخة الاعلم .

(٣) كلمتان من عجز بيت وهو بتمامه :

يا هند لاتنكحى بوهة ∴ عليه عقيقته أحسبا

البوهة : البومة تضرب مثلا للرجل الذى لاخير فيه ولاعقل له فيقول لهند أخته : لاتتزوجى رجلا هو فى الرجال مثل هذه فى الطير . عقيقته : شعره الذى ولد به ويريد أنه لايتهيأ ولايتنظف والأحسب : من الحسبة وهى صهبة تضرب الى الحمرة وهى مذمومة عند العرب وهذا الشاهد نادر .

(٤) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٨٦ .

(٥) انظر شرح السيرافى ١ : ٤٠٣ .

(٦) الاية ٦٥ من سورة البقرة .

قال المتكلمون : لانطلق المعرفة على الله تعالى ، لأنها تشعر بسابقة الجهل .

وأما رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت فلا تتعدى إلا الى واحد ، لأن الإبصار كذلك ، وتكون من رؤية القلب فتكون بمعنى علمت وتكون بمعنى الرأى ومنه : أرنا مناسكنا . في قول أبي عبيدة ، وبمعنى اعتقدت ، ومن رأيته اذا ضربت رئته فهذه تتعدى إلى واحد .

فأما وجدت فلها معان : تكون بمعنى علمت كقوله تعالى " إنا وجدناه صابرا " (١) ، ومصدرها وجود ، وبمعنى أصبت ومصدرها الوجدان ، وبمعنى غضبت تقول وجدت عليه ومصدرها الموجدة ووجدت أيضا من الحزن وهنا تكون لازمة .

قال الشوبيني : استظهاره في هذه خلاف استظهار المتقدمين فإنهم لايستظهرون إلا على ماهو قريب من معنى ماهم بسبيله (٢) .

قال رحمه الله تعالى : وزعمت الاعتقادية .

قلت الزعم قول يقترن به اعتقاد ومذهب قد يصح وقد لايصح ، وأكثر ماتستعمل في القول الذى لايستند إلى وثوق ومنه : زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قال الشاعر : (٣)

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ∴ .... (٤)

---

(١) الاية ٤٤ من سورة ص .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٨٦ .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلى وانظر ديوان الهذليين ١ : ٣٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٦١ والعينى ٢ : ٣٨٨ والهمع ١ : ١٤٨ والدرر ١ : ١٣١ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل

اجبل : استعمل الجهل بحبى اياك ، شريت الحلم بالجهل : انما استبدلت بالجهل حلما والشاعر يذكر رجوعه عن الصبا لما زجره الشيب والشاهد فيه أن زعم بمعنى اعتقد .

قال المتكلمون : لاتطلق المعرفة على اللهِ تعالى ، لأنها تشعر بسابقة الجهل .

وأما رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت فلا تتعدى إلا الى واحدٍ ، لأن الابصار كذلك ، وتكون من رؤية القلب فتكون بمعنى علمت وتكون بمعنى الرأى ومنه : أرنا مناسكنا . في قول أبى عبيدة ، وبمعنى اعتقدت ، ومن رأيته اذا ضربت رئته فهذه تتعدى إلى واحدٍ .

فأما وجدت فلها معانٍ : تكون بمعنى علمت كقوله تعالى " إنا وجدناه صابرا (١) ، ومصدرها وجود ، وبمعنى أصبت ومصدرها الوجدان ، وبمعنى غضبت تقول وجدت عليه ومصدرها الموجدة ووجدت أيضا من الحزن وهنا تكون لازمة .

قال الشوبيني : استظهاره في هذه خلاف استظهار المتقدمين فإنهم لايستظهرون إلا على ماهو قريب من معنى ماهم بسبيله (٢) .

قال رحمه الله تعالى : وزعمت الاعتقادية .

قلت الزعم قول يقترن به اعتقاد ومذهب قد يصح وقد لايصح ، وأكثر ماتستعمل في القول الذى لايستند إلى وثوقٍ ومنه : زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قال الشاعر : (٣)

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ∴ .... (٤)

---

(١) الاية ٤٤ من سورة ص .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٨٦ .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلى وانظر ديوان الهذليين ١ : ٣٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٦١ والعينى ٢ : ٣٨٨ والهمع ١ : ١٤٨ والدرر ١ : ١٣١ .

(٤) صدر بيت وعجزه : ∴ فإني شريت الحلم بعدك بالجهل
.... شريت الحلم بالجهل : انما استبدلت اجهل : استعمل الجهل بحبى اياك ، والشاهد فيه بالجهل حلما والشاعر يذكر رجوعه عن الصبا لما زجره الشيب أن زعم بمعنى اعتقد .

٣٤٢ / وقد تستعمل بمعنى التحقيق قال أمية : (١)

. . . . اللهُ مُوفٍ للناسِ ما زعما (٢)

وقوله الاعتقادية احترازٌ عن زعمت التي بمعنى ضمنت وفي الحديث : الزعيمُ غارمٌ (٣)

واعلم أن هذه السبعة هي المستعملة في هذا الباب ، وتستعمل فيه معها سبعة أخرى وهي : المتعدية إلى ثلاثة عند ذكر الفاعل ، فإن لم يذكر الفاعل تعدت إلى مفعولين والتحقت بهذا الباب نحو أعلمتُ زيدا قائما وأريت عمرا ذاهبا وقد ألحق بها أيضا أفعال تقاربها في المعنى نحو دريتُ وشعرتُ وتوهمتُ وسميتُ وكنيت واتخذتُ وجعلت وقلتُ في لغة بني سليم فإنهم يُعملونها إعمال ظننتُ مطلقا وغيرهم لايعملها إلا بشروطٍ ستأتي .

قال رحمه الله تعالى : فهذا البابُ لايجوزُ فيه الاقتصارُ ويجوزُ التعليقُ والإلغاءُ .

قلتُ : أفعالُ القلوب تمتاز عن غيرها من الأفعال المتعدة بأمورٍ خمسةٍ :

أحدها : أنه لايجوزُ فيها الاقتصارُ على أحد المفعولين كما جاز في باب أعطيتُ التي لاارتباط بين مفعوليها قبل وقوع الفعل عليهما ، فهذه مع مفعوليها جملتان عند التفريق ، وأعطيتَ مع مفعوليه جملة واحدة إذ لاينتظم من مفعوليه كلام فالضابط في باب علمت أن كل مفعولين يكون أحدهما خبرا عن الآخر كان من هذا الباب

---

(١) هو النابغة الجعدي وانظر ديوانه صفحة ١٣٦ والخزانة ٤ : ٣ واللسان (زعم) ١٥٧ .

(٢) عجز بيت وصدره :

نودِيَ قُمْ وارْكَبَنْ بأهْلِكَ إنَّ ... .

قال ابن خالويه في كتاب ليس : " قال بعض المفسرين أن الزعم غير الكذب وليس في كلام العرب وأشعارهم زعم محمود الافي بيتين . قال هذا البيت أمية بن أبي الصلت وقيل للنابغة الجعدي في قصيدة أولها : نودي قم واركبن البيت فهذا هو الحق وسمعت الزاهد يقول : زعم في هذا البيت بمعنى قال ووعد كما يقال زعم الشافعي أي قال " .

(٣) عن أبي امامة أخرجه أبو داود كتاب البيوع باب تضمن العارية وانظر صحيح الترمذي بشرح الامام ابن العربي ٨ : ٢٧٥ ، ٢٧٦ كتاب الوصايا الطبعة الاولى مطبعة القناوي .

وأما قول الشاعر : (١)

وما أعرف الأطلال لكن إخالها (٢)

فإخال هنا بمعنى أتوهم ، وأما حذف المفعولين فسائغ في الجميع قال تعالى : وظننتم ظن السوء (٣) ومنع بعضهم من هذا وقال : لافائدة في قول القائل ظننت ، لأن كل أحد لايخلو عن ظن ، والآية ترد عليه والمثل أيضا وهو قولهم : من يسمع يخل (٤) ، وأما ظننت ذاك فإشارة إلى الظن الذى هو المصدر / أى ظننت الظن ٢٤٣
وكذلك زيد ظننته منطلق الهاء ضمير المصدر ، وظننت به المجرور كالظرف لبيان موضع الظن كما تقول : ظننت في الدار .

وزعم الفراء أن ذاك نائب عن المفعولين كما ناب في قوله تعالى : " عوان (٥) بين ذلك " (٦) وهو ضعيف ، لأنه لو ناب عن الجملة لجاز أن تقع صلة كاسم الفاعل الخاصة الثانية : التعليق وهو قولهم امرأة معلقة إذا كانت خالية عن البعل ولاهى أيضا مطلقة ، ولما كانت هذه الأفعال معملة في المعنى ملغاة في اللفظ استعاروا لها لفظ التعليق ، وحقيقة التعليق هو الإلغاء لمانع لفظى أو تقديرى ، أما اللفظى فنحو همزة الاستفهام كقولك علمت أزيد منطلق ؟ وما النافية نحو علمت مازيد قائم وكذلك لام الابتداء ، لأن هذه لها صدر الكلام ، فلايتخطاها العامل ، قال أبوعلى : لو أعملت لخرجت عن الصدر وصار الخبر متعلقا به ، وخرج عن حيز الاستفهام فكنت مخبرا مستفهما في جملة واحدة (٧) ، وكذلك لو أعملت مع لام

---

(١) مجهول .
(٢) لاأعرف له تتمه ولاعرفت مصدره .
(٣) الاية ١٢ من سورة الفتح .
(٤) انظر مجمع الامثال للميدانى ٢ : ٢٢٨ .
(٥) الاية ٦٨ من سورة البقرة .
(٦) انظر الرضى فى الكافية باب أفعال القلوب ٢ : ٢٧٨ .
(٧) انظر الايضاح العضدى صفحه ١١٧ .

الابتداء وساعد على إلغائها كونها لاتؤثر في المعنى ، وأما التقديرى فنحو قولك علمت أيهم قائم ، لأن همزة الاستفهام مقدرة فى أسماء الاستفهام ولهذا بنيت الخاصة الثالثة ٠ الإلغاء ولها ثلاثة أحوال : إن تقدمت فالوجه إعمالها ، لأن الفعل فى رتبته ، قال الجرجانى (١) : التقديم من امارات العناية والإلغاء من امارات الإهمال فلم يجتمعا (٢) ٠ الحالة الثانية : أن تتوسط ويجوز الوجهان : أما وجه الإعمال فلأنها متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه والأصل هو الإعمال وقد ترجح بالتقديم من وجه ،ووجه الإلغاء أن متعلقها كان مرفوعا قبل دخولها ، وقد ضعفت بخروجها عن الأول من وجه فبقيت على الأصل وهو عدم الإعمال ٠ الحالة الثالثة : أن تتأخر فالإلغاء أحسن ، لأن التأخير مظنة الضعف ،والتقديم يقوى أمر الابتداء إذ الخبر إلى جانب الابتداء وتقديمه يدل على العناية والعامل المقدم أبدا أرجح ،
٣٤٤ أما حالة التوسط / فالابتداء ، وان استولى على الجزء الأول لكن الفعل قد استولى على الثانى ،والعامل اللفظى أرجح فكان الإعمال أولى ٠

قال السيرافى : إنما جاز إلغاؤها لأنها دخلت على جملة تامة ،فإذا تقدمت الجملة أو شىء منها حصل لفظ الخبر ،ولم يكن فى الكلام لفظ شك فجرت الجملة على منهاجها قبل دخول الشك ،وصير موضع الشك واليقين فى تقدير ظرف فكأنك قلت زيد منطلق فى ظنى ، ولأنه شىء هجس فى النفس فأشبه باب القول والحكاية ، ومتى كانت ملغاة كانت فضلة معتمدة على ماقبلها فى تقدير الظرف ، والظرف فى موضع الحال المؤكدة ، والعامل معنى الجملة أى حقق ذلك فى ظنى أو فى علمى أما إذا كانت معملة كانت معتمدا عليها (٣) ٠

---

(١) انظر المقتصد ١ : ١٩٣ ٠

(٢) العبارة (الخاصة الثالثة الالغاء ولها ثلاثة احوال الى قوله فلم يجتمعا) إضافة من (ب) واشار الى الجانب الايسر فى (أ) ولم تظهر ٠

(٣) انظر شرح السيرافى ١ : ٤٥٤ ٠

قَالَ الجرجاني : لم يَجُزْ الإِلغاء فيما سواها ، لأن مفعوله إِن كان واحدا بقي كالمطرح وإِن كان اثْنَين لم ينعقد منهما كلام [1] .

قال رحمه الله تعالى : ولاتُلغى مقدمة فى الأمرِ العام .

قلت: احْتَرَز بقوله : فى الأمرِ العام عَنْ مِثل قَول كعْبِ بنِ زهير :

أرْجُو وآمل أنْ تدْنو مودّتُها ∴ وماإِخَالُ لدَيْنا منْكِ تنْوِيلُ [2]

ويحتمل أن يقال إِنها فى البيت أيضًا معملة وأن هناك ضمير الشأنِ وهُو المفعول الأول والجُملة المفعول الثانى ، ورَوى المصنّف عَن ابن برّى أنه كان يَسْتَشْهِد على إِلغائها مقدمة ببيتِ كعب الذى أنشدنا وأقوى منه فى الدلالةِ بيتُ الحماسة :

كَذَاكَ أُدبْتُ حَتَّى صَارَمِنْ خُلُقِي ∴ أنِّي رَأيْتُ مِلَاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ [3]

على روايةِ مَنْ رَواه وماقبله مرفوعا وهى عند سِيبويه فى ذلك معلقة وحُذفت اللامُ ضرورة [4]

٢٤٥ واستظهر أيضًا على قول سِيبويه متى تظن زيدٌ منطلقٌ ، والأول / أولى لأنها هنا فى حكم المتوسِّطة ، وإِنما لم يَجُزْ سيبويه ذلك فيها إِذا تقدم معمولُ الخبر ، وكان الكلامُ استفهامًا نحو قولك أين زيدٌ سائرًا ؟ ومتى تظن زيدٌ منطلقٌ ، وذلك لأنه لما تقدم شىءٌ لم يقع عليه بَعْدَ الشك ولَا اليقين ، فلما جِىءَ بالشكِ أو الظن بعدما مضى صَدْرالكلامِ على اليقينِ قوِى فيها الإِلغاء .

---

(١) انظر المقتضب ١ : ٩٣ ب .

(٢) انظر ديوانه صفحة ٩ برواية " تعجيل " والخزانة ٤ : ٧ والعينى ٢ : ٤١٢ ، والتصريح ١ : ٢٥٨ والهمع ١ : ٥٣ ، ١٥٣ والدرر ١ : ٣١ ، ١٣٦ ، والاشمونى ١٦٠ (٣٣٤) .

(٣) قاله أحد الفزاريين وانظر الهمع ١ : ١٥٣ ، والدرر ١ : ١٣٥ والاشمونى ١٦٠ (٣٣٥) والتصريح على التوضيح ١ : ٢٥٨ والعينى بالصبان ٢ : ٢٩ والمقرب لابن عصفور صفحة ٢٢ والخزانة ٤ : ٥ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صفحة ١١٤٦ برواية الادبا والبيت أورده أبو تمام مع بيت قبله فى الحماسة .

(٤) انظر التصريح على التوضيح ١ : ٢٥٨ والرضى فى شرح الكافية باب افعال القلوب ٢ : ٢٨٠ .

(٥) انظر الكتاب ١ : ٦٣ .

والفرقُ بَيْنَ التعليقِ والإلغاء من وجوهٍ أحدها : أن الإلغاء إبطالُ عملها لفظا ومعنى وفى التعليقِ إبطاله لفظا لا معنى . الثانى : أن التعليقَ لا يكونُ إلا لمانعٍ لفظىٍ أو تقديرى والالغاء ليس لمانعٍ بل هو راجعٌ إلى اختيارِ المتكلم ، إنْ شاءَ ألغى وإنْ شاء أعمل ، وهُناك لو شاء أن يعمل لم يتمكن حتى قال بعضهم : المعتبرُ فى الإلغاء ليس التقديمَ والتأخير ، بل رأىُ المتكلم هو المتبع ، فإنْ بَنَى كلامَه على الشكِ أعملها مُطلقا ، وإنْ بناه على الجزمِ ثم بدا له الشك ألغاها مُطلقا ، وهذا القولُ ليسَ بمَرضِى ، الثالث : أن الملغاة جملة لها موضعٌ من الإعراب على ما مرّ والمعلقة ليستْ كذلك .

قال رحمهُ اللهُ تعالى : والمصدر فيه كالفعل فى كل ما ذُكِر ، ولأجلِهِ يَقبُح الجمعُ بينهما ما لم يضمر المصْدر .

قلت : المصدرُ المقدر بأنْ والفعل فى هذا البابِ وغيره يَعْمَلُ عمل فِعْله ، وكذلك إذا جعل بدلًا من اللفظ بالفِعل على ما يأتى ، وقوله فى كل ما ذُكر يَعْنِى من التعليقِ والإلغاء وعدمِ الاقتصارِ وغيرذلك ، وإن كان المصدرُ أضعف فى العملِ من الفعلِ ، ثم استدلَّ على إعماله بأنه يقبحَ الجمعُ بَيْنَ الفِعل والمصْدر ، إلا أنْ يضمر المصدرُ فإنه لا يقبَح الجمعُ ، لأن المصدر إذا أُضمر لم يَعْمل ، أما إذا كانَ ظاهرا

٣٤٦ وجُمِعَ بينَه وبين الفِعل فى كلامٍ واحدٍ فإنه قبيحٌ لما فيه من الجمْع بين عاملَيْنِ / على معمولٍ واحدٍ ، هذا تقريرُ كلامِهِ وهو فاسدٌ مِنْ أصله ، لأن المصدر المذكور مع فِعله لا يجوزُ أن يقدر بأنْ والفعل فلا يعمل ، نعم يَقبحُ الجمعُ بَيْنَ الفِعل والمصدرِ فى الإلغاء ، لأن تأكيدَ الفِعل بالمصْدر تقوية له والغاؤه يناقض ذلك ، ولعلَّ هذا مراده ، وقد سقط من النسخةِ فى الإلغاءِ ، أما إذا انفرد المصدرُ فلا شكَّ أنه يَعْمل ويُلْغى كالفِعْل .

قال سيبويه : فإن قلت ظَنى زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحًا (١) ، كما قبح أظن زيدٌ ذاهبٌ أما إذا قلت زيدٌ أظنه منطلقٌ فهنا لا يقبح الإلغاء ، لأن ضمير المصْدر لا يَعْمل

(١) انظر الكتاب ١ : ٦٣ .

واسْمُ الإشارة في قولك عبْدُ اللهِ ظننتُ ذاك بمنزلةِ الضمير ، فإنْ قلت ظننته عبدَ اللّه منطلقٌ جاز أن تكون الهاءُ ضميرَ الشأنِ ، وضمير المصدر إلا أنه إنْ كان ضمير المصدر وَجَبَ نصبُ المفعولَيْن للتقديم .

قال الشلوبيني : واعلم أن المصدرَ يُلغَى كما يُلغَى الفعلُ كقولك ، متى زيدٌ ظنك ذاهبٌ ؟ فمتى ظرفٌ للذهاب وحَسُن إلغاؤه ، لأنه بيْن الاسم والخبر وليس بمتقدِم[1] .

قال رحمه الله تعالى : وأقبحُ مِن ذلك الجمعُ بينَهما في الإلغاء .

قلت : هذا الكلام يدل على أنه ما أراد الجمع في الإلغاء بل في العمل ، وذلك أنه لما جعل ذكر الفعل مع المصدر قبيحًا لكونهما عاملين اجتمعا على معمولٍ واحدٍ قال : والجمعُ بينهما مع الإلغاء أقبح ، ولاشك أن الأمر كذلك لو ثبت له الأمر الأول لِيافيهِ مِن إلغاء عاملين نحو أن تقول : زيدٌ علمت[2] عِلْمي لكن ما بنى عليه أولًا فاسدٌ .

قال الشلوبيني : هذا القولُ خطأٌ ، فإنه إذا أقيم المصدرُ مقامَ الفعلِ نحو زيدٌ منطلقٌ ظَني ، أو زيدٌ ظَني منطلقٌ لا يعمل ولايكون إلا ملغى وكذلك زيدٌ منطلق ظنك أو زيدٌ ظنك منطلقٌ لايكون في هذا كله إعمالٌ لأنه إذا أعمل كان التقديرُ

٣٤٧ فيه التقديم على ما يعمل فيهِ لأنه / حينئذٍ لاناصبَ له ، لانه انما ينتصب انتصابَ المصدرِ نحو زيدٌ قائمٌ حقًا ، وهذا المصدرُ لايتقدمُ على الجملةِ المؤكدةِ[3] لأنه إنما ينْصب بفعلٍ مضمرٍ تدل عليه الجملة قبله فلذلك لايجوز تقديمه ، وإذا كان لايجوز تقديمه في موضعٍ يمكن أن ينوى به التأخيرُ نحو ظنك زيدًا قائمًا وظني زيدًا قائمًا ، ولازيد قائما ظنك ولازيدًا ظنا قائمًا ، لأنه في ذلك كله في تقديرِ التقديم

---

(١) الشرح الصغير للشلوبين لوحة رقم ٨٧ .

(٢) (ب) أظن ظني .

(٣) (ب) المذكورة .

والتقديم فيه ممتنع ، وإذا كان ذلك ممتنعًا كان خلاف مايقتضيه كلامُ المصنفِ مِنْ أن حكمه حكم الفعل في كل ماذكره ، وقد كان من حقه أن يحرر كلامه ، وأما قوله : وأقبح مِنْ ذلك الجمع في الإلغاء فالعلة في ذلك عند بعضهم : أنَّ فائدة المصدر إذا جمع بينهما التوكيد ، وهو أكثر موافقة للإعمال لا للإلغاء وهذا تعليل ضعيف ، والصواب أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء ؛ لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغي ولايقومُ مقامه إذا أُعمل كماذكرنا ، فلذلك كان الجمعُ بينهما قبيحًا كما كان الجمعَ بين العوض والمعوض منه من حيث كان المصدرُ يقوم مقامَ الفِعل في الالغاء ولم يقم مقامه إذا أُعمل كماذكرنا ، فلذلك لم يَقبح الجمع بينهما فيه وهذا تعليلُ (١) سيبويه (٢) .

ومن الخواص بأفعال القلوب الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول نحو ظننتني قائمًا ، وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها ؛ لأن المقصود هو المفعول الثاني وهو الذي يتعلق به الظن أو العلم ، فكان الأصل علمت قيامي متحققًا ، ولأنه في غيرها يفضي إلى اللبس فإنك لو قلت ضربتني لقلت في الغائب ضربته فتوقع ضمير الغائب مكان (٣) ضمير المتكلم فلايعلم أن الهاءَ عائدةٌ عليه أولاً ، أما إذا قيل

٢٤٨ ضرب نفسه فلالبس ، ولأنه قل أن يتحد الفاعلُ والمفعول في غيرها من الأفعال/ وكثر في أفعال القلوب ؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعًا واعتناءً من ظنه بأمور غيره .

وقد حمل على أفعال القلوب في ذلك عدمتُ وفقدتُ قال جران العود : (٤)

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني .·. وعما ألاقي منهما متزحزح (٥)

---

(١) (ب) وهذا تعليل ضعيف من لم يؤخذ به وهو تعليل سيبويه .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٨٧ .

(٣) (ب) مقام .

(٤) وانظر ديوانه صفحة ٤٠ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٩ وابن يعيش ٧ : ٨٨ .

(٥) وقد جمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول واستعمل عدمتني كأفعال القلوب .

لأنَّ الفِعْل في المعنى لغيره ، لأنه يدعو على نفسه ، فكأنه قال عدمني غيري .

قال رحمه الله تعالى : والمتعدّى إلى ثلاثة أعلم المنقولة من علم المتعدية إلى مفعولين وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث اللائى بمعنى أعلم .

قلت : في بعض النسخ قبل النقل بعد قوله : المتعدية إلى اثنين وقد احترز به عن علم التى بمعنى عرف وأيضا عن نبّأ وأنبأ وأخبر وخبر إذا لم يحكم لها بحكم أعلم وقد كان ينبغي أن يقول ماقلنا لأنَّ عبارته توهم خلافه ، فإنها إذا كانت غير محكوم لها بحكم أعلم كانت متعدية إلى واحد بنفسها والى اثنين بحرف الجرّ .

وأقصى مايتعدى إليه الفعل من المفاعيل الصحاح ثلاثة وهذا لايكون إلا فى أفعال القلوب ؛ لأن المفعول الأول في قولك علمت زيدا قائما هو الثانى ، لكن لما لم يفد ذكره إلا بذكر من نسب إليه وجب ذكره ، ثم قد يوجب هذا الفعل لغيرك فيصير فاعلا فى المعنى ومفعولا فى اللفظ ، فتتعدى هذه الأفعال بالهمزة كما عديت ضربت فى قولك أضربت زيدا عمرا أى مكنته من إيقاع الضرب به .

والنقل بالهمزة قياس عند الأخفش فأجاز أظننت زيدا عمرا قائما (١) وغيره لايتجاوز به السماع لأنه تغيير اللفظ بانشاء صورة أخرى فيتوقف فيه على الوضع ، والمستعمل من ذلك بغير خلاف : أعلمت وأريت إذا أوجبت العلم لغيرك وليس ثم تعد إلى مابعد الثلاثة ، إذ لايوجب شيء واحد لاكثر من واحد .

وفى المفعول على / السعة فى هذه الأفعال خلاف ، فأجاز بعضهم فعلى ٣٤٩
هذا تتعدى هذه الأفعال إلى أربعة ومنعه آخرون ؛ لأنه مشبه فلابد له من أصل يشبه به ، وليس ثم مفعول رابع يشبه به .

وأما أنبأ ونبّأ فمتعدية فى الأصل الى واحد والى ثان بحرف الجر تقول : نبأت زيدا عن عمرو أو بحال عمرو فتحذف حرف الجر كما تحذف فى باب اخترت الرجال . قال تعالى " من أنبأك هذا " (٢) أى بهذا وقال تعالى : قد

---

(١) انظر الهمع ١ : ١٥٩ والرضى فى الكافية ٢ : ٢٧٤ وشرح الأشمونى ٢ : ٤٢ .
(٢) الاية ٣ من سورة التحريم .

لأنَّ الفِعْل فى المعْنى لغيره ، لأنه يدعو على نفسه ، فكأنه قال عدمنى غيرى .

قال رحمه الله تعالى : والمتعدّى إلى ثلاثة أعلم المنقولة من علم المتعدية إلى مفعولين وأرى وأنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث اللائى بمعنى أعلم .

قلت: فى بعض النسخ قبل النقل بعد قوله : المتعدية إلى اثنين وقد احترز به عن علم التى بمعنى عرف وأيضا عن نبّأ وأنبأ وأخبر وخبّر إذا لم يحكم لها بحكم أعلم وقد كان ينبغى أن يقول ماقلنا لأنَّ عبارته توهم خلافه ، فإنها إذا كانت غير محكوم لها بحكم أعلم كانت متعدية إلى واحد بنفسها والى اثنين بحرف الجرّ .

وأقصى مايتعدى إليه الفعل من المفاعيل الصحاح ثلاثة وهذا لايكون إلا فى أفعال القلوب ؛ لأن المفعول الأول فى قولك علمت زيدا قائما هو الثانى ، لكن لما لم يفد ذكره إلا بذكر من نسب إليه وجب ذكره ، ثم قد يوجب هذا الفعل لغيرك فيصير فاعلا فى المعنى ومفعولا فى اللفظ ، فتتعدى هذه الأفعال بالهمزة كما عديت ضربت فى قولك أضربت زيدا عمرا أى مكنته من إيقاع الضرب به .

والنقل بالهمزة قياس عند الأخفش فأجاز أظننت زيدا عمرا قائما [1] وغيره لايتجاوز به السماع لأنه تغيير اللفظ بانشاء صورة أخرى فيتوقف فيه على الوضع ، والمستعمل من ذلك بغير خلاف : أعلمت وأريت إذا أوجبت العلم لغيرك وليس ثم تعد إلى مابعد الثلاثة ، إذ لايوجب شىء واحد لاكثر من واحد .

٣٤٩ وفى المفعول على / السعة فى هذه الأفعال خلاف ، فأجاز بعضهم فعلى هذا تتعدى هذه الأفعال إلى أربعة ومنعه آخرون ؛ لأنه مشبه فلابد له من أصل يشبه به ، وليس ثم مفعول رابع يشبه به .

وأما أنبأ ونبّأ فمتعدية فى الأصل الى واحد والى ثان بحرف الجر تقول : نبأت زيدا عن عمرو أو بحال عمرو فتحذف حرف الجر كما تحذف فى باب اخترت الرجال . قال تعالى " من أنبأك هذا " [2] أى بهذا وقال تعالى : قد

---

(١) انظر الهمع ١ : ١٥٩ والرضى فى الكافية ٢ : ٢٧٤ وشرح الأشمونى ٢ : ٤٢ .

(٢) الاية ٣ من سورة التحريم .

نبأنا اللهُ مِنْ أخبارِكم " (١) لأن من ليست زائدة عند غير الأخفش ، وعنده أنّ مِــن (٢) زائدة والمفعول الثالث محذوف وفيه ضعف من وجهين : أحدهما : زيادة مِن فــي الواجب والثاني : حذف المفعول الثالث ، والفرق بينهما وبَيْن أعلمت ، أن أعلمــت استعملت بغير همزة التعدي ثم عُديت بها ، ونبأت وأنبأت معدّيان بالهمزة ولــم يستعمل نبأ الرجل زيدًا عالمًا .

وأما أخبرتُ وخبرتُ وحدثت فمثل نبأت تتعدى إلى ثلاثة لشبهها بأعــلم ؛ لأنك إذا أخبرتَ إنسانًا بأمرٍ فقد أعلَمته به فصار مجموع هذه الأفعال سبعة على غــير رأى الاخفش وعلى رأيه تزيدُ على ذلك .

قال رحمه الله تعالى : فهذه إذا بُنيت للفاعل كان حكم الأول منها حكــم الأول من باب كسوت .

قلت : يعْنى فى جواز الاقتصار على واحِدٍ فتقولُ اعلمت زيدًا ولاتذكر ماأعلمته به كما تقول كسوتَ زيدًا ولاتذكر ماكسوتُه ، ولأنه فاعل فى المعْنى والاقتصار على الفاعِل فى باب ظننت سائغ ، وفى كلام سيبويه مايشعر بالمنْع منه (٣) والقياسُ جوازه وإليــه ذهبَ ابنُ السَّراج؛ لأنه إذا جاز الاقتصارُ على الفاعِل فهنا أوْلى لمافيه مـــن زيادةِ بيان .

قال رحمه الله تعالى : وحكمُ الثانى والثالثِ مِنها حكمُ الثّانى مِنْه .

قلت : يَعْنى أنه يجوزُ أن يقتصر على ذِكر / المفعولَيْن الآخرَيْن ولاتذكُــر ٣٥٠

الاولَ مثل أن تقول : أعلمت عمرا منطلقًا ولاتذكرُ من أعلمته ذلك كما تقول كســوت جبةً ولاتذكرَ مَنْ كسوته ، وهذا أبْيَن أيضًا من الاقتصارعلى الفاعِل ، وليس المفعولان هنا خبرًا عن الأولِ حتى يلزم من ذكرهما ذكره ، ألاترى أنه لاضميرفيهما يعود إلــى الأولِ .

---

(١) الآية ٩٤ من سورة التوبة .

(٢) انظر مامن به الرحمن ٢ : ٦٦ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ١٨ .

ومنع بعضهم من حذف المفعول الأول وهو الذى يشعر به كلامُ سيبويه (١)
وأما الثانى والثالث فمتلازمان كمفعولٍ واحدٍ ولذلك وجب أن يكون الثانى مما يصح
أن يكون خبرا عن الأولِ فيهما .

قال الشلوبينى : حكم الثانى منه يعنى فى الاقتصار عليه وفى ألا يلغى ولا يعلق
وهذا الذى قاله هو المذهب الصحيح فى هذا الموضع وإن خالف فيه بعضهم ، ومنع
الاقتصار على الأولِ ، وربما نُسب هذا الى سيبويه ، وأجاز بعضهم الالغاء عن
المبتدأ والخبر ، وليس هذان مرضيين عند المحققين (٢) .

قال رحمه الله تعالى : وامتنع التعليقُ والإلغاءُ .

قلت : المفعولان الآخران مع الأول يجريان مجرى مفعول كسوْت فلايجوز
التعليقَ ولا الإلغاءُ فيهما ، كما لايجوزُ فى بابِ كسوتُ والعلة فيهما واحدةٌ وذلك
لأن الأول فاعلٌ فى المعنى وليس مبتدأ فلاينتظم منهما كلامٌ عند الإلغاء ، فلانقول
زيدًا أعلمت عمرا ذاهبٌ ، لأنك اذا جعلت ذاهبا خبرا عن زيدٍ لم يعد على عمرٍو
ضميرٌ وإن جعلته لعمرو لم يعد على زيدٍ ضميرٌ فلاتعلق ولاتلغى تأخرت أو توسطت
ولذلك لاتعملُ فى ضميرِ الشأنَ والقصة ، لأنه لايصلح أن يُخبرعنه بالمفردِ .

قال رحمه الله تعالى : وإذا بُنِيَتْ للمفعولِ فحكم منصوبها ماذكر فى منصوبى
ظننتُ مطلقا .

٢٥١ قلت: الذى ذكر فى / بابِ ظننت أن هذه الأفعال إذا بُنِيَتْ للمفعولِ
ارتفع الأولُ ولم يبقَ لها إلا منصوبان ، فإن حذفت أحدهما أمكن حذف الآخر
وإن أثبت أحدهما أمكن إثبات الآخر كما كان فى مفعولَى ظننت وأن تسد مسد
المفعولين تقولُ : أعلمت زيدًا أن عمرا منطلقٌ كما تقول ظننتُ أن زيدًا منطلقٌ ، فإن
أدخلت أن على المفعولِ الثالثِ وكانَ المفعولُ الثانى جثة كسرتَ أن تقول أعلمت
زيدا عمرا إنه عاقلٌ ، وإن كان الثانى مصدرا فتحتها تقول : أعلمت زيدًا قدومَ عمرٍو
أنه قريبٌ .

---

(١) انظر التصريح ١ : ٢٦٥ والكتاب لسيبويه ١ : ١٩ .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٨٧ .

قال الشلوبيني : قوله ماذكر في منصوبي ظننت مطلقًا يعني في أن لا يقتصر
على أحدهما دون الآخر وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء ؛ وليس هذا
الذي ذهب إليه من جواز الإلغاء في هذا الباب بصحيح ، لأن العلة في أن لم
تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للمفعول موجودة إذا بنيت للفاعل فكيف أوجدت العلة
في فعل الفاعل ثم لا يوجد حكمها ، ولم كان ذلك في باب الفاعل دون المفعول ؟
ولكن غره من هذا المعنى ذكر سيبويه أرى وهي مضارع رأيت التي بمعنى ظننت وإن
لم ينطق به من الأفعال التي تستعمل وتلغى ، فتخيل أن باقي الأفعال المتعدية
إلى ثلاثة نحو أنبأت ونبأت وحدثت كأرى ، وإنما جاز إلغاء أرى وحدها لأنها
مضارع أريت التي بمعنى ظننت وإن لم ينطق بالماضي في ذلك فهي إذا بمعنى ظننت
فلما كانت بمعنى غير موثر ألغيت كالغاء سائر الأفعال غير المؤثرة ، فلا ينبغي
إذًا أن تجري نبئت وأنبأت وحدثت وباقي الأفعال هذا المجرى لأنه ليس شيء منها
بمعنى فعل غير موثر ، وهذا إنما بنيناه على نصه في بعض النسخ وهو قوله : فهذه
٣٥٢ إذا بنيت للفاعل كان حكم الاول منها حكم / الأول من باب كسوت وحكم الثاني
والثالث معًا حكم الثاني منه وامتنع التعليق والإلغاء ، ثم قال : وإذا بنيت للمفعول
فحكم منصوبيها ماذكر في منصوبي ظننت مطلقًا ، فهذا يقتضي التفريق بين بنية
الفاعل وبنية المفعول على ماقدمنا ويسقط في بعض النسخ قوله : في بنية
الفاعل وامتنع التعليق والإلغاء ، فإن كان صحة النص هكذا فلا دليل فيه على أن
مذهبه ان هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تعلق ولا تلغى ، ولكن يمكن أن يكون
معنى كلامه أن هذه الافعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى عن المفعول الأول وترتفع
بالابتداء كما لا تلغى كسوت عن المفعول الأول وترتفع بالابتداء ولا عن المفعول الثاني
والثالث معا ، ويجعلان خبر المبتدأ كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر
الأول ، ولا يمتنع إلغاؤها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتلغى عن الثاني
والثالث وغيره في المفعول الأول ، ويكون هذا معنى قوله فيه وامتنع الإلغاء
والتعليق ، فإن ذلك يتأتى في فعل المفعول فلا يكون ذلك فيه قولا ثالثا ، وعليه
من يجيز التعليق عن المفعولين اللذين هما في الاصل للمبتدأ والخبر ، في هذا

الباب ، لاخلاف في ذلك كله ، ولهذا قال فيها إذا بنيت للمفعول فحكم منصوبيها ماذكر في منصوبيـــ ظننت مطلقا أى أنه لاتفصيل في إلغائها إذا بُنيت للمفعـــول كما فيها تفصيل إذا بنيت للفاعل ،ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لايجعل لكـــون هذه الافعال مؤثرة تأثيرًا أصلا في منع الإلغاء والتعليق وهو مذهب لبعض النحاة

٣٥٣ فحصل في التعليق والالغاء في هذه الافعال عن المفعولين اللذين هما / مبتـدأ وخبر في الاصل [1] .

يقول المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب : أحدها : امتناع الإلغـــاء على الإطلاق وهو الذى أعول عليه والثانى : اجازته على الإطلاق وهو الذى يسبـــق إلى أكثر الافهام والثالث : التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول ، وعلى النــص قولان : منعه واجازته وانما قلت هذا لأنى لم أر التفريق بين بناء الفاعل والمفعـول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق لهذا الرجل ، ولابعد أن يكون قدقال غيره به وان كنت لم أره لكن الصحيح ماقدمته كما قلت فيه انه الذى أعول عليه ويمكـــن أن يكون معنى التفريق بينه وبين الفاعل ، وبينه وبين المفعول في التعليق والالغاء أن فعل الفاعل مايتأتى فيه تعليقه عن الثلاثة ، لأن المبتدأ والخبر ليسا خبريـن عن الأول .

° °

(١) الشرح الصغير للشلوبينى اللوحتان رقم ٨٧ ، ٨٨ منقولتان بنصهما .

بـاب (المصـــدر)

يتعدى الفعل أجمع بلاواسطة إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا وظـــرف المكان المبهم والمعدود والمفعول له على رأى والحال والتمييز والمشبه بالمفعول .

قلت: قوله اجمع يعنى أن اللازم وغيره فى ذلك سواء قال سيبويه : واعـلم أن هذه الافعال إذا انتهت الى ماذكرت من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدى تعدت الى جميع مايتعدى اليه الفعل الذى لايتعدى الفاعل (١) .

أما تعديته إلى المصدر فبحروفه على ماقيل ،وإلى الزمان بصيغته والـــى المكان بمستقره وإلى الحال بالتزامه هيئة الفاعل أو المفعول به ، والى المفعول من أجله لعلته ،وقوله على رأى / يشير إلى الخلاف الذى فى نصب المفعول من أجـله على مايأتى ،وإلى التمييز لاقتضائه مقدارا للشبه بالمفعول نحو الحسن الوجـــــه وكذلك المفعول على السعة .

فهذه السبعة تتعدى إليها جميع الأفعال بغيرواسطة ؛ لأن فى الفعـــل دلالته عليها ،إما بالوضع أو بالاقتضاء أو الالتزام على ماذكر،فان كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة صار يتعدى إلى عشرة من غير واسطة ،وقوله إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا يعنى المبهم والمعدود والمختص وظرف المكان المبهم والمعدود واستظهر به عـــلى المختص ، وقوله على رأى استظهر به على رأى من يقول : انه محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه (٢) ، ويقتضى كلامه أنه اختار من المذهبين مذهب من يقـــول : إنه يتعدى إليه بغير واسطة والمختار مذهب سيبويه ، فاختياره إذا غير مرضـــى عند المحققين .

قال : وبالواسطة إلى المفعول معه والمستثنى .

قلت: الواسطة فى المفعول معه الواو لأنها توصل الفعل اللازم إلى المفعول وكذلك الا فى الاستثناء ،ولم تجعل هذه الحروف من المعدية ، لأنها لاتصير الفعل

---

(١) سيبويه ١ : ١٩ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٨٤–١٨٦ .

متعلقا ، والحروف المعدية هى التى تفيد التصيير فى المعنى ، إذ تنقل الفعلَ من معنى إلى معنى ألاترى كيف نقلت الهمزة فى أذهب الفعل غير اللازم إلى استدعائه مفعولاً وقع به الإذهاب فصيره ذاهبًا بعد أن لم يكن ، فنقلت الفعل عن الفاعل إلى المفعول وصيرته له بعد أن كان الفاعل وحده قبل دخولها ، فهذان منصوبان آخران غير العشرة ، واما خبر كان واسم ان واسم لا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالمفعول به فهذه خمسة أخر ، فجملة الأسماء

٣٥٥ المنصوبة / سبعة عشر صنفا ، ومايوجد فى كتب الكوفيين [1] وماذكر فى الجمل المنسوب الى الخليل من بلوغ المنصوبات أربعين منصوبا فكلها ترجع الى هذه وينوع عليها .

قال رحمه الله تعالى : المصدر على ثلاثة أقسام : مبهم ومعدود ومختص .

قلت : المصدر هو اسم الفعل الحقيقى سمى بذلك ؛ لأن الفعل يصدر عنه ، وهو منقول فى هذا العلم من مصدر الإبل وهو الموضع الذى توليه صدورَها بعد الشرب ، ويقال له حدث لأن الفاعل يحدثه ، وحدثان لاضطرابه ، ومنه حدثان الزمان أى تقلبه ، ويقال إن الحدث والحدثان بمعنى الحادث ، ومنه قولهم هو حدث من أحداث الدهر ويسميه سيبويه الفعل [2] ، وقد حده الجماعة فقال بعضهم : المصدر كل اسم دل على حدث وضعا وعلى زمان مجهول ضمنا وهو وفعله من لفظ واحد غالبا .

واعلم أن أخذ الزمان فى حد المصدر فاسد ، فانه لادلالة عليه الا بالالتزام ، ودلالة الالتزام مهجورة فى العلوم ويسمى مفعولا مطلقا متى كان منصوبا بفعله الذى أخذ منه وقيل له مطلق لأنه لايقيد بشىء من حروف الجر لافى السؤال ولافى الجواب تقول من فعل الضرب ؟ فيقول زيد وما سواه من المفاعيل مقيد بشىء من الحروف .

قال رحمه الله تعالى : فالمبهم : النكرة غير الموصوفة ، و " لا " المضافة و " لا " المحدودة بالمبنى ، والمصدر وما فيه هاء التأنيث ، والمختص النكرة الموصوفة والمضافة والمعرفة .

---

(١) فى (ب) البغداديين .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى باب المصدر ٢ : ١٩٢ .

قلت : مثال المبهم ضربت ضربًا ومثال المحدود ويسميه سيبويه المؤقت
٣٥٦ نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات وهو المعدود أيضا ، ومثال المضاف ضربته / ضرب الأمير اللص ، ومثال المعرفة ضربته الضرب الذى تعرف والموصوف ضربته ضربا شديدًا .

قال رحمه الله تعالى : فالمبهم لتوكيد الفعل والمختص لبيان نوعه والمعدود لعدد مراته .

قلت : المصدر لفظ زائد على الفعل ، والفاعل والفعل قد دل عليه فلاحاجة اليه فلابد أن تكون لكذكره فائدة زائدة وتلك الفائدة أحد ماذكر ، ففائدة المبهم توكيد الفعل نحو ضربت ضربًا .

قال الشلوبينى : يعنى بالمعدود مافيه هاء التأنيث نحو ضربة وضربتين وضربات والمختص النكرة الموصوفة ومثاله ضربته ضربا شديدا ، والمضاف مثاله ضربته ضرب شرطى ، والمعرفة مثاله ضربته ضرب الشرطى ، والمبهم لتوكيد الفعل هكذا قال غيره وقوله والمختص لبيان نوعه أى لبيان نوع الفعل وليس الفعل هنا الا المعنى الصادر عن الفاعل ، ألاترى أن التنويع له لا للزمان وكذلك قولهم بعد هذا : ان المعدود لعدد مراته ، انما المراد منه عدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل ، فالمبهم الذى للتوكيد فى قولك ضربت ضربا نائب عن الجملة على رأى (1) .

قال الشلوبينى : زعم بعض المتأخرين أن المصدر هنا نائب مناب تكرير ضربت مرة أخرى ، والحق أن المصدر فى ذلك إنما هو لتوكيد مادل عليه الفعل من الحدث (2) ، وكأن الذى قال بذلك غره قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل ، فلذلك قال : انه نائب مناب تكرير الفعل ، كأنه أخذ الفعل هنا على أنه الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف ، والصواب أن الفعل هنا هو المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا : المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد دليل الفعل ، أى لتوكيد
٣٥٧ / اللفظ الدال على الفعل ، واللفظ الدال على الفعل ، الذى هو المعنى الصادر عن الفاعل هو حروف ضربت لابنيته ، وانما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته

---

(1) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٨٩ .

(2) فى الاصل من الحديث .

قلت: مثال المبهم ضربت ضربًا ومثال المحدود ويسميه سيبويه المؤقت نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات وهو المعدود أيضا ، ومثال المضاف ضربته / ضرب ٣٥٦
الأمير اللص ، ومثال المعرفة ضربته الضرب الذى تعرف والموصوف ضربته ضربا شديدًا .

قال رحمه الله تعالى : فالمبهم لتوكيد الفعل والمختص لبيان نوعه والمعدود لعدد مراته .

قلت: المصدر لفظ زائد على الفعل ، والفاعل والفعل قد دل عليه فلاحاجة اليه فلابد أن تكون لكذكره فائدة زائدة وتلك الفائدة أحد ماذكر ، ففائدة المبهم توكيد الفعل نحو ضربت ضربًا .

قال الشلوبينى : يعنى بالمعدود مافيه هاء التأنيث نحو ضربة وضربتين وضربات والمختص النكرة الموصوفة ومثاله ضربته ضربا شديدا ، والمضاف مثاله ضربته ضرب شرطى ، والمعرفة مثاله ضربته ضرب الشرطى ، والمبهم لتوكيد الفعل هكذا قال غيره وقوله والمختص لبيان نوعه أى لبيان نوع الفعل وليس الفعل هنا الا المعنى الصادر عن الفاعل ، ألاترى أن التنويع له لا للزمان وكذلك قولهم بعد هذا : ان المعدود لعدد مراته ، انما المراد منه عدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل ، فالمبهم الذى للتوكيد فى قولك ضربت ضربا نائب عن الجملة على رأى [1] .

قال الشلوبينى : زعم بعض المتأخرين أن المصدر هنا نائب مناب تكرير ضربت مرة أخرى ، والحق أن المصدر فى ذلك إنما هو لتوكيد مادل عليه الفعل من الحدث [2] ، وكأن الذى قال بذلك غره قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل ، فلذلك قال : انه نائب مناب تكرير الفعل ، كأنه أخذ الفعل هنا على أنه الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف ، والصواب أن الفعل هنا هو المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا : المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد دليل الفعل ، أى لتوكيد اللفظ الدال على الفعل واللفظ الدال على الفعل ، الذى هو المعنى الصادر عن / ٣٥٧
الفاعل هو حروف ضربت لابنيته ، وانما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته

(١) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٨٩ .
(٢) فى الاصل من الحديث .

بنيته أو تقدر مضافا محذوفا فى ذلك ، ويكون التوكيد فى ذلك بمعنى التمكين للمعنى ، والتكرير له ، كأنه مؤكد المعنى الذى أعطاه ضربت من الحدث لا لما أعطاه من الزمان أى ممكن له فى نفس السامع ومكرر له ، ويدل على أن المراد بالفعل هنا هو المعنى الصادر عن الفاعل لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف ، قوله والمختص لبيان نوعه أى لبيان نوع الفعل فهل الفعل هنا إلا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ألا ترى أن التنويع له لا للزمان ، وكذلك قولهم ان المعدود لعدد مراته المراد عدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل ، ولابد أن يكون فى الذى لبيان النوع معنى زائد على التوكيد ، والا فالنكرة تغنى عنه ، فلاتبقى للتخصيص فائدة الا أن يراد به المبالغة كأنه يقول : ضربت الضرب الحقيقى كأن ما سواه مجاز بالنسبة اليه كما قال :

لَعَمْرِى لقدْ أحببتُكِ الحبَّ كلَّه ∴ وزدتُكِ حبًا لم يكُنْ قط يُعْرَفُ (١)

ومعنى بيان النوع : أن الجنس تحته أنواع ، وليس انصراف اللفظ إلى البعض أولى من البعض ، فاذا قلت ضربا احتمل القليل والكثير واللين والشديد ، فاذا خصصت بين المراد قال تعالى . " لاتدْعُوا ثبورا واحدًا وادْعُوا ثبُورًا كثيرًا " (٢) فوصف المصدر بهما لاحتماله إياهما ، والمحدود لبيان العدد ، إذ يحتمل القليل والكثير ، وليس فى اللفظ دليل فيؤتى بالمصدر المحدود ليتبين المراد .

وفرق بعضهم بين التحديد والتعديد فجعل التحديد نحو ضربة والتعديد
٣٥٨ نحو ضربتين وضربات وزاد / بعضهم (٣) فى هذه الأغراض التشبيه نحو ضربت ضرب الأمير اللص .

قال رحمه الله تعالى : والاسم الذى يصحب الفعل لهذه المعانى الثلاثة مصدر فى الأصل وغير مصدر .

قلت : المصدر الأصيل (٤) هو الذى اشتق الفعل منه وصدر عنه إلَّا أن قوله

---

(١) مجهول وانظر الخصائص ٢ : ٤٤٨ والمحتسب ١ : ٢٣٨ .
(٢) الاية ١٤ من سورة الفرقان .
(٣) ب آخرون .
(٤) فى (ب) الاصلى .

فى الأصل يوهم أن الذى لايكون مصدرا فى الأصل يصير مصدرا وهذا محال [1] وانما يريد أن الذى ينتصب مفعولا مطلقا يكون مصدرا حقيقة وقد يكون غير مصدر ومع ذلك ينتصب نصب المصدر أى على أنه مفعول مطلق ويحصل من الأغراض مايحصله المصدر ولو قال مصدر وهو الأصل وغير مصدر لارتفع هذا الوهم .

قال رحمه الله تعالى فالمصدر ضربان : مصدر يلاقيه فى الاشتقاق والمعنى وهو جار عليه وغير جار .

قلت: الهاء فى يلاقيه عائدة على الفعل ، ومعنى يلاقيه فى الاشتقاق أن تكون حروفه هى حروف الفعل الذى اشتق منه ، لكن توهم عبارته أنهما يتلاقيان فى أنهما مشتقان من ثالث كما تقول عالم ومعلوم يتلاقيان أى يجتمعان فى اشتقاقهما من لفظ العلم وليس المراد هذا ، فان نباتا مثلا فى قوله تعالى : والله أنبتكم من الأرض [2] نباتا " ليس مشتقا عن الإنبات الذى أنبت مشتق منه ، فاذا لم يلتق معه فى الاشتقاق من أصل ثالث ، بل لوقيل ان نباتا أصل الانبات كان أولى ، وبالجملة ففرضه أن المصدر المقرون بالفعل لأحد المعانى المذكورة إما أن يكون مصدرا لذلك الفعل أو لا يكون ، فإن لم يكن فإما أن تكون حروفه من جنس حروف مصدر ذلك الفعل أو لاتكون ، فالأول هو الملاقى للفعل فى الاشتقاق والمعنى وهو الجارى عليه ، والمراد من الجريان أن يأتى على قياس ماتأتى عليه مصادر أفعاله الثلاثى أو غيره نحو ضربت ضربا وأكرمت إكراما ، واستخرجت
استخراجا ومثال / الذى لايجرى عليه قوله تعالى " والله أنبتكم من الأرض [2] نباتا " ، ٢٥١
فإن مصدر أنبت انبات وكذلك قوله تعالى ، " وتبتل إليه تبتيلا " [3] فان مصدر تبتل التبتل فهذا المصدر ملاق للفعل فى الاشتقاق والمعنى ولكنه غير جار عليه ومنه

---

(١) فى (ب) باطل .

(٢) الاية ١٧ من سورة نوح .

(٣) الاية ٨ من سورة المزمل .

قول الشاعر : (١)

وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ ∴ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا (٢)

وفى انتصابه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه انتصب به لملاقاته له فى المعنى لأن الإنبات والنبات واحد ، وانما يختلفان إذا نسبا الى الفاعل أو المفعول ، إذ معنى أنبت جعله ينبت وقد قابل الشاعر بينهما فى قوله :

فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ ∴ .... (٣)

وأصل المقابلة أن يكون بالمثل ، الثانى : انه منصوب بفعل آخر مقدر ، كأنه قيل أنبتكم فنبتم نباتًا . الثالث : أنه على حذف الزوائد ، والأجود أن يقال : انه اسم للفعل مثل العطاء لكنه وقع موقع المصدر .

قال رحمه الله تعالى : ومصدر لا يلاقيه فى الاشتقاق وملاقيه فى المعنى .

قلت : هذا هو الثالث وهو ألا تكون حروفه حروف الفعل لكن معناهما واحد وذلك نحو قولك قعدت جلوسًا وجلست منعًا ومن كلامهم دعه تركا وفى هذا ونحوه وجهان : أحدهما : أن الناصب له الفعل المذكور لانه نوع له ، فجاز أن ينصبه كما ينصب الجنس الشامل له ولغيره ، فإذا نصب العام فإن ينصب الخاص أولى لانه قسم منه ، وبعبارة أخرى : الفعل يتضمن أنواعه فله العمل فى جميعها لدلالته عليها وهذا مذهب المازنى والثانى : مذهب سيبويه وهو أنه منصوب بفعل آخر دل

---

(١) هو القطامى وانظر ديوانه صفحة ٤٠ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٤٤ والمقتضب ٣ : ٢٠٥ والخصائص ٢ : ٣٠٩ وابن يعيش ١ : ١١١ والخزانة ١ : ٣٩٢ .

(٢) ان خير الأمر ما استقبلت وتدبرت أوله فعرفت الام تئول عاقبته ، وشره ما ترك النظر فى أوله وتتبعت آخره والشاهد فيه تأكيد قوله تتبعه بقوله اتباعا وهو مصدر اتبعت لان معنى اتبعت وتتبعت واحد .

(٣) مجهول القائل وهى قطعة من بيت لم أهتد اليه ولا أعرف له قائلا ولا تتمة .

عليه المذكور، لأن المصدر أصل للفعل والفعل مشتق منه ، ومعنى الاشتقـــاق
اقتطاع فرع من أصل يوجد في جميع تصاريف ذلك الفرع فعمل فيه لدلالته / عليه وضعا ٢٦٠
واشتقاقه منه ،وهذا الفعل ليس من لفظ هذا المصدر فوجب ألا يعمل فيه ، كما لا يعمل
فيما لاملاقاة بينهما أصلاً فكأنه يقول قعدت فجلست جلوسا ، وبعض أهل اللغـــة
يقول : إن الجلوس ماكان عن الاضطجاع والقعود عن قيام ومنه تبسمت وميض البـــرق
كأنه قال نومضت عند سيبويه والمازني تنصبه بتبسمت من غير تقدير شيء .

قال رحمه الله تعالى : وغير المصدر إما كل أو بعض مضافين إلى المصدر ،واما
اسم لنوع منه ، وإما عددٌ له ،وإما وصفٌ واما موصوف به وإما مضاف إليه المصدر .

قلت : المذكور في هذا الفصل على ضربين : ما هو غير مصدر بالخـلاف
والثاني مافي مصدريته خلاف ،أما الثاني فنحو قعد القرفصاء واشتمل الصماء ورجع
القهقرى فهذه ونحوها فيها ثلاثة أوجه : أحدها : الذي اختاره الجزولي أنـه
اسم لنوعٍ منه فانتصب بالفعل المذكور، لأن الفعل اذا كان يدل على جميع أنـواع
المصدر جاز أن يعمل فيها ونظير هذا نعم الرجل زيد ، فإن زيدًا يرتفع بالابتداء
في قول ونعم الرجل خبره والعائد إليه ماتضمنه الرجل من العموم الذي يندرج فيه
زيد وغيره ،ولهذا اشترط أن يكون الممدوح من جنس الفاعل . الثاني : أن هـذه
صفات لمصادر محذوفة كأنه قال : قعد القعدة القرفصاء واشتمل الاشتمالة الصماء،
ورجع الرجعة القهقرى وهذا اختاره المبرد (١) . القول الثالث : أنها مصادر غـير
منصوبة بالفعل المذكور بل بفعل آخر مقدر كأنه قال فتقرفص القرفصاء وتقهقر
القهقرى ، وهذا مذهب طائفة من الكوفيين (٢) ، وفيه تكلف ، لأن تقرفص لو ظهـر
لكان بمعنى قعد فلاحاجة الى التقدير .

وأما الذي ليس بمصدر بلا / خلاف فعلى أقسام : أحدها : أن يكونَ كلاًّ لـه ٢٦١
نحو ضربته كل الضرب أو بعضًا منه كقولك ضربته بعض الضرب ،وذلك أن كلا وبعضا من

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ١١٢ والتعليقات الوفية ١ : ١٧٨ وشرح الكافية للرضي ١ : ١١٥ .
(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ١١٥ .

جنس مايضاف إليه ، فكلية الضرب ضرب فجاز أن يعمل فيهما الفعل المذكور .
الثالث : أن يكون وصفا له نحو ضربته قليلا وكثيرا ، وأحسن الضرب . الرابع : أن يكون صنفا منه نحو ضربته أى ضرب ومنه قول امرئ القيس : (١)

.... ∴ ورضْتُ فذلَّتْ صعبةً أى إذْلالِ (٢)

قال الزجاج : هو منصوب برضت ، لأنه فى معنى أذللت . الخامس : ان يكون عددا له نحو ضربته ثلاث ضربات ومنه قوله تعالى : فَاجْلِدُوهُم ثمانِينَ جَلْدَةً (٣) وانما قدمت هذه الأشياء للمبالغة . السادس : أن يكون موصوفا بالمصدر كقولك ضربته ذلك الضرب أو انواعا من الضرب . السابع : أن يكون آلة له نحو قولهم : ضربته سَوْطًا ، والأصل ضربته ضربة بسوط ، فحذف حرف الجر فصار ضربة سوط ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فقيل ضربته سوطا ، وأفاد مع الاختصار معرفة الآلة وهو معنى قوله قصدا أى نية ، أى هو مضاف اليه فى مقصود الكلام واصله .

(المَفْعُولُ فِيهِ) : (ظَرْفُ الزَمانِ) قال رحمه الله تعالى : ظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام : محدودٌ ومختص ومبهم .

قلت : هذا هو المفعول فيه ، سمى بذلك لتقييده بفى سؤالا وجوابا فإنك تقول : فى أى يوم خرج ؟ فيقال فى يومِ كذا ، ففى لازمة له إمَّا لفظًا أو تقديرا ، لكنه لايكون ظرفًا نحويا إلا إذا كانت فى غير ظاهرة فى لفظه ، وكانت مقدرة فيه ، فالظرف فى الاصطلاح ماكان مِنْ أسماء الزمان أو المكان المبهم منصوبًا مقدَّرا بفى ،

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٣٢ والمقتضب ١ : ٧٤ والمحتسب ٢ : ٢٦٠ والخزانة ٤ : ٢٤ .

(٢) عجزبيت وصدره :
فصِرنا إلى الحسْنى ورقَّ كلامنا ∴ ....
والحسنى اما اسم مصدر بمعنى الاحسان واما صيغة مؤنث أحسن أى الى الحالة الحسنى ورق بمعنى لطف ورضت من رضت الدابة رياضا ذللتها .

(٣) الاية ٤ من سورة النور .

فإن اختل أحد هذين القيدين خرج عن الظرفية ، وكأنهم جعلوا النصب دليلاً على
٢٦٢ معنى في ولم / يضمنوها الاسم بل قدروها معه حتى لا يبنى إذ كان الاسم متى
تضمن الحرف بنى ، والفرق بين المضمن والمقدر ، أن المضمن لا يجوز أن يظهر لفظاً
لو قلت : أأين زيد ؟ لم يجز والمقدر يجوز أن يظهر نحو خرجت في يوم الجمعة ،
إذا عرفت حقيقة الظرف النحوي فاعلم أنه : ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم وغير مبهم وغير
المبهم معدود ومختص .

قال رحمه الله تعالى : فما كان جوابا لكم فهو معدود ، والعمل فيه كله إلا أن يقصد التكثير .

قلت : إذا قلت كم سرت ؟ فالجواب أن يقال شهرا أو سنة أو غير ذلك ، لأن كم سؤال عن عدد ، ولا شك أن العمل يكون مستغرقا له ، فإنك لو قلت في جواب كم صحت ، شهرا ولم تكن صمته كله كان الجواب خلفا إلا أن تكون متجوزا تذكر الكل وأنت تريد البعض ، كما تقول : فلان ركب الخيل تريد الكثير منها وهو معنى قوله : إلا أن يقصد التكثير .

قال رحمه الله تعالى : وما كان جوابا لمتى فهو مختص ، ثم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون في بعضه .

قلت : إذا قيل متى سرت فهو سؤال عن تعيين الوقت فالجواب المطابق أن تقول يوم الجمعة أو يوم الخميس إلى غير ذلك من الزمان المعين ، ولو قلت شهرا أو يوما لم تكن مجيبا ، ثم قد يكون العمل فيه كله لكون العمل لا يتجزأ كما إذا قيل متى صمت ؟ فتقول : يوم الخميس وقد يكون في بعضه كما اذا قال : متى خرجت ؟ فقلت يوم كذا .

قال رحمه الله تعالى : وما عدا ما ذكر فهو مبهم .

قلت : وذلك نحو الحين والوقت والزمان وغير ذلك من الأسماء العامة
٢٦٣ التي لا تشعر بكمية ولا تعيين ولا فائدة في ذكره إلا أن يوصف أو يضاف فيصير / من
المخصوص إذ لفظ الفعل يدل على مطلق الزمان وصيغته المخصوصة تدل على المعين
منه فإذا لا يكون في ذكره مع الفعل فائدة بخلاف المصدر فإنه يفيد التوكيد ، والفعل

مطلقا ينصب هذه الأصناف بخلاف المكان ، فإن دلالته على الزمان وضيعية وعلى المكان التزامية .

قال رحمه الله تعالى : ثم ظرف الزمان يكون متصرفًا منصرفا ومقابله ومتصرفا لاينصرف ومقابله .

قلت : ظرف الزمان يأتى على أقسام أربعة : يكون متصرفًا منصرفا ومقابله أى ضده فى الأمرين فيكون لامنصرفا ولامتصرفا ،ويدخل تحت هذا القسم المبنى نحو اذ واذا ، وقد يقال ان المبنى متصرف الموضع ، ألا ترى أنه يضاف الى اذ فى قولك حينئذ ، فعلى هذا المبنى يكون خامسا والأربعة الأقسام فى المعرب خاصة القسم الثالث : أن يكون متصرفا لاينصرف ومقابله بأن يكون منصرفا لامتصرفا فالجميع أربعة .

قال رحمه الله تعالى : ومعنى التصرف أن يجوز رفعه فى موضع يجوز فيه نصبه ومأخذه السماع .

قلت : يعنى بالمتصرف الذى لايلزم الظرفية من أسماء الزمان بل يجوز أن يقام مقام الفاعل فى الموضع الذى يجوز أن يكون منصوبا كقولك سرت يومين وان شئت قلت سير عليه يومان .

قال الزمخشرى : المستعمل اسمًا وظرفا ماجاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لاغير مالزم الظرفية (١) .

قال الشلوبينى : يقع فى بعض النسخ : ومعنى التصرف أن يستعمل غير ظرف وهو احسن من الاول ، لأن الأول يفهم منه أن المتصرف هو مايقع فى موضع كان النصب نحو يوم الجمعة يومٌ مبارك ونحو أحسن الأيام يوم الجمعة غير منصوب والأمر ليس كذلك ، فإذا قيل أن يستعمل غير ظرف عم ذلك كله ، لأن الظرف عند النحاة هو المنتصب ، لأنه مفعول فيه ،وهو فى هذه / المواضع كلها وفى الموضع الذى ذكر ٢٦٤

---

(١) انظر المفصل صفحة ٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٤٠ .

نحو سير يومُ الجمعة غير ظرف ، لأنه ليس منصوبًا على أنه مفعول فيه فكذلك قلنا إنه أحسن من الأول ، قوله ومأخذه السماع إشارة إلى أن لزومه الظرفية غير محَلل ، بل ذلك من قبيل الوضع ، ويحتمل أن يكون معناه أنه غير قياسي فيتوقف فيه على السماع ، فإن للزومه الظرفية علة سوف تأتي ، قال الشلوبيني : لم يقل ومأخذه السماع في المنصرف بل قال ومعنى الانصراف دخول التنوين وسكت عن هذا فيه والأمر فيهما واحد ، أعْني في الانصراف والتصرف مأخذ كل واحد منهما السماع على مايقتضيه مذهبه ولو ذكر ذلك فيهما كان أجود وقد رأيتها في بعض النسخ كذلك (١) .

وكذلك مأخذ كل ماكان من نكرات أسماء الزمان مرادا فيه وقفا بعينه في كونه باقيًا على تنكيره مع ذلك ، أو منتقلا إلى التعريف مأخذه السماع أيضًا ، والأولى أن يقال : مأخذ التصرف في الظروف السماع والانصراف القياس ، وذلك أن الظروف كلها إذا كان لفظها موضوعًا على العموم فحقها أن يكون معناها على العموم فمتى كان شيء من ذلك على أصله عاما بقي على أصله عن الانصراف ، وانصرف فيما تتصرف فيه الأسماء ، إذ كانت الظروف لافرق بينَها وبين سائر الأسماء ، فحقها أن تكون متصرفة فيما تتصرف فيه الأسماء وتزيد عليها بانتصابها على المفعول فيه وهو الظرف ومتى كان شيء منها خارجا عن أصله قد أريد به شيء بعينه وكان المخاطب يفهم ذلك فقد خرج في ذلك عن أصل اللفظ العام من كلام العرب ، وكان بذلك غيرمتمكن في كلام العرَب فينبغي أن يكون غيرمتمكن في الإعراب بل مقصورًا على الظرفية ، ليكون عندهم عدم
٢٦ظ تمكنه في الإعراب امارة لعدم تمكنه في كلام / العرب ، وينبغي أن يكوَن في الانصراف على أصله وعلى هذا جرت الظروف في كلام العرب إلا غدوة وبكرة فانها متصرفة لامنصرفة أريد بها يوم بعينه ، أو ام يرد بها يوم بعينه في أكثر كلام العرب إلا سحر فانها خرجت في عدم انصرافها عن هذا القياس ، ويشبه أن يكون ذلك على جعل غدوة وبكرة علما وسحر معدولًا معرفة من غير وجه التعريف ، فهذان أعني : جعل غدوة وبكرة علما وسحر معدولًا معرفة من غير وجه التعريف هما االذان خرجا عما جَرى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٠ .

نحو سير يومُ الجمعة غير ظرف ، لأنه ليس منصوبًا على أنه مفعول فيه فكذلك قلنا
إنه أحسن من الأول ، قوله ومأخذه السماع إشارة إلى أن لزومه الظرفية غير محلل ،
بل ذلك من قبيل الوضع ، ويحتمل أن يكون معناه أنه غير قياسى فيتوقف فيه على
السماع ، فإن للزومه الظرفية علة سوف تأتى ، قال الشلوبينى : لم يقل ومأخذه
السماع فى المنصرف بل قال ومعنى الانصراف دخول التنوين وسكت عن هذا فيه والأمر
فيهما واحد ، أعْنى فى الانصراف والتصرف مأخذ كل واحد منهما السماع على ما يقتضيه
مذهبه ولو ذكر ذلك فيهما كان أجود وقد رأيتها فى بعض النسخ كذلك (١) .

وكذلك مأخذ كل ماكان من نكرات أسماءِ الزمان مرادا فيه وقتا بعينه فى كونه
باقيًا على تنكيره مع ذلك ، أو منتقلا إلى التعريف مأخذه السماع أيضًا ، والأولى أن
يقال : مأخذ التصرف فى الظروف السماع والانصراف القياس ، وذلك أن الظروف كلها
إذا كان لفظها موضوعًا على العموم فحقها أن يكون معناها على العموم فمتى كان شىء
من ذلك على أصله عاما بقى على أصله عن الانصراف ، وانصرف فيما تنصرف فيه الأسماء ،
إذ كانت الظروف لا فرق بينَها وبين سائر الأسماء ، فحقها أن تكون متصرفة
فيما تتصرف فيه الأسماء وتزيد عليها بانتصابها على المفعول فيه وهو الظرف ومتى كان
شىء منها خارجا عن أصله قد أريد به شىء بعينه وكان المخاطب يفهم ذلك فقد خرج
فى ذلك عن أصل اللفظ العام من كلام العرب ، وكان بذلك غير متمكن فى كلام العرب
فينبغى أن يكون غير متمكن فى الإعراب بل مقصورًا على الظرفية ، ليكون عندهم عدم
٢٦٥ تمكنه فى الإعراب امارة لعدم تمكنه فى كلام / العرب ، وينبغى أن يكونَ فى الانصراف
على أصله وعلى هذا جرت الظروف فى كلام العرب إلا غدوة وبكرة فانها متصرفة لا منصرفة
أريد بها يوم بعينه ، أو لم يرد بها يوم بعينه فى أكثر كلام العرب إلا سحر فانها
خرجت فى عدم انصرافها عن هذا القياس ، ويشبه أن يكون ذلك على جعل غدوة
وبكرة علما وسحر معدولا معرفة من غير وجوه التعريف ، فهذان أعنى : جعل غدوة
وبكرة علما وسحر معدولا معرفة من غير وجود التعريف هما اللذان خرجا عما جرى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٠ .

عليه أخواتها وهما اللذان أخذهما السماع دون سائر الباب .

قال رحمه الله تعالى : فالأول كيوم ومقابله سحر معينًا قلت: اليوم من المعدود ويقال له أيضًا مؤقت لأنه محصور ببداية ونهاية وهو متصرف ؛ لأن لك أن ترفعه في الموضع الذي يجوز نصبه نحو اليوم سرت فتقول اليوم سرته أو سرت فيه فرفعه بالابتداء وكذلك موعدك يوم الخميس إن شئت رفعت على أنه خبر وإن شئت نصبت على الظرف لأن موعدك صح أن يكون مصدرًا وصح أن يكون زمانا ، وأما انصرافه فظاهر وسحر بعكسه في الحكمين فإنه مادام معينًا أي من يوم بعينه يلزم النصب على الظرف ولا يجوز رفعه ولا جره ولم يتصرف لأنه قصر على وقت بعينه بغير آلة التعريف وغير العلمية فلما عدل به عن أحكام نظائره فيماله في أصل وضعه لم يتصرف ولم ينصرف أيضا للتعريف والعدل عن السحر، لأن الأصل أن يقال : السحر بلام العهد فعدل عن لفظ المعرفة بها الى لفظ النكرة مع ارادة التعريف .

وزعم بعضهم أنه مبني لتضمنه الحرف ،فإن نُكر جرى مجرى اليوم والليلة في الحكمين قال تعالى : "إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ" (١) .

٣٦٦ / قال الشلوبيني : قوله كاليوم والليلة يريد الذي هو منصرف وهذا ليس بشيء ، لأنه أطلق القول فيهما وقيده في غيرهما فيفهم من ذلك أن ماأطلقه فيهما على الإطلاق لا على التقييد ،وليس كذلك ،فإن يومًا وليلة إذا أريد ليوم بعينه كانا غير متصرفين على ماتقدم لنا وكذلك قال سيبويه . ومما لايكون فيه إلا النصب سير عليه سحر (٢) ، ثم قال : إلا أن تجعله نكرة ثم قال ومثل ذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك (٣) .

---

(١) الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٢) جاء في سيبويه ٢ : ٤٨ وزعم الخليل انه يجوز أن نقول أتيك اليوم غدوة وبكرة تجعلهما بمنزلة صحوة . وانظر الأمالي الشجرية ٢ : ٢٥٢ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٠ .

قال رحمه الله تعالى : والثانى غدوة وبكرة معينين ومقابله بُكَرًا وسُحَيْرًا وعشاء ومساء وعتمة وعشية وضحوة وضحى معينات .

قلت : يعنى بالثانى الذى يتصرف ولا ينصرف ، أما تصرفه فلانه لم يخرج فى تعريفه عن أحكام نظائره لأن تعريفه بالعلمية فترفعه فى موضع لك نصبه تقول سير عليه غدوة بالرفع والنصب وكذلك موعدك غدوة .

وجوّز الخليلُ صرف بكرة وعد سيبويه معها عشية فقال وبعض العرب يدع التنوين أيضا فى عشية (١) .

وأما أنها لاتنصرف فللعلمية والتأنيث ، وأما مقابله وهو الذى ينصرف ولا يتصرف فهى التى ذكر ، أما أنها لاتتصرف فلأنها خرجت عن أحكام نظائرها ، وعرفت على غير جهة التعريف إذ ليست أعلاما بدليل انصراف عتمة سماعا مع أنها معرفة ، لأن المراد منها وقت بعينه ، وليس تعريفها بالعلمية ولا بآلة بل تعريفها بعناية المتكلم ، وقد علل ذلك باتساع وقتها ، فلما عدل بها عن النظائر بأن صارت معرفة فى المعنى نكرات فى اللفظ ألزمت طريقة واحدة ولم تناسب الحرف فتبنى ، فجُعل لها حال متوسطة ، واما أنها تنصرف فلأنها نكرات اللفظ ليست باعلام فى اللفظ والتأنيث بالتاء

٢٦٧ / لا يؤثر الامع العلمية .

قال الشلوبينى : معنى التعيين فى كلامه أن يكون اسم الزمان لوقت بعينه مايقع عليه وليس هذا الذى قاله فى غدوة وبكرة بصحيح ، إن عنى هذا الاشتراط ، لأن غدوة وبكرة متصرفان غير منصرفين لأنهما علمان للوقتين كأسامة وثعالة لهذين الجنسين فكما يستوى فى أسامة فى التصرف ومنع التصرف سواء أردت بهما ~~معينين~~ أو غير معين كذلك يستوى حكم غدوة وبكرة فى عدم الانصراف والتصرف أردت بهما معينين من هذين الوقتين أو غير معينين إلا أن تنكرهما كما تنكر الأعلام فيكونا إذ ذاك متصرفين منصرفين وإن كانا لم يستعملا منصرفين إلا قليلاً (٢) .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٤٩ .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٠ .

وهذا الذى قلناه من حكم غدوة وبكرة هو الذى قاله سيبويه وغيره من المحققين وهو الاشهر من كلام العرب ،وقد قال سيبويه [1] ، وبعض العرب يجعل غدوة وبكرة كعشية ،يريد أن عشية إذا أردت بها يومًا بعينه تجئ منصرفة غير متصرفة فى الاكثر قال ذلك سيبويه ، لانه قال بعد ماذكر هذا الذى قاله هذا المؤلف فيهما : وبعض العرب يدع التنوين من عشية •

(ظَرْفُ المكَانِ) قال رحمه الله تعالى : ظرف المكان مبهم ومعدود ومختص •

قلت : ظرف المكان ماكان من أسماء المكان منصوبا مقدَّرا بفى ، وينقسم أيضا مثل قسمة الزمان ،ويجب أن يفهم من قوله : ظرف المكان الظرف اللغوى لا الصناعى ،لأن المختص لايكون ظرفا صناعيًا •

قال رحمه الله تعالى : فالمبهم ماله اسمه بالإضافة إلى غيره •

يعنى أنه لايصدق عليه هذا الاسم نحو فوق وتحت إلا بالقياس إلى غيره فلايقال فوق الا بالنسبة الى تحت وكذلك جميع الجهات الست ومرادفها نحو حذاء وتلقاء وتجاه وأمام ، كل هذه لاتعقل معانيها إلا بالإضافة إلى غيرها / وهو المتضايف فى علم آخر وهو ماله النسبة المتكررة • ٣٦٨

قال الشلوبينى : إنما أراد أن يقول ماله اسم بالإضافة إلى أحوال مايضاف إليه : أى مالم اسم بالإضافة إلى غيره مما هو مثله فى ابهامه على كل مكان والإ كان هذا البيان ناقضا للمبهم [2] •

وقد يمكن أن يريد بقوله : ماله اسمه بالإضافة إلى غيره أى ماكان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره ،فأمام لابد له ممايكون له أماما وكذلك سائرالجهات الست وكذلك سمى أمامًا ، لأن الذلك الذى له إمام قومه ،ويدخل فى هذا المكان ، لأنه إنما سمى مكانا

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٤٩ •

(٢) الشرح الصغيرلوحة رقم ٩١ •

للتمكن فيه ، وكذلك موضع بالموضوع فيه وهو المتمكن فيه ، وكذلك جهة بالتوجه اليها وناحية بالتنحى إليها ، فإن قلت وكذلك دار إنما سمى للدائر فيه فالجواب أن هذا يوجب أن يقال لكل مكان دار لأنه يدار فيه أيضا ، وكذلك المسجد ، لأنه ليس كل موضع يسجد فيه يقال له مسجد .

قال رحمه الله تعالى : والمختص ماله اسمه من جهة نفسه .

قلت: يعنى انه لايتوقف صدق اسمه عليه على أن يقاس إلى غيره كالدار والمسجد والبصرة وغيرذلك .

قال رحمه الله تعالى : والمعدود ماله مقدار معلوم من المساحة .

قلت : فى نسخة من المسافة نحو الميل والفرسخ والبريد ولو قال من المسافة الشائعة كان أجود ، لأن المختص أيضًا له مقدارٌ معلوم من المسافة ، لكنها غير شائعة فى البقاع ، بل لابد أن تكون فى بقعة مخصوصة .

قال رحمه الله تعالى : ولايتعدى إلى المختص من هذا الباب إلا المتعدى من الأفعال .

قلت: قوله من هذا الباب إشارة إلى ظرف المكان ، احترز به عن المخصوص
٣٦٩ من الزمان / وذلك نحو البصرة وبغداد ، لاتقول سرت البصرة ، لأنها جثة مخصوصة لها نهاية تحصرها وأقطار تحيط بها ، فلايتعدى إليها اللازم كما لايتعدى إلى زيد وعمرو ، ولأن الفعل يدل بالالتزام على عموم مكان ، إذ أفعال المخلوقين لاتقع إلا فى أمكنة والمكان لايخرج عن الجهات الست ولادلالة عليها على المختص أصلا فلم ينصبه ولكن يشكل عليه بنحو عند وسوى ، فإنها مثل الجهات فى الإبهام ولذلك يتعدى إليها الفعل القاصر وهى مختصة بالتفسير الذى ذكر ، وقوله إلا المتعدى من الافعال يوهم أن المتعدى ينصبها على الظرف وليس كذا ، بل المتعدى إذا نصبها فانما ينصبها على أنها مفعول بها مثل هدمت الدار وبنيت المسجد وأتيت البصرة وجئت بغداد ، وإن أردت الظرفية أتيت بفى فقلت: قعدت فى الدار وسرت فى المدينة وانما جاز نصب المعدود باللام لان مقداره وإن كان معلوما لكن مكانه وبقعته لاتتعين فكان كالمبهم من هذه الجهة .

قال الشلوبيني : كان وجه الكلام أن يقول : إلا المتعدى إليه من الأفعال[١].
وقد تقدم أن المتعدى إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما ينصب نصب المفعول به
بحذف إليه وهي مرادة ، إذْ معنى المتعدى هنا هو الذى يصل بنفسه خاصة ، فإن
أخذ على الإطلاق كان خطأ ؛ لأن المعنى يكون : ولا ينصب نصب المفعول به
المختص من هذا الباب إلا المتعدى من الأفعال أى المتعدى إليه من الأفعال
وهو الناصب له نصب المفعول به فيأتى معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب
نصب المفعول به إلا الناصب المفعول به ، وهذا خلف الا أن يريد بالمتعدى
٣٢٠ الموصول بنفسه كما قلنا فيصح ويكون المعنى ولا يصل بنفسه إلى المختص من / هذا
الباب إلا الناصب له نصب المفعول به فينبغى لذلك أن يصل اليه بنفسه شيء ينصب
غير نصب المفعول به ويكون معنى ذلك أنك لا تقول قام زيد الدار ولا جلس زيد
الحانوت ولا ضربت زيدا الحمام ولا لقيت زيدا السوق وما أشبه ذلك فإذا كان معناه
ذلك كان صحيحا إذ كان ذلك هو المقصود ، وقد شذت ألفاظ من المختص انتصبت
على الظرف منها قولهم : هو منى مناط الثريا[١] ومزجر الكلب[٢] وفيها وجهان :
أحدهما : أنه حذف منها فى اتساعا فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصب نحو
آمرتك الخير ، الثانى : أن المقصود منها المبالغة فى القرب والبعد وليس المراد
حقائقها فصارت كالمبهم مجازا ، وأما دخلت الدار فقال سيبويه فى مقدرة لأن دخلت
لازم ونصبا على الظرف على طريق الشذوذ[٣] ، وقال الجرمى : الدار مفعول بها

---

(١) أى شديد البعد وفلان مناط الثريا شريف عالى المنزلة وأنظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٧٢ .

(٢) يقال تركته بمزجر الكلب ومزجر الكلب اى بتلك المنزلة وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٩٠ .

(٣) فى سيبويه ١ : ١٥ ، ١٦ " وقال بعضهم ذهبت الشام ، وهذا شاذ لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان ثم قال : ومثل ذهبت الشام دخلت البيت" وانظر الامالى الشجرية ١ : ٣٦٨ .

واتفقوا على أن ذهبت الشام شاذ (١) .

قال رحمه الله تعالى : ويشتمل ظرف المكان على متمكن وغيرمتمكن .

قلت : يعني بالمتمكن ماعني بالمتصرف في ظرف الزمان ، وقدمضى تفسيره وغير المتمكن مايلزم الظرفية نحو سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون وقول الشاعر : (٢)

.... ∴ وَماقصدْتُ بِنْ أهْلِها لسوائِكا (٣)

شاذ عند سيبويه (٤) للزومها الظرفية ؛ لأنها في الأصل صفة للمكان ، فحذف الموصوف وأقيمت مقامه فوجب نصبها لتدل على الظرفية والمختار في صفة الظرف أن يلزم النصب لما قلنا ، وكذلك في صفة الزمانِ تقول : سيرعليه طويلا وقديمًا وحديثًا .

وقد جروا عند بمن وحدها لعمومها وعموم من ولأن من ابتداء الغاية في المكان والأفعال لاتخلو عن الابتداء فأما قول الشاعر : (٥)

٣٧١ / كُلُّ عِنْدٍلَكَ عِنْـــدِى ∴ لايُسَاوى نِصْفَ عِنْدِى (٦)

فلأنه جعلها اسما ولم يقصد استعمالها على موضوعها كما تقول من حرف جـــر فتخبر عنها .

ولدن مبنية لخروجها عن نظائرها ، ولأن من لغاتها لد على حرفين فتشبه من وكم فبنيت لذلك وحملت اللغات الأخرى عليها ، وقيل لما كانت أنقص تمكنا من

---

(١) انظرالامالي الشجرية ١ : ٣٦٨ وشرح الرضي في الكافية باب المفعول معه ١ : ١٨٦ .

(٢) هو الأعشى ميمون وانظرديوانه صفحة ٩٥ وهو من شواهد سيبوية ١ : ١٣ ، ٢٠٣ والهمع ١ : ٢٠٢ والدرر ١ : ١٧١ والمقتضب ٤ : ٣٤٩ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤ والخزانة ٢ : ٥٩ والاشباه والنظائر ٣ : ٦٦ ، ٦٩ .

(٣) عجز بيت وصدره :
تَجانَفُ عَنْ جو اليمامَة ناقتي ∴ ....
والشاهد فيه " لسوائكا " وادخال اللام عليها لانها لاتستعمل في الكلام الا ظرفا .

(٤) انظر : سيبويه ١ : ٢٠٣ .

(٥) مجهول ومن كلام المولدين وانظرالتصريح ١ : ٥٢ والمغني حاشية الأمير ١ : ١٣٥

(٦) والشاهد فيه (عند) من كون جعلها اسما ولم يقصد استعمالها على موضوعها .

عنا، ، وعند غيرمتصرفة فبنيت ، اذ ليس بعد عدم التصرف الا البناء .

بَابُ[1] (الحــال)

قال رحمه الله تعالى : الحال تبين كيفية الموصوف فى حالِ وجود الصفة به ، أو تبيين الصفة فى حال وجودها بالموصوف .

قلت : لفظ الحال يذكر ويؤنث وهو من حال يحول إذا تغير ، وإنما أتى بأو ليعرف أن الحال عبارتين والأولى أن يقال : إن الحال يكون على وجهين يكون تبيينا لكيفية الموصوف فى حال وجود الصفة وذلك نحو جاء زيدٌ ضاحكا ، فضاحك تبيين لكيفية الموصوف كما ذكر ، لأنها تصلح جوابًا لمن سأل بكيف ، وتكون تبيينًا للصفة فى حال وجودها بالموصوف لاتبيين كيفية الموصوف كقولك وهُوَ الحقُّ مُصَدِّقًا ، فإن مصدقًا بيانٌ لكيفية الصفة الذى هو الحق وكذلك قولك جاء زيد مشيًا لأن تبيين كيفية الموصوف فى الحقيقة إنما هو قولك ماشيا لامشيًا ، وإن قيل ذلك فى " مشيا " فانما يقال بالمجاز لا بالحقيقة ، فالأولى أن يقال فيه ماقلنا من أنه تبيين للصفة فى حال وجودها بالموصوف ولم يذكر هذا التعريف المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم ، لأن الحد والرسم لابد أن يكون جامعًا للمحدود مانعا من دخول غيره فيه والذى قاله ليس كذلك ؛ لأن قولك زيد قائم الآن تبيين لكيفية الموصوف فى حال وجود الصفة وكذلك / اذا قلت جاءنى رجلٌ راكبٌ كان تبيينًا لكيفية لهذا الرجل ٣٧٢
فى حال وجود الوصف له ، ولا فرق بين قولك جاءنى رجل راكب وجاءنى رجل راكبًا ولذلك ضعفت الحال من النكرة لما أمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف فى الإعراب لولا أن المعنى واحد فى وصف النكرة والحال منها لما ضعفت الحال من النكرة إذ كان كل واحد منهما يكون لمعناه فلايصح اختيار المشاكلة على غيرها ، إنما كان يكون ذلك مع الاتفاق فى المعنى ، وفيما ذكره أيضا تعريف للحال بالحال فى قوله فى حال وجود الصفة ، ويجاب عن هذا بأنه عرف الحال الصناعية والحال المذكور فى الحد هو

---

(١) باب اضافة من (ب) .

اللغوى فلادور (١) ، ومن فسر الحال بأنها بيان هيئة الفاعل أو المفعول فغير مصيب، لأنه يندرج فيه الصفة ، ولا يعنى بقوله الصفة الصفة الصناعية وإنما يعنى المعنى المنسوب اليه كالمجئ والضرب ونحوهما ، وماذكر من البيان هو الغرض بالحال لا نفس الحال فيكون تعريفا للحال بالغرض . الذى سيقت له ، وكذلك قول من قال : تخليص صورة عن صورة بصورة ، فإذا أردنا أن نحد الحال قلنا : هى اللفظ المحصل لهذا المعنى أو هى اللفظ المبين لكيفية الصفة إلى آخره أو اللفظ الدال على بيان كيفية الى آخره .

قال رحمه الله تعالى : وأصلها أن تكون نكرةً وصفا لمعرفة مشتقة بعد كلام تام منتقلة .

قلت : هذه الشروط المذكورة معتبرة فى نصب الحال ، وقد بلغها بعضهم سبعة ونظمها فقال :

شَرائِطُ الحَالِ سبْعٌ فاستَمِعْ فَهِمًا ∴ ولَا تَكُنْ كأناسٍ شأنُهُمْ صَمَمُ
بنفيِ مقدرةٍ وبعدَ معْرِفَةٍ ∴ منكورة ويَتِمّ دونَها الكَلِمُ
والحَالَ منتقِلٌ ونصبُها ثَابِتٌ ∴ مشتقة سبْعة كالدُّرِ تنتظِمُ (٢) / ٣٧٣

وزاد بعضهم ثامنا ، وهو أن تكون جوابًا لكيف ، والقدماء لم يشترطوا كل هذه الشروط ، لأنهم رأوا اسمًا ينتصب على الحال بالإجماع ، ولم يجتمع فيها كل هذه الشروط ، فاعتبروا منها ماهو المكرر المطرد .

أما اشتراط كونها نكرة ، فلأن الحال جزءٌ من الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، ولأنها جواب لكيف وكيف سؤال عن حال نكرة ، وشرط أن يأتى بعد معرفة ، لأن قاعدة الكلام أن يكون المخبر عنه معرفة ولأن تنكيرَها وتعريف صاحبها يتحقق الفرق بينها وبين الصفة فلاتتبعه فى الإعراب .

---

(١) دور : الدور الطبقة من الشئ المدار بعضه فوق بعض وعند المناطقة توقف كل من الشيئين على الآخر وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٠٢ .

(٢) ... القائل والمصدر .

اللغوى فلا دور [1] ، ومن فسر الحال بأنها بيان هيئة الفاعل أو المفعول فغير مصيب، لأنه يندرج فيه الصفة ، ولا يعنى بقوله الصفة الصفة الصناعية وإنما يعنى المعنى المنسوب اليه كالمجيء والضرب ونحوهما ، وماذكر من البيان هو الغرض بالحال لانفس الحال فيكون تعريفا للحال بالغرض . الذى سيقت له ، وكذلك قول من قال : تخليص صورة عن صورة بصورة ، فإذا أردنا أن نحد الحال قلنا : هى اللفظ المحصل لهذا المعنى أو هى اللفظ المبين لكيفية الصفة إلى آخره أو اللفظ الدال على بيان كيفية الى آخره .

قال رحمه الله تعالى : وأصلها أن تكون نكرةً وصفا لمعرفة مشتقة بعد كلام تام منتقلة .

قلت : هذه الشروط المذكورة معتبرة فى نصب الحال ، وقد بلغها بعضهم سبعة ونظمها فقال :

شَرائِطُ الحَالِ سبْعٌ فاسْتَمِعْ فَهِمًا ∴ ولاَتكُنْ كأناسٍ شأنهُمْ صَمَمُ

بفي مقدرةٌ وبعد معرفَـــــةٍ ∴ منكورة ويتمّ دُونَها الكَلِمُ

٣٧٣ / والحَالَ منتقِلٌ ونصبُها ثَابِــتٌ ∴ مشتقة سبْعة كالدُّرِتنتظِمُ [2]

وزاد بعضهم ثامنا ، وهو أن تكون جوابا لكيف ، والقدماء لم يشترطوا كل هذه الشروط ، لأنهم رأوا اسما ينتصب على الحال بالإجماع ، ولم يجتمع فيها كل هذه الشروط ، فاعتبروا منها ماهو المكرر المطرد .

أما اشتراط كونها نكرة ، فلأن الحال جزءٌ من الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، ولأنها جواب لكيف وكيف سؤال عن حال نكرة ، وشرط أن يأتى بعد معرفة ، لأن قاعدة الكلام أن يكون المخبر عنه معرفة ولأن تنكيرها وتعريف صاحبها يتحقق الفرق بينها وبين الصفة فلا تتبعه فى الإعراب .

---

(١) دور : الدور الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض وعند المناطقة توقف كل من الشيئين على الآخر وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٠٢ .

(٢) مجهولة القائل والمصدر .

قال الشلوبيني : إذا كانت الحال بعد صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكلته.[1] والمشاكلة أولى من غيرها فإن كانت الحال قبل صاحبها لم يشترط فيها أن تكون وصفا لمعرفة بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة[2] .

ولهذا قال النحاة : فإذا تقدم نعت النكرة عليها انتصب على الحال ليفرق بين تقدمه وتأخره ، فإذا تقدمت على النكرة لم يكن في نصبها ضعف فحينئذ لا يشترط فيها أن تكون وصفا لمعرفة ، فكان ينبغي أن يستظهر على هذا بأن يقول : ووصفا لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها الا أن له أن يقول : إن حق الحال أن تكون بعد صاحبها لأنها صفة والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف فلا تحتاج إلى استظهار ، وشرط أن تكون مشتقة لأنها صفة في المعنى ولتتميز عن التمييز وشرط أن تكون بعد تمام الكلام لتتحقق فضليتها ، واشترط أن تكون منتقلة اذا كانت غير مؤكدة لأنها فضلة في الخبر ، وأصل الخبر أن يكون مما يحدث ويتجدد .

قال الشلوبيني : ليس من شرط الحال الانتقال الا أن تكون غير مؤكدة ،
فأما إذا كانت/ مؤكدة فقد تكون غير منتقلة كقوله تعالى : " وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا "[3] " ثم ٣٧٤
وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ "[4] إلا أنها إذا كانت مؤكدة فليست على أصلها ، لأن أصلها أن تكون للتبيين لا للتوكيد ، وإنما التوكيد فيها على التشبيه بغيرها ، واشترط تقديرها بفي ليتحقق شبهها بالظرف ليصح أن تعمل فيها المعاني ، واستحقت النصب لشبهها بالمفعول به في أنها فضلة ، وبالظرف لأنها مقدرة بفي ، وبالمصدر لأنها تأتي للتوكيد[5] .

---

(١) المشاكلة : المماثلة وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٩٣ .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٣ .
(٣) الاية ١٥ من سورة مريم .
(٤) الاية ٢٥ من سورة التوبة .
(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٣ .

قال رحمه الله : ثم قد تكون معرفة فى حكم النكرة وصفا لنكرة وجامدة فى حكم المشتق ولازمة وبعد كلام فى حكم التام وإن لم تكنه .

قلت : الذين اعتبروا تلك الشرائط أجابوا عن تخلفها فى بعض الصور بأنا نعنى وجود هذه الشرائط فى الحال لفظا أو تقديرا ، ومثال ماجاء منها معرفة : ادخلوا الأول فالأول أى مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأول هنا إنما وصف للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدر واقع موقع الحال أى نائب منابه ، والحال إنما هى تبيين وهذا معنى قوله : أو فى حكم النكرة أى المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال فى الحقيقة إنما هو نائب الحال ، والحال الذى ناب منا به نكرة وهو مرتبين ولذلك لايوجد التعريف فى الحال إلا على هذا الوجه ، أعنى أنه لايوجد إلا فى المصدر النائب مناب الحال نحو أرسلها العراك أو ماهو مقدر بتقديره ، واحتيج إلى كون ذلك فى حكم النكرة لأن حكم الحال أن تكون نكرة حيث كانت مبينة لهيئة مبهمة كما كان التمييز مبينا لذات مبهمة ، وحق ماناب منابها أن يكون كذلك نكرة مثلها ، لكنه لما كان الذى ناب منابها غير حال فى الحقيقة وكانت الحال غيره أمكن أن تجئ

٣٧٥ الحال أعنى النائب / فى ذلك معرفة ونكرة لما لم يكن حالا فى الحقيقة ، لكن الأولى أن يكون نكرة لما أقيم مقام الحال ونصب عنها فيحسن أن تكون نكرة مثلها ، وأما أرسلها العراك [1] ، فإن قيل إن انتصابه على الحال فالعذر عن تعريفه أن العراك اسم جنس فتعريفه كتنكيره ، وإن قيل إن الحال هو الفعل المقدر كأنه قيل يعترك العراك كما هو مذهب أبى على [2] فلايحتاج إلى اعتذار ، وقولهم مررت

---

(١) العراك : هو ازدحام الابل على الماء يقال أورد ابله العراك أوردها جميعا الماء مزدحمة . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٠٣ .

(٢) جاء فى الايضاح العضدى صفحة ٢٠٠ فاذا قلت طلبته جهدك وطاقتك ورجع عودة على بدئه وأرسلها العراك وهذه معارف وهى أحوال فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالا وانما الحال الفعل الذى وقعت هذه المصادر فى موضعه فالتقدير طلبته يجتهد وأرسلها تعترك " وانظر ارتشاف الضرب ٢ : ٦٤٣ .

بهم الجماء (١) الغفير أى جامين غافرين ، أى مررت بهم جميعا ، وأما انتصابها عن نكرة فمثل قولهم : مررت بماءٍ قعدة (٢) رجل ووقع أمر فجاءة ، وتكثر عن النكرة الموصوفة كقوله تعالى : " مِن لَدُنْ حَكيمٍ عَليمٍ أَمرًا مِنْ عِندِنا " (٣) وقد ذكرنا أن انتصابها مقدمة على النكرة شائع كقوله (٤) :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ ∴ .... (٥)

ولم نقل فى هذا فى حكم المعرفة كالذى قال فيماقبله لأنه لايحتاج إلى ذلك ، إذ ليس مايوجب كون الحال من المعرفة غير التشاكل ، وإنما كونها من المعرفة على وجه الاستحسان ، لأنها إذا كانت عن النكرة كان الوصف أولى منها ، لأن معه التشاكل فكان ذلك من باب الأولى ، إلا أن يكون هناك مايوجبه ، وأما مجيئها جامدة فنحو قولهم بوبت (٦) له حسابه بابًا بابا أى مبوبا (٧) وقتلته صبرًا أى مصبورا ، وكلمته

---

(٢) الجماء بيضة الرأس ويقال جاءوا الجماء الغفير يعنى مجتمعين كثيرين وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٣٧ .

(٢) قعدة رجل : يقال بئر قعدة أى طولها طول انسان قاعد وانظر المعجم الوسيط ١ : ٧٥٥ .

(٣) اختلط على اللورقى والصحيح كقوله تعالى " وانك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم (الاية ٦ من سورة النمل) والاية الثانية قوله تعالى امرا من عندنا انا كنا مرسلين (الاية ٥ من سورة الدخان) .

(٤) هو كثير عزة وانظر ديوانه ٢ : ٢١٠ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧٦ ومجالس العلماء للزجاجى صفحة ١٧٤ والخصائص ٢ : ٤٩٢ وابن يعيش ٢ : ٥٠ ، والخزانة ١ : ٥٣٣ والعينى ٣ : ١٦٣ والتصريح ١ : ٢/٣٧٥ : ١٢٠ .

(٥) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ عَفاهُ كلُّ أسْحَمَ مُسْتَديمِ

قال صاحب التصريح ١ : ٢/٣٧٥ : ١٢٠ بعد أن أورد البيت بروايته السابقة اما فى كتب النحو فقد ورد هكذا :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ∴ يَلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

والشاهد فيه نصب موحشا على الحال وكان صفة لطلل فتقدمت على الموصوف فصارت حالا .

(٦) ب بينت .

(٧) ب مفصلا .

شفاها أى مشافهة واحتيج فى هذا إلى أن يقول : إنه فى حكم المشتق ، لأن الحال صفة والصفة لاتكون إلا مشتقة أو فى معنى المشتقة ، وأما مجيئها لازمة فمثل قولـــه تعالى " ويوم يبعث حيا " (١) و " وهو الحق مصدقا " (٢) ولم يقل هنا أو فى حكـم المنتقلة ، لأنه لامعنى للانتقال فى هذا الموضع ولا فى أمثاله ، فإن قلت فكيف جاز أن تكونَ الحال لازمة وليست فى حكم المنتقلة ، وحق الحال أن تكون منتقلــــة ، لأنها لما كانت تبيين الصفة فى حال وجُودها بالموصوف وهذا معنى يخـــص
٣٧٦ / المستقبل فكان ينبغى ألا توجد الحال لازمة إلا وهى فى حكم المستقبل ؟ والجواب أن الذى سوغ وجود الحال لازمة ليس كونها فى حكم المتنتقل (٣) ولكن أمر آخر ، وهو أن الحالَ من جملة ماانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وقد كان جنـــس ماانتصَب على المفعول (٤) على ضربين أيضا ، مؤكد وغير مؤكد فجعلوا ماانتصب على التشبيه بالمفعول أيضا مؤكدا وغير مؤكد وكان كله فى الأصل ليكون مبينا فجعلوا كون الحال منه لازمة فى مقابلة المؤكد من المفعول (٥) ومجيئها قبل تمام الكلام مثاله : ضربى زيدًا قائما لأنه فى حكم التمام إذ الأصل ضربى زيدا إذا كان قائما ، فــإذا لابد للحال أن تكونَ بعد تمام الكلام أو ماهو فى حكم التام ، لأنها انتصبت عــلى التشبيه بالمفعول ووجه شبهها به مجيئها فضلة بعد تمام الكلام ، فلابد إذا مــن ذلك أو ماهو فى حكمه ، فان قلت : كيف يكون هذا فى حكم التام ؟ قلت : لأن المعنى إذا كان ، وكان بمعنى (٦) وجد مع فاعلها كلام تام ، فقولك ضربى زيدا قائما الحـال

---

(١) الاية ١٥ من سورة مريم .
(٢) الاية ٩١ من سورة البقرة .
(٣) فى (ب) المستقبل .
(٤) فى (ب) المفعولية .
(٥) فى (ب) المفعولات .
(٦) فى (ب) وقع .

نيه فى الظاهر بعد قوله ضربى زيدا وهو كلام غير تام ولكن الحقيقة أن الحال فيه ضربى زيدًا إذا كان أى إذا وجد وهو كلام تام فقائما وإن فى الظاهر بعد كلام غيرتام فهو فى الحقيقة بعد كلامٍ تام ، فإن قلت: المتكلم بهذا الكلام لم يرد ضربى زيدا إذا كان إنما أراد ضربى زيدا اذا كان قائما ، فالقائم إذا ليس بعد كلام تام ولاتى حكم التمام أيضا ، لانك إذا قلت ضربى زيدا إذا كان على ماقدمتم انه مراد القائل لم يكن مفيدًا ؟ قلنا هذا فهم سوء فى أن الحال لايكون إلا بعد كلام تام ليس معناه بعد تمام مراد المتكلم وانما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تامًا
٢٢٢ وان لم يتم فيه مراد المتكلم ألا ترى أن القائل : قام/ زيد ضاحكا انما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكا فلايتم مراده فى قوله قام زيد ، فإن من كان معنى كون الحال بعد تام أن يكون بعد تمام مراد المتكلم فليس فى الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم لأن المتكلم مراده الاخبار بخبر مقيدٍ بحال ، فلايتم الكلام بدون الحال ، وانما معناه مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تاما وان لم يتم مراد المتكلم .

قال رحمه الله تعالى : والعامل فى الحال إما لفظ ويجوزُ التقديم والتأخير مالم يكن العامل فيها صلة للألف واللام أو مصدرا ، واما معنى فلايجوز التقديم بخلاف الظرف.

قلت: يعنى باللفظ الفعل أو مافيه لفظ الفعل مايعمل عمله كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر نحو ضاحكًا زيد قائم وضاحكا زيد مضروب مالم يكن صلة للألف واللام من نحو ضاحكا زيد القائم فإن هذا لايجوزُ ، وكذلك زيد ضاحكا القائم وضاحكا ان يقوم زيد يعجبنى على معنى أن يقوم زيد ضاحكا يعجبنى ، وكذلك صريح المصدر نحو ضاحكا قيام زيد أعجبنى ،وانما خص الألف واللام والمصدر من بين سَائر الموصولات مع أن جميع الموصولات فى ذلك سَواء ، لأن صلة الألف واللام لاتنفصل عنهما ،فلايتصور إعمال صلة الألف واللام فى الحال متأخرة إلا إذا تقدمت الحال على الالف واللام بخلاف غيرها من الموصُولات ، فإنه يجوز أن تعمل متأخرا وهو فى الصلة ، بأن يكون الحال تقدمت على العامل ولم تتقدم على الموصول ، كما اذا فصلت بين الموصول وبين صلته بالحال كقولك الذى ضاحكا ضربته زيد .

وفي بعض النسخ : أو أن أو مصدرا وهما سواء في الامتناع وقد ذكرنـا مثالهما ، ولو قال مالم يمنع كونه صلة لكان أخصر وأبق ، وبعد ذلك كله يحسن أن يقول أو كان واصلا إلى / صاحب الحال بحرف جر نحو مررت بهند ضاحكة ، ٣٧٨
فانه لايجوز التقديم ، ولذلك ينبغي أن يزيد ، ولاتكون الحال جملةً في أولهـا ، الوا و نحو قولك جاء زيدٌ ويده على رأسه فإن التقديم لايجوز أيضًا ، نظرا إلى أن أصل الواو العطف فروعي فيها أصلها ، فكما يمتنع تقدمها عاطفة كذلك إذا صارت رابطةً ، وكأنه لم يذكر حال المجرور لأنه مختلف في تقديمها ، وحجة المانعين أن حال المجرور صفة له في الأصل ، والمعنى والجار عامل فيها بعمله في موصوفها ، غير أنه قطع عن الصفة للفصل الذى بين الحال والصفة أو غير ذلك ، فإذا لم يجز تقديم معمول الجار عليه عند كونه باقيا على أصله فبأن لايجوز عند تحريفه كان أولى ، وأما إذا كان العامل معنى وهو كل مافيه معنى الفعل لالفظه كاسم الاشارة والمجرورات والظروف وكان وأخواتها وكذلك ماكان مثله في أنه لايعمل عمل الفعل إلافي المضمر المستتر أو التمييز نحو خير منك ومثلك ، وان كان في بعضها لفظ الفعل فحكمه أيضا حكم ماذكر.

وقد كان ينبغي أن يشير إلى مثل هذا الخلاف فإنه قد أشار إلى ماهو أدق من هذا فكيف يهمل هذا ، وقوله بخلاف الظرف يعني أنه لايجوز ضاحكا زيد في الدار ولا زيد ضاحكا في الدار ، أما الأول فبلا خلافٍ وفي الثاني خِلافٌ ، ومذهب سيبويه (١) أنه لايجوز ويجوز يوم الجمعة في الدار زيد ، وكذلك تقول : كل يوم لـك درهم والفرق بينهما أن الحال لها شبه بالمفعول به فلاتعمل فيها المعاني ، كما لاتعمل في المفعول به ، وإنما استجيز عمل المعنى فيها متقدمةً على خلاف الأصل لشبه الحال بالظرف فبقيتا في التأخير على الأصْل لأن العامل يقوى عند التقديم ويضعف عند التأخير ، وإذا كان الفعل يضعف عند التأخير حتى استجيز دخول حرف

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى باب الحال ١ : ٢٠٤ .

٣٧٩ / الجر فى مفعوله من نحو لزيد ضربت فأن يضعف المعنى الذى يعمل بالنيابة والشبه به أولى .

قال رحمه الله تعالى .. وتقع الجملة الاسميةُ والفعلية موقعها مشتملة على ضميرٍ يعود على ذى الحال وغيرمشتملة .

قلت : كما تقع الجملة خبرًا ، كذلك تقع حالا لأنها كالجزء من الخبر ، وكانت الجمل أيضا نكرات ،فكل جملة جاز أن تكون خبرا أو صفة أوصلة جاز أن تكون حالا ، فما كان منها وصفا للنكرة كان حالا من المعرفة ، والأصل أن يكون فيها ضمير يعود على ذِي الحال ،ثم قد يخلو منه اما لعوض واما لغير عوض كما كان فى الخبر ولأن الحال شبيهة بالظرف جاز أن تجرى مجراه فى خلوها عن الضمير ، فاذا قلت جاء زيد والجيش قادم فكأنك قلت وقت قدوم الجيش .

قال رحمه الله تعالى : فان خلت الاسمية منه لزمتها واو الحال .

قلت : الجملة الاسمية أبعد فى وقوعها حالا من الفعلية لتعذر صوغ اسم الفاعل من لفظها فكذلك لم يجز خلوها عن ضمير الا بخلف وهوالواو حتى أن بعضهم رأى أن حذف الضمير منها مع وجود الواو شاذ كما فى قوله تعالى " يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ " (١) وسيبويه (٢) يقدر هذه الواو باذ كأنه قيل اذ طائفة فان لم تأت بالضمير لزمت الواو كقولك كلمته فوه الى فى ،واتيان الواو بدون الضمير اكثر من الاتيان بها مع الضمير ، واذا كان المبتدأ فى الجملة ضمير صاحب الحال كقولك: جاء زيد وهو راكب . وجب اثبات الواو واذا كان خبر المبتدأ ظرفا مقدما على المبتدأ كقوله : (٣)

.... ⁘ خَرَجْتُ مَعَ البَازِى عَلَيَّ سَوَادُ (٤)

---

(١) الاية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٢) الكتاب ١ : ٤٠٧ .

(٣) هو بشار بن برد وانظر ديوانه ٣ : ٤٩ والاغانى لأبى الفرج ٣ : ٤٩ ودلائل الاعجاز للجرجانى صفحة ١٣٤ ، ١٤٤ والخزانة ١ : ٥٤٠ ومعاهد التنصيص للعباسى ١ : ٩٧ .

(٤) عجز بيت وصدره : إِذَا أنكرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ أَنْكَرْتُهَا ⁘ ....

٣٨٠ فالأجود ترك الواو ويحتمل / أن تقدر الحال هنا مفردة وهو كائن الذى تعلق بـه الجار وسواء مرفوع به ، وعلى هذا تأول الزمخشرى (١) : لقيته عليه جبة وشى فقال معناه مستقراً ، وقد خالف مذهبه هنا فى تقدير الظرف فانه قدره فى باب المبتدأ بالفعل وهنا قدره مستقرا ، ومن حذف الواو اكتفاء بالضمير قوله : (٢)

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ ∴ وَرَفيقُه بالغَيْبِ لا يَدْرِى (٣)

قال رحمه الله تعالى : ولاتخلو الفعلية الا والفعل ماض معنى أو معنى ولفظا ، وإذا خلت لزمت الواو .

مثال الماضى معنى جَاء زيد ولم يقم عمرو ، و لايجوز جاء زيد ويضحك عمرو ، كما لايجوز جاء زيدٌ وضاحكًا عمرو ؛ لأن الواو من روابط الجمل لامن روابط المفردات ، ثم حمل المضارع فى ذلك على إسم الفاعل لجريانه عليه ، ومثال الماضى لفظا ومعنى جاء زيد وقد ضحك عمرو ، والواو لازمة فى الموضعين ، والضابط أن الماضى إذا وقع حالًا اما أن يكون مثبتًا أو منفيا ، فإن كان مثبتا فإما أن يكون فيه ضمير أو لا يكون ، فإن كان فيه ضميرٌ جاز أن يأتى بغير قد كقوله : (٤)

.... ∴ نَسِيمَ الصَّبا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ (٥)

وقيل لابد أيضا من قد هنا ظاهرة أو مقدرة ؛ لأن الحال اما منتظرة أو مقارنة والماضى

---

(١) انظر المفصل صفحة ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٦٥ .

(٢) هو الأعشى أو المسيب بن علس وانظر الهمع ١ : ٢٤٦ والدرر ١ : ٢٠٣ والأشمونى ٢٦٠ (٥٠٩) ويس ١ : ٣٩١ والمغنى ٢ : ١٠٩ وابن يعيش ٢ : ٦٥ والخزانة ١ : ٥٤٢ .

(٣) والشاعر هنا يصف غائصا لطلب اللؤلؤ وقد انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لايدرى ما حاله وقد استشهد به اللورقى على تقدير الواو الرابطة فى الجملة الاسمية الواقعة حالا وقدره بقوله : أى والماء والبيت من شواهد الرضى .

(٤) هو امرؤ القيس وانظر معلقته وشرح المعلقات للزوزنى صفحة ٦ وديوانه صفحة ١٥ والمنصف لابن جنى ٣ : ٧٥،٢٠ .

(٥) عجز بيت وصدره :

إذا قَامَتا تَضَوَّعَ المسكُ مِنْهُما ∴ ....

اذ اقامت ام الحويرث وأم الرباب فاحت ريح المسك منهما كنسيم الصبا اذا جاءت بعرف القرنفل .

منقطع عن زمن العامل وليس هيئة في ذلك ، وقد هي التي تقربه من الحال كقول الشاعر : (١)

. . . . ∴ وَأَبْنَا بِالسُّيوفِ قَدْ انحنينَا (٢)

اما إذا لم يكن فيه ضمير فلابد من قد ظاهرةً أومقدرة ، وتلزم الواو أيضا كقولك : جاء زيد وقد خرج عمرو ، ومن اضمار قد قوله تعالى : أَوْ جاءوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ " (٣) على قول مختارٍ ، فان كان الفعل ماضيا معنى لا لفظا فلابد من الواو سواء كان فيه ضمير
٣٨١ أو لم يكن وقد ذكرنا مثاله / وأما إن كان الفعل منفيًا نحو مررت بزيد ماضرب أبوه غلامه فلاتدخل قد هنا إلا على ضعفٍ ؛ لأن قد المقدرة تبين الحال ، ووجه ضعفه أنه لو قيل مررت بزيد ماقد ضرب أبوه لكانت قد تحقق الفعل وماتنفيه فيتنافيان إلا أنه جائز على ضعفه ، والمعنى أنه عازم على ضربه ولم يقع بعد فهو في حكم المضارع المنفي .

قال رحمه الله تعالى : ولاتجيء الواو مع المضارع غيرالماضي معْنىً إلاقليلاً .

قلت : أما المضارع الذي في معنى الماضي فنحو جاء زيد ولم يقم أبوه ، فإن " لم " تخلص معناه الى المضى ، وأما اذا قلت جاء زيد يضحك فهنا لايجوز إدخال الواو لوقوعه موقع ضاحك ويلزم فيه الضمير ، كما لزم في ضاحك ، فان أدخلت الواو كان على تقدير مبتدأ محذوف وصارت الجملة اسمية أي وهو يضحك وقد سمع منهم قمت وأصك عينيه أي وأنا أصك هذا اذا كان مثبتا .

قال الشلوبيني : الصواب في هذه المواضع أن الواو لم تدخل لتأكيد ربط المضارع ، بماقبله لماقلنا من جريان اسم الفاعل عليه فأجرى المضارع مجراه في أنه لَمْ

---

(١) هو عبد الشارق بن عبد العزى الجهني وانظر دلائل الاعجاز للجرجاني صفحة ١٣٩ وشرح الحماسة المرزوقي صفحة ٤٤٩ .

(٢) صدر البيت بتمامه و :

. . . . ∴
فَآبُوا بِالرِّمَاحِ مُكَسَّرَاتٍ

(٣) الاية ٩٠ من سورة النساء .

بربط بالواو ، وإنما دخلت الواو هنا مؤكدة لربط الجملة الاسمية بما قبلها ، وأن المبتدأ مضمر بعد الواو أي وأنا أصله ، لأنه قد كثر مجيء المبتدأ بعد هذه الواو فجاز إضماره إذ تبين مكانه (١) .

وأما اذا كان الفعل منفيا مضارعًا فلابد من الضمير والحاق الواو جائـــز ، لأن الحال في الحقيقة هي انتفاء الصفة كقولك جاء زيد لا يضحك أي غير ضاحك فالحاصل أنه لا حاجة الى الواو في البيت ومنه (٢) :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ∴ .... (٣)

ويجوز الأمران في المنفي ومنه قول أبي الطيب (٤)

.... ∴ كَذَاكَ كُنْتُ وَلَا أَشْكُو سِوَى الْكَلَلِ (٥)

ومن حذف / الواو قول الأعشى : ٢٨٢

.... ∴ مسيري لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمِ (٦)

توجه الحاق الواو ، أن الحال انتفاء الصفة ووجه حذفها ان الاعتبار بالفعل فإنـــه المصحح للحال ، والنفي جيء به لبيان كيفية النسبة ، فكما جاز ترك الواو في المثبت جاز أيضا في المنفي .

---

(١) الشرح الصغير للشلوبيني لوحة رقم ٩٥ ، ٩٦

(٢) قاله رجل من بني سلول مولد وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ٤١٦ والتصريح ٢ : ١١١ والأشموني ٨٤ وحاشية الصبان ١ : ١٨٠ والهمع ١ : ٥٩ والدرر ١ : ٤ والخصائص ٢ : ٣٣٠ ، ٣٣٢ والخزانة ١ : ١٧٣ ، ٢/٥٢٨ : ١٦١ ، ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٣/٤٩٧ : ٤/٣٣٢ : ١٠٤ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

....

والشاهد فيه وضع " أمر " موضع مررت ونظير ذلك وضع الفعل المستقبل بعد حتى في معنى الماضي اذا قلت سرت حتى أدخل بمعنى سرت فدخلت لانه لم يرد ماضيا منقطعا وانما أراد أن هذا أمره ودأبه فجعله كالفعل الدائم .

(٤) وانظر ديوانه تحقيق عبد الرحمن البرقوقي ٣ : ٩٩ باب اللام المكسورة .

(٥) عجز بيت وصدره :

.... ∴ ....

أَشْكُو النَّوَى وَلَهُمْ مِنْ عَبْرَتِي عَجَبٌ

(٦) لم اعثر عليه في ديوان الاعشى قيس بن ميمون .

قال رحمه الله تعالى : وإذا لم يجب الإتيان بالواو فى الجملة الاسمية كان مختارًا وفى حكمها الماضى معنى ، أو معنى ولفظا .

قلت : يعنى أن اثبات الواو فى نحو كلمته وفوه إلى فىَّ أجود من حذفها وكذلك الماضى معنى واثبات الواو أجود نحو جاء زيد ولم يخرج اليه عمرو ، والماضى لفظا ومعنى نحو جاء زيد وقد ضرب أبوه غلامه أمس ، ولم يتعرض للاثبات والنفى وقد تعرض لهما الزمخشرى وقد ذكرنا مافيه .

قال الشلوبينى : جاء زيدٌ يدُهُ (١) على رأسِهِ جيد ، فلا أدرى مامعنى قوله كان مختارًا ، إلا أن يريد أنه مختار لأن الارتباط فيه اكثر منه فى جاء زيد يده على رأسه من حيث أكدت الواو الربط ، فإن أراد هذا المعنى فهو ممكن والا فلا يظهر لى وجه الاختيار ، وقد نقل هذا عن الزمخشرى : زعم فى المفصل أن الاختيار فى هذا النوع أن تأتى بالواو حتى قال فى قولهم : جاء زيد عليه جُبَّةُ وشْىٍ أنه على تقدير مستقرة (٢) تقدره هكذا ليخرج عن أن يكون الحال جملة بلا واو ، وليس بضعيفٍ ، بل الأمران جيدان ، غير أن فى الواو تأكيدا للربط ، فإن أراد بالضعف عرو الكلام عن تأكيد الربط فله وجهٌ من حيث أنه يكون أشد ارتباطا فكان مختارًا لهذا ، غير أن هذا لايقتضى أن يكون العرو عنها ضعيفا ، فإن كان أراد هذا فلأى شئ احتاج الجزولى فى قولهم

٢٨٢ عليه جبة وشى إلى هذا التأويل الذى ذكره الزمخشرى لأنه لاضعف / فيه ، إلا أن يريد الزمخشرى أيضا أنه اذا قدر مستقرة كان الكلام اكثر ارتباطا بعضه ببعض إلا إذا جعل جبة وشى ء مبتدأ ، لأن الحال إذا قدرت بذلك التقدير كانت مفردة وهى بهذا التأويل جملة ، والمفرد أشد ارتباطا بماقبله من الجملةِ ، لأن الجملة مستقلة أصلها الانقطاع إلا أن هذا بعيدٌ (٣) .

---

(١) هكذا فى الاصل والصحيح ويده على رأسه .

(٢) انظر المفصل صفحة ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٦٥ .

(٣) الشرح الصغير للشلوبينى لوحه رقم ٩٥ ، ٩٦ .

ويمكن أن يكون قصد الزمخشري أمرًا آخر وهو : أن مذهب أبي عَلِي في المجرور والظرف ألا يرفع مابعده ، إذا لم يعتمد ، وإن اعتمد رفع مابعده ، فنقول : إن قوله عليه جُبَّةٌ وَشْيٍ ليس من الابتداء والخبر الذي هو في موضع الحالِ بلا واوٍ لمكان الضمير ؛ لأن المجرورَ معتمدٌ لكونه في موضع الحال ، فلايرفع مابعده على الابتداء ، وإذا لم يكن كذلك فليس هذا الكلام من هَذا القبيل ، ويوشك أن يكون هذا مذهبُ الزمخشري لكون الفارسِيِّ قد قَالَ بهِ ، فإنه كثيرًا مايقولُ بقوله .

⁂ ⁂

بــاب (الابتــداء)

الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنًى مسندا إليه الخبر .

قلت : العامل في اصطلاح النحاة على ثلاثة أضربٍ : لفظي ومعنوي ومركب منهما ، فاللفظي ما يمكن اللفظ به ، والمعنوي ما لا يمكن ذلك فيه وهو على ضربين : معنوي في تقدير اللفظي كاسم الإشارة العامل في الحال والظرف وغير ذلك والثاني ما لا يكون كذلك وهو على ثلاثة أضربٍ : رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع والعامل في الصفة على رأى الأخفش ، والمركب من اللفظي والمعنوي كقول من قال : إن الابتداء
٣٨٤ والمبتدأ معًا هو العامل في الخبر [1] / أما الأول وهو رافع المبتدأ فهو الابتداء ، وقد اختُلف في معنى الابتداء ، والأَجود تفسيره بما ذكر : وهو مجموع أمرين : جعل الاسم أول الكلام معنًى ، وقد احترز بقوله معنى عن المبتدأ المقدم عليه خبره فالمراد من جعله أولا معنى الاهتمام به ونصبه لأن يخبر عنه ، ثم لا عليك أن تبدأ به لفظًا أو تؤخره ، الثاني قوله مسندا إليه الخبر : وبه يتحقق كونه مهتما به ، والدليل على أن مجموعَ الامرين هو الرافع ، أنه معنى مناسب مختص بالاسم فوجب أن يعمل الرفع كما في العُرف ، فإن المَلِكَ إذا اهتم بشخص ونصَّبَه لإسناد الأمور إليه فإن ذلك الرجل يرتفع منصبه على أقرانه ، والرافع له ليس إلا ذلك المعنى القائم بالسلطان ، هذا المعنى موجودٌ أيضًا هنا فكان رافعا بالقياس عليه ، بقى عليه أن يزيد قيدا آخر ، وهو أن يقول : معرى من العوامل اللفظية وإلا انتقض عليه بقولك إن زيدًا قائم .

قال الشلوبيني : يريد بالكلام ما بدأ به في أول كتابه ، ولا يريد به أول ما يتكلم به المتكلم ، فإنهم يقولون في " أبوه " من قولك زيد أبوه قائم مبتدأ وليس أول ما تكلم به المتكلم ، وأبوه قائم كلام على ما حده به في قوله : الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأبوه منه أول معنى ، فمعنى كونه أولا في المعنى : أنه مخبرٌ عنه لم يعمل فيه خبره كما في الفاعل وإذا لم يعملْ فيه خبره فالرتبة أن يكونَ المخبر عنه قبل الخبر ، إلا أنْ يمنع

---

(١) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ١ : ٩٥ .

من ذلك أمر لفظي وهو مايقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فأبوه في مثالنا بهذه المثابة فكان مبتدأ ، وإن لم يكن أول مايتكلم به المتكلم ، وكذلك إنما زيدٌ قائم ومازيدٌ قائم وماأشبه ذلك ، وكذلك قائمٌ زيدٌ ، لأن زيدًا في الرتبة / الأولى معنى
٣٨٥
من حديث أنه مخبر عنه لم يعمل فيه خبره ، فهو اسم مجعول أول الكلام مسندًا إليه الخبر ، غير أنه يشكل بقولك : إن زيدًا قائم وكان زيدٌ قائما ؛ لأنه أول لخبره كما كان أبوه في قولك زيد أبوه قائم ، فكان حقه أن يزيد معرى من العوامل اللفظية ، وأما ذكره له بعد ذلك فلا يغنيه ، لأنه ذكره هناك شرطا لكون الابتداء رافعا لا شرطا في كونه مبتدأ ، فأوهم إسقاطه من حد الابتداء أن المبتدأ قد يكون غير معرى وإن لم يكن مرفوعًا بالابتداء لأنه إنما شرط التعرى في ارتفاعه لا في حقيقة الابتداء [1] .

لكن عذره في ذلك أن نقول : قد علم انه ليس في الدنيا مبتدأ إلا وهو مرفوعٌ لفظًا أو تقديرا أو حكما على موضعه فلما شرط التعري في ارتفاعه وهو لا يكون أبدًا إلّا مرتفعًا على الوجوه المذكورة أغناه ذلك عن شرط التعرى في كونه مبتدأ .

قال رحمه الله تعالى : وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعًا بشرط التعرية من العوامل اللفظية .

قلت : هذا المعنى يتناولهما تناولا واحدًا ضرورة أن أحدهما لا يتحقق بدون الآخر فعمل فيهما معًا ، ثم التعرية شرطٌ في العمل ، والعوامل التي يعرى عنها هو الذى هو قابل لها وهو كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وأخواتها وحرف الجر ، فإن هذه اذا دخلت عليه منعته أو منعتهما الرفع .

قال الشلوبيني : ليس هذا مذهب سيبويه بل مذهبه أن المبتدأ يرفع الخبر والمبتدأ يرتفع بالابتداء [2] قال وهو الحقّ ؛ لأن الابتداء لا يطلب الخبر في الحقيقة وإنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذى يطلب الخبر فتخيل مَن قال إن الابتداء

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٦، ٩٧ .

(٢) جاء في سيبويه ١ : ٢٧٨ " فأما الذى يبنى عليه شئ هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق فارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته .

٢٨٦ يرفعهما أن الابتداء طالب لهما وذلك إن قيل فى الابتداء فإنما يقال / بطريق المجاز لأن طلبته له بواسطة المبتدأ ، فالحقيقة أن الابتداء يطلب المبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر ، فالمبتدأ طالب له بواسطة والطالب إنما يعمل فيما يطلبه بنفسه لا بواسطة ، فيكون الحق أن الابتداء يعمل فى المبتدأ فقط ، وأما الخبر فيعمل فيه المبتدأ فظهر أن مذهب سيبويه هو الصدق ، ثم فيه أيضًا ضعف من وجه آخر ، وهو جعل العامل المعنوى يرفع اسمين ، وقد كان العامل اللفظى لا يرفع إلا واحدًا فيلزم أن يكون المعنوى أقوى من اللفظى وهو فاسد (١) .

قال رحمه الله تعالى : المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة .

قلت : المفهوم من منطلق مثلا شىء له الانطلاق وزيدٌ هو المبين لذلك الشىء فكان معتمد البيان أى مبين لصاحب الفائدة ، والخبر معتمد الفائدة أى هو الجزء المستفاد ، فلما كان منطلق وحده لايفيد إذ معناه شىء له انطلاق ، وكل أحد لايجهل أن فى الدنيا شيئًا له انطلاق وزيد معلوم أيضا (٢) فإذا قلنا زيدٌ منطلق أفاد المجموع وحصلت الفائدة من الخبر والبيان من المبتدأ ، واستفدنا من المجموع حصول الانطلاق لذلك (٣) الذى كان يجوز أن يُوجد له وألا يُوجد ، ولما اشتركا فى تحصيل الفائدة ، اشتركا فى الإعراب .

قال رحمه الله تعالى : ويكون المبتدأ معرفة ونكرة فالمعرفة بلاشرط والنكرة بشروط .

قلت : أصل المبتدأ أن يكون معرفةً لماذكرانه معتمد البيان ، والبيان لايحصل بالمجهول ، ولأن المبتدأ محكومٌ عليه فلابد أن يكون معلوما مقصودا ، لأن الحكم على غير مقصود لايعقل ولايفيد فى النفس أثرا من قبض أو بسط ، قال بعض المتأخرين :

---

(١) الشرح الصغير المغلوبينى لوحة رقم ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) فى (ب) ومعلوم الذات .

(٣) فى (ب) حصول الانطلاق لزيد .

٢٨٧ تنكيره يخل بالغرض وهو الافهام ، ألا ترى أن التنكير ينفر عن استماع / الحديث والتنفير عن الاستماع مخل بالغرض ، فإن احتيج إلى أن يكون المبتدأ نكرة فلابد فيها من شروط تقربها من المعرفة وتحصّل من الفائدة ماتحصل المعرفة .

قال رحمه الله تعالى : منها الاعتماد على حرف نفي أو استفهام أو ظرف هو الخبر .

قلت جملة الشروط التي تصحح الابتداء بالنكرة عشرة :

أولها : الاعتماد على حرفِ نفي كقولك ماأحدٌ في الدار ومارجلٌ قائم ، لأنهما بالاعتماد عمت وشملت بعمومها المعرفة والنكرة فأفادت بتضمنها المعرفة .

وثانيها : الاعتماد على حرف استفهام نحو أقائم زيد ؟ ومن أخوك ؟ لأن المستفهم لايجهل ثبوت الخبر لشيء من هذا الجنس وإنما يجهل ثبوته لمعين فهو يسأل عن المعين ولأن الحكم إذا كان معلوما وهو الخبر صار وصفا في المعنى مقربا من المعرفة ، ويبتدأ أيضا بالنكرة في جَواب الاستفهام كقولك رجلٌ في الدار جوابًا لمن قال ما في الدار ؟ . وثالثها : الاعتماد على ظرف هو الخبر كقولك في الدار رجل ، وهذا أيضا يرجع إلى معنى التخصيص ، لأنا لما أخبرنا عنه قبل أن نذكره فلم نبدأ به إلا بعد أن صار مخصوصًا بوصف الخبر ، وقيل لأنه بالتقديم ارتفع اللبس ، لأنه لو تأخر لاحتمل أن يكونَ الظرفُ صفةً للمبتدأ والخبر بعد منتظر ، وقيل في تقديم الخبر اصلاح لفظي ، لأن المعرفةَ وقعتْ في موضع المعرفة وهو المبتدأ ، والمبتدأ النكرة في موضع الخبر أما إذا تقدمت النكرةُ حَصل الإخلال في الطرفين ، وقيل لما كان الظرف مقدرًا باستقر كان المبتدأ في حكم الفاعل الذي لايشترط تعريفه لتقدم عمله عليه .

٣٨٨ قال الشلوبيني : شرطه أن يكونَ الظرفُ معرفةً لو قلت في دار رجل / لم يجز وقد كان ينبغي له أن ينبه على هذا لئلا يوهم جواز ما لايجوز ، وعذره في تركه أن في دار رجل لايفيد أصلا ولاكذلك في الدار رجل اذ من المعلوم أن ما لايفيد لايجوز ، واقتضى ذلك أن ما لايتقدم فيه الخبر نحو قولك رجل في الدار لايجوز .(١)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٩٨ .

قال رحمه الله تعالى : ومنها الاختصاص .

هذا هو الرابع كقوله تعالى ، وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ (١) ولا يخفى أن الصفة تخصص النكرة وتقربها من المعرفة ، ثم الاختصاص قد يكون بالصفة وقد يكون بالإضافة نحو غلام امرأة ذاهب وبالاعمال فى الظرف كقولك : جُلوسٌ فى الدار خيرٌ من جلوسٍ فى السوق .

قال رحمه الله تعالى : ومنها العموم .

قلت : هذا الخامس ، كقوله تعالى : " كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ " (٢) فانه لعمومه يتضمن المعرفة .

قال رحمه الله تعالى : ومنها كون الكلام فى مَعْنَى كلامٍ آخر لايخل بمعناه كون الاسم فيه نكرة .

قلت : هذا السادسُ والذى لايخل بمعناه كون الاسم نكرة هو الفاعل ومثاله : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ (٣) . فإنه فى تقدير ماأهر ذاناب إلا شَرٌّ ، وقولهم مُهِمٌّ أَقْعَدَهُ ، ومُهِمٌّ أخرجه ، وأَمْتٌ فى حجر لافِيك (٤) ، أى ماأخرجه إلامهم ، وقيل إن هذه اجريت مجرى الأمثال فلذلك ابتدئ فيها بالنكرة .

قال رحمه الله تعالى : ومنها الدعاءُ .

قلت هذا السابع ومثاله سَلَامٌ عليك وويلٌ له ، لأن أصل هذه أن تكون منصوبةً على المصدر المؤكد لفعل الدعاء والأصل سلمنا سلامًا ثم حذف الفعل ورفع المصدر والمعنى علىَ ماكان ولأن نسبة المصدر إلى الفاعل معلومة فتخصص

٣٨٩ وأما الثامن فهو الإضافة كقوله / عليه السلام : خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ عَلَى العِبَادِ (٥)

---

(١) الاية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الاية ١٨٥ من سورة آل عمران ٥ ، ٣٥ الانبياء ، ٥٧ من سورة العنكبوت .

(٣) يضرب فى ظهور أمارات الشر وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٩١ ومجمع الامثال الميدانى ١ : ٣٣٧ .

(٤) الأمت : المكان المرتفع وصغار التلال . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٥ .

(٥) عن عباده بن الصامت أخرجه مالك فى الموطأ ١ : ١٢٣ وأبو داود كتاب الصلاة باب فيمن لم يوتر وكذا غيره من أصحاب السنة وانظر الكنز الثمين ٦٨ ٢ والتاج الجامع للاصول ١ : ١٣٤ ويروى خمس صلوات افترضهن الله .

والتاسع : التعجب فى قولك ما أحسن زيدًا ، لأن التعجبَ ينافى الاختصاص، والعاشر : أن تعطف عليه كقوله تعالى : " طَاعَةٌ وقولٌ مَعْرُوفٌ " (١) إذا جعلنا طاعة مبتدأ والخبر محذوفٌ ، والمعتبر فى هذا كله حصول الفائدة فمهما حصلت ساغ ذلك .

قال رحمه الله تعالى : خبر المبتدأ مفرد وجملة .

قلت : الخبر هو الجزء الثانى من مَعْنى الجملة المسند إلى المبتدأ وهو محط الفائدة والمفرد هو الأصل ، لأن التركيب على خلافِ الأصل ولذلك أن الجملة الواقعة خبرا محكومٌ عليها بإعرابِ المفرد .

قال رحمه الله تعالى : المفرد ثلاثة أقسامٍ : قِسْمٌ هو المبتدأ فى المعنى وينقسم قسمين : جَامِدٌ ومشتق .

قلت قد ذكرنا أن معنى قولهم فى الصفة أنّ الثانى هُو الأول : أن الذات المسماة بكذا هى التى قام بها الصفة الفلانية ولا يفهم منه أن معنى الثانى هو عين المعنى الأول ، فإنه لو كان كذلك لما أفاد أصلاً إلا التسمية ، وليس الفرض فى الاخبار التسمية فقط بل الفرض وصف الأول بالثانى معنى ، فلابد من التغاير فى المعْنى ، أما قولك زيد أخوك واللهُ ربنا ففى كل واحد منهما مَعْنى ليس فى الآخر فتغايرا ، الا ترى أن فى الخبر الأول معنى الأخوة ، وفى الخبرِ الثانى مَعْنَى الربوبية ، وقيل إنّ هذا الثانى أعنى قولنا " اللهُ ربّنا " إنما جَازَ لما فيه من الاعترافِ والتعظيم ، ثم الخبر الذى هو المبتدأ فى المعنى إما جامد نحو قولك زيدٌ غلامك وعمر وأخُوكَ ، وإما مشتق كقولك زيدٌ منطلق وعمرو ذاهِبٌ .

قال رحمه الله تعالى : ويلزم الضميرُ فى المشتق .

قلت : إنما لزم / فيه الضمير لأنه يشبه الفعل لتضمنه المصدر ولذلك يَعْمَلُ ٣٩٠

---

(١) الاية ٢١ من سورة محمد .

والتاسع : التعجب فى قولك ما أحسن زيدًا ، لأن التعجبَ ينافى الاختصاص، والعاشر : أن تعطف عليه كقوله تعالى : " طَاعَةٌ وقولٌ معْروفٌ " (١) إذا جعلنا طاعة مبتدأ والخبر محذوفٌ ، والمعتبر فى هذا كله حصول الفائدة فمهما حصلت ساغ ذلك .

قال رحمه الله تعالى : خبر المبتدأ مفرد وجملة .

قلت : الخبر هو الجزء الثانى من معنى الجملة المسند إلى المبتدأ وهو محط الفائدة والمفرد هو الأصل ، لأن التركيب على خلافِ الأصل ولذلك أن الجملة الواقعة خبرا محكومٌ عليها بإعرابِ المفرد .

قال رحمه الله تعالى : المفرد ثلاثةُ أقسامٍ : قِسْمٌ هو المبتدأ فى المعنى وينقسم قسمين : جَامِدٌ ومشتق .

قلت قد ذكرنا أن معنى قولهم فى الصفة أنَّ الثانى هُوَ الأول : أن الذات المسماة بكذا هى التى قام بها الصفة الفلانية ولا يفهم منه أن معنى الثانى هو عين المعنى الأول ، فإنه لو كان كذلك لما أفاد أصلاً إلا التسمية ، وليس الغرض فى الاخبار التسمية فقط بل الغرض وصف الأول بالثانى معنى ، فلابد من التغاير فى المعْنى ، أما قولك زيد أخوك واللهُ ربنا ففى كل واحد منهما مَعْنى ليس فى الآخر فتغايرا ، الا ترى أن فى الخبر الأول معنى الأخوة ، وفى الخبرِ الثانى مَعْنَى الربوبية ، وقيل إنَّ هذا الثانى أعنى قولنا " اللهُ رَبّنا " إنما جَاز لما فيه من الاعترافِ والتعظيم ، ثم الخبر الذى هو المبتدأ فى المعنى إما جامد نحو قولك زيدٌ غلامك وعمر وأَخُوكَ ، وإما مشتق كقولك زيدٌ منطلق وعمرو ذاهبٌ .

قال رحمه الله تعالى : ويلزم الضميرُ فى المشتق .

قلت : إنما لزم / فيه الضميرُ لأنه يشبه الفعلَ لتضمنه المصدر ولذلك يَتَحَمَّلُ ٣٩٠

---

(١) الاية ٢١ من سورة محمد .

عمل الفعل ، فوجب أن يكون له فاعل كالفعل ، وليس ظاهرا فوجب أن يكون مضمرا ، أما الجامد فلايحتاج إلى ضمير ، إذ ليس في معنى الفعل ، ولأنه هو الأول في المعنى من غير زيادة ، ولذلك يقع كل واحد منهما جوابا عن الآخر ويتبعه تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولاكذلك المشتق ، وذهب الرماني [1] وجماعة إلى أنه لابد أيضا من ضمير في الجامد يربط الثاني بالأول ، فإن أرادوا به الضمير الذى يدل على النسبة الذى هو الفصل في اصطلاح النحاة والرابطة في اصطلاح غيرهم فمسلم ، لكنه لايجب ذكره في لغة العرب ، وان أرادوا أن هناك ضميرا فاعلا كما في قائم من قولك زيد قائم فممنوع ، إذ ليس في الجامد معنى الفعل ليصح أن يعمل ، فإن احتجوا بأن هذا الضمير قد جاء مؤكدا في قول العرب : مررت بقاعٍ عرفجٍ كله ، وبقوم عرب أجمعون فجوابه أن هذا إنما تحمل الضمير لكونه في معنى المشتق ففيه إذًا معنى الفعل وليس جامدا وكلامنا في الجامد الذى لايشتم منه رائحة الفعل أصلا ، أما إذا ظهر فيه معنى الفعل بضرب من التأويل ، كما ظهر في قاع عرفج لانه بمعنى خشن وعرب بمعنى متعربين فلانمنعه ، وكأن المشتق على ضربين : مشتق بصورته ومعناه نحو قائم وقاعد ومشتق بمعناه لا بصورته كما في المثالين والجامد ليس واحدا منهما .

قال رحمه الله تعالى : وقسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ في المعنى مبالغة في التشبيه .

قلت : هذا مثل قولهم أبو يوسف أبو حنيفة وزيد زهيرٌ شعرًا وعمر وحاتم جودًا وجازه على وجهين : إما على حذف المضاف أى مثل أبى حنيفة وإما أن يجعل إياه / على طريق المجاز والمبالغة لأجل أنه يسد مسده ويقوم مقامه كما قال : ٣٩١

.... ∴ فإنما هى إقبال وإدبار [2]

---

(١) انظر الانصاف ١ : ٥٦ وهمع الهوامع ١ : ٩٥ والتصريح على التوضيح ١ : ١٦٠ .

(٢) [illegible] والشاهد فيه التجوز في الاخبار عن اسم العين بالمصدر .

وهذا أغرق في البلاغة وأجزل في الفصاحة ، ألا ترى لو قيل في مثل قول الشاعر : (١)

بَدَتْ قمرًا وماسَتْ خُوطَ بَانٍ ⁂ .... (٢)

بدت مثل قمرٍ وماست مثل خُوطٍ لذهب رونق هذا الكلام ونضارته ، فإنّ حسن الشعر ليس إلا لمانيه من المَجاز .

قال رحمه الله تعالى : وقد يكون معه لانه ضمير يعود على المبتدأ وقد لا يكون .

قلت : إنما قال معه ، لأنه جامدٌ والذى يكونُ فيه الضمير هو المشتق كما تقول زيدٌ الأسَدُ في شجاعته وابو يوسف أبو حنيفة في فقهه وزيد أخوه أدبا ، وعمرو غلامه حذقا ، وقد لا يكون كما تقول ابو يوسف ابو حنيفة وتسكت .

قال رحمه الله تعالى : وقسم هو معمولٌ لما هو المبتدأ وواقع موقعه وهو الظرف .

قلت : يعنى قولك : زيدٌ في الدار وعمرو أمامك ، إذ هو في معنى كائن أمامك أو مستقر ، فكائن ومستقر هو زيد في المعنى ، وهذا يشعر بأن الظرف الواقع خبرا يتعلق باسم الفاعل لا بالفعل وهى مسألة خلاف (٣) .

واتفقوا أن الظرف الواقع صلة لايتعلق إلّا بالفعلِ والأشبه إلحاق الخبر والصفة بالصلة ، لأن الأصلَ في العمل للفعل والمخالف ينظر إلى أن الأصل هو المفرد في الخبر وغيره ، ولابد أن يقول هو المبتدأ في المعنى وكذلك هو في بعض النسخ .

قال رحمه الله تعالى : ويلزم فيه ضميرٌ يعودُعلى المبتدإِ .

---

(١) هو أبو الطيب المتنبي ، وانظر ديوانه ٢ : ١٦٢ وأسرار البلاغة للجرجاني صفحة ٢٢٢ والخزانة ١ : ٥٣٢ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ⁂ وَفَاحَتْ عَنبَرًا ورَنَتْ غَزَالَا

وشرح الواحدى البيت فقال : بدت مشبهة قمرا في ضيوئه ، ومالت مشبهة خوط بان وشرح حسنها ومالت مشبهة غصن بان في تثنيها وفاحت مشبهة عنبرا في طيب رائحتها ورنت مشبهة غزالا في سواد مقلتها .

(٣) انظر التصريح ١ : ١٦٦ وشرح الأشمونى باب الابتداء ١ : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

قلت : لابد من الضمير ، لأنه إما أن يقدر باسْمِ الفاعل أو بالفعل وكلاهما لابد فيه
٢١٢ من ضَمِيرٍ إذا كان خبرًا غير / أن اسم الفاعل مع الضمير الذى فيه مقدر بالمفرد لأنه لاحكم لهذا الضمير ، لكون الاسم فرعًا فى تحمل الضميرِ على الفعل ولذلك لايعمل إلا إذا اعتمد ويثنى ويجمع كسائر المفردات ولايكون صلة ، ويدل على أن فيه ضميرا جواز تأكيده .

قال الشلوبينى : فإن قيل : وكذلك القسم الذى قبله نحو زيد الأسد قد قام مقام ماهو المبتدأ فى المعنى ، ألاترى أنه مقدر بمثل والمثل مشتق فلم لايتحمل الضمير؟ والجواب : إن الفرق بين الموضعين : أن الذى قام هناك مقام الخبر قام مقامه على مَعْناه فتحمل من الضمير ماكان يتحمله والذى قام هنا مقام الخبر قام مقامه لاعلى معناه ، أى استغنى بالإخبار عن زيدٍ عن الاخبار بمثله عنه لا على المعنى الذى كان فى الإخبار بمثله عنه لكن على جهةِ المبالغة ، وإن جُعل الثانى كأنه الأول لامثله ، فلما قام مقامه على غير مَعْنَاه لم يتحمل من الضمير ماكان يتحمله (١) .

قال رحمه الله تعالى : الجملة إما اسميةٌ وإما فعليةٌ .

قلت : الجملة والكلام مترادفان وهى من أجملت الشئ إذا جمعته وكل ما احتمل التفصيلَ فهو مجمل وجملة ، وإنما جاز أن تقع الجملة خبرًا عن المفرد ؛ لأنه يصح التعبير عن المفرد المبتدأ سؤالًا وجوابا اذا أردت الذى ، ولأنه يوصف بها والخبر وصفٌ فى المعنى ، ولأن الحاجَة تدعو إلى الاخبار بها توسعًا فى العبارة ، والحاجة إلى الاخبار بالنسبة الواقعة بين المبتدأ وخبره لا بالمفرد ، ولأن الاخبار بالمفرد المسوغ من الجملة يلبس فى بعض المواضع ، لوقلت فى زيد " أبوه قائم " أبوزيد قائم جاز أن يظن أن هذه كنيةٌ وليس له ولد اسمه زيد ، ولأن المعنى يختلف حينئذٍ لأنه يصير المخبر عنه الأب ، ونحن نريد الإخبار عن ابنه ، ثم الجملة إما أن تصدر بالفعل وهى الفعلية أو بالاسم المبتدأ وهى الاسمية ، ثم الفعلية إما أن
٢١٣ يصرح فيها بالفعلِ لفظًا نحو زيد قام أبوه أو تقديرا / كقولك زيدٌ فى الدارِ أى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٦٩ .

استقر عنده من يرى تقديره بالفعل ، ثم اما أن يذكر مع الفعلية أداة الشرط وهى الشرطية فهذه الأربعة الأصناف من الجُمل تقع أخبارًا ، وأما تصنيفها من حيث الأمر والنهى والتمنى والاستفهام والدعاء والقسم والنداء وغير ذلك فقد بلغها بعضهم سبعين صنفا واكثرها لا يقع اخبارا فلذلك لم نعدها فى الخبر .

قال رحمه الله تعالى : وكلتاهما لابد فيها من ضمير .

قلت : الجملة لكونها مستقلة لاترتبط بماقبلها ولاتتبع غيرها إلا برابطٍ أيضًا ، وإذا كانت خبرًا فقد حلت محل المفرد فتحتاجُ إلى أمر زائد، وأيضا فالخبرُ على التحقيق إنما هو للمبتدأ الثانى أو الفاعل إن كانت فعليةً ، والمبتدأ الأول أجنبى عن خبر الثانية فأشبه الصفة الجارية على غير من هى له فاحتاجت إلى ضمير ، والضميرُ هو الأصل فى الربط لفظا كقولك زيد ضربته أو نية كقولك زيد قام وقد ينوب عن الضمير أمور أخر منها : عموم الجنس كقولك نعم الرجلُ زيدٌ ومنها عموم النفى كما فى قوله : (١)

فأمَّا الصُّدُورُ فلاصُدُورَ لِجَعْفَرٍ ∴ .... (٢)

ومنها الفاء كما فى قوله : الذى يطير فيغضب زيد الذباب .

قال رحمه الله تعالى : الا أن تكون نفس المبتدأ فى المعنى .

قلت : هذا أيضا من الذى يقوم مقام الضمير وهو فى صورتين :

احداهما : أن تكون الجملة نفس المبتدأ كما فى ضمير الشأن والقصة كقولك قل هو الله أحد وهو زيدٌ منطلق فالجملة هنا مفسرة للضمير فكانت إياه .

والثانية : نحو قولك كلامى أو قولى زيدٌ منطلق ومنه قوله عليه السلام : " أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله " (٣) .

---

(١) مجهول وانظره فى المفصل لابن يعيش ٧ : ١٣٤ ؛ ٩ / ١٢ : ١ والخزانة ٤ : ٥٥١

(٢) هذا صدر بيت وعجزه : .... ∴ ولكنَّ إعجازًا شديدًا ضَريـرُها

(٣) عن أبى هريرة أخرجه مالك مرسلا انظر الى الفتح الكبير فى ضم الزيادة الى الجامع الصغير للسيوطى ١ : ٢٨١ ، وموطأ ابن مالك صفحة ١٥٠ كتاب القرآن وصفحة ٢٢٢ كتاب الحج تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى .

قال رحمه الله تعالى : وربما حُذف الضمير للعلم ،كما أنه ربما حُذف المبتدأ
٣٩٤ مرة / والخبرأخرى لدلالة السياق عليهما .

قلت: الحذف لايكون الا لقرينة لفظية أو معنوية تقوم مقامه كالتى فى قولهم البر الكرُّ بستِّين والسَّمن منوانِ بدرهمٍ وذلك أن السَّمن مبتدأ فلابد له من خبر ومنوان لايصلح أن يكون خبره ؛ لأن الخبرمتى كان مفردا كان هو المبتدأ فى المعنى ، والمنوان ليس السمن فارتفع منوان بالابتداء وهو نكرةٌ ولامسوغ للابتداء هنا إلاالوصفية ولاوصف فى اللفظ فوجَبَ أن يكونَ محذوفا وهو منه والضميرفيه عائد على المبتدأ فهذه القرينة المعنوية هى التى سَوَّغت الحذف ،وقد تبعد القرينة فيصح الحذف كمافى قوله [1] .

.... ∴ عَلَىَّ ذَنباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ [2]

فإن الأصلَ لم أصنعه ،ومنعه المبرِّد ثم قاس حذف الضميرعلى حذفِ شطرالجملة [3] .
فاذا جاز حذف شطرِ الجملة الذى هوركن ، فحذف ما هو شرطٌ أولى أن يجوزحذفه ؛ فإن ركن الجملة أهم من شرطها ،ثم الحذف على ضربين :جائزٌ ولازم ،أما الجائزُ ففى مثل قولهم : الهلالُ واللهِ أى هذا الهلال لقوم يتراءون الهلال ، فحذف المبتدأ لقرينة المشاهدة ،ومن حذف الخبر قوله تعالى : فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهُرٍواللائى لَمْ يَحِضْنَ " [4] تقديره فعدتهن ثلاثة أشهُرٍ فجاز الحذفُ لذكرها مرةً وهذه قرينةٌ

---

(١) هوأبوالنجم المجلى وهو من شواهد سيبوية ١ : ٤٤ ، ٦٤ ، ٦٩ ،والمقتضب : ٤ : ٢٥٢ ،والخصائص١ : ٢٩٢ / ٣ : ٦١ والمحتسب١ : ٢١١ واسرار البلاغة للجرجانى صفحة ٤٣٤ والهمع١ : ٩٧ والدرر١ : ٧٣ .

(٢) عجز بيت من الرجز وصدره :
قد أصبحت أم الخِيار تدَّعِى ∴ ....
وأم الخيار كنية امرأة وقيل زوجته والذنب الذى ادعت عليه هو الصلع والشيب والعجز والشاهد فيه حذف الضميرفى قوله : لم اصنع والتقديرلم أصنعه .

(٣) فى (ب) شطرى الجملة .

(٤) الاية ٤ من سورة الطلاق .

لفظية ، وأما اللازم ففي كل موضع وجد فيه ما يسد مسد المحذوف كما في قولهم ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا ولولا زيدٌ لكان كذا ، أي موجود اذ المعنى لولا وجود زيد ، وكل رجل وضيعته أي مقرونان وأقائم الزيدان ؟ فهذه المواضع يلزم فيها الحذف كما قلنا ، وقد يُحذف أحدهما على طريق الإبهام كقوله تعالى " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ " (١) و " طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ " (٢) ، إذ يحتمل أن يكون المحذوفُ هو المبتدأ ويحتمل / أن يكون الخبر ٣٩٥

وقد تحذف الجملة بأسرها إذا وقعت خبرا كالاية المذكورة أوصله كقوله : (٣)

.... ∴ بَعْدَ اللُّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي (٤)

قال رحمه الله تعالى : والمبتدأ مرتبته التقديم على الخبرِ ، ثم قد يوضع غيره موضعه ، وقد يلزم فيه الأصل وقد يلزم فيه الفرع .

قلت : المبتدأ أحق بالتقديم مِنَ الخبر لفظا ، لأنه مسند إليه والخبر مسند ، ولانه بالتقديم امتازَ عنِ الفاعل ولأ نه في المعنَى كالموصوفِ لكنهم استجازوا تقديم الخبر مفردًا وجملةً ، وهو في ذلك على ثلاثةِ أقسام كما ذكر : قسمٌ يجب تقديمه ، وقسمٌ يجب تأخيرُه ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران .

قال رحمه الله تعالى : وموضع لزوم الأصل إذا كانَ المبتدأ مضمر الشأن والقصة أو كان متضمنًا معنى حرف له صدر الكلام أو مضافًا إلى ما تضمنه .

قلت : مثال الأول : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . وانما وجب تقديمه لأن وضعه أن يفسر بجملةٍ وانما أضمر على شريطةِ التفسيرِ . ومثال الثاني : مَنْ أخوك ؟ وَمَنْ فارسٌ ؟

---

(١) الاية ١٨ من سورة يوسف .

(٢) الاية ٢١ من سورة محمد .

(٣) هو العجاج وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٦ / ٢ : ١٤٠ والمقتضب ٢ : ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٤ ، ٢٥ وابن يعيش ٥ : ١٤٠ .

(٤) عجز بيت من الرجز وصدره :

دافع عني بنقيرٍ موتتي ∴ ....

يذكر الشاعر أن الله أنقذه من مرض أشفى به على الموت واللتيا تصغير التي على غير قياس وهو تصغير في معنى التشنيع والتفظيع ، والشاهد فيه حذف صلة التي اختصارا لعلم السامع بما أراد .

لفظية ، وأما اللازم ففي كل موضع وجد فيه ما يسد مسد المحذوف كما في قولهم ضربي زيدًا قائمًا ولولا زيدٌ لكان كذا ، أي موجود اذ المعنى لولا وجود زيد ، وكل رجل وضيعته أي مقرونان وأقائم الزيدان ؟ فهذه المواضع يلزم فيها الحذف كما قلنا ، وقد يُحذف أحدهما على طريق الإبهام كقوله تعالى " فصبرٌ جميلٌ " (١) و " طاعةٌ وقولٌ
٣٩٥ معروفٌ " (٢) ، إذ يحتمل أن يكون المحذوفُ هو المبتدأ ويحتمل / أن يكون الخبر وقد تحذف الجملة بأسرها إذا وقعت خبرًا كالاية المذكورة أوصله كقوله : (٣)

بعد اللُّتَيَّا واللَّتَيَّا والَّتي (٤) ....

قال رحمه الله تعالى : والمبتدأ مرتبته التقديم على الخبرِ ، ثم قد يوضع غيره موضعه ، وقد يلزم فيه الأصل وقد يلزم فيه الفرع .

قلت : المبتدأ أحق بالتقديم من الخبر لفظًا ؛ لأنه مسند إليه والخبر مسند ، ولانه بالتقديم امتاز عن الفاعل ولأنه في المعنى كالموصوف لكنهم استجازوا تقديم الخبر مفردًا وجملة ، وهو في ذلك على ثلاثة أقسام كما ذكر : قسمٌ يجب تقديمه ، وقسمٌ يجب تأخيرُه ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران .

قال رحمه الله تعالى : وموضع لزوم الأصل إذا كان المبتدأ مضمر الشأن والقصة أو كان متضمنًا معنى حرف له صدر الكلام أو مضافًا إلى ما تضمنه .

قلت : مثال الأول : قل هُوَ اللهُ أحدٌ . وانما وجب تقديمه لأن وضعه أن يفسر بجملةٍ وانما أضمر على شريطةِ التفسيرِ . ومثال الثاني : مَنْ أخوك ؟ ومَن فارسٌ ؟

---

(١) الاية ١٨ من سورة يوسف .
(٢) الاية ٢١ من سورة محمد .
(٣) هو العجاج وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٦/٢ : ١٤٠ والمقتضب ٢ : ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٤ ، ٢٥ وابن يعيش ٥ : ١٤٠ .
(٤) عجز بيت من الرجز وصدره :
دافع عني بنقير موتتي ....
يذكر الشاعر أن الله أنقذه من مرض أشفى به على الموت واللتيا تصغير التي على غير قياس وهو تصغير في معنى التشنيع والتفظيع ، والشاهد فيه حذف صلة التي اختصارًا لعلم السامع بما أراد .

وَمَنْ يكرمْني أكرمه والمضافُ إلى ماتضمنه : غلام من جاءك ؟ وغلام من تضربه أضربه ولأن الاستفهامَ والشرط لهما صدر الكلام .

قال رحمه الله تعالى : أو كان معه لام الابتداء أو ما التعجبية .

قلت : مثال الأول لزيد قائم ، لأن هذه اللامَ لها صدر الكلام ولذلك سُمِّيت لام الابتداء ، وإنما أخرت إلى خبر إنَّ لئلا يجمع بين حرفين لمعْنىً واحدٍ ، ومثال التعجب : ماأحسن زيدًا ، لأنه يجرى مَجْرى الأَمثال . ولأن المعانىَ الداخلةَ على الجمل لها صدرُ الكلام .

قال رحمه الله تعالى : أو كان الخبرُ محذوفًا والمبتدأُ معرفة .

٢٩٦ / قلت : مثاله زيد فى جواب من قال : مَنْ فى الدار ؟ لأن أصل الخبر ان يكونَ مؤخرا ولا دليل على تقديمه ، فلا ينتقل عن الأَصل إلابدليلٍ ، ألا ترى أنهم إذا قدروا الخبر فى لولا زيدٌ قدروه مؤخرًا فيقولون لولا زيد حاضرٌ لأكرمتك .

قال رحمه الله تعالى : أو كانا معرفتين أو نكرتين متساويتي الرتبة بُعْدًا عن المعرفة ودُنُوًّا أو كان المبتدأ مشبهًا بالخبر ، وقد يخرج هذا عن أصلِه فى الشعر .

قلت : مثال الأول : زيد أخوك والمنطلق عبد الله ، فأيهما قدمت فهو المبتدأ فالزم التقدم لرفع اللبس . ومثال المتساويتي الرتبة من النكرات خيرٌ من زيدٍ خيرٌ مِنْ عمرٍو بُعْدًا عن المعرفة فى أنهما نكرتان ولاتوصف بهما المعرفة أو دُنُوًّا لأن الألف واللام لا يدخلانهما كما لا يدخلان العلم فنسبتهما إلى المعرفة واحدة ، ومثال المشبه : أبو يوسف أبو حنيفة ، ومثال خروجه فى الشعر قول الشاعر : (١)

إِنَّ الربيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا ∴ يَدَا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا (٢)

---

(١) هو رؤبة ابن العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٧٩ وهو من شواهد سيبوية ١ : ٢٨٥ والمقتضب ٤ : ١١١ والعيني ٢ : ٢٦١ والتصريح ١ : ٢٢٦ والهمع ٢ : ١٤٤ والدرر ٢ : ٢٠٠ .

(٢) من أرجوزة يمدح بها أبا العباس السفاح الربيع . المقصود به المطر هنا الذى يكون فى الربيع . الجود : بفتح الجيم وسكون الواو المطر الغزير ويروى الجون والمراد به السحاب الأسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن —

قال الشلوبيني : هذا ليس بخارج عن أصله في التحقيق : وإن كان ابن الطراوة قد زعم أن الربيع خبر إنّ وهذا أبي العباس هو اسم إن فقيل له : فكيف نصب خبر إنّ ورفع اسمها ؟ فقال : إن لاترفع مايليها ولاتنصب ماينفصل عنها ، وانما يكون مايليها منصوبا وماينفصل عنها مرفوعا فلما قدم فيها الخبر وأخر الاسم ضرورة نصبت مايليها ورفعت ماانفصل عنها فيأتي كلام المصنف منطبقا على مذهب ابن الطراوة في هذا الموضع ، كما كان أيضا كلامه في أول هذا التأليف في قوله ، كل جنسٍ قُسّم إلى أنواعه في أحد تأويلاته ، وهذا التأويل الذي يقال فيه إن مراده بالفصل / تخطئة أبي
٢٩٧
القاسم[1] في قوله : أقسام الكلام ثلاثة منطبقا على قول ابن الطراوة ، وقول ابن الطراوة في البيت ليس بشيء ؛ لأنه زعم فيه أن ان تنصب الخبر وترفع الاسم وهذا غير المعروف من كلامهم ، ودعوى ماليس في كلام العرب من لمكان حمله على كلامهم تخلف من قائله ، ويمكن في هذا البيت ألا يكون الخبر مقدما والاسم مؤخرا ، ويكون المنصوب اسم إن والمرفوع خبر إن على المألوف والمعروف ، فإن قلت : لكن يؤدي إلى عكس المعنى وهو تشبيه الربيع والخريف بيد أبي العباس والمعنى على العكس قلت : ومايُنكر أن يريد الشاعر تشبيههما بيدي أبي العباس مبالغةً في تشبيه أبي العباس بهما ، فإن ذلك من كلامهم ، أعني أنهم إذا أرادوا أن يبالغوا قلبوا كقول الآخر :[2]

ورملٍ كأوراكِ العَذارى قطعتُه ... .[3]

= وقد جعل الشاعر يد السفاح لكثرة معروف صاحبها كهذه الامطار الغزيرة أو أراد بالخريف مطر الخريف والشهوف أمطار الصيف والشاهد اتباع الضيوع للربيع ولو رفع حملا على الموضع أو على الابتداء واضمار الخبر لجاز .

(١) انظر الجمل للزجاجي صفحة ٢ .

(٢) هو ذو الرمة وانظر ديوانه صفحة ٣١٨ والكامل للمبرد صفحة ٤٩٤ والخصائص لابن جني ١ : ٣٠٠/٢ : ١٧٦، ١٧٧ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... إذا ألبسته المظلماتُ الحنادسُ

والحنادس جمع حندس والحندس اشتداد الظلمة ألبسته : قطعته .

وهو بابٌ معروف ، وقد أشبع ابنُ جني الكلامَ فيه في الخصائص (١) وهذا أولى مِنْ قَول ابن الطراوة لما فيه من المبالغةِ ولا مبالغة على ما ذكره ابنُ الطراوة مع ما فيه من الخروج عن كلام العَرب (٢) .

قال رحمه الله تعالى : او كان مخبَّرا عنه بفعله وربما استجيز خروج هـذا أيضًا عن اصله في الكلام وهو ضعيفٌ نحو قاما أخواك على أن الألفَ ضميرٌ .

قلت : اذا كان الخبر فعلا فلابد فيه من ضميرٍ فيكون مع الضمير جملة فيجوز التقديم وهو أحد وجوه قاما أخواك ، وقوله على أن الالفَ ضمير يعني أن الألف قد تكونُ علامةً للتثنية لا ضميرًا وحينئذٍ يكون ما بعده فاعلا لامبتدأ .

قال الشلوبيني : زَعم المؤلف أن أخواك مبتدأ وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وهذا وإن كان قدَ قال / به غيره فينبغي ألا يقال وانما ينبغي أن يكونَ على ما تقدم ٢١٨
من أن أخواكَ فاعل والألف علامة لأنَ الفاعلَ مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها مِن الاسمية إلى الحرفية وقد قال المؤلف إن هذا ضعيف فلا ينبغي أن يُحَمل إلا على وجهٍ يضعف قياسه فكان ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر ، فلما لم يكثر وضعف دل على ضعفِ قياسه اللهم إلا أن يكون ضعفه من جهة مجيء المثنى على غير حد المفردِ وذلك أن قولك قام زيدٌ إذا تقدم الفعل على الاسم لا يكون إلاَّ مِنَ بابِ الفعل والفاعل وكذلك مثناه وإذا قلنا قاما أخَواك على ما قاله المؤلف من بَاب الفعل والفاعل (٣) وانما يكون من باب المبتدأ والخبر فلا تكون التثنية على حد الإفراد (٤) .

قال رحمه الله تعالى : وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله وذلك إذا كان مفردًا فيه معنى الاستفهام أو كان ظرفا لا مسوغ للابتداء بالنكرةِ سوى تقديمه عليها .

---

(١) انظر الخصائص ١ : ٣٠٠ باب غلبة الاصول على الفروع .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٠ ، ١٠١ .
(٣) وكذلك مثناه واذا قلنا الى قوله من باب الفعل والفاعل . اضافة من (ب) واشار في (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر .
(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠١ .

قلت: هذا القسم الثاني وهُو الذى يجب فيه تقديم الخبر كقولك كَيْفَ زيدٌ ؟ وَمَتَى القتال؟ لتضمنه معنى الاستفهام، إذ هذه الأسماء فروع على حرف الاستفهام، فكما لايجوزُ تأخير حرف الاستفهام الذى هو الأصل لايجوزُ تأخير فرعه بطريق الأولى؛ لأن التصرفَ بالتقديم والتأخير دليل القوة. أما كيف فهى نفس الخبر لأنها مقدرة بالجار والمجرور أى على أى حَالٍ زيد؟ وأما أين فظرف متعلق بمحذوف هو الخبر حقيقة. وأما مثال تقدم الظرف فقد ذكرناه حيث قلنا يجوز فى الدار رجل ولا يجوز رجلٌ فى الدار، وقد شرطنا أن يكونِ الظرفُ معرفةً واستظهر بقوله: لامسوغ للابتداء بالنكرة سوى تقديمه على قولهم عليكم سَلامٌ ولهم وَيْلٌ لأن فيهما مسوغًا للابتداء هو الدعاء.

٣٩٩ قال رحمه الله تعالى: أو كان المبتدأ / متصلا بضمير يعود على شىء فى الخبر أو كان المبتدأ هو أن المفتوحة وماعملت فيه.

قلت: مثال الأول على الثمرة مثلها زبدا أخر المبتدأ لئلا يلزم تقديم المضمر على الظاهرِ لفظًا ومعنى. ومثال الثانى عندى أن زيدًا منطلقٌ وفى علمى أنك حافظ؛ لأنها لو ابتدىء بها لتعرضت لدخولِ أن عليها فيجتمع حَرْفَان لمعنى واحدٍ ومنه قول الشاعر: (١)

.... ∴ أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي (٢)

---

(١) هو النابغة الجعدى رضى الله عنه وانظر ديوانه صفحة ١٦٤ وهو من شواهد سيبويه ١: ٤٦٩ والهمع ١: ٧٢ والدرر ١: ٤٧ والأشمونى ٨٦ والعينى بالصبان: ١: ١٨٥ والخزانة ٤: ٣٠٦.

(٢) عجز بيت وصدره:

أَلا أَبلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولًا ∴ ....

والشاهد فيه نصب حقا وفتح أن بعدها لأنها هى ومابعدها فى تأويل مبتدأ خبره الظرف ولا يجوز كسر أن لأن الظرف لايتقدم على ان المكسورة لانقطاعها عما قبلها وارجع الى رأى الخليل وسيبويه فى " أحقا " ففيه توضيح لهذه المسألة قال سيبويه: فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة (سيبويه ١: ٤٦٨، ٤٦٩).

قال رحمه الله تعالى : أو كان الخبر محذوفًا والمبتدأ نكرة لا يبتدأ بها إن لم يقدم عليها ظرف هو خبرلها .

قلت: مثال هَذَا مررت بقومك قاعدٌ وقائمٌ أي منهم قاعدٌ ومنهم قائمٌ ورجل في جواب من قال : مَن في الدار؟ لأن التقدير في الدار رجل لانه لا مسوغ للابتداء بالنكرة .

قال الشلوبيني : هذا مبني على ماقرره من شروطِ الابتداء بالنكرة ، ولا يمتنع عندي أن يبتدأ هُنا بالنكرة فيقال أرجلٌ في الدار؟ بل لاينبغي ان يجوز غيره ، لأن أصل الخبرأن يكون مؤخرًا والابتداء بالنكرةِ في الاستفهام جائز ، وكذلك يجوز الابتداء بها في جوابه ، ويعضد ذلك هنا أن الجوابَ ينبغي أن يكون على حدِّ السؤال في الابتداء قبل الخبر ، فإذا كان الابتداء بالنكرة قبل الخبرهنا جائزا فلا ينبغي أن يكون هذا المثال مثال هذا الموضع لما ذكرناه مِن أن الابتداء بالنكرة فيه قبل الخبر جائز (١) .

ولكنَّ الذي ينبغي أن يكونَ مثاله قولك: الإِنسانُ نوعانِ رجلٌ وامرأةٌ إذا كان قولك رجلٌ وامرأةٌ مرفوعين بالابتداء فإن الخبرهنا محذوف وتقديره منهما رجل ومنهما امرأة ، ولا تقدره منهما رجل ومنهما امرأة (٢) لأنه لا مسوغ للابتداء على هذا التقدير بالنكرة .

٤٠٠ وأما القسم الثالث وهُوَ الذي يجوزُ فيه الأمران / فنحو قولك تميميٌّ أنا ومشنوءٌ مَن يشنؤك ، وقوله تعالى : سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ (٣) ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ (٤) :

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٢ .

(٢) وصحة العبارة : رجل منهما وامرأة منهما لأنها هكذا تكون مكررة لماقبلها ولافائدة فيها ولكنها وردت في المخطوطة هكذا .

(٣) الاية ٢١ من سورة الجاثية .

(٤) هو مالك بن خالد الهذلي وانظر ديوان الهذليين ٣ : ٥ والانصاف لابن الانباري صفحة ٦٦ واللسان قسح " .

فتىً ما ابنُ الأغرِّ إذا شَتَوْنا ∴ وحُبَّ الزادُ في شَهْرَيْ قُمَاحِ (١)

أراد ابن الأغر فتى وما زائدة وأما قول الآخر : (٢)

بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَنَاتُنَـــا ∴ بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِـدِ

فمثل قول الآخر : (٣)

إنَّ الربيعَ الجَوْدَ والخريفا ∴ يدا أبي العبّاسِ والصُّيُوفَـــا

لأن التقدير بنو أبنائنا بنونا (٤) فقدم المشبه به .

وقد منع الكوفيون من تقديم الخبر لما فيه من تقدم المضمر على الظاهر ، وهــذا لامحذور فيه إذا كانت النيةُ به التأخير وإنّما المحذورُ أن يتقدم لفظًا ومعنى ومــن كلامهم : في بيته تؤتى الحكم وفي أكفانه لُفَّ الميتُ .

---

(١) مشهر قماح : شهران في قلب الشتاء كانون الأول وكانون الآخر هكذا يسميهما أهل المعجم .

(٢) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٢١٧ والهمع ١ : ١٠٢ والدرر ١ : ٧٦ والتصريح ١ : ١٧٣ والاشموني ٩٨ (١٥٣) وابن يعيش ١ : ٩٩/٩ : ١٣٢ والخزانة ١ : ٢١٣

(٣) سبق شرحه صفحة ٤٧٠ .

(٤) (ب) بنو أبنائنا مثل بنينا .

بابُ (الاشتغـــــال)

(مَا أُضْمِرَ عَامِلُه على شَرِيطَةِ التَّشَاكُلِ) إذا ذكر اسم وذكر بعده فعل تنـــاول ضميره أو الملابس لضميره مرفوعا كان تناوله له بواسطة أو بغير واسطة وجبَ الرفعُ فـــي الاسم الأول .

قلت : هذا الباب يُعرف في الكتب بباب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، ومعنى اشتغاله ان يتعدى إلى ضميره نحو زيد ضربته وذلك أن الأصل ضربت زيـــدًا فتقدم الفعل لأنه الخبر ، والخبر هو الجزء المستفاد فكان أهم ، وتقديم الأهم أولـــى وأيضا فعامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظ أقوى فكان أولى بالتقديم ، إلا أنهم مَع هذه الأولوية قد يقدمون الاسم لاغراضٍ من الاهتمام والتوسع والتفنن فـــي العبارات فيقولون زَيدًا ضربتُ ، ويجوز أن يقوى الفعل بدخول اللام فيقال لزيد ضربت ويرفع فيقال زيد ضربته وهو الأولى عند التقديم من قولك زيدًا ضربته ، وقد يحذف الضمير

٤٠١ / مع الرفع فيقال زيد ضربت ومنه قول امرئ القيس : (١)

.... ∴ فثوبٌ لبِستُ وثوبٌ أجُــر (٢)

والبحوث عنه في هذا الباب أولوية الرفع أو النصب ، فتارة يجب الرفع وتارة يجـــب النصب وتارةً يترجح أحدُهما ، وتارةً يتساويان ، وحيث انتصب فبفعل لازم الاضمار لأن المفسر نائب عنه فلم يجمع بينهما .

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى لفظ الكتاب : فقوله تناول ضميره بمعنى اشتغـــل به عن الظاهر أو الملابس لضميره بمعنى المضاف الى ضميره ونصب مرفوعا على الحـــال من ضميره كان تناوله له بواسطة بمعنى لم يتعد الفعل إلى الضمير بنفسه بل بحـــرف الجر أو بغير واسطةٍ بمعنى أنه يتعدى بنفسه وجب الرفع في الاسم الأول بمعنى الـــذي

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ١٥٩ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤ والمحتسب ٢ : ١٤٢ وامالي ابن الشجري ١ : ٩٣ ، ٣٢٦ والخزانة ١ : ١٨٠ والعيني ١ : ٥٤٥ .

(٢) عجز بيت وصدره : فأقبلت زحفا على الركبتين ∴ ....
والشاهد فيه حذف الضمير من الخبر في لبسته .

بَابُ (الاشتغـــال)

(مَا أُضْمِرَ عَامِلُه عَلَى شَرِيطَةِ التَّشَاكُلِ) إذا ذكر اسم وذكر بعده فعل تنـاول ضميره أو الملابس لضميره مرفوعا كان تناوله له بواسطة أو بغير واسطة وجبَ الرفعُ فـى الاسم الأول .

قلت: هذا الباب يُعرف في الكتب بباب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، ومعنى اشتغاله ان يتعدى إلى ضميره نحو زيد ضربته وذلك أن الأصل ضربت زيـدًا فتقدم الفعل لأنه الخبر ، والخبر هو الجزء المستفاد فكان أهم ، وتقديم الأهم أولـى وأيضا فعامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي أقوى فكان أولى بالتقديم ، إلا أنهم مع هذه الأولوية قد يقدمون الاسم لأغراضٍ من الاهتمام والتوسع والتفنن فـى العبارات فيقولون زَيدًا ضربتُ ، ويجوز أن يقوى الفعل بدخول اللام فيقال لزيد ضربت ويرفع فيقال زيد ضربته وهو الأولى عند التقديم من قولك زيدًا ضربته ، وقد يحذف الضمير

٤٠١ / مع الرفع فيقال زيد ضربت ومنه قول امرىء القيس :(١)

.... ⁘ فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجـر (٢)

والبحوث عنه في هذا الباب أولوية الرفع أو النصب ، فتارة يجب الرفع وتارة يجـب النصب وتارةً يترجح أحدُهما ، وتارةً يتساويان ، وحيث انتصب فبفعل لازم الاضمار لأن المفسر نائب عنه فلم يجمع بينهما .

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى لفظ الكتاب : فقوله تناول ضميره يعني اشتغـل به عن الظاهر أو الملابس لضميره يعني المضاف الى ضميره ونصب مرفوعا على الحـال من ضميره كان تناوله له بواسطة يعني لم يتعد الفعل إلى الضمير بنفسه بل بحـرف الجر أو بغير واسطةٍ يعني أنه يتعدى بنفسه وجب الرفع في الاسم الأول يعني الـذى

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ١٥٩ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤ والمحتسب ٢ : ١٤٢ وامالي ابن الشجري ١ : ٩٣ ، ٣٢٦ والخزانة ١ : ١٨٠ والعيني ١ : ٥٤٥ .

(٢) عجزبيت وصدره : فأقبلت زحفا على الركبتين ⁘ ....
والشاهد فيه حذف الضمير من الخبر في لبسته .

يعود الضمير إليه، مثال الأول زيد قام ومثال الملابس لضميره زيد قام أخوه . ومثال ما يتناوله بواسطة زيد ذُهب به وذُهب بأبيه وانما وجب الرفع هنا ليطابق الظاهر المضمر إذ هما كشيء واحد، فلما رفع الضمير وجب أن يرفع الظاهر .

قال بعض المتأخرين : لأن الاسم الظاهر وضميره يتجاوبان ارتفاعاً وانتصابا وأيضا فالمفسر هنا لم يعمل إلا الرفع فلا يفسر غيره ، لأن من شرط المفسر في هذا جواز أن يكون عاملاً لو تقدم، وهذا العامل لو تقدم لم يعمل إلا الرفع فكان يبقى المنصوب بلا ناصب، وأجاز السيرافي (١) نصبه إذا كان هناك مصدر مختص يقيمه مقام الفاعل وينصب الضمير نحو زيداً (٢) ذُهب به الذهاب .

قال رحمه الله تعالى : وان تناول الضمير على الوجهين المذكورين منصوباً وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله وجب الرفع أيضا .

قلت: مثال هذا / زيد هل ضربته ؟ وزيد ما ضربت أخاه، وكذلك جميع أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية وإنما وجب الرفع هنا وإن كان ضميره منصوبا ، لأن حرف الاستفهام والشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله . ومن شرط المفسر هنا أن يجوز عمله في الاسم الأول (٣) ولذلك لم يحكم عليه بشيء من الإعراب مع أنه جملة متأخرة لأنها كالمتقدمة تقديرا واذ لا مفسر للنصب فلا يجوز النصب ، لأن الاضمار هنا على شريطة التفسير فلما تعذر الشرط تعذر المشروط فرجع الى الابتداء والجملة بعده خبر عنه ومن هذا قوله (٤) : ٤٠٢

.... :. وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَبَاحِ (٥)

---

(١) جاء في شرح السيرافي ١ :٤١٧ " ويجوز عندي نصب زيد في قولك أزيد ذهب به ؟ وازيد انطلق به ، بأن تقيم المصدر مقام الفاعل ، فان أقمنا المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصبا وكأنك قلت أزيدا اذهب الذهاب به " .

(٢) في (ب) زيد .

(٣) في (ب) أن يجوز اعماله في الاسم المتقدم .

(٤) هو جرير وانظر ديوانه صفحة ٩٩ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٥، ٦٦ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٥ ، ٧٨، ٣٢٦ والعيني ٤ : ٧٥ والتصريح ٢ : ١١٢ .

(٥) عجز بيت وصدره : أبحتَ حِمَى تِهامةَ بعدَ نجدٍ :. ....

وجب الرفع لأن الصفة لاتعمل في الموصوف ، فلما تعذر العمل تعذر التفسير فتعذر الإضمار وقوله على الوجهين يعني بواسطة وبغير واسطة .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان قبل الاسم حرف لايليه إلا الفعل فالنصب .

قلت : مثاله إنْ زيدًا تره فاكرمْه والتقدير إنْ ترَ زيدًا تره قال : (١)

لاتجزعي إنْ منفِسًا أهلكتُه ∴ .... (٢)

وانما وجب النصب لأن إنْ تطلب الفعل ولايليها غيره ، واذ ليس ظاهرًا وجب أن يكون مقدرا ليتوفر على إن مقتضاها ، ومثل إن في هذا حروف التحضيض نحو هلا زيدا ضربته .

قال رحمه الله تعالى : وان ارتفع فعلى الفعل لاعلى الابتداء .

قلت : الذي أوجب النصب بعد هذه الحروف الفرار من أن يليها مالايلائمها وهو الفعل (٣) وهذا المحذور يندفع باضمار الفعلِ بعدَها لابالنصب فالواجب إذا هو إضمار الفعل لا النصب ، لكن النصب أدل على الفعل من الرفع لاسيما إن كان الفعل المقدر مما يتعدى (٤) ولذلك يختار أن يقدر الفعلُ مبنيا لما لم يسم فاعله

٤٠٣ وليوافق ضميره في المفعولية وروى الكوفيون (٥) / في بيت النمر :

= والشاهد فيه جواز حذف الهاء من الفعل اذا وقعت جملته نعتا لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول وحذفها في الصلة حسن فضارعها النعت في ذلك .

(١) هو النمر بن تولب وهو من شواهد سيبويه ١ : ٦٧ والمقتضب للمبرد ٢ : ٧٦ وابن يعيش ١ : ٢٢ / ٢ : ٣٨ والخزانة ١ : ١٥٢ ، ٤٥٠ / ٢ : ٦٤٢ / ٣ : ٤١٠ والعيني ٢ : ٥٣٥ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فإذا هلكتُ فعندَ ذلكِ فاجزعي

والمنفس هو النفيس يتنافس فيه ويرغب والشاهد نصب " منفسا " باضمار فعل دل عليه مابعده .

(٣) في (ب) مالايليها وهو الاسم .

(٤) في (ب) متعديا .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ١ : ١٧٦ .

٠٠٠٠٠ إِن منفسٌ أهلكتُه ∴ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (١)

أى إن أهلك منفس أهلكته ، وانما وجب الرفع فى قوله تعالى " وَإِنْ أحدٌ مِنَ المشركين استجارك (٢) " ، لأن الفعل لازم .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل منه أن يليه الاسم أو كان فى الفعلِ معنى الطلب أوْ حيل بينهما بحرفِ تحضيض أو عرض أو عطف على جملة فعليةٍ ولم يكن هناك مايوجب الاستئناف كان النصبُ أولى .

قلت : لما ذكر أين يجب الرفع وأين يجب النصب ، أخذ يذكر أين يختار النصب من غير وجوب ، وقد ذكر خمسة مواضع الاول : أن يكون قبل الاسم حرف الأولى به أن يلى الفعل وهو على أصناف : الأول : حرف الاستفهام نحو أزيدًا ضربته ؟ السوط ضرب به ؟ وأزيدًا أنت محبوسٌ عليه ؟ وانما اختير النصب ، لأن الحرف يطلب الفعل من جهة المعنى ، لأن الاستفهام يكون عما يتجدد ويحدث وذلك هو الفعل ، وإذ ليس الفعل مذكورًا بعدها وجب أن يقدر توفيرًا على الحرف مقتضاه الثانى : حرف النفى نحو مازيدًا ضربته ولازيدًا يضربه عمرو قال : (٣)

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِكَرِيمٍ ∴ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (٤)

أى لاذكرت حسبا الثالث : أن يتقدم عليه اسم فيه معنى الشرط كقولك إذا زيدًا تلقاه فأكرمه قال الشاعر :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ∴ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (٥)

---

(١) سبق شرحه صفحة ٤٧٨ برواية " ان منفسا " .

(٢) الاية ٦ من سورة التوبة .

(٣) هو جرير بن عطية وانظر ديوانه صفحة ١٦٥ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٧٣ وابن يعيش ١ : ١٠٩ / ٢ : ٣٦ والخزانة ١ : ٤٤٧ .

(٤) صدر بيت وعجزه : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ∴ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الجُدُودُ
والشاهد فيه نصب " حسبا " بفعل يدل عليه الفعل المفسر تقديره ولاذكرت حسبا .

(٥) سبق شرحه صفحة ١٩٧ مع خلاف فى رواية البيت .

أى إذا بلغت ابن أبى موسى ويجوز الرفع على الفعل على ماتقدم وكذلك حيث لأنها يجازى بها .

الموضع الثانى : أن يكون فى الفعل معنى الطلب ويعنى بالطلب الأمر والنهى والدعاء نحو قولك زيدًا اضربه وعمرا لاتشتمه وفى الدعاء نحو قوله : (١)

فكُلًّا جَزاهُ اللّهُ عَنِّي بِمافَعَلْ (٢) ∴ ....

٤٠٤ واللهم زيدًا لاتعذبه ، لأن هذه تتضمن الفعل لأن الأمر يكون / بايقاع الفعل والنهى أمر بالترك ،وأيضًا ان رفع بالابتداء كان الأمر والنهى خبرا وذلك لايجوز إلا بتأويل ، وأما قوله تعالى " والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيدِيَهُما " (٣) فإن الخبرَ محذوفٌ تقديره فيما يتلى عليكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

الموضع الثالث: قوله أو حيل بينهما بحرف تحضيض مثاله : زيدًا الاتضربه يختار فيه النصب لماذكرنا .

الرابع : العرض كقولك زيدًا ألا تنزل عليه وهو كالتحضيض .

قال الشلوبينى : الظاهر فى هذا أن النصب لايجوزُ كما قال : أما التمنى فما لايتصور خلاف فى منع نصبه وذلك قولك زيد ليتك ضربته لايجوزُ النصب لأنما لايعمل لايفسر وخبر ليت لايعمل فيماقبلها فلايفسر .

الخامس: قوله أو عطف على جملةٍ فعلية يعنى نحو قولك لقيت القوم حتى زيدًا لقيته قال تعالى " يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ فِى رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أعَدَّ لَهُمْ عَذابًا أليمًا " (٤) وإنما اختير النصبُ لاعتدال الكلام ،أى لتكون الجملةُ الثانية المعطوفة فعليةً فتكون قد

---

(١) هو أبوالأسود الدؤلى وانظر ديوانه صفحة ٤٦ وهو من شواهد سيبوية ١ : ٧١ والاغانى لأبى الفرج ١١ : ١١١ وابن يعيش٢ : ٣٧، ٣٨ .

(٢) عجز بيت وصدره :

أَمِيرانِ كانا آخَيانِي كِلاهُما ∴ ....

والشاهد نصب " كل " باضمار فعل يفسره مابعده .

(٣) الاية ٣٨ من سورة المائدة .

(٤) الاية ٣١ من سورة الانسان .

عطفت جملة على جملة فعلية فيتشاكل اللفظان ويتعادل الكلامان ، ولأن العطف في المفردات يوجب المشاركة في الإعراب أو في المعنى مع الإعراب فاختير أن يكون في عطف الجمل كذلك والرفع في جميع هذه المواضع جائز لكن النصب أفصح [١] .

واعلم أن الفعل المقدر في هذا الباب على ثلاثة أضرب ؛ أحدها : أن يكون من جنس الملفوظ به لفظا ومعنى كقولك زيدا ضربته أي ضربت زيدا ضربته . الثاني : أن يكون من معنى الفعل المذكور لا من لفظه كقولك زيدًا مررت به أي جملت على طريق أوجزت وكذلك والظالمين أعد لهم ولا يقدر من لفظ الفعل المذكور لأنه لايتعدى إلا بحرف الجر / الثالث : أن يقدر من سياق الكلام وفحواه لا من لفظه نحو ١٠٥ قولك زيدا لقيت أخاه وعمرا ضربت غلامه ، فإن التقدير لابست زيدا وأهنت عمرا ، وأما قوله ولم يكن هناك مايوجب الاستئناف فاحترز به عما إذا كان في الكلام المعطوف حرف يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك لقيت زيدًا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدًا وإذا عمرو يضربه . وإذا هنا للمفاجأة وأما هي الشرطية وهذه تمنع أن يعمل مابعدها فيما قبلها ، فعارض اختيار التشاكل وجوب الاستئناف ، وهذا من المواضع التي يختار فيها النصب لا أنه يجب ، والقراءة المشهورة بالرفع في قوله تعالى : ﴿وأما ثمودُ فهديناهم﴾ [٢] وقرئ بالنصب [٣] والتقدير وأما ثمود فهديناهم هديناهم وقد رأيضا وأما معاملتنا ثمود فهديناهم .

قال رحمه الله تعالى : وإن عرى مما يوجب النصب أو اختياره ومايوجب الرفع ولم يعطف على جملة ذات وجهين كان الرفع أولى .

قلت : لما ذكر المواضع التي يختار فيها النصب شرع في ذكر المواضع التي يختار فيها الرفع فقال : إن عرى مما يوجب النصب وذلك بأن يكون قبل الاسم حرف لايليه إلا الفعل نحو إنّ زيدًا تره أو اختياره يعني المواضع الخمسة ، ومايوجب

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٣ .

(٢) الآية ١٧ من سورة فصلت وهي قراءة الجمهور .

(٣) القراءة بالنصب هي قراءة الحسن والمطوعي (إتحاف فضلاء البشر صفحة ٣٨١ والبحر المحيط ٧ : ٤٩١ .

الرفع وذلك فى الموضعين المذكورين فى أول الباب ، ولم يعطف على جملةٍ ذات وجهين يعنى نحو قوله زيدٌ لقيت أباه وعمرو مررتُ بِه وذلك أن الجملة الأولى خبرها جملة وهى لقيت أباه ،فالجملة المعطوفُ عليها كبرى لاحتوائها على جملة صغرى فكانت ذات وجهين : إنْ نظرإلى الجملةِ الكبرى كانت اسمية لتصدر الاسم المبتدأ فيها وإن نظر
٤٠٦ إلى الصغرى كانت فعلية للعطف / على الكبرى يقتضى الرفع وعلى الصغرى يقتضى النصب لكونها فعلية فتساويا .

قال أبو البقاء : مَعْنَى هذا الكلام أن فى الجملة المعطوف عليها مرفوعًا وهو الثاء فى قولك زيد لقيت أباه وفيها منصوب وهو أباه فتعددت الجهتان فى المعطوف عليه فتساوى الأمران وهذا غلط (١) فإن المعطوف ليس هو عمرا فقط بل الجملة بكمالها ،وإذا كانت الجملة هى المعطوفة لم يصح عطفها على المفرد .

وقال بعض المتأخرين (٢) قوله ذات وجهين يوهم أنها مرة اسمية ومرة فعلية وليس كذلك ،وإنما هى فى العطف عليها على وجهين وَهذا غلط فإن جوازَ الوجهين فى المعطوف يعتمد أن تكون الأولى ذات وجهين ليصح العطف عليها (٣) .

قال الشلوبينى : هذا الإطلاق فى هذا الفصل مَبْنِيٌّ على تأويلِ الفارسيِّ فى كلام سيبويه (٤) فى هَذه المسألةِ ،وأما على تأويلِ غيره فيها أو على مذهب الرَّادين عليه فينتقص من الكلام أن يقول : بشرط أن يكونَ فى المعطوف ضميرٌ عائدٌ على الاسم المضمر، وكأن فى كلام المصنف إشارة إلى الخلافِ لكنه اختار غيرما ذهب إليه الأكثر (٥) .

---

(١) (ب) وهذا التفسيرعليه .
(٢) فى (ب) وقال بعض شراح المفصل .
(٣) فى (ب) على كل منهما .
(٤) انظر الكتاب ١ : ٤٧ وشرح الكافية للرضى باب ماأضمر عامله على شريطة التفسير ١ : ١٧٦ .
(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٣ .

قال رحمه الله تعالى : وإنْ عرِىَ من ذلك وعُطِف على جملةٍ ذات وجهين استوى الرفع والنصب .

قلت: هذا هُو الذى يتساوى فيه الأمران من غير ترجيح ، وقوله ذلك إشارة إلى قوله وإن عرى مايوجب النصب أو اختياره إلى آخره ، فإنه إذا سلم من هذه ولم يعطف على جملةٍ ذات وجهين ترجّح الرفع وإن عطف تساوى الأمران نحو قولك زيد ضربته وعمرو لقيته فى طريقه ، وإنما زدنا فى طريقه ليخرج عن الخلاف ، ويصح العطف قولاً واحداً ؛ لأن المعطوفَ على الخبر يشترط أن يكون مايصلح لأن يكون خبرا .

والمبّرد لما أوردَ هذا الاشكال على سيبويه حيث مَثّل بجملةٍ ليس فيها ضمير

٤٠٧ أجاب الجماعةُ / بأن غرضه أن يمثل بمايجوز الوجهان من غير اشتغالٍ بتصحيح المثال للعلم بأنه لابد أن يكون فى الجملة ضمير اذا عطفت على الخبر .

وقال بعضُهم : لايشترط أن يكوَن المعطوف على الخبر مايصح أن يكون خبرا فانك تقول زيد ضربته وعمرا فتعطف عمرا على الهاء ولو حل محل الهاء لم يجز وإذا جاز هذا فى المفرد[1] ففى الجملةِ أجْوَزُ لاستقلالِها ، وهذا ضعيفٌ لأن عمرا هنا ليس معطوفًا على الخبر والكلام فيما يعطف على الخبر لا على شئ فى الخبر .

قال الأخفش : زيد ضربتُه ، وعمرا كلمته لايجُوز ؛ لأن ضربته له موضع من الإعراب وعمرا كلمته لاموضع له من الإعراب[2] .

قال أبو على : لما كان إعراب الجملة الخبرية غيرظاهر لفظا صارت بمنزلة مالاموضع له من الإعراب ، وصار هذا كاسم الفاعل الذى فيه ضمير فإنه لعدم ظهوره كان حكمه حكم المفرد ثم اختار أبوعلى[3] الرفع ليخرج عن الخلافِ ، وسوَّى سيبويه[4] واتفقوا على حسن قولك لقيت زيدًا وعمرا كلمته للتشاكل .

---

(١) (فى المفرد) فى الاصل فى الجملة .
(٢) انظرشرح الكافية للرضى باب ما أضمرعامله على شريطة التفسير١ : ١٧٦ .
(٣) انظرشرح الكافية للرضى ١ : ١٧٦ والتصريح على التوضيح ١ : ٣٠٤ .
(٤) انظرالكتاب ١ : ٤٧ .

بابُ (كَانَ وأخواتها)

الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخَبَر بالنسبة إلى تقديم الخبر عليهما أقسام .

قلت : تسمية هذه العوامل اللفظية أفعالًا أوْلَى من تسميةِ الزجاجي لها حروفًا لتحقق خواص الأفعال فيها ، من تصرفها واتصال الضمائر المرفوعة بها ، وتاء التأنيث الساكنة ودلالتها على معنى في نفسها مع زمانِه ، ودخول قد والسين وسوف ولام الأمر وغير ذلك ، فإن قلتَ ما ذكرته معارضٌ بامتناع بعض خواص الأفعال فيها ، وذلك أنها لا تؤكد بالمصدر ولا تدل على حدثٍ ولا يتم بها مع الاسم كلامٌ ، وادعاء الحرفية في ليس ظاهر جدًا حيثُ عوضت من ظهور اسم إن عند التخفيف في قوله تعالى : وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (١) ، وهذا التعويض / لا يكونُ إلا بالحرف ٤٠٨
ولا تنصرف وليس فيها من خواص الأفعال إلا اتصال الضمير المرفوع في لست وتاء التأنيث في ليست فنقول : إن هذا القدر مما لا يختص بالفعل ، فإنَّ الضمير المرفوع قد اتصل بالاسم في قوله تعالى : هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ " (٢) وهاء التأنيث هذه لا تختص فانها قد دخلت على الحرف في ربت وثمت ؟ قلت : امتناع بعض الخواص عليها لا يخرجُها عن الفعلية ، فإنَّ التعريفَ بالخواص لا يشترط انعكاسه كالحد والرسم ألا ترى أن من خواص الاسم أن يحسن فيه الألف واللام والتنوين وحرف الجر وكثير من الأسماء لا يحسن فيها هذه من نحو أينَ وكيف ولم تخرج بذلك عن الاسمية وأما تاء التأنيث الداخلة على الحرف فليست هي التي تدخُل على الفعل ولا التي تدخل على الاسم ، فإنَّ هذه التاء يجوزُ تحريكها بدون التقاءِ الساكنين تقول ثمت وربت ولا كذلك التي تدخل على الفعل ، ومغايرتها للتي تدخل على الاسم ظاهرٌ ، وأما اتصال الضمير بأسماءِ الأفعالِ فإنما جَازَ نظرًا إلى مسمياتها ، فإنها اسمٌ ليناول الذي

---

(١) الاية ٣٩ من سورة النجم .

(٢) الاية ١٩ من سورة الحاقه .

هو الأمر وكذلك لم تدخل التاء ولا كل الضمائر كما تدخل في هذه من نحو كنت ولست ، وأيضًا فقد اتفقنا على أن هذه الضمائر لا تتصل بالحرف ، واتفقنا على أن كان وأخواتها ليست أسماء فتعين أن تكون أفعالًا ضرورة الحصر ، وأما وقوع ليس عوضًا فلمشاركتها لافي النفي .

وبالجملة فالدسى لها حروفًا إن عنى به ما يعني سيبويه حيث يطلق الحرف على الاسم والفعل فله ذلك ، وإن عنى به أنها نحو هل وبل فهذا باطل لما ذكرنا ، وإلى حرفيتها ذهب المنطقيون وسموها أدوات كالحروف ، لكنهم فعلوا ذلك أيضا في الضمير وسموه رابطة ، ولكل قوم اصطلاح .

٤٠٦ وأما تسمية هذه الأفعال نواقص فقال / الجرجاني : " لما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث وعوضت عنه الخبر سميت نواقص "(1) وهذا ضعيف ، لأن الدلالة لا يمكن سلبها ، وإنما منعت من استعمال المصدر معها مؤكدا ويدل على دلالتها على المصدر قولهم أعجبني كون زيد قائمًا فإن كونًا هنا مصدر الناقصة بدليل اقتضائه اسما وخبرًا ، قال أبو علي : هي دالة على الزمان بوضعها وعلى الحدث بلفظها وقيل سميت نواقص لأنها لا يتم بها مع الاسم كلام .

قال الزمخشري : ونقصانهن من حيث أن نحو ضرب كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما (2) وهذا هو الصحيح والوجه فيه أن هذه الأفعال موضوعة لتقرير الشيء على صفة ، فما لم تذكر تلك الصفة لم تفد ما وضعت له ، فلم يتم منها مع المرفوع كلام ، قال بعض المتأخرين : وعندي أن هذا معترض عليه ، وذلك أن سائر الأفعال الماضية إنما كانت تامة من حيث أن فيها خصوص وزن وخصوص لفظ ، فمن حيث خصوص الوزن تدل على المعنى ومن حيث خصوص لفظ تدل على خصوص معنى المصدر ، وخصوص اللفظ مع خصوص الوزن موجود هنا فوجب

---

(1) انظر المقتصد ١ : ٧١ أ .

(2) انظر المفصل صفحة ٢٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٨٩ .

أن تكون تامة ،ولعلهم عنوا أَن الفعل الناقص ،وإِنَ دَلّ على مَعنى المصدر والزمان لكن الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه ، لأنه معلوم فدلالته وعدم دلالته واحدة .

واعلم أَن هذه الأفعال من نواسخ المبتدأ والخبر، وعملت لأنها مؤثرةٌ في مَعنى الجملة فأشبهت ظننت وأَخواتها ورفعت ونصبت لأنها تفتقر إلى اسم تُسْنَدُ إِليْه كسائر الأفعال ، فلما أُسندت إلى مرفوع لشبه الفاعل انتصب الاسم الثاني على التشبيه بالمفعول ، وتحاشَوْا أن يقولوا للمرفوع بها فاعل ، وللمنصوب مفعول [(١)] لما رأوا من مخالفتها باب الفاعل والمفعول إذ كان الفاعلُ يتم به مع فعله كلام ، ولا يلزم أن يكون المفعول / هو الفاعل ولا أن يكون على عدته فلذلك أفردت عن باب ٤١٠ الفاعل ولقب مرفوعها باسم كان [(٢)] ومنصوبها بخبر كان أى خبر الاسم المرفوع بكان تقريبًا على المتعلم ،ثم لما كانت عاملة فى الجزأين فالأَصل أن تتقدم عليهما تقدم كل عاملٍ على معموله ،غير أنهم احتاجُوا إلى التأخير والتقديم وكانت فى أَنفسها متصرفة فتصرفوا فى معمولها بالتقديمِ والتأخير ثم هى بالنسبة إلى ذلك على أربعةِ أقسام كما قال .

قال رحمه الله تعالى : فكان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار قِسْمٌ وليس قسم ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح قسم ومادام قسم .

قلت : قد كان من حقه أن يقدم الكلام على تفسير مَعانى هذه الأفعال وعملها وحكمها ثم بعد ذلك يأخذ فى التقديم والتأخير لأنه من بعض أحكامها ، والكلام على حكم الشئ متأخر لامحالة عن الكلام على معنى الشئ ، وبدأ بكان لِأنها أم الباب ، لسعة أقسامها وكثرة استعمالها ، وبدأ بالناقصةِ لأن البابَ معقودٌ لها والقسمة ثلاثة فى الحقيقة : قسم يجوز تقدم خبره عليه بالاجماع وقسم لايجوز بالإِجماع ، وقسم مختلفٌ فيه وسنذكر المذكر له فى جعلها أربعة .

---

(١) فى الاصل وللمفعول منصوب.

(٢) فى الأصل ومرفوعها .

أن تكون تامة ، ولعلهم عنوا أن الفعل الناقص ، وإنْ دَلَّ على مَعنى المصدر والزمان لكن الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه ، لأنه معلوم فدلالته وعدم دلالتـــه واحـــدة .

واعلم أَن هذه الأفعال من نواسخ المبتدأ والخبر ، وعملت لأنها مؤثرة فـــى مَعنى الجملة فأشبهت ظننت وأَخواتها ورفعت ونصبت لأنها تفتقر إلى اسم تُسْنَد إِلَيْـهِ كسائر الأفعال ، فلما أُسندت إلى مرفوع لشبهه الفاعل انتصب الاسْم الثانى عـــلى التشبيه بالمفعول ، وتحاشَوْا أن يقولوا للمرفوع بها فاعل ، وللمنصوب مفعـــول [(١)] لما رأوا من مخالفتها باب الفاعل والمفعول إذ كان الفاعلُ يتم به مع فعله كـــلام ،
٤١٠ ولا يلزم أن يكون المفعول / هو الفاعل ولا أن يكون على عدته فلذلك أفردت عن بـــاب الفاعل ولقب مرفوعها باسم كان [(٢)] ومنصوبها بخبر كان أى خبر الاسم المرفوع بكـــان تقريبا على المتعلم ، ثم لما كانت عاملة فى الجزأين فالأَصل أن تتقدم عليهما تقدم كل عاملٍ على معموله ، غير أنهم احتاجُوا إلى التأخير والتقديم وكانت فى أنفسها متصرفة . فتصرفوا فى معمولها بالتقديمِ والتأخير ثم هى بالنسبة إلى ذلك على أربعةِ أقسام كمـــا قال .

قال رحمه الله تعالى : فكان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار قِسْـــمٌ وليس قسم وما زال وما انفك وما فتئ وما برح قسمٌ وما دام قسم .

قلت : قد كان من حقه أن يقدم الكلام على تفسير مَعانى هذه الأفعال وعملها وحكمها ثم بعد ذلك يأخذ فى التقديم والتأخير لأنه من بعض أحكامها ، والكلام عـــلى حكم الشئ متأخر لا محالة عن الكلام على معنى الشئ ، وبدأ بكان لِأنها أم البـــاب ، لسعة أقسامها وكثرة استعمالها ، وبدأ بالناقصةِ لأن البابَ معقودٌ لها والقســـمة ثلاثة فى الحقيقة : قسم يجوز تقدم خبره عليه بالاجماع وقسم لا يجوز بالإجماع ، وقســـم مختلفٌ فيه وسنذكر العذر له فى جعلها أربعة .

---

(١) فى الاصل وللمفعول منصوب .

(٢) فى الأصل ومرفوعها .

قال رحمه الله تعالى : فكان لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي .

قلت : لو قال لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذى تقتضيه الصيغة كان أجود ليعم أقسامها ، فإنها متصرفة ، فإذا قلت يكون لا يدل على الزمان الماضي وكأنه قال : إن كانت بلفظ الماضي أو المستقبل إن كانت بلفظ المستقبل ، ومعنى مضمون الجملة : تقرير المبتدأ على الصفة المذكورة فى الزمان المعين ، ومضمون الجملة موصوفية المبتدأ بالخبر .

قال ابن السراج : إذا قلت كان زيدٌ قائمًا فمعناه زيد قائم فيما مضى من الزمان ، ولذلك لم يجز الاقتصار على فاعلها كما لا يقتصر لو قلت زيد فيما مضى من الزمان .

٤١١ قال / رحمه الله تعالى : وربما دخلها معنى صار .

قلت : خروج الشيء عن مَعناه إلى باب آخر على خلافِ الأصل ، ولذلك قلّه بل ربما لا يأتى إلا فى الشعر كقول الشاعر : (١)

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِىُّ كأنَّها ... قَطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها (٢)

فهو فى البيت بمعنى صار التى لانقلاب الشيء من حال إلى حالٍ .

قال رحمه الله تعالى : وتجيء زائدةً وبمعنى حدث فتخرج .

قلت : اختلفوا فى معنى زيادتها فقيل الزائد هو الذى يفيد الكلام بعد حذفه ما كان يفيد مع وجوده إلا بمقدار التأكيد ، قالوا وكان زائدة بهذا المعنى (٣) فى قولك مررت برجلٍ كان قائمٍ وهذا باطل فإنها تفيد الزمانَ ، ومع حذفها لا يحصُلُ

---

(١) هو ابن أحمر . وانظر ابن يعيش ٧ : ١٠٢ والخزانة ٤ : ٣١ والأشموني ١١١ (١٧٧) .

(٢) قطا الحزن : أى القطا فى الحزن بفتح الحاء وهو ما غلظ وصعب من الأرض وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع فيه .

(٣) (ب) بهذا التفسير .

تعين الزمان ، وقال السيرافي : لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى ، بل المراد أنها ليس لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور بل هي دالة على مجرد الزمان فحسب وفاعلها مصدرها فقول الشاعر : [1]

سَراةُ بَني أبي بَكْرٍ تَسامَى ... على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ [2]

يريد على المسومة العراب كان ذلك الكون وهذا كالإلغاء في ظننت فإنه في معنى زيد منطلق في ظني فكان وإن لم تعمل في لفظ المبتدأ والخبر لكنها أوجبت أن ذلك في الزمان الماضي كما أوجبت ظننت أن هذا المعنى في الظن [3] .

هذا محصول كلامه وهو راجع إلى أن معنى زيادتها أنها مع فاعلها الذي هو الكون دالة على ما دلت غير الزائدة ، من غير أن يكون لها في الجملة عمل لفظا ، فكان حاصله راجعا إلى الإلغاء ، ويكون الفرق بينها وبين غير الزائدة من وجهين [4] أحدهما : أن الناقصة تدل بمجردها على ما دلت عليه الزائدة مع فاعلها . الثاني : أن الناقصة عاملة في الجملة والزائدة غير عاملة فيها ، وهذا عندي غير محقق ، فإنه

٤١٢ لا معنى للكون إلا الخروج / من العدم إلى الوجود وهذا معنى الحدوث بعينه الذي هو معنى التامة ، فإذًا الزائدة هي التامة غاية ما في الباب أنها تفارقها في أن الزائدة فاعلها عام وهو الكون المطلق وفاعل التامة هو الكون المخصوص المضاف إلى زيد وعمرو ، وبهذا لا تخرج عن أن تكون تامة ، كيف وأنه قد جعل فاعل الزائدة أيضا كونا مخصوصا وهو كون معنى الجملة فلا يبقى فرق ، فإذًا الزائدة هي التامة هذا خلف ، فلا معنى لكونها زائدة عنده إلا أنها لم تعمل في لفظ الجملة بل في ملخصها ومضمونها ، وينبغي أن يقال أيضا في ظننت الملغاة أنها زائدة ولم يقل به أحد .

---

(١) مجهول وانظر ابن يعيش ٧ : ٩٨ ، ١٠٠ والخزانة ٤ : ٣٣ والعيني ٢ : ٤١ والتصريح ١ : ١٩٢ والأشموني ١١٨ (١٩٩) والهمع ١ : ١٢٠ والدرر ١ : ٨٩ ويس ١ : ١٩١ .

(٢) وروى المطهمة بدل المسومة والعراب الخيل العربية والشاهد زيادة كان بين الجار والمجرور .

(٣) انظر شرح السيرافي ١ : ٣٠٢ .

(٤) في الاصل والناقصة .

أما أبوعلى فزعم أن الزائدة لافاعل لها أصلاً ، ولعله سوغ زيادتها لمقاربتها للحروف ومشابهتها لها على ماذكرنا ، ويحتمل أن يقال ان الزائدة حرف لأنها دلت على معنى فى غيرها وهو زمان مضمون الجملة ولامعنى للحرف إلا هذا فالزائدة لابد أن تفيد تعيين الزمان وأكثر ماتزاد التى بلفظ الماضى ولاتكاد تزاد أولا ، ولمـا التى اسمها ضمير الشأن والقصة فهى الناقصة بلاشك لأنها تطلب اسماً وخبرا غايته[1] أن اسمها شئ خاص وبهذا لاتخرج عن الناقصة[2] ، وذهب بعضهم إلى أنها التامة والجملة بعدها محكية مفسرة ، كأنه قيل وقعت هذه القصة ثم فسرت فقيل وهى زيد قائم ، وقيل انها تكون بمعنى دام كقوله تعالى .. "وكان الله غفورا رحيما "[3] وهـذا غير خارج عن الأولى ، فإن الدالة على تعيين الزمان لاتنافى تعيين الصفة فيه بل يندرج فى مدلولها الماضى المستمر إلى زمان الحكم وغيره ولو قيل فى الآية انها بمعنى ثبت كان أقوى ، فليس لكان فى الحقيقة إلاثلاث معان ، غيرأن التامة يعرض لها أن تكون زائدة على اختيار السيرافى والناقصة يعرض لها أن يكون اسمها ضمير الشأن / وقد ٤١٣
تكون بمعنى صار ، وقد تأتى محتملة للثلاثة فى كلام واحد كقوله تعالى : "إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب "[4] قوله فتخرج بمعنى تخرج عن هذا الباب لأنه معقود للناقصة ، أما التامة فإنها من جملة الأفعال العامة والفاعل فيها كالفاعل فى غيرها من نحو حدث ووقع وينبغى أن تذكر الزائدة فى باب التوكيد .

قال الامام فخرالدين الرازى : هى تامة فى جميع مواقعها وهى بمعنى الحدوث لاغير ، إلا أنها إذا دخلت على الجملة كان الحادث هى النسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر ، وإذا لم تطلب خبرا كان فاعلها مفردا وإذا كانت زائدة كان فاعلها

---

(١) فى (ب) غاية مافيه .

(٢) انظر الايضاح العضدى صفحة ٩٧ وارتشاف الضرب ٦ : ٤٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٥٢ .

(٣) الاية ٩٦ من سورة النساء وآيات كثيرة فى سور كثيرة .

(٤) الاية ٣٧ من سورة ق .

واعلم أن هذا حسن ، إلا أنه على خلاف اصطلاح النحاة ، فإن الفاعل عندهم هو الاسم المذكور بعد الفعل مشتغلاً به دون غيره ، مسندا إليه أى هو خبر عنه دون غيره والفعل مفرغ له ، وكان الناقصة ليست مفرغة مسندة للنسبة بل هى مسندة للمبتدأ مشغولة به مفرغة له ، وإذا كانت مسندة إلى الاسم المفرد المبتدأ استحال أن تكون مسندة إلى النسبة أو غيرها ، لأن الفعل الواحد فى الكلام الواحد لا يسند إلى شيئين مفترقين .

قال رحمه الله تعالى : أَصْبَحَ وأضحى وأمسى كل واحدة منها لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذى يشاركها فى الحروف .

قلت : لكل واحد منها ثلاثة معان . أحدها : أن يدل على اقتران مضمون الجملة بالأوقات المفهومة من حروفها التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان فيكون الخبر متحققا فى هذه الأوقات لمن هو مسند اليه ، فقولك أصبح زيد عالما يفيد أن الصفة منسوبة إلى موصوفها فى وقت الصباح وكذلك أخواتها والفرق بينها / وبين كان أن كان لماضى [1] ان كانت بلفظ الماضى وأصبح مختص بزمان حروفها أى وقت الإصباح [2] وإن كان اخبارك فى غير الصباح وأضحى من ضحى النهار والضحى بالضمة الاسم فمنهم من خصها بالنهار ومنهم من عمم . ٤١٤

قال رحمه الله تعالى ويدخلها معنى [3] صار .

قلت هَذا المعنى الثانى وهو أن تكون بمعنى صار التى [4] لانقلاب الشىء من حالة إلى حالة كقول الشاعر : [5]

---

(١) عبارة (وبين كان ان كان لماضى) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .
(٢) (أى وقت الاصباح بياض فى (أ) واضافة من (ب) .
(٣) (ويدخلها معنى صار) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .
(٤) (ان تكون بمعنى صار) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .
(٥) هو عدى بن زيد وانظر ديوانه صفحة ٩٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٤٠٧ ، ١٠٥ والهمع ١ / ١١٤ والدرر ١ : ٨٤ والأشمونى ١١١ .

.... جَفّ ∴ فألوَتْ بهِ الصَّبَا والدَّبُورُ (١)

وقال (٢) الآخـر : (٣)

ثُمَّ أَضحَوا لَعِبَ الدَّهرُ بِهِم ∴ وكذاك الدَّهرُ حالًا بَعدَ حالِ (٤)

وقال (٥) الآخر : (٦)

أَصبَحتُ لاأحمِلُ السِّلاحَ ... ∴ .... (٧)

البيت وقال آخر :

وكُنتُ بِهِ أُكنَى فأمسيتُ كلما ∴ كُنيتُ بِهِ فاضَت دُموعِي على نَحرِي (٨)

ويروى فأصبحت كلما ، فكلها فى هذا الموضع بمعنى صار ٠

قال رحمه الله تعالى : وتجىءُ للدخول فى الأزمنةِ المذكورةِ فتخرجُ ٠

---

(١) عجز بيت وكلمة من الصدر والبيت بتمامه :

ثُمَّ أضحَوا كأنَّهم ورقٌ جَفَّ ∴ فألوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ

والمعنى : ان القوم عندما تفرق جمعهم ضعفوا فأصبحوا كأوراق الشجر فى فصل الخريف جف على الغصون لعبت به الريح والشاهد أن " أضحوا " وهى هنا بمعنى صار بمعنى ثم صاروا كأنهم ورق جف ٠

(٢) البيت كله بياض فى (أ) ٠

(٣) هو عدى بن زيد وانظر ديوانه صفحة ٨٣ والهمع ١ : ١١٣ والدرر ١ : ٨٣ وابن يعيش ١ : ١٥ واللسان (جمل) ١٣٤ ٠

(٤) شاهده كالبيت السابق له ٠

(٥) البيت كله بياض فى (أ) ٠

(٦) هو الربيع بن ضبع الفزارى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٦ والجمل للزجاجى صفحة ٥٢ وابن يعيش ٧ : ١٠٥ والتصريح ٢ : ٣٦ ٠

(٧) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :

أَصبَحتُ لاأحمِلُ السِّلاحَ ولا ∴ أَملِكُ رأسَ البَعيرِ إنْ نَفَرا

وصف انتهاء شبيبته وذهاب قوته فلايطيق حمل السلاح لحرب ولايملك رأس البعيران تفر من شىء ويروى (أن يقرأ) من الوقار أى لايملك توقير بعيره عن النفار وشاهده كسابقه ٠

(٨) مجهول القائل والصدر والشاهد فيه كسابقه ٠

قلت : هذا هو المعنى الثالث وهى فيه تامة لاخبر لها ، لأن المعنى انه دخل فى هذه الأوقاتِ كماتقول أظْهرْنا واعتَمْنا أى دخَلْنا فى هذا الوقتِ ، قال الشاعر: (١)

. . . . ∴ إِذا اللَّيلةُ الشَهباءُ أضْحَى جَلِيدُها (٢)

وتقول : أصبحتم كم تنامون ؟ وأمسيتم كم تنحرون ؟ وزاد الأخفش قسمًا آخر وهى الزيادة وحكى : ماأصبح أبردها وماأمسى أدفاها . (٣)

قال رحمه الله تعالى : وظل لمصاحبة الصفة للموصوف نهاره وبات ليله .

قلت: ظل وبات على مَعْنَيَيْنِ : أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان فيكون نسبتها إلى الوقتين كمعنى أصبح فى الوجه الأول .

٤١٥ قال رحمه الله تعالى / وتجيء ظل بمعنى صار وبات بمعنى عرس فتخرج .

قلت الذى حملهم على (٤) أن قالوا ان ظل بمعنى صار عمومها الزمان كقوله تعالى " ظَلَّ وجْهُهُ مُسودًّا " (٥) و " فظَلَّتْ أعناقُهُمْ لهَا خَاضِعِينَ " (٦) و " فظلتم تفكهون " (٧) وقد جاءت بات بمعنى صار فى الحديث " أينَ باتتْ يدهُ " (٨) ، لأن

---

(١) هو عبد الواسع بن أمامة وانظر ابن يعيش ٧ : ١٠٣ والهمع ١ : ١١[illegible] والدرر ١ : ٨٥ والاشمونى ١١٥ .

(٢) عجز بيت وصدره :
. . . . ∴ ومِن فَعَلاتِى أنَّنِى حَسَنُ القِرَى
والجليد ما يسقط من الندى فيجمد والشاهد فيه مجيء أضحى تامة .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٥١، ١٥٢ والرضى فى الكافية باب الأفعال الناقصة ٢ : ٢٩٥ .

(٤) (الذى حملهم على) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٥) الايات ٥٨ من سورة النحل و١٧ من سورة الزخرف .

(٦) الاية ٤ من سورة الشعراء .

(٧) الاية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٨) انظر سنن أبى داود ١ : ٢٥ باب الرجل يدخل يده فى الاناء قبل أن يغسلها والتاج الجامع للاصول ١ : ١٠٠ والموطأ صفحة ٤ باب وضوء النائم اذا قام للصلاة .

لأن النوم قد يكونُ بالنهار كما يكونُ بالليل ،ويحتمل أن يقال إنها أخرجت في الحديث [1] مخرج الغالب لأن غالب النوم في المبيت قال الشاعر : [2]

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ∴ كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ [3]

ومنع بعض المتأخرين مِنْ أن تكون تامة واحدة منهما [4] .

قال : صار لانقلاب الشيء من حالةٍ إلى حالةٍ لم تكن عليها [5] ويدخلها معنى انتقل فيصير خبرها إلى كذا .

قلت لاشك أن معنى صَار الانتقال فتدخل على الجملة التي لم يكن لها مثل تلك الحال من قبل فيصيرلها تلك [6] الحال كقولك صار زيدٌ شيخًا أي انتقل من الصبا إلى هذه الحال ،وصار الطينُ خَزَفًا ،وقد تدخل على غيرالجملة لما فيها من معنى الانتقال قال : كُلُّ حَيٍّ صَائِرٌ للزوال .

قال ابنُ برهان : صَار فيها اتساع من وجهين :أحدهما : خلع الدلالة على المصدر والثاني : جعله مختصا بزمان الوجود دون الزمان الماضي .ولذلك تقول : كان فقيها فصار نحويًّا فالتي : تعدى بالحرف تامة كقولك ،صرت إلى كذا ،والانتقال قد يكون حقيقيًا كما مثلنا ولابد فيه من استحالة وقد يكون لمجرد نسبة كقولك صار زيد غنيا ، وقيل إنها تزاد أيضًا [7] .

---

(١) (في الحديث) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

(٢) هو امرؤ القيس . وانظر ديوانه صفحة ١٨٥ والاشموني ١١٥ والتصريح ١ : ١٩١ والعيني بالصبان ١ : ٣٢٦ .

(٣) بات بمعنى عرس والعائرمن الحمرو وهو القذى في العين : وليلة عرسه لم يغمض جفنه من الفرحة ولم تغمض عيناه كمريض الرمد .

(٤) عبارة (من أن تكون تامة واحدة منهما) اضافة من (ب) .

(٥) عبارة (لم تكن عليها ويدخلها) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

(٦) عبارة (لاشك ان المعنى الى قوله تلك الحال) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

(٧) انظر اللمع لابن برهان صفحة ٢٣ ب .

قال رحمه الله تعالى : وماجاء بمعنى صار عمل عملها وذلك ستة أفعال .

قلت : لم يذكر سيبويه من هذه الأفعال إلا أربعة : كان وصار ومادام وليس ثم قال : وماكان نحوهن من الأفعال مما لا يستغنى عن الخبر (١) ، فمن النحويين من اقتصر فيها على ثلاثة / عشر كما فعل الزجاجى ومنهم من ألحق بها كل مالا يقتصر ٤١٦
فيه على اسم واحدٍ لإطلاق سيبويه ممالا يستغنى عن الخبر ، فإن هذا الضابط كلى لكل ماكان من (٢) الأفعال بهذه (٣) المثابة فعلى هذا يندرج تحتها أفعال المقاربة والستة الأفعال التى ذكر (٤) ومنهم من فرّق فألحق هذه الستة ولم يلحق أفعال المقاربة ، للزوم خبرها (للفعل وأن مع الفعل) (٥) .

قال رحمه الله تعالى : اثنان لا يخرجان عن موردهما وهما (٦) جاءت فى قولهم ماجاءت حاجتك وقعدت فى قولهم : شحذ (٧) شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

قلت : هذه الستة على ضربين : منها لا يتجاوز به الموضع الذى استعملت فيه أولا (٨) العرب فيه لجريها مجرى المثل وهما : ماجاءت وقعدت والأربعة الباقية تستعمل فى جميع الكلام أما ماجاءت حاجتك فمعناها معنى صار ، قال سيبويه : كأنه قال : ماصارت حاجتك لكنه أدخل التأنيث على ما حيث كانت الحاجة

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢١ .

(٢) (من) بياض فى (أ) .

(٣) (بهذه) بياض فى (أ) .

(٤) (التى ذكر ومنهم) بياض فى (أ) .

(٥) (للفعل وان مع الفعل) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٦) (مورد هما وهما جاءت) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٧) شحذ السيف ونحوه شحذا أحد أسنانه فهو شحيذ وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٧٦ .

(٨) (الذى استعملت فيه اولا) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

في المعنى ويقال فيه لتأنيث الخبر (١) ، والأصل في جاء أنه فعل متعد بنفسه ، ومنهم من لا يعديه إلا بحرف الجر ، وما مبتدأ وفي جاءت ضميرها وهو اسم جاءت وحاجتك بالنصب خبرها كما تقول هند كانت أختك ولم تسمع إلا بالتأنيث ، وأول ما سمع من الخوارج في قولهم لابن عباس وقد جاءهم رسول من عند علي صلوات الله عليه (٢) ليردهم إلى الحق .

وكأنهم ألحقوا جاء بصار لأنك قد تقول : جاء زيد إلى عمرو كما تقول صار إليه ففيهما معنى الانتقال ، وطرد بعضهم استعمالها لقوة شبهها بصار فجعل من ذلك جاء البر قفيزين والصحيح أن قفيزين منصوب على الحال ، وقد رفع بعضهم حاجتك وجعل خبر جاء ما الاستفهامية .

وأما شَحذ ويروى أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة فلم يسمع في غير
٤١٢ هذا / المثل وقعد فيه بمعنى صار ، وقاس بعضهم فقال : قعد كأنه سلطان (٣) يريد كونه على هذه الصفة خبر قعد .

قال رحمه الله تعالى : والأربعة : عاد وآض وغدا وراح .

قلت : هذه الأربعة لتقرير الشيء على صفة فأشبهت باب كان في هذا المعنى ، ومن لم يجرها مجرى كان علل ذلك بقصورها (٤) عنها وأنها في الأكثر تعدى بحرف الجر يقول عاد زيد إلى كذا وراح إليه (٥) وآض أي رجع فالمنصوب بعدها على الحال .

قال السيرافي : وتلحق طفق الأربعة (٦) يقول كذا ويصلح لليل والنهار بخلاف ظل وبات ولا معنى لتخصيص طفق (٧) دون أخواتها من أفعال المقاربة .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٤ .

(٢) وهذا دليل على أن ابن اياز كاتب المخطوطة (أ) كان من غلاة الشيعة حيث جاءت في مخطوطة السيوفي : علي رضي الله عنه .

(٣) (ب) أمير .

(٤) (علل ذلك بقصورها) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

(٥) (وراح اليه وآض) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

(٦) عبارة (طفق زيد يقول) بياض في أ واضافة من (ب) .

(٧) (لتخصيص طفق) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

قال رحمه الله تعالى وَمازال وأخواتها(١) لمصاحبة الصفةِ للموصوف مُذْ كـان قابلا لها •

قلت: أخواتها مافتئ، ومانفك ومابرح وهى تدل على استمرار الخبر لذى الخبر من حين صَلُحَ له وقبله، ولو حول النفى فيها على النفى جرت مجرى كان فى إثبات الصفة للموصوفِ، لأنّ زال نفى وماكذلك، واذا انتفى النفى حَصل الايجـاب فأفادت مايفيد ثبت مستمرا، ولهذا امتنع مازال زيدا إلا عالما لأن شرط التفريغ أن يقع بعدنفى وأيضًا إلا للإخراج فيكون الخبر منفيا، لأن الاستثناء من الاثبات نفى فمازال تثبت الخبر لزيد والا تنفيه فى كلام واحد فتدافعا، وأما قول ذى الرمة(٢):

حَرَاجِيجُ ماتَنفكُّ إلامناخـة ∴ على الخَسْفِ .... (٣)

ففيه أوجه أقواها أن الخبر على الخسف •

---

(١) (ومازال وأخواتها) بياض فى (أ) واضافة من (ب) •

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٧٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٨ والهمع ١ : ١٢٠، ٢٣٠ والدرر ١ : ٨٨، ١٩٥ والاشمونى ١ : ١٢١ ويس ١ : ١٨٥ والمحتسب ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٧ : ١٠٦ والخزانة ٤ : ٤٩ •

(٣) صدر بيت وقطعة من العجز وهو بتمامه :

حَراجِيجُ لاتَنفكُّ إلا مُناخـة ∴ على الخَسْفِ أوْ نَرمِي بِهابلَدًا اقفرا •

والحراجيج : الطوال : الخسف الاذلال وهو أيضا المبيت للحيوان من غير علف والمعنى : لاتفارق هذه الابل الاحال اناختها، قال اللورقى وفيه خلاف وكان الأصمعى يغلط " ذو الرمة " فى قوله ماتنفك الامناخة، لأن الا تجعل الخبر موجبا ورد عليه أن تنفك هنا تامة لاخبر لها، والشاهد فيه (نرمى) على القطع ويجوز حمله على العطف على خبر تنفك أنى ماتنفـك تستقرعلى الخسف أو نرمى بها القفر •

قال رحمه الله تعالى : وتنفى ماضية بما ولم وغير ماضية بلا ولن ويجوز حذف لا معها .

قلت : لم لنفى الماضى معنى ، وما تنفى الماضى لفظا ومعنى ولا ولن لنفى
٤١٨ المستقبل وتحذف " لا " معها قال تعالى " تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ / يُوسُفَ[1] وقال الشاعر : [2]

تَنفكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيـــ ∴ ـتَ بِهالِكٍ حَتَّى تَكونَــهْ [3]

ولا يقع هذا الحذف الا فى القسم ، ولا يختص بهذه الأفعال قال امرؤ القيس : [4]

فَقلتُ يَمينُ اللَّهِ أَبرَحُ قاعِـدًا ∴ .... [5]

وقال الآخــر : [6]

---

(١) الاية ٨٥ من سورة يوسف .

(٢) هو خليفة بن براز وانظر الهمع ١ : ١١١ والدرر ١ : ٨١ وابن يعيش ٧ : ١٠٩ والخزانة ٤ : ٤٧ والعينى ٢ : ٧٥ .

(٣) تظل طول حياتك تسمع مات فلان وفلان حتى تكونه أى حتى تكون اياه والشاهد على نفى تنفك تقديرا اذ المعنى لا تنفك واسم تنفك ضمير المخاطب وتسمع خبره .

(٤) وانظر ديوانه صفحة ٣٢ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٧ والهمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤٣ والاشمونى ١١٠ والتصريح ١ : ١٨٥ والمقتضب ٢ : ٣٢٦ وابن يعيش ٧ : ١١٠ / ٨ : ٣٧ / ٩ : ١٠٤ والخزانة ٤ : ٢٠٩، ٢٣١ .

(٥) صدر بيت وعجزه : ∴ وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصالِي
.... والشاهد فيه حذف لا فى جواب القسم والتقدير لا أبرح .

(٦) هو ذؤيب الهذلى وقيل مالك بن خالد الخناعى وقيل امية بن أبى عائذ الهذلى وقيل لعبد بن مناف الهذلى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٤ والهمع ٢ : ٣٢، ٣٩ والدرر ٢ : ٢٩، ٤٤ وابن يعيش ٩ : ٩٨، ٩٩ والخزانة ٤ : ٢٣١ وديوان الهذليين ٣ : ٢ .

تاللهِ يَبقى على الأيامِ ذو حِيدٍ ∴ .... (١)

قال الشلوبينى قد أطلق (٢) القول فى حذفها فأوهم أن ذلك يجوز فى غير القسم وذلك لايجوز لأن حذف حرف (٣) المعنى غير جائز إلا ماجاء (٤) من ذلك فى القسم على أنى قد رأيته فى بعض النسخ لهذا (٥) التأليف (٦) .

ويجوز حذف لا معها فى القسم ،وكيفما كان فلامعنى لذكره فيها لأنها (٧) لاتختص به دون غيرها من الأفعال .

قال رحمهُ الله تعالى ومادام (٨) لمقارنة الصفة للموصوف فى الحال وما معها مصدرية ولذلك تحتاج إلى ضميمٍ فى كونها كلاما .

قلت : مادام توقيت لأمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها تقول : اجلس مادمت جالسًا أى دوام جلوسك فدوام توقيت للجلوس بمدة ثبوت الجلوس المنسوب إلى المخاطب فما مصدرية واقعة موقع الظرف كوقوع خفوق النجم ومقدم الحاج ،واذا كانت بمعنى المدة فلابد لها من فصلٍ مذكور يقع فى تلك المدة فلا يقال ابتداء (٩) مادام زيد جالسًا بل لابد من تقدم كلام عليها وهو الذى عُنى بالضميم وهو فَعيلٌ بمعنى مَفعول

---

(١) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَّيانُ والآسُ
والحيد كعنب جمع حيد وهو كل تنوء فى قرنٍ أوفى الجبل والمشمخر : هو الجبل العالى والظيان : ياسمين البر والآس : هو الريحان والشاهد حذف لا والتقدير لايبقى .

(٢) عبارة (قال الشلوبينى قد أطلق) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٣) ((لايجوز لأن حذف حرف) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٤) (ماجاء) اضافة من (ب) .

(٥) (النسخ لهذا التأليف) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٦) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٤ .

(٧) (لانها) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٨) (ومادام لمقارنة الصفة) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٩) فى الاصل مازال .

فهى أبدا جزء من كلام يتقدمها وقد تجمل ما فى أولها للنفى فتكون تامةً كقولــــك لم يــدم .

قال الشلوبينى : فى بعض النسخ لمصاحبة الصفة للموصوف فى الحال وهو غير صحيح ؛ لأنك إذا قلت: لاأكلمه مادام ضاحكًا لايراد به مادام ضاحكا فى هــذه الحال التى نحن فيها ،بل هى للمصاحبة مطلقا ، فقد يكون ذلك فى الحال كما إذا قلت: مادام زيدٌ ضاحكا الآن ، وقد يكون ذلك أبدًا نحو مادام زيد ضاحكا إذا لــم تقيده بالآن وما معها مصدرية ؛ لأن تقديرها مدة دوام / زيد على هذه الصفة ثـــم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه الذى هو الدوام ،ثم أقيم مادام مقام الـدوام وهى مع مابعدها فى تقدير اسم واحد فلابد لها من شىءٍ يضم إليها ليكون به كــلام كالاسم المفرد ،وأراد من كلام مضموم إليها فحذف الموصوف وأوقع ضميما موقع مضموم[١] .

قال رحمه الله تعالى : وليس لانتفاء مضمون الجملة فى الحال ليس لانتفـاء الصفة عن الموصوف فى الحال وفى بعض النسخ وقيل عموما[٢] .

قلت : ليس لنفى مضمون الجملة فى الحال فى المشهور من قول النحـاة[٣] وقال بعضهم إنها للنفى مطلقًا قال تعالى : "أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"[٤] ، فهى هنا للاستقبال وبه قال ابن السراجِ .

قال الشلوبينى هى للنفى مطلقا قال ذلك[٥] سيبويه فى قوله : ليس خلــق الله مثله[٦] ، وأجاز فى ما الحجازية المشبهة بها مازيد ضربته والمشهور عند المؤلفين[٧]

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٤ .

(٢) عبارة (ليس لانتفاء الصفة الى قوله وقيل عموما) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٣) (المشهور من قول النحاه) بياض فى (أ) .

(٤) الاية ٨ من سورة هود .

(٥) (هى للنفى مطلقا قال) بياض فى (أ) .

(٦) انظر الرضى فى الكافية باب الافعال الناقصة ٢ : ٢٩٦ .

(٧) (ب) فى الكتب .

أنها للحال ، وظن المؤلف أن هذا مخالف لما ذكره سيبويه وليس مخالفًا لـــه ؛ لأنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصًا بزمان دون زمان ونفى بليس فإنه حينئـــذٍ يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه ، فان ذكر زمان فيكون النفى والايجـــاب مقيدًا بذلك الزمان (١) فى ليس وغيرها وإذا كان مرادهم هذا فلا يكون قول المؤلفـــين مخالفًا لما قاله سيبويه (٢) .

وأصلها فَعِل كَصَيِدَ بكسر الياء فخفف ولو كانت مفتوحة لما خففت ، ولم تأت تامة ؛ لأن النفى لابد أن يكون لشىء عن شىءٍ ، ولم تقلب ياؤها مع تحركها وانفتاح ماقبلها ؛ لأنهم أرادوا الحاقها بالحروف فأخرجوها عن وزن الفعل ولذلك لـــم يصرفوها .

وبنو تميم يجرونها مجرى ما فيقولون : ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع عـــلى
٤٢٠ الابتداء والخبر لانتقاض النفى بإلا ، وجعل أبو على (٣) الخبر محذوفًا وأبقاها / على بابها ، وجعل مابعد إلا بدلًا مما قبلها أو صفة له ، أى ليس الطيب فى الدنيـــا إلا المسك ، وسيبويه جعل الخبر هو المسك لقولهم ، ماكان الطيب إلا المسك ؛ لأن معنى الكلامين واحد .

قال رحمه الله تعالى فقسم كان يجوز (٤) أن يتقدم الخبر على العامل إن خَلَا مِنْ معنى الاستفهام ويجب إنْ كان (٥) فيه .

قلت : التقديم دليل القوة ، لأنه تصرف ، فإن تضمن الخبر معـــنى الاستفهام (٦) وجب كقولك من كَانَ أخوك ؟ وأينَ باتَ زيد ؟ وأىُّ خزفٍ صَارَ الطينُ ؟

---

(١) (بذلك الزمان فى) اضافة من ب .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٤ .

(٣) انظر المسائل الحلبية صفحة ١٨١ ، ١٨٢ وهمع الهوامع ١ : ١١٥ وارتشـــاف الضرب ١ : ٤٤٩ ومغنى اللبيب ١ : ٢٢٧ .

(٤) (مقسم كان يجوز أن) بياض فى (أ) .

(٥) (ان كان فئة) بياض فى (أ) .

(٦) (معنى الاستفهام) بياض فى (أ) .

قال تعالى " أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ " (١) وتقديم معمول الخبر يدل على جواز تقديم الخبر (٢) .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شئٍ في الخبر وجب تقديمُ الخبر ، أو توسطه بين العامل والاسم .

قلت : مثال هذا : كان في الدار مالكها وصار على الثمرة مثلُها زيداً ، وكان ناصر زيد ابنُ عمه ووجب تقديم الخبر لئلا يلزم تقديم المضمر على المظهر لفظاً ومعنى .

قال رحمه الله تعالى : " وليس " يجوز فيها ماجاز في كان عند القدماء ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

قلت أجاز أبوعلي (٣) وغيره من متقدمي (٤) النحاة (٥) مثل سيبويه ويونس وأبي عمرو تقديم خبرها عليها .

قال الشلوبيني : هو مذهب سيبويه [redacted] هذا بان الخَدَب (٦) لأنها فعل تعمل في اسمين فجاز التقديم قياساً على كان وقال تعالى : ألا يوم [redacted]

---

(١) . الاية ٤٠ من سورة سبأ .
(٢) (على جواز تقديم الخبر) بياض في (أ) .
(٣) جاء في الايضاح صفحة ١٠١ " وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس فتقول : منطلقا ليس زيد " وانظر المسائل الحلبية صفحة ٢٢٤ مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٦ نحو تيمور .
(٤) انظر في هذه المسألة الانصاف ١ : ١٦٠ .
(٥) (ب) من متقدمي نحاة البصرة .
(٦) الخَدَب : هو محمد بن احمد بن طاهر الانصاري الأشبيلي أبوبكر المعروف بالخَدَب والخَدَب الرجل الطويل قال ابن الزبير : نحوي مشهور حافظ اشتهر بتدريس الكتاب وله تعليق على الايضاح صاحب اخبارات وآراء أخذ الكتاب عن ابن الرماك وأخذ عنه ابن خروف وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وتوفي سنة ٥٨٨ هـ (بغية الوعاة ١٢) .

مصروفًا عنهم .(١) فيوم معمول المصروف وهو خبر ليس والمعمول لايتقدم إلا حيث يتقدم العامل (٢) ،

ومنع المبردُ وجماعةٌ من الكوفيين (٣) التقدم لعدم تصرفها ولشبهها بما ولذلك أبطل عملها بدخول إلا / فى قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكَ ولاتدخلها نون الوقاية ٤٢١
فى مثل قوله : (٤)

. . . . ∴ إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسِي (٥)

ولاترد الى الأصل عند لحاق تاء التأنيث كما ترد صيدت وهذه الأمور وإن لم تدل على حرفيتها فلا أقل من أن تدل على شبهها بالحرف فانبغى أن يكون لها مرتبة بين المرتبتين أى بين ما التى لايجوز تقديم خبرها على اسمها وكان التى يجوز تقديم خبرها (٦) عليها فتوسط الحال فثبت لها أصل (٧) العمل لفعليتها وتمنعها من التصرف فى معمولها لامتناع تصرفها فى نفسها (٨) وشبهها بالحرف تنزيلًا للاصل على الأصل والوصف على الوصف .

---

(١) الاية ٨ من سورة هود .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٥ .

(٣) انظر الانصاف ١ : ١٦٠ وهمع الهوامع ١ : ١١٧ وشرح الكافية للرضى باب الافعال الناقصة ٢ : ٢٩٧ والخصائص لابن جنى ١ : ١٨٨ والمسائل الحلبية صفحة ٢٢٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٣٤ .

(٤) هو رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٧٥ وابن يعيش ٣ : ١٠٨ والخزانة ٢ : ٤٢٥ ، ٤٥٤ / ٤ : ٥٦ والهمع ١ : ٦٤ والدرر ١ : ٤١ .

(٥) عجز بيتٍ من الرجز [illegible] :
. . . . ∴ عددتُ قومِي كعَديدِ الطيْسِ
وليس فعل ماض ناسخ واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم وياء المتكلم المتصلة به خبره والعديد مثل العدد يقال هم عديد الثرى أى عدد الثرى والطيس بفتح الطاء وسكون الياء الرجل الكثير .

(٦) عبارة (يجوز تقديم خبرها على اسمها) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٧) عبارة (الحال [illegible]) [illegible] (أ) واضافة من ب .

(٨) (تصرفها فى) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

قال رحمه الله تعالى: مازال وأخواتها لايتقدم [1] خبرها عليها لمكان ما إلا عند ابن كيسان ، وليس يخالف في أن كان إلى صار لايتقدم خبرها على ما إذا نُفِيَتْ بها .

قلت: الجماعة راعوا صورة النفي فلم يجيزوا التقديم إذ الصورة تجب رعايتها كرعاية المعنى بل رعاية الصورة أولى؛ لأنه تعلق باللفظ والصناعة لفظية ، ولذلك دخلت الباء في قوله تعالى : أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ [2] ، نظرا إلى لفظ النفي وإن كان معناه الإيجاب ، كيف وإن ما باقية على معناها من النفي ؛ لأنها لو لم تنف لما صار الكلام معها إيجابا فكيف يزال معنى النفي عنها وباعتباره صار الكلام مثبتا ، وإذا كان النفي باقيا صورة أو صورة ومعنى وجب له الصدر فلايتقدم عليه شيء هو في حيزه قياسا على قولك ماكان زيد قائما ، ولهذا تعرض له المؤلف لينبه على الرد على ابن كيسان والمخالف يتمسك بمعنى مضمون الجملة إذ هو مثبت ، ولذلك
٤٤١ لم يجز مازال زيدٌ إلا عالما ، وإذا كان الكلام مثبتا جاز التقديم / قياسا على كان وأخواتها .

قال الشلوبيني : ابن كيسان [3] يفرق بأن حرف النفي لايفارق الفعل فكأنه ليس بحرف نفي داخل على الفعل بل هو معه بمعنى فعل موجب فكان في معنى كان زيد كذا مُذ كان قابلا لتلك الصفة وليس حروف النفي في غير هذا الموضع كذلك [4] ولا هو في غيرها في معنى فعل موجب فافترقا [5] .

---

(١) (لايتقدم) بياض في (أ) واضافة من (ب) .
(٢) الاية ٤٠ من سورة القيامة .
(٣) انظر شرح الكافية للرضى باب الأفعال الناقصة ٢ : ٢٩٧ وارتشاف الضرب ١ : ٤٤٤ .
(٤) عبارة (حروف النفي في غير هذا الموضع كذلك) بياض في (أ) واضافة من (ب) .
(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٥ .

قال رحمه الله تعالى : ومادام لايتقدم خبرها اتفاقا لكونها صلة .

قلت : مادام مصدرية ومعمول دام صلتها والصلة لاتتقدم على الموصول ولاشيء منها .

قال رحمه الله تعالى : وتوسط الخبرعام (١) .

قلت : جاز تقديم الخبر على الاسم لشبهه بالمفعول وقدنقل بعض المتأخرين (٢) أنه لايجوز توسط الخبر فى مادام كأنه يلتزم الترتيب فى الصلة .

قال الشلوبينى : إطلاقه التوسط غيرصحيح حتى يقول : مالم يكن اسمًا فيه معنى الاستفهام نحو أين كانَ زيدٌ ؟ ومن كان أخوك ؟ فإنه لايجوز التوسط هنا البتة (٣) .

وفصل سيبويه بين تقديم الظرف الذى هو لغو وبين ماهو معتد به فاستحسن تقديمه إذا كان خبرًا لأن التقديم للاهتمام والزيادة لايهتم بها ، ولم يستحسن تقديم اللغو منه قال : (٤) وأهل الجفاء يقرؤون "وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ (٥)" ، كأنه وصفهم بالجفاء هنا لأنهم لم يفطنوا لحكمة التقديم هنا فقرؤوا على سجيتهم نظرًا إلى الصورة أو أن أهل الجفاء هم العرب العرباء وهم الفصحاء ، ثم الحكمة فى تقديم الظرف هنا من وجوه منها الاهتمام بالضمير إذْ هو عائدعلى الله سبحانه وتعالى الثانى : رعاية الفواصل ، إذ القياس أن يؤخر عن الاسم فلما قدم عليه لم يكن فرق

٤٢٢ بين تقديمه / على الخبرأو تأخيره عنه . الثالث : أن يجعل له هو الخبر وكفوا منصوب على الحال وكان فى الأصل صفة للنكرة فلما قدم عليها نُصب على الحال الرابع : أن

---

(١) (الخبرعام) بياض فى (أ) .

(٢) انظرالتصريح ١ : ١٨٧ . وحاشية الصبان ١ : ٢٣٢ .

(٣) الشرح الصغيرلوحة رقم ١٠٥ .

(٤) انظرالكتاب ١ : ٢٧ .

(٥) قراءة الجمهور ولم يكن له كفوا أحد الاية ٥ من سورة الاخلاص رواية لسيبوية (شواذ القراءات لابن خالويه صفحة ١٨٢) .

الفائدة لاتتم الابه وكالخامس : أن المنفى هى نسبة الكهوله تمالى ،وله هو الـذى دل على النسبة فكان النفى واقعا عليها فقدمت اهتماما (١) بالمقصود .

قال رحمه الله تعالى وكلها لاتدخل على مبتدأ (٢) فيه معنى شـرط أو استفهام .

قلت : مثاله من يكرمْكَ أكرمْهُ (٣) لاتقول كان من يكرمنى وانما تقدم مـن كقولـه : (٤)

مَنْ يَكُ سائِلاً عنّى فإنّنى ... . (٥)

قال الشلوبينى : قيل ينبغى أن يقيد فيقول : على أن يكون اسم الشرط اسمها وإلا فيجوز (٦) أن يكونَ الشرطُ مبتدأ والجملة خبره واسمها ضمير الشـأن والحديث ،وهذا مما لاخلاف فى جَوازه وعذره عن ذلك أن المبتدأ الذى دخلت عليه حينئذٍ هو ضمير الشأن وليس فيه معنى شرط بل المبتدأ فلايكون كلامه متناولا له الذى فيه معنى الشرط وخبره فى موضع خبر كان ،وأما قوله أو استفهام فمثاله من جاءك ؟ ولايجوزُ دخول شىء من أفعالِ هذا الباب على المبتدأ الذى فيه معنى الاستفهام ولاعلى واحد من الوجهين المذكورين فى اسم الشرط، أعنى لايكون الاسم ضمير الشـأن والقصة ولايكون ايضًا مافيه معنى الاستفهام اسمها ؛ لأن جملة الاستفهام لاتقتضى إثبات شىءٍ لشىءٍ ودخول هذه الأفعال يقتضى ثباته فبينهما تنافٍ (٧) .

---

(١) (اهتماما) بياض فى (أ) .

(٢) (وكلها لاتدخل على مبتدأ) بياض فى (أ) .

(٣) (ب) من يكرمنى أكرمه .

(٤) هو شداد العبسى أو عنترة بن شداد وانظر ديوان عنترة صفحة ١١١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥٢ والنقائض لابى عبيدة صفحة ٩٧ واللسـان (جرا ١٥٢) .

وجَرْوَةَ لاتَرودُ ولاتُعـارُ

(٥) صدر بيت وعجزه : .... وجَرْوَةَ لاتَرودُ ولاتُعَارُ ومعناه أنها مرتبطة بالفناء وجروة اسم فرسه ومعنى ترود : تجىء وتذهب والشاهد عطف جروة على منصوب ان مع ان الواو للمعية . لعتقها وكرمها فلاتهمل وتترك ولاتعار وتبتذل

(٦) (والا فيجوز) بياض فى (أ) . (٧) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٥، ١٠٦ .

قال رحمه الله تعالى : ولا على مبتدأ خبره جملة لاتحتمل الصدق والكذب.
قلت: مثاله زيدٌ هل ضربتَه ؟ لانه لايصح معناه معها من حيث كانت
٤٢١ الجملة لاتقتضى إثبات شىء ، ودخول / هذه الأفعال يقتضى أن الخبَر ثابتٌ وهذا تناقضٌ وقد جاء فيمايصح معناه معها كقوله : (١)

وَكُونِي بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ∴ .... (٢)

أى مذكرة وبعبارة أخرى: لو قلت كان زيد هل ضربته ؟ لم يجز لأن الخبر غير واقع فكيف يجعل ماضيا وهو بعد مستفهما عنه وكذلك أخواتها .

قال رحمه الله تعالى ولا على مبتدأ (٣) خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى كان إلى صار .

قلت: مثاله أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ وجاز دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام وان كانت الجملة استفهامية ، لأن الاستفهام فى قوله أين زيد ؟ إنما هوعن المكان الذى استقر فيه زيد فهناك استقرارٌ ثابت فلم يتناف معنى الجملة مع معانى كان إلى صار ،وانتفى دخول سائر أقسام أفعال هذا الباب على الجملة التى خبرها مفرد فيه معنى الاستفهام ، بناء على أن الخبر لايتقدم فيها وهو مذهبٌ صحيح الا فى ليس فإنّ الصحيح فيها جواز التقديم ،فيجوز دخول ليس على هذه الجملة فنقول أين ليس زيد ؟ إذا أردت بالاستفهام معنى الانكار ، كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد على أنه فى كل مكانٍ على وجه المبالغة .

---

(١) بعض بنى نهشل وانظر الهمع ١ : ١١٣ والدرر ١ : ٨٣ والخزانة ٤ : ٥٧ .
(٢) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ ودل دل ماجدة صناع
وقد جاء شاهدا على دخول كان على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبيه وقال اللورقى يمكن ان يؤول بقولك : مذكرة .
(٣) (ولاعلى مبتدأ) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

وبالجملة فلم يدخل على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى كان إلى صار فتقول أين صار أخوك ؟ ومن كان أخوك ؟ وكيف بات عمرو ؟ وأما ما فى أوله " ما " فلا يدخل هنا ، لأنك كيف تنفى ما أنت مستفهم عنه ؟ أما كان إلى صار فانك تسأل عن نفس الظرف الواقع فيه الصفة المقرونة بالأزمة المذكورة ،فالاستثناء فى قوله سوى كان إلى صار راجع إلى هذه المسألة الأخيرة فقط ، غير أن لفظه ملبس بأن
٤٢٥ الاستثناء / راجع إلى الفصل جميعه وليس كذلك ،وقد أفصح عن المراد فى باب إن فإنه أفرده بالذكر وأخرج منه كان إلى صار.

قال رحمه الله تعالى : وما أوجبه كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء ،وكون المبتدأ منزلاً منزلة الخبر من تقديم الخبر لا يجب فى هذا الباب إن ظهر الإعراب فى أحدهما .

قلت : يريد انك تقول (1) فى زيد القائم : القائم زيد على تقديم الخبر ونقول فى كان زيد القائم كان القائم زيد وكذلك لا نقول خير من زيد خير من عمرو على تقديم الخبر ونقول : كان خيرا من عمرو خير من زيد فتقدم ،وكذلك لا نقول : فى " أبو يوسف أبو حنيفة أبو حنيفة أبو يوسف ونقول فى كان كان أبا حنيفة أبو يوسف فلا يختلف المعنى ، وقوله إن ظهر الإعراب فى أحدهما : يريد ان ظهر فيهما أو فى أحدهما فاستغنى بقوله فى أحدهما عن قوله فيهما ، لأن ظهوره فيهما يتضمن ظهوره فى أحدهما ، لأنه انما جاز مع ظهوره فى أحدهما الظهور المعنى ،فهو مع ظهوره فيهما أولى ومثاله كان زيد المجتبى وكان خيرٌ من زيد أعلى من عمرو ،واستظهر بهذا على ما لم يظهر فيه الإعراب نحو كان الفتى المُجتبَى وكان مُوسَى الأعلى .

وبالجملة : مهما كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد أخوك أو نكرتين متساويتى الرتبة فى القرب والبعد عن المعرفة نحو خير من زيد أفضل من عمرو أو كان

---

(1) (أنك تقول) بياض فى (أ) .

المبتدأ مشبها بالخبر نحو أبو يوسف أبو حنيفة ففى هذه الثلاث الصور يجب تقديم المبتدأ فيها لما مر، وفى باب كان لا يجب؛ لأن الفصل بين المبتدأ والخبر قد حصل بالإعراب الذى ظهر فيهما أو فى أحدهما (١) فإن / لم يظهر الإعراب أصلا لم يجز التقديم على ما مثلنا به قبل . ٤٢٦

وأعلم أن حكم الاسم والخبر هنا حكم المبتدأ والخبر بالنسبة إلى التعريف والتنكير، فما جاز الابتداء به من النكرة جاز أن يكون اسما لها ، وما امتنع امتنع ، غير أنه قد جاء فى (٢) الشعر فى باب كان ما لا يجوز فى المبتدأ والخبر من ذلك قول القطامى : (٣)

.... ∴ ولَا يَكُ مَوْقِفِي مِنْكِ الوَدَاعَا (٤)

وقول حسان : (٥)

.... ∴ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ (٦)

فمن النحاة من جعله ضرورة وقد حاول الشاعر به معنى من حيث أن تعريف الجنس وتنكيره بمثابة واحدة، وقيل المعنى يكون فى مزاجها عسل وماء فحذف حرف الجر لفظا وأما بيت القطامى فالنكرة فيه موصوفة ، ومن النحاة من يقول : ليس هذا ضرورة فإنه أمكنه أن يقول : ولا يك موقفى منك الوداعا ويرفع مزاجها فى بيت حسان ويجعل فى كان ضمير الشأن والقصة ، فحيث عدل إليه مع إمكان التخلص منه دل على أنه ليس

---

(١) (ب) قد حصل برفع أحدهما ونصب الآخر .

(٢) (فى) بياض فى (أ) .

(٣) وانظر ديوانه صفحة ٣٧ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٣١ والهمع ١ : ١١٩، ١٨٥ والدرر ١ : ٨٨، ١٦٠ والمقتضب ٤ : ٩٣ وابن يعيش ٧ : ٩١ والخزانة ١ : ٣٩١ ، ٤ : ٦٤ .

(٤) عجز بيت وصدره : قفى قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعَا ∴ ....
ويروى : ولا يك موقف منك الوداعا .
وضباعا : هى بنت زفر الممدوح

(٥) وانظر ديوانه صفحة ٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٣ والهمع ١ : ١١٩ والدرر ١ : ٨٨ والمقتضب ٤ : ٩٢ والمحتسب ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ٧ : ٩١، ٩٣ والخزانة ٤ : ٤٠

(٦) عجز بيت وصدره : كأن سبيئة من بيت رأس ∴ ....
والسبيئة هى الخمر وفى رواية السيرافى والشنتمرى كأن سلافة .
بيت رأس : موقع بالشام

بضرورة لأنّ المسوغ [1] هو حصول الفائدة ، فحيث حصلت جاز ولذلك تقول ماكان أحدٌ مثلك اذا نفيت المماثلة وماكان أحدٌ خيرا منك .

والذى أقول فى هذا انه انما جاز أن يكون اسمها نكرة لأنه يشبه الفاعل ، والفاعل لايشترط فيه التعريف ويجوز أن يكون الخبر هنا مفردا اوجملة كما كان فى المبتدأ والخبر على التفصيل المذكور .

قال رحمه الله تعالى : ولاتدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضى إلاما يناقض معناه المضى منها .

قلت : منع بعضهم من وقوع الماضى خبرا لكان وأمسى وأخواتها إذا كانت بلفظ الماضى إلا مع قدْ ظاهرةً أو مقدرة ، وقال الأصل فى قوله تعالى : إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ " [2] قد قد وفى قول النابغة : [3] ٤٢٧ / ب

وكانَ طوَى كشحًا علَى مُسْتَكِنَّةٍ .: .... [4]

قد طوى وكذلك قوله : [5]

أضحَتْ خلاءً وأمسَى أهلُها احتملوا .: .... [6]

أى قد احتملوا ، ووجه هذا القائل أن المضى قد استفيد من لفظ هذه الأفعال فلابد من أمرٍ زائدٍ وهذا ضعيفٌ ، فإن الخبر فيه معنى زائد على المضى .

---

(١) (ب) المتبوع .

(٢) الاية ٢٧ من سورة يوسف .

(٣) قاله زهير بن أبى سلمى ونسبته الى النابغة خطأ . وانظر الهمع ١ / ٢٤٨ : والدرر ١ : ١٢٩ وخزانة الأدب ١ : ٢٤٢ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

فَلاهُوَ أبدَاهَا ولَمْ يتَجَمْجَمِ .: ....

وطوى كشحا على مستكنة : معناه أنه أضمرني نفسه نتكته المستكنة فى صدره وذلك ان حصينا المذكور كان قد قتل بنو عبس اخاه فى حرب داحس والغبراء فلما انتهت الحرب ووقع الصلح لم يحضره واضمر فى نفسه الأخذ بثأر أخيه فقتل رجلا من بنى عبس ومعنى لم يتجمجم انه لم يتردد فيما فعل والبيت من معلقة زهير بن ابى سلمى .

(٥) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ١٧ والخزانة ٢ : ٧٦ والهمع ١ : ١١٤ والدرر ١ : ٨٤ والاشمونى ١١١ (١٨٠) .

(٦) صدر بيت وعجزه : ....: أخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى على لبَدِ =

قال الشلوبينى : إذا قلت ما أكلمك (1) مادام زيد قام وأنت تريد ما أكلمك مادام زيد قائما الآن لم يجز لأن دام حينئذٍ (2) تدل على مصاحبة الصفة للموصوف فى الحال فلا يجوز أن يوضع موضعه الماضى لمناقضة المضى للحال (3) .

والحق أن الخبر يجوز أن يقع ماضيا وان ذكرت قد معه كانت للتحقيق .

وفصل بعضهم فقال : لا يجوز ليس زيد قام لأنها لنفى الحال وكذلك صار لا يخبر عنها بالماضى لأنها لانقلاب الشئ من حالة إلى حالة لم يكن عليها ، وكذلك مازال وأخواتها لأنها لاستقرار الصفة للموصوف ، وثبوتها له مذ كان قابلا لها وهلم جرا [illegible] أن يخبر عنها بالماضى لما فيه من المناقضة قال : وهذا مراد الجزولى بقوله الا ما لا يناقض معناه المضى منها وماعداها يجوز مع قد وبدونها إذ لا مناقضة .

∴ ∴

من قصيدة يمدح بها النابغة ويعتذر فيها ، وخنى عليها : أهلكها الذى أهلك لبد آخر نسور لقمان .

(1) (اكلمك) بياض فى (أ) .

(2) (دام حينئذ) بياض فى (أ) .

(3) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٦ .

بَابُ (إنَّ وأخَواتهـــــا)

كل حرفٍ يلي الفعل مرة والاسم أخرى فالأصل ألا يعمل ، وما اختص بالاسم أو بالفعل ولم يكنْ كالجزء منه فأصله أن يعمَل ،وان وأخواتها مايختص بالاسم كالجزء فأصلها أن تعمل .

قلت: الأصلُ في العملِ للفعل لأنه المؤثر في المسمى [1] حقيقة فوجب أن يكونَ في اللفظ كذلك لتكون العبارة على حسب المعبر عنه ، ولأنها مختصةٌ بالأسماء والاختصاص ممايقوى العمل اذ هو/ من لوازم المؤثر وخواصه ،ثم تليه الحروف في ذلك ، لأنها أدوات أشبهت الفعل في الاختصاص ،فإذا عمل الحرف إنما هو بالاختصاص أو بالشبه ،فما لايختص ولايشبه وجب ألا يعمل ،وذلك كهمزة الاستفهام وحروف العطف ،وانما قال أصله ألا يعمل ولم يقل فلايعمل ، لأنه قدعمل مالايختص نحو ما الحجازية وكذلك لافانها تعمل عمل ليس تارة وعمل ان أخرى لكن بطريق الشبه ،فلابد اذا في عمل الحرف من أحدهما أعني اما الاختصاص أو الشبه .

أما المختص من الحروف بالاسم فنحو حروف الجر وان وأخواتها ، والمختص بالفعل نحو أدوات الشرط والجوازم لفعل واحد والنواصب واستظهر بقوله ولم يكن كالجزء منه على لام التعريف والسين وسوف لأنها لتعيين المسمى [2] فنزلت منزلة العلمية من الاسم وليس هذا الاستظهار مخلصا فإنه يلزم منه ألا تعمل حروف الجر، لأن حرف الجر ينزل منزلة الجزء من المجرور.

قال الشلوبيني : فالجيد أن يقول : وما اختص بأحدهما ولم يكن كالعلمية في إفادة التخصيص أو يقول فأصله ان يعمل إلا ما استثني وهو السين وسوف وقد ولام التعريف [3] .

---

(١) (ب) الاسم.

(٢) في (ب) المعين.

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٧.

وبالجملة فالحرف الذى قد ينزل منزلة الجزء فحقه ألا يعمل لما فيه من عمل الجزء فى كله فخرج عليه لام التعريف والسين وسوف وقد أيضا فإنها تعين الزمان إذ تقرب الماضى من الحال فصارت كالسين وسوف وكذلك لام التعريف إذ هى لتعيين المسمى وتعيين الشىء من نفس الشىء فكانت كالجزء الدال على ذات الشىء .

قال الشلوبينى : الذى يظهر لى أن هذا التأصيل الذى أصله من أن كل مختص فحقه أن يعمل فيما اختص به ليس بشىء فانه منقوض بلولا فإنها مختصة بالاسم وليست كالجزء / وكذلك لو تختص بالفعل ولايعمل شىء منهما ولذلك لم ٤٢٩ يتعرض سيبويه لشىء من هذا التأصيل (١) وانما قاله ابن السراج (٢) فى الأصول له وهو منقوض بماذكرنا فلا يعول عليه (٣) .

قال رحمه الله تعالى : وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يعمل الجر .

قلت : لماذكر أن الاختصاص موجب للعمل أخذ يبين ما الذى يعمل بمطلق الاختصاص فقال (٤) ينبغى أن يعمل العمل المختص بذلك الشىء فإن اختص بالاسم فحقه أن يعمل الجر ، وإن اختص بالفعل فحقه أن يعمل الجزم ، فحق إن وأخواتها إذا أن تعمل الجر ، لأنها مختصة بالاسم وليست كالجزء لأنها تؤثر فى مضمون الجملة وهو النسبة ولاتأثيرلها فى مسمى أحدهما .

قال الشلوبينى : ليس أصل المختص أن يعمل إلا الجر ، بل الجر إنما يعمله المضيف منها ، فالصحيح أن يقول : ألا يعمل الرفع ولا النصب لأنهما من عمل الفعل من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به وكل منصوب مفعول أو مشبه به (٥) .

---

(١) فى (ب) التفصيل .
(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ١٩٣ ، ١٩٤ .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٧ .
(٤) (فقال) بياض فى (أ) .
(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٧ .

قال رحمه الله تعالى : ولايعمل الرفع والنصب إلا بشبهه لما يعملهما كشبه ان وأخواتها بالأفعال فى المعنى .

قلت : لما قرر أن المختص لايعمل إلا الأثر المختص وهو الجر أو الجزم والرفع والنصب غير مختصين فلاتعملهما إن وأخواتها ، إلا أنه عرض لها مع الاختصاص الشبه بالافعال وقوله فى المعنى لغو ومخل أيضا إذ الشبه فى المعنى لايوجب العمل كحروف الاستفهام .

قال الشلوبينى : قوله فى المعنى ليس بصحيح ؛ لأن احروف المعانى كلها فيها معانى الأفعال ولاتعمل بل لابد من الشبه فى اللفظ والمعنى إلا أن يقول :

٤٣٠ ان الشبه معنوى ومايذكره من المشابهة اللفظية إنما هى أدلة على / الشبه المعنوى لكنه بعيد ولاحاجة إليه ،كيف وأن الشبه المعنوى بينهما ليس إلا أن معانيها معانى الأفعال وبهذا القدر لاتستحق العمل أصلا [1] .

قال رحمه الله تعالى : والذى استحقته بذلك أن حذف من مضعفها سوى لعل تخفيفا .

قلت : الآن شرع بين تلك الجهات التى أشبهت بها الأفعال ، والهاء فى استحقته عائدةٌ على عمل الرفع والنصب أى والشبه الذى استحقت العمل به كذا وكذا ،فمن ذلك أن خففت بالحذف كما تخفف الأفعال ، والحذف أصله أن يكون فى الأفعال لتصرفها ؛ لأن الحذف تصرف والحروف لاتصرف لها فما حذف تخفيفا من مضعف هذه الحروف إنما كان لشبهها بالأفعال ، والتى لم يحذف منها فمنبهة على أن الأصل فيها ألا تحذف وهذا صحيح إذا قلنا إن الحذف فيها لشبهها بالأفعال .

قال الشلوبينى : الشبه ماذكره النحويون لا ماقال من كون معانيها معانى الأفعال ،وأما اذا قيل ماقاله من أن شبهها بالأفعال كون معانيها معانى الأفعال ، فانه يلزمه أن يكون ذلك فى الحروف المضعفة كلها وذلك لايكون إلا فى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٨ .

حروف هذا الباب خاصة ،فلايجرى ذلك على قوله ،وانما يجرى على ماقالـــــه النحاة غيره (١) .

والذى أقول : إن هذه الحروف أشبهت الأفعال صورة ومعنى لاسيما كان فإنها تشبهها من وجوه منها : انها تكون على حرفين عند الحذف منها فتقـول إن كما تقول لم يك .

قال رحمه الله تعالى .وان فتحت أواخرها كالماضى .

قلت: هذه جهة لفظية وبه تشبه غير كان أيضا من الأفعال نحو ردَّ وشدَّ وليت مثل ليس.

٤٢١ قال : وإن لحقها مع ضمير / المتكلم نون الوقاية على نحو مامضى مفصلا .

قلت: هذه أيضا جهة لفظية لأنها ترجع إلى زيادة حرف وهى جهـــة إجمالية من حيث المعنى اذ يقال لولا المشابهة بينهما لما حافظوا على إبقـــاء حركتها كالفعل .

قال : وان طلبت الاسمين طلب الفعل المتعدى لهما .

قلت: هذه جهة معنوية وهى أن معناها لايتم إلا بالاسمين لأنهـــا لتأكيد النسبة والنسبة لابد لها من منتسبين فشابهت كان وأخواتها وظننت وبابهـــا فى ذلك .

قال الشلوبيني : يريد أن معانى هذه الحروف لايقتضى الدخول إلا عـــلى المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل وإنما خصت بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال ؛ لأن المبتدأ والخبر اسمان فيأتى بدخولهـــا عليهما شبهها بالفعل المتعدى من حيث كان طالبا لاسمين ويكون امتناعها مـــن الدخول على الفعل والفاعل شبها آخر لها بالأفعال من حيث كان الفعل لايدخـل على الفعل ،ويمكن أن يكون الأمر كما ذكر من كون طلبها اسمين مبنيا على شبههـــا

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٨ .

بالأفعال ، ويمكن أن يكونَ الأمر كما ذكر غيره من كون طلبها لاسمين سَبَباً فى شبهها بالأفعال [1] ، وكلا الأمرين ممكن الا أنه قد يقال : الذى ذكره أولى من حيث كان فيه اعطاء السبب فى طلبها اسمين وليس فى الوجه الأول ذلك فيقال إن ذلك لا يلزم ألا ترى أن ظننت وأخواتها لم تدخل الا على المبتدأ والخبر وإن كان معناهما يقتضى الدخول على جملةِ المبتدأ والخبر وعلى جملة الفعل والفاعل ، وليس لاختصاصها بالمبتدأ والخبر فى ذلك سبب إلا مجرد الوضع فكذلك يكون فى إن وأخواتها [2] .

قال : وان رفعت أحدهما ونصبت الآخر كما يفعل .

٤٣٢ قلت : يعنى كما يفعل / المتعدى إلى واحد ، واعلم أن المتعدى إنما هو ما نصب المفعول به لا ما رفع فقوله طلب الفعل المتعدى لهما غير محرر إذ المتعدى لا يطلب إلا المنصوب ، وأما المرفوع فلا يختص بطلبه المتعدى دون اللازم ، واعلم أن اعتبار هذه الجهة فى الشبه يقضى إلى الدور لأنها لا تعمل الرفع والنصب إلا بعد شبهها بالفعل ، فلو كان عملها شبهها وجبَ ألا تعمل حتى تشبه ، ولا تشبه حتى تعمل وهو دور ممتنع ، ويمكن أن يتأول قوله بأن تجعل هذه جهة إجمالية واستدلالا بالأثر على المؤثر اذ المتساوى فى الحكم يوجب التساوى فى العلة فكأنه يقول لو لم تشبه الفعل ما عملت عمله .

قال الشلوبينى : قوله وإن فتحت أواخرها كالماضى أمكن أن يكون السبب فى فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال وكذلك قال سيبويه ، إلا أن سيبويه جعل شبهها بالأفعال من...

---

(١) العبارة (ويمكن ان يكون الأمر كما ذكر غيره الى قوله فى شبهها بالأفعال) اضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) الى الجانب الأيمن ولم تظهر العبارة .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٨ .

مِنْ جهة المعنى َواللفظ وجعل هو شبهها بالأفعال من جهة المعنى خاصة ، وجعل الدليلَ على ذلك العمل وفتح الأواخر، وسائر ماذكر هنا مثلها وقد تقدم مافيـــه ، ويمكن أن يكون فتح أواخرها موجبًا لشبهها بالأفعال وبذلك قال الزجاجي وكـــلا الأمْرين ممكن ،ولعل سيبويه لايأتي ماذكره الزجاجي ولايكون اقتصاره على ذلـــك على معنى أنه لايكون غيره[1] .

واعلم أن هنا جهات أخرى لم يذكرها منها : انها على ثلاثةِ أحـــرفٍ فصاعدا كالفعل ،وإِنَّ وسَطَها ساكنٌ مثل كان ،وكأنه لم يذكر هذه الجهة لأنهـــا لاتوجد في كلها ،وتتصل بها الضمائر المنصوبة كاتصالها بالفعل من نحو أنه كما تقول ضربه ،هذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى : فمنها الاختصاص بالمبتدأ والخبر
٤٣٢ مثل كان وأخواتها وأنها لامصدرلها : / وأنها لايبطل عملها بالتخفيف والحـــذف ، ومنها أن معانيها مَعانى الأفعال ، فمعنى ان وأن التأكيد والتحقيق وهما عوض من ذكر الجملة مرة أخرى ،ومعنى كأن التشبيه والأصل ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف عناية بالتشبية وفتحت لها ان وركبت معها وبطل عمل الكاف بالتركيب ،فلا يقال انها جرت ان ولاتتعلق أيضا بشيء ،ومعنى لكن الاستدراك ، وزعم الكوفيون[2] أنهـــا مركبة من لا وأن والكاف زائدة والهمزة محذوفة ،وهذا تصرف كثير وتغيير والأصـــل عدمه ،ومعنى ليت التمنى ،ومعنى لعل الترجي والتوقع والطمع والاشفاق ،فظهـــر أن هذه الحروف تشبه الأفعال لفظا ومعنى .

قال رحمه الله تعالى : إلا أنها قدم فيها وجوبا ماأصله أن يتأخر فـــى الفعل تنبيها على أن عمله غيرمتأصل .

---

(١) الشرح الصغيرلوحة رقم ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) انظرالهمع ١ : ١٣٢ .

قلت : قد ذكروا الوجوب تقديم المنصوب فيها وجوها منها : ماذكر وهو التنبية على فرعيتها فى العمل ؛ لأن تقدير المفصول فرع فالزمت الحالة الفرعية تنبيها كماذكر، وقيل من شأن الفرع أن ينحط عن الأصل ، فلما عملت فيهما عمل الفعل الذى هو الأصل التزموا بتقديم المنصوب حتى لا تساوى الفعل فى جواز تقديم منصوبه وتأخيره وقيل للفرق بينها وبين ماأشبهته ، وقيل لأن العامل لايتصرف فى معموله إلا بعد أن يتصرف فى نفسه وقيل لئلا يتصل الضمير المرفوع بها الذى لا يتصل الا بالفعل لا بالحرف .

وقال الزمخشري : الحروف التى تعمل فى الجزأين على ضربين : ماأشبه الفعل لفظا ومعنى مثل كان وأخواتها وماأشبهه معنى لالفظا نحو ما ولا بمعنى ليس نفضل المشبه من جهتين على المشبه من جهة واحدة ، بأن قدم منصوبه على مرفوعه لأن هذه مظنة قوة الفعل وعكس الأمر فى الآخر دليل / على انحطاطه . ٤٢١

قال رحمه الله تعالى : كل مبتدأ لاتدخل عليه كان لاتدخل عليه .

قلت: أحال هنا على ماذكره فى باب كان من أنها لاتدخل على مبتدأ تضمن معنى الشرط والاستفهام أو كان خبره جملة لاتحتمل الصدق والكذب وقد ذكرت أمثلته فى باب كان فأما قول الشاعر:(١)

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يوما .:. ....(٢)

---

(١) هو الأخطل وليس فى ديوانه وانظر المقرب لابن عصفور ٢ : ٦٠ والجمل للزجاجى صفحة ٢٢١ وابن يعيش ٣ : ١١٥ والخزانة ١ : ٢١٩/٢ : ٤٦٣/ ٤ : ٣٨٠،١٢ والهمع ١ : ١٣٦ والدرر ١ : ١١٥ والمغنى حاشية الأمير ١ : ٣٥ .

صدر بيت وعجزه : ....:. يلقَ فِيهَا جَآذِرًا وظِبَاءَ

الجاذر : جؤذر بضم الذال ويجوز فتحها وهو ولد البقرة الوحشية والشاهد بأن ضمير الشأن يحذفه فى الشعر كثيرا بخلاف اسم هذه الحروف فانه وان اختص حذفه فى الشعر فانما يرد بضعف وقلة .

وقول الآخر : (١)

إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسا ... نَ أَلُمْهُ .... (٢)

فانها لم تدخل على من بل اسمها ضمير الشأن والقصة ومنه قولهم : إن بك زيد مأخوذ .

قال رحمه الله تعالى : لا لاتدخل أيضا على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام بخلاف كان الى صار .

قلت : الاستفهام له صدر الكلام فصح تقدمه فى باب كان إلى صار بأن تقول : من كان أخوك ؟ وأين صار أبوك ؟ والخبر لايتقدم فى باب ان ، فلو دخلت عليه للزم اما تأخير الاستفهام واما تقديم الخبر على ان وكلاهما لايجوز وهنا تبين أن الاستثناء فى باب كان راجع الى هذه المسألة الأخيرة .

قال رحمه الله تعالى : ولايجوز تقديم الخبر (٣) ولاتوسطه بخلاف كان الى صار الا أن يكون ظرفا فيجوز التوسيط .

قلت : قوله بخلاف كان الى صار ينبغى أن يعود إلى تقديم الخبر ، لأن التوسط يجوز فى كلها فلا معنى لقوله إلى صار إلا أن يريد المجموع أعنى التقدم والتوسط ، فان هذا المجموع لايكون إلا فى كان إلى صار والأجود أن يقول : ولايتقدم الخبر فيها بخلاف كان إلى صار ، ولايتوسط بخلاف كان وأخواتها مطلقا ، وقد ذكرنا علة عدم

٤٣٥ تصرفها / وأما جوازتوسيط الظرف فلاتساعهم فى الظروف حتى فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه وبين همزة الاستفهام والقول المجرى مجرى الظن وبين ما وفعل

---

(١) هو الأعشى الكبيروانظر ديوانه صفحة ٣٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٩ وابن يعيش ٣ : ١١٥ والخزانة ٢ : ٤٦٣ / ٣ : ٦٥٤ / ٤ : ٣٨ .

(٢) صدر بيت وكلمة من العجز وعجزه :

.... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ

والشاعر جعل من للجزاء مع اضمار المنصوب بأن ضرورة ولذلك جزم ألمه فى الجواب.

(٣) فى الأصل : الحرف.

التعجب ، وذلك لأن الظرف لما لزم المظروف نزل منزلته لشدة التباسه به وقيل حملا لها على كان وأخواتها ، فإنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالظرف المعمول لخبرها ، وقيل لأن الظرف لا يضمر وهو أحد ما منع من جواز تقديم خبرها .

قال ابن برهان : وعندى فى هذا نكتة (١) حسنه وهى أنه إنما تقدم الظرف وحرف الجر ، لأنهم لو لم يرتكبوا هذا لامتنع أن يكون اسم ان نكرة ، لأن المبتدأ اذا كان نكرة ولم يكن دعاء لزم تأخيره عن الخبر (٢) .

وقيل لأن الخبر حقيقة ما تعلق به الظرف وهو مقدر بعد فكان الخبر فى الحقيقة ما تقدم .

قال رحمه الله تعالى .. وهذه الحروف إذا دخلت عليها ماكان الإلغاء أحسن وقد تعمل ، والعمل فى إن وأن أضعف منه فى أخواتها وموضع السماع ليت .

قلت : إنما كان الإلغاء أحسن ، لأن بدخول ما يبطل اختصاصها بالاسم قال تعالى : قُل إنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفواحِشَ (٣) . وقال الشاعر : (٤)

.... لَعَلَّمَا ∴ أضاءَتْ لكَ النارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا (٥)

---

(١) النكتة : الفكرة اللطيفة الموثرة فى النفس والمسألة العلمية الدقيقة يتوصل اليها بدقة وانعام فكر . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٥٩ .

(٢) قال ابن برهان فى اللمع ٢٧ أ " وانما ساغ ان فى الدار زيدا وان وراءك عمرا ، لأن الظروف لها ماليس لغيرها لتضمن الأشياء سوى الله تعالى " .

(٣) الاية ٣٣ من سورة الاعراف .

(٤) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ١٢٣ وابن يعيش ٨ / ٥٤ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٢ والاشمونى ١٤٣ (٢٧٢) وشرح الشذور ٣٤٢ (١٣٧) .

(٥) عجز بيت وكلمة من الصدر وصدره :

أعِدْ نظرا ياعبْدَ قيسٍ لعلما ∴ ....

والشاهد فيه أن لعل اذا اتصلت بما يجوز دخولها على الأفعال .

وإذا ابطل اختصاصها لم تعمل على مامره وماهذه هى الكافة ، وأما اذا أعملتها كانت ما زائدة غير كافة .

قال ابن السراج ، وجدت فى مختصر بخط الكسائى (١) جوازا إعمالها مع ما ، لكن المسموع من العرب ليس إلا فى بيت فى قول النابغة (٢) :

.... ألا ليتما هذا الحمامُ لنا .:. .... (٣)

فانه يروى بالوجهين قال سيبويه : كان روْبة ينشده رفعًا على أنه خبر (٤)

٤٣٦ / وإنما قوى العمل فى ليتما ولعلما وكأنما ولكنما وضعف فى إنما ، لأن الأربعة معانيها قريبة من معانى الأفعال وعلمها متعلق بمعانيها ، وأيضا فهى تغير معنى الابتداء بخلاف إن وما أيضا تفيدها معانى لم تكن لها ، قال سيبويه : تقول إنما سرتُ لأ ُدخلها إذا كنت محقر السير ، وتفيد قصر الحكم على الذات أو قصر الذات على الحكم فى قولك انما زيد قائم وتفيد الحصر الذى يفيده النفى والاثبات كقوله (٥) :

.... وانما .:. يدافعُ عن أحسابِهِم أنا أومثلى (٦)

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى باب الحروف المشبهة وبيان " ما " الكافة ٢ : ٣٤٨ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٢٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٢ والخصائص ٢ : ٤٦٠ وابن يعيش ٨ : ٥٤ ، ٥٨ والمقتضب ٢٠ والخزانة ٤ : ٦٧ والعينى ٢ : ٢٥٤ والتصريح ١ : ٢٢٥ والهمع ١ : ٦٥ ، ١٤٣ والدرر ١ : ٤٤ ، ١٢١ والاشمونى ١٤٣ (٢٧١) وشرح الشذور ٣٤٣ (١٣٨) .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا .:. إلى حمامتِنا ونصفُه فقدِ

والشاهد فيه على أن ليت اذا وصلت بما يجوز اعمالها برفع الحمام واعمالها بنصبه على أنه بدل من هذا .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٢٨٢ .

(٥) هو الفرزدق .

(٦) سبق شرحه صفحة ٣٠٥ والشاهد فيه انما للحصر .

وقال ابن دَرَسْتَوَيْه: يكون مابعدها بمعنى ضمير الشأن والقصة والجملة خبران، وقيل مابمعنى شيء والجملة صفة لها (١).

قال الشلوبيني: وموضع السماع يعنى سماع العمل والإلغاء فالإلغاء أيضا مسموع فى غيرها، وإنما سمع فى بيت النابغة ولم يسمع فى الباقى العمل، واختلف النحاة فقال فريق: لافرق بين ليت وأخواتها فى القياس، وقال فريق الذى ورد به السماع فى باقيها إنما هو الإلغاء لا الإعمال، ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، إذ ليس له معنى الا التوكيد، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغى ألا يقال الا فيما سمع ونحن لم نسمعه إلا فى ليت فالنقيس عليها، إذ قد وجد ما يمنع وهو ما الكافة ولم يوجد مانع من الإلغاء فوجب القول به وهو قول سيبويه (٢) أعنى الالغاء وهو الصواب (٣).

قال رحمه الله تعالى: وكلها لاتدخل على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها وبين أخبارها ولا على معمول خبرها المقدم عليه ولا على الفصل بين اسمها وخبرها واللام سوى إن.

قلت: هنا مسألتان: الأولى اختصاص إنَّ بدخول هذه اللام دون أخواتها

٤٣٧ وإنما تدخل بشرطين: الأول: ألايلى الخبر أن كقولك/ إن فى الدار زيداوإن أمامك بكرا والثانى: انها يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض نحو إن زيدًا قام، وهو قد أطلق دخولها على الخبر، ولابد من هذين الشرطين، وقيد دخول اللام فى اسم إن بالفصل بينها وبينه بالخبر نحو قولك إن فى الدار لزيدا، ولو جعل هذا التقييد بالفصل لكان أحسن، لأنه قد تدخل اللام على اسم إن اذا فصل بغير الخبر نحو قولك إن بك زيدًا واثق وان عليك لزيدا معول، واعلم أن هذه اللام هى لام الابتداء

---

(١) انظر همع الهوامع ١: ١٤٤ وشرح الكافية للرضى باب الحروف المشبهة وبيان "ما" الكافة ٢: ٣٤٨.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٨٢.

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٩.

وان أيضا موكدة لمعنى الابتداء فلامنافاة بينهما بل هما لمعنى واحد وهو التوكيد فجمعوا بينهما بمبالغة فى التوكيد أما أخواتها فإنها تبطل معنى الابتداء وتضمن الجملة مالم يكن لها قبل ومن التشبيه والتمنى ،وإذا بطل معنى الابتداء لم تدخل هذه اللام التى للابتداء ، وقد دخلت فى المفتوحة فى نحو قوله : (١)

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيّ ∴ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيّ (٢)

قال ابن جنى : الوجه الكسر لتزول الضرورة ، وأما قول الآخر : (٣)

.... ∴ لَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (٤)

فهو مثل لكنا هو الله ربى والأصل لكن أنا فنقلت حركة الهمزة إلى نون لكن ثم أدغمت النون فى النون ،واجاز الكوفيون دخول اللام فى خبر لكن قياسا على جواز العطف على موضعها ،ومنعه البصريون لأنه يفيد معنى زائدا على الابتداء والخبر هو الاستدراك (٥)

وأما المسألة الثانية وهى مداخل هذه اللام فهى أربعة : الأول الخبر على الشرط المذكور كقولك : إن زيدًا لقائمٌ والأصل أن تدخل على المبتدأ لكن كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فى موضع واحد ،فإن غيروا لفظ إنَّ جاز الجمع كقوله : (٦)

---

(١) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٤٠ والدرر ١ : ١١٦ والخصائص ١ : ٣١٥ والخزانة ٤ : ٣٢٨ .

(٢) والشاهد فيه دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة .

(٣) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٤٠ والدرر ١ : ١١٦ والعينى بالصبان ١ : ٢٨٠ ، والتصريح ١ : ١١٢ وابن عقيل ١ : ٢١١ والأشمونى ١٤١ (٢٦٥) .

(٤) ورد هذا العجز فى جميع كتب النحو دون تكملة لصدره وقد وقع لى صدره فى ابن عقيل باب إن وأخواتها تحقيق طه الزينى ١ : ٢١١ :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ∴ ....

وعميد : يقال عمده العشق اذا هده وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن .

(٥) انظر هذه المسألة الانصاف ١ : ٢٠٩ والهمع ١ : ١٤٠ .

(٦) هو محمد بن مسلمة وانظر الهمع ١ : ١٤١ والدرر ١ : ١١٨ ومجالس ثعلب صفحة ١١٣ والخصائص ١ : ٣١٥ / ٢ : ١٩٥ وابن يعيش ٨ : ٦٣ / ٩ : ٢٥ / ١٠ : ٤٢ والخزانة ٤ : ٣٣٩ .

وهو للقرشي ... مجهول ... [illegible]

.... ⁂ لَهِنَّكِ مِن بَرقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ (١)

١٢/ وقد قيل ان هذه اللام ليست للابتداء بدليل / دخولها على الخبر فى قول الآخر (٢)

لَهِنَّكِ مِنْ عَبسِيَّةٍ لو سَيِمَةٌ ⁂ .... (٣)

فاللام الأخيرة للابتداء ، فلو كانت الاولى أيضا للابتداء لكانوا جمعوا أيضا بين ثلاثة أحرف لمعنى واحدٍ ،فهى إذًا جواب للقسم أو موطئة للقسم ، وانما قدموا اللام على ان هنا مع أنها أقوى منها إذ هى عاملة ، لأن اللام لو تأخرت عنها لعلقتها عن العمل كما تعلق الفعل الذى هو أقوى منها ، فلما ازدهما ولم يمكن الجمع بينهما أخروا اللام إلى الخبر فإنه أقرب من اسقاطها ، وكانت اللام أولى بالتأخير لأنها غير عاملة الموضع الثانى : للام أن تدخل على الاسم لكن بشرط أن تتأخر كقولك إن فى الدار لزيدا الثالث : أن تدخل على معمول الخبر بشرط أن تتقدم عليه كقول الشاعر: (٤)

إِنَّ امرأً خَصَّنِي عمدًا مودته ⁂ عَلَى التنائِي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُورِ. (٥)

وتقول إن زيدا لطعامك آكل . الرابع: ان تدخل على الفعل كقوله تعالى : انهم لَهُمُ المنصُورُونَ . (٦) لأنه يتعلق بالخبر، لأن الغرض به الفصل بين النعت والخبر فيعين الخبر فكان من تمامه ، وقولك إن زيدا لوجهه حسنٌ أحسن من قولك إن زيدًا وجهه لحسن ، وانما امتنع دخول اللام على الفضلة لأن اللام للتوكيد والفضلة

---

(١) عجز بيت وصدره:
أَلا يا سَنِي بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى ⁂ ....

(٢) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٤١ والدرر ١ : ١١٨ والانصاف لابن الانبارى صفحة ٢٠٩

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ⁂ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٌ مَنْ يَقُولُهَا

(٤) هو أبوزبيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٧٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١
والهمع ١ : ١٣٩ / ٢ : ٤٩ والدرر ١ : ١١٦ / ٢ : ٥٩ والأشمونى ٢٣٠ (٦٧٢)
وابن يعيش ٨ : ٦٥ .

(٥) والشاهد فيه الغاء الظرف " عندى " مع دخول لام التأكيد عليه .

(٦) الاية ١٧٢ من سورة الصافات.

.... ∴ لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمُ (١)

وقد قيل ان هذه اللام ليست للابتداء بدليل / دخولها على الخبر فى قول الآخر (٢) ١٢٨

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لو سَيِمةٌ ∴ .... (٣)

فاللام الأخيرة للابتداء ، فلو كانت الأولى أيضا للابتداء لكانوا جمعوا أيضا بين ثلاثة أحرف لمعنى واحدٍ ،فهى إذًا جواب للقسم أو موطنة للقسم ، وانما قدموا اللام على ان هنا مع أنها أقوى منها إذ هى عاملة ، لأن اللام لو تأخرت عنها لعلقتها عن العمل كما تعلق الفعل الذى هو أقوى منها ، فلما ازدحما ولم يمكن الجمع بينهما أخروا اللام إلى الخبر فإنه أقرب من اسقاطها ، وكانت اللام أولى بالتأخير لأنها غير عاملة الموضع الثانى : للام أن تدخل على الاسم لكن بشرط أن تتأخر كقولك إن فى الدار لزيدا الثالث : أن تدخل على معمول الخبر بشرط أن تتقدم عليه كقول الشاعر : (٤)

إِنَّ امرأً خَصَّنِى عمدًا مودتَه ∴ عَلَى التنائِى لعِنْدِى غَيْرُ مكفورِ . (٥)

وتقول إن زيدا لطعامك آكل . الرابع : ان تدخل على الفعل كقوله تعالى : انهُم لَهُمُ المنصُورُونَ . (٦) لأنه يتعلق بالخبر ، لأن الغرض به الفصل بين النعت والخبر فيمين الخبر فكان من تمامه ، وقولك إن زيدا لوجْهه حَسَنٌ أحسن من قولك إن زيدًا وجْهه لحسَن ، وانما امتنع دخول اللام على الفضلةِ لأنَّ اللامَ للتوكيد والفضلة

---

(١) عجز بيت وصدره :
ألا يا سَنى بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ∴ ....

(٢) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٤١ والدرر ١ : ١١٨ والانصاف لابن الانبارى صفحة ٢٠٩

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ عَلَى هَنَوَاتٍ كاذِبٌ مَنْ يقُولُها

(٤) هو أبوزبيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٧٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١ والهمع ١ : ١٣٩ / ٢ : ٤٩ والدرر ١ : ١١٦ / ٢ : ٥٩ والأشمونى ٢٣٠ (٦٧٢) وابن يعيش ٨ : ٦٥ .

(٥) والشاهد فيه القاء الظرف " عندى " مع دخول لام التأكيد عليه .

(٦) الاية ١٧٢ من سورة الصافات .

.... ∴ لَهِنَّكِ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ (١)

وقد قيل ان هذه اللام ليست للابتداء بدليل / دخولها على الخبر فى قول الآخر (٢) ل٢٨

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ∴ .... (٣)

فاللام الأخيرة للابتداء ، فلو كانت الاولى أيضًا للابتداء لكانوا جمعوا أيضا بين ثلاثة أحرف لمعنى واحدٍ ،فهى إِذًا جواب للقسم أو موطئة للقسم ، وانما قدموا اللام على ان هنا مع أنها أقوى منها إِذ هى عاملة ، لأن اللام لو تأخرت عنها لملقتها عن العمل كما تعلق الفعل الذى هو أقوى منها ، فلما ازدهما ولم يمكن الجمع بينهما أخروا اللام إِلى الخبر فإِنه أقرب من اسقاطها ، وكانت اللام أولى بالتأخير لأنها غير عاملة الموضع الثانى : للام أن تدخل على الاسم لكن بشرط أن تتأخر كقولك إِن فى الدار لزيدا الثالث : أن تدخل على معمول الخبر بشرط أن تتقدم عليه كقول الشاعر : (٤)

إِنَّ امرأً خَصَّنِى عمدًا مودتَه ∴ عَلَى التنائِى لعِنْدِى غيرُ مكفورِ . (٥)

وتقول إِن زيدا لطعامك آكل . الرابع : ان تدخل على الفصل كقوله تعالى : انَّهُم لَهُمُ المنصُورُونَ . (٦) لأنه يتعلق بالخبر ، لأن الغرض به الفصل بين النعت والخبر فيعين الخبر فكان من تمامه ، وقولك إِن زيدا لوجهُه حَسَنٌ أحسن من قولك إِن زيدًا وجُهه لحسَن ، وانما امتنع دخول اللام على الفضلةِ لأنَّ اللامَ للتوكيد والفضلة

---

(١) عجز بيت وصدره :

الا يا سَنَى بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ∴ ....

(٢) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٤١ والدرر ١ : ١١٨ والانصاف لابن الانبارى صفحة ٢٠٩

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ عَلَى هَنَوَاتٍ كاذِبٌ مَنْ يقولُها

(٤) هو أبوزبيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٧٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١ والهمع ١ : ١٣٩ / ٢ : ٤٩ والدرر ١ : ١١٦ / ٢ : ٥٩ والأشمونى ٢٣٠ (٦٧٢) وابن يعيش ٨ : ٦٥ .

(٥) والشاهد فيه القاء الظرف "عندى" مع دخول لام التأكيد عليه .

(٦) الاية ١٧٢ من سورة الصافات.

من قبيل الزيادة والزائد لايؤكد ، وإنما جاز دخولها عليها إنما تقدمت على الخبر بحلولها فى موضع الخبر .

قال رحمه الله تعالى : وكلها لايعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى ان ولكن .

قلت: قوله لايعطف على موضعها يوهم أن لها موضعا من الإعراب وليس كذا لأنها حرف ، والحرف لايحكم عليه بالإعراب أصلا إنما يحكم على موضع المبنى وحده ،
٤٢١ أوعلى موضع الاسم مع عامله . فالصحيح من العبارات / أن يقول : لايعطف على موضعها مع اسمها .

وله عبارة أخرى فى هذه المسألة وهى : وتنفرد ان ولكن بالعطف على موضعها مع اسمها بعد الخبر على رأى ومطلقا على رأي وعلى رأى إن ظهر الإعراب فى معمولها فبعد الخبر والا فمطلقا .

قال الشلوبينى : قال بعضهم كان أجود من هذه العبارة أن يقول ، وتنفرد إن ولكن بالعطف على موضع إن دون اسمها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأى ومطلقا على رأى إلى آخر ماذكر ، وانما قلنا ان هذه العبارة أجود ؛ لأن عبارة الأولى توهم أن إنَّ ولكن تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيئين معا ، فكان هذا القول الثانى بظاهره معارضا للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ، قال : وقد رأيت فى بعض النسخ نصا يوافق مااستجاده هذا القائل وهو : وتنفرد إنَّ ولكن بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر ، وهذا النص هو القول الذى قاله هذا القائل والصواب ماذكرناه أولا .(١)

واعلم أن هذا العطف مخصوص بأن المكسورة قال الزمخشرى : ولأن محل المكسورة وماعملت فيه الرفع جاز فى قولك إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا وان بشرا راكب لاسعيد أو بل سعيد أن ترفع المعطوف حملا على المحل (٢) ، وإنما اختصت بذلك

(١) الشرح السفير لوحة رقم ١١٠ ، ١١١ .
(٢) انظرالمفصل صفحة ٢٩٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٦ .

من قبيل الزيادة والزائد لايؤكد ،ولنيا جاز دخولها عليها إذا تقدمت على الخبر بحلولها فى موضع الخبر .

قال رحمه الله تعالى : وكلها لايعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى ان ولكن .

قلت: قوله لايعطف على موضعها يوهم أن لها موضعا من الإعراب وليس كذا لأنها حرف ،والحرف لايحكم عليه بالإعراب أصلا إنما يحكم على موضع المبنى وحده

٤٢١ أوعلى موضع الاسم مع عامله . فالصحيح من العبارات / أن يقول : لايعطف على موضعها مع اسمها .

وله عبارة أخرى فى هذه المسألة وهى : وتنفرد ان ولكن بالعطف على موضعها مع اسمها بعد الخبر على رأى ومطلقا على رأي وعلى رأى إنْ ظهر الإعراب فى معمولها بعد الخبر والا فمطلقا .

قال الشلوبينى : قال بعضهم كان أجود من هذه العبارة أن يقول ،وتنفرد إن ولكن بالعطف على موضع إن دون اسمها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأى ومطلقا على رأى إلى آخر ماذكر ،وانما قلنا ان هذه العبارة أجود ،لأن عبارته الأولى توهم أن إنّ ولكن تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيئين معا ، فكان هذا القول الثانى بظاهره معارضا للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ،قال : وقد رأيت فى بعض النسخ نصا يوافق مااستجاده هذا القائل وهو : وتنفرد إنّ ولكن بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الإسم بعد الخبر ، وهذا النص هو القول الذى قاله هذا القائل والصواب ماذكرناه أولا .(1)

واعلم أن هذا العطف مخصوص بأن المكسورة قال الزمخشرى : ولأن محل المكسورة وماعملت فيه الرفع جاز فى قولك إنّ زيدا ظريفٌ وعمرا وان بشرا راكب لاسعيد أو بل سعيد أن ترفع المعطوف حملا على المحل (2) ، وانما اختصت بذلك

(1) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٠ ، ١١١ .

(2) انظر المفصل صفحة ٢٩٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٦ .

من قبيل الزيادة والزائد لايؤكد ، وإنما جاز دخولها عليها إذا تقدمت على الخبر بحلولها فى موضع الخبر .

قال رحمه الله تعالى : وكلها لايعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى ان ولكن .

قلت: قوله لايعطف على موضعها يوهم أن لها موضعا من الإعراب وليس كذا لأنها حرف ، والحرف لايحكم عليه بالإعراب أصلا إنما يحكم على موضع المبنى وحده
٤٢١ أو على موضع الاسم مع عامله . فالصحيح من العبارات / أن يقول : لايعطف على موضعها مع اسمها .

وله عبارة أخرى فى هذه المسألة وهى : وتنفرد ان ولكن بالعطف على موضعها مع اسمها بعد الخبر على رأى ومطلقا على رأي وعلى رأى إن ظهر الإعراب فى معمولها فبعد الخبر والا فمطلقا .

قال الشلوبينى : قال بعضهم كان أجود من هذه العبارة أن يقول ، وتنفرد إن ولكن بالعطف على موضع إن دون اسمها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأى ومطلقا على رأى إلى آخر ماذكر ، وانما قلنا ان هذه العبارة أجود ، لأن عبارته الأولى توهم أن إنّ ولكن تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيئين معا ، فكان هذا القول الثانى بظاهره معارضا للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ، قال : وقد رأيت فى بعض النسخ نصا يوافق مااستجاده هذا القائل وهو : وتنفرد إنّ ولكن بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الإسم بعد الخبر ، وهذا النص هو القول الذى قاله هذا القائل والصواب ماذكرناه أولا .(١)

واعلم أن هذا العطف مخصوص بأن المكسورة قال الزمخشرى : ولأن محل المكسورة وماعملت فيه الرفع جاز فى قولك إنّ زيدا ظريفٌ وعمرا وان بشرا راكب لاسعيد أو بل سعيد أن ترفع المعطوف حملا على المحل (٢) ، وإنما اختصت بذلك

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٠ ، ١١١ .
(٢) انظر المفصل صفحة ٢٩٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٦ .

لأنهما لم تغير معنى الابتداء ولم يخرج الكلام من الاخبار إلى غيره كما تفعل ليت ولعل وغيرهما بل اكدت والتأكيد تقرير للشيء ، وإذا كان معنى الابتداء باقيًا كان قولك إن زيدًا قائم في معنى زيد قائم وإذ لم يحدث فيه سوى التحقيق والتمكين في نفس السامع لتسرع إلى التصديق فصح العطف على الموضع وكذلك لكن ، قال سيبويه :
٤٤٠ لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة إن (١) ، يعني في العطف وإلا فتفارقها / بدخول اللام في خبر (٢) إن دون لكن على رأيه .

وأما أن المفتوحة فانها وان لم تغير معنى الابتداء لكنها مؤولة لغيرها في حكم الاسم المفرد ولا تقع في أول الكلام فامتنع العطف على موضعها مع اسمها ، وقد أجازه بعضهم أيضًا ، وقد مثل سيبويه (٣) بقوله تعالى : أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ . (٤) وإن مفتوحة في الآية وقد جاء في بيت الحماسة (٥)

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... . (٦)

معطوفا على قوله : (٧)

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ ... لِشَيْءٍ .... (٨)

وقد أجيب عن تمثيل سيبويه بأنه يقرأ بالكسر فيمثل بها على قراءة الكسر (٩) ويجاب

---

(١) انظر : الكتاب ١ : ٢٨٦ .
(٢) (اللام في خبر) بياض في (أ) .
(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٨٥ .
(٤) الآية ٣ من سورة المائدة .
(٥) قاله جعفر بن علبة . وانظر الخزانة ٤ : ٣١٦ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي صفحة ٥٤ .
(٦) صدر بيت وعجزه : ... وَلَا أَنِّي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ ....
(٧) هو جعفر بن علبة وراجعه في السابقة للبيت الذي قبله .
(٨) صدر بيت وعجزه : ... لِشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ ....
(٩) انظر البحر المحيط ٥ : ٦ .

عن الثانى بأن العطف على الجمل لايوجب التشريك فى العامل بل فى الحصول ، فيكون قوله ولاأنا مِمن يزدهيه جملة مستقلة معطوفة عطف الجمل بعضها على بعض، لا أنها معطوفة على أن المفتوحة وماعملت فيه .

وأجرى الزجاج [١] الصفة مجرى العطف فأجاز رفع الصفة على موضع ان مع اسمها وحمل عليه قوله تعالى " قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب " [٢] .

واعلم أن العطف على الموضع إنما يصح عند البصريين بعد مضى اسم ان وخبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وعمرا وفى رفع عمرو أيضا وجهان آخران : وهو أن تعطف على الضمير المستتر فى الخبر ، لكن هذا لايتأتى إلا فى المشتق من الأخبار وبعد أن يؤكد الضمير والثانى : ان يرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف دل عليه الخبر الاول المذكور ، وهذان الوجهان لايختصان بأن ولكن وإنما المختص هو الوجه الأول ، فان عطفت قبل مضى الخبر نحو قولك : ان زيدا وعمرا قائمان فالنصب لاغير وتثنيته الخبر وهذا أيضا فى جميعها .

٤٤١ وأجاز الكوفيون [٣] رفعه بشرط ألا / يظهر الإعراب فى الاسم نحو إنّى وزيد ذاهبان .

وأجازه الكسائى [٤] مطلقا وهو ضعيف [٥] ؛ لأن الخبر إذا ثنى كان خبرا عن الاسمين وكان العامل فيه واحدا وقد تقدم عاملان إنّ والابتداء ، ومعمول واحد لايكون من عاملين فأما قول البرجمى : [٦]

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٨ .

(٢) الاية ٤٨ من سورة سبأ .

(٣) انظر الانصاف ١ : ١٨٥ .

(٤) (الكسائى) بياض فى (أ) .

(٥) انظر الهمع ٢ : ١٤٤ وشرح الكافية للرضى باب الحروف المشبهة ٢ : ٣٥٤ والانصاف ١ : ١٨٦ .

(٦) هو ضابىء البرجمى وهو من شواهد سيبويه برواية " وقيارا " ١ : ٣٨ والهمع ٢ : ١٤٤ والدرر ٢ : ٢٠١ والتصريح ١ : ٢٢٨ والاشمونى ١٤٤ (٢٧٤) وابن يعيش ٨ : ٦٨ والخزانة ٤ : ٣٢٣ .

.... ∴ فإني وقيارٌ بها لغريبُ (١)

فقيار مبتدأ وبها خبره ولغريب خبر إن والجملة في موضع الحال ، أو يكون خبره محذوفا لدلالة الثاني عليه ، وأما " الصَّابِئُونَ " (٢) في الآيةِ فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ " الصابئون " بعد مضي الخبر .

قال الشلوبيني : قوله وعلى رأيٍ ان ظهر الإعراب في معمولها فبعد الخبر والا فمطلقا لإيلتئم مع الحمل على موضعها انما يلتئم مع الحمل على موضعها مع الاسم على مايتفسر بعد (٣) .

ويريد بقوله على موضعها مع الاسم العطف على موضع الاسم خاصة الذى صرح به غيره ، لكنه لم يتصور الرفع في الاسم مع وجود ان لكون ان ناسخة للابتداء ، وقد حملت ان على لا ، فكما يكون العطف على الموضع في لا مع اسمها كذلك يكون العطف على الموضع في ان على أن مع اسمها حملا عليها ، وجاز ذلك في " لا " لأنها مبنيةٌ مع مابعدها ومجعولة معه اسما واحدًا ، فحملت إن عليها ، ويريد بقوله على موضعها اذا لم يقل مع اسمها رفع المعطوف بالابتداء ، واضمار الخبر لا بالعطف على موضع الاسم ، ولما كان العطفُ حقه التشاكل ، وأمكن هنا التشاكل حمله على ذلك الذى هو حقه مقدر في موضع ان الابتداء ، وحينئذ عطف المبتدأ والخبر على مبتدأ وخبر حتى يأتي العطفُ على حقه فلذلك يسمى هذا العطف عطفا على موضع ان ، لأنه

٤٤٢ يقدر في موضع ان الابتداء لماقلنا من طلب التشاكل الذى هو حق المعطوف / وقوله ومطلقا على رأي يَعْني ان صاحب هذا الرأيَ يجيز العطفَ على موضع ان مع الاسم قبل الخبر نحو ان زيدًا وعمرا قائمان وانك وزيد قائمان سواء ظهر الإعرابُ في الاسمِ أو لم يظهر وبعد الخبر نحو إن زيدًا قائمٌ وعمرو وانك قائم وعمرو ، وليس في الدنيا من

---

(١) عجز بيت وصدره :
فان يك أمسى بالمدينة رحله ∴ ....
(٢) من الاية ٦٩ من سورة المائدة .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١١١ .

يجيز أن زيدا وعمرو قائمان على أن يكون عمرو مرفوعا بالابتداء معطوفًا على موضع ان دون الاسم على ماقدمناه ، لأن ذلك يؤدى الى ارتفاع قوله قائمان بالابتـــداء وبان ولانك تستأنف قولك وعمرو والجملة الأولى لم تتم فلذلك قلنا : إن هذا لايلتئم مع الحمل على موضع ان دون الاسم ،وقوله على رأى ان ظهر الاعراب لايجوز عنـــد صاحب هذا الرأى انزيدا وعمرو قائمان لظهور الإعرابُ فى الاسم ،وانما يجوز ذلـك بعد الخبر نحو إن زيدًا قائم وعمرو فلو قلت: انك وعمرو قائمان لاستوى فى الجـــواز هو وقولك انك قائم وعمرو ،وكذلك لايلتئم هذا الرأى أيضًا مع الحمل على موضع ان دون الاسم هو الرفع بالابتداء، وليس فى الدنيا من يجيز انك وزيد قائمان على أن يكـون زيد مستأنفا لماذكرناه آنفا وانما يجيزه من يجيزه على الحمل على موضع ان مــــع الاســـم .

ꕥ ꕥ

بـــاب

إنَّ المكسورة متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة .

قلت جاز إعمالها مع التخفيف في نحو قوله تعالى : "وإنْ كلًّا لمَّا ليوفينهم" (١) لأن المشبه به وهو الفعل لا يبطل بالتخفيف والحذف نحو لم يكُ زيد منطلقا وكذلك رب تخفف وتعمل مع ضعف عمل حرف الجر، ووجه الغائها أنها بالحذف يبطل / بعض وجوه الشبه اللفظي والأصل هو الابتداء فيعود اليه بأدنى سبب . ٤٤٣

قال الشلوبيني : فحكمها حكم الثقيلة أي لا يجب إثبات اللام في الخبر، كما لا يجب في الثقيلة بل لك إثباتها وحذفها فتقول . إن زيدًا قائم ولقائم مع التخفيف، كما كنت تقول مع الثقيلة ولا يليها الفعل مخففة كما لا يليها مثقلة لأنها عاملة عمل الفعل فكأنك تولي فعلا فعلا (٢) .

قال رحمه الله تعالى : ومتى خففت وألغيت ووليتها الأسماء فمبتدأة ووجب إثبات اللام .

قلت : إذا ألغيت عند التخفيف جاز أن تليها الأسماء والأفعال ، فان وليتها الأسماءُ كانت مبتدأة ، ولزمت اللام الفاصلة بين النافية والمخففة كقوله تعالى : "وان كلٌّ لما جميعٌ لدينا محضرون" (٣) "إنْ كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ" (٤) وما زائدة وإن أعملت مع التخفيف لم يجب إلحاق اللام لأن الفصل قد حصل بالعمل . قال سيبويه : تقول إن زيدًا منطلقٌ ولمنطلق بخلاف الملقاة (٥) .

---

(١) الاية ١١١ من سورة هود .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٢ .

(٣) الاية ٣٢ من سورة يونس .

(٤) الاية ٤ من سورة الطارق .

(٥) جاء في سيبويه ١ : ٢٨٣ "وحدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول ان عمرا لمنطلق .

قال رحمه الله تعالى : وإنْ وليتها الأفعال لم تكن إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر عند البصريين ولزمت اللام ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفصل ويجب اثبات اللام .

قلت : أصل ان أن تدخل على المبتدأ والخبر فان وليها الفعل فلابد أن تكونَ من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر توفيرا عليها موضعها بقدر الإمكان ومثاله قوله تعالى : " وإنْ وَجَدْنا اكثرَهُمْ لفاسقين " (١) لأن وجد بمعنى علم هنا وقال تعالى : " وان نظنك لَمِنَ الكَاذِبِينَ " (٢) أى إنَّك لمن الكاذبين فى ظننا وإن اكثرهم لفاسقون فى علمنا ولزمت اللام للفصل أيضا ، وقد جاءت بغير لام فى قولهم : اما

٤٤٤ إنْ جَزاكَ اللهُ خيرا ، لأنه / لما كان للدعاء لم يلبس (٣) لأن المستعمل فى الدعاء حقيقة صيغة الأمر ، والأمر لا يدخل عليه النفى فلا يلبس .

وقال فى نسخةٍ أخرى : ولزمت فعل الحال اللام وفيه إشارة إلى أن اللام تخلص المضارع للحالِ من حيث أن هذه اللام خاصة بالاسم والاسم لا يعنى به المستقبل (٤) .

وقال الكوفيون (٥) فى مثل قوله تعالى : وإنْ كنا عنْ دِراسَتِهِمْ لغافِلِينَ (٦) أن إن هى النافية واللام بمعنى إلا فلذلك جوزوا دخولها على سائر الأفعال وأنشدوا : (٧)

---

(١) الاية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٢) الاية ١٨٦ من سورة الشعراء .

(٣) العبارة (لما كان للدعاء لم يلبس لأنَّ المستعمل) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٤) فى (ب) الاستقبال .

(٥) انظر الانصاف ٢ : ٦٤ .

(٦) الاية ١٥٦ من سورة الانعام .

(٧) قالته عاتكة بنت زيد وانظر الخزانة ٤ : ٣٤٨ والمحتسب ٢ : ٢٥٥ وابن يعيش ٨ : ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ والعينى ٢ : ٤٧٨ والتصريح ١ : ٢٣١ والهمع ١ : ١٤٢ والدرر ١ : ١١٩ والأشمونى ١٤٥ (٢٧٩) .

بالله رَبّكَ إنْ قَتَلْتَ لمسْلِمًا ∴ .... (١)

ورووا إِنْ تزيُنِكَ لنفسكَ وإِن تُشِينكَ لَهِيَهْ . وفرق الكسائى بين ان مع اللام فى الأسماء وبينها فى الأفعال فجعلها مع الأسماء مخففة ومع الأفعال فى مثل قولك ان أكل زيد لطعامك بمنزلة ما التى للجحد قال : لأن ان المخففة لاتطلب الفعل والنافية تطلبه (٢) ، ومنع البصريون أن تكون اللام بمعنى إِلَّا ، لأنه دَعْوى على خلاف الظاهر ولو كانت بمعنى اللام (٣) لجاز أن تقول جاءَنى القوم لزيدا تريد إِلَّا زيدا ، والتقدير فى البيت انك لمسلما قاتل واجب عليك عقوبة المتعمد كما تقول إِن زيدا لطعامك أكل وانك لنفسك تزينك .

ومنع أبو علىٰ أن يقدر بعدها ضمير الشأن إِذَا خففت (٤) .

قال رحمه الله تعالى وأن المفتوحة تخفف وتثقل وهى فى خفتها إِما ملغاة واما معملة ، فالمعملة كالثقيلة .

قلت : أما المثقلة فلا كلام فيها فالوجه فى إِعمالها مع التخفيف وعدم إِعمالها ماذكر مع المكسورة الا أن مَعْنى الإِلغاء فيها غيرمعناه فى المكسورة على ما يأتى .

قال رحمه الله تعالى : والملغاة تليها الأسماء والأفعال ، فإِذا وليتها الأسماء فمبتدأة وإِذا وليتها الأفعال / فالأحسن أن يفصل بينها وبينها بحرف ٤٤٥ تنفيسٍ أو نفيٍ أو توقع وما بعدَها (٥) من الأسماءِ والأفعال فى موضع خبرها واسمها

---

(١) صدر بيت وعجزه : .... ∴ حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمِّدِ
ويروى شطره الأول " شلت يمينك ان قتلت لمسلما والشاعرة تخاطب ابن جرموز قاتل الزبير يوم الجمل .

(٢) انظر الهمع ١ : ١٤٢ .

(٣) فى (ب) الا .

(٤) جاء فى شرح الكافية للرضى ٢ : ٣٥٩ ومنع أبو على فى المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير الشأن بعدها " .

(٥) العبارة (بحرف تنفيس أونفى أو توقع وما بعدها من) بياض فى (أ) واضافتها من (ب) .

محذوف لفظا مراد[1] معنى ، هذا معنى الالغاء فيها بخلاف المكسورة .

قلت : المفتوحة إذا خففت إما أن تليها الجملة الاسمية أو الفعلية ، فإنْ كانت اسمية فلاحاجةَ إلى العوض والفصل ؛ لأن أن الناصبة لاتدخل على الاسم والجملة الاسمية المذكورة بعدها فى موضع خبرها واسمها محذوف لفظًا مراد معنى كما قال أبو علي : لاتخفف أن المفتوحة إلا وهناك إضمار القصة والحديث والاسم الظاهر يكون مرفوعا بالابتداء ، وقد يقدم الخبر كقوله :[2]

فى فتيةٍ كسيوفِ الهِنْدِ قدْ علِمُوا ** أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ [3]

ولايقال إن كلٍ من يحفى اسمها وهالك خبرها ؛ لأنه لايتقدم فيها الخبر على الاسم إلا اذا كان ظرفا على مامر ، وإن دخلت على الجملة الفعلية فإما أن يكون الفعل ماضَيا أو غير ماضٍ ، فإن كانَ ماضَيا فلايخلو اما أن يكون مثبتا أو منفيا ، فإن كان منفيا فلابد من حرف النفى ، والأجود أن ينفى بما كقولك علمت أن ما قام زيد ؛ لأنه إن نفى بلا التبس بالدعاء ، وإن كان ماضى المعنى دون اللفظ نفى بلم وان كان مثبَتا فلابد من قد ؛ لأنها تقرب الماضى من الحال ، وتقريب الماضى من الحالِ ليس من معنى المصدر فى شئ فيحصل الفرق نحو قولك علمت أن قد قام زيد ، وقد تحذف قد من اللفظ لكنها تكون مرادة قال تعالى : لَوْلَا أنْ مَنَّ اللهُ عليْنَا[4]

---

(١) (ب) موجود .

(٢) هو الأعشى وانظر ديوانه صفحة ٤٥ والخصائص ٢ : ٤٤١ والمنصف ٣ : ١٢٩ والهمع ١ : ١٤٢ والدرر ١ : ١١٩ وهو من شواهد الانصاف صفحة ١٩٩ والمحتسب ١ : ٣٠٨ وابن يعيش ٨ : ٧٤ ، ٨١ والخزانة ٣ : ٥٤٧/٤ : ٣٥٦ والعينى ٢ : ٢٨٧ . سيبويه ١ : ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠/٢ : ١٢٣

(٣) والشاهد فيه اضمار اسم أن المخففة والتقدير أنه هالك .

(٤) الاية ٨٢ من سورة القصص .

قال أبو علي : هي المخففة واستغني بلاقبلها من الفاصل ، وإن كان غير ما ضرفاما أن يكون للحال أو للاستقبال فإنْ كان للحال فلايخلو أن يكون مثبتا أو منفيا فإنْ كان مثبتا فلابد معه من / السين أو سوف [1] كقوله تعالى " عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ " [2] وان كان ٤٤٦
منفيا فلابد من لا النافية كقوله تعالى " وَحَسِبُوا ألا تكون فِتْنَة " [3] و " ألاَّ يَرْجِع اليهم " [4] وتقام ليس مقام لا قال تعالى : وَأَن لَيْسَ لِلإنسَانِ إِلَّا مَاسَعَى [5] ، وقد جاء الفعل بعدها من غير فصلٍ وذلك على ضربين ، دعاء وغير دعاء ، فالدعاء كقولك : اما أن يغفر الله لك وفي غير الدعاء قوله تعالى أنْ يَتِمّ الرضَاعة [6] في قراءة الرفع ، وهي في حرف مجاهد ولهذا قال فالأحسن ، ومن الدعاء قول الشاعر : [7]

فَلمَّا رَأَى أَنْ ثمّر اللهُ مالَــهُ ∴ وأَثّلَ موْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِــرَهْ [8]

ومن هذا جاء :

أنْ تقرآنِ على أسْماءَ وَيْحكُما ∴ مني السَّلاَمَ .... [9]

---

(١) (السين أو سوف) بياض في (أ) .

(٢) الاية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) الاية ٢١ من سورة المائدة .

(٤) الاية ٨٩ من سورة طه .

(٥) الاية ٣٩ من سورة النجم . (٦) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة وهي قراءة مجاهد وانظر البحر المحيط ٢ : ٢٢٣

(٧) هو النابغة الذبياني وانظر ديوانه صفحة ٤٨ والخزانة ٣ : ٥٥٦ .

(٨) يعاتب الشاعر بها بني قرة ، وأثل : أي أصل وثبت والتأثيل التأصيل والتثبيت مفاقره : أي أغناه وسد وجوه فقره ، والمفقر مكان الفقر .

(٩) سبق شرحه صفحة ١٥١ .

قال الشلوبيني : استظهر بقوله : فالأحسن على ماجاء من ذلك من غير عوض ، وكان الأجود أن يقول فلابد أن يفصل بكذا إلا فى الضرورة أو يمنع من ذلك مانع فى الكلام كقوله تعالى : ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ .(١) فإنَّ أن المخففة قد دخلت على الفعل من غير فصل لاستحالة تلك الفواصل مع ليس وامتناعها (٢) .

وقد (٣) يسقط فى بعض النسخ أو نفى ، لأنه قد علم أنه لابد للفعل المنفى من حرف ينفيه الا أن يحذف للعلم به كقوله :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ∴ .... (٤)

قوله واسمها محذوف لفظا الى آخره ، يعنى أن التقدير أنه سيكون وأفلا يرون أنه لايرجع ، وعلمت أنه قد كان كذا ، وإنما وجب اضمار الاسم فى المفتوحة دون المكسورة فى الإلغاء ؛ لانه لابد من عاملٍ يعمل فيها كالمثقلة ، فوجب أن يضمر فيها مايكون به تمامها ، أما المكسورة فحرف له صدر الكلام فاذا ارتفع مابعدها على الابتداء لم يحتج الى تقرير اسم بعدها ، لأنها غير معمولة مثل هل (٥) وانما توجب (٦) المعوض
٤٤٢ اذا وليها الفعل بخلاف ما إذا وليها الاسم ؛ لأنها إذا خففت ووليها الاسم / لم يطرأ عليها إلا تغييرٌ واحد وهو الحذف ، أما اذا وليها الفعل مع التخفيف (٧) فقد طرأ عليها تغييران : الحذف ، ومقاربتها لغير ملائمها فى أصل وضعها ، اذ أصلها أن يليها الاسم ؛ لأنها مشبهة بالفعل فالعلة الواحدة فى منع الصرف لا تؤثر

---

(١) الاية ٣٩ من سورة النجم .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٢ .
(٣) فى (ب) : جاء .
(٤) سبق شرحه صفحة ٤٩٢ .
(٥) (ب) هذا .
(٦) (ب) وجب .
(٧) (الفعل مع التخفيف) بياض فى (أ) .

فإذا انضاف إليها أخرى أثرت ، وقوله : هذا معنى الإلغاء فيها يعنى فى المشهور من مذهب القوم ، وقد أجاز سيبويه (١) أن يكون الإلغاء فيها كالإلغاء فى المكسورة وأنه لاعمل لها لفظا ولاتقديرا كالمكسورة .

قال رحمه الله تعالى : وحكم العطف على المضمر فى أخبارها من مسائل باب العطف .

قلت : قد تقدم أن العطفَ على موضعها مع اسمها سائغ بالرفع بعد مضى الاسم والخبر ، ويجوز أن يعطف على الضمير الذى يكون فى الخبر المشتق ولكن بعد مايؤكد ، أو يكون هناك مايقوم مقام التوكيد كقوله تعالى : " أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركِينَ ورسولُهُ " (٢) فإنه يجوز أن يكون معطوفا على المضمر فى برىء ، وقد قام الجار مع المجرور مقامَ التوكيد ، ويتعين هذا الوجه على قراءة فتح أن أو تستأنف ويقدر له خبرا ، اما من قرأ بكسر ان فتجوز الأوجه الثلاثة (٣) ، ومتى عطف على الموضع أو على المضمر كان من عطف المفردات أما اذا رفع بالابتداء والخبر محذوف فإنه يكون من عطفِ الجمل ، وان عطف على المضمر كان فاعلا ، وبالجملة فهذه المسألة تتعلق بالعطف فينبغى أن نذكره فى بابه .

قال رحمه الله تعالى : وفى لعل لغات ست .

قلت : أما معناها فهى لتوقع مرجو أو مخوف كقوله تعالى : لَعَلَّ الساعَةَ قَرِيبٌ (٤) و " لعلكم تفلِحُونَ " (٥) ترج للعباد وكذلك قوله تعالى " لعله يتذكَّرُ أو يخْشَى " (٦) معناه اذهبا على رجائكما ذلكما من فرعون ، وقيل إنها قد تكون

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٤٦٥ .

(٢) الاية ٣ من سورة التوبة .

(٣) قرأ الحسن بكسر الهمزة على اضمار القول وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٤٠ وانظر البحر المحيط ٥ : ٦ .

(٤) الاية ١٧ من سورة الشورى .

(٥) الاية ١٨٩ من سورة البقرة وعشر آيات أخر من سور مختلفة .

(٦) الاية ٤٤ من سورة طه .

(١) بمعنى كي / في قوله تعالى " لعلكم تفلحون " ، أي كي تفلحوا بالبقاء في دار النعيم
واما لغاتها : فلعلّ وعلّ وعن وأنّ ولأنّ ولعنّ ولغنّ قال سيبويه : وقد يقول العرب
علك وعنك ولغنك قال الفرزدق : (١)

ألستم عائجين بنا لعنّا ... نرى العرصات أو أثر الخيام (٢)

وعن أبي العباس: ان أصلها علّ زيدت عليها لام الابتداء (٣) ، والصحيح أن اللام
أصل ، لأن الزيادة تصرف والحروف بعيدة عن التصرف ، ولأن الحروف وضعت اختصارا
والزيادة عليها تنافي ذلك ، ولأن لام الابتداء لاتدخل إلا حيث يكون الابتداء باقيا ،
وجيئها بغير لام لايدل على زيادتها لأنها لغة فيها أو لأن الحذف أقرب من
الزيادة ، لأنه يناسب الاختصار.

قال رحمه الله تعالى : والفرق بين الناصبة للفعل والناصبة للاسم المخففة
الملغاة أن المخففة المذكورة لايعمل فيها الافعل محقق .

قلت: هذا ينبغي أن يكون متصلا بقوله : هذا معنى الإلغاء فيها بخلاف
المكسورة ، لأن هذا من تمام أحكام أن ، ولما كانت المخففة يليها الفعل تارة والاسم
أخرى فتلتبس إذا خففت ووليها الفعل بالناصبة للفعل ، ذكر الفروق بينهما وذلك
من وجوه .

أحدها : أن الفعل الذي قبل المخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق
كقوله تعالى : ويعلمون أنّ الله هو الحقّ المبين (٤) ، وقال تعالى : أفلا يرون

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٨٣٥ والتصريح ١ : ١٩٢ واللسان (لغن ٢٧٥) .
(٢) والشاهد فيه لغن لغة في لعل .
(٣) جاء في المقتضب ٣ : ٧٣ ومن هذه الحروف لعل تقول لعل زيدا يقوم ولعل جاء لمعنى شبه بالفعل كأن معناه التوقع أو مكروه وأصله عل واللام زائدة .
(٤) الاية ٢٥ من سورة النور.

الا يَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلًا • (١) ويعنى بالمحقق ماترجح فيه أحد الجانبين • ثم الأفعال التى يقع فيها الاشتباه لاتخلو من ثلاثةِ أحوال : إما علم ويقين واما ظن وحسبان واما خوف ورجاء • أما الأول فلايقع بعده إلا المخففة قال تعالى : لِئَلَّا يَعْلَمَ أهْلُ الكتابِ ألا يَقْدِرُونَ " (٢) وأما الثانى : فعلى ضربين : الأول أن يترجح إلى أن
٤٤١ يقارب العلم فتقع بعده المؤكدة وان لم يترجح وقعت/ بعده الناصبة وعلى هذا قرئ : " ألا تكونَ فِتْنَةٌ رفعًا ونصبًا " (٣) وأما القسم الثالث (٤) وهو الذى بمعنى الخوف والرجاء فلايقع بعدها إلا الناصبة للفعل ؛ لأن مابعدها يحتمل أن يقع وألا يقع ،والتأكيد إنما يكون فيماثبت واستقر قال تعالى : "وَالَّذِى أطمعُ أنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى " (٥) .

قال رحمه الله تعالى : وانها اذا وليها فعل جاز أن يفصل بينه وبينها (٦) بحرف تنفيس أو توقع •

قلت : هذا الفرق الثانى وانما لم يذكر حرف النفى ؛ لانه يدخل أيضا على الناصبة نحو طمعت ألا يخرج وتقول علمت ألا يخرج فتحتمل الوجهين • فالتفرقة هنا من حيث المعنى ،ان عنى بالفعل الاستقبال فهى الناصبة • وإن عنى الحال فهى المخففة وانما قال جاز، لأن الناصبة لايجوزُ فيها ذلك إلا بلا النافية ويصح أن يستعمل الجوازفى موضع اللزوم ؛ لأنها مقابل لايجوز، وإنما يكون جاز مرادا بها غيراللزوم متى قوبل بها وجب ،وإن لم يرد هذا كان خطأ ؛ لأن الفصل لازمٌ فى غيرِ

---

(١) الاية ٨٩ من سورة طه وقراءة الرفع هى قراءة أبى حيوة وانظرمختصر الشواذ لابن خالوية صفحة ٨٩•
(٢) الاية ٢٩ من سورة الحديد •
(٣) الاية ٧١ من سورة المائدة وقراءة النصب هى قراءة الجمهوروقراءة الرفع هى قراءة ابى عمرو وحمزة والكسائى ويعقوب وخلف والباقون بالنصب (اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٠٢ وسراج القارئ صفحة ١٩٠) •
(٤) العبارة (واما القسم الثالث) اضافة من (ب) وبياض فى (أ) •
(٥) الاية ٨٢ من سورة الشعراء •
(٦) فى الاصل بينه وبينه •

الضرورة وقوله والناصبة بعكسها تمامه أن يقال الا أنه قد يفصل فيها بلا النافية .

قال رحمه الله تعالى : وانها تقع بعدها جملة ابتدائية والناصبة للفصل عليها (١) .

قلت : الناصبة لايليها إلا الفعل ، لأنها إنما عملت باختصاصها ، فلو وقع بعدها الاسم لما كانت مختصة وكان حقها ألا تعمل أصلا ومهما وقع بعدها السين أو لن لم تكن الا المخففة .

قال رحمه الله تعالى : وتجيء ان شرطية ونافية وزائدة .

قلت : ان المكسورة الهمزة المخففة على أربعة أضرب : مخففة وشرطية ونافية وزائدة ، وقال بعض المتأخرين : أصلها أن تكون شرطية ، إلا أن المشروط عدم عند عدم الشرط فخرجت إلى معنى النفى ، وجعلها الكوفيون (٢) بمعنى إذ كقوله تعالى
"وَإِن / كُنتُمْ فِي رَيْبٍ" (٣) والنافية تعمل عمل ما الحجازية فى قول المبرد قال ٤٥٠
الشاعر : (٤)

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ∴ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ (٥)

واذا دخلت على ما الحجازية أبطلت عملها كقوله : (٦)

---

(١) فى (ب) عكسها (وهو الصحيح) .
(٢) قال ابن هشام فى المغنى ١ : ٢٢ " واذا دخلت ان على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء وأجاز الكسائى والمبرد اعمالها عمل ليس وقرأ سعيد بن جبير " ان الذين تدعون من دون الله الا عبادا أمثالكم) .
(٣) الاية ٢٣ من سورة البقرة .
(٤) مجهول وانظر شرح الشذور ١ ٣٤١ (١٣٦) والأشمونى ١ ١٢٦ (٢٢٦) والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٦ والتصريح ١ : ٢٠١ والعينى ٢ : ١٠٥ والخزانة ٢ : ١٤٣ .
(٥) وروى البيت برواية أخرى :
ان هو مستوليا على أحد ∴ الا على حزبه المناحيس
(٦) قاله فروة بن مسيك الصحابى أوالكميت وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ / ٢ : ٣٠٥ والمقتضب ١ : ٥١ / ٢ : ٣٦٤ والخصائص ٣ : ١٠٨ والهمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ والخزانة ٢ : ١٢١ . والمنصف ٣ : ١٢٨ والمحتسب ١ : ٩٢

فما إنْ طِبنا جُبْنٌ ولكِـنْ ∴ مَنايَانا ودولة آخَرينَـا (١)

قال رحمه الله تعالى : وأن تفسيرا وزائدة .

قلت : أن المفتوحة أيضا لها أربعة معان : مخففة وزائدة وناصبة للفعل ومفسرة ، والناصبة هي المصدرية ، تدخل على المستقبل والماضي . قال الله تعالى : " فماكانَ جَوابَ قومِهِ إلَّا أنْ قَالُوا " (٢) وتدخل على لفظ الأمر كقولك أمرته أن قُمْ ، وإذا نصبت الفعل خلصته للاستقبال ، وأما الزائدة فنحو " فلمَّا أنْ جاءَ البَشِيرُ " (٣) وقال الشاعر : (٤)

.... ∴ كأنْ ظَبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ (٥)

فيمن خفض الظبية ، وأما المفسرة فلا تتحقق الا بثلاثة شروط : أن تكون بعد كلام فيه معنى القول لانفس القول الثاني أن تأتي بعد جملة ، الثالث : ألا تكون في صلة الفعل الذي تفسره ، فانها لاتكون معمولة لماقبلها ولا في صلته وذلك كقوله تعالى : وانطَلق الملأُ منْهُم ان امْشُوا " (٦) فإنَّ امشوا تفسير للكلام الذي انطلقوا فيه

---

(١) يقال ماذلك بطبي أي دهري وعادتي والدولة بالفتح الغلبة في الحرب وبالضم تكون في المال والمعنى : لم يكن الجبن من عادتنا ولم يكن سبب قتلنا الجبن وانما ماجرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة . والشاهد فيه زيادة ان بعد ماتوكيدا وهي كافة لها عن العمل كما كفت ما ان عن العمل .

(٢) الاية ٥٦ من سورة النمل ، ٢٤ من سورة العنكبوت ، ٢٩ العنكبوت .

(٣) الاية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هو علباء بن أرقم اليشكري وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٨١،٢٨١ ، والهمع ١ : ١٤٣/٢ : ١٨ والدرر ١ : ١٢٠/٢ : ١٢ والمنصف ٣ : ١٢٨ والخزانة ٤ : ٣٦٤، ٤٨٩ ، والعيني ٢ : ٣٠١/٤ : ٣٨٤ والتصريح ١ : ٢٣٤ .

(٥) عجز بيت وصدره : ∴ ....

ويوما توافينا بوجه مقسم ∴ ... كأنها والشاهد فيه رفع ظبية على الخبر لكان المخففة واسمها منوي تقديره . كأنها ومن خفض ظبية جعل ان زائدة وظبية مجرورة بالكاف وهو ماعناه اللورقي هنا .

(٦) الاية ٦ من سورة ص .

فان فيه بمعنى أى ويسميها الكوفيون العبارة ونظيرتها أى فى قول الشاعر :

وترمينني بالطرف أى أنت مذنب ∴ .... (١)

قال رحمه الله تعالى : لكنّ إذا خففت لم تعمل ، وقد بين حكمها فى باب العطف .

قلت : معنى لكن الاستدراك ، تتوسط بين متغايرين متباينين نفيًا واثباتا ، فيتدارك بها النفى بالإيجاب والايجاب بالنفى .

ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد من كلام تقدم رفعًا شبيها بالاستثناء ، ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن ، فيوجب بها مانفى وينفى بها ماأوجب وهذا معنى

٤٥١ الاستثناء ، فإن خففت لم تعمل وصارت حرف / عطف إلا أن معنى الاستدراك لايفارقها .

قال الشلوبينى : حكى السهيلى عن أبى القاسم (٢) بن الرمّاك انه أفاد رواية عن يونس بإعمالها (٣) . قال السهيلى : ولم أر ذلك فى أصل كتاب . قلت : ولاأنا أيضا رأيته فى أصل كتب والمشهور ماذكره المؤلف من أنها لاتعمل ، قال الفارسى : الاقتصار فيها على الإلغاء منبهٌ على أن الاصل فى هذه الحروف إذا خففت الالغاء (٤)

وقال أبو حاتم : اذا تقدمتها الواو فالأجود تشديدها وإذا خففت فالأجود ألا تدخل عليها الواو لأنها حرف عطفٍ وقد يضمر بعدها الاسم كقوله : (٥)

---

(١) سبق شرحه صفحة ٤ .

(٢) (عن ابى القاسم) بياض فى (أ) واضافة من (ب) .

(٣) جاء فى الكتاب ١ : ٤٥٩ " هذا باب الحروف التى يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز ان يليها بعدها الأفعال وهى لكن وانما وكأنما واذ ونحو ذلك لأنها حروف لاتعمل شيئا فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يذكر قبلها شئ " .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٣ .

(٥) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٤٨١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٢ . =

.... ∴ ولكنْ زِنجيٌّ عَظِيمُ المَشافِرِ (١)

ومنهم من يرويه بالنصب أى ولكن زنجيا لا يعرف قرابتى .

قال رحمه الله تعالى : كأنَّ للتشبيه .

قلت : ركبت الكاف مع أن كما ركبت مع ذا وأى فى كذا وكأى فالأصل ان زيدا كالأسد ، وقد تكلمنا عليها فيما قبل ، والجملة بعدها كما كانت بعد ان المكسورة ، ثم اذا خففت فمنهم من يعملها قال : (٢)

.... ∴ كأنْ وريدَيهِ رِشاءُ خُلُبِ (٣)

ومنهم من يلغيها ومعنى الالغاء فيها حذف اسمها لفظا وارادته معنى وخبرها مذكور كما كان فى ان المخففة وروى قوله :

.... ∴ كأنْ ظَبيةٍ تَعْطو إلى ناضِرِ السَّلَم (٤)

بالأوجه الثلاثة فالرفع على إضمار اسمها أى كأنها ظبية ، والنصب على إعمالها مخففة

= والهمع ١ : ١٣٦ ، ٢٢٣ والدرر ١ : ١١٤ ، ١٩١ والمحتسب ٢ : ١٨٢ والمنصف ٣ : ١٢٩ وابن يعيش ٨ : ٨١ ، ٨٢ والخزانة ٤ : ٣٧٨ .

(١) عجز بيت وصدره :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ∴ ....

والشاهد رفع " زنجي " على أنه خبر " لكن " مع حذف اسمها وتقديره ولكنك زنجي ويجوز نصب " زنجيا " على أنه اسمها والخبر محذوف أى لا يعرف قرابتى . قال صاحب الدرر : وقافية البيت اشتهرت عند النحويين كذا وصوابه ولكن زنجيا عظيما مشافره " .

(٢) هو رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٦٩ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٢ وابن يعيش ١ : ١١٢ والمقرب لابن عصفور ٢٠ والخزانة ٤ : ٣٥٦ والعينى ٢ : ٢٩٩ ، والتصريح ١ : ٢٣٤ .

(٣) ومعتدٍ فظٍ غليظِ القلبِ ∴ كأنْ وريدَيهِ رِشاءُ خُلْبِ

غادرته مجدَّلًا كالكلبِ

والشاهد فيه اعمال أن مخففه كاعمالها مشددة تشبيها لها بالفعل الذى يخفف ولا يتغير عمله كما تقول : لم يك زيد منطلقا والوجه الرفع اذا خففت لخروجها عن شبه الفعل فى اللفظ . والوريدان : عرقان جانبى العنق ، والرشا الحبل والخلب بالضم الليف ويروى رشاءا بالتثنية .

(٤) سبق شرحه صفحة ٥٣٩ .

والجر على زيادة أن [1] .

وحكى الكوفيون أن من العرب من ينصب بها مفعولين مثل ليت وأنشدوا : [2]

كَأَنَّ أذنيه إذا تشوَّفـــا .. قادِمَةً أو قلمًا محرَّفـــا [3]

قال رحمه الله تعالى : ليت عند الكوفيين تنصب اسمين وقدرها الفراء بتمنيت وليس قوله : [4]

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجِعَا [5]

بمثبت لذلك .

٤٥٢ قلت : ليت/ معناها التمني ، ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى أتمنى فتنصب مفعولين واستدل بالبيت [6] .

وقال الكسائي : الثاني منصوب على خبر كان مقدرة وروى ليت الدجاج مذبحًا أي كان مذبحا [7] ، وقد ذكروا ذلك أيضًا في إنَّ وأنشدوا : [8]

---

(١) والتقدير كظبية .

(٢) قاله العماني وهو لقب واسمه محمد بن ذؤيب وقيل انه لأبي نخيلة وانظر الهمع ١ : ١٣٤ والدرر ١ : ١١٢ والأشموني ١٣٥ (٢٥٦) والكامل للمبرد صفحة ٥١٣ والعقد الفريد ٥ : ٣٦٧ والمختصر ١ : ٨٢ والخزانة ٤ : ٢٩٢ .

(٣) تشوف : نصب أذنيه للاستماع القادمة : احدى قوادم الطير والقلم : آلة الكتابة والمحرف : المقطوط .

(٤) هو العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٨٢ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ والهمع ١ : ١٣٤ والدرر ١ : ١١٢ وابن يعيش ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ / ٨ : ٨٤ والخزانة ٤ : ٢٩٠ .

(٥) رجز قال سيبويه ١ : ٢٨٤ وكأنه قال ياليت لنا أيام الصبا ، وكأنه قال : " ياليت ايام الصبا أقبلت رواجعا .

(٦) انظر الهمع ١ : ١٣٤ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٣٤٧ .

(٧) انظر شرح الكافية باب الحروف المشبهة ٢ : ٣٤٧ .

(٨) هو عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه وانظر الخزانة ٢ : ١٤٤ والهمع ١ : ١٣٤ والدرر ١ : ١١١ والأشموني ١٣٥ (٢٥٤) .

.... ولتكن ∴ خُطاكَ خِفافًا إنّ حُرّاسَنا أُسْدَا (١)

وقال الآخر: (٢)

إنّ المجوزخبة جَـــروزا ∴ تأكل كلّ ليلةٍ قفيـــزا (٣)

ورووا أيضا قوله عليه السلام: إن قعر جهنم لسبعين خريفا " وقد ذكرنا ذلك أيضا في كأن في بيت العمانى (٤) وقوله في البيت ليس بمثبت لذلك ، يعني لاحتمال أن تكون رواجما حالا من الضمير في لنا الذي هو خبر ليت ، أو يكون الخبر محذوفا قال سيبويه: كأنه قال: أقبلت رواجما " (٥) أو على حذفِ كان لكثرة ذكرها معها كقوله تعالى: "يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ (٦) " يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا " (٧) والتقدير ياليت أيام الصبا كانت رواجما وإذا احتمل البيت هذه الوجوه فكيف يثبت به أصل (٨) . وإذا قلت: ليت أن زيدا خارج ففي تقدير الخبر من الخلاف ما في قولك ظننت أن زيدا خارج فمذهب الأخفش: أن المفعول الثاني محذوف (٩) ومذهب سيبويه أن أن سدت بمعموليها مسد المفعولين (١٠) .

---

(١) عجز بيت وصدره:

إذا التف جنح الليلِ فلتأتِ ولتكن ∴ ....

والشاهد فيه (ان حراسنا أسدا) أن ان قد نصبت اسمين مثل ليت على رأى الكوفيين ويروى / : اذا اسود ...

(٢) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٣٤ والدرر ١ : ١١٢ ونوادر أبي زيد الانصاري صفحة ١٧٢ ١

(٣) رجزه والخبة : الخداعة ويجوز فتح الخاء وكسرها والجزور كثيرة الأكل والقفيز مكيال معروف وشاهده كسابقه .

(٤) يشير الى الشاهد صفحة ٥٤٢ .

(٥) انظر الكتاب ١ : ٢٨٤ .

(٦) الاية ٧٣ من سورة النساء .

(٧) الاية ٤٠ من سورة النبأ .

(٨) (ب) واذا احتملت في البيت هذه الوجوه كلها لم يثبت له أصل ولا يعتمد عليه .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٠ ، ٦١ .

(١٠) انظر همع الهوامع ١ : ١٥٢ .

قال رحمه الله تعالى : وقد جروا بلعل منبهة على الأصل وأشبها معنى ليت من قرأ " فأطلع " (١) نصبا .

قلت : زعم أبو زيد أن من العرب من يقول : لعل زيدٍ بالخفض فقال الجزولي : إنما جروا بها تنبيها على أن أصل هذه الحروف أن تكون حروف جر لاختصاصها .

قال الشلوبيني : يشير الى ما قدمه من أن أصل عمل هذه الحروف الجر، وقد تقدم أنه غير صحيح (٢) .

واما اعمال لعل الجر ففصيح قد جاء قليلا ، وأنشدوا أيضا (٣) :

لَعَلَّ اللهِ يمكنني عليْهَا ∴ جِهارًا من زُهَيْرٍ أو أَسِيْدِ (٤)

وأنشدوا أيضا : (٥)

. . . . ∴ لَعَلَّ أبِى المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ (٦)

٤٥٣ وليس الخفضُ في هذه اللغةِ دليلاً على أن / أصل عملها الجر كما ذكر المؤلف ، بل يكون ذلك كخفضهم بلولا المضمر على مذهب سيبويه (٧) ، ولولا ليست مما أصلها أن تعمل الجر أصلاً .

وبعضُهم يكسر اللام من لعل ، وقد تأول البيت في هذه الرواية على غير ذلك وهو أن اللام محذوفةُ ، أي لعل لأبِى المغوارِ فحذف إحدى اللامات لاجتماع الأمثالِ ،

---

(١) الاية ٣٧ من سورة غافر .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٤ .

(٣) قاله خالد بن جعفر وانظر التصريح ٢ : ٣ والخزانة ٤ : ٣٧٥ والأغاني لابي الفرج ١٠ : ١٢ وأمالي المرتضى ١ : ٢١٢ .

(٤) والشاهد فيه جر لفظ الجلاله بلعل .

(٥) هو كعب بن سعد الغنوي وانظر الأشموني ٥٦ (٦٠) والهمع ٢ : ٣٣، ١٠٨ والدرر ٢ : ٣٣، ١٤٢ والتصريح ١ : ١٥٦، ٢١٣ والعيني ٣ : ٢٤٧ والخزانة ٤ : ٣٧٠ .

(٦) عجز بيت وصدره : فَقلت ادعُ أخرَى وارْفعِ الصّوتَ جَهْرةً ∴ . . . .
والشاهد فيه مثل سابقيه وهو استعمال لعل حرف جر وهو شاذ ونادر .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٣٨٨ .

وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأ " فأطَّلِعَ "(١) نصبًا ، لأن من طمع فى شئ تمناه ، قالوا : والفرق بين الرجاء والتمنى : انك فى التمنى لايتوقف أن يكون الشئ ممكنا للتمنى ، وأما الرجاء فلابد أن يكون كذلك تقول : ليت الشبابَ يَعُود ولاتقول لعله ، وقد أجاز الأخفش : لعل أن زيدا قائم قاسها على ليت(٢) وقد جاء فى الشعر :(٣)

لَعلَّكَ يومًا أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... .(٤)

فشبهها بعسى فأدخل أن فى خبرها ، وقيل خبرها محذوف والتقدير لعلك تهلك لأن تلم ملمة ، وقد أدخلوا السين وسوف فى خبرها تقول : لعل زيدًا سيقوم ولعل زيدا سوف يقوم .

قال الشلوبينى : قوله وأشربها معنى ليت لايحتاج إلى هذا التأويل إلاعلى ظاهر ماقدمه من أن الفاء والواو إنما ينصب المضارع بعدها فى الأجوبة الثمانية وليس ذلك على ظاهره ، وانما الملخص فى ذلك أن الفعل ينصب بعدهما فى غير الواجب ، واذا كان كذلك لم يحتج ان يشرب لعل معنى ليت ، لأن الكلام معها غيرواجب كما هو مع ليت ، وليست ليت أولى بالنصب بالفاء والواو من لعل ، لأن كل واحد منهما مساو للآخر فى أنه غيرواجب ، وذلك قانون النصب لا الاجوبة الثمانية كما ذكر المؤلف(٥) .

قال رحمه الله تعالى : ان تكسر مبتدأة وجواب القسم وفى خبرها اللام وصلة وبعد واو الحال وبعد القول المجرد من معنى الظن وماعدا هذه المواضع فبخلافها .

٤٥٤ قلت/ مثال المبتدأة ان زيدا قائم ومثال جواب القسم والله إن زيدًا قائم وفى خبرها اللام : ظننت ان زيدا لقائم وصلة " ماإنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ "(٦) . ومثال

---

(١) الاية ٣٧ من سورة غافروفتح العين قراءة حفص والباقون بالرفع . وانظر : اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣٧٩ .

(٢) انظرالهمع ١ : ١٣٥ وارتشاف الضرب ١ : ٥٠٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٨٦ .

(٣) هو متمم بن نويره وانظرالمقتضب ٣ : ٧٤ وابن يعيش ٨ : ٧٦ والخزانة ٢ : ٤٣٣ .

(٤) صدر بيت وعجزه : .... عليك من اللائى يدعنك أجدعا

(٥) الشرح الصغيرللشلوبينى لوحة رقم ١١٤ .

(٦) الاية ٧٦ من سورة القصص .

واو الحال : جاء زيد وانه يضحك وبعد القول : قال زيد ان عمرا منطلق ، واستظهر بقوله المجرد عن القول الذى بمعنى الظن لانه يجوز معها الفتح والكسر على اختلاف اللغات فى الاشتراط فى الفتح وعدم الاشتراط فيه .

والمفتوحة وان شاركت المكسورة فى معناها وهو توكيد مضمون الجملة لكنهما يفترقان من حيث أن المكسورة الجملة معها باقية على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلب الجملة الى معنى المفرد ، فتعامل معاملة المصدر ، وأيضا فالمكسورة عاملة فقط والمفتوحة عاملة ومعمولة ، وأيضا فالمفتوحة تطلب مابعدها من حيث العمل ومن حيث الصلة ، والمكسورة تطالبه بالعمل فقط ، وأيضا فالمكسورة إذا خففت بطل عملها فى الأشهر والمفتوحة لاتبطل أصلا ، فلما افترقا من هذه الجهات احتيج إلى أن ينبه على المواضع التى تقع فيها المكسورة والمواضع التى تقع فيها المفتوحة وذلك من حيث الاجمال والتفصيل ، وكان ينبغى أن يبدأ بالاجمال ثم يفصل ، لكن قصد التفهيم فبدأ بالتفصيل والمواضع التى ذكرت كلها ترجع الى معنى الابتداء ، ومما تكسر فيه أيضا بعد حتى التى للابتداء كقولك قام القوم حتى ان زيدا قائم وبعد الا كقوله تعالى : ألا انهم هم السفهاء .[1] وبعد أما تقول أما انه منطلق ، وبعد إذا التى للمفاجأة فهذه عشرة مواضع تكسر فيها ، وقد روى الزجاج انها تفتح فى جواب القسم[2] ، وزاد بعضهم على العشرة حرف التصديق وإذا الزمانية وماسوى هذه المواضع تفتح فيه .

قال الشلوبينى : قوله وماعدا هذه المواضع بخلافها ليس / بشىء ، لأن ٤٥٥
قولك خرجت فإذا أن زيدا قائم مما عدا هذه المواضع ، فينبغى أن تكون فيه مفتوحة وكذلك قولك قد قاله القوم حتى ان زيدا يقوله وكذلك إلا ان زيدا ، وأما ان زيدا يقوله فهذه مما عدا المواضع التى ذكروان فيه مكسورة ، فإن قال بأن هذه المواضع ترجع إلى موضع الابتداء وقد نص على انها تكسر مبتدأ فاستغنى بذلك عن ذكر هذه المواضع قلت : فكان ينبغى أن يستغنى عن كل ماذكره فى كسرها ؛ لأن كل موضع منها

---

(١) الاية ١٣ من سورة البقرة .

(٢) انظر الايضاح صفحة ١٢٩ ، ١٣٠ .

يرجع إلى معنى الابتداء ، فلأى شيء ذكر البعض دون البعض ؟ فانه تخليط على المتعلم ووهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست بمواضع ابتداء [١] .

قال رحمه الله تعالى : وإن شئت قلت : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهى فيه مكسورة ، وما انفرد بأحدهما بخلافه وإن شئت قلت : كل موضع هو للاسم المفرد فهى فيه مفتوحة وكل موضع هو للكلام فبالخلاف .

قلت : هذا هو الضابط الاجمالى ، والأول لأبى على فانه قال : كل موضع صح وقوع الفعل والاسم فيه كسرت ومالم يقع فيه إلا أحدهما فتحت [٢] ، لكنه ينخرم بقولك : من يكرمنى فانى أكرمه فان هذا موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ولا يتعين فيه الكسر بل يجوزُ الفتح والكسر بتأويلين فان عنيت فأنا اكرمه كسرت وان عنيت فلأنى أكرمه فتحت .

قال الشلوبينى : هذا الضابط ليس بشيء [٣] ؛ فإنها قد تفتح بعد لام الابتداء فى التقدير نحو قولك ان زيدا لقائم ، ولام الابتداء لا يقع بعدها الفعل ، وتكسر بعد اذا التى للمفاجأة اذا قدر الموضع للجملة فان الجملة التى تقع هنالك اسمية لا فعلية فتكون مكسورة ولا يتعاقب هناك [٤] الاسم والفعل بل هو مختص بالاسم / دون الفعل ، ١٥٦
كما أن الموضع موضع الجملة أو موضع المفرد وقد قال : أينما انفرد بأحدهما فهى فيه مفتوحة ، وهذا موضع ينفرد به أحدهما وهى فيه مكسورة فيختل ما قاله ، وأبو على حيث قال ذلك قرن به ما بين معناه ولولا ذلك لم يصح وهذا المؤلف لم يفصل ذلك فإنْ قال اختصرته قيل لا ولكن احتسرته فإن الاختصار المخل لامعنى له [٥] .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) انظر الايضاح صفحة ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٣) كلام الشلوبينى هنا غير واضح ، لأن لام الابتداء لاتقع الا فى خبر ان المكسورة يقول ابن مالك : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر . لام ابتداء نحو انى لوزر .

(٤) فى (ب) عليها .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٥ .

وقد يمكن أن يعتذر منه بأن يقال : انه يريد أو ماهو فى حكم ذلك مما لا يتعاقبان عليه لعلة منعت من ذلك والأصل فيه التعاقب وذلك نحو خرجت فإذا إن زيدا قائم كأنك انما تكسر ان اذا قدرت أن الموضع للابتداء والخبر، والابتداء والخبر موضع يجوز أن تقع فيه الجملة الفعلية ، وانما منع من ذلك ما دخل على الجملة من اذا التى لاتأتى بعدها إلا الجملة الاسمية وكذلك لام الابتداء ، وبالجملة فهو كلام منغلق جدا إذا ذكر فما ظنك به إذا لم يذكر أعنى قولك أو ما فى حكم ذلك مما لا يتعاقبان عليه لعلة منعت فاذا لم يذكر فقد [1] وكل المتعلم إلى علم الغيب فلو قرن به ما دل عليه كان أجود كلام ، وأما الضابط الثانى فهو للاسم [2] فإنه قال : ماكان مظنة للجملة فان فيه مكسورة وماكان مظنة للمفرد فهى فيه مفتوحة وهو أجود من الأول . [3]

قال الشلوبينى : أحسن منه هو للمصدر المسبوك منها مع مابعدها ، والا فان مابعدها فى قولك ظننت زيدًا إنه قائم فى موضع المفعول الثانى وهو اسم مفرد ولاتكون ان فيه مفتوحة وكذلك فى قولك قال زيد ان عمرا قائم فى موضع مفعول [4] القول وهو اسم مفرد وهى فيه مكسورة [5] .

وقد قيل إنه يعنى ان كل موضع يكون للجملة فان فيه مكسورة فيقول : قد قال ان كل موضع يقع فيه الاسم وحده أو الفعل وحده فان فيه مفتوحة ونعنى بموضع

---

(١) العبارة (اعنى قولك الى فاذا لم يذكر فقد) اضافة من (ب) واشار اليها فى (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر .

(٢) فى (ب) للزمخشرى .

(٣) انظر المفصل صفحة ٢٩٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٠ .

(٤) فى الاصل مفعول القول .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٥ .

الفعل مابعد لو فى قولك لو أن زيدا قائم قام عمرو ، فهنا لايقع إلا الفعل والفعل
٤٥٧ مع مابعده / جملة فعلية وأن فيه مفتوحة فكيف يجتمع هذا مع قوله : إن كل موضع هو
للجملة فان فيه مكسورة ؟ ويجاب عن هذا ، أن هذا الموضع وان وقع فيه الفعل فى
الظاهر فليس الموضع له فى الحقيقة بل هو للمفرد ، لأن لو تطلب بأن يكون بعدها
الفعل ، إما ظاهرا واما مضمرا ، لكن ذلك الفعل المضمر يقتضى فاعلا ، فمابعد
ذلك الفعل إذا ينبغى أن يكون فاعلًا والفاعل لايكون إلا اسمًا مفردا فالموضع للمفرد
وان وقع فيه الجملة فى الظاهر ، هذا على قول من يقول : ان أن بعد لو مرفوعة
بفعل مضمر ، وأما على مذهب من يقول انها ترفع بالابتداء كما بعد لولا ، ولو فى
ذلك محمولة على لولا فالموضع للابتداء ، والمبتدأ لايكون إلا اسما مفردًا فالموضع
للمفرد وان وقع فيه فى الأصل الفعل فقد صار الان يحمل لو على لولا ، مع أن الموضع
للاسم المفرد ، وكلا الوجهين يُوجب الفتح ، وقد حصل من هذا أن كون الموضع موضع
المفرد يقتضى الفتح ، وكون الموضع لايقع فيه الفعل وحده ولايقع الاسم فيه فى الظاهر
وإنما يقع فيه ان وحْدها نحو بعد لو يوجب لها الفتح أيضًا ، لأنه إنما جاز وقوع
ان بعد لو لحمل لو على لولا فكأن لو إذ ذاك هى لولا وان بعد لولا فى موضع اسم
مفرد فصار حاصل الكلام : متى كان الموضع موضع المفرد كانت ان فيه مفتوحة ، ومن
الضوابط أن يقال : كل موضع صلح فيه ذاك فهى فيه مفتوحة وأيضا فكل موضع هو
للمصدر فهى فيه مفتوحة فمواضع المفتوحة مواضع المفرد ، فمن ذلك ان تقع فى موضع
الفاعل كقولك بلغنى أنك منطلق ، أو المجرور كقولك جئت لأنك كريم وبعد لولا
٤٥٨ كقوله تعالى /"فلولا أنه كان من المسبحين"(١) لأن المفرد ملتزم فيه فى الاستعمال وان
كان الموضع للجملة فى الأصل ، وبعد لو قال تعالى " وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا "(٢) وبعد

---

(١) الاية ١٤٣ من سورة الصافات.
(٢) الاية ٥ من سورة الحجرات .

ظننت وأخواتها مالم تدخل اللام ، وقد تأتى فى مواضع تحتمل الوجهين كقولك أول ما أقول أنى أحمد الله ، إن جعلتها خبرا للمبتدأ فتحت كأنك قلت : أول مقولى حمد الله ، وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا ، كأنك قلت : أول قولى انى أحمد الله ثابت ، فأول قولى مبتدأ وانى بعده جملة محكية للقول وخبر المبتدأ محذوف أى ثابت هكذا قال أبو على وفيه بحث ذكرته فى شرح المفصل .

تم الجزء الأول ويتلوه فى الثانى باب حروف الخفض كتبه العبد الفقير حسين ابن إياز النحوى وكان الفراغ منه فى ثامن عشر ذى الحجة الواقع فى سنة سبع وسبعين وستمائة والحمد لوليه وصلواته الزاكية على نبى الرحمة محمد نبيه وصفيه وعلى آله الطاهرين وسلامه .